

- ٤٤ بيان المستحاضة كيف تظهر
- ٥٠ بيان الخبر الدال على النهي عن قراءة الجنب الخ
- ٥١ بيان الخبر الدال على ان المحيض نجاسة معنوية
- ٥١ بيان الخبر الدال على ان الجنابة نجاسة معنوية
- ٥١ بيان الخبر الدال على كراهية الخسامة في المسجد
- ٥٢ بيان الخبر الدال على ان المصلي اذا غلبه البراق كيف يفعل
- ٥٢ بيان الخبر الدال على فرك المني من الثوب الخ
- ٥٣ بيان الخبر الدال على ان الثوب الذي يصبه المني اغما يفرك الخ
- ٥٣ بيان الخبر المبين لكيفية الاستنجاء وآدابه
- ٥٣ كتاب الصلاة في الخبر الدال على فضاها
- ٥٣ مواقيت الصلاة
- ٥٤ الاوقات المستحبة في الخبر الدال على الاسفار
- ٥٤ بيان الخبر الدال على استقباب التكبير بصلاة العصر الخ
- ٥٥ بيان الخبر الدال على اتم من فاتته العصر
- ٥٥ الاوقات المكروهة
- ٥٥ باب الاذان وبدئه وان الاقامة مثنى مثنى كالاذان
- ٥٧ بيان الخبر الدال على جواز اتخاذ مؤذنين الخ
- ٥٧ بيان الخبر الدال على اجابة المؤذن بمثل قوله
- ٥٧ شروط الصلاة بيان الخبر الدال على عورة الرجل
- ٥٨ بيان الخبر الدال على النهي عن دخول الحمام بلا ازار
- ٥٨ بيان الخبر الدال على جواز الصلاة في الثوب الواحد
- ٥٨ بيان الخبر الدال على الانكار على من لم يحوز ذلك
- ٥٨ صفة الصلاة
- ٥٩ بيان الخبر الدال على قراءة ما تيسر من القرآن الخ
- ٦٠ بيان الخبر الدال على رفع اليدين الخ
- ٦٠ بيان الخبر الدال على ان رفع اليدين في تكبيرة الافتتاح فقط

- ٦١ في الخبر الدال على سنية وضع اليدين على الشمال في الصلاة
٦٢ بيان الخبر الدال على اخفاء البسملة في الصلاة
٦٣ بيان الخبر الدال على اجتماع عليه الصلاة على اخفائها
٦٤ بيان الخبر الناسخ للتطبيق في الركوع
٦٥ بيان الخبر الدال على التكبير في كل رفع وخفض
٦٦ بيان الخبر المبيح للتصميم والتجميد
٦٧ بيان الخبر الوارد في عدم اعتقاد المصل على يديه الخ
٦٧ بيان الخبر المبين للسجود على الجهة والافت
٦٨ بيان الخبر الدال على النهي عن العبث في الصلاة
٦٨ في كراهية فرش الذراعين في الصلاة
٦٩ في اباحة الصلاة على الحصى
٦٩ بيان الخبر الدال على نصب الرجل اليمنى في الصلاة
٦٩ بيان الخبر الدال على تشهد ابن مسعود
٦٩ بيان الخبر الدال على عدم وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
في التشهد

- ٧٠ بيان الخبر الدال على تخيير الدعاء بعد التشهد
٧١ بيان الخبر الدال على سنية التعليم
٧١ بيان الخبر الدال على ان التسليم مرتان الخ
٧١ بيان الخبر الدال على القراءة في صلاة الفجر بالمحور
في الانصراف من الصلاة كيف يكون
٧٢ بيان الخبر الدال على القراءة في صلاة العشاء جهرا
٧٢ بيان الخبر الدال على القراءة في العيدين والجمعة جهرا
٧٢ بيان الخبر الدال على القراءة في يوم الجمعة في الفجر
٧٢ بيان الخبر الدال على فضل سورة الاخلاص
٧٣ بيان الخبر الدال على القراءة في ركعتي الفجر
٧٣ بيان الخبر الدال على القراءة في صلاة الجمعة

- ٧٣ بيان الخبر الدال على النهي عن الصلاة عند اقامتها الخ
- ٧٣ باب صلاة الجماعة والتأكد عليها
- ٧٤ بيان الخبر الدال على فضيلة الجماعة
- ٧٤ بيان الخبر الدال على النهي عن منع النساء من المساجد
- ٧٤ بيان الخبر المبيح للنساء في خروجهن الى المصلى
- ٧٥ بيان الخبر المبيح لخروج الابكار والمحض الى المصلى
- ٧٥ بيان الخبر الدال على فساد صلاة الرجل عند محاذاة المرأة
- ٧٥ بيان الخبر الدال على المحافظة في استكمال الصفوف ووصاها
- ٧٦ بيان الخبر الدال على ان قراءة الامام قراءة للاموم
- ٧٨ بيان الخبر الدال على جواز الاستتلاف في الصلاة
- ٧٩ بيان الخبر الدال على تخفيف الامام بالقوم
- ٧٩ في الحث على التعديل والاكمال
- ٨٠ باب ما يفسد الصلاة وما يكره الخ
- ٨١ في كراهية تعليق الصور والتماثيل في البيوت
- ٨٢ في الاتيان الى الصلاة بالتاني
- ٨٢ في الخبر الدال على ان الصلاة لا يقطعها شيء الخ
- ٨٢ بيان الخبر الدال على تقديم العشاء على العشاء مجتاع
- ٨٣ بيان الخبر الدال على ان التسبيح للرجال الخ
- ٨٣ بيان الخبر الدال على النهي عن نشد الضالة الخ
- ٨٤ باب الوتر والتأكد على محافظته
- ٨٥ بيان الخبر الدال على وجوبه
- ٨٥ بيان الخبر الدال على ان الوتر ثلاث ركعات
- ٨٥ بيان الخبر الدال على ما يقرأ في ركعات الوتر
- ٥٩ بيان الخبر الدال على سعة وقت الوتر
- ٦٠ بيان الخبر الدال على ان الوتر لا يصلى على الراحة
- ٦٠ بيان الخبر الدال على نسخ القنوت في الفجر

- ٩١ بيان الخبر الدال على سنة القنوت في التراتج
- ٩٢ باب النوافل منها ركعتا الفجر
- ٩٣ بيان الخبر الدال على سنة أربع ركعات الظهر القبلية
- ٩٣ بيان الخبر الوارد في الأربع ركعات بعد الجمعة
- ٩٤ بيان الخبر الوارد في الأربع ركعات بعد العشاء
- ٩٤ في أحياء الليل والبحث عليه
- ٩٥ بيان الخبر الدال على أحياء الليالي العشر الأخيرة من رمضان
- ٩٥ بيان الخبر الوارد في الصلاة في البيوت
- ٩٥ بيان الخبر الوارد في الاستحسار
- ٩٥ بيان سنة التعليم في الاستحسار
- ٩٦ باب أدراك الفريضة
- ٩٦ باب قضاء الفوائت
- ٩٧ باب سجود السهو
- ٩٧ بيان الخبر الوارد في أن يسجد في السهو بعد السلام
- ٩٨ باب صلاة المريض
- ٩٩ بيان الخبر الوارد في توفية الأجر للمريض إذا قصر
- ٩٩ باب سجود التلاوة بيان سجدة ص
- ١٠٠ باب صلاة المسافر
- ١٠٠ بيان الخبر الوارد في حمل عليه من الجماعة على القصر
- ١٠٠ بيان الخبر الوارد في قصر الصلاة بمنى
- ١٠١ بيان الخبر الوارد في قصر النبي صلى الله عليه وسلم بذى الحليفة
- ١٠١ باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة
- ١٠٢ باب الجمعة بيان الخبر الوارد فيمن لا يجب عليهم
- ١٠٢ بيان الخبر الوارد في جلالة الخطيب الخ
- ١٠٢ بيان الخبر الوارد في قيام الخطيب عند الخطبة
- ١٠٣ باب العيدين بيان الخبر الوارد في أنه لا يصلي قبل العيدين

- ١٠٣ بيان الخبر الوارد في ان تكبيرات العيد أربعة
- ١٠٤ باب صلاة الكسوف بيان الخبر الوارد في ان صلاة الكسوف ركعتان
- ١٠٥ بيان الخبر الوارد في ان صلاة الكسوف كغيرها من
- ١٠٥ باب الصلاة على الجنائز بيان الخبر الدال على انه يكبر عليها اربعاً
- ١٠٦ بيان الخبر الدال على القراءة في تكبيرات الجنائز
- ١٠٧ بيان الخبر الدال على كيفية حمل الجنائز
- ١٠٧ بيان الخبر الدال على سنية اللحد من
- ١٠٨ بيان الخبر الدال على سنية التسليم في القبور
- ١٠٩ بيان الخبر الدال على كراهة التخصيص
- ١٠٩ بيان الخبر المبيح لزيارة القبور
- ١١٠ بيان الخبر الدال على ما يقوله زائر القبور
- ١١٠ بيان الخبر الوارد في ثواب من قدم ثلاثة من الولد من
- ١١٠ بيان الخبر الدال على ان الميت معاق بدينه
- ١١١ باب الصلاة في الكعبة
- ١١٢ كتاب الزكاة بيان الخبر الوارد في ان العوامل ليس عليها شيء
- ١١٣ بيان الخبر الوارد في المعدن والركاز
- ١١٣ بيان الخبر الوارد في زكاة الزروع من
- ١١٤ بيان الخبر الوارد في عدم الجمع بين العشر والمخرج
- ١١٥ بيان الخبر الوارد في حد الغني من
- ١١٥ كتاب الصوم بيان الخبر الوارد في فضله
- ١١٥ بيان الخبر الدال على ان صوم عاشوراء كان واجباً من
- ١١٦ بيان الخبر الدال على ان الهلال انما يعتبر بالرؤية
- ١١٦ بيان الخبر الدال على ان الشهر قد يكون تسعاً وثمانين
- ١١٦ بيان الخبر الوارد في النهي عن صيام يوم السبت
- ١١٧ بيان الخبر الوارد في اباحة الحجامة للصائم
- ١١٨ بيان الخبر الدال على اباحة القبلة للصائم

- ١١٨ بيان الخبر الدال على اباحة المباشرة له
- ١١٩ بيان الخبر الدال على تحريم من جامع أهله في رمضان منعه من
- ١٢١ في الصائم يصح جنباً من غير احتلام كيف يفعل
- ١٢١ باب حكم الصوم في السفر
- ١٢٢ بيان الخبر الدال على النهي عن صوم أيام التشريق
- ١٢٢ بيان الخبر الدال على النهي عن صوم يومي العيد
- ١٢٢ بيان الخبر الدال على صيام الايام البيض
- ١٢٣ بيان الخبر الدال على كراهية صوم الوصال
- ١٢٣ بيان الخبر الدال على كراهية صوم الصمت
- ١٢٤ بيان الخبر الدال على ان صوم الوصال لم يكن مكروهاً للنبى صلى الله عليه وسلم
- ١٢٤ بيان الخبر الدال على الوقت الذي يحرم فيه الطعام على الصائم
- ١٢٤ باب الاعتكاف
- ١٢٤ مناسك الحج بيان الخبر في ايجابه على الفور
- ١٢٥ بيان الخبر الدال على منع المرأة من السفر الحج
- ١٢٥ بيان المواقيت
- ١٢٦ بيان الخبر الدال على ان توقفت ذات عرق الحج
- ١٢٨ باب الاحرام بيان الخبر الوارد في الاهدال الحج
- ١٣٠ بيان الخبر المبيح للتطيب عند الاحرام
- ١٣٢ بيان ما يلبس المحرم من الثياب وما لا يلبس
- ١٣٣ بيان الخبر الوارد في فاقد الازار الحج
- ١٣٤ بيان الخبر الوارد في فضيلة التلبية الحج
- ١٣٥ بيان الخبر الوارد في استلام الحجر الاسود
- ١٣٥ بيان الخبر الوارد في ندب استلام الركن اليماني
- ١٣٦ بيان الخبر المبيح لاستلام الاركان بالمحجن أو غيره
- ١٣٦ بيان الخبر الوارد في سنية الرمل الحج

- ١٣٧ بيان الخبر المبيح للطائف الخ
- ١٣٧ بيان الخبر المبين بأن الجمع بين الصلاتين يجمع الخ
- ١٣٨ بيان الخبر الدال على أن الوقوف يجمع الخ
- ١٣٩ بيان الخبر المبين عن التلبية الخ
- ١٣٩ بيان الخبر الوارد في الرجل يوجه بالمدى الخ
- ١٤٠ باب القهران
- ١٤١ بيان الخبر الوارد في أن النبي صلى الله عليه وسلم قرن إحدى عمره الخ
- ١٤١ بيان الخبر الوارد في أن القارن بين الحج والعمرة يطوف الخ
- ١٤٢ بيان الخبر الدال على أمر النبي عليه الصلاة والسلام أصحابه بالقران
- ١٤٢ بيان الخبر الدال على دخول العمرة في الحج أبدا
- ١٤٣ بيان الخبر الدال على أن طواف الصدر ليس من صلب الحج
- ١٤٣ بيان الخبر الدال على ما يقتل المحرم من الدواب
- ١٤٤ بيان الخبر الدال على أن الصيد الذي يذبحه المحلل يجوز للمحرم أن يأكل منه
- ١٤٥ بيان الخبر الدال على أن الصيد يأكله المحرم ما لم يصد الخ
- ١٤٥ بيان الخبر الوارد في فضل العمرة في رمضان
- ١٤٥ بيان الخبر الدال على رفض العمرة بالحج
- ١٤٦ بيان الخبر الدال على قضاء العمرة
- ١٤٦ بيان الخبر الدال على التضيعة عن الغير
- ١٤٧ بيان الخبر الوارد في الهدى يساق لمتعة الخ
- ١٤٨ بيان الخبر الوارد في إرسال الهدى عن الغير وتقليدها
- ١٤٨ بيان الخبر الوارد أنه لا تشد الرحال الخ
- ١٤٩ كتاب النكاح بيان الخبر الدال على خطبة النكاح
- ١٤٩ بيان الخبر الدال على الحث على التزويج
- ١٤٩ بيان الخبر الدال على ترغيب النكاح بالبركار
- ١٥٠ بيان الخبر الوارد في الشهادة في النكاح

- ١٥١ محرمات النكاح
 ١٥٢ بيان الخبر الدال على ان الخطبة على الخطبة
 ١٥٣ بيان الخبر الدال على ان حرمة الاسرام لا تمنع عقد النكاح
 ١٥٤ بيان الخبر الدال على تحريم متعة النساء
 ١٥٥ بيان الخبر الدال على اشتراط الولي في النكاح
 ١٥٦ بيان الخبر الدال على ان يضع المرأة اليها في عقد النكاح
 ١٦١ بيان الخبر الدال على ان اذن البكر يكون بالنسكوت الخ
 ١٦٢ بيان الخبر الدال على ان الثيب اذا زوجها اولياها الخ
 ١٦٣ باب في المهر وهو الصداق
 ١٦٤ بيان الخبر الدال في امرأه يتوفى عنها زوجها الخ
 ١٦٥ باب نكاح الرقيق
 ١٦٥ بيان الخبر الدال على ان الامة والمكاتبه اذا عتقتا الخ
 ١٦٨ باب القسم بيان الخبر الدال على العدل
 ١٦٩ بيان الخبر الدال على استحلال الرجل نساءه وان يمسكهن في بيت
 احدهن
 ١٦٩ باب الرضاع
 ١٦٩ كتاب الطلاق بيان الخبر الدال على بيان موضع الطلاق
 ١٧٠ بيان الخبر الدال على عدم وقوع طلاق المجنون والعتوه
 ١٧١ بيان الخبر الدال على وقوع طلاق المسكوه الخ
 ١٧٣ بيان الخبر الدال على التغايط بمن ياعب بمحدود الله
 ١٧٣ بيان الخبر الدال على ان الامة تخالف الحرمة في الطلاق والمدة
 ١٧٤ بيان الخبر الدال على ان النبي صلى الله عليه وسلم طاق سروده الخ
 ١٧٥ بيان الخبر الدال على ان الرجل اذا خيرا امرأته الخ
 ١٧٥ باب الرجعة بيان الخبر الدال على ان من طاق امرأته وهي حامل الخ
 ١٧٧ باب الابلء بيان الخبر الدال على من آلى من نسائه الخ
 ١٧٨ باب الخلع بيان الخبر الدال على فداء المرأة نفسها الخ

- ١٧٩ باب الامان بيان الخبر الدال على وقوع الميذونة الخ
- ١٨٠ باب العدة بيان الخبر الدال على عدة ذوات الاجمال الخ
- ١٨٢ باب النفقة بيان الخبر الدال على ان الماطلة النفقة الخ
- ١٨٤ بيان الخبر الدال على احياب النفقة الخ
- ١٨٥ بيان الخبر الدال على ان استحقاق الابوين الخ
- ١٨٥ بيان الخبر الدال على حصول الاجرم على الاتفاق الخ
- ١٨٦ باب العتق بيان الخبر الدال على فضل العتق
- ١٨٦ باب المدبر
- ١٨٧ باب المكاتب بيان الخبر الدال على ان المكاتب يخرج من يد المولى
- ١٨٨ باب الايمان بيان الخبر الدال على تفسير معنى عين الاغو
- ١٨٩ بيان الخبر الدال على تغليظ اليمين الفاجرة
- ١٩٠ بيان الخبر الدال على ان من استثنى في يمينه الخ
- ١٩١ باب النذور
- ١٩٣ كتاب الحدود بيان الخبر الدال على ان الحدود تدرك بالشبهة
- ١٩٤ بيان الخبر الدال على ترك الشفاعات في الحدود
- ١٩٥ بيان الخبر الدال على ان الاقرار بالزنى يعتبر اربع مرات الخ
- ١٩٨ باب حد الشرب
- ١٩٨ بيان الخبر الدال على ان السكر انما كان يضرب بالنعال الخ
- ٢٠٠ بيان الخبر الدال على اعتبار قيام الرائضة من الشارب
- ٢٠١ باب عدد المروة
- ٢٠٣ بيان الخبر الدال على تعيين ثمن الجن واختلاف الصداقة الخ
- ٢٠٥ بيان الخبر الدال على انه لا قطع فيما لم يجر زنا
- ٢٠٥ بيان الخبر الدال على انه لا قطع على المنتهب
- ٢٠٥ بيان الخبر الدال على انه لا قطع على المختلس
- ٢٠٦ كتاب السير بيان الخبر الدال على ما يكون الرجل به مسلما الخ

- ٢٠٧ بيان الخبر الدال على ان الامام اذا قاتل العدو والخ
- ٢٠٩ بيان الخبر الدال على ان جيفة المشركين خبيثة الخ
- ٢٠٩ بيان الخبر الدال على ان خدمة الوالدين تقوم مقام الجهاد
- ٢٠٩ بيان الخبر الدال على ان الخروج للجهاد لا يكون الا برضى الوالدين
- ٢١٠ بيان الخبر الدال على النهي عن المثلة
- ٢١٠ بيان الخبر الدال على ان افضل الجهاد ما هو
- ٢١٠ بيان الخبر الدال على وبال من يخون غازيا في اهله في غيبته
- ٢١٠ بيان الخبر الدال على فضل من يعمل غازيا الخ
- ٢١١ بيان الخبر الدال على فضل سيدنا الزبير
- ٢١٢ بيان الخبر الدال على ان الامام اذا فتح بلدة الخ
- ٢١٢ بيان الخبر الدال على صفوه صلى الله عليه وسلم من قاتل معه جنة الخ
- ٢١٣ بيان الخبر الدال على افضل رتب الشهادة
- ٢١٣ بيان الخبر الدال على وبال من سل سيفه الخ
- ٢١٤ بيان الخبر الدال على فضل من أعان الغازي
- ٢١٤ بيان الخبر الدال على ما يستدل به على بلوغ الصبي الخ
- ٢١٦ بيان الخبر الدال على كراهية مصافحة الامام النساء في المباحة
- ٢١٧ بيان الخبر الدال على ان الخمس لنواب المسلمين
- ٢١٧ بيان الخبر الدال على النهي عن بيع الخمس الخ
- ٢١٨ بيان الخبر الدال على ان سبب الملك هو الاستيلاء الخ
- ٢١٨ بيان الخبر الدال على سهمان الغانمين الخ
- ٢٢١ بيان الخبر الدال على جواز التنقيب الخ

(تصويب الخطأ الواقع في الجزء الاول من هذا الكتاب)

صواب	سطر	مصحفه
انبل	٦	١١
تصح	٢	١٣
أوان	١٢	١٧
صحج	٢٧	١٧
بامجد	١٥	٢١
وابن	٩	٣٤
تمام	٢٧	٣٤
معاوية بن	١	٣٥
فقال	١	٣٨
أم سامة	١٦	٣٨
للقيم	٣	٤٣
عن أبيه	٢٤	٤٥
بغسل	٢٧	٤٥
يحد	١٨	٥٨
بالفظ	٢٥	٥٨
أن أكثر	٢٥	٧٠
مرتان	٨	٧١
فيؤذن لها	٢٦	٧٣
الضعيف	٧	٨٠
إذا أتى	٤	٨٣
بسج	٢٢	٨٦
أنه	٧	٩٨
عليه وسلم توبة ونهنا الخ	١٣	٩٩
توبة	١٩	٩٩
قال ابن الترمكاني	١٧	١١٣

صواب	سطر	صفحة
الاسود	٨	١١٩
ويحوز ان يكون عمر لم يعلم الخ	٢	١٢٨
قال ابن التركماني	١٥	١٣٠
يا طح بالحاء المهملة وكذا بالهاء شامش	٢٧	١٣٨
البيع بن سبرة	٢	١٥٥
اعد الايام	٢٤	١٧٧
رابعة	١٤	١٨٩

(ترجمة المؤلف مختصرا من كتاب نور الابصار للعلامة الشيخ سيد الشبلنجي)
هو محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الشهير بمرتضى الحسيني الزبيدي
الحنفى ولد سنة ١١٤٥ هـ كما اخبر عن نفسه ونشأ ببلاده وارسل في طلب
العلم ورجع مرارا ثم ورد الى مصر في تاسع صفر سنة ١١٦٧ هـ وسكن بمحان
الصاغة واجازته العلماء مثل الشيخ احمد الماوى والجوهري والحنفى وغيرهم
وشهدوا بعلومه وفضله وجودة حفظه واشتهر ذكره عند الخاص والعام
وصنف عدة رحلات في تنقلاته في البلاد القباية والبحرية فتحدث على
لغاتهم ومحاورات ومدائح نظمها ونثرها وكناه سيدنا السيد ابوالانوار بن
وفا باي الفيض وذلك يوم الثلاثاء سابع عشر شعبان سنة ١١٨٢ هـ وشرع
في شرح القاموس حتى اتمه في عدة سنين في نحو اربعة عشر مجلدا سماه بتاج
المروس ولما اكمله اولم وايمة حافلة جمع فيها مطالب العلم واشياخ الوقت
وذلك سنة ١١٨١ هـ واطاعهم عليه وشهدوا بفضله وسعة اطلاعه ورسومه
في علم اللغة وكتبوا عليه تقارير نظاما ونثرا وله من المؤلفات هذا
الكتاب المسمى بعقود الجواهر المنيفة وشرح الاحياء والنفحة القدوسيه
بواسطة البصمة العبدروسية والعقد الثمين في طرق الالباس والمتقين
وحكمة الاشراق الى كتاب الاتفاق وشرح الصدر في شرح اسماء اهل
بدر والتفتيش في معنى لفظ درويش ورسائل كثيرة جدا منها
رفع نقاب الحفا عن انقى الى وفا وابي الوفا وبلغة الاديب في مصطلح
آثار الحبيب وزهر الاكام المشتق عن جيوب الالهام بشرح صيغة
سيدى عبدالسلام ورشفة المدام المختوم المبكى من صفوة زلال صيغ
القطب المبكى ورشف سلاف الرحيق في نسب حضرة الصديق
وتتبع قلند المني في تحقيق كلام المني والنوافح المسكية على الفوائح
الكشكية وهدية الاخوان في شجرة الدخان ومنح الفيوضات
الرفيه فيما في سورة الرحمن من اسرار الصفة الالهيه وشرح حزب البر
للاذلى وارجوزة في الفقه ومقامة سماها السعاف الاشرف وحديقة
الصفا في والدى المصطفى ورسالة في طبقات الحفاظ والمنح العلية في الطريقة
المقشندية والانتصار لوالدى النبي المختار والغبية في السند ومناقب

اعتاد الحديث وكشف اللثام عن آداب الايمان والاسلام وغير ذلك
ونظامه كثير وثروته بجزير وفصله شهير ومن تلامذه
توكل على الرحمن وانش عقابه * وداوم على التقوى وحفظ الجوارح
وقدم من البر الذي تستطيعه * ومن عمل برضاه مولاه صالح
واقبل على فعل الجليل وبذله * الى اهله ما استطاعت غير مكالم
ولا تسمع الاقوال من كل جانب * فلا بد من من عليك وقادح
وله ايضا

كاف الكياسة مع كيس اذا اجتمع * يوما لمرء غدا في العصر سلطانا
بالكيس يهجم مقتضيا حوائجه * وبالكياسة يولي الكيس احسانا
والكيس منفردا من صاحبه * والكيس منفردا يوليه محبانا
ولم يزل رحمه الله يخدم العلم ويرقي في درج العالي ويحرص على جمع الفنون
التي اغفلها المتأخرون وألف في ذلك كتباً ورسائل ومنظومات وأراجيز
انتقل الى منزل بسوية لا لاتجاه مسجد محرم أفندي بالقرب من مسجد
شمس الدين الحنفي وذلك في أوائل سنة ١١٨٩ هـ ولما بلغ ما لا مزيد عليه من
الشهرة وعظم القدر والجاه عند الخاص والعام وكثرت عليه الوفود من
سائر الاقطار واقبات عليه الدنيا بما فيها من كل ناحية لزم داره واحتجب
عن اصحابه واعتكف حتى آذنت شمس الزوال وغربت من بعد ما طاعت من
مشرق الاقبال كما قيل وزهرة الدنيا وان أينعت فانها تسقى بماء الزوال
وقد نعام الفضل والكرم وناحت لفراقه جمائم الحرم وتوفي شهيدا
بالطاعون في شعبان سنة ١٢٠٥ هـ ودفن بالمشهد المعروف بالسيدة زكية
رضي الله عنها وعنهما آمين

الجزء الاول
من عقود الجواهر المنيفة * في أدلة مذهب الامام
أبي حنيفة * مما وافق فيه الائمة السنة
او أحدهم جمع الامام والعم الهمام
الحبيب النسيب السيد
محمد مرتضى الحيدري
نفعنا الله به
آمين

١٢٩

(الطبعة الاولى)

(بالمطبعة الوطنية بشار س كندرية)

(سنة ١٢٩٢ هـ لاله)

بسم الله الرحمن الرحيم

(قال) شيخنا واسمنا ذنبا لعلنا نعلم * فهامة الانام * الذي رأى
منقطع الاخبار فوصله * وموصول الاثر فأوقفه على من قاله ونقله *
المحسن الفعال الذي تواتر حديثه العذب وتسايل * واشتهر خبره المظاني
فصح انه بقيد البلاغة مسايل * نجان الزمان * وبخاري الاوان *
السيد المحسب النسيب * ابو الفاضل محمد بن محمد الشهيدي المازني
المحسني الزيدي * اطل الله بقاءه * وحفظه ورعا * بجاه سيدنا محمد
وآله آمين * بسم الله الرحمن الرحيم * صلى الله على سيدنا محمد و
(المجد لله) منور البصائر بحقائق معارفه * وجاء على الخوامر
لدقائق لطائفه * الذي أودع القلوب من حكمه جواهر * وجعل نجوم
الهداية بذكره زواهر (أحمد) ولا يستحق الحمد على الحقيقة سواء *
وأعتد الله قصير في آراءه * كما أنعم به على عبده وأولاه (واشهد) أن
لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تكون للناس * وبر
الدرجات كفيه (واشهد) أن سيدنا ومولانا محمد عبده ورسوله

وحبيبه وخاليه * المبعوث من ذي الجلال * لتبيين الحرام والحلال *
 امام المتقين * وعممة أهل اليقين * خير الخلائق * وبحر العلوم
 والحقائق * الذي بعثه وطرق الايمان قد عفت آثارها * ونجت
 أنوارها * ووهت أركانها * وجهل مكانها * فأحياء أحياء الارض
 بالامطار * ونشره في جميع الاقطار * وبلغ به غاية الاوطار * وأعاد
 روضه نضيرا * وماءه غيرا * وموارده صافية * وحلله ضافية *
 وأقسامه وافيه (صلى الله) عليه وعلى آله وأصحابه * صلاة تستنزل
 غيث الرحمة من مصابه * وتقل صاحبها من الرضوان أوسع رحابه * وسلم
 تسليما * وكرم تكريما * وزاده شرفا وتعظيما (ورضى الله) عن
 امامنا الاعظم * وهما من المقدم * ومقدمنا المقدم * الجليل قدره
 المشرق في أفق الفضائل بדרه * المملوء بعلوم الشريعة صدره * بحر
 العلوم الزاخر * الحائز لأنواع المفاخر * المجتهد الخفيف * الامام أبي حنيفة
 النعمان بن ثابت الكوفي * أسكنه الله الفردوس الاعلى * ورواه من
 الكوثر الاحلى * وتعمده بالرحمة الكاملة * والمغفرة الشاملة * (وعن)
 بقية المجتهدين الكرام * والعلماء الاعلام * الذين دونوا العلوم
 وقرروها * وهذبوا المذاهب وحرروها * وسلكوا سبيلها * وراضوا
 سعيها * وأعربوا عنها * وبينوا ما أشكل منها * بالدلة القاطعة *
 والبراهين الساطعة * حتى وضع سبيلها للمقلدين * وصفا سبيلها
 للواردين * وراق زلالها للشاربين * وامتدت ظلها للشاربين *
 وأحكمت قواعد المسقطين * واشتدت سواعد الخرجين * وعلا
 مكانها * وثبتت أركانها * وألهم من رام معارضتها * وقصد مناقضتها
 فأغرق عندما نهات سحب صوابها وهطالت * واضمحلت بحجة عند
 ظاهرها الحق الواضح وعطلت * (وعن) التابعين لمن أجهم الواضع * والمقلدين
 لمذاهبهم بالأحسان والعمل الصالح * (وعن) سائر مشايخنا الفاتحين أناب
 الفهم * المخلصين أذهاننا من الوهم * المرشدين إلى الصواب * المتكفئين
 بحسن الجواب (أما بعد) فهذا كتاب نفيس أذكرفيه أحاديث الاحكام
 التي رواها امامنا الاعظم المشار اليه روح الله روحه * وأعاد اليها

صره وفتوحه * مما وانقه الاثمة الستة * البخاري * ومسلم * وأبو داود
 والترمذي * والنسائي * وابن ماجه * في كتبهم المشهورة * وسننهم
 المأثورة * أو بعضهم وأشير الى موافقاتهم باللفظ في سياق المتن والسند
 أو بالمعنى وقد ذكر غيرهم تبعاً لهم وإذا وجدت حديثاً للإمام استدل به
 على حكم من الأحكام * ولم يخرجها أحد من هؤلاء الأعلام * لم أعرج
 عليه * إذا قصرد موافقات الاثمة المذكورين فقط لما اشتهر فضاهم
 المعلوم * وسارت كتبهم في الاتفاق مسير النجوم * حتى ظن من لا دربة له في
 الفن ان كل حديث لا يوجد في كتب أحد هؤلاء فلا يعول عليه وهذا القول
 ايدى بصحح * بل يخالف للنص الصريح * في سنن الدارمي * والدارقطني
 والموطأ * ومسانيد أحمد * ومسدد * وأبي بكر بن أبي شيبة * والبخاري
 والحارث بن أبي اسامة * وصحبي ابن حبان * وابن خزيمة * والمستدرک
 للحاكم * ومعاجم الطبراني * وابن جميع * والمتقى لابن التيجارود
 مما انفرد فيها من صحاح وحسان شئ كثير يحتج به عند الاثمة * وكمن
 أحاديث صحاح لم يخرجها البخاري ومسلم وليس في تركها أياها دليل على
 ضعفها كما حققه البيهقي في المدخل (معقداً) فيما أخرجه على مسانيد الإمام
 الاربعة عشر المنسوبة اليه من تخارج الاثمة * فنهى ما لا يحاسبه الاربعة
 سجاداته * وأبي يوسف * ومحمد بن يوسف بالاثارة * والحسن بن زياد
 اللؤلؤي روايتهم عنه بلا واسطة ولا اثمة من بعدهم أبي محمد عبد الله بن
 محمد بن يعقوب بن الحارث الحارثي البخاري المعروف بالاستاذ تليد أبي
 حفص الصغير * وأبي القاسم طلحة بن محمد بن جعفر العدل * وأبي نعيم
 أحمد بن عبد الله الاصبهاني صاحب الحلية * وأبي أحمد عبد الله بن عدي
 الجرجاني * وعمر بن الحسن الأشعري * وأبي الحسين محمد بن المظفر
 وهؤلاء الستة حفاظاً * والامام أبو بكر أحمد بن محمد بن خالد الكلابي
 ومحمد بن عبد الباقي الانصاري * وأبي القاسم عبد الله بن محمد بن أبي
 العوام السعدي * وأبي بكر المقرئ * والحسين بن محمد بن خسرو وقد
 جمع كل ذلك الامام أبو المؤيد محمد بن محمد الخوارزمي المتوفى سنة ٦٧٥
 في كتاب سماه جامع المسانيد مما وصل الى بعضها بالسمع المتصل

وبعضها بالاجازة المشافهة وبعضها فيمائية درج تحت الاجازة العامة
(وسميت) ما جمعه عقود الجواهر المنقحة * في ادلة مذهب الامام أبي
حنيفة * فيما وافق فيها الائمة الستة أو بعضهم * ورتبه ترتيب كتب
الحديث من تقديم ما روى عنه في الاعتقاديات ثم في العمليات على ترتيب
كتب الفقه واقتصر في كل باب على حديث أو حديثين أو أكثر على
ما تيسر وجدانه وظهرت في فيه الموافقة مع أحد المذاهب كورين والافديث
الامام رضي الله عنه أكثر من أن يحاط في الكفاف اذ أخذ عن رجال
القرن الاول المشهور ولهم بالخيرية معروف عند اهل الانصاف ونهت
احيانا على من في السند من جرح بقادح الا ان يكون الحديث له طرق
كثيرة متباعدة والضعف انما طرأ من هودون الامام فلا ذكره أصلا بعد
أن يكون الحديث ثابتا في حد ذاته ورواؤه كرت من خرج الحديث بلفظه
أو خرج أصله أو معناه سواء كان من حديث الصحابي المروي عنه أو من
حديث غيره (مقتطفا) مما وقفت عليه من الكتب المعتمدة المشهورة
كالسنن الكبرى للبيهقي والعلل والغرائب والافراد كلاهما للامام أبي
الحسن الدارقطني وشرح معاني الآثار للامام أبي جعفر الطحاوي وتبجيل
المنفعة في زوائد رجال الاربعه ومختصر تخریج احاديث كتاب الهداية
وتخریج احاديث شرح الرافعي وتقريب التهذيب الاربعه للحافظ ابن حجر
وشرح جامع المسانيد للحافظ أبي البدر قاسم بن قطلوبغا الحنفى والجوهر
النقى في الرد على البهقي لقاضي القضاة علاء الدين علي بن عثمان الحنفى
الشهير بابن الترمكلى والجامع الكبير للحافظ جلال الدين السيوطى والمنهج
المبين في ادلة المحتجدين للقطب الشمرانى وغير ذلك من مسانيد دوسن
ومعاجم واجزاء متفرقات التي طالعتها واستفدت منها ولومسئلة مع ما انضم
اليها من كتب المذهب الاصلية والفرعية متونها وحواشيهام بما سر الله
على مراجعتها حسب الامكان وسعة الوقت وفرصة الزمان (وقصدت)
بهذا التاليف الرد على بعض المتعصبين ممن اعتسف عن واضح المآرعة
ونسب الى امامنا أنه يقدم القياس على النص عن الشارع ولعمري هذه
الذمة اليه غير صحيحة فان الصحيح المنقول في مذهبه تقديم النص على القياس

وذلك في مسائل كثيرة يعرفها من مارس كتب مذهبه وهذا عكس ما فعله
 غيره من تقديمه على الخبر الواحد وقال القياس أولى منه معلل بأن الخبر
 ما أخذناه إلا بحسن الظن برواته والشارع صلى الله عليه وسلم قدّمنا
 عن مثل ذلك بخلاف القياس إلى الأصول الصحيحة (ويحتاج) هذا الموضع
 إلى بسط عبارة أيزيل بعض الأوهام القائمة في بعض الناس مع زعمهم أن
 أدلة الإمام رضى الله عنه غالبها ضعيفة لتعصبهم عليه بتعريف حق مع أن من
 طالع أدلة مذهبه وجددها ما بين صحيح وحسن وهو لاكثر أوضعية كثرت
 طرقه من ثلاثة إلى عشرة ومعلوم أن الحديث الضعيف إذا كثرت طرقه قام
 في منزلة أن يحتاج به عند كثير من المحدثين وهذا النوع يوجد كثيرا في غير
 مذهبه كما يعرفه من مارس الفن (فاعلم) أن مذاهب الأئمة الأربعة
 رضوان الله عليهم أجمعين منسوبة من الشريعة المطهرة سداها ومجتها
 لا سيما مذهب إمامنا الأعظم لكون وجوه استنباطه تدق عن إدراك غالب
 عقول طلبة العلم وما يوجد في بعضها مما يخالف ظاهر الأحاديث فهو بالنسبة
 إلى مدارك أفهامنا والأفق قد صح عنده من قوله صلى الله عليه وسلم لم أوفعه
 أو من آثار الصحابة ما قام عنده بمقام اليقين وجعله حجة ثم أيده بالنظر فيه
 والاستكشاف ما يعارضه ويخالفه اذ لا يقول عاقل أن الإمام رضى الله
 عنه يحد في مسألة فصاعدا الشارع ويخالفه بقياس أو رأى حاشاه من رأى
 أو قياس يخالفان الشريعة والذي أجمع عليه أهل مذهبه أنه رضى الله عنه
 يأخذ بخبر النبي صلى الله عليه وسلم ما جاءه فان اختلف خبران وكان
 لأحدهما وجه في التأويل يوافق به الخبر الآخر الذي ليس له الوجه
 واحد في الظاهر وفق بينهما فان لم يجد خبرا عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أخذ من آثار الصحابة ما كان أقرب إلى كتاب الله وسنة نبيه ويسمى ذلك
 اجتهدا (وردوى) أبو جعفر الشيرمازى بسنده إلى الإمام أنه كان يقول نحن
 لا نقيس في مسألة إلا عند الضرورة وذلك إذا لم نجد دلائل في الكتاب والسنة
 ولا في أقضية الصحابة (وفي رواية) أخرى عنه أنه قال أنا نأخذ أولا بالكتاب
 ثم بالسنة ثم بأقضية الصحابة فنعمل بما تتفق عليه من الصحابة فان اختلفوا
 قسمنا حكما على حكم إذا اختلفوا في العلة الجامعة بينهما حتى يتفهم المعنى

(وفي رواية) أخرى عنه أنا عمل بكتاب الله ثم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بإحدى أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم (وفي رواية) أخرى عنه ما جاءنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بإبي هو راحي فعلى الرأس والعين وليس لنا مخالفة وما جاءنا عن الصحابة تخبرنا وما جاءنا عن غيرهم فهم رجال ونحن رجال (وروى) عن أبي مطيع البلخي قال دخل سفيان الثوري وجاد بن سلمة ومقاتل بن حيان وجعفر بن محمد وغيرهم على الإمام أبي حنيفة فقالوا بلغنا عنك أنك تكثرون القياس في الدين وأول من قاس أبليس فناظرهم الإمام يوم الجمعة في جامع الكوفة وعرض عليهم مذهبه وقال لهم اني اقدم العمل بالكتاب ثم بالسنة ثم انظر بعد ذلك في افضية الصحابة فاذا اختلفوا ولم يتفقوا على شيء قسمت حينئذ فقبولوا كلهم يده وقالوا أنت سيد العلماء زادني رواية فاعف عنا ما مضى فقال عفا الله عنا وعنكم (وكتب) ابو جعفر المنصور اليه قبل ان يجتمع به بلغني عنك أنك تقدم القياس على الحديث فقال ابو حنيفة ليس الامر كما زعم من بلغني عنك ذلك اذا جاءوك فاعلمهم ايها الخليفة اني اعمل بكتاب الله عز وجل ثم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بافضية الصحابة ثم اقيس بعد ذلك وليس بين الله تعالى وبين خلفه قرابة فهذا تصريح من الامام بانه كان يقدم الامر على القياس فضلا عن الحديث النبوي وانه كان لا يقيس الا بعد ان لا يجد ذلك الامر في الكتاب ولا في السنة ولا في افضية الصحابة (وروى) عنه ايضا انه كان يقول لا ينبغي ان لا يعلم دليلى ان يفتي بكلامي (وكان) اذا أفتى يقول هذا رأى أبي حنيفة وهو أحسن ما قدرنا عليه فن جاءنا باحسن منه فهو أولى بالصواب وهذا فيه غاية الوبع والانصاف (ومما) يروى عنه أنه كان يقول ضعيف الحديث أحب الي من آراء الرجال وكأن المراد منه الضعيف الذي من قبل سوء حفظ راويه وقد قالوا ارفع الضعيف رتبة ما احتج به كثير من العلماء أو بعضهم ودونه تفرد سي الحفظ ودونه تفرد كثير الخطا ودونه المبهم (ووجدت) في كتب اصحابنا ما نصه المرسى والمنقطع عندنا حجة بعد ثقة الرواة أي ولولم يرو من وجه آخر سندا (ووجدت) بخط الحافظ السخاوي ما نصه قال ابن المواق يحكى عن الحنفية قبول رواية المجهول

حالا أو عينا على الإطلاق انتهى وهذا أقرب ما رأيت ولا أخاله يصح فان
 الإمام روى حديث سعد في بيع الرطب بالتمر لان مداره على زيد بن عياش
 وعلاه بانه مجهول كما سيأتي في محله فان صح عنهم ذلك فهو من في المقصود
 الذي نحن فيه وهو كمال الاعتناء فيما جاء عنه صلى الله عليه وسلم بأى وجه كان
 وتقدمه على القياس والراى هذا ولم تنزل الأئمة ومقلدوهم رقيسون في
 الأحكام من غير تركير فيما بينهم بل جعلوا القياس من جملة الأدلة في كل
 مسألة لانه فيها (وكان) الإمام الشافعى رضى الله عنه يقول اذا لم يجد
 دليلا قسناها على الأصول فعلم الله لا خصوصية للإمام أبى حنيفة رحمه الله
 من بين الأئمة في العمل بالقياس عند فقد النصوص والأمام أروع الأئمة
 وأكثرهم احتياطا وتشديدا في رواية الحديث معلوم فالنصف السكامل
 في حق الإمام يعتقد ما قدمناه من مذهبه من تقديم الشرع على القياس
 والحديث الضعيف على الراى على ان غالب قياسات الامام من القياس المجلى
 وهو الذى يعرف به موافقة الفرع للأصل بحيث يتفق افتراقهما ويبعد
 وذلك نحو قياس غير الفأرة من الميتة اذا وقع في السمن على الفأرة وقياس
 الغائط على البول في المساء الا كد ونحو ذلك ولا ينكر القياس المجلى احد
 من الأئمة الا ما بغنسان محمد بن خرم الظاهرى فيما نقله ابن السبكي في
 الطبقات الكبرى ورأيت له رسالة سماها ابطال القياس وترك
 الاستحسان وهذا مذهب مرفوض لا يعمل عليه (فهذا) ما يتعلق بالقياس
 (وأما الراى) فهو على قسمين محمود ومذموم (واختلفوا) في المذموم فقال
 قوم هو البدع المخالفة للسنة في الاعتقاد كراى جهنم واتباعه وراى
 المعتزلة حيث ردوا بأرائهم الاحاديث والآثار فهذا معيب مهجور ولا يصلح
 النظر فيه ولا الاشتغال به وقال آخرون هو القول في أحكام شرائع الدين
 بالاستحسان والظنون وردا لفروع والنوازل بعضها على بعض قياسا دون
 ردها على أصولها والنظر في عللها واعتبارها وقيل هو الاشتغال بالغلطات
 المسائل ومعضلاتها وقيل هو الافتساء في النوازل قبل ان تقع وقيل غير
 ذلك وكل ذلك مذموم معيب وقد برأ الله الأئمة المجتهدين من ارتكاب
 ذلك وما نسب اليهم من الراى فهو من قسم المجدود (وقد) نقل عن ابن وهب

ان رجلا جاء الى القاسم بن محمد فسأله عن شيء فاجابه فلما سأل الرجل دهاه
 فسال له لا تقل ان القاسم يزعم ان هذا هو الحق ولكن ان اضطررت
 اليه صليت به (وذكر) البخاري عن ابي بكر عن الليث قال قال زبيدة لابن
 شهاب يا ابا بكر اذا حدثت الناس برأيك فاخبرهم انه رأيك واذا حدثت
 الناس بشيء من السنة فاخبرهم انه سنة لا بظنوا انه رأيك (وقال) القعني
 دخلت على مالك فوجدته باصباحك فقلت عليه فرد علي ثم سكت حتى يبكي
 فقلت له يا ابا عبد الله الذي يبكيك قال لي يا ابن قعنب ان الله على ما قرطمني
 من هذا الرأي وهذه المسائل وقد كان لي سنة في ما سبقت اليه (وروى)
 عن الامام مالك انه قال في بعض ما كان ينزل فيسئل عنه فيجيبه فيه رايه ان
 تظن الاظنا وما نحن بمستيقنين وهذا شيخ مالك زبيدة بن ابي عبد الرحمن
 يعرف بالرأي وينسب اليه (وروى) عبد الغني بن سعيد الثفي قال
 سمعت الليث بن سعد يقول رأيت زبيدة بن ابي عبد الرحمن في المنام
 فقلت له ابا عبد الله ما حالك فقال صرت الى خير الا اني لم اجد على كثير مما
 خرج مني من الرأي (وقال) سلمة بن شبيب سمعت احمد بن حنبل يقول
 رأى الاوزاعي ورأى مالك ورأى سفيان كما رأى وهو عندى سواء وانما
 الحجة في الآثار (وروى) عبدان عن ابن المبارك انه قال لا يمكن الذي
 تقدم عليه الاثر وحدث من الراى ما يفمر لك الحديث (فهذا) الذي أورده
 من نسبة الراى الى من ذكر فانما هو من الراى المحمود لا المذموم فما وجه
 تخصيص امامنا الاعظم من دونهم مع انهم غالبهم استعملوا الراى والقياس
 ان هذا الاتعصب بمحض (ومما) اعترض به بعضهم ايضا على الامام
 فقال ان مذهبه اقل المذاهب احتياطاً وهذا كلام من ليس له غوص
 في فهم العلم فان من تتبع اصول الشريعة من مذهبه وجد غاية الورع
 والاحتياط على انه مام امام الاوقدا حتماً في أمور وفاته الاحتياط في أمور
 آخر كما يعلم ذلك من سائر المذاهب كلها في تقدير عدم الاحتياط في مسائل
 وقد احتاط في مسائل آخر وهذا القول في كل امام ومن طالع كتاب
 الميزان لا شمر اني اتضع له الحال ثم ان الذي بهما المعترض قلة احتياط
 فليس هو من باب التساهل في الدين وانما هو من باب التوسعة على الامة

وعدم المخرج تبعاً للشارح صلى الله عليه وسلم في نحو قوله تعالى يريد الله بكم
 اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله صلى الله عليه وسلم يسروا ولا تعسروا وقوله
 صلى الله عليه وسلم فيما نسب اليه اختلاف أمتي رجة من توسعة الامام
 رحمه الله تعالى قوله بوجه الوضوء والغسل من الحمامات المسخنة بالسر حين
 وضام الميتة فانه في غاية التوسعة على الخلق فهو أوسع من قال من الأئمة
 بعدم صحتهم من ذلك لتنجس الماء عنده بذلك أو كراهية استعماله كما
 كره أكل الخبز المخبوز بالوقود النجس ومن توسعة الامام أيضاً قوله ان
 النار تطهر كل شيء خاطباً بعباسية فلو لا قوله بذلك ما جاز لنا استعمال شيء
 من الازيار والخراحي والزبادى والشقف والاباريق والحصون
 والقلل والطواجن والكيزان لان هذه كلها تخطب بالسر حين وتطبخ
 به ليمتئسا سبها كما أخبر به أهل الوثوق فلو لا تقليد الناس للامام في قوله
 فعل استعمال هذه الامور لتكدر عيشهم وضائق مصالحهم لاسيما ان
 ضائق الامر وامام عظيم يوسع علينا باجتهاده ونور بصيرته تبعاً للشارح صلى
 الله عليه وسلم كيف يسوغ لنا الانكار عليه مع شدة حاجتنا اليه لبلا
 ونهار الى ما وسع به علينا هذا والله من عي البصيرة فلقد كان الامام والله
 اروع الناس وأزهد الناس في الدنيا وأعف الناس وأعبد الناس
 ومن أشدهم احتياطاً في دينه كما شهد له بذلك أقرانه (الاقربى) ما حكاه
 بشر بن الوليد عن أبي يوسف سألني الأعشى عن مسألة وأنا وهو لا غير
 فأجبتة فقال لي من أين قلت هذا يا يعقوب فقلت بالمحدث الذي حدثني
 أنت ثم حدثته فقال لي يا يعقوب اني لا حفظ هذا الحديث من قبل ان
 يجتمع أبواك ما عرفت تأويله الا الآن (وروى) انه جرى نحوه هذا بين
 الأعشى وأبي يوسف وأبي حنيفة فسكان من قول الأعشى أنتم الاجباء ونحن
 الصيادلة ومن هنا قال الزبدي ان من يعمل الحديث ولا يعرف فيه
 التأويل كالصيدلاني (وقال) علي بن معبد بن شداد حدثنا عبيد الله
 ابن عمرو قال كنت في مجلس الأعشى فجاءه رجل فسأله عن مسألة
 فلم يجبه فيها ونظر فاذا أبو حنيفة فقال يا هيمان قل فيها قال القول فيها
 كذا قال من أين قال من حديث كذا أنت حدثتنا قال فقال

الاحمش نحن الصباذلة وانتم الابطاب والله درالقائل
 ومايجزة شهدت لها ضرباتها • والحسن ما شهدت به الضرات
 (وقد) اثنى على الامام جماعة من الائمة هم عدول هذه الامة فقد
 روى عباس بن محمد الدوري قال سمعت يحيى بن معين يقول اصحابنا
 يفرطون في ابي حنيفة واصحابه فقل له اكان ابو حنيفة يكذب قال
 كان نبل من ذلك (وذكر) محمد بن الحسين الموصلي الحافظ في آخر
 كتابه في الضعفاء قال يحيى بن معين ما رايت احدا اذتمه على وكيع وكان
 يفتي برأى ابي حنيفة وكان يحفظ حديثه كله وكان قد سمع من ابي حنيفة
 حديثا كثيرا (قال) وقيل ليحيى بن معين يا ابا زكريا ابو حنيفة كان
 يصدق في الحديث قال نعم صدوق (قال) وقيل ليحيى بن معين ايما
 احب اليك ابو حنيفة او الشافعي او ابو يوسف القاضي فقال اما الشافعي
 فلا احب حديثه واما ابو حنيفة فقد حدث عنه قوم صالحون وابو يوسف
 لم يكن من اهل الكذب كان صدوقا وابو الحسن استأرى حديثه يميزني
 (قلت) ولم يتابع يحيى بن معين احدا في قوله في الشافعي فقد رد عليه
 ابن دبن حنبل وقال هو لا يعرف الشافعي ولا يعرف حديثه (وقال)
 الحسن بن علي الحملاوي قال لي شبابة بن سوار كان شعبة حسن الراي
 في ابي حنيفة (وقال) علي بن المديني ابو حنيفة روى عنه الثوري
 وابن المبارك وساد بن زيد وهشيم وكيع بن الجراح وعبد بن
 العوام وجعفر بن عون وهوثقة لا بأس به (وقال) يحيى بن سعيد
 ربما استحسننا الشيء من قول ابي حنيفة فمأخذيه (قال) يحيى وقد سمعت
 من ابي يوسف الجميع الصنفين ذكره الازدي (حدثنا) حجة بن حرب
 سمعت علي بن المديني قد ذكره من اوله الى آخره حرفا بحرف (وقال) ابن
 عبد البر في كتاب العلم (حدثني) عبد الله بن محمد بن يوسف (حدثنا) ابن
 رجون (قال) سمعت محمد بن بكر بن داسه يقول سمعت ابا داود سليمان
 ابن الاشعث السجستاني يقول رحم الله مالكا كان اماما رحم الله
 الشافعي كان اماما رحم الله ابا حنيفة كان اماما (قلت) فمن كان بهذه
 المناسبة من اثنى عليه هؤلاء الائمة وشهدوا له بالصدق والامانة والورع

والاحتياط والاختصاص كيف يظن به انه يترك الاحتياط في مذهبه هذا
 عين الافتراء عليه وحاشاه من ذلك ثم حاشاه ثم انه يكفينا قول الامام مالك
 في حقه المسئل عنه فيه ارواه البرقاني قال اخبرنا ابو العباس بن سعدون
 لفظا قال حدثنا محمد بن ايوب حدثنا محمد بن الصباح قال سمعت
 الشافعي محمد بن ادريس يقول قيل لمالك بن انس هل رأيت ابا حنيفة
 قال نعم رأيت رجلا لولا كذا في هذه السارية لن يمسها اذها بالقام بحجة
 وفي رواية أخرى ماذا أقول في رجل لونا طرني في ان نصف هذا الموهود من
 ذهب ونصفه من فضة اقام بحجة (وقال) ابن رباح سمعت محمد بن يحيى
 المصري قال سمعت عبد الله بن وهب يقول سئل مالك عن مسألة فأجاب
 عنها فقال له السائل ان اهل الشام يخالفونك فيها فيقولون كذا وكذا
 قال وبني كان هذا الشأن بالشام انما هو وقف على اهل المدينة والكوفة
 (قلت) وشأن المسائل بالكوفة مدارها على ابي حنيفة واهله وكذلك
 قول الامام الشافعي فيه الناس كلهم مبال على ابي حنيفة في الفقه واذا
 مدح امامك احمد اوجب عليك تعظيمه لانك قد اوجبت على نفسك
 تقليد امامك في كل ما يقول من غير مطالعة بدايل وهذا من ذلك فيصوم
 عليك الاتقصاد على ذلك الامام ويجب عليك التسليم مع ان جميع
 المقادير للذهاب دون الامام ابي حنيفة في العلم يبين فانه امام عظيم
 اختاره الله لمداية عباده كسائر المذاهب المتبعة (وقرات) في كتاب خلاصة
 الاثر للازميني ما نصه سكتي لي بعض العلماء وانا عكة عن الشهاب احمد بن
 عبد اللطيف الشيباني الشافعي رواية عن الامام شمس الدين محمد بن
 العلاء البجلي الشافعي وكان قد وصف بالمحفظ والانتقائي انه كان يقول
 اذا سئل عن افضل الائمة تقول ابو حنيفة انتهى (فهذا) غاية الانصاف من
 هذا الامام في حق الامام احل الله الجميع دار السلام (واشتهر) عن الامام
 الشافعي انه لما زاره وصلى الصبح عند قبره ترك القنوت في الصبح اذ باع
 الامام له كونه لا يقول به فانظر كثرة ادب الائمة بعضهم مع بعض واياك
 واتبع بصير علم (واما حكم) قول العلماء بعضهم في بعض فقد
 عقده الحافظ ابو عمر بن عبد البر في كتاب العلم بابا واطال فيه ونحن

لنفسك من سياقه ما يحسن إيرادها هنا قال الصحيح في هذا الباب إن من
 صححت عدالتهم وثبتت في العلم إمامتهم وباتت ثقته وبالعالم عناية
 لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته بينة عادلة تصح بها
 جرحته على طريق الشهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بما
 يوجب تصديقه فيما قاله لبراقته من العقل والحميد والعداوة والمنافسة
 وسلامته من ذلك كله فذلك كله يوجب قبول قوله من جهة الفقه والنظر
 وأما من لم تثبت إمامته ولا عرفت عدالته ولا صحته لعدم الحفظ
 والافتقار روايته فإنه ينظر فيه إلى ما اتفق أهل العلم عليه ويجهل في قبول
 ما جاء به على حسب ما يؤذي النظر إليه والدليل على أنه لا يقبل فيمن
 اتخذه جهور من جماهير المسلمين إماماً في الدين قول أحد من الطاعنين
 إن السلف رضي الله عنهم قد سبق في بعضهم في بعض كلام كثير منه
 في حال الغضب ومنه ما حمل عليه الحميد ومنه على جهة التأويل مما
 لا يلزم المقول فيه ما قال القائل فيه وقد حمل بعضهم على بعض بالسيف
 تأويله واجتهاداً لا يلزم تقليدهم في شيء منه دون برهان ووجه توجبه (ثم)
 قال وقد افترط أصحاب الحديث في ذم الإمام أبي حنيفة وتجاوزوا الحد في
 ذلك والسبب الموجب له عندهم ادخاله الرأي والقياس على الآثار
 واعتبارها وأكثر أهل العلم لم يقولوا إذا صحح الأثر في جهة الإسناد بطل
 القياس والنظر وكان ردده لما رد من الأحاديث بتأويل محتمل وكثير منه
 فقد تقدم إليه غيره وتابعه عليه مثله ممن قال بالرأي وجعل ما يوجب دليله من
 ذلك ما كان منه اتبعاً لأهل بيته كإبراهيم النخعي وأصحاب ابن مسعود
 إلا أنه أغرق وأفرط في تنزيل النوازل وهو وأصحابه والجواب فيها برأيهم
 واستحسانهم فيأتي منهم في ذلك خلاف كثير للسلف وشنع هي عند مخالفتهم
 بدع وما أعلم أحد من أهل العلم الأول تأويل في آية أو مذهب في سنة
 رد من أجل ذلك المذهب بسنة أخرى بتأويل سائغ أو إعدامه (ونسخ) وقد ذكر
 يحيى بن سلام قال سمعت عبد الله بن غانم في مجلس إبراهيم بن الأغلب
 يحدث عن الليث بن سعد أنه قال أحصيت على مالك بن أنس سبعين مسألة
 كلها مخالفة لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مما قال فيها برأيه قال ولقد

كثرت اليه أعظمه في ذلك قال ابن عبد البر ليس أحد من علماء الأمة ثبت
 حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يردونه دون ادعاء نسخ ذلك
 بأثر مثله أو بإجماع أو يجعل يجب على أصله الاتقياد اليه أو طعن في سند
 ولو فعل ذلك أحد سقطت عدالته فضلاً أن يتخذ أمماً ولزمه اسم الفسق
 ولقد عافاهم الله عز وجل من ذلك (قال) وثقوا أيضاً على أبي حنيفة الأرباب
 ومن أهل العلم من ينسب إلى الأرباب كثير لم يكن أحد ينقل قبح ما قيل فيه
 كما عرفت بذلك في أبي حنيفة لإمامته وكان أيضاً مع هذا يحسد وينسب اليه
 ما ليس فيه ويختلف عليه ما لا يليق به (قال) والذين رروا عن أبي حنيفة
 ووثقوه وأثنوا عليه أكثر من الذين تسكاهم واثبه والذين تسكاهم واثبه من
 أهل الحديث أكثر مما يثابوا عليه الأعراف في الرأي والقياس والأرباب
 (قلت) أما الجواب عن الرأي والقياس فقد تقدم وبكيفية في ذلك قول معاذ
 رضي الله عنه حين أرسله النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن وسأله بهم فتك
 قال أحكم بكتاب الله قال فان لم تجد قال بسنة رسول الله قال فان لم تجد قال
 اجتهد رأيي ولا آلو فقال النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ الحمد لله الذي وفق
 رسول رسول الله وهذا الحديث صحيح ثابت في الكتب فمن طعن على الإمام
 أبي حنيفة في استعماله الرأي والقياس فقد طعن على معاذ بل على النبي صلى
 الله عليه وسلم (واعلم) أنه إذا خطأ أحد الثلاثة المجتمة فقد خطأ الآخرين
 ضرورة وإذا خطأ الثلاثة فأنما الخطئة لغيرهم فكان ظاهر قوله الرد على
 أبي حنيفة والمقصود من قال بالرأي فانظر إلى من جعل أبا حنيفة ذريعة
 إلى الرد على سائر أئمة الأماماء وهم موافقون له في الرأي والقياس (وأما)
 نسبة الأرباب اليه فغير صحيح فان أصحاب الإمام كاهم على خلاف رأي أصحاب
 الأرباب فلو كان أبو حنيفة مرجحاً لكان أصحابه على رأيه وهم الآن
 موجودون على خلاف ذلك وإذا أجمع الناس على أمر وخالفهم واحد
 أو اثنان لم يلتفت إلى قوله ولم يصدق في دعواه حتى إن الصلاة عند أبي حنيفة
 خاف المرجئة لا يتجاوز ومن أجمع الأمة على أنه أحد الأئمة الأربعة أجمع
 عليهم لا يقدح فيه قول من لا يعرفه إلا بعض الحديثين (وقد) روى عن
 حماد بن زيد يقول سمعت أيوب يعني السختياني وقد ذكر عنده أبو حنيفة

بنقص فقال يريدون ان يطغوا ونور الله بافواههم ويأبى الله الا ان يتم
نوره وقد رأينا مذهب جماعة ممن تكلم في أبي حنيفة قد ذهبت
واضحلت ومذهب أبي حنيفة باق الى يوم القيامة وكلما قدم ازداد نورا
وبركة والناس الآن مطبقون على ان أصحاب السنة والجماعة هم أهل
المذاهب الاربعة مثل أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وكل من
تكلم في مذهب أبي حنيفة درس مذهبه حتى لا يعرف ومذهب أبي حنيفة
باق ملء الارض شرقها وغربها واكثر الناس عليه (ثم) قال ابن عبد البر
وكان يقال يستدل على نباهة الرجل من المفاضين بقباين الناس فيه قالوا
الأتري الى علي بن أبي طالب أنه قد هلك فيه فثمان يحب مفراط ومبغض
مقرط وهذه صفة أهل النباهة ومن بلغ في الدين والفضل الغاية (ثم) ساق
بالسند الى حديث الزبير بن العوام رضى الله عنه رفعه "دب اليكم داء الامم
قبلكم الحسد والبغضاء هي المحالفة لا قول صحابي الشعر ولا كنه الدين
والذي نفسى بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحسابوا
الا انبئكم بما اثبت ذلك لكم افشوا السلام بينكم اوردته من طريقين
(وأخرج) من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال استمعوا علم العلماء
ولا تصدقوا بعضهم على بعض فوالذي نفسى بيده لم اشد تغايرا من التيوس
في زرونها (ومن) طريق أخرى عنه قال خذوا العلم حيث وجدتم
ولا تعبدوا قول الفقهاء بعضهم في بعض فانهم يتغايرون تغاير التيوس في
الزريسة (ثم) قال وقد تكلم الشعبي في النخعي والزهرى في ربيعة
وأبي الزناد والاهش وغيره في أبي حنيفة ومالك في ابن اسحاق وصحبي بن
معين في الشافعي وابن أبي ذئب وغيره في مالك فان أهل العلم والافهم
لا يقبلون قول بعضهم في بعض (ثم) قال وما مثل من يتكلم في الائمة
الا كما قال الشاعر الاعشى

كناطح صخرة يوم اليفلقة * فلم يضرها واودى قرنه الوعل

او كما قال الحسن بن حميد

بانا طح الجبل العالي ليكاهه * اشفق على الرأس لا تشفق على الجبل

ولقد أحسن أبو العتاهية حيث يقول

ومن ذا الذي ينجو من الناس سالما * وللناس قال بالظنون وقيل
وقيل روى ان موسى عليه السلام قال يا رب اقطع عني السن بني اسرائيل
فأوحى الله تعالى اليه يا موسى لم اقطعها عن نفسي فكيف اقطعها عنك
ولله در القائل

ولست بواج من معاملة طاعن * ولو كنت في غار على جبل وعير
ومن ذا الذي ينجو من الناس سالما * ولو غاب عنهم بين خافتي نسر
(نم) قال والله لقد تجاوز الناس المحمدي القبيحة والذم فلم يبقوا بدم العامة
دون الخاصة ولا يذم الجاهل دون العلماء وهذا كما يحصل عليه الجاهل
والمحمد (قيل) لابن المبارك فلان يتكلم في أبي حنيفة فانه يبت ابن الركيات
حسدوك اذ رأوك فضلك الله بما هضات به الضياء

وقيل لابي عامر النخيل فلان يتكلم في أبي حنيفة فقال هو كما قال نصيب
سليت وهل حي من الناس بـلم *

حسدوا الفتى اذ لم يواسعه * فالناس اعداء له وخصوم
من اراد ان يقبل قول العلماء الثقات الاثمة الاثبات بعضهم في بعض
فليقبل قول من ذكرنا بعضهم في بعض من الصحابة والتابعين واتباعهم فان
فعل ذلك ضل ضلالا بعيدا وخسر خسرانا مينا فان لم يفعل وان يفعل ان
هداه الله والهمه رشده فليقف عند ما شرطنا من ان لا يقبل فيمن حجت
عدالته وعلمت بالعلم غايته وسلم من الكيثار ولزم الروعة والتساون
وكان خبره غالبا وشراؤه اقل عمله فهذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان له به
وهذا هو الحق الذي لا يصح غيره ان شاء الله قال ابو العتاهية

بكي منجوه الاسلام من علمائه * فاما اكثر ثوارا وامن بكائه
فاكثرهم مستقيم اصواب من * يخالفه مستحسن لخطائه
فايهم المرجو فينا لدينه * وايهم الوثوق فينا براهيه
وقد جمع الناس فضائل مالك والشافعي وأبي حنيفة وعنواب سيرهم
واخبارهم فمن وقف عليهم بعد فضائل الصحابة والتابعين وسعي في الاقتداء
بهم وسلك سبيلهم في علمهم وسمعتهم وهديتهم كان ذلك له عملا زاكيا
نفعا الله عز وجل بحبهم اجمعين (قال) الثوري رحمه الله عند ذكر

الصالحين تنزل الرحمة ومن لم يحفظ من اخبارهم الا ما نذر من بعضهم في بعض على الحسد والهفوات والغضب والشهوات دون أن يعنى بقضائهم ويروى مناقبهم بحرم التوفيق ودخل في الغيبة وحاد عن الطريق جهلنا الله واياك من يستمع القول فيتبع احسنه ومن صحبه التوفيق اغناه من الحكمة يسيرها ومن المواعظ قلبها اذا فهم واستعمل ما علم (حدثنا) عبد الله بن محمد ثنا محمد بن بكر ثنا ابو داود ثنا محمد بن سعيد ثنا حماد بن زيد ثنا شهاب بن خراش عن عمار بن عوف بن حوشب قال اذ كروا محاسن اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم تأتلف القلوب عليهم ولا تذكروا مساوئهم فحرقوا الناس عليهم (وقد) اطلنا الكلام في هذا الباب لعل الله سبحانه يبرز في بطايقه الانوار القدسية في بصائر هؤلاء المتعصبين على الائمة يحض الامور النفسانية والاعمال بالنيات والله يقول الحق وهو يهدي الى سواء السبيل (وهذا) اوان الشروع في المقتضود بعون المالك المعبود (باب النية قبل العمل) *

(ابو حنيفة) عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاعمال بالنيات واسئل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها او امرأة ينجسها فهجرته الى ما هجر اليه هذا لفظ ابن حبان في صحيحه وهو الستة بلفظ اعتنا وكلهم روه عن طارق كثيرة تنتهي الى يحيى بن سعيد

(باب التغليظ في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم) *

(ابو حنيفة) عن الزهري عن انس وعن سعيد بن مسروق عن ابراهيم التيمي عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار صحيح أخرجه الشيخان واجدد الترمذي والنسائي وابن ماجه فالشيخان والنسائي من طريق عبد العزيز بن صهيب عن انس بلفظ من تعمدا على كذبا ورواه الترمذي وابن ماجه عن محمد بن ربح عن الليث عن الزهري عن انس بلفظ من كذب قال حسبت انه قال متعمدا وعند الترمذي بيته بدل مقعده وقال حسين صحيح قريب من هذا الوجه

ورواه النسائي ايضا وابو مسلم الجبلي من طريق سليمان التيمي عن انس
ورجالهم ارجال الصحيح (ابو حنيفة) عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابيه
عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من كذب على متعمدا اوقال على ما لم اقل فليتبوأ مقعده من النار اخرج
ابوداود ومكذبا عنه (واخرج) الترمذي الجبلية الاولى من رواية عامر بن
زراعة ورواه ابو بكر بن الشيخير في العلم من رواية عامر عن انس عنه وابن
ماجه من رواية مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن ابيه
(باب الايمان) ابو حنيفة عن عاقبة بن مرثد عن يحيى بن يعمر قال
بينما انا مع صاحب لي بمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم بصريا بعد الله
ابن عمر فقامت اصاحبي هل لك ان نأتيه فنسأله عن القدر فقال نعم
فقلت دعني حتى اكون انا الذي اسأله فاني به اعرف منه بك قال فانهم بنا الى
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فسلمنا عليه ثم قدنا اليه فقلت له يا ابا عبد
الرحمن ان اتة قلب في هذه الارضين فربما قد مدنا اليه فقلت له يا ابا عبد
لا قدر فانرد عليهم قال ابلغهم اني منهم بريء ولو اني وجدت اعدوا انما جاهدتهم
ثم انشأ يحدثنا (قال) بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه رهط
من اصحابه اذ اقبل شاب جيل ابيض حسن المنة طيب الريح عليه ثياب
بيضاء فقال يا سلام عليك يا رسول الله السلام عليكم قال فرد عليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم ورددنا معه قال اذنوا يا رسول الله فقال اذن فنادوا فوة
اودوثين ثم قام موقراله ثم قال اذنوا يا رسول الله قال اذن فنادوا حتى الصق
ركبته بركبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اخبرني عن الايمان
قال الايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ولقائه واليوم الآخر
والقدر خيره وشره من الله قال صدقت قال فحجبنا من تصديقه رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقوله صدقت كانه يعلم (قال) فاخبرني عن شرائع
الاسلام ما هي قال اقام الصلاة وايتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان
والاعتسال من الجنابة قال صدقت فحجبنا القوله صدقت (قال) فاخبرني
عن الاحسان ما هو قال الاحسان ان تعمل لله كأنك تراه فان لم تكن تراه
فانه يراك قال فاذا فعلت ذلك فانا بحسن قال نعم قال صدقت (قال) فاخبرني

عن الساعة متى هي قال ما المشغول عنها بأعلم من السائل ولكنه لما أشراط
فهى من الخمس التى استأثر الله بها فقال ان الله عنده علم الساعة
وينزل الغيث ويعلم ما فى الارحام وما تدرى نفس ماذا تكسب فدا
وما تدرى نفس بأى ارض تموت ان الله عليم خبير قال صدقت ثم انصرف
وفحن نراه اذ قال النبى صلى الله عليه وسلم على بالرجل فتمنى ان يثوبه
تدرى أين توجه ولا رأينا شيئا فاذ كرنا ذلك للنبى صلى الله عليه وسلم فقال
هذا جبريل اتاكم يعلمكم معالم دينكم والله ما اتانى فى صورة الا وانا اعرفه
بالاهذه الصورة (هكذا) رواه ابن خنيس ووالجارى فى مسندهما
وأخرجه الحافى بطوله من طريق شعيب بن اسحاق عن أبى حنيفة وزاد
بعده قوله ولا رأينا شيئا كأنما ابتاعته الارض والباقي سواء وأخرجه من
طريق عمرو بن أبى عمرو عن محمد بن الحسن عن أبى حنيفة سندنا ومثنا
الآن فيه فقال السلام عليك يا رسول الله فرد النبى صلى الله عليه وسلم
ورددنا فقال أذنوفذ كره والباقي سواء وأخرجه الخمسة من حديث
ابن عمر عن أبيه وصاحب ابن عمر عندهم سلم جبريل بن عبد الرحمن الجبري
وأخرجه شعيب بن منصور فى سننه من حديث ابن عمر وعنده صاحب
ابن عمر فيه سليمان بن بريدة وأخرجه الطبرانى فى الكبير عن ابن عمر
ولم يسم السائل بل قال اتى ابن عمر رجل فساقه وفيه فقال النبى صلى الله
عليه وسلم على بالرجل فتمنى وقت الى طريق من طريق المدينة ولغظه هذا
جبريل يعلمكم مناسك دينكم ورجاله موثقون وليس للخمسة معالم دينكم
ولا مناسك دينكم وقال الحافظ فى الفتح أخرجه البخارى فى كتاب الايمان
من طريق ابن علية ثنا أبو حيان التميمي وفى تفسير سورة لقمان من
حديث جرير بن عبد الحميد عن أبى حيان المذكور ورواه مسلم من وجه
آخر عن جرير أيضا عن عمارة بن القعقاع ورواه أبو داود والنسائي من
حديث جرير أيضا عن أبى فروة ثلاثتهم عن أبى زرعة عن أبى هريرة
زاد أبو زرعة عن أبى ذر أيضا وساق حديثه عنه - هاجبنا قال ولم ار هذا
الحديث من رواية أبى هريرة الا عن أبى زرعة عنه ولم يخرج البخارى الا
من طريق أبى حيان عنه وقد أخرجه مسلم من حديث جرير بن الخطاب

وفي سبأه فوائد واثرة (وأنما) لم يخرج له البخاري لاختلاف فيه على بعض رواته (فن) ذلك رواية كهمس بن الحسن عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن عبد الله بن عمر عن أبيه رواه عن كهمس جماعة من الحفاظ وتابعه مطر الوراق وتابعه سليمان التيمي عن يحيى بن يعمر وكذا رواه عثمان بن غياث عن عبد الله بن بريدة لكنه قال عن يحيى بن يعمر وسعيد بن عبد الرحمن معان ابن عمر عن عمر زاد فيه جيذا وسعيد له في الرواية المشهورة كذا رواية (وأخرج) مسلم هذه الطرق ولم يسق منها إلا من الطريق الأولى وإحال الباقي عليها وبينها اختلاف كثير (فأما) رواية مطر فأخرجها أبو عوانة في صحيحه (وأما) رواية سليمان التيمي فأخرجها ابن خزيمة في صحيحه (وأما) رواية عثمان بن غياث فأخرجها أحمد في مسنده (وقد) خالفهم سليمان بن بريدة أخو عبد الله فرواه عن يحيى بن يعمر عن عبد الله بن عمر قال يئسنا نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاءه من مسنده ابن عمر لامن روايته عن أبيه وأخرجه أحمد أيضا وكذا رواه أبو نعيم في الحلية من طريق عطاء الخراساني عن يحيى بن يعمر وكذا روى من طريق عطاء ابن أبي رباح عن عبد الله بن عمر أخرجه الطبراني قال وفي الباب عن أنس أخرجه البزار واسناده حسن والبخاري في خلق أفعال العباد وعن جرير البجلي أخرجه أبو عوانة في صحيحه وفي أسناده خالد بن يزيد والمهمري لا يصلح للحديث وعن ابن عباس وأبي عامر الأشعري أخرجهما أحمد واسنادهما حسن انتهى (ونحن) نبين ذلك الاختلاف (ففي) البخاري كان النبي صلى الله عليه وسلم بارزا يومئذ أنس (وفي) رواية أبي فروة المشار إليها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس بين أصحابه فيجيب الغريب فلا يدرى أيهم هو فطابنا إليه لنجعل له مجلسا يعرفه الغريب إذا أتاه قال فبينما له دكانا من طين كان يجلس عليه (وعند) البخاري في الإيمان فأتاه رجل (وفي) التفسير له فأتاه رجل يمشي (ولابي فروة) فأتاه المجلس عنده إذا قبل رجل أحسن الناس وجهها وأطيب الناس ريحها كأن ثيابه لم يمسها دنس (ولمسلم) من طريق كهمس في حديث عمر بن الخطاب ذات يوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد

سواد الشعر (وفي) رواية أبي حيان شديد سواد اللحية لا يرى عليه اثر السفر
ولا يعرفه منا احد حتى جلس الى النبي صلى الله عليه وسلم واسند ركبته الى
ركبته ووضع كفيه على فخذيه (ولسليمان) التيمى ليس عليه سحناء
سفر وليس من البلد فتخطى حتى برك بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم
كما يجلس احدنا في الصلاة ثم وضع يده على ركبتي النبي صلى الله عليه وسلم
(وكذا) في حديث ابن عباس وأبي عامر الاشعري ثم وضع يده على ركبتي
النبي صلى الله عليه وسلم (ووقع) في رواية ابن منده من طريق يزيد بن
زريع عن كهمس بنار رسول الله صلى الله عليه وسلم بخطب اذ جاءه رجل
(وفي) رواية اخرى نروها بعد قوله كأن ثيابه لم يحسها دنس حتى سلم في طرف
البساط فقال السلام عليك يا محمد فرد عليه السلام قال أبو نعيم قال
ادن فما زال يقول ادنور اراو يقول له ادن (وتحوه) في رواية عطاء عن
ابن عمر لکن قال السلام عليك يا رسول الله (وفي) رواية مطر الوراق فقال
يا رسول الله اذن منك قال ادن ولم يذكر السلام (ووقع) عند القرطبي
السلام عليك يا محمد (قال) الحافظ والذي وقف عليه من الروايات انما
فيه الافراد وهو قوله السلام عليك يا محمد (وعند) البخاري وكتبه بعد
قوله ورسله في رواية الاصيلي خاصة في كتاب الايمان (واتفق) الرواة على
ذكرها في التفسير (وعند) البخاري في كتاب الايمان وبلغائه اي بين
الكتب والرسول وكذا المسلم من الطريقين ولم تقع في بقية الروايات (ووقع)
المسلم في حديث عمر واليوم الآخر كما هنا (وعند) البخاري في التفسير وتؤمن
بالبعث الآخر (وفي) رواية في سياق هذا الحديث عند أبي حنيفة بعد
قوله واليوم الآخر والبعث بعد الموت وافقه عليه مطر الوراق لكن بلفظ
وبالموت وبالبعث بعد الموت وكذا في حديثي انس وابن عباس (وقد) وقع
التصريح بذكر الحساب والميزان والجنة والنار بعد ذكر البعث في رواية
سليمان التيمى وفي حديث ابن عباس ايضا (ووقع) هنا في سياق
حديث أبي حنيفة والقدر غيره وشمره من الله (وفي) مسند ج الاسماعيلي
في كتاب الايمان وتؤمن بالقدر (وفي) رواية اخرى نروها ايضا وكذا المسلم من
رواية عمارة بن القعقاع واكده بقوله كله (وفي) رواية كهمس وسليمان

قوله سحناء بفتح
السين والحاء
المهملة أي هبة
هـ

التيمى وتؤمن بالقدر خيره وشره وكذا في حديث ابن عباس وهو في
 رواية عطاء الخراساني عن ابن عمر بزيادة وحالوه ومروه من الله تعالى
 (ووجد) هنا في سياق حديث أبي حنيفة في رواية بعد قوله من الله فإذا
 فعلت ذلك فانا مؤمن قال نعم (وفي) رواية أخرى بعد قوله ما هي قال
 تعبد الله لا تشرك به شيئا وتقيم الصلاة (وعند) البخاري أن تعبد الله
 (وفي) حديث حمز أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله (وفي)
 رواية عثمان بن عفان قال شهادة أن لا اله الا الله وكذا في حديث أنس
 (ووقع) في سياق حديث أبي حنيفة وجع البيت وسقط من رواية البخاري
 قال المحافظ ذهبوا من بعض الرواة أو نسيانا والدليل على ذلك اختلافهم
 في ذكر بعض الأفعال دون بعض (وفي) رواية كهـمس وتخرج البيت ان
 استطعت اليه سبيلا وكذا في حديث أنس (وفي رواية) عطاء الخراساني
 لم يذكر الصوم (وفي) حديث أبي عامر ذكر الصلاة والزكاة حسب
 (وليس) في حديث ابن عباس زيادة على الشهادتين (وذكر) سليمان
 التيمى في روايته الجميع وزاد بعد قوله وتخرج وتغسل من الجنابة
 وتم الوضوء (وقال) مطار الوراق في روايته وتقيم الصلاة وتؤدي الزكاة
 قال فذكر عري الاسلام (ووقع) هنا في سياق حديث أبي حنيفة أن
 تعمل لله كأنك تراه (وهو) عند البخاري ومسلم أن تعبد الله (وعند)
 عمارة بن القعقاع أن تخشى الله كأنك تراه وكذا في حديث أنس (ووقع)
 في رواية أبي فروة قال لم تره فانه براك (ووقع) هنا في السياق صدقت
 عقب كل جواب من الأجوبة الثلاثة هو هكذا عند مسلم من رواية عمارة
 ابن القعقاع وزاد أبو فروة في روايته فلما سمعنا قول الرجل صدقت انكرناه
 (وفي) رواية كهـمس فبحسبنا له يسأله ويصدق (وفي) رواية مطار انظروا
 اليه كيف يسأله وانظروا اليه كيف يصدق (وفي) حديث أنس انظروا
 هو يسأله وهو يصدق كأنه أعلم منه (وفي رواية) سليمان بن بريدة
 قال القوم ما رأيت أرجلا مثل هذا كأنه يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول صدقت صدقت (ووقع) هنا في السياق فاخبرني عن الساعة متى
 هي وعند البخاري متى الساعة (وفي رواية) عمارة بن القعقاع متى

تقوم الساعة ((وقوله)) ما المسئول عنها الخ هكذا وعند البخاري
ومسلم (وزاد) في رواية أبي فروة فنكس فلم يجبه ثم أعاد فلم يجبه ثلاثا
ثم رفع رأسه فقال ما المسئول الخ (وقوله) في السياق ولكن لها اشراط
(وفي) رواية أبي فروة ولكن لها علامات تعرف بها (وعند) البخاري
في كتاب الايمان وسأخبرك عن اشراطها (وفي) التفسير ولكن سأحدثك
عن اشراطها (وفي) رواية كههمس فأنه ينفى عن أماراتها (وفي) رواية
سليمان التيمي ولكن ان شئت نبأتك عن اشراطها قال أجل (وتحذوه) في
حديث ابن عباس وزاد في حديثي (وفي) رواية عطاء الخراساني قال فتي
الساعة قال هي في خمس من الغيب لا يعلمها الا الله (وفي) سياق حديث
أبي حنيفة الآية بتمامها (ووقع) عند البخاري ذكره الى قوله عدا
ثم قال الآية أي الى آخر السورة وكذا في رواية عمارة ومسلم الى قوله خير
وكذا في رواية أبي فروة (وأما) ما وقع عند البخاري في التفسير
من قوله الى الارحام فهو مقتضى من بعض الرواة والسياق يرشد الى أنه
تلا الآية كلها (ووقع هنا) ثم انصرف ونحن نراه (وعند) البخاري
ثم أدبر فقال ردوه (زاد) في التفسير فأنه يردوه فلم يروا شيئا (وقوله)
في السياق هذا جبريل اناكم يعلمكم (وفي) البخاري جاء يعلم (وفي)
التفسير ليعلم (وللاسماعيلي) أراد ان تعلموا اذ لم تسألوا ومثله لعمارة
(وفي رواية) أبي فروة والذي بعث محمد ابائحق ما سكتت بأعلم به من
رجل منكم وأنه لجبريل (وفي) حديث أبي عامر ثم ولى فلم يطر برقه
قال النبي صلى الله عليه وسلم سبحانه الله هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم
والذي نفس محمد بيده ما جاءني قط الا وأنا أعرفه الا أن تكون هذه المرة
(وفي رواية) سليمان التيمي ثم نهض فولى فقال النبي صلى الله عليه وسلم على
بالرجل فطاب له كل مطلب فلم تقدر عليه فقال هل تدرون من هذا هذا
جبريل اناكم يعلمكم دينكم خذوا عنه فوالذي نفس محمد بيده ما شبهه على
منذ أتاني قبل مرقي هذه ومعرفة حتى ولى (وانما) اطالت الكلام على
هذا الحديث لانه يصلح أن يقال له أم السنة لما تفهم من جعل علم السنة
واذا استفتحت به كتاب الايمان تبعا للبعوى في استفتاحه كتابه المصباح به

اقتداء بالقرآن في افتتاحه بالفاتحة لانها تضمنت علوم القرآن اجمالا
وكذلك هذا الحديث تضمن جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة
من عقود الايمان ابتداء وحالاً وما لا ومن أعمال الجوارح ومن اخلاص
السرائر والتحفظ من آفات الاعمال حتى ان علوم الشريعة كلها راجعة اليه
ومتشعبة منه والله الموفق (ابو حنيفة) عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس
حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم الابحثة
وحسابهم على الله تبارك وتعالى صحيح أخرجه الشيخان من حديث ابن
عمر بلفظ حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وان محمداً رسول الله (وفي أخرى)
عندهما الا بي هريرة كذلك (وفي) اخره زيادة ويؤمنوا بي وبما جئت به
(وفي) أخرى للبخاري والملائكة من حديث أنس بلفظ حتى يقولوا كما هو هنا
(الا) أنهم زادوا ومحمد رسول الله (وفيه) فاذا شهدوا أن لا اله الا الله وان
محمداً رسول الله واسمته قبلنا وكاواذ يحننا وصلوا صلواتنا حرمت علينا
دمائهم واموالهم الابحثة (وفي رواية) أخرى للنسائي عن أنس الاقتصار
على صور ما رواه الامام ابو حنيفة (ورواه) البخاري أيضاً من طريق
عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة ان عمر قال لا بي بكر كيف تقا
الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس
حتى يقولوا الحديث (ورواه) عمرو بن عاصم الكلابي عن عمران القطان عن
الزهري عن أنس عن أبي بكر مرفوعاً (قال) أبو زريع اخطأ عمران في
السياق (ابو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح أن رجلاً من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم حدثه ان عبد الله بن رواحة كانت له راعية تتعاهد
غنمه وانه أمرها بتعاهد شاة من بين الغنم فتعاهدتها حتى سمعت الشاة
واشتغلت الراعية ببعض الغنم فبصاه الذئب فاختلس الشاة وقتلها فبصاه
عبد الله بن رواحة وقد الشاة فاخبرته الراعية بأمرها فاطمها ثم ندم على
ذلك فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فعمم النبي صلى الله عليه وسلم
ذلك فقال ضربت وجهه مؤمنة فقال انهم اسوداء لا علم لها فارسل اليها
رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأها ابن الله فقالت في السماء قال فن أنا

قالت رسول الله قال انهم مؤمنة فاعتقها فاعتقها (هكذا) أخرجه ابن
 خسر وفي مسنده (وهو) حديث صحيح أخرجه مسلم وابوداود والنسائي من
 حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن
 جابر رضي الله عنه قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدق بالحسن
 قال لا اله الا الله وكذب بالحسن قال لا اله الا الله (تفسير) الحسن بلاله
 الا الله ليس في شيء من كتب الصحاح (والذي) في الصحيحين وأبي
 داود والترمذي من حديث علي كرم الله وجهه قال كنا في جنازة في بيع
 النمر قد فاتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقدمنا حوله ومعه مخضرة
 فجعل ينكت مخضرته الحديث وفي آخره ثم قرأ فامان أعطى واتقى وصدق
 بالحسن في مسنده ليس في الحديث لفظ الصحيحين (وافظ) أبي داود
 والترمذي فحذوا ذلك مع مزيد بسط (وسباني) بيان ذلك قريباً ان شاء الله
 تعالى (أبو حنيفة) حدثنا عبد الله بن أبي حنيفة قال سمعت أبا الدرداء
 صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله عنه قال بينما أنا رديف
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أبا الدرداء من شهد أن لا اله الا الله
 وإني رسول الله وجبت له الجنة قال قلت وإن زني وإن سرق قال فسكت
 عني ثم سار ساعة (وفي) رواية حنيفة فقال من شهد أن لا اله الا الله وإني
 رسول الله وجبت له الجنة وفي رواية من شهد أن لا اله الا الله مخلصاً
 وجبت له الجنة قال قلت وإن زني وإن سرق قال فسكت عني ثم سار ساعة
 ثم قال من شهد أن لا اله الا الله وإني رسول الله وجبت له الجنة قال قلت
 وإن زني وإن سرق قال وإن زني وإن سرق وإن زني وإن سرق قال فسكت
 فبكاني انظر إلى أصبح أبي الدرداء السبابة يومئذ إلى أنبته هكذا
 أخرجه محمد بن الأثر والبخاري وطهارة العدل والاشئاني في مسانيدهم
 وعبد الله بن أبي حنيفة تابعي لم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً وقد أخرج
 الحديث أحمد والبرار والطبراني في الكبير والوسط واسناد أحمد فيه ابن
 لمعة وقد احتج به غير واحد وأخرجه مسند من طريق رجله اثبات
 وكذا أبو يعلى وأخرجه الشيخان والترمذي من حديث أبي ذر الغفاري
 رضي الله عنه (قالت) أما البخاري فأخرجه من طريق محمد بن النضر

واسد بن عمرو ومحمد بن الحسن والفضل بن موسى اربعهم عن أبي حنيفة
 زاد الاخير فكان أبو الدرداء يوم كل جمعة عند منبر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يحدث بهذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى يعني
 قوله من شهد أن لا اله الا الله مخلصا وجبت له الجنة (واورده) أبو بشر محمد
 ابن أحمد الدولابي من طريق أبي يحيى الجعفي ويزيد بن هارون كلاهما
 عن أبي حنيفة بلفظ الرواية الأخيرة ولفظ الطبراني في الكبير من طريق
 يزيد بن وهب الجعفي عن أبي الدرداء رفعه من شهد أن لا اله الا الله وان محمدا
 عبده ورسوله مخلصا دخل الجنة قالت يا رسول الله وان زني وان سرق
 قال وان زني وان سرق على رغم انك أبي الدرداء (ومن) طريق أبي
 معاوية عن الاعمش عن أبي صالح عنه رفعه اذهب فناد من شهد أن لا اله
 الا الله وانى رسول الله فقد وجبت له الجنة فقلت يا رسول الله وان زني
 وان سرق قال وان زني وان سرق (ومن) طريق حفص بن غياث عن
 الاعمش عن أبي صالح عنه رفعه من قال لا اله الا الله دخل الجنة وان زني
 وان سرق (ومن) طريق أبي مريم عن أبي الدرداء اظنه مرفوعا من مات
 لا يشرك بالله شيئا أو قال يشهد أن لا اله الا الله دخل الجنة قيل وان زني
 وان سرق قال وان زني وان سرق على رغم انك أبي الدرداء (ومن) طريق
 رجا بن حيوة عن أم الدرداء عن أبي الدرداء رفعه من قال لا اله الا الله دخل
 الجنة فقال أبو الدرداء وان زني وان سرق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وان زني وان سرق على رغم انك أبي الدرداء (وأخرجه) أبو يعلى في مسنده
 والذسائي كلاهما عن بندار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبه عن أبي حمزة جازنا
 يحدث عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل
 من شهد أن لا اله الا الله دخل الجنة (والذي) يظهر أن انس سمعه من معاذ
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقع ذلك مصرحاً به في رواية أخرى
 فروى الطبراني من حديث القعني عن سلمة بن وردان عن أنس أنه سمعه
 يقول اتاني معاذ بن جبل فقات من أين جئت يا معاذ فقال جئت من عند نبي
 الله صلى الله عليه وسلم قالت فما قال لك قال من شهد أن لا اله الا الله
 مخلصا دخل الجنة قالت فاذهب فأسأل النبي صلى الله عليه وسلم قال اذهب

فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا نبي الله حدثني مغاذ بن جبل أذك
قلت كذا وكذا قال صدق معاذ صدق معاذ صدق معاذ

(باب في القدر وغيره وصحة قوله أنا مؤمن حقاً)

فيه حديث يحيى بن يعمر الذي تقدم (أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يحيى قوم يقولون لا قدر ثم يخرجون
منه إلى الزندقة فإذا قيمتهم وهم فلا تسلموا عليهم وإن مرضوا فلا تعودوهم
وإن ماتوا فلا تشهدوا جنازتهم فإنهم شيعة الدجال ومحبوس هذه الأمة حقاً
على الله أن يلحقهم به (ورواه) جماعة فأدخلوا بين أبي حنيفة ونافع الميثم
ابن حبيب الصيرفي (وأخرجه) أبو داود والحاكم في الإيمان من حديث أبي
حازم عن ابن عمر بلفظ القدرية محبوس هذه الأمة إن مرضوا فلا تعودوهم
وإن ماتوا فلا تشهدوهم قال الحاكم هو على شرطهما إن صح لابي حازم
سماع من ابن عمر كذا في التلخيص (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر
أن سراق بن مالك قال يا رسول الله حدثنا عن ديننا كأننا ولدنا له عمل
أشئ جرت به المقادير وجفت به الأقاليم أو أشئ مستقبل قال لما جرت به
المقادير وجفت به الأقاليم قال فقيم العمل قال أعملوا فكل ميسر ثم قرأ فما
من أعطى واتيى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى وأما من بخيل واستغنى
وكذب بالحسنى فسنيسره لليسرى هكذا أخرجه البخاري وابن خنوس
في مسنديهم ما أخرجه مسلم وأصله في البخاري وهو قريب من لفظ ابن ماجه
(وفي) لفظ مسند أحمد أخبرنا عن امرنا كأننا ننتظر إليه والباقي سواء (أبو حنيفة)
عن عبد العزيز بن رفيع عن مصعب بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال ما من نفس الا وقد كتب مدخلها ومخرجها وما هو لاقية
قال فقال رجل من الانصار فقيم العمل يا رسول الله قال من كان من أهل
الجنة يسر لعمل أهل الجنة ومن كان من أهل النار يسر لعمل أهل النار
فقال الانصاري الآن حق العمل كذا رواه الخليلي في فوائده من طريق
شعيب بن اسحاق عن أبي حنيفة وأخرجه أحمد والشيخان وأبو داود
والترمذي وابن ماجه من حديث علي بلفظ ما من نفس مفوضة الا وقد
كتب الله مكانها من الجنة والنار وفي آخره ثم قرأ ما من أعطى واتيى الآية

(أبو حنيفة) قال كنا مع علقمة بن مرثد عند عطاء بن أبي رباح فسأله علقمة
ابن مرثد فقال يا أبا محمد ان بيلاذنا اقواما لا يثبتون لانفسهم الايمان
ويكفرون ان يقولوا انا مؤمنون فقال ما لهم لا يقولون ذلك قال يقولون
اذا اثبتنا لانفسنا الايمان جعلنا انفسنا من اهل الجنة قال سبحان الله هذا
من خدع الشيطان وحيث الله وحيثه اجمعهم ان دفعوا اعظم منة الله عليهم
وهو الاسلام وخالفوا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم يثبتون الايمان لانفسهم ويذكرون ذلك
عن النبي صلى الله عليه وسلم فقل لهم يقولوا انا مؤمنون ولا يقولوا انا من اهل
الجنة فان الله لو عذب اهل سمواته واهل ارضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم
فقال له علقمة يا أبا محمد ان الله لو عذب الملائكة الذين لم يعصوه طرفة عين
عذبهم وهو غير ظالم لهم قال نعم فقال هذا عندنا عظيم فكيف عذبهم هذا
فقال يا ابن أخي من هذا ضل اهل القدر فانك ان تقول بقولهم فانهم اعداء
الله والرادون على الله اليس يقول الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم قل
فله المنة البالغة فلو شاء لهداكم اجمعين فقال له علقمة اشرح لنا يا أبا محمد
شرحاً يذهب عن قلوبنا هذه الشبهة فقال اليس الله تبارك وتعالى
دل الملائكة على تلك الطاعة والحمد لهم ياها وعزم لهم عليها وصبرهم على ذلك
قال نعم فقال وهذه نعم الله بها عليهم قال نعم قال فلو طاب لهم بشكر
هذه النعم ما قدر واعلى ذلك وقصروا وكان له ان يعذبهم بتقصير الشكر وهو
غير ظالم لهم منه طرف في البخاري

(باب سؤال القبر وعذابه)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن رجل من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا وضع
المؤمن في قبره اتاه الملك فاجلسه فيقول من ربك فيقول ربي الله قال
من نبيك قال محمد قال وما دينك فيقول الاسلام ديني قال فيفزع له في قبره
ويرى مقعده من الجنة واذا كان كافرا اجلسه الملك فيقال من ربك
قال هاه كالمضل شيئا فيقول من نبيك فيقول هاه كالمضل شيئا فيقول
ما دينك فيقول هاه كالمضل شيئا فيضيق عليه قبره ويرى مقعده من النار

فيضربه ضربة يسجد به كل شئ الا الثقلين الجن والانس ثم قرأ رسول الله
صلى الله عليه وسلم يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا
وفي الآخرة ويضلل الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء قال الحارثي هكذا رواه
عامر بن الفرات عن أبي حنيفة وهو أصح الاسانيد (وقد اختلف فيه فرواه
الاعمش وشعبة عن عاتمة عن سعد بن عبيدة عن البراء بن عازب وعامر بن
الفرات ثقة حفظ الحديث على وجهه وساق الاسناد على السواء وعلم من
رواية الجماعة ان الرجل المبهم في رواية الامام هو البراء والله أعلم (وأخرجه)
أحمد في حديث طويل وفيه زيادة ونقص وكذا الطيالسي وابن أبي شيبة
وابن مزيع (ورواه) أبو داود والنسائي وابن ماجه باختصار وفي المتفق
عليه من حديث البراء ان المسلم اذا سئل في قبره شهد أن لا اله الا الله وان
محمد رسول الله في قبره فذلك قوله يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت
(بيان الخبر الدال على وقاية عذاب القبر لمن مات يوم الجمعة)

(أبو حنيفة) عن الميمون عن الحسن بن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات يوم الجمعة وفي القبر هكذا
رواه القاسم بن الحكم عن أبي حنيفة (وأخرج) أبو يعلى مثله من حديث
أنس وأخرج الترمذي من حديث ابن عمر ما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة
الجمعة الا وقاه الله فتنة القبر

(باب حكم أطفال المشركين)

(أبو حنيفة) عن عبد الرحمن بن هرم عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل مولود يولد على الفطرة فأبواه
يهودانه وينصرانه قبل فمات صغيرا يارسل الله قال الله أعلم بما كانوا
عاملين أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي بنحوه (وأخرج) أبو نعيم في
الحلية والبيهقي عن أنس مختصرا بزيادة حتى يعرب عنه لسانه

(باب رؤية الله عز وجل)

(أبو حنيفة) عن اسماعيل بن أبي خالد وبيسان بن بشر عن قيس بن أبي حازم
قال سمعت جرير بن عبد الله رضى الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم انكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته

فانظروا ان لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها هكذا
رواه جابر بن أبي خنيفة عن أبيه وزاد قال يعني الغداة والعشي وهو في
صحیح البخاری من طريق اسماعيل بن قيس عن جابر قال كنا عند النبي
صلى الله عليه وسلم اذ نظر الى القمر ليلة البدر فقال اما انكم سترون ربكم
كماترون هذا الا تضامون اوقال لا تضامون في رؤيته فان استطعتم ان
لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا ثم قال
فسمع بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها

* (باب في شيء من مجزاته صلى الله عليه وسلم) *

(أبو خنيفة) عن الهيثم عن الشعبي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال انشق
القمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة فلقين هكذا رواه طحمة
العدل في مسنده وهو في صحیح البخاری من رواية أبي معمر عن ابن مسعود
قال انشق القمر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم شقتين فقال النبي صلى
الله عليه وسلم اشهدوا *

* (باب في الشفاعة وغيرها) *

(أبو خنيفة) عن مصعب بن سعد عن سعد رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم في قوله عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا قال الشفاعة هكذا
أخرجه ابن خسر في مسنده (وقد) رواه الامام ايضا عن عطية العوفي
عن أبي سعيد الخدري (وعن) أبي ربيعة شداد بن عبد الرحمن قال سمعت
ابا سعيد الخدري يقول (وعن) يزيد بن صهيب عن جابر في حديث طويل
(وعن سلمة) بن كهيل عن أبي الزعراء عن عبد الله بن مسعود بالفظ آخر
في حديث طويل وأبو الزعراء اسمه عبد الله بن هاشم وثقه المجمل وأخرجه
البخاري من طريق آدم بن علي سمعت ابن عمر يقول ان الناس يصيرون
يوم القيامة جثيا كل أمة تتبع نبيها يقولون يا فلان اشفع يا فلان اشفع
حتى تنتهي الشفاعة الى النبي صلى الله عليه وسلم فذلك يوم يبعث الله
المقام المحمود (ومن) طريق ابن المنكدر عن جابر رفته من قال حين يسمع
النداء الحديث وفي آخره وابعثه مقاما محمودا الذي وعده حلت له شفاعة
يوم القيامة (ومن) طريق أخرى عن أبي سعيد في حديث الشفاعة وفي
آخره قال ثم تلا هذه الآية عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا قال وهذا

المقام المحمود الذي وعده نبيكم صلى الله عليه وسلم

(بيان الخبر الدال على خروج بعض الموحدين من النار بالشفاعة)

(أبو حنيفة) عن ربي بن حراش عن حذيفة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يخرج الله قوما من الموحدين من النار بعدما تمسحوا فصاروا جما فيدخلهم الجنة فيستقيثون إلى الله تعالى عما سمعهم أهل الجنة الجهنميين فيذهب عنهم ذلك وهو في صحيح البخاري في حديث الشفاعة الطويل بلفظ فيقبض قبضة من النار فيخرج أقواما قد تمسحوا فيلقون في نهر بأفواه الجنة يقال لهم ماء الحياة الحديث

(بيان الخبر الدال على أن الكفار يكونون فداء عن المسلمين)

(أبو حنيفة) عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم القيامة يعطى كل رجل من المسلمين رجلا من اليهود والنصارى فيقال هذا فداؤك من النار (وفي رواية) إذا كان يوم القيامة سجدت أمي من بين الأمم طويلا قال فيقال أرفعوا رؤسكم فقد جعلت عدتكم من اليهود والنصارى فداء لكم من النار كذا أخرجه ابن خضرو من طريق عون بن جعفر المسموع عنه وأخرجه مسلم في التوبة بلفظ فكاكم

(بيان الخبر الدال على أن المؤمن لا يمنع من دخول الجنة إلا الشرك)

(أبو حنيفة) عن واصل عن زيد بن وهب عن أبي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات لا يشرك بالله دخل الجنة هكذا أخرجه ابن خضرو وأخرجه أحمد والشيخان عن ابن مسعود وأحمد أيضا والرويان والطبراني في الكبير والبعثي عن أبي أيوب وأحمد أيضا والبراز عن أبي سعيد وابن نعيم في الحلية وابن خزيمة والنسائي عن أبي الدرداء ولفظهم كلهم لا يشرك بالله شيئا

(بيان الخبر الدال على أن هذه الأمة أكثر أهل الجنة)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه اترضون أن تكونوا ربيع أهل الجنة قالوا نعم قال اترضون أن تكونوا ثلث أهل الجنة قالوا نعم قال اترضون أن

تكونوا نصف أهل الجنة قالوا نعم قال أبشر وأفان أهل الجنة عشرون ومائة
 نصف أمي من ذلك ثمانون صفًا هكذا عند ابن خسر ومن طريق علي بن
 غراب عنه (وروى) الترمذي بعضه بالسند وقال حديث حسن وكذا
 رواه أحمد * (بيان الخبر الدال على تقديم أبي بكر على غيره) *
 (أبو حنيفة) ثنا سفيان بن كهيل عن أبي الزعرار عن عبد الله بن مسعود رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتدوا بأهل الذين من بعدي أبي بكر
 وعمر هذا أخرجه أبو نعيم في مسنده أبي حنيفة من طريق يحيى بن نصر
 ابن حبيب قال دخلت على أبي حنيفة في بيت مملوء كتبًا فقلت ما هذه قال
 هذه أحاديث كلها وما حدثت بها إلا اليسير الذي ينتفع به قلت حدثني
 ببعضها فأملى علي وساق الحديث (وأخرجه) الترمذي في المناقب
 وحسنه والمحاكم وابن ماجه وابن حبان كلهم من حديث عبد الملك بن عمر
 عن ربي عن حذيفة

* (الخبر الدال على فضل عبد الله بن مسعود) *

(أبو حنيفة) عن عبد الملك بن عمر عن ربي بن حراش عن حذيفة بن اليمان
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتدوا بأهل الذين من
 بعدي أبي بكر وعمر واهتدوا بهدي عمار وتمسكوا بهدي ابن أم عبد أخرجه
 الترمذي وحسنه عن ابن مسعود والرويان عن حذيفة (قلت) وحديث
 حذيفة هذا قد اختلف فيه (فرواه) جماعة عن ابن عيينة عن عبد
 الملك هكذا كرواية الامام (ورواه) آخرون فأثبتوا بين عبد الملك ورابي
 مولى ربي وهو مجهول عندهم ولذلك تكلم البزار في سنده لاجله وهكذا
 رواه الحميدي عن سفيان بقلك الزيادة والثوري عن عبد الملك كذلك
 ورجحوا هذه الرواية على الاخرى لكون الثوري أضعف وأتقن عندهم
 (قلت) وهذا القدر لا يتأخر به الحديث عن حسنه فانه يحتمل ان عبد الملك
 سمع هذا الحديث عن ربي وعن مولاة عن ربي فتارة كان يذكر الواسطة
 وتارة لا يذكرها وسماع عبد الملك من ربي صحيح فارتفع الاشكال والله أعلم
 * (الخبر الدال على فضائل العشرة الكرام) *

(أبو حنيفة) عن عبد الملك بن عمر عن عمرو بن حريش عن سعيد بن زيد

رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عشرة في الجنة أبو بكر في الجنة وعمر في الجنة وعثمان في الجنة وصلى في الجنة وطلحة في الجنة والزبير في الجنة وعبد الرحمن بن عوف في الجنة وأنت فتوضح (هكذا) في مسند ابن خسر وعنده ابن مظفر بعد قوله وأنت فبكي أخرجه ابن ماجه
(كتاب الطهارة)

*(باب في صبغة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم
وان مسح الرأس مرة واحدة)*

(أبو حنيفة) عن خالد بن عاتقة عن عبد خير عن علي رضي الله عنه أنه دعا بماء فغسل كفيه ثلاثا ومضمض فاه ثلاثا واستنشق ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا وذراعيه ثلاثا ومسح برأسه مرة ثم غسل قدميه ثم قال هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم كاملا (وفي رواية) ثم غسل قدميه ثلاثا ثم غرق بكفيه فشرب منه ثم قال من سره أن ينظر إلى طهور رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا طهوره هكذا أخرجه ابن خسر وابن المنظر وطلحة العدل والاشناني في مسانيدهم وهي رواية خارجة بن مصعب وأكثر الحفاظ من أصحاب أبي حنيفة وأخرجه أصحاب السنن (وفي رواية) أبي يوسف عنه ومسح برأسه ثلاثا ومن طريقه أخرجه الدارقطني (واعترض) بأن أكثر الحفاظ روى المسح مرة (ودفع) بأن أبا حنيفة رواه كذلك كما تقدم وأولت هذه بأنه وضع يده على يافوخه ثم يده إلى مؤخر رأسه ثم إلى مقدمه جميعا بين الروايات والله أعلم (قال) الحافظ وأخرج البزار من طريق أبي حنيفة بن قيس عن علي وفيه ومسح رأسه ثلاثا قال واسناده مقارب قال وهو عند الترمذي ومسح رأسه ثلاثا ورواه أبو حنيفة نحوه عن الحارث بن الخثالك عن علي مرفوعا أخرجه ابن المنظر والاشناني (أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن عمران مولى عثمان بن عفان أن عثمان توضأ ثلاثا ثلاثا وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ هكذا أخرجه ابن خسر (وأخرجه) الشيخان وأبو داود (أبو حنيفة) ثنا سفيان الثوري عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس رضي الله عنهما توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة أخرجه البخاري في الصحيح ورواه أبو حنيفة

أشاحن عاقبة بن مرتد عن ابن بريدة عن أبيه رفعه توشاً مرة وهو في
خوائمه وهو به بالقط واحدة واحدة وزاد الطبراني في الأوسط ثم توشاً ثنتين
ثنتين وقال هذا وضوء الأعمى قبلكم ثم توشاً ثلاثاً ثلاثاً وقال هذا وضوءي
ووضوء الانبياء من قبلي

هـ (في الخبر الدال على الوضوء على من لم يغسل الرجلين

عند الوضوء ولم يستكمل غسل العقب) *

(أبو حنيفة) عن محارب بن دثار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ويل للعواقيب من النار فاذا غسلتم أرجلكم فاباغوا الماء أصول
العواقيب أخرجه مسلم وابن ماجه من غير هذا الوجه وفي الصحيحين ويل
للعقارب من النار

(بيان الخبر الدال على سنية الانتضاح بعد الوضوء)

(أبو حنيفة) عن منصور بن المعتمر عن مجاهد عن رجل من ثقف يقال
له الحكم أو ابن الحكم عن أبيه قال توشاً النبي صلى الله عليه وسلم فاخذ حفة
من ماء فنضع مواضع طهورة أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه من
طريق منصور وقالوا الحكم بن سفيان وفيه اضطراب قال قاسم الحنفي من
حفاظ أصحابنا وله شاهد صحيح عند الدارمي حدثنا قبيصة ثنا سفيان
عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
توشاً مرة مرة ونضع

(باب في السواك)

(أبو حنيفة) عن أبي يعلى عن تمام أو أبي تمام عن جعفر بن أبي طالب
أو العباس بن عبد المطلب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مالي أراكم
تدخلون على قضاة استأكموا فلو أن أشق على أمي لأمرتهم أن يستأكموا
عند كل صلاة وفي رواية عند كل وضوء هكذا أخرجه البخاري وطهارة العدل
والاشئناسي وابن المنذر والكلابي في مسانيدهم (والصواب) في الاسناد
كما قاله الحافظ في تهذيب المنفعة عن أبي علي الحسن الزرادي الصيقلي قال
وقد اختلف في حديثه على منصور بن المعتمر عنه فقال الثوري في المشهور
عنه ووافقه أكثر أصحاب منصور عنه عن أبي علي عن جعفر بن تمام

ابن العباس عن أبيه وشذمه معاوية بن هشام فقال عن الثوري عنه عن
 أبي علي عن قثم بن تمام أو تمام بن قثم عن أبيه وقال عمر بن عبد الرحمن الأبار
 عن منصور عن أبي علي عن تمام بن العباس عن أبيه (وقال) أبو حنيفة
 عن منصور عن الحسن الزرادي عن تمام بن جعفر بن أبي طالب عن أبيه
 (وقال) شيبان بن عبد الرحمن عن منصور عن أبي علي عن جعفر بن العباس
 عن أبيه وهذا اضطراب شديد انتهى (قلت) وعند أحمد وابن قانع
 والبعثي والبرزنجي عن تمام بن قثم عن أبيه عن العباس بن عبد المطلب (ثم)
 قال المحافظ ولعل أرجحها ما رواه الأكثر عن الثوري فإنه أحفظهم انتهى
 (وبعضه) في الصحيح من غير هذا الطريق وهو قوله لو أن أشق على أمتي
 لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة هذا لفظ مسلم وعند البخاري مع كل صلاة
 أخرجه من حديث أبي هريرة ورواية عند كل وضوء أخرجهما النسائي وابن
 حبان في صحيحه وابن خزيمة والمحاكم من طريق آخر وعندهما البخاري
 * (بيان الخبر المبيح للتوضي أن يصلي بوضوء واحد عدة صلوات) *

(أبو حنيفة) عن عاتمة بنت مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه رضي الله
 عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم توضأ ومسح على الخفين وصلى خمس
 صلوات وفي رواية صلى خمس صلوات بوضوء واحد يوم فتح مكة فقال له عمر
 ما رأيتك صنعت هذا قبل اليوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن صعدته
 بأمر أخرجه مسلم والأربعة إلا النسائي

* (بيان وضوء المستحاضة) *

(أبو حنيفة) عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة أن
 فاطمة بنت أبي حبيش قالت يا رسول الله اني أستحاض أفادع الصلاة
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ذلك عرق وليس بمحضة فاذا أقبلت
 أيام عادتك فدعي الصلاة ثم اغتسلي ثم توضئي لكل صلاة قالت وان قطر
 الدم قال نعم وان قطر الدم على المحصر هكذا أخرجه طحطا العدل
 في مسنده وأخرجه أبو داود بإلفظ مقارب له وكذا ابن ماجه وسأني الكلام
 عليه فيما بعد

* (بيان الخبر الدال على أن من الذكرا لا ينعقن الوضوء) *

(ابو حنيفة) عن أيوب بن عتبة عن قيس بن طاق بن علي أن أباه سجد له أن
رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مس الذكراية وضأمنه فقال
هل هو إلا بضعة من جسدك هكذا أخرجه ابن خسر وفي مسنده وأخرجه
أبو داود والترمذي والنسائي من طريق ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر
عن قيس بن علي المتابعة بأعظ سئل عن الرجل يمس ذكراه في الصلاة والباقي
سواء صحبه ابن حبان من هذا الوجه وقال الترمذي هو أحسن شيء يروى
في هذا الباب ونقل الطحاوي عن علي بن المديني قال هو أحسن من
حديث بسرة وأخرجه أحمد من طريق أيوب بن عتبة على الموافقة وابن
ماجه من طريق محمد بن جابر وابن عدي من طريق أيوب بن محمد ثلاثهم
عن قيس بن طاق به قال الخفاف في تخريج أحاديث الهداية وفي الباب من
أبي إمامة أخرجه ابن ماجه بلفظ أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم
فقال اني مسست ذكري وأنا أصلي فقال لا بأس انما هو جزء منك وعن
علقمة بن مالك الخطمي نحوه لكن قال في الجواب وأنا أفعل ذلك وعن
طائفة رفعتهم لا إلى أباه مسست أو اني وروى الطحاوي عن علي ما إلى
مسست اني أو ذكري وعن حماد قال انما هو بضعة منك وعن حذيفة
وعمران انهما كانا لا يريان في مس الذكر وضوه او عن ابن عباس نحوه
* (بيان الخبر الدال على أن مس المرأة لا ينقض الوضوء) *

أبو حنيفة عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن الزبير عن
عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصبح صائما ثم يتوضأ للصلاة فيأتي
المرأة من نسائه فيقبلها ثم يصلي فقال لها عروة فليست غيرك فضحك
هكذا أخرجه طائفة العدل في مسنده وأخرجه أصحاب السنن إلا النسائي من
طريق الأعمش بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل امرأة من نسائه ثم خرج
إلى الصلاة ولم يتوضأ قال عروة فقلت لها من هي الأنت فضحك وفي
مسند الإمام نسبة عروة إلى ابن الزبير هو الصواب وقد وافقه عليه حمزة
الزيات عن حبيب بن عروة بن الزبير هكذا أوردته صرحا ويروى عن
الثوري والأعمش أنه عروة المزني كل ذلك نقله أبو داود
* (بيان الخبر الدال على أن القبلة لا تنقض الوضوء) *

(أبو حنيفة) عن أبي روق عطية بن الحارث الحمداني عن إبراهيم بن يزيد التيمي عن حفصة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ للصلاة ثم يقبل ولا يجدد وضوءه هكذا أخرجه ابن خضرو في مسنده وهو عند أبي داود والنسائي من طريق الثوري عن أبي روق عن إبراهيم التيمي عن عائشة بالفظ كان يقبل بعض نسائه ولا يتوضأ ورواه الدارقطني من وجه آخر عن الثوري فقال فيه من إبراهيم التيمي عن أبيه عن عائشة وبنه قال أن إبراهيم التيمي لم يسمع من حفصة نقله البيهقي عن النسائي (أبو حنيفة) عن محمد بن عبيد الله العرزمي عن عمرو بن شعيب عن زينب بنت أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى المسجد فربها فقبلها ثم خرج إلى المسجد فصلى ولم يتوضأ هكذا أخرجه ابن خضرو وطلمحة والاشناني في مسانيدهم وعند ابن ماجه من طريق حجاج بن زينب السهمية عن عائشة بالفظ كان يتوضأ ثم يقبل ويصلي ولا يتوضأ وربما فعله بي

(بيان الخبر الدال على عدم الوضوء عما سته النار)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال أكل النبي صلى الله عليه وسلم مرقا لحم ثم صلى ولم يتوضأ أخرجه ابن ماجه من حديث سيفيان عن محمد بن المنكدر وعمر بن دينار وعبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بالفظ أكل النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر خبزاً ونحوه ولم يتوضأ ورواه أحمد في قصة

(بيان الخبر الدال على عدم الوضوء من شرب اللبن)

(أبو حنيفة) عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب لبناً فضعض وصلى ولم يتوضأ أخرجه الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي بدون قوله وصلى ولم يتوضأ لكن قال أن له دسماً

(بيان ما يوجب الغسل)

(أبو حنيفة) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أن سائلاً سأله فقال يوجب الماء

الائمة يارسل الله فقال اذا اتى المختانان وغابت المحشفة وجب الغسل
انزل اول ينزل هكذا اخرج الطبراني في الاوسط من طريقه والاشعري
وطلمة العدل وابن خسر ومن جهة الاشعري واخرجه ابن وهب في مسنده
عن الحارث بن شهاب عن ابيه عن جده عبد الله مرفوعا بهذا اورد عبد
الحق وقال اسناده ضعيف جدا قال الحافظ وكانه يشير الى الحارث لانه
لم ينفرد به وقد اخرج الطبراني من طريق أبي حنيفة فذكره (وفي صحيح
البخاري ومسلم بافظ اذا جالس بين شعبين الاربع ثم جهدها فقد وجب
الغسل زاد مسلم وان لم ينزل (ومسلم) عن أبي موسى مرفوعا اذا جالس بين
شعبين الاربع ومن المختان المختان فقد وجب الغسل (وفي) الموطأ عن ابن
شهاب عن سعيد بن المسيب ان عمر وعثمان وعائشة كانوا يقولون اذا من
المختان المختان فقد وجب الغسل

(بيان الخبر الدال على غسل المرأة من الاحتلام)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم قال اخبرني من سمع أم سليم انها سألت
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى ما يرى الرجل فقال النبي صلى
الله عليه وسلم تغتسل هكذا اخرج الحارثي وابن خسر واخرجه الستة
من حديث أم سلمة الا ابا داود في حديث عائشة والطبراني من حديث
أبي امامة بن سهل عن أم سليم

(فمن ينام وهو جنب كيف يفعل)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة
اخرجه مسلم وأبو داود والنسائي (أبو حنيفة) عن أبي اسحاق السبيعي عن
الاسود عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصيب من أهله
من أول الليل فينام ولا يصيب ماء فاذا استيقظ من آخر الليل اعادة وغتسل
هكذا اخرج ابن المظفر والحارثي وابن خسر وطلمة العدل في مسانيدهم
واخرجه أصحاب السنن وأعل بالذي قبله قال الشيخ قاسم الحنفي لانه اشار
الدارقطني في المال الى انها ليست بقاعدة

(في غسل يوم الجمعة)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الغسل يوم الجمعة على من أتى الجمعة هكذا أخرجه ابن خسر ورواين المظفر ولفظ مسلم إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل (أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أتى الجمعة فليغتسل هكذا أخرجه ابن المظفر ورواين خسر وأبو بكر بن عبد الباقي في مسانيدهم وأخرجه الترمذي ورواين ماجه من حديث ابن عمر هذا وزاد البهقي ومن لم يأتها فليس عليه غسل وعند ابن خسر ومن جاء الجمعة فليغتسل ولفظ الصحيح إذا جاء أحدكم الجمعة وفي بعض الروايات من جاء منكم الجمعة ولم يأتها عن أبي سعيد بلفظ غسل الجمعة واجب على كل محتلم

(بيان الخبر الدال على سبب استحباب الغسل أولا يوم الجمعة)

(أبو حنيفة) عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة قالت كانوا يروحون إلى الجمعة وقد عرفوا وتلطخوا بالطين فقبل لهم من راح إلى الجمعة فليغتسل هكذا أخرجه ابن المظفر ورواين خسر وفقبل لهم لو اغتسلتم وفي المتفق عليه عن عائشة كان الناس ينتابون الجمعة من العوالي فبأقون في الغبار فتخرج منهم الرائحة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو أنكم اغتسلتم قال المحافظ واستدل به على نسخ الحكم لأن العلة قد زالت فيزول الحكم معها

(في الخبر الدال على استحباب الغسل يومها)

(أبو حنيفة) عن إبان عن أبي نضرة عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة فقد أحسن ومن لم يغتسل فيها ونعمت هكذا رواه محمد بن الحسن في الآثار وفي مسند ابن خسر وعن إبان عن أنس مثله بلفظ من اغتسل يوم الجمعة فيها ونعمت ومن لم يغتسل فلا جرح (وأخرجه) إسحاق وعبد الرزاق عن الثوري عن رجل عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال المحافظ وقد سمي عبد بن جند هذا الرجل وهو إبان الرقاشي وهو رواه قالت له كان له شاهد عند أصحاب السنن الثلاثة وأحمد وابن أبي شيبة من طريق الحسن بن سبرة وصححه الترمذي قال وقدرى عن الحسن مرسل قال المحافظ وروى عن الحسن عن عبد الرحمن بن سبرة أخرجه الطبراني في الأوسط وقال تفرد به أبو جزة عن الحسن وقال العقيلي في ترجمة

مسلم بن سليمان الضبي راويه عن أبي حمزة هذا الحديث رواه سعيد بن بشر
عن قتادة عن الحسن بن جابر. ورواه القهستاني بن حمزة عن ججاج عن
ابراهيم بن مهاجر عن الحسن بن أنس ورواه أبو بكر الهذلي عن الحسن
بن أبي هريرة. ورواه شعبة وغيره من الحفاظ عن قتادة عن الحسن بن
حمزة وهو الصواب

(بيان الخبر الدال على تجبيس الماء الراكد وان كان أكثر من القلنين)
(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه هكذا أخرجه
الاشعري وهو لفظ الترمذي الا أنه قال الدائم الذي لا يجري وهو ما كيد
للعن الدائم (وأخرجه) من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وعند
النسائي ثم يغتسل فيه أو يتوضأ (أبو حنيفة) عن الهيثم عن محمد بن سيرين
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
يبال في الماء الدائم ثم يغتسل منه أو يتوضأ هكذا أخرجه ابن المظفر
وأخرجه النيسابوري بلفظه الا أنه قال الراكد ولم يقل أو يتوضأ (وفي) المتفق
عليه من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ لا يبولن أحدكم في
الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه وفي لفظ منه (وعند) أبي داود وابن
ماجه من طريق ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة ولا يغتسل (وفي) رواية
مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم الذي
لا يجري وهو جناب

(بيان الخبر الدال على الاستئثار عند الغسل)

(أبو حنيفة) عن الحارث بن عبد الرحمن عن أبي صالح عن أم هانئ ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم وضع لأمته يوم فتح مكة ثم دعا بآباء فأتى به في جفنة
فيها أثر عجيبين وفي رواية وضرب عجيبين فاستترفاة غسل ثم دعا بشباب فتوشع به
فكصل ركعتين هكذا أخرجه ابن خنيسرو والاشعري وطه في مسانيدهم
وأخرجه النيسابوري عن أبي عبد الله الجرائي بسند صحيح (وأخرجه) الترمذي
وابن ماجه من طريق مجاهد عنهما وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم ومن
حديث أبي ذر

* (بيان الخبر الدال على ماهارة الماء المستعمل) *

(أبو حنيفة) عن محمد بن المنكدر عن جابر رضى الله عنه قال مرضت فعاذني النبي صلى الله عليه وسلم ومعه أبو بكر وعمر رضى الله عنهما وقد أغشى على في مرضي وحانت الصلاة فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وصب على من وضوئه فافقت الحديث هكذا رواه عنه محمد بن بكر قاضي الدامغان مكاتبة وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي ولفظ وقد أغشى على لابي داود

* (بيان الخبر الدال على جواز غسل الرجل والمرأة من اناء واحد) *

(أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم عن عائشة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وبعض ازواجه من اناء واحد يتنازعا في الغسل جميعا هكذا أخرجه ابن خسر وروى محمد بن الحسن في الآثار وعند ابن ماجه من حديث أنس بلفظ كان يغتسل هو والمرأة من نساءه في اناء واحد وأصله في الصحيحين من حديث عائشة بلفظ كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من اناء واحد تحت يدينا فيه زاد مسلم من المجنابة وأنه قد روي كل منهما بروايته بالفاظ أخرى

* (بيان الخبر المبيح لطهارة المجاد بالدباغ) *

(أبو حنيفة) عن سمك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بشاة مبيتة لسودة فقالت ما على أهله الوائفه واباها بها قال فسلخوا جلد تلك الشاة فغسلوه سقاء في البيت حتى صار شاة هكذا رواه طلمحة في مسنده (ورواه) الامام أحمد عن أبي عوانة عن سمك به وكذا الطبراني في الكبير (وعند) البخاري والنسائي من حديث سودة بنت زمعة قالت ماتت لنا شاة فذبغنا مسكها ثم ما زالنا نبتذ فيه حتى صار شاة

(أبو حنيفة) عن سمك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ايما اهاب ذبغ فقد طهر (أخرجه) الترمذي والنسائي وابن ماجه والشافعي وابن حبان وأحمد والبخاري واسحق بن عيسى والرحمن بن عوف عن ابن عباس بهذا (وأخرجه) مسلم من هذا الوجه بلفظ اذا ذبغ الاهاب فقد طهر (وفي) لفظ دباغه طهورة

* (في حكم سؤر المرأة) *

(أبو حنيفة) عن الشعبي عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تذاذات يوم جاءت المرأة فشربت من الاناء فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم منه وشرب ما بقي هكذا أخرجه ابن خسر و (وقد) أخرجه معناه أبو داود وابن ماجه والطحاوي والدارقطني والبيهقي وابن خزيمة والحاكم كلهم عن عائشة (وفي) الباب عن أنس بلفظ مقارب للفظ الامام أخرجه الطبراني في الصغير

(باب التيمم وكيفيته)

(أبو حنيفة) عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان تيمم رسول الله صلى الله عليه وسلم ضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين (هكذا) رواه ابن خسر وابن المنذر أخرجه الحاكم والدارقطني بهذا اللفظ وقال الحاكم لا أعلم أحدا سنده عن عبد الله بن عمر عن علي بن زبير وهو صديق وصوب وقفه الدارقطني والحديث في الصحيحين ليس فيه الى المرفقين ولكن أخرجه البزار بإسناد حسن من حديث عمار بن ياسر وفيه ثم ضربة أخرى لليدين الى المرفقين (وأخرجه) أبو داود أيضا ولكن قال الى المناكب وذكر علته والاختلاف فيه (وروى) عن أبي هريرة أن ناسا من أهل البادية أتوا النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه فضرب بيده على الأرض لوجهه ضربة واحدة ثم ضرب ضربة أخرى فمسح بها يديه الى المرفقين

(باب المسح على الخفين وبيان مدته للقيم والمسافر)

(أبو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن القاسم بن مخيمرة عن شريح بن هانئ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مسح المسافر على الخفين ثلاثة أيام ولياليهن والقيم يوما وليلة (هكذا) أخرجه ابن خسر وهو في صحيح مسلم بلفظ جعل للقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليها (وأخرجه) ابن منده والبيهقي وابن خزيمة في الصحيح ولفظ الأخير رخص (وأخرجه) الترمذي من حديث صفوان وصححه هو وابن خزيمة

(بيان الخبر الدال على اشتراط المسح بكونه ادخالا وهو متوضئ)

(أبو حنيفة) عن سعيد بن مسروق عن إبراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الجردلي عن خزيمة بن ثابت رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المسح على الخفين للقيم يوم وليلة وللأسافر ثلاثة أيام وللبايعين لا ينزع خفيه إن شاء إذا لبسهما وهو متوضئ (أخرجه) أبو داود والترمذي وابن ماجه من هذا الطريق وقال حسن صحيح (وفي) رواية أبي داود ولو استزدينا زادنا وفي رواية ابن ماجه ولو رضى السائل على مصائبه نجملها نجسا (قال) الحافظ واشهر طرق هذا الحديث رواية حماد والحقم عن إبراهيم النخعي عن الجردلي عن خزيمة وليس فيه هذه الزيادة * (بيان الخبر الدال على أنه إنما يؤخذ من الأحكام لا من الخوف الآخر) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن همام بن الحارث أنه رأى جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه توضأ ومسح على خفيه فتسأله عن ذلك فقال اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنعه وإنما صحبته بعد نزول المائدة (أخرجه) الشيخان والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث همام بدون قوله وإنما صحبته (وأخرج) معني هذه أبو داود وابن خزيمة والحاكم من جهة بكر بن عامر عن أبي زرعة عن عمرو بن جرير بالفظ ان جريرا بال ثم توضأ فمسح على الخفين وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح قالوا إنما كان ذلك قبل نزول المائدة فقال ما سلمت الا بعد نزول المائدة (وقال) الحاكم في هذه الزيادة صحيح ولم يخرجها بهذا اللفظ المحتاج اليه وللطبراني في الأوسط من وجه آخر عن جرير أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فذهب يتبرز فرجع فتوضأ فمسح على خفيه * (بيان الخبر الدال على لبس الثياب الضيقة) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن الشعبي عن إبراهيم بن أبي موسى الأشعري عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أنه خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فانطلق فتضى حاجته ثم رجع وعليه جبة له رومية ضيقة الكمين فرفعها رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضيق كمينها وكنفت أصب فتوضأ وضوءه للصلاة ومسح على خفيه ولم ينزعهما (هكذا) أخرجه ابن خسر وابن المظفر وأبو بكر بن عبد الباقي والحاثيري في مسانيدهم (وأخرجه) الستة

بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج لحاجته فأتته المغيرة بآداة فيها ماء فصب عليه حين فرغ من حاجته فموضا ومسح على الخفين
 * (بيان الخبر الدال على الاختلاف ثم الرجوع الى الانصاف) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن سالم بن عبد الله بن عمر قال اختلف عبد الله بن عمر وسعد بن أبي وقاص في المسح على الخفين فقال سعد امسح وقال عبد الله ما يعجبني فقال سعد امسح فاجتمع عند عمر رضي الله عنه فقال عمر عك اقدمه منك سنة (هكذا) أخرجه البخاري وهو في صحيح البخاري بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين وان عمر قال لابنه اذا حدثت سعد شيئا من النبي صلى الله عليه وسلم فلا تسأل فيه (وأخرجه ابن ماجه من وجه آخر وفيه فقال سعد اعمر ائت ابن أخي فقال عمر كونا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تمسح على تخفافنا لا نرى بذلك بأسا فقال ابن عمر وان جامع الغائط قال نعم (ورواه) الامام أيضا عن أبي بكر بن أبي الجهم عن ابن عمر قال قدمت على غزو العراق فاذا سعد بن مالك يمسح على الخفين الحديث أخرجه ابن خزيمة وطحا وأسد بن عمرو في مسانيدهم

*

*

*

*

* (بيان الخبر الدال على ثبوت سماع ابن أبي ليلى عن بلال) *

(أبو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن ابن أبي ليلى عن بلال ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين (هكذا) أخرجه أسد بن عمرو وأخرجه الا البخاري وهكذا رواه شعبة والثوري والاعمش الا ان الاعمش زاد بين ابن أبي ليلى وبلال كعب بن عجرة مرة والبراء بن عازب أخرى
 * (باب المستحاضة كيف تطهر فيه حديث عائشة وقد تقدم ذكره آنفا) *
 (أبو حنيفة) عن أيوب بن عتبة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أم حبيبة بنت أبي سفيان قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المستحاضة فقال تغتسل غسلًا تامضت أيام أقرائتها وتوضأ لكل صلاة وتصلى (هكذا) رواه حماد في الآثار وابن المظاہر وابن خزيمة وأخرج الأربعة الا النسائي من طريق عدي بن ثابت عن أبيه عن جده مرفوعا بلفظ المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائتها ثم تغتسل وتصلى ومذهب الامام

ان الاقراء المحيض وبه قال غير واحد من الائمة حكاه ومبين في محله
 (ابو حنيفة) عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ان فاطمة
 بنت أبي حنيفة قالت يا رسول الله اني احيض الشهر والشهرين فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم هذا عرق من دمك فاذا اقبأت حبضتك فديعي
 الصلاة واذا ادبرت فاغتسلي لظهرك وتوضئي لكل صلاة (وكذا) رواه
 الحسن بن زياد وطلحة وابن خسر (واخرجه) الطحاوي من هذا الوجه
 ومحمود للترمذي من رواية عبدة وكيح وأبي معاوية عن هشام (وعند)
 ابن حبان من طريق أبي حمزة عن هشام بلفظ فاذا ادبرت فاغتسلي وتوضئي
 لكل صلاة (وهو) في صحيح البخاري من طريق أبي معاوية عن هشام
 وقال في آخره فديعي الصلاة واذا ادبرت فاغتسلي عنك الدم ثم صلى قال
 وقال أبي ثم توضئي لكل صلاة حتى يبي ذلك الوقت وعنده ابن ماجه بعد قوله
 ثم صلى وان قطرا الدم على الحصى (اعلم) انه قد صرح أئمتنا بان الامام رضي
 الله عنه روى حديث فاطمة بنت أبي حنيفة وترك العمل به ونحن
 نورد ذلك تفصيلا لاثار الرواية في الاستحاضة وما الذي اوجب ترك
 العمل به (قال) الامام ابو جعفر الطحاوي ذهب قوم الى ان المستحاضة تدع
 الصلاة ايام أقرائها ثم تغتسل لكل صلاة (واحتجوا) في ذلك بقوله صلى الله
 عليه وسلم امرى في هذه الآثار وبفعل ام حبيبة بنت جحش ذلك على
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسلها لكل صلاة وقد افق بذلك
 على وابن عباس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم (وخالفهم) في ذلك آخرون
 فقالوا الذي يجب عليها ان تغتسل للظهر والعصر غسلا واحدا وتصلي
 الظهر في آخر وقتها والعصر في اول وقتها وتغتسل للمغرب والعشاء غسلا
 واحدا فتصليهما به فتؤخر الاولى منهما وتقدم الاخرى كما فعلت في الظهر
 والعصر وتغتسل للصبح غسلا واحدا (واحتجوا) في ذلك بحديث سفيان
 الثوري وشعبة عن القاسم بن محمد عن أبيه عن زينب بنت جحش قالت
 سألت النبي صلى الله عليه وسلم انها مستحاضة فقال لتجلسين ايام أقرائها
 الحديث (وفي) رواية سهلة الامر بغسل واحد للظهر والعصر والمغرب
 والعشاء وافراد الفجر يغسل فيها ما يدل على ان هذا ناسخ للاول لانه انما

أمر به بعد ذلك فصار القول به أولى من القول بالآثار الأولى قالوا وقد روى
في ذلك أيضا عن علي وابن عباس (وخالفهم) في ذلك آخرون فقالوا تدع
المستحاضة الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة وتصل
وذهبوا في ذلك إلى حديث الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن
عائشة أن فاطمة بنت أبي حبيش أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم
الحديث وفيه فامرها أن تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتتوضأ لكل
صلاة وتصل وأن قطر الدم على الحصى (حدثنا) صالح بن عبد الرحمن
ابن عمرو بن الحارث قال حدثنا عبد الله بن زيد المقرئ قال حدثنا
أبو حنيفة وحدثنا فهد قال حدثنا أبو نعيم قال حدثنا أبو حنيفة عن هشام
ابن عروة عن أبيه عن عائشة أن فاطمة بنت أبي حبيش أتت النبي صلى الله
عليه وسلم الحديث وفيه فإذا قبل الحصى فدعى الصلاة وإذا دبر فاعتلى
لظهره ثم توضئ عند كل صلاة (وروينا) من طريق شريك عن أبي اليعقوب
عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
المستحاضة تدع الصلاة أيام حيضها ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة وتضم
وتصل قالوا فيمارويناه عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا يقول فعارضهم
معارض فقال أما حديث أبي حنيفة الذي رواه عن هشام خطأ لأن
الحفاظ عن هشام رويوه على غير ذلك وهم عمرو وسعيد بن عبد الرحمن
ومالك والليث رويوا عن هشام بلفظ فإذا قبلت الحيضة فأتى الصلاة وإذا
ذهب قدرها فاعسلي عنك الدم ثم صلي. وكذلك رواه عبد الرحمن بن أبي
الزناد عن أبيه وعن هشام كلاهما عن عروة مثله فكان من الحجج عليهم
في ذلك أن حماد بن سلمة قد روى هذا الحديث عن هشام فزاد فيه حرفا يدل
على موافقته لأبي حنيفة (حدثنا) ابن خزيمة حدثنا إسحاق بن المنهال حدثنا
حماد بن سلمة عن هشام بمثل حديث هؤلاء غير أنه قال فإذا ذهب قدرها
فاعسلي عنك الدم وتوضئي وصلي ففيه أنه صلى الله عليه وسلم أمرها بالوضوء
مع أمرها بالاعتساف فذلك الوضوء هو الوضوء لكل صلاة فهذا معنى حديث
أبي حنيفة وليس حماد بن سلمة عندكم في هشام بن عروة بدون مالك والليث
وعمر بن الحارث (فقد) ثبت بما ذكرنا صحة الرواية عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم في المستحاضة أنها تتوضأ في حال استحاضتها لكل صلاة إلا أنه
قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تقدم ذكره (فاردنا) أن نتقار
لذلك لنعلم ما الذي ينبغي أن يعمل به من ذلك فكان ما روى من أمر أم حبيبة
بنت جحش بالغسل عند كل صلاة فقد ثبت نسجه بحديث سهلة الميمنية عن
الجمع بين الصلاتين بغسل واحد سوى الصحيح ثم نظرنا فيما روى في ذلك فإذا
عبد الرحمن بن القاسم قد رواه عن أبيه في المستحاضة التي استحاضت في عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختلف عنه في ذلك فروى الثوري عنه عن
أبيه عن زينب بنت جحش أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بذلك وإن تدع
الصلاة أيام أقرائها (ورواه) ابن عيينة عنه أيضا عن أبيه ولم يذكر
زينب إلا أنه وافق الثوري في معنى متن الحديث فكان ذلك على الجمع
بين كل صلاتين بغسل في أيام الاستحاضة خاصة (فثبت) بذلك أن أيام
الحيض كان موضعها معروفا ثم جاء شعبة فرواه عن عبد الرحمن بن القاسم
عن أبيه عن عائشة كما رواه الثوري وابن عيينة غير أنه لم يذكر الأقران
وتابعه على ذلك محمد بن اسحاق فلما روى هذا الحديث كما ذكرنا فاختلفوا
فيه كشفناه لنعلم من أين جاء الاختلاف فكان ذكر أيام الأقران في حديث
القاسم عن زينب وليس ذلك في حديثه عن عائشة فوجب أن يجعل روايته
عن زينب غير روايته عن عائشة فكان حديث زينب الذي فيه ذكر
الأقران حديثا مقطوعا لا يثبت به أهل الخبر لأنهم لا يحتجون بالمنقطع وإنما جاء
انقطاعه لأن زينب لم يذكرها القاسم ولم يولد في زمنها وكان حديث عائشة
وهو الذي ليس فيه ذكر الأقران غافيا في الأمر بالجمع بين الصلاتين بغسل
واحد ولا بين أي المستحاضة هي (فقد) وجدنا المستحاضة قد تكون على
معان مختلفة (فهي) أن تكون مستحاضة قد استقر بها الدم وأيام حيضها
معروفة فسيبها أن تدع الصلاة أيام حيضها ثم تغتسل وتتوضأ بعد ذلك
(ومنها) أن تكون مستحاضة لأن دمها قد استقر بها فلا ينقطع عنها وأيام
حيضها قد خفيت عليها فسيبها أن تغتسل لكل صلاة لأنه لا يأتي عليها
وقت الاحتمال أن تكون فيه حائضا أو طاهرا من حيض فيحتاج لها فتم
بالغسل (ومنها) أن تكون مستحاضة قد خفيت عليها أيام حيضها ودمها

غير مستقر بهاينة قطع ساعة ويعود به كذلك هكذا هي في أيامها كلها فيكون
قد احاط علمها انها وقت انقطاع دمها اذا اغتسلت حية ثم غيرة طاهرة من
الحيض طهر اوجب عليها غسلها ان تصلى في حالها تلك ما ارادت من
الصلاة بذلك الغسل ان امكنها ذلك (فاما) وجدنا المرأة قد تكون
مستحاضة بكل وجه من هذه الوجوه التي معانها مختلفة وأحكامها مختلفة
واسم المستحاضة يجمعها ولم نجد في حديث عائشة ذلك تبيان استحاضة
تلك المرأة التي أمرها النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكرنا أي استحاضة هي
لم يجوز لنا ان نحمل ذلك على وجه من هذه الوجوه دون غيره الا بدليل يدل
على ذلك فنظرنا في ذلك هل نجد فيه دليلا فاذا بكر بن ادريس قد حدثنا قال
حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا عبد الملك بن ميسرة ومجالس بن يزيد وبيان
قالوا سمعنا عامر الشعبي يحدث عن غير امرأة مسروقة عن عائشة انها قالت
في المستحاضة تدع أيام حيضها ثم تغتسل غسل واحد وتوضأ عند كل
صلاة وكذلك رواه سفيان عن فراس عن الشعبي (فاما) روى عن عائشة
ما ذكرنا من قولها الذي اقبلت به بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان
ما ذكرنا من حكم المستحاضة انها تغتسل لكل صلاة وما ذكرنا انها
تجمع بين الصلاتين بغسل وما ذكرنا انها تدع الصلاة أيام اقرانها ثم تغتسل
وتوضأ لكل صلاة قد روى ذلك كله عنها (ثبت) بجوابها ذلك ان ذلك
الحكم هو المناسب للحكمين الآخرين لانه لا يجوز عليها ان تدع الصلاة
وتفتي بالمنسوخ ولولا ذلك لاسقطت روايتها (فاما) ثبت ان هذا هو المناسب
لما ذكرنا وجوب القول به فلم يجوز لنا خلافه (وهذا) وجه قد يجوز ان تكون
معاني هذه الآثار عليه (وقد) يجوز في هذا وجه آخر يجوز ان يكون ما روى
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في فاطمة بنت أبي حبيش كانت أيامها
معروفة وسهلة كانت أيامها هجولة الا ان دمها يقطع في اوقات ويعود
بدمها وهي قد احاط علمها انها لم تخرج من الحيض بعد غسلها الى ان صلت
الصلاتين جميعا (فان) كان ذلك كذلك فانا نقول بالحدِيثين جميعا فيجعل
حكم حديث فاطمة على ما صرفناه اليه وحكم حديث سهلة على ما صرفناه
اليه (واما) حديث أم حبيبة فقد روى مختلفا في بعضها يدكر عن عائشة

انما امرت بالغسل عند كل صلاة ولم يذكر ايام اقرائها فقد يجوز ان يكون
امرها بذلك ليكون ذلك الماء علاجاً له الا انه يقاص الدم في الرحم فلا يسيل
وبعضهم يرويه عن عائشة انها امرت ان تدع الصلاة ايام اقرائها ثم تغتسل
لكل صلاة فان كان ذلك كذلك فقد يجوز ان يكون اراد به العلاج ايضا
وقد يجوز ان يكون اراد به ما ذكرناه قبل لان دمها سائل دائم السيلان
فليست صلاة الاحتياط ان تكون عندها طاهر من حيض ليس لها ان
تصليها الا بعد الاغتسال فامرها بالغسل لذلك فان كان هذا هو معنى حديثها
فاما كذلك نقول ايضا فيمن استمر بها الدم ولم تعرف ايام عادتھا فاما
احتملت هذه الآثار ما ذكرناه عن عائشة من قولها بعد رسول الله صلى الله
عليه وسلم على ما وصفتنا ثبت ان ذلك هو حكم المستحاضة التي لا تعرف
ايامها وثبت ان ما خالف ذلك مما روى عنها عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في مستحاضة استحاضتها غير استحاضة هذه أو مستحاضة
استحاضتها مثل استحاضة هذه الا ان ذلك على أي المعاني التي كان فيما
روى في امر فاطمة بنت أبي حبيش أولى لانه معه الاختيار من عائشة بعد
النبي صلى الله عليه وسلم وقد علمت ما خالفه وما وافقه من قوله وكذلك
ايضا روى عن علي رضي الله عنه انما اختلفت اقواله في ذلك لاختلاف
الاستحاضات التي اتى فيها بذلك (وأما) ما روى عن أم حبيبة في اغتسالها
لكل صلاة فوجه ذلك عندنا والله أعلم انها كانت تتعاجل به (فهذا) حكم
هذا الباب من طريق الآثار وهي التي يخرج بها فيه (ثم) اختلاف الذين
قالوا انها تتوضأ لكل صلاة (فقال) بعضهم انها تتوضأ الوقت كل صلاة وهو
قول أبي حنيفة وزفر وابي يوسف ومحمد (وقال) آخرون بل تتوضأ لكل
صلاة ولا يعرفون ذكر الوقت في ذلك (فاردنا) ان نستخرج من القولين
قولا صحيحا فرأيناهم قد اجمعوا انها اذا توضأت في وقت صلاة فلم تصل حتى
خرج الوقت فارادت ان تصلي بذلك الوضوء انه ليس لها ذلك حتى تتوضأ
وضوءا جديدا ورأيناها لو توضأت في وقت صلاة فصلت ثم ارادت ان
تطوع بذلك الوضوء كان ذلك لما مادامت في الوقت فدل ما ذكرنا ان الذي
يقص ظاهرها هو خروج الوقت وان وضوءها يوجب الوقت لا الصلاة وقد

رايناها لوقاتها صلوات فارادت ان تقسمين كان لها ان تجتمعهن في وقت
 صلاة واحدة بوضوء واحد فلو كان الوضوء يجب عليها لكل صلاة لكان
 يجب ان تقوض لكل صلاة من الصلوات الغائبات فلما كانت تصلين
 جميعا بوضوء واحد ثبت بذلك ان الوضوء الذي يجب عليها هو غير الصلاة
 وهو الوقت (وجهة أخرى) انا قد راينا الطهارات تنقض بأحداث منها
 الغائط والبول وطهارات تنقض بخروج أوقات وهي الطهارة بالمسح على
 الخفين ينقضها خروج وقت المسافر وخروج وقت المقيم وهذه الطهارات
 المتفق عليها لم نجد فيها ما ينقضها صلاة انما ينقضها حدث أو خروج وقت
 وقد ثبت ان طهارة المستحاضة طهارة ينقضها الحدث وغير الحدث فقال
 قوم الذي هو غير الحدث هو خروج الوقت وقال آخرون هو الفراغ من
 الصلاة ولم نجد الفراغ من الصلاة حدثا في شيء غير ذلك وقد وجدنا خروج
 الوقت حدثا في غيره فاولى الاشياء ان ترجع في الحدث المختلف فيه فنجعله
 كالحدث الذي قد اجمع عليه ووجد له أصل ولا نجعله كما لم يجمع عليه ولم نجد
 له أصلا ثبت بذلك قول من ذهب الى أنها تتروضا الوقت كل صلاة وهو قول
 أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف ومحمد وجههم الله تعالى هذا كله كلام الطحاوي
 (قلت) وقد صرح بعض علمائنا بان هذه اللام التي في قوله لكل صلاة
 مستعارة لا وقت فيكون التقدير لوقت كل صلاة وهي كقولهم آتيت الصلاة
 الظهر أرى لوقتها وهذا التقدير لا بد منه للضرورة معنى اذا الوقت قام مقام
 الاداء لكونه محله وله شغل كله بالاداء عزيمة وشغل بعضه به رخصة فكله
 شغل كله به فكان التقدير بالوقت تقديرنا بالصلاة معنى وهو معلوم
 لا يتفاوت والاداء غير معلوم فكان التقدير بالاداء أولى على أنه جاء في بعض
 روايات هذا الحديث هكذا أيضا أشار إليه سبط ابن الجوزي وشارح
 مختصر الطحاوي وابن قدامة في الغني فاذا صحبت هذه ثبت العمل بها من غير
 قياس على الحديث الجمع عليه فتأمل ذلك والله أعلم

«(بيان الخبر الدال على النهي عن قراءة الجنب والمخاض القرآن)»

(أبو حنيفة) عن عامر بن السهم عن أبي الهريث عن الحسن بن علي عن علي
 رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقرأ الجنب من القرآن

حرفا واحدا كذا رواه طلحة (وأخرج) الأربعة وابن حبان والحاكم
من حديث علي بن إمام كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجنيه عن القرآن
شيء ليس الجنباة (وأخرج) الطحاوي وأحمد من حديث علي أنه توضع
ثم قرأ شيئا من القرآن وقال هذا من ليس يجنب فاما الجنب فلا ولا آية
(وعند) الطبراني بلفظ آخر والقرآن ما لم يصب أحدكم جنبا فأن اصابته
فلا ولا حرفا واحدا (وعند) الترمذي وابن ماجه وابن عدي والبيهقي من
حديث ابن عمر رفعه لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن
(بيان الخبر الدال على ان الحيض نجاسة معنوية)

الخمرة بالضم
حصيرة صغيرة
من السيف أه

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضى الله عنها عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما ناولني الخمرة فقالت اني حائض فقال
ان حيضتك ليست في يدك هكذا رواه أبو يوسف وأخرجه مسلم
والأربعة

(بيان الخبر الدال على ان الجنابة نجاسة معنوية)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن حذيفة رضى الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم مديده اليه فدفعها عنه فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ما بك قال اني جنب يا رسول الله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
أرنا يدك فان المسلم ليس يتجسس أخرجه أبو داود والذائي (وعند) مسلم أنه
لقبه فحاده فاعتدل ثم جاء فقال كنت جنبا فقال ان المؤمن لا يتجسس
(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج
رأسه من المسجد وهو معتكف فتغلبه عائشة وهي حائض هكذا رواه محمد في
الآثار وابن خزيمة وطلحة وهو في الصحيح من طريق هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة كانت ترجل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا
حائض ولفظ كانت ترجل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي حائض
ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ نجس ورقي المسجد يدني لها رأسه وهي
في مسجد ثم أفرج له وهي حائض

(بيان الخبر الدال على كراهية الخنافة في المسجد)

(أبو حنيفة) عن حماد عن أنس رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه

وسلم حين قام الى الصلاة رأى في قبلة المسجد يعني نخامة في كفا يده ورؤى في وجهه الكبر اهت لذلك وشدة عليه وقال ان احدكم اذا قام الى الصلاة فانه يحتاج ربه اوربه بينه وبين قبلة فليصق في قبلته ولا يكن عن يساره أو تحت قدمه اليسرى ثم أخذ طرف رداءه فبصق فيه ورد بعضه على بعض ثم قال أو يفعل هكذا (هكذا) رواه ابن خسر وهو في الصحيح من طريق اسماعيل بن جعفر عن جده عن أنس رفعه بلفظ رأى نخامة في القبلة فشق ذلك عليه حتى رؤى في وجهه فقام فمكة بيده وقال ان احدكم اذا قام في صلاته فانه يحتاج ربه أو أن ربه بينه وبين القبلة فليصق من احدكم قبل قبلته والباقي سواء (ومن) حديث ابن عمر رفعه رأى بصاقا في جدار القبلة فمكة ثم أقبل على الناس فقال اذا كان احدكم يصلي فليصق قبل وجهه فان الله قبل وجهه اذا صلى (ومن) حديث عائشة رفعته رأى في جدار القبلة مخاطا أو بصاقا ونخامة فيكم (ومن) حديث أبي هريرة وأبي

سعيد فضوه

(بيان الخبر الدال على ان المصلى اذا غلبه البراق كيف يفعل)
(أبو حنيفة) عن مسعر عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البراق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها وهو في الصحيح من طريق شعبة عن قتادة عن أنس (وأخرجه) أحمد والطبراني في الكبير من حديث أبي أمامة بلفظ سيئة ودفنه حسنة

*(بيان الخبر الدال على فرك المني من التوب ان كان

يا بسا وغسله ان كان طريا)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن همام عن عائشة رضي الله عنها قالت لقد كنت أفركة من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم (أخرجه) مسلم بهذا اللفظ (وعند) البخاري كنت اغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث (وعند) البزار والدارقطني من حديث عائشة قالت كنت أفركة المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يا بسا واغسله اذا كان رطبا (ولمسلم) من وجه آخر لقد رأيتني وأنا لأحكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بسا بظفري (ولابي) داود كنت أفركة من ثوب

رسول الله صلى الله عليه وسلم فكأنه صلى فيه
 * (بيان الخبر الدال على أن التوب الذي يصديه المني اغايفرك منه
 أو يغيل الموضع الذي أصابه فقط) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن همام أن رجلاً أضاع عائشة رضي
 الله عنها فأرسلت إليه لمخفة فالتحف بها فاصابته جنابة فغسل المخفة كلها
 فداع عائشة فقالت ما أراد بغسل المخفة إنما كان يحزته أن يفركه لقد كنت
 أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يصلي فيه أخرجه الترمذي
 بهذا اللفظ * (بيان الخبر المبين الكيفية الاستحسان وآدابه) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أن المشركين على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لقوا المسلمين فقالوا ترى أن صاحبكم يعلمكم كيف تأتون الخلاه
 استمراء بهم فقال المسلمون نعم فسألوهم فقالوا أمرنا أن لا نستقبل القبلة
 بفرو وجنا ولا نستنجي بأيماننا ولا نستنجي بعظم ولا برجيع وأن نستنجي
 بثلاثة أحجار كذا رواه محمد في الآثار وأخرجه مسلم موصولاً من حديث
 سلمان الفارسي *

* (كتاب الصلاة) *

* (في الخبر الدال على فضائها) *

(أبو حنيفة) عن طلحة بن نافع عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال سئل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أي العمل أفضل قال الصلاة في مواقيتها
 أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أم فروة بلفظ أي الأعمال أفضل
 قال الصلاة في أول وقتها وفي أسباده اضطراب (وأخرج) ابن حبان
 وابن خزيمة والحاكم من حديث ابن مسعود بلفظ أي الصلاة أفضل قال
 الصلاة في أول وقتها (وأخرج) الدارقطني عن ابن عمر نحوه وقال الذهبي في
 مختصره استدرك ورواه الجماعة بدون أول

* (مواقيت الصلاة) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم
 فسأله عن وقت الصلاة فأمره أن يحضر الصلوات مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ثم أمر بلالاً أن يبكّر بالصلوات كلهن ثم أمر في اليوم الثاني أن يؤخر

الصلاة كلها ثم قال ابن السائل عن الوقت ما بين هذين الوقتين
 هكذا رواه محمد في الآثار وهو في صحيح مسلم من حديث بريدة وعبد الله
 ابن عمرو وأبي موسى بلفظ أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن
 مواقيت الصلاة فقال اشهدنا الصلاة فأنزلنا لا فاذن بغلس فقد ذكر
 الحديث بطوله (وأخرج) الترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم وأحمد
 وإسحاق عن طريق وهيب بن كيسان عن جابر حديث إمامة جبريل عليه
 السلام وفي آخره ثم قال ما بين هذين وقت (وعند) أبي داود والترمذي
 وابن حبان والحاكم وابن خزيمة من حديث ابن عباس في هذه القصة وفي
 آخره والوقت في ما بين هذين الوقتين * (الاوراق المستحبة) *
 * (في الخبر الدال على الاسفار) *

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي
 صلى الله عليه وسلم أنه قال أسفروا بالصبح فإنه أعظم لأثواب هكذا رواه
 محمد بن مروان عنه (وأخرجه) أصحاب السنن الأربعة وابن حبان من
 حديث رافع بن خديج من رواية محمد بن يزيد عنه بلفظ أسفروا بالفجر فإنه
 أعظم للأجر وقال الترمذي حسن صحيح (وفي) لفظ لابن حبان فكلما
 أصبحت بالصبح فإنه أعظم لأجورك (وعند) النسائي بسند صحيح ما أسفرت
 بالفجر فإنه أعظم للأجر (وأخرج) الطبراني وابن عدي من حديث رافع بن
 خديج رفعه أنه قال لبلال يا بلال اذن لصلاة الصبح حتى يبصر القوم مواقع
 نباهم من الاسفار وقد أخرجه من حديث عمر أيضا الطبراني ولكنه من
 طريق خليج عن عاصم بن عمر عن أبيه عن جده * *
 * (بيان الخبر الدال على استحباب التكبير بصلاة العصر في يوم الغيم) *

(أبو حنيفة) عن شيبان بن عبد الرحمن عن يحيى بن أبي كثير عن بريدة
 الأسلمي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بكر وأبصلا
 العصر في يوم غيم فإن من فاتته صلاة العصر حتى تغرب الشمس فقد حبط عمله
 هكذا رواه ابن المظفر وابن خضرم (وأخرجه) ابن أبي شيبة في مصنفه
 من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي قتادة عن أبي الهاجر عن بريدة رفعه
 بلفظ بكر وأبصلا وأخرجه ابن ماجه كذلك (وعند) البخاري وأحمد

والله ما أتى أيضا من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي الملقح ولاكن
بعضهم مدركا ولفظهم قال أبو الملقح كنا مع بريدة في يوم ذى غيم فقال بكر
بصلاة العصر فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ترك صلاة العصر
فقد حبط عمله (ولفظ) حتى تغرب الشمس عند أحمد من حديث ابن عمر
* (بيان الخبر الدال على انهم من فاتته العصر) *

(أبو حنيفة) عن شيبان بن عبد الرحمن عن يحيى بن أبي كثير عن بريدة رضى
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فاتته صلاة العصر فكأنما
وتر أهله وماله هكذا رواه ابن خسر (وأخرجه) ابن ماجه والشافعي عن
نوفل بن معاوية (وأخرجه) ابن جرير في تهذيبه من طريق سالم عن ابن
عمر عن عمر (وعند) أحمد والطبراني في الكبير من حديث نوفل بلفظ من
فاتته الصلاة الحديث (وفي) الصحيح من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر
رفعه الذي تغوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله وهكذا أخرجه الجماعة
* (الاقوات المذكورة) *

(أبو حنيفة) عن عبد الملك بن عمار عن قرعة عن أبي سعيد رضى الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بعد الغداة حتى تطلع الشمس
ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الحديث بطوله هكذا رواه ابن المنذر وابن
خسر وطلحة وأبو بكر بن عبد الباقي وابن المقرئ في مسانيدهم (وفي)
الجميعات من طريق عمرو بن أبي عمرو عن محمد بن الحسن ومن طريق بشر
ابن الوليد عن أبي يوسف كلاهما عن أبي حنيفة الحديث بطوله (وأخرجه)
البخاري بطوله ومسلم مفرقا من حديث أبي هريرة وأبي سعيد (وفي) الصحيح
أيضا من حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاتين
بعد الغيرة حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس
* (باب الاذان وبذنه وان الإقامة مثنى مثنى كالاذان) *

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه ان رجلا من الانصار
مر برسول الله صلى الله عليه وسلم فرآه خريضا وكان الرجل ذا طعاع يجتمع
اليه فانطلق خريضا رايا من خزن رسول الله صلى الله عليه وسلم فترك
طعاعه وما كان يجتمع اليه ودخل مسجده يصلي فيبينها هو كذلك اذ ناس

قوله وتر يعني
للعجوة ول
ونائب الفاعل
مستتر وأهله
وماله بالنصب
مفعوله الثاني
ودرر بالرفع
على انه نائب
الفاعل ومعناه
انتزع منه
أهله وماله
وعلى رواية
النصب نقص
هو أهله وماله
أه من شرح
مسلم

فأثام آت في النوم فقال هل علمت ما حزن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لا قال لهذا الناقوس فأتته فخره أن يأمر بلالا أن يؤذن فعمله الاذان الله أكبر
الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله الا الله مرتين أشهد أن محمدا
رسول الله مرتين حتى على الصلاة مرتين حتى على الفلاح مرتين الله أكبر الله
أكبر لا إله الا الله ثم عليه الاقامة مثل ذلك وقال في آخر ذلك قد قامت الصلاة
مرتين الله أكبر الله أكبر لا إله الا الله كاذان الناس واقامتهم فاقبل
الانصارى فقام على باب النبي صلى الله عليه وسلم فابو بكر فقال استأذن لي
فدخل أبو بكر وقد رأى مثل ذلك فآخبر به النبي صلى الله عليه وسلم
استأذن للانصارى فدخل فآخبر بالذي رأى فقال النبي صلى الله عليه وسلم
قد أخبرنا أبو بكر مثل ذلك فامر بلالا يؤذن بذلك (أخرجه) الطبراني في
الاوسط بهذا (والانصارى) هو عبد الله بن زيد بن عبد ربه (وأخرجه)
أبو داود من طريق ابن اسحق حدثني محمد بن ابراهيم التيمي عن محمد بن
عبد الله بن زيد عن أبيه قال لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعمل
أيضرب به للناس طاف بي وأنا نائم رجل فذكر الحديث بطوله ببعض مخالفة
في القصة دون لفظ الاذان والاقامة وفي آخره فسمع محمد ذلك وهو في بيته
نفرج يجر رداءه ويقول والذي بعثك بالحق لقد رأيت مثل الذي رأى فقال
فله الحمد (وهو) عند الترمذي بدون ذكر كلمات الاذان وكذا ابن حبان في
صحيحه (وقد وردت) في أن الاذان مثنى مثنى والاقامة مثنى مثنى عدة
احاديث تصلح للاحتجاج (فمنها) ما أخرجه أبو داود من طريق عبد
الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ وفيه قال بعد ما قال حتى على الفلاح قد
قامت الصلاة قد قامت الصلاة (وأخرجه) الترمذي من وجه آخر فقال
عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد قال كان اذان رسول الله صلى
الله عليه وسلم شفعا في الاذان والاقامة (وروى) الطحاوي من طريق عبد
العزيز بن ربيع قال سمعت ابا محذورة يؤذن مثنى مثنى ويقم مثنى مثنى
(وايضا) من طريق النخعي عن ثوبان نحوه وروى البيهقي في الخلافيات
من طريق عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه عن جده أنه أرى
الاذان مثنى مثنى والاقامة مثنى مثنى قال فانبت النبي صلى الله عليه وسلم

فاعلمته فقال علمهن بالالا قال فتقدمت وامرني ان اقيم فالتت واسناده صحيح
 * (بيان الخبر الدال على جواز اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد) *

(ابو حنيفة) حدثنا عبد الله بن دينار سمعت عبد الله بن عمر يقول قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بالاي يؤذن بليل فلكاوا واشربوا حتى
 تسمعوا اذان ابن أم مكتوم فانه يؤذن وقد دخل الصلاة وفي المتفق عليه
 من حديث ابن عمر مثله حتى يؤذن ابن أم مكتوم بدون قوله وقد دخل
 الصلاة واخرجه عن ابن مسعود مرفوعا لا يمنع احدكم اذان بلال الحديث
 * (بيان الخبر الدال على اجابة المؤذن بمثل قوله) *

(ابو حنيفة) حدثنا عبد الله بن دينار سمعت عبد الله بن عمر يقول كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اذن المؤذن قال مثل ما يقول اخرجه ابن
 ماجه من حديث ام حبيبة والترمذي من حديث عبد الله بن عمرو واجد
 من حديث أبي رافع (وفي) المتفق عليه من حديث أبي مسعود بلفظ اذا
 سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول (وفي) الحديث دليل على ان لفظة المثل
 لا تقتضي المساواة من كل وجه كرفع الصوت وغيره * (شروط الصلاة) *
 فيه حديث الاعمال بالنيات وتقدم

* (بيان الخبر الدال على عورة الرجل) *

(ابو حنيفة) حدثنا حماد عن ابراهيم عن الاسود قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ما بين السرة الى الركبة عورة (اخرجه) الحاكم هكذا عن
 عبد الله بن جعفر رفعه وفي رواية والركبة (واخرج) الدارقطني عن
 ابي ايوب مرفوعا ما فوق الركبتين من العورة وما اسفل السرة من العورة
 واخرج ايضا عن علي مرفوعا الركبة عورة واسناده ضعيف (واخرج) ايضا
 في الخلافات عن ابن جريج معضلا السرة عورة (وعند) ابي داود عن عمرو
 ابن شعيب عن ابيه عن جده رفعه اذا زوج احدكم خادمه عبده او احيره
 فلا ينظر الى ما دون السرة وفوق الركبة (واخرجه) الدارقطني والعقيلي
 باطول من هذا (ثم) ان الاستدلال بهذه الاحاديث على كون السرة ليست
 بعورة ظاهر وعلى كون الركبة عورة غير ظاهر وهو مقتضى سياق حديث
 أنس وابي الدرداء وابي موسى عند البخاري وحديث عائشة عند مسلم

وذلك لان الغاية محتمل دخولها تحت المنع او عدمه (وقد اجاب الشيخ كمال الدين بن الهمام فقال الغاية قد تدخل وقد تخرج والموضع موضع احتياط في حكمنا بدخولها احتياطاً انتهى (يعني) ان الركبة ملتحق عظم الفخذ والساق والتمييز بينهما مذهبنا واجمع المحرم والمبيح فغالب المحرم على المبيح احتياطاً (والحاصل) ان عورة الرجل في ظاهر الرواية ماتحت السرة الى تحت الركبة وفي رواية عن الامام من نفس السرة الى تحت الركبة (بيان الخبر الدال على النهي عن دخول الحمام بلا زار) *

(ابو حنيفة) عن ابي الزبير عن جابر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحمل رجل يؤمن بالله واليوم الآخر ان يدخل الحمام الا بثور (اخرجه) الترمذي والنسائي بالفظ من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام الا بثور وعندنا كما هم وابن عدي بغير زار *

(بيان الخبر الدال على جواز الصلاة في الثوب الواحد) *

(ابو حنيفة) عن ابي الزبير عن جابر رضى الله عنه انه صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد وشهاده هكذا رواه طحاوي وابن خسر و ابو بكر بن عبد الباقي والاشناني وهو متفق عليه

(بيان الخبر الدال على الانكار على من لم يجوز ذلك) *

(ابو حنيفة) عن الزهري عن ابن المسيب عن ابي هريرة رضى الله عنه ان سئل عن الصلاة في ثوب واحد فقال ليس كلكم يجد ثوبين هكذا رواه بكر بن عبد الباقي واخرجه الجماعة الا الترمذي (صفة الصلاة) *

(ابو حنيفة) عن ابي سفيان عن ابي نضرة عن ابي سعيد الخدري رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الوضوء مفتاح الصلاة والتكبير تحريمها والتسليم تكميلها وفي كل ركعتين تسلم ولا تحزني صلاة الابطاحية الكتاب ومعها غيرها هكذا رواه ابو يوسف والحاarithي وابن خسر و ابن المطغفر و بكر بن عبد الباقي (واخرجه) ابن عدي هكذا واخرجه النسائي بهذا اللفظ ايضا وابن ماجه باللفظ وسورة (وفي) رواية لابن عدي والسورة وفي اخرى له وسورة في فريضة وغيرها (واخرجه) الترمذي وابن ماجه و احمد واسحق وابن ابي شيبة والبراق من ماريق ابي عيسى عن محمد بن

المخفية عن علي رفعه بلفظ مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير
 وتحليلها التسليم وقال الترمذي هذا أصح شيء في الباب (وعن) أبي سعيد
 مثله أخرجه الترمذي وابن ماجه والمحاكم والعقيلي وقال العقيلي حديث
 علي أجودا سنادا وقال المحاكم هو أشهر اسنادا إلا أن الشيخين لم يحتجيا به
 عقيل انتهى قال المحافظ وفي اسناد أبي سعيد أبو سفيان وهو طريق بن
 شهاب السعدي والمحاكم ظنه طلمة بن نافع فلذلك حكم أنه على شرط مسلم
 وأبو سفيان السعدي ضعيف ولم يخرج له مسلم انتهى (وفي) رواية أبي يوسف
 عن الامام أو غيره أو هي عند الطبراني من طريقه وضعفها ابن عدي بإحد
 ابن عبد الله اللجلاج (ولابي) داود من وجه آخر صحيح أمرنا أن نقرأ بفاتحة
 الكتاب وما تبسروا صحة ابن حبان من هذا الوجه ولفظه أمرنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وكذا أخرجه أحمد وأبو يعلى (وعند) ابن عدي من
 حديث عمران بن حصين بلفظ لا تجزئ صلاة إلا بفاتحة الكتاب وآيتين
 فصاعدا (وعند) أبي نعيم في تاريخ أصبهان من حديث ابن مسعود بلفظ
 وشي معها *

(بيان المحال على قراءة ما تبسروا من القرآن
 ولو فاتحة الكتاب في الصلاة) *

(أبو حنيفة) من عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة رضي الله عنه نادى منادى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة لا صلاة إلا بقراءة ولو بفاتحة الكتاب
 هكذا رواه طلمة وابن خسر وابن المنذر (وأخرجه) الطبراني هكذا في
 الاوسط من طريق الامام بلفظ أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن نادى في أهل المدينة الحديث واسناده ضعيف وله طريق آخر عنده
 وفيه يحتاج بن أرطاه (وأخرجه) ابن عدي من وجه آخر بلفظ الامام وفي
 اسناده ضعف (وفي) المتفق عليه من حديث عبادة بلفظ لا صلاة إلا بقراءة
 بفاتحة الكتاب (وعند) الطبراني بلفظ لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وآيتين من
 القرآن (وعند) الدارقطني لا تجزئ صلاة من لم يقرأ بفاتحة الكتاب ووجاهه
 ثقات (وعند) ابن حبان وابن خزيمة من حديث أبي هريرة لا تجزئ صلاة
 لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب

* (بيان الخبر الدال على رفع اليدين عند الاذنين عند الافتتاح) *

(أبو حنيفة) عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه يحاذي بهما شحمة اذنيه أخرجه مسلم من طريق عبد الجبار بن وائل عن وائل بن حجر بلفظ رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قام الى الصلاة رفع يديه حتى كانتا بحمال منكبيه وحاذى باهما ميه اذنيه ثم كبر (وكذلك) أخرجه أبو داود والنسائي (وعند) أحمد واسحق والدارقطني والطحاوي من طريق يزيد بن زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى رفع يديه حتى تكون ابهاماه حذاء اذنيه وسبأني (وعند) المحاكم والدارقطني من طريق عاصم عن أنس رأيت النبي صلى الله عليه وسلم كبر فحاذى باهما ميه اذنيه ثم ركع (وفي) المتفق عليه من حديث مالك بن الحويرث بلفظ يحاذي بهما اذنيه (وما) عند البخاري والاربعة من حديث أبي حميد بلفظ يحاذي بهما منكبيه ومن حديث ابن عمر في المتفق عليه كذلك فقد حله الطحاوي على حالة العذر كذا قاله المحافظ (والذي) رأته في كلام الطحاوي في وضع اليدين حذو المنكبين في حالة السجود لافي حالة الرفع فتأمل

* * *

* (بيان الخبر الدال على ان رفع اليدين في تكبيرة الافتتاح فقط) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسودان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه كان يرفع يديه في أول التكبير ثم لا يعود شيء من ذلك ويأثر ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم (وأخرجه) أبو داود والترمذي من طريق آخر بلفظ الأصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى فلم يرفع يديه الا في أول مرة وفي رواية ثم لا يعود وقال الترمذي حسن (ونقل) عن ابن المبارك انه قال لم يثبت عندي (وقال) ابن القطان هو عندي صحيح الا قوله ثم لا يعود فقد قالوا ان وكيعا كان يقول سامن قبل نفسه وكذا قال الدارقطني انه صحيح الا هذه اللفظة لكن لم ينسبها الى خطأ وكيع (وقال) غير ابن القطان لم ينفرد بها وكيع بل اوردتها النسائي من طريق ابن المبارك عن الثوري عن عاصم بن كليب قد كره (تتبعه) روى الحارثي في مسنده قال حدثنا

محمد بن ابراهيم بن زياد الرازي حدثنا اسحاق بن الشاذ كوفي سمعت سفيان
 ابن عيينة يقول اجتمع أبو حنيفة والاوزاعي في دار الخياطين بمكة فقال
 الاوزاعي لابي حنيفة ما بالكم لا ترفعون أيديكم في الصلاة عند الركوع وعند
 الرفع منه فقال أبو حنيفة لاجل أنه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فيه شيء فقال كيف لم يصح وقد حدثني الزهري عن سالم عن أبيه عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وعند الركوع
 وعند الرفع منه فقال أبو حنيفة حدثنا حماد عن ابراهيم عن علقمة
 والاسود عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع
 يديه الا عند افتتاح الصلاة ولا يهودا شيء من ذلك فقال الاوزاعي احذرك
 عن الزهري عن سالم عن أبيه وقل حدثنا حماد عن ابراهيم فقال
 أبو حنيفة كان حماد أفقه من الزهري وكان ابراهيم أفقه من سالم وعلقمة
 ليس بدون ابن عمر في الفقه وان كانت لابن عمر حجة وله فضل صحبته
 فالاسود له فضل كبير وعبد الله عبد الله فكنت الاوزاعي وسامان
 الشاذ كوفي واهم مع حفظه الا ان القصة مشهورة (واخرج) ابن عدي
 والدارقطني والبيهقي من طريق حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله
 قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم واني بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم
 الا عند افتتاح الصلاة (أبو حنيفة) عن زياد بن أبي زياد عن عبد الرحمن
 ابن أبي ليلى عن البراء بن عازب رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان اذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه أو حذو أذنيه هكذا
 رواه الطحاوي وفي المتن زيادة وذلك فيما رواه أبو داود من طريق شريك
 وابن كنان قال عن يزيد بن أبي زياد عن ابن أبي ليلى بلفظ الى قرب أذنيه
 ثم لا يعود قال أبو داود رواه هشيم وابن ادریس وخاله عن يزيد ولم يذكر روافقه
 ثم لا يعود (واخرج) الدارقطني من طريق اسمعيل بن زكريا عن يزيد فذكره
 وهذه الزيادة لو صحت صحت للاحتجاج والله أعلم

«(في الخبر الدال على سنية وضع اليدين على الشمال في الصلاة)»

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتمر
 بعينه على يساره يتواضع بذلك لله عز وجل (هكذا) رواه محمد في الآثار

وابن خسر و (وعند) مسلم من حديث وائل بن حجر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة كبر ووضعها جبال أذنيه ثم التقفب بثوبه ثم وضع يديه اليمنى على اليسرى (ورواه) ابن خزيمة فزاد على صدره وهذه الزيادة ليست عند مسلم (وفي) الباب عن سهل بن سعد عند البخاري ومن ابن مسعود في السنن وعند الدارقطني من حديث ابن عباس رفعه أنا معاشر الأنبياء أمرنا بأن نمسك أيما ثنا على شمالك في الصلاة (وعند) الترمذي وابن ماجه من حديث قبيصة بن هلب عن أبيه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم منا ذابا خذ شعاعه يمينه

(بيان الخبر الدال على اخفاء اليد اليمنى في الصلاة)

(أبو حنيفة) عن أبي اسحق السبيعي عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخفي بسم الله الرحمن الرحيم (أخرج) عنه أحمد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني من حديث أنس وسأقي بيانه قريبا

(بيان الخبر الدال على اجتماع يدية الصلاة على اخفائها في الصلاة)

(أبو حنيفة) عن أبي سفيان طريف بن شهاب عن يزيد بن عبد الله بن مغفل عن أبيه أنه صلى خلف امام فحضر بيسم الله الرحمن الرحيم فلما انصرف قال يا عبد الله احبس عنانك هذه فاني صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم اسمعهم يجهرون بها هكذا رواه طحاوي وابن خسر و ابن المظفر والبخاري (وأخرجه) الطبراني هكذا سنداً ومتناً الالفاظ نعمتك (وعنه) رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق آخر واقتطعت السنن معني أبي وأنا أقول بسم الله الرحمن الرحيم فقال أي بني يا ك والمحدث في الاسلام فقد صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر ومع عمر ومع عثمان فلم اسمع أحداً منهم يقولها وقال الترمذي حسن وأبو سفيان فيه مقال ولكن تابعه قيس بن عباية كما هو عند أصحاب السنن وثقه ابن معين وغيره ويزيد احتج به النسائي وابن حبان (أبو حنيفة) عن حماد عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضى الله عنهم لا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم

عليه جمع على
أي شريف رفيع
مثل صبي
وصدية أه
مختار

هكذا رواه ابن خسر و ابن المغيرة وأبو بكر بن عبد الباقي (وأخرجه)
 بهذا اللفظ أحمد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني ورجالهم
 ثقات (وفي) رواية فلم اسمع أحدا منهم يصحح بسم الله الرحمن الرحيم
 (وفي) رواية لابن حبان ويصححون بالمحمد لله رب العالمين (وفي) رواية
 لابن خزيمة والطبراني فكانوا يسرون بسم الله الرحمن الرحيم (وفي) مسلم عن
 أنس فلم اسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم (وعنده) أيضا في رواية
 لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها (وعند) مسلم
 أيضا من حديث عائشة كانت تفتح الصلاة بالكبير والقراءة بالمحمد لله
 رب العالمين (وعند) الطبراني يحدث أنس كانوا يسرون بسم الله الرحمن
 الرحيم (وروي) أبو بكر الرازي في أحكام القرآن من رواية إبراهيم
 النخعي عن ابن مسعود قال ما جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة
 مكتوبة ولا أبو بكر ولا عمر (وروي) الطحاوي من طريق أبي وائل
 كان جهر وعلى لا يجهران بالبسملة (وعند) الدارقطني والخطيب من
 طريق صالح بن شهاب قال صليت خلف أبي قتادة وابن عباس وأبي هريرة
 وأبي سعيد في كانوا لا يجهرون وصالح هو مولى التؤمة ضعيف (وقال)
 سعيد بن منصور حدثنا خالد بن حصين عن أبي وائل قال كانوا يسرون
 التعوذ والبسملة في الصلاة (فهذه) الأحاديث والآثار الواردة في ترك الجهر
 (وفي) الباب ما أخرجه من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا
 بكر وعمر كانوا يفتحون الصلاة بالمحمد لله رب العالمين (وقد) جاءت عدة
 أحاديث في إثبات الجهر وآثار عن الصحابة والتابعين ليس هذا محل ذكرها
 (قال) المحافظ في تخريج أحاديث الهداية الذي يتحصل من البسملة أقوال
 (أحدها) أنها ليست من القرآن أصلا إلا في سورة النمل وهذا قول مالك
 وطائفة من الحنفية ورواية عن أحمد (ثانيها) أنها آية من كل سورة أو بعض
 آية كما والمشهور عن الشافعي ومن وافقه أنها آية من الفاتحة دون غيرها
 (ثالثها) أنها آية من القرآن مستقلة برأسها وليست من السور بل كتبت في
 أول كل سورة للفصل وهو هذا قول ابن المبارك وداود وهو المنصوص عن
 أحمد وبه قال جماعة من الحنفية (وقال) أبو بكر الرازي هو ممتنع

المذهب وعن أحمد بعد ذلك روايتان احدهما انها من القاتحة والثانية
لا وهو الاصح (ثم) اختلفوا في قراءتها في الصلاة فمن الشافعي ومن تبعه
تجب وعن مالك لا تكرر وعن أبي حنيفة تستحب وهو المشهور عن أحمد
(ثم) اختلفوا فمن الشافعي يسن الجهر بها وعن أبي حنيفة لا يسن وعن
اسحق بخير وجمدة التابعين حديث انس وقد اختلفوا في لفظه اختلافا كثيرا
(والذي) يمكن ان يجمع به مختلف ما نقل عنه صلى الله عليه وسلم من أنه كان
لا يجهر بها فحيث جاء عن انس أنه كان لا يقرؤها مراده في الجهر وحيث جاء
عنه اثبات قراءتها مراده السر وقد ورد في الجهر عنه صريحا فهو المعتمد
(قال) ولو ثبت ما رواه أبو داود من طريق سعيد بن جبير قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم وكان مسيلة يدعى رحن
اليمامة فقال أهل مكة انما يدعوا له اليمامة فامر الله رسوله باخفائها فما
جهر بها حتى مات فمكان نصافي نسخ الجهر لكنه مرسل ومع اول المتن
هذا معنى للاسرار بالسملة لا جلد ذكر الرحمن مع وجود ذكره عقب ذلك
(وقال) الحازمي الانصاف ان ادعاء النسخ في الجانبين باطل ومن حجج
من اثبت الجهر ان احاديثه جاءت من طرق كثيرة وتركه عن انس وابن
مغفل فقط والترجيح بالكثرة ثابت وبأن احاديث الجهر شهادة على اثبات
وتركه شهادة على نفي والاثبات مقدم وبأن الذي روى عنه ترك الجهر قد
روى عنه الجهر (وقد) رده الحافظ فاجاب عن الاول بان الترجيح بالكثرة
انما يقع بعد صحة السند ولا يصح في الجهر شيء مرفوع كما عن الدارقطني وانما
يصح عن بعض الصحابة موقوفا وعن الثاني بانها وان كانت بصورة النفي
لا كنه سابعة في الاثبات وقولهم انه لم يسمعه ابعده بعيد مع طول صحبته وعن
الثالث بان من سمع منه حال حفظه أولى من اخذ عنه حال نسيانه وقد صح
عن انس أنه سئل عن شيء فقال سألوا الحسن فانه حفظ ونسيانا انتهى
(وقال) الحازمي ايضا في الاخفاء نصوص لا تقتل التأويل وايضا فلا
يعارضها غيرها الثبوتها وصحتها واحاديث الجهر لا توازيها في الصحة بل اريب
: (ثم) ان اصح احاديث ترك الجهر حديث انس (وقد) اختلف عنه في لفظه
فاصح الروايات كانوا يفتتحون القراءة يا محمد لله رب العالمين كذا قال

أكثر أصحاب شعبة عن قتادة عن أنس وكذا رواه أكثر أصحاب قتادة عنه
وعلى هذا اللفظ اتفق الشيخان وجاء عنه لم اسمع أحدا منهم يجهر بالبسملة
(ورواة) هذه أقل من رواية تلك واتقربها مسلم ثم ذكر اختلاف
رواته وقال والحق أن هذا من الاختلاف المباح ولانا نصح في ذلك
ولا منسوخ والله أعلم

(بيان الخبر الناسخ للتطبيق في الركوع)

(أبو حنيفة) عن أبي يعفور العبدى عن حدثه عن سعد بن مالك رضى الله
عنه قال كنا نطبق ثم أمرنا بالركب (أخرجه) مسلم من طريق أبي يعفور
سعد بن مصعب بن سعد يقول صليت جنب أبى فطبقت بين كفى ثم
وضعت ما بين فخذي فنهاني أبى وقال كنا نطبق ثم أمرنا بالركب فتبين الميم
(وعند) البخارى باللفظ كنا نفعله فنهى عنه وأمرنا أن نضع أيدينا على
الركب (أبو حنيفة) عن عبد الملك بن ميسرة أن سعد بن أبى وقاص رضى الله
عنه قال كنا نطبق ثم أمرنا بالركب هكذا رواه طلحة وقد تقدم قريبا (وعند)
مسلم أن ابن مسعود كان يفعل ذلك وأشار سعد إلى ما كان يفعله وأعلمه لم
يبلغه انتهى (أبو حنيفة) عن أبي يعفور عن حدثه عن عمر رضى الله عنه كان
إذا ركع وضع يديه على ركبتيه قال وقال سعد بن أبى وقاص كنا نطبق ثم
أمرنا بالركب (وأخرج) البخارى من حديث أبى جعيد الساعدى فى قصة
الصلاة قال فركع فوضع راحتيه على ركبتيه (وعن) رفاع بن رافع فى قصة
الأسى صلواته وإذا ركعت فضع راحتيك على ركبتيك (أخرجه) أبو داود
والنسائى (وعن) أبى عبد الرحمن السلى قال قال أنس عن ابن الخطاب أن
الركب سنت لكم (قلت) وبالأخبار ثمين الميم فى سند الامام

(بيان الخبر الدال على التكبير فى كل رفع وخفض)

(أبو حنيفة) ثابтал عن وهب بن كيسان عن جابر رضى الله عنه أن النبى
صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم السلام والتكبير كل سجدوا وركعوا كما
يعلمهم السورة من القرآن (قال) طلحة هكذا روى (ويروى) عن أبى
حنيفة عن زيد بن أبى أنيسة عن بلال به (وهكذا) عند الشافعى وأخرج
معناه الترمذى والنسائى عن ابن مسعود رفعه كان يكبر فى كل خفض ورفع

وقيام وقعود وكذا أبو بكر ومهر صحيحه الترمذي (وأخرجه) أحمد وأبو يعقوب
والدارمي وابن أبي شيبة (وفي) الصحيحين من حديث أبي هريرة كان
النبي صلى الله عليه وسلم يكبر إذا قام إلى الصلاة ثم يكبر حين يركع الحديث
بطوله (وفي) رواية للجباري أن كانت هذه الصلاة حتى فارق الدنيا وفي
الموطأ عن ابن شهاب عن علي بن الحسين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يكبر في الصلاة كلما خفض ورفع فلم تزل تلك الصلاة حتى لقي الله عز وجل
(وعند) الطبراني عن الحكم بن عمار الميماني رفعه كان يعلمنا إذا قمنا إلى
الصلاة فارتفعوا أيديكم ولا تتخالف أذانكم ثم قولوا الله أكبر سبحانك ان
وبحمدك الحديث وإن لم تزيدوا على التكبير آخركم وإسناده ضعيف
(بيان الخبر المبيح للتميميع والتحميد)

(أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر رضي الله عنهما صلى بنا النبي
صلى الله عليه وسلم فلما رفع رأسه من الركعة قال سمع الله أن حمده فقَالَ
رجل ربنا لك الحمد جدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما انصرف النبي صلى الله عليه
وسلم قال من ذا المتكلم قالها ثلاث مرات فقال الرجل أنا يا نبي الله فقَالَ
والذي بعثني بالحق لقد رأيت بضعة وثلاثين ملكا يبتدرون أيهم يكتبها
لك وأول من يرفعها لك (ورواه) ابن أبي السبع بن ابرود وأيت أبو حنيفة
يسأل عطاء عن الامام اذا قال سمع الله أن حمده يقول ربنا لك الحمد فقَالَ
ما عليه ان يقول ذلك ثم روى عن عبد الله بن همر ما تقدم (وقد) أخرجه
مسند في مسنده هكذا وهو في الصحيح من حديث رفاعه بن رافع وكذا
عند الترمذي والنسائي وأبي داود والموطا ولفظ الترمذي اثناعشر ملكا
(واعلم) ان مذهب الامام ان انما القوم يكتبون بالتميميع والمقتدي يكتبون
بالتحميد (وعند) أبي يوسف ومحمد اجمعين بينهما مستحب لكل منهما
واستبدل الطحاوي لذلك بحديث علي عند البيهقي وحديث أبي سعيد
عند الاربعة واختار قولهما (وفي) شرح المختار ان الحسن بن زياد
روى عن الامام نحوه ذلك (وفي) الظهيرية عن الامام أبي بكر محمد بن الفضل
أنه كان يميل إلى قولهما وكان يجمع بينهما حين كان اباما (واختاره)
تلميذه الامام أبو هلي النسفي كما نقله تلميذه شمس الأئمة الحلواني وهو قول

الأئمة الثلاثة (ثم) ان لفظ التمجيد اللهم ربنا لك الحمد ويزيادة الواو
ويحذف اللهم في الصورتين والكل منقول (وأما) المنفرد ففيه ثلاثة
أقوال (الاول) أنه يأتي بالتسبيح لا غير وهو رواية المصنف عن أبي يوسف عن
الامام وفي السراج انها بالاصح (والثاني) أنه يأتي بالتعجيد لا غير وصححه
صاحب الكافي وفي المبسوط وهو الاصح وقال الزيلعي وعليه أكثر المشايخ
(والثالث) انه يجمع بينهما وصححه صاحب المداية وقال الصدر الشهيد
وعليه الاعتماد (وحيث) اختلف التمجيد كما رأيت فلا بد من الترجيح فالرجح
من جهة المذهب القول الثاني ومن جهة الدلائل القول الثالث والله أعلم
(بيان الخبر الوارد في عدم اعتماد المصلي على يديه عند قيامه)

(أبو حنيفة) عن عاصم بن كليب عن أبيه عن واثل بن حجر رضى الله عنه
قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا قام
رفع ركبتيه قبل يديه هكذا رواه هود بن خليفة عنه (وأخرجه) الاربعة
وقال الترمذي حسن وقال المحاكم على شرط مسلم (واستدل) بذلك الامام
على ان المصلي يقوم بالاعتماد يديه على الارض وعلى عدم القعود قبل القيام
(وأما) ما روى في حديث مالك بن الحويرث من جاسة الاستراحة فيقول
على حالة العذر والله أعلم

(بيان الخبر المبين للسجود على الجبهة والانف)

(أبو حنيفة) عن أبي سفيان عن أبي نضرة عن أبي سعيد رضى الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الانسان يسجد على سبعة أعظم جبهته
ويديه وركبتيه وصدور وقدميه واذا سجد احدى كم فليضع كل عضو موضعه
واذا ركع فلا يدبج تدبج الحمار هكذا رواه عمر بن الرماح عنه (وأخرجه)
الدارقطني وابن عدي هكذا وأبو سفيان تسكّم فيه (ومعنى) الجملة الاولى
في المتفق عليه من حديث ابن عباس وغيره كما سيأتي (ومعنى) الجملة الثانية
عند الاربعة وابن حبان والمحاكم والبخاري من حديث ابن عباس رفعه
بلفظ اذا سجد العبد يسجد معه سبعة آراب وجهه وكفاه وركبتيه وقدماه
(أبو حنيفة) عن طاوس عن ابن عباس أو غيره من أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال أوحى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسجد على

دبح الرجل
تدبجها اذا بسط
ظهره وطأها
رأسه أشد
انحطاطا من
أليتيه اهتدار
قوله آراب أي
أعضاء اه

سبعة أعظم هكذا رواه اسحاق بن عمار بن يحيى بن عبيد الله عنه ومعناه في
التفق عليه

(بيان الخبر الدال على النهي عن العبث في الصلاة)

(أبو حنيفة) عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ولا أكف شعرا ولا ثوبا هكذا رواه سعيد
ابن عجلون عنه (وأخرجه) البخاري ومسلم والترمذي والنسائي ولفظ
البخاري ومسلم بعد قوله أعظم وعدمها الجبهة (زاد) البخاري
وأشار بيده إلى أنفه واليدين والركبتين وأطراف القدمين ولا أكف
التياب والشعر (وفي) لفظ مسلم أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد على
سبعة أعضاء ولا يكف شعرا ولا ثوبا الجبهة واليدين والركبتين والرجلين
(واعلم) أن الاختصار في السجود على الأنف يجوز عند أبي حنيفة سواء كان
من عذر بالجبهة أم لا وعندهما لا يجوز إلا من عذر بها فالسجود بالجبهة
فرض عندهما (وله) أن الماء وربه السجود على الوجه وهو بكل الوجه
متعذر فكان المراد به بعضه والأنف بعض الوجه فإذا سجد به كان معتلا كما
لو سجد بالجبهة هذا ما انظر إلى الدراية وأما الرواية فتؤيده قول البخاري
في الحديث المتقدم وأشار بيده إلى أنفه (وعند) أبي يعلى والطبراني عن
عبد المجيب بن وائل عن أبيه رفعه كان يضع أنفه على الأرض مع جبهته
(وعند) الدارقطني من حديث ابن عباس لا صلاة لمن لا يصاب أنفه من
الأرض ما يصاب الجبين ورواه ثقات (وعند) الدارقطني عن عائشة
أنها قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من أهله تصلي ولا تضع
أنفها بالأرض فقال يا هذه ضعي أنفك بالأرض فإنه لا صلاة لمن لم يضع أنفه
بالأرض مع جبهته

(في كراهية فرش الذراعين في الصلاة)

(أبو حنيفة) عن جبلة بن سحيم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى فلا يفرش ذراعيه كافر أشرك بالشك
هكذا رواه داود الطائفي عنه (وأخرجه) الترمذي وابن ماجه من حديث
جابر (وأخرج) الستة نحوه من حديث أنس (وفي) الصحيح عن عائشة وكان

قوله أكف أي
أجمع أم

قوله عتبة وفي
رواية عقب
وهو الاقواء اهـ

ينهى عن عتبة الشيطان وان يفتش الرجل ذراعيه افتراش السبع
(في اباحة الصلاة على المحصر)

(أبو حنيفة) عن ابي سفيان طلحة بن نافع عن جابر بن عبد الله عن ابي سعيد
رضي الله عنهما أنه دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد يصلي
على حصير يصعد عليه هكذا رواه ابن يونس عنه واخرجه مسلم
والترمذي وابن ماجه

(بيان الخبر الدال على نصب الرجل اليمنى في الصلاة)

(أبو حنيفة) عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل بن حجر رضي الله عنه قال
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس في الصلاة اضمج رجله
اليمنى ونصب رجله اليسرى هكذا رواه أبو معاذ البجلي عنه (واخرجه)
الترمذي بالسند وقال حديث صحيح (وعند البخاري واللائمة من
حديث ابي حميد بلفظ فاذا جلس في الركعة الاولى خذ قدم رجله اليسرى
ونصب الاخرى الحديث

(بيان الخبر الدال على تشهد ابن مسعود)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن ابي وائل شقيق بن سلمة عن عبد الله بن
مسعود رضي الله عنه قال كنا اذا صلينا اخاف النبي صلى الله عليه وسلم نقول
السلام على جبريل وميكائيل فاقبل علينا النبي صلى الله عليه وسلم فقبال
ان الله هو السلام فاذا شهد احدكم فليقل التحيات لله والصلوات والطيبات
السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله
الصالحين أشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان محمدا عبده ورسوله هكذا رواه
ابن المظفر وأبو بكر بن عبد الباقي والحسن بن زياد (واخرجه) الائمة الستة
والدارقطني والبيهقي (وفي رواية كانوا يقولون السلام على الله السلام على
رسول الله

*(بيان الخبر الدال على عدم وجوب الصلاة على النبي

صلى الله عليه وسلم في التشهد)*

(أبو حنيفة) حدثنا الحسن بن محبوب عن القاسم بن مخيمرة قال أخذ علقمة
بيدي فحدثني أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أخذ بيده وان رسول الله

وأشهد أن محمدا عبده ورسوله فإذا فعلت هذا أوقلت هذا فقد قضيت
 صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد هكذا رواه
 المقرئ وطلمة والاشناني وابن خسر و (وأخرجه) أبو داود بهذا الاسناد
 (قال) الحافظ واتفق الحافظ على أن قوله فإذا فعلت الخ هذه الزيادة
 مدرجة من كلام ابن مسعود منهم ابن حبان والدارقطني والبيهقي
 والخطيب وأوضحوا الحجة في ذلك (وقال) الخطابي أن لم يثبت إدراجها
 دللت على أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ليست واجبة (وقال)
 الشيخ كمال الدين بن الممام والحق أن غاية الإدراج هنا أن يصير موقوفة
 والموقوفة في مثله حكم الرفع

* * *
 * (بيان الخبر الدال على تخيير الدعاء بعد التشهد) *

(أبو حنيفة) حدثني سليمان الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن
 مسعود رضي الله عنه قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهيد
 التحيات لله إلى قوله عبده ورسوله ثم يدعو بما أحببت هكذا رواه ابن
 المنذر في مسنده عن الضحاك بن مسافر مولى سليمان بن عبد الملك قال
 صليت إلى جنب أبي حنيفة فسمعتني أتشهد فقال لي يا شامي حدثني سليمان
 الأعمش فسأله (ورواه) أيضا الحسن بن زياد في نسخة عن الإمام (وعند)
 الإمام أحمد في حديث ابن مسعود مطولا وفي آخره وإذا كان في آخر الصلاة
 دعا لنفسه بما شاء ثم يسلم وأصل حديث ابن مسعود في المتفق عليه في آخره
 ثم لي تخير أحدكم من الدعاء بما أحبه إليه فيدعوه (وفي) لفظ فليختر
 من المسئلة ما شاء (وعند) النسائي من حديث أبي هريرة ثم يدعو لنفسه بما
 بداله (قال) الحافظ ويترجح تشهد ابن مسعود باتفاق الستة عليه وباتفاق
 الأئمة أنه أصح فخرجاته حتى قال الترمذي ابن أكثر أهل العلم عليه
 الصلاة والتسليم (وأخرج) الطحاوي عن ابن عمر أن أبا بكر عليه
 الناس على المنبر ووافق ابن مسعود جماعة من الصحابة منهم معاوية بن

أبي سفيان وسلمان الفارسي كما عند الطبراني وقائشة كما عند البيهقي في السنن وقال النووي أسناده جيد

(بيان الخبر الدال على سنية التعليم)

(أبو حنيفة) عن أبي اسحق السبيعي عن البراء بن عازب رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن أخرجه مسلم بهذا اللفظ من حديث ابن عباس مرفوعا (وأخرجه) البيهقي من طريق طاووس عنه مرفوعا والطحاوي من طريق عطاء عنه موقوفا

(بيان الخبر الدال على ان التسليم مرتين عن اليمين والشمال)

(أبو حنيفة) عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم عن يمينه وعن يساره تسليمتين ويأتي الكلام عليه في الذي يليه (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن عاقبة عن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى يمينه خده الايمن وعن شماله حتى يرى يمينه خده الايسر مما يلتفت (وفي) رواية حتى يرى شق وجهه أخرجه الاربعة من طريق غير هذه وابن حبان وقال الترمذي حسن صحيح (ومسلم) عن سهدين أبي وقاص نحوه وفي الباب في التسليمتين عن عمار بن ياسر عند الدارقطني وعن حذيفة عند ابن ماجه وعن طاق عند أحمد وعن واثلة وابن عمرو عند الشافعي ثم البيهقي وعن جابر بن سمرة عند مسلم وعن واثل بن حجر عند أبي داود وعن أبي موسى عند ابن ماجه وعن البراء عند الدارقطني

(بيان الخبر الدال على القراءة في صلاة الفجر بالجهر)

(أبو حنيفة) عن زياد بن علقمة عن قطبة بن مالك قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في إحدى ركعتي الفجر والتمثل بأسقام لم يطالع نضيد هكذا رواه محمد بن المغيرة عنه (وأخرجه) مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه

هـ (في الانصراف من الصلاة كيف يكون)*

(أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن جابر رضي الله عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما وقاعدا وحافيا ومتمتعلا وانصرف عن يمينه وعن شماله رواه ابن خزيمة هكذا رواه الحسن بن زياد في نسخة فلم يذكر

جابر (وفي) البخاري من طريق الاسود عن عبد الله قال لا يجعل أحدكم للشيطان شيئا من صلاته يرى ان حق عليه ان لا ينصرف الا عن يمينه لقد رايت النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا ينصرف عن يساره (وفي) ايضا وكان انس ينقتل عن يمينه وعن يساره ويعيب على من يتوخي الاقتال عن يمينه

(بيان الخبر الدال على القراءة في صلاة العشاء جهرا)

(أبو حنيفة) عن عدي بن ثابت عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء فقرأوا التين والزيتون أخرجه السنة وهذا لفظ الترمذي والنسائي وأجد مثله في الموطأ

(بيان الخبر الدال على القراءة في العيدين والجمعة جهرا)

(أبو حنيفة) عن ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقرأ في العيدين والجمعة بسم الله الرحمن الرحيم وبك الاعلى وهل أتاك حديث الغاشية هكذا رواه ابن خزيمة وأخرجه الجماعة الا البخاري (وعند) النسائي عن انس صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر فقرأ بسم الله وهل أتاك حديث الغاشية

(بيان الخبر الدال على القراءة في يوم الجمعة في الفجر)

(أبو حنيفة) عن ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير رضى الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ يوم الجمعة الم تنزيل وهو في الصحيحين من حديث أبي هريرة بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في صلاة الفجر الم تنزيل السجدة وهل أتى على الانسان ولا طبراني من حديث ابن مسعود يديم على ذلك

(بيان الخبر الدال على فضل سورة الاخلاص)

(أبو حنيفة) عن عون بن عبد الله عن عتبة بن مسعود اني عبد الله ان رجلا كان اذا قرأ سورة اتبعها بقل هو الله أحد فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ما محمد بك على ذلك قال احبها يا رسول الله قال قد احبك الله بحبك ياهاه كذا رواه محمد في صحيحه عنه وأصله عن البخاري

(بيان الخبر الدال على القراءة في ركعتي الفجر)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال رقت النبي صلى الله عليه وسلم أربعين يوما وشهراف سمعته يقرأ في ركعتي الفجر بقل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون هكذا رواه طحمة وأخرجه ابن ماجه والترمذي بدون أربعين يوما وللنسائي عشرين مرة

(بيان الخبر الدال على القراءة في صلاة الجمعة)

(أبو حنيفة) عن مخول بن راشد عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الجمعة سورة الجمعة والمنافقين هكذا رواه ابن خضرو وطحمة من رواية أبي جنادة حصين بن مخارق عنه وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي بزيادة في صلاة الفجر

(بيان الخبر الدال على التهي عن الصلاة عند أقامتها في المسجد الجامع)

(أبو حنيفة) عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا قُيِّمَت الصلاة فلا صلاة الا الم مكتوبة أخرجه الامام أحمد والاربعة

(باب صلاة الجمعة والتأكيدها)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لقد هممت ان آمر بجمع خرم من حطب وأمر رجلا يصلي بالناس ثم أتدبج الذين يخالفون ولا يحضرون الجمعة فأحرق عليهم بيوتهم (وأخرج مسلم نحوه عن أبي الأحوص عن ابن مسعود الا أنه قال يتخلفون عن الجمعة) (قال البيهقي وكذا في حديث يزيد الاصم عن أبي هريرة لا يشهدون الجمعة) (وعند البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رفعه بافظ لقد هممت ان أمر المؤذن فيؤذن ثم أمر رجلا فيصلي بالناس ثم أنطلق معي برجال معهم خرم حطب الى قوم يتخلفون عن الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار) (وعند البخاري والنسائي من حديث أبي هريرة أيضا بافظ والذي نفسي بيده لقد هممت ان آمر بحطب فيحطب ثم أمر بالصلاة فيؤذن أهلها ثم أمر رجلا فيؤم الناس ثم أخالف الى رجال فأحرق عليهم بيوتهم الحديث) (وهكذا) رواه مالك

وعبد الرزاق ولا منافاة بين رواية لا يشهدون الجمعة وبين لا يحضرون
الجماعة وبين يتخلفون عن الصلاة فيعمل بالروايات وبوجه الذايم إلى من
ترك كلام من ذلك فتأمل

(بيان الخبر الدال على فضيلة الجماعة)

(أبو حنيفة) عن توبة بن عبد ربه عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم الصلاة في جماعة أفضل من الفرد بسبع وعشرين
درجة هكذا رواه طلمة وأخرجه ابن أبي شيبه بهذا اللفظ (وهو) في المتفق
عليه من حديث ابن عمر بلفظ صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع
وعشرين درجة (وفي) رواية تزيد على صلاته وحده (وفي) البخاري
من حديث أبي سعيد مشهور وقال بخمس وعشرين جزءا (وفي) لفظ صلاة
الجمعة أفضل على صلاة الرجل وحده خمساً وعشرين درجة (وفي) رواية
على صلاة الرجل في بيته وفي سوقه (وفي) رواية لابي داود فان صلاها في
جماعة فأتى ركوعها بلغت خمسين وصححه المحاكم

(بيان الخبر الدال على النهي عن منع النساء من المساجد)

(أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم عن الشعبي عن ابن عمر أن النبي صلى الله
عليه وسلم رخص في الخروج لصلاة الغداة والعشاء الا خجرة للنساء فقال
رجل لابن عمر اذن يتخذه دغلا فقال ابن عمر اخبرك عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وتقول هذا (هكذا) رواه أبو يوسف عنه (وفي) المتفق عليه من
حديث ابن عمر رفعه اذا استأذنت احدكم امرأتها الى المسجد فلا تمنعها
قال فقال بلال بن عبد الله والله لئلمنعهن قال فاقبل عليه عبيد الله فسمعه
سباً سيئاً ما سمعته سبه مثله قط وقال اخبرك عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم وتقول والله لئلمنعهن (قلت) ولكن الفقهاء خصصوه بشروط وحالات
هي مذكورة في كتب الفقهاء والله أعلم (والله) في حديث الامام يحتمل ان
يكون بلا هذا وهي رواية ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ويحتمل ان يكون
واقدا كما هي رواية مجاهد عن ابن عمر

الذي يغفل
الفساد

(بيان الخبر المبيح للنساء في خروجهن الى الصلوة)

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن مسعود عن أم عطية قالت كان يرخص

للنساء في الخروج الى العيدين الفطر والاضحى رواه ابن المظفر وابن خزيمة
وسياتى في الذي يليه

(بيان الخبر المبيح لخروج الابكار والمحيض الى المصلى)

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن سمع أم عطية تقول رخص للنساء في
الخروج الى العيدين حتى لقد كان البكران يخرجان في الثوب الواحد حتى
كانت الحائض لتخرج فيعباسن في عرض الناس يدعون ولا يصان (رواه)
الحارثي وقال وأم عطية وان لم تذكر النبي صلى الله عليه وسلم فكأيتها
كلها عنه ثبت ذلك في اخبار كثيرة انتهى (وفي) البخاري من طريق
حفصة عن أم عطية كذا تؤمر أن تخرج يوم العيد حتى تخرج البكر من خدرها
حتى تخرج المحيض فيمكن خاف الناس فيكبرون تكبيرهم ويدعون بدعائهم
يرجون بركة ذلك اليوم وطهرته (وفي) لفظ أمرنا أن تخرج العواتق
ذوات الخدور

(بيان الخبر الدال على فساد صلاة الرجل عند محاذاة المرأة)

(ابو حنيفة) عن الجهم عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
صلى برجل وصلى خلفه وامرأة خلف ذلك صلى بهم جماعة هكذا رواه
حفص بن سالم عنه (وأخرج) النسائي معناه عن ابن عباس صليت الى
جنب النبي صلى الله عليه وسلم وعائشة خلفنا تصلى معنا وانا الى جنب النبي
صلى الله عليه وسلم (قلت) وبه تبين الميم في حديث الامام وصلاة ابن عباس
مع النبي صلى الله عليه وسلم واقامته اياه عن يمينه مذكورة في الصحيحين
في قصة مشهورة ولكن غير هذا الحديث المخرج هنا وبه استدلال الامام
على ان محاذاة المرأة الرجل في الصلاة مفسدة لصلاة الرجل ولولا ذلك لما
قامت عائشة خلفهم والا فالافراد خلف الصف مكره عند الامام ومفسد
عند الجمهور

(بيان الخبر الدال على المحافضة في استكمال الصفوف ووضاها)

(ابو حنيفة) عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله وملائكته يصلون على الذين يصلون
الصفوف هكذا رواه بشر بن القاسم عنه (وأخرجه) الامام أحمد وابن ماجه

وابن جابر والحاكم عن عائشة وقال الحاكم على شرط مسلم وفي بعض رواياته زيادة ومن سافر فحج رفعه الله بها درجة (وأخرج) الطبراني في الكبير من حديث عبد الله بن زيد وفي الاوسط من حديث أبي هريرة * (بيان الخبر الدال على ان قراءة الامام قراءة للمؤمن) *

(أبو حنيفة) عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فان قراءته له قراءة (هكذا) رواه محمد في الاثر والحارثي وابن المغيرة وابن خنيس وأبو بكر بن عبد الباقي من طريق جابر عن أبي الزبير عن جابر وزفر وطاعة وأخرج ابن ماجه وجابر هو الجعفي ضعيف لكن تابعه ليث بن أبي سليم قال البيهقي ولم يتابعهما الا من هو اضعف منهما وقال الدارقطني وابن عدي لم يسنده عن جابر غير أبي حنيفة وتابعه الحسن بن عماره ورواه الثوري وشعبة عن موسى عن عبد الله بن شداد مرسلًا وكذا قال ابن المبارك عن أبي حنيفة مرسلًا (وقد) أخرج الدارقطني والطبراني من طريق أبي يونس عن أبي الزبير عن جابر مثله ولكن في الاسناد سهل بن العباس وهو متروك **ك**ل هذا كلام المحافظ في تخريج احاديث الهداية (قلت) قد روى هذا الحديث عن الامام مطولًا ومختصرًا ورواه عنه غير واحد من الائمة فرواية محمد بن الحسن تقدم سياقها وهو مختصر ورواه الليث بن سعد عن أبي يوسف عنه بالسند المتقدم بلفظ ان رجلا قرأ خلف النبي صلى الله عليه وسلم الظهر أو العصر فأومأ اليه رجل فنهاه فلما انصرف قال انتهاني ان أقرأ خلف النبي صلى الله عليه وسلم فتذاكرنا ذلك حتى سمع النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى خلف الامام فان قراءه الامام له قراءة (وروى) محمد بن الفضل وسليم قال احمد ثنا أبو حنيفة به عن جابر قرأ رجل خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك (وروى) مكى بن ابراهيم عن أبي حنيفة به عن جابر قال انصرف النبي صلى الله عليه وسلم من صلاة الظهر أو العصر فقال من قرأ منكم سجاسم ربك الاعلى فسكت القوم حتى سألت عن ذلك مرارًا فقال رجل من القوم أنا يا رسول الله فقال رأيتك تنازعني

قوله تخالفي
بمعنى تنازعتني
٥١

أوتخالفي القرآن (وروى) يونس بن بكير وعلي بن يزيد الصدهاي ومروان
ابن شجاع عن أبي حنيفة عن جابر قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بأصحابه الظهر أو العصر فلما انصرف قال من قرأ خافي سبع اسم ربك
الأعلى فلم يتكلم أحد فرد ذلك إلانا فقال رجل أنا ما رسول الله فقال
قد رأيتك تخالفي أوتنازعي القرآن من صلى منكم خلف إمام فقرأته له
قراءة هذا وقول الدارقطني لم يسنده عن جابر غير أبي حنيفة فذوق
لما أخرجه أحمد بن منيع في مسنده حدثنا اسحق الأزرق حدثنا سفيان
وشريك عن موسى بن أبي عائشة بهذا ورواية ابن المبارك عن الإمام
بالإرسال وكذا رواية الثوري وشريك عن موسى لا يضر إذا التفتة يسنده
الحديث تارة ويرسله أخرى وقول البيهقي بعد أن أورده من طريق الحسن
ابن صالح عن جابر وليث بن أبي الزبير جابر وليث لا يمتنع بهما
فسلم له ذلك ولكن في المصنف لابن أبي شيبة حدثنا مالك بن اسماعيل عن
الحسن بن صالح عن أبي الزبير عن جابر رفعه بهذا (قال) السارديني من
علمائنا في الجوهرة النقي وهذا سند صحيح (وكذا) رواه أبو نعيم عن الحسن
ابن صالح عن أبي الزبير ولم يذكر الجمع في كذا في أطراف المزي وسماع الحسن
ابن صالح عن أبي الزبير يمكن أن مذهب الجوهرة أن من أمكن لقائه
الشخص وروى عنه فروايته محمولة على الانتقال فيحمل على أن الحسن
سمعه من أبي الزبير مرة بلا واسطة ومرة أخرى بواسطة الجمع في وليث ولد
الحسن بن صالح سنة مائة وتوفي أبو الزبير سنة ثمان وعشرين ومائة
(وعند) البخاري من رواية أبي الأحوص عن عبد الله قال كانوا يقرءون خلف
النبي صلى الله عليه وسلم فقال خلطتم على القرآن (وروى) عبد الززاق
في مصنفه عن الثوري عن ابن ذكوان عن زيد بن ثابت وابن عمر كانوا لا يقرآن
خلف الإمام (وروى) أيضا عن هشام بن حسان عن أنس بن سيرين قال
سألت ابن عمر أقرأ مع الإمام قال إنك لضخم البطن يكفيك قراءة الإمام
(وفي) الباب أحاديث وآثار كثيرة عند الدارقطني والطبراني وابن عدي
وابن حبان في الضعفاء وعبد بن حميد من رواية ابن عمر وأبي هريرة وابن
عباس وأبي سعيد وأنس قد ذكرنا في طرقها ليس هذا موضع ذكرها

والله أعلم (بيان الخبر الدال على جواز الاستخلاف في الصلاة)
 (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنهما أن
 النبي صلى الله عليه وسلم لما مرض المرض الذي قبض فيه خفف من الوجع
 فلما حضرت الصلاة قال مري أبا بكر فليصل بالناس فأرسلت إلى أبي بكر أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر أن تصلي بالناس فأرسل اليها يا بنتاه
 اني شيخ كبير رقيق واني متى لا اري رسول الله صلى الله عليه وسلم في مقامه
 ارق لذلك فاجتمعت أنت وحفصة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فيرسن
 إلى عمر ففعلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انتن صواحب يوسف
 (وفي رواية) صواحبات يوسف مري أبا بكر فليصل بالناس فلما تودي
 بالصلاة سمع النبي صلى الله عليه وسلم المؤذن وهو يقول حي على الصلاة فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ارفعوني فقالت عائشة قد أمرت أبا بكر أن
 يصلي بالناس فانت في عذر فقال ارفعوني ففعلت فقامت فقرأت في الصلاة
 قالت عائشة فرجع بين اثنين وقدماه تجران في الارض فلما سمع أبو بكر بجي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم تأخروا وما إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فجلس النبي صلى الله عليه وسلم عن يسار أبي بكر وكان النبي صلى الله عليه
 وسلم حذاه يكبر ويكبر أبو بكر بكبير رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى
 فرغ لم يصل بالناس غير تلك الصلاة حتى قبض وكان أبو بكر رضي الله
 عنه الامام والنبي صلى الله عليه وسلم وجع حتى قبض (أخرجه) مسلم وابن
 ماجه من طريق إبراهيم عن الأسود عن عائشة (ومسلم) والبخاري عن عبد الله
 ابن عبيد الله بن عتبة بن مسعود والكل يروون قوله لم يصل بالناس إلى
 آخره (وأما) قوله وكان أبو بكر الامام إلى آخره ففي حديث أنس في كشف
 الستارة في الصحيح ولفظ البخاري من حديث عائشة فخرج يهادي بين
 رجلين ورجلاه يخطان في الارض وفيه فكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي
 بالناس جالسا وأبو بكر قائما يقتدي بأبو بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم
 ويقتدي الناس بصلاة أبي بكر (قال) التقي الشمني وليس معناه أن أبا بكر
 كان اماما للناس لان الصلاة لا تصح بامامين ولا بمن معناه ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان الامام وأبو بكر كان يبلغ الناس وفيه من ذلك الرواية الاخرى

قوله يهادي
 بضم الياء وفتح
 الدال أي
 يتهايل اه

في الصحيح وهي وأبو بكر كان يسمع الناس التكبير انتهى (فائدة) الصلاة التي
صلاها النبي صلى الله عليه وسلم قاعدا والقوم خلفه قيام فاهريوم السبت
أو الأحد وهي آخر صلاة صلاها اماما وهي التي خرج فيها بين ابن عباس
وعلى والصلاة التي صلاها خالف أبي بكر صبح يوم الاثنين وهي آخر صلاة
صلاها مأموما وهي التي خرج فيها بين الفضل وعلى

«(بيان الخبر الدال على تخفيف الامام بالقوم)»

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم أم رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم قوما واطال بهم فاتته اليهم رجل على بعيره فأتاها فعلقه ثم دخل في
الصلاة فأنبعث بعيره فجعل الرجل ينظر الى بعيره ولا يزداد منه الا بعدا
والامام على قراءته فلما رأى الرجل ذلك صلى في جانب المسجد ثم انصرف
في طلب بعيره فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما بال اقوام يتقرون
من هذا الدين من أم قوما فيخفف بهم فان فيهم الكبير والضعيف وذا
الحاجة كونوا مؤلفين ولا تكونوا منفريين هكذا رواه محمد بن الحسن في
الاثار وابن خثرو (وفي) المتفق عليه من حديث جابر صلى معاذ
لا حياءه العشاء فطول عليهم الحديث بطوله (ولابي) داود من طريق خرم بن
أبي كعب في قصة معاذ فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تكن فتانا الحديث
(وعند) البخاري في قصة معاذ من حديث جابر اقبل رجل بناضحين وقد
جئنا الليل الحديث (وعند) ابن منيع في حديث معاذ بلفظ صل بهم صلاة
اضعفهم (وعند) مسلم من حديث عثمان بن أبي العاص قال آخر ما عهد
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أمت قوما فأخفف بهم الصلاة (وفي)
رواية فان فيهم الكبير وان فيهم ذا الحاجة واذا صلى أحدكم وحده فليصل
كيف شاء (وعند) البخاري من حديث أبي هريرة اذا صلى أحدكم للناس
فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير فاذا صلى أحدكم لنفسه فليطوّل
ما شاء (وعنده) أيضا من حديث أبي مسعود بلفظ يا أيها الناس ان منكم
منفريين فمن أم بالناس فليتجاوز

* *

«(في الحديث على التعديل والاكمال)»

(أبو حنيفة) حدثنا يحيى بن عبيد الله عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه

أنه صلى الله عليه وسلم صلى فسمع صوت صبي في النساء فأخف الصلاة فأكمل
فلما انصرف قيل يا رسول الله قصرت الصلاة قال ومم ذلك قالوا أخففت
قال سمعت صوت صبي في النساء فأردت أن أخف حتى تنصرف إلى صبيها
لا يشغلها فن أم قوماً فليخفف وليكمل فإن فيهم الكبير والصغير والضعيف
وذا الحاجة والمريض هكذا رواه طلحة (وفي) رواية لابن خسر و
الشيخ الضعيف (وفي) الصحيحين من حديث أبي هريرة مرفوعاً إذا صلى
أحدكم للناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والسقيم والكبير (وفي) لفظ لمسلم
والمريض (وفي) لفظ له الصغير والكبير والضعيف والمريض وذا الحاجة
(باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها وما لا بأس به) *

(اعلم) أن المكره في هذا الباب نوعان (أحدهما) ما يكره تحريماً وهو المحل
عند إطلاقهم الكراهة وقالوا إنه في رتبة الواجب فلا يثبت إلا بما يثبت
به الواجب يعني بالنهي الظني الثبوت (وثانيهما) المكره تنزيهاً ومرجعه
إلى ما تركه أولى وكثيراً ما يطلقونه فحينئذ إذا ذكر ما يكرهها فلا بد من
النظر إلى دليله فإن كان نهياً ظنياً يحكم بكراهة التحريم وإن كان مقيداً للترك
الغير المجازم فهي تنزيهية (وأشهر) بقولي وما لا بأس به إلى الأخير
(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن عبد الله
ابن مسعود رضي الله عنه أنه لما قدم من أرض الحبشة سلم على رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهو يصلي فلم يرد عليه فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم
قال ابن مسعود أعود بالله من يحطه يعني الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم
وما ذلك قال سلمت عليك فلم ترد علي قال إن في الصلاة لشغلا عن رد السلام
فلم يرد السلام منذ يومئذ هكذا رواه حفص بن مسلم عنه (وأخرجه)
الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق الأعشى عن علقمة عن إبراهيم
وقد استدلل الإمام بحديث ابن مسعود على تحريم الكلام في الصلاة وأنه
يفسدها وإن حديثه ناسخ لمحدث أبي هريرة وغيره في كلام النامى
وذكر ابن عبد البر في التمهيد أن في حديث ابن مسعود دليل على أن المنع من
الكلام كان بعد إباحته انتهى وبوافقه حديث زيد بن أرقم في الصحيح
في تفسير وقوم الله قاتلين وفيه فامرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام

والسورة مدنية وصحبة زيد كانت بالمدينة وكذا رجوع ابن مسعود من
الجنة إلى المدينة عندئذ وجههم إلى بدر على الصحيح. وهذا المقام يحتاج
إلى بسط لا يليق بهذا المقام (وفي الباب حديث ابن عباس رفعه أمرت
أن أسجد على سبعة أعظم ولا أكف شعرا ولا ثوبا وحديث ابن عمر رفعه من
صلى فلا يفترش ذراعيه افتراش الكلب وقد تقدم
* (في كراهية تعليق الصور والتماثيل في البيوت) *

(ابو حنيفة) عن أبي إسحق عن عاصم بن حمزة عن علي بن رضى الله عنه أنه
قال كان عائش في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فبسط عليه
جبريل عليه السلام ثم أتاه فقال ما بطنك عني قال أنا لا أدخل بيتا فيه
كلب ولا تماثيل فبسط الستر واقطع رؤوس التماثيل وأخرجوا هذا الجرو
ورواه عبيد الله بن الزبير عن أبي حنيفة عن أبي إسحق عن رجل عن
النبي صلى الله عليه وسلم (ورواه أبو يوسف عن أبي حنيفة عن أبي إسحق
عن النبي صلى الله عليه وسلم) (وأخرجه) طهة بهذا (وعند) مسلم من حديث
ميمونة بنت جبريل أن جبريل وعدني أن يلقاني الليلة فلم يلقني ثم وقع في نفسه
بحر وركب تحت فسطاط لتأفام به فأخرج ثم أخذ يديه مائه فوضعه مكانه
فلم يلقه جبريل قال أنا لا أدخل بيتا فيه كلب ولا صورة الحديث (وعنده)
أيضا عن عائشة وأعد رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل في ساعة
يأتيه فيها فجاءت تلك الساعة ولم يأتها فالتفت فاذا بجبر وركب تحت سريره
فقال ما هذا ما دخل هذا معنا فقالت والله ما دريت فأخرج فجاء جبريل
فقال معني الكلب الذي كان في بيتك أنا لا أدخل بيتا فيه صورة ولا كلب
(وعند) الترمذي والنسائي وأبي داود وابن حبان من حديث أبي هريرة
رفعها أنا في جبريل عليه السلام فقال أتيتك البواحة فلم أعني أن أدخل
إلا أنه كان في البيت تمثال الرجل وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل وكان في
البيت كلب فترأس التمثال فلبطع فبصير كهيئة الشجرة وممر بالستر
فلبطع ولجعل فيه وسادتين توطن ومن بالكلب فأخرج ففعل وإذا
الكلب للحسن والحسين كان تحت نضلهما وأخرجه النسائي مختصرا
(وعند) أبي داود والنسائي وابن ماجه وأحمد من حديث علي رفعه

قرام بوزن
كلب اه

النضد بفتح
السرير اه

لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة ولا جنب *

(في الاتيان الى الصلاة بالتأني)

(أبو حنيفة) من المبارك بن فضالة عن الحسن عن أبي بكره رضي الله عنه أنه ركع دون الصف ثم مشى حتى وصل الى الصف فلما فرغ ذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال زادك الله حرصا ولا تعد هكذا رواه محمد بن الحسن في مؤمنته (وعند) البخاري وأبي داود من حديث أبي بكره باللفظ دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فركع دون الصف ثم دب حتى انتهى الى الصف فلما سلم النبي صلى الله عليه وسلم من صلاته قال اني سمعت نفسا عالما فايكم الذي ركع فقال أبو بكره أنا خشيت ان تقوتى الركعة فركعت دون الصف ثم لحقت فقال زادك الله حرصا ولا تعد وزاد البخاري في جزء القرآن خالف الامام ولا تعد صل ما دركت واقتض ما سبقت *

*(في الخبر الدال على ان الصلاة لا يقطعها امر ورشي من الحيوانات)

بين يدي المصلي)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود أنه سأل عائشة رضي الله عنها عما يقطع الصلاة فقالت أما انكم يا أهل العراق تزعمون أن الجار والكلاب والمرأة والسنور يقطعون الصلاة فترثونابهم ادرا ما استطعت فإنه لا يقطع صلاتك شيء كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا نائمة الى جنبه عليه ثوب جانيه على هكذا رواه ابن خسر والبخاري وزفر والاشناني (وأخرجه) أبو داود وفي رواية لابراهيم عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا معترضة بينه وبين القبلة (أخرج) هذه الشيخان واللفظ مسلم في حديث عائشة وعلى مرطو عليه بعضه وعند أبي داود والدارقطني من حديث أبي سعيد زيادة وادره وأما استطعت فاعسا هو شيطان وعند الدارقطني أيضا من حديث ابن عمر رفعه لا يقطع الصلاة شيء وادره وأما استطعت (وعنده) أيضا من حديث أبي امامة رفعه لا يقطع الصلاة شيء واسناد الثلاثة ضعيف وعنده أيضا من حديث مهران بن عبد العزيز عن أنس رفعه وفيه قصة وفي آخره لا يقطع الصلاة شيء واسناده حسن *

(بيان الخبر الدال على تقديم العشاء على العشاء مجاميع)

(أبو حنيفة) عن الزهري عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تودى بالعشاء وأذن المؤذن فأبده وأباليه وأخرجته الشيخان والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عمر رفعه بلفظ إذا وضع العشاء واقعت الصلاة فأبده وأباليه ولا يجان حتى يفرغ منه (وعن) عائشة فمعه متفق عليه (وعن) أنس رفعه إذا قدم العشاء فأبده وأباليه قبل أن تصلوا المغرب ولا تجعلوا عن عشاءكم متفق عليه

(بيان الخبر الدال على أن التمسح للرجال والتصفيق للنساء)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن في الصلاة إذا أتاهم في سائتي التمسح للرجال والتصفيق للنساء هكذا رواه حكيم بن زيد عنه (وأخرج) ابن ماجه بلفظ رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عند الخمسة من حديث أبي هريرة وألفاظهم متقاربة (وفي) المتفق عليه من حديث سهل بن سعد بلفظ من نابه شيء في الصلاة فليمسح فإنه إذا مسح التفت إليه وانما التصفيق للنساء

(بيان الخبر الدال على النهي عن تشد الضمالة في المسجد)

وما يقوله من مسح الماشد

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن رجلا طالع رأسه في المسجد فقال من دعا إلى الجمل الآخر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وجدت أمسا بنيت المساجد لما بنيت له أخرجته مسلم وابن ماجه بهذا اللفظ (وفي) رواية معرج لا يشد بهيراني المسجد فقال لا وجدت أمسا بنيت هذه البيوت لما بنيت له

(باب الوتر والتأكيده على محافظته)

(أبو حنيفة) عن أبي اسحق عن عامر بن حزمة قال سألت عليا رضي الله عنه عن الوتر أحق هو قال أما لحق الصلاة فلا ولا كن سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينبغي لأحد أن يتركه هكذا رواه عبيد الله بن الزبير عنه وأخرجته الأربعة بدون فلا ينبغي إلى آخره وقال عبد بن حماد في مسنده حدثنا يزيد بن هرون حدثنا شعبه عن أبي اسحق عن عامر به بلفظ ليس الوتر يحتم كالصلاة ولا كمنه سنة فلا تدعوه (وأخرج) أحمد وأبو داود والحاكم من

حديث ابن بريدة عن أبيه بلفظ الوتر حق فن لم يوتر فليس منا وقال المحاكم
 صحيح (وأخرجه) البيهقي في سننه من طريق عبيد الله العتيكي عن ابن بريدة
 ونقل عن البخاري أن العتيكي عنده منا كبر (قلت) قال أبو حاتم هو صالح
 الحديث وإنكر على البخاري ادخاله في كتاب الضعفاء (وأخرج) أحمد وابن
 حبان وأصحاب السنن إلا أنرمذي عن ابن أبي أيوب رفعه الوتر حق واجب
 على كل مسلم الحديث (وأخرج) البراء عن ابن مسعود رفعه بلفظ الوتر
 واجب على كل مسلم وفي أسناده جابر الجعفي وهو ضعيف (وأخرج) أحمد عن
 أبي هريرة رفعه من لم يوتر فليس منا وأسناده ضعيف
 * (بيان الخبر الدال على وجوبه) *

(أبو حنيفة) عن أبي يعفور العبدى عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أن الله افترض عليكم وزادكم الوتر هكذا رواه ابن المطهر
 وابن خسرو والاشناني وطلمة ثقة وعلى سياق السند والتمن إلا الأخير
 فعنده بلفظ أن الله زادكم صلاة الوتر فاسمعوا وأطيعوا (وفي رواية) لابن
 خسرو عن أبي يعفور عن رجل عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه
 وسلم بلفظ أن الله زادكم صلاة وهي الوتر فافظوا علمها (وروى) محمد بن
 مسروق عن أبي حنيفة فقال عن أبي يعفور عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو
 (وروى) نصر بن حجاب عن أبي حنيفة فقال عن أبي يعفور عن مجاهد عن أبي
 هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كرم الله رواية مجاهد
 (وفي رواية) لابن خسرو أبو حنيفة عن ناصح بن عبيد الله عن أبي يعفور
 عن يحيى بن أبي كثير عن أبي هريرة ففي هذه الرواية تبين الميهم الذي في
 رواية نصر بن حجاب وأبو يعفور العبدى اسمه وقدان ويقال وأقد
 وهذا الاختلاف لا يضر مع ثقة الرواة (وأخرجه) الأربعة إلا النسائي وأحمد
 والدارقطني والطبراني وابن عدي من حديث خارجة بن خذافة مرفوعا
 بلفظ أن الله أمركم بصلاة وهي خير لكم من سحر النعم وهي الوتر فاعملوا
 فيما بين العشاء إلى طلوع الفجر (وأخرج) اسحق بن راهويه والطبراني
 من طريق يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير مرثد عن عمرو بن العاص وعقبة
 ابن عامر رفعاه أن الله زادكم صلاة هي خير لكم من سحر النعم الوتر وهي

لكم فيما بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر (قال) المحافظ وخالفه الليث
وابن اسحق فقالا عن يزيد عن عبد الله بن راشد عن عبد الله بن أبي مرة عن
خارجة بن حذافة وهو المحفوظ وعبد الله بن راشد مصري وثقة النسائي
وقد تكلم البخاري في سماع بعضهم عن بعض وقد رواه ابن لهيعة عن
عبد الله بن هبيرة عن أبي تميم عن عمرو بن العاص عن أبي بصرة أخرجه
المحاكم قال المحافظ ولم ينفر ديه ابن لهيعة بل أخرجه أحمد والطبراني من
وجهين جيدين عن ابن هبيرة (وعند) الدارقطني والطبراني من حديث ابن
مسعود خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مستبشرا فقال ان الله قد
زادكم صلاة وهي الوتر وعند عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه أخرجه
الدارقطني (وعند) الطبراني في مسند الشافعيين من حديث أبي سعيد مرفوعا
ان الله زادكم صلاة وهي الوتر واسناده حسن (تنبية) اعلم ان المراد
بالوجوب في قولهم الوتر واجب الفرض العملي لان الوجوب كثيرا ما يطلق
عليه وفي الظهيرية انه فرض عملا لا علما وواجب علما انتهى (وقد) روى
يوسف بن خالد السمتي عن الامام ان الوتر واجب وهو آخر اقواله وفي المحيط
وهو الصحيح وفي الخاتمة والسكافي وهو الاصح وفي المبسوط والعناية والتبيين
وهو الظاهر من مذهبه (وروى) حماد بن زيد عنه أنه فرض وبها أخذ زفر
(وروى) نوح بن مريم عنه أنه سنة وبها أخذ صاحباه ووفق المشايخ بين
هذه الروايات بانه فرض عملا وواجب اعتقادا وسنة دليلا فالمراد بالعلم
المذكور في الظهيرية الاعتقاد قال ابن المهام والحق أنه لم يثبت عندهما
دليل الوجوب فنفيها انتهى فهو سنة عندهما عملا واعتقادا ودليلا لكنه
أكد من سائر السنن الموقفة كافي البدائع ويجب عنده قضاءؤه اذا فات
وعندهما أيضا في ظواهر الرواية والله أعلم

(بيان الخبر الدال على ان الوتر ثلاث ركعات)

(أبو حنيفة) عن زيد عن زر عن عبد الرحمن بن ابري عن ابن مسعود رضي الله
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث ركعات هكذا رواه المقرئ
وابن المظفر وطلمة وأخرجه الطحاوي وعند النسائي من طريق زرارة
ابن أبي أدنى عن سعد بن هشام عن عائشة مرفوعا بلفظ كان لا يسلم في ركعتي

الوتر (وعند) المحاكم من حديث عائشة كان يوتر بثلاث لا يسلم الا في آخرهن واخرج الطحاوي من طريق عقبة بن مسلم سألت عبد الله بن عمر عن الوتر فقال اتعرف وتر النهار قلت نعم صلاة المغرب قال صدقت واحسنت ومن طريق أبي العالية علمنا احساب محمد أن الوتر مثل صلاة المغرب هذا وتر النهار وهذا وتر الليل (قال) التقى الشعبي في شرح النخبة ومذهبا قوى من جهة النظر لان الوتر لا يقرأ الا ما ان يكون فرضا أو سنة فان كان فرضا ليس الا ركعتين أو ثلاثا أو أربعاً وكلهم اجمعوا على ان الوتر لا يكون اثنين ولا أربعاً ثبت أنه ثلاث وان كان سنة فلا توجد سنة الا ولها مثل في الفرض والفرض لم يوجد فيه وتر الا المغرب وهو ثلاث وذكر صاحب الفقه بد جماعة من الصحابة روى عنهم الوتر بثلاث لا يسلم الا في آخرهن منهم عمرو بن عبد الله بن مسعود وزيد بن أبي أنس انتهى وفي البخاري وقال القاسم وروينا أناساً منذ أدر كنا يوترون بثلاث وان كلاهما واسع وأرجو أن لا يكون بشئ منه بأس

(بيان الخبر الدال على ما يقرأ في ركعات الوتر)

(أبو حنيفة) عن زبيد عن ذر عن عبد الرحمن بن أبيزي عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاولى من الوتر: بسم الله ربك الاعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد وهكذا رواه ابن مسعود عنه ورواه عنه جماعة فلم يذكره ابن مسعود وهكذا أخرجه الطحاوي وأخرجه النسائي وأحمد وقال اسحق هذا أصح شيء يروى في القراءة في الوتر (أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث يقرأ في الاولى بسم الله ربك الاعلى الحديث (هكذا) رواه الفضل بن موسى عنه وأخرجه المحاكم فقال على شرطهما وفيه لا يسلم الا في آخرهن (وفي) رواية لا يسلم في الركعتين الا ولين من الوتر وعند الاربعة وابن حبان والدارقطني من حديث عائشة بلفظ كان يقرأ في الركعتين اللتين يوتر بعدهما بسم الحديث ولفظ النسائي سيأتي في آخر باب الوتر (أبو حنيفة) عن مخلول بن راشد التهمدي عن مسلم البجلي عن سعيد بن جبيرة

عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث ركعات بقرا
في الاولى بسم اسم ربك الا على الحديث (هكذا) رواه سليمان بن عمرو عنه
وأخرجه النسائي والترمذي وابن ماجه والطحاوي الا أن في رواية
الترمذي خاصة بعد ذكر السور زيادة في ركعة ركعة *

(بيان الخبر الدال على سعة وقت الوتر)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن أبي عبد الله الجدي عن أبي مسعود
الأنصاري رضى الله عنه أنه قال أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم أول
الليل وأوسطه وآخره ليكون ذلك واسعا على المسلمين أى ذلك أخذوا به
كان صوابا غير أن من طمع بقيام الليل فليجعل وتره آخر الليل فان ذلك
أفضل هكذا رواه ابن المغيرة والاشناني وابن خسر وأخرجه ابن أبي
شيبه عن يزيد بن هرون عن هشام الدستوائي عن حماد بن عمار وأبو يعلى
والطيالسي وابن منبج وأحمد والحارث بن أبي اسامة (وأخرج معناه
البخاري عن مسروق عن عائشة قالت كل الليل أوتر رسول الله صلى
الله عليه وسلم وانتهى وتره إلى السحر وعن ابن عمر رفعه اجعلوا آخر
صلاتكم بالليل وترا *

(بيان الخبر الدال على ان الوتر لا يصلى على الراحة)

(أبو حنيفة) عن حماد عن حماد أنه سمع عبد الله بن عمر رضى الله عنه
من مكة إلى المدينة يصلى على راحته يومئذ ايماء الا المكة وكتبه والوتر فانه كان
ينزل لمخافته عن صلته على راحته ووجهه قبل المدينة فقال لي كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى على راحته تطوعا حيث كان وجهه
يومئذ ايماء (هكذا) رواه سعيد بن الجهم عنه وعن اسمعيل بن حماد كلاهما
عن حماد (وأخرجه) الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي (وروى)
الطحاوي عن حنظلة بن أبي سفيان عن نافع مثله ورواه مسدد عن قزعة
أنه سأله عن الصلاة على راحته ايماء فذكره (وروى) البخاري والنسائي
أيضا عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يوتر على راحته (وفي) لفظ
أوتر على غيره ويجمع بينهما أنه كان في حالة العذر من وحل أو مطر أو غير
ذلك فهي واقعة حال لا عموم لها على ان الفرض يصلى على الدابة العذر

الأمين والمأمور ونحوه أو أنه كان قبل وجوبه لأن وجوبه لم يقارن وجوب
 الختم بل متأخر عنه فلا تناقض والله أعلم
 * (بيان الخبر الدال على نسخ القنوت في الفجر) *
 (أبو حنيفة) عن أبان عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي
 الله عنه قال لم يقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفجر قط الا شهرا
 واحدا لانه حارب حيا من المشركين فمات يدعو عليهم وأبضا عن جابر
 عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله وزاد بعد قوله واحدا لم يقف ذلك
 ولا بعده وانما قف في ذلك الشهر يدعو على ناس من المشركين (وأبضا)
 من عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه لم يقف الا أربعين يوما يدعو على عصابة وذكوان ثم لم يقف بعد ذلك
 ان مات فهذه ثلاثة احاديث الاقوال بسندين الاول رواه ابن خزيمة
 وطحا وأبان هو ابن أبي عباس وهو متروك (قلت) ولكن تابع الامام علي
 ذلك سفيان أخرجه محمد بن يحيى العدني في مسنده عن وكيع عنه والثاني
 أخرجه البزار وابن أبي شيبة والطبراني في الاوسط والطحاوي والحاكم
 والبيهقي فالطبراني والبيهقي من طريق محمد بن جابر الجعفي عن حماد بن
 أبي سليمان عن إبراهيم هو النخعي عن علقمة والاسود قال قال عبد الله بن
 مسعود ما قف رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من الصلوات الا في الزجر
 وكان اذا حارب قف في الصلوات كلها يدعو على المشركين ومحمد بن
 ضعيف والبيهقي قول الخافق واسناده ضعيف ولكنه ليس في مسند الامام
 فاتفق الضعف وفي الحديث الثالث بيان للدعوة عليهم من المشركين وهو
 عصابة وذكوان (وعند) الطحاوي بلفظ قف رسول الله صلى الله عليه
 وسلم شهرا يدعو على عصابة وذكوان فلما ظهر عليهم ترك القنوت (وقد)
 الصحيح من حديث أنس انما قف رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا الا
 كان يموت قوما يقال لهم القرا من هاهنا سبعين رجلا الى قوم من المشركين
 دون أولئك وكان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد فقف
 رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا يدعو عليهم (وفيه) أيضا عن قتب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا يدعو على رجل وذكوان (وقد) وردت

قوله زهاء بضم
 الزاي يعني
 قدره

أخاديث في ترك القنوت غير ما ذكر (فيها) ما أخرجه الطبراني في الاوسط
من وجه آخر عن ابن مسعود صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأبي بكر وعمر فاريت أحدا منهم قانتا في صلاة الا في الوتر (وعند) ابن ماجه
عن أم سلمة نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن القنوت في الصبح واسناده
ضعيف (وعند) الدارقطني عن صفية بنت أبي عبيد بدل أم سلمة (وروى)
أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه والطحاوي وصححه ابن حبان من
طريق أبي مالك سعد بن طارق الاشجعي قال قلت لأبي يا ابت إنك قد صليت
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلى ما نهانا
بالكوفة نحو ما من خمس سنين فـ كما نؤايقتمون في الفجر قال أي بني فحدثه
قال الترمذي حسن صحيح قال المحافظ وسنده على شرط مسلم ولكنه لم يخرج
لأبي مالك سعد بن طارق تفرد به وخولاف فيه انتهى ولفظ النسائي صليت
خلف النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقنت وصليت خلف أبي بكر فلم يقنت
وصليت خلف عمر فلم يقنت وصليت خلف عثمان فلم يقنت وصليت خلف
علي فلم يقنت ثم قال يا بني إنها بدعة (وأخرج) ابن أبي شيبة عن ابن مسعود
وابن عمر وابن عباس وابن الزبير أنهم كانوا لا يقنتون في صلاة الفجر وعن
أبي بكر وعمر وعثمان كذلك وعن ابن عمر أنه قال في قنوت الفجر ما شهدت
ولا علمت (وروى) البيهقي باسناد ضعيف عن ابن عباس قال القنوت في
الصبح بدعة (وقال) محمد بن الحسن في الآثار ما أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن
إبراهيم عن الأسود بن يزيد أنه سمع عمر بن الخطاب يستن في السفر والمضر
فلم يره قانتا في الفجر حتى فارقه (وقال) أيضا أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن
إبراهيم قال لم ير النبي صلى الله عليه وسلم قانتا في الفجر حتى فارقه فارق الدنيا وهو
معضل (تذييه) أخرجه عبد الرزاق عن أبي جعفر الرازي عن الربيع عن أنس
لم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا كذا
عند الطبراني وصححه الحماكم في الاربعين والدارقطني (ويعارضه) ما عند
الطبراني أيضا من رواية غالب بن فرقد الطحان كنت عند أنس بن مالك
شهرين فلم يقنت في صلاة الغداة (والجواب) ان المراد بأحد الحديث الاول انه
كان يقنت فيه عند النوازل واختصاصه بالنوازل قد ثبت بحديث أنس

نفسه عند الخطيب في كتاب القنوت واسناده صحيح قاله صاحب التتبع بالفظ
 كان لا يقنت الا أن يدعو لقوم أو على قوم وحديث أبي هريرة عند ابن حبان
 بالفظ لا يقنت في صلاة الصبح الا أن يدعو لقوم أو على قوم واسناده صحيح
 قاله المحافظ فيكون حديث أنس المتقدم منسوخ العموم بصرح حديثه
 وحديث ابن مسعود وهذين ولهذا لم يكن أنس نفسه يقنت في الصبح
 وعليه يحمل قول من قال به من الصحابة والتابعين فلا يكون بالنسبة
 الى النازلة منسوخا بل مسترأوبه قال جماعة من أهل الحديث اذ ليس في
 الاخبار ما يعارضه الاحديث ابن مسعود المتقدم فان فيه لم يقنت قبله ولا
 بعده (قال) ابن الهمام فيجب أن يكون بقاؤه في النوازل مجتهدا فيه لانه
 لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم من قوله ان لا قنوت في نازلة بعده بل مجرد
 العدم بعدهما فينتج الاجتهاد بان يظن بان تركها اغماها ولعدم نازلة بعدها
 تستدعيه فتكون شرعية مستمرة وبان يظن رفع مشروعيته نظرا الى سبب
 تركه صلى الله عليه وسلم وهو انه لما نزل قوله تعالى ليس لك من الامر شيء
 تركها انتهى وقول الطحاوي والترك دليل النسخ ظاهره ان المراد به نسخ
 القنوت مطلقا أي سواء في النوازل أو غيرها وهذا هو المفهوم من عبارات
 المتون وهو مشكل لما ثبت عن أبي بكر رضي الله عنه انه قنت عند محاربة
 مسيلة وكذلك عمرو وكذلك على ومعاوية عند محاربتهمما والذي يؤخذ
 من مجموع الاخبار انه صلى الله عليه وسلم كان لا يقنت الا في النوازل
 ومن ثم ذهب جمع من العلماء الى عدم نسخه فيها بل هو امر مستمر مشروط
 وجعلوا اخصوص ما روى من قنوته صلى الله عليه وسلم في الفجر عند
 النوازل ناسخا للعموم ما روى أنه صلى الله عليه وسلم لم يزل يقنت في الفجر
 حتى فارق الدنيا فقالوا ان المعنى لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم القنوت
 في الفجر عند النوازل حتى فارق الدنيا وجعلوا المراد بالترك في حديث ابن
 مسعود ترك الدعاء على أولئك القوم بعينهم لا ترك القنوت فيكون المراد
 بالنسخ نسخ عموم الحكم لا نسخ نفس الحكم (قال) في الملتقط قال الطحاوي
 انما لا يقنت عندنا في صلاة الفجر من دون وقوع بلية فان وقعت فتنة
 أو بلية فلا بأس به (وقال) الشيخ ابراهيم الحلي من متأخري علمائنا في شرح

المنية هو مذمنا وعليه الجمهور وانما نهت على هذه المسئلة لان غالب
مشايخنا يعمدون الترك على نسخ نفس الحكم والله اعلم
(بيان الخبر الدال على سنية القنوت في الوتر وأنه قبل الركوع)
(أبو حنيفة) عن ابان عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال بيت عند رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقلت في الوتر قبل الركوع قال فارسلت اليه من
القبائل فاحببني أنه فعل مثل ذلك هكذا رواه طلحة وابن خسرو (وفي)
رواية لابن خسرو عن عبد الله ان امه اخبرته (واخرجه) ابن أبي شيبة
والدارقطني من هذا الوجه وابان متروك (واخرجه) الخطيب من وجه آخر
ضعيف (واخرجه) الطبراني من وجه آخر صحيح لكن موقوفان ابن مسعود
كان لا يفت في شيء من الصلوات الا في الوتر قبل الركوع (وعن) ابن عباس
قال اوتر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث فقلت فيما قبل الركوع أخرجه
أبو نعيم في الحلية (وعن) ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر ثلاث
ويجعل القنوت قبل الركوع أخرجه الطبراني في الاوسط باسناد ضعيف
(وروى) ابن أبي شيبة عن يزيد بن هرون عن هشام الدستوائي عن حماد
عن ابراهيم عن علقمة ان ابن مسعود وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
كانوا يفتون في الوتر قبل الركوع وهذا سند صحيح على شرط مسلم (وفي)
الصحيح من رواية عاصم سألت أنس بن مالك عن القنوت فقال قد كان
القنوت قبل الركوع أو بعده قال قبله الحديث (وعند) النسائي
من رواية سفيان الثوري عن زبيد عن سعيد بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي
ابن كعب أنه صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث يقرأ في الاولى بسم الله
وبك الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله
أحد ويقت قبل الركوع (واخرج) ابن ماجه مثله (وقد) روى القنوت
في الوتر قبل الركوع عن الاسود وسعيد بن جبير والبخاري وغيرهم رواه عنهم
ابن أبي شيبة في مصنفه باسناديه (وفي) الاشراف لابن المنذر وروينا
عن عمر وعلى وابن مسعود وأبي موسى الاشعري وأنس والبراء بن عازب
وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وعيمدة وجيد الطويل وابن أبي ليلى انهم
رأوا القنوت قبل الركوع وبه قال اسحق

*(باب النوافل * منها ركعتا الفجر)*

(اعلم) ان الم شروع نوعان مزمعة ورخصة والعزيمة هي الاصل وهي أربعة أنواع فرض وواجب وسنة ونفل وقد مضى القسمان الاولان وهذان باب السنة والنفل (أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن عائشة رضي الله عنها قالت ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد منه على ركعتي الفجر (أخرجه) الشيخان ولفظ البخاري ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من النوافل أسرع منه (وفي لفظ أشد معاهدة منه على الركعتين قبل الفجر وفي لفظ أشد تعاهدا (ولسلم) عنهما ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها (وللبخاري) عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يدع أربعا قبل الظهر وركعتين قبل الفجر (وله) عنهما لم يكن يدعهما أبدا (وللطبراني) في الاوسط عنهما لم أراه ترك الركعتين قبل صلاة الفجر في سفر ولا حضر ولا صحة ولا سقم (وعند) أبي داود من حديث أبي هريرة صلواته ما رواه ان طردتكم الخيل يعني ركعتي الفجر

(بيان الخبر الدال على سنة أربع ركعات الظهر القبلية)

(أبو حنيفة) عن عبيدة بن معتب الضبي عن ابراهيم عن قزعة عن رجل من الصحابة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي أربع ركعات قبل الظهر لا يفصل بينهن بتسليم هكذا رواه ابن خزيمة وطحا (وأخرجه) أحمد وأبو داود والترمذي في الشمائل وأبو يعلى من حديث أبي أيوب مرفوعا باقظ أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لمن أبواب السماء (وعند) ابن ماجه كان يصلي قبل الظهر أربعاً اذا زالت الشمس لا يفصل بينهن بتسليم وقال أبواب السماء تفتح اذا زالت الشمس (وفي) رواية الترمذي وأحمد قلت يا رسول الله أفهن تسليم فاصل قال لا وفي اسنادهم عبيدة بن معتب وهو ضعيف قاله الحافظ (قلت) ولكن روى عنه الائمة الحفاظ مثل شعبة والثوري وهشيم ووكيع وجابر بن عبد الحميد وغيرهم وأخرجه محمد بن الحسن في موطأه عن بكير عن عامر الجبلي عن ابراهيم والسعي عن أبي أيوب الانصاري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل صلاة الظهر أربعاً اذا زالت الشمس فساله أبو أيوب عن ذلك فقال

ان ابواب السماء تفتح في هذه الساعة فاحب ان يصعد لي في تلك الساعة خير
قلت اني كاهن قراءة قال نعم قلت انفصل بينهن بسلام قال لا (واخرجه)
ابن خزيمة من وجه آخر عن ابى ايوب وليس فيه لا يسلم بينهن (اعلم) ان آكد
السنن وأقواها عند الامام سنة الفجر باتفاق الروايات حتى روى الحسن
عنه لوصلاها قاعدا من غير عذر لا يجوز ثم التي قبل الظهور ثم اللتان بعده
وبعد المغرب والمساء سواء (تنبه) وقع لابن حمزة الحسيني الحافظ هنا وهم
في سياق السند فقال ابراهيم بن قزعة عن رجل له صحبة وعنه عبيدة
ابن معتب الضبي مجهول عن مثله (وقد) رد عليه الحافظ في تجهيل المنفعة
فقال هذا غلط نشأ عن تصحيف وانما هو ابراهيم عن قزعة وهو ابن يحيى
وابراهيم هو النخعي وعبيدة معروف بالرواية عن ابراهيم *

(بيان الخبر الوارد في الاربع ركعات بعد الجمعة)

(ابو حنيفة) عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل
اربعا كذا رواه ابو بكر بن عبد الباقي (واخرجه) مسلم وفي لفظ له اذا
صليتم بعد الجمعة وفي لفظ للجماعة الا البخاري اذا صلى احدكم الجمعة
فليصل بعدها اربعا (واخرج) ابن حبان من حديث ابي هريرة باللفظ
من صلى الجمعة فليصل بعدها اربعا وفي رواية فان كان له شغل فكرعتين
في المسجد وركعتين في بيته وقال هذه الزيادة مدرجة وهو عند الدارقطني
والطبراني من رواية نافع عن ابن عمر (واخرجه) الحاکم في علوم الحديث
من وجه آخر عن ابن سيرين عن ابن عمر (واخرجه) الحرابي في الغرائب عن
نضر بن علي عن ابيه عن ابن ابي نصر عن ابي هريرة (اعلم) ان ائمة المجاهدين
الاربعة التي ذكرت في الاحاديث آنفا على سنة الظهور وجهوا سنة الجمعة
القبيلة بمنزلة ما يعموم تلك الاحاديث ويعمل ابن مسعود بموجبها وامره به
الدال على صحة حكمه وكفى بآب ابن مسعود قدوة (وقد) روى عنه وعن ابن
عباس وصفية وغيرهم ما يدل على ذلك (واستدلوا) على استئذان الاربع
البعدية بحديث ابي هريرة في الباب (وقال) النووي نبه بقوله من كان
منكم مصليا الحديث على انها سنة ليست واجبة وقد اخذ به الامام واما

ماورد عن ابن عمر عند البخاري صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم مسجدتين
بعد الجمعة فحملوا على العذر رواية الجماعة فان يحل بشئ فصل
ركعتين الحديث

(بيان الخبر الوارد في الأربع ركعات بعد العشاء)
(أبو حنيفة) عن محمد بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من صلى بعد العشاء أربع ركعات قيل أن يخرج من المسجد
عدان يملأون من ليلة القدر أخرجه معناه أبو داود من حديث عائشة
والنسائي من طريق شريح بن هانئ عن عائشة ماصلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم العشاء قط فدخل على الاصلى بعدها أربع ركعات (ولاحد)
والنزار والطبراني اذا صلى العشاء ركع أربع ركعات (وفي) البخاري عن
ابن عباس بن عبد خالتى ميمونة وكان النبي صلى الله عليه وسلم عندهما في
ليلتها فصلى العشاء ثم جاء الى منزله فصلى أربع ركعات ثم نام (وفي) سنن
سعيد بن منصور من حديث البراء مرفوعا من صلى قبل الظهر أربع ركعات
كانت له سجدة في ليلته ومن صلاه بعد العشاء كان كمثل من من ليلة القدر
(وأخرجه) البيهقي من حديث عائشة موقوفا (وأخرجه) النسائي
والدارقطني موقوفا على كعب (قلت) والموقوف في مثل هذا كالمرفوع
لانه من قبيل تقدير الثواب وهو لا يدرك الاسما

(في احياء الليل والحث عليه)
(أبو حنيفة) عن زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبه قال كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقوم عامة الليل فقال له أصحابه اليس قد غفر لك ما تقدم
من ذنبك وما تأخر قال افلا يكون عبد اشكورا أخرجه الشيخان والترمذي
والنسائي (أبو حنيفة) عن عبد الرحمن بن خرم عن أنس رضى الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت
أنه سيورثه وما زال يوصيني بقيام الليل حتى ظننت ان خيأوا متى لن يناموا
الا قليلا هكذا رواه ابن خسر وأخرجه النزار (والجملة) الاولى فقط
أخرجه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي عن ابن عمر وهم
جميعا وابن ماجه عن عائشة والاول والثاني في الادب والطبراني في الكبير

والبيهقي في السنن عن ابن عمرو والاول وابن حبان عن أبي هريرة
وعبد بن حميد والبخاري في الادب عن جابر والطبراني عن زيد بن ثابت
وأحمد والطبراني عن أبي امامة والطبراني عن علي (والجملة) الثمانية
أخرجها الديلمي في الفردوس عن أنس *

(بيان الخبر الدال على احياء ليالي العشر الاخير من رمضان)

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن رجل عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان اذا دخل شهر رمضان نام وقام فاذا دخل العشر الاخر شد
المئزر واحي الليل أخرجه الستة من وجه آخر *

(بيان الخبر الوارد في الصلاة في البيوت)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوا
في بيوتكم ولا تخرجوا لها قبورا أخرجه الشيخان عن زيد بن ثابت في
قصة مرفوعة صلوا أيها الناس في بيوتكم وفي لفظ فعليكم بالصلاة في بيوتكم
فان خير صلاة المرء في بيته الا المكتوبة (ولابي) داود صلاة المرء في بيته أفضل
من صلاته في مسجد هذا الا المكتوبة (ولابن) أبي شيبة والترمذي
بلفظ الامام وقال الترمذي حسن صحيح (وأخرجه) النسائي ايضا وكاهن
عن ابن عمر وأخرجه ابن أبي شيبة والطبراني عن زيد بن خالد الجهمي
(بيان الخبر الوارد في الاستخارة)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله
عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كما
يعلم أحدنا السورة من القرآن قال اذا اراد أحدكم امرا فليتبوضأ ثم ليركع
ركعتين ثم ليقول اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك واسألك
من فضلك فانك تعلم ولا أعلم وتقدر ولا أقدر وأنت علام الغيوب اللهم ان
كان هذا الامر خيرا لي في ديني وخيرالي في عاقبة أمري فيسره لي وبارك
لي فيه وان كان غيره خيرا لي فاقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به هكذا
رواه اسمعيل بن عباس عنه (وأخرجه) البزار وهو عند البخاري من
حديث ابن المنكدر عن جابر بهذا *

(بيان سننية التعليم في الاستخارة)

(أبو حنيفة) عن ناصح بن عجلان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلمنا الاستخارة في الأمور كما يعلمنا السورة من القرآن هكذا رواه القاسم بن الحكم عنه وأخرجه الترمذي والنسائي ولابي داود مثله من حديث جابر (باب ادراك الفريضة)

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن جابر بن الأسود أو الأسود بن جابر عن أبيه أن رجلا من صلحاء الظاهر في بيوتهم أعلی هذا النبي صلى الله عليه وسلم وهما يريدان أن الناس قد صلوا ثم أتيا المسجد فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة فقاما في ناحية المسجد وهما يريدان أن الصلاة لا تلحق لهما فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم رأهما فأرسل إليهما فحياهما وفرأتهما ثم اتزعا فحشا فأن يكون قد حدث في أمرهما شيء فسألهما فأخبرا الخبر ففعل إذا فعلتما ذلك فصليا مع الناس واجعلا الأولى هي الفريضة هكذا رواه عنه جماعة وآخرون قالوا عنه عن الهيثم يرفعه لم يحا وزوده (أخرجه) أبو داود والترمذي والنسائي من حديث جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه بلفظ شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح في مسجد الخيف فلما قضى صلاته إذا هو برجلين في آخريات القوم لم يصليامعه وفيه أنا كنا صلينا في رحا لنتقال ولا تفعل إذا صليتما في رحا لكما ثم أتيتكما مسجد جماعة فصليا معهم فانهم السكبان فافله وقال الترمذي حسن (وأخرجه) الحاكم وقال صحيح وأخرجه العبدني وأبو يعلى وابن حبان (وقال) مالك في الموطأ عن نافع أن رجلا سأل ابن عمر فقال إني أصلي في بيتي ثم أدرك الصلاة مع الإمام فأصلي معه قال نعم قال أيتهم أجعل صلاتي قال ليس ذلك إليك (وفي) الساب عن أبي ذر رفعه صل الصلاة لو قتها فان أدركتهما معهم فصل فانها لك نافلة أخرجه مسلم (وعن) يزيد بن عامر السوائي نحوه أخرجه أبو داود وعن ابن مسعود نحوه أخرجه مسلم

(باب قضاء الفوائت)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم قال عرس رسول الله صلى الله عليه وسلم

ليلة فقال من يحرسنا الليلة فقال رجل من الانصار شاب أنا يا رسول الله
أحرسكم فحرسهم حتى إذا كان مع الصبح غلبته عينه فاستيقظوا الا يحرس
الشمس فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضأ وتوضأ أصحابه وأمر
المؤذن فاذن فصلى ركعتين ثم أقيمت الصلاة فصلى الفجر بأصحابه هكذا
رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه وزاد فصلى الفجر وجهه في القراءة كما
كان يصليها في وقتها ووصله طهمة بذكر عاقبة عن عبد الله بن مسعود
فرواه من جهة محمد بن خالد عن أبي حنيفة (وأخرج) أبو داود والطحاوي
ورجاله ثقات وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو يعلى وابن حبان والبيهقي (وعند)
مسلم من حديث أبي قتادة بالفظ ثم اذن بلال بالصلاة فصلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى الغداة فصنع كما كان يصنع كل يوم (وفي)
حديث ذي مختبر عن أبي داود بالفظ ثم قام النبي صلى الله عليه وسلم
فركع ركعتين غير مجل ثم قال بلال أقم الصلاة (ولمسلم) من حديث أبي
هريرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليأخذ كل إنسان برأس راحلته فإن
هذا منزل حضرة نبيه الشيطان قال ففعلنا ثم دعا بالماء فوضأ ثم صلى
سجدة ثم أقيمت الصلاة فصلى الغداة (وفي) الباب عن أنس وابن عباس
عند البزار وعن مالك بن ربيعة عند النسائي وفي حديث جابر بن مطعم
عند احمد والنسائي فقاموا فاذن بلال وصلوا الركعتين ثم صلوا الفجر

(باب سجود السهو)

اعلم ان سجود السهو قيل سنة وقال ابو الحسين الكرخي واجب وهو الصحيح
لانه انما يكون بحزنة نقصان يمكن في العبادة فيكون واجبا
(بيان الخبر الوارد في ان سجدة في السهو بعد السلام)

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي
الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة ما الظهور واما العصر
فزاد أو نقص فاما فرغ وسلم قيل له احدث في الصلاة شيء أو نقصت قال اني
انسى كما تنسون لاني من البشر فاذا نسيت فذكرت في ثم حول وجهه الى
القبلة وسجد سجدة في السهو وتشهد فيها ثم سلم عن يمينه وعن يساره اخرجه
الاستاذ والوهب في زاد أو نقص من ابراهيم كما رواه عنه مسلم وغيره ولفظ

البيهقي واذا شك احدكم في صلاته فليقرأ الصواب فليتم عليه ثم يسلم
 ثم يسجد سجدتين (ولفظ) مسلم سجود سجدتين بعد السلام والسلام
 (ولابي) داود والنسائي من حديث عبد الله بن جعفر من شك في صلاته
 فليسجد سجدتين بعد ما يسلم وصححه ابن خزيمة (اعلم) ان مدار هذا الباب على
 اصول (منها) ان سجود السهو واجب لانه ضمان فائت وضمان الفائت
 لا يكون الا واجبا مخصوصا اذا كان الفائت موصوفا بالوجوب واذا كان
 واجبا لا يجب الا بترك الواجب او بتأخيره (ومنها) انه لا يتكرر (ومنها) انها
 لا يجب بالعمد لما عرفت في الاصول من اشتراط الملازمة بين السبب والمسبب
 والعمد جنابة محضة والسجود عبادة فلا يصلح سببا لها خلافا للشافعي
 (قريبه) ما ذكر من انه يسجد للسهو وبعد السلام سجدتين ثم يتشهد ويسلم
 هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد يجب بعد سلام واحد واختاره
 بعض اصحابنا وقال بعضهم المختار للامام قول محمد ولان الفرد قولهما وقال
 الشافعي يسجد قبل السلام وقال مالك ان كان في نقصان فقبله لانه للغير
 وان كان عن زيادة فبعده لانه لرغم الشيطان فقال له ابو يوسف ارأيت
 لو زاد ونقص فقصر مالك وقال هكذا أدركنا ما شئنا

• (باب صلاة المريض) •

(أبو حنيفة) عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه قال مرضت فعادني
 النبي صلى الله عليه وسلم ومعه أبو بكر وعمر وقد أغشى علي في مرضي وحانت
 الصلاة فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وصب علي من وضوئه فأفقت
 فقال كيف أنت يا جابر ثم قال صل ما استطعت ولو أن تومئ (وعند)
 البخاري والاربعة انه صلى الله عليه وسلم قال لعمران بن حصين صل
 قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب تومئ ايماء (وفي) رواية
 للنسائي فان لم تستطع فستلقيا لا يكلف الله نفسا الا وسعها (وعند) البراء بن
 حديث جابر انه صلى الله عليه وسلم عاد مريضا وفيه وقال له صلى الله عليه وسلم
 الارض ان استطعت والافاوم ايماء واجعل سجودك أخفض من ركوعك
 (وأخرجه) البيهقي ورواه ثقات وهو عند أبي يعلى من وجه آخر عن جابر
 وعند الطبراني من حديث ابن عمر نحوه

(بيان الخبر الوارد في توفية الأجر للمريض إذا قصر)
 (أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم إذا مرض العبد وهو على عمل من عمل الطاعة فلم يقدر في
 مرضه على العمل قال الله تعالى لحفظتها كتبوا له بدي أجراً كان يعمل
 وهو صحيح أخرجه البخاري من حديث أبي موسى ومسلم من حديث ابن عمر
 . (باب سجود التلاوة) *

مدارها إذا الباب على أصول منها أن يشاء السجدة على التداخل ورفع
 الكفاية عند التكرار ومنها أن الصلاة لا تؤدي خارج الصلاة وغيرها
 تؤدي فيها *

(بيان سجدة ص)

(أبو حنيفة) عن عمر بن ذر عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد في ص وقال سجدها داود النبي صلى الله
 عليه وسلم ونحن نسجد لها شكراً هكذا رواه طلحة والأشعثي (ومن طريقه
 ابن خسر) (وأخرجه) النسائي باللفظ سجدها داود وتوبة ونسجد لها شكراً
 ورواه ثقات (ولفظ) البخاري أنها ليست من عزائم السجود وقد رأيت
 النبي صلى الله عليه وسلم يسجد فيها (وعند) أبي داود من حديث أبي
 سعيد خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ ص فلما مر بالسجدة نزل
 فسجد وسجد ثمانية وقرأ مرة أخرى فلما بلغها نزلنا للسجدة فقال انما هي
 نوبة نبي (وعند) أحمد من وجه آخر عن أبي سعيد أنه صلى الله عليه وسلم
 لم ينزل يسجد بها (تنبيه) أعلم أن سجود التلاوة عندنا واجب على التراخي
 والموجب له أحد معان ثلاثة التلاوة والسمع والاشتمام والتلاوة توجبها
 على التالي بشرطين أن يكون ممن تلزمه الصلاة وأن لا يكون مؤثماً (وهو)
 عندنا في أربعة عشر موضعاً الأعراف والرعد والنحل وبني إسرائيل
 ومريم والأولى في الحج والفرقان والنمل والم تنزيل وص وحس السجدة
 والفهم والانشقاق والعتاق (وعند) الشافعي ومالك وأحمد سنة (وعند)
 مالك لا يسجد في المفصل أي من الحجرات إلى آخره (وعند) الشافعي وأحمد
 في الحج سجدة ثان (وعندنا) الثانية منها هي الصلاة وموضع السجدة في حم

قوله نزلنا أي
 نزلنا كما في
 بعض الروايات
 باللفظ نزلنا
 الناس الخ
 وقوله والاشتمام
 أي من تلاها
 ولم يسمعها
 للتأني

السجدة عند قوله وهم لا يسأمون (وعند) الشافعي عند قوله ان كنتم ايام
تعبدون * (باب صلاة السافر)

اعلم ان الشروع على نوعين عزيمة ورخصة الاول اربعة انواع فرض
وواجب وستة ونفل والثاني ما تغير عن الامر الاصل على اعارض وهو
على ضربين حقيقة ومجاز والمحقيقة على ضربين احدهما ما يظهر بتغير
في حكمه مع بقاء وصف الفعل وهو المحرمة والثاني ما يظهر بالتغير في وصف
الفعل ايضا وهذه رخصة اسقاط والمجاز ايضا على ضربين احدهما ما سقط
عن العباد ما لم يكن مشروعا في الجملة والثاني ما سقط عنهم مع كونه مشروعا
وقوله الرخصة استباحة المحذور مع قيام المحرم لا يكاد يصح لانه قول
بتخصيص العلة حتى قالوا بقيام دليل المحرمة ولا حرمة وان قالوا ثبتت
الاباحة مع قيام المحرمة فقد جمعوا بين المتضادين وهو محال (أبو حنيفة)
عن أيوب بن عائد عن بكير بن الاخنس عن مجاهد عن ابن عباس ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى فرض على لسان نبيكم على المقيم اربع
وعلى المسافر شطرها وعلى الخائف ركعة واحدة (وأخوجه) مسلم بلفظ فرض
الله الصلاة على لسان نبيكم في المحضر اربع ركعات وفي السفر ركعتين وفي
الخوف ركعة وبهذا استدلل الامام على ان القصر عزيمة لا رخصة
* (بيان الخبر الوارد في عمل عليه من الحساب على القصر)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي
الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر ركعتين
وأبو بكر وعمر لا يزيدون عليه وأخوجه النسائي بلفظ صليت مع النبي
صلى الله عليه وسلم

* (بيان الخبر الوارد في قصر الصلاة يعني)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي
الله عنه انه أتى فقيلا له صلى عثمان يعني اربع ركعات قال ان الله وانا اليه راجعون
صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ومع أبي بكر وعمر ركعتين
ركعتين ثم حضر مع عثمان فصلى اربع ركعات فقبل له استرجعت وقلت
ما قلت ثم صليت اربع ركعات قال الخلاف شر قال وكان اول من اتهم يعني اربع ركعات

ان ترجمه البخاري ومسلم وأبو داود وقوله قبل له الى آخره لا يداود خاصة
 (قال) البيهقي ان عثمان اتم الصلاة لكثرة الاغراب ليعلمهم ان الصلاة
 اربع وقيل غير هذا والاشبه انه وآخرة رخصة ورأى الاتمام جائزا (قلت) قد
 انكر عليه ابن مسعود الاتمام (وفي) بعض الروايات انكر الناس عليه
 ذلك فلو كان الاتمام جائزا ما انكروه وما عذر عثمان ولقال اختبرت
 الاتمام ولم ينجح الى تاويل (وقال) ابن خزم رويناه من طريق عبد
 الرزاق عن الزهري بلغني ان عثمان اتم الصلاة يعني بمضي اربع الاوقات
 ان يقيم بعد الحج فعلى هذا اتمها معهم من كان يتم معهم من الصلاة لا يتم
 اقاموا باقامته (ومن) طريق ابن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه قال
 اعتل عثمان بمضي طائفة على فقيل له صل بالناس فقال ان شئتم صليت بكم
 صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا الا الصلاة امير المؤمنين يعنون
 عثمان اربع افاقي

(بيان الخبر الوارد في قصر النبي صلى الله عليه وسلم بذي الحليفة)

(ابو حنيفة) عن ابن المنكر عن أنس رضي الله عنه قال صليت مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الظهر اربع اوالعصر بذي الحليفة ركعتين أخرجه الشيخان
 وأبو داود والترمذي والنسائي

(باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة)

(ابو حنيفة) عن عدي بن ثابت عن عبد الله بن يزيد عن أبي أيوب
 الانصاري رضي الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب
 والعشاء في حجة الوداع بالمزدلفة كذا عند ابن أبي شيبة في مصنفه واسحق
 والطبراني بهذا السند يلفظ صلى بالمزدلفة المغرب والعشاء باقامة وأصله في
 الصحيحين من هذا الوجه بدون لفظ الاقامة (وللطبراني) أيضا من وجه
 آخر عن أبي أيوب جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان واحد واقامة
 (وللشيخين) عن اسامة فلم اجاء المزدلفة نزل فتوضا ثم اقيمت الصلاة فصلى
 المغرب ثم اقيمت الصلاة فصلى العشاء (والبخاري) عن ابن عمر جمع بين
 المغرب والعشاء كل واحدة منهما باقامة وهو لم يسمع من وجه آخر عنه وسأني
 مفصلة في كتاب الحج وذكر الاختلاف فيه (ابو حنيفة) عن أبي خباب

السكبي عن هانئ بن زبيد عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين
المغرب والعشاء يعني بالمزداقة كذا رواه الحارثي (ورواه) محمد بن حفص
عن الإمام فقال هانئ بن زبيد ومن جهة ابن مسعود (وقى) تجهيل المنفعة
هانئ بن زيد والمعروف في ذلك سعيد بن مسير كما أخرجه الشيخان وأبو داود
والترمذي والنسائي من طريق آخر وأبو خباب فيه مقال (ورواه) الإمام
أيضا بهذا السند إلى ابن عمر قال أفضنا معه من عرفات فلما نزلنا معه جمعنا
أقام فصلينا المغرب معه ثم تقدم فصلي بنسار كعتين ثم دعا بماء فصبه عليه ثم
آوى إلى فراشه فقهنا أنه نظر طويلا ثم قال يا أبا عبد الرحمن الصلاة فقال
أى الصلاة قال العشاء الآخرة فقال أما كما صلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقد صليت أخرجه ابن أبي شيبة بدون قوله ثم دعا بماء وقال هكذا
فعلته مع رسول الله صلى الله عليه وسلم * (باب الجمعة) *

(بيان الخبر الوارد فيمن لا تجب عليهم)

(أبو حنيفة) عن أيوب بن عاذة الطائي وغيلان عن محمد بن كعب القرظي عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أربعة لا الجمعة عليهم المرأة والعبد والمريض
والمسافر هكذا رواه محمد في الآثار وابن مسعود وأخرجه أبو داود عن
طارق بن شهاب رفعه الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة
عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض (وأخرجه) الحاكم من طريق طارق
الذي كور عن أبي موسى (وعن) عيم الداري رفعه الجمعة واجبة الأعلى صبي
أو مملوك أو مسافر أخرجه البيهقي والطبراني وزاد أو امرأة أو مريض
(وللبهقي) عن ابن عمر الجمعة واجبة الأعلى ما لم تكن إيمانكم أو ذي علة
(بيان الخبر الوارد في جاسة الخطيب على المنبر قبل الخطبة)

(أبو حنيفة) حدثنا عطية حدثنا عبد الله بن عمر قال كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا صعد المنبر جلس قبل الخطبة جلسة خفيفة أخرجه أبو داود
بالفاظ حتى يفرغ المؤذن *

(بيان الخبر الوارد في قيام الخطيب عند الخطبة)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أن رجلا حدثه أنه سأل عبد الله بن مسعود
عن خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة فقال له أما تقر أسورة الجمعة

قال بلى ولكن لا أعلم فقال فقرا على واذا رواه جماعة أو لموا انفضوا اليها
وتركوك قائما قال الخطبة يوم الجمعة قائما هكذا رواه جماعة (وصرح)
ابن خسر وفي روايته من طريق الحسن بن زياد عن أبي حنيفة فقال عن
ابراهيم عن علقمة كما أخرجه ابن ماجه عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة
عن عبد الله

(باب العيدين)

(بيان الخبر الوارد في أنه لا يصل قبل العيد ولا بعده)

(ابو حنيفة) عن عدي بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان
النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم العيد الى المصلى فلم يصل قبل الصلاة ولا
بعدها أخرجه السبعة عن ابن عباس (وللترمذي) عن ابن عمر مثله وصححه
هو والمحاكم (وفي) كل ذلك دليل على عدم صلاة الامام والمأموم (أما)
حديث ابن عباس فلا ن ثابت له صلى الله عليه وسلم فهو ثابت للامة
الا ما خص به بدليل (وأما) حديث ابن عمر فعند الترمذي ولفظه قد عدت
الى الامام ثم صلى وانصرف ولم يصل قبلها ولا بعدها لانه كان مأموما
(وعند) ابن ماجه باسناد حسن عن أبي سعيد رفعه كان لا يصل قبل العيد
فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين لكن في سنده ابن عقيل وهو مختلف فيه
(بيان الخبر الوارد في ان تكبيرات العيد اربعة)

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن ابن مسعود رضى الله عنه قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الفطر والاضحى اربعا تكبيره على الجنائز
هكذا رواه مجاهد بن الحسن في الآثار عنه (ورواه) الحارثي من غير طريق
الامام من رواية مكحول حدثني ابو عائشة ان سعيد بن العاص دعا بابا موسى
الاشعري وحديثه بن اليمان فسألهما كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم يكبر في الاضحى والفطر فساقه وفي أخرى وصفه حديثه
(وأخرجه) أبو داود وكذا في الآثار أن ابن مسعود قال ذلك للوليد بن عتبة
بجدة أبي موسى وحديثه (وقال) الترمذي روى عن ابن مسعود هذا وكذا
رواه عبد الرزاق عن ابن مسعود باسناد صحيح (وروى) ابن أبي شيبة عن
انس مثل حديث ابن مسعود موقوفا (وروى) عبد الرزاق في مصنفه عن
الثوري عن أبي اسحق عن علقمة والاسود سأل سعيد بن العاص حديثه

وأما موسى عن تكبير العيدين فقال حذيفة بن أسيد بن مسعود فسأله فقال
يكبر أربعين ثم يقرأ ثم يكبر فيركع ثم يقوم في الثانية فيقرأ ثم يكبر أربعين
(وروي) البخاري أيضا من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن
الأسيب قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه كبرنا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم أربعين قال فامر عمر بأربعين يعني تكبير العيدين والجنائز
(باب صلاة الكسوف)

(بيان الخبر الوارد في ان صلاة الكسوف ركعتان)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن عاتقة عن عبد الله بن مسعود رضي
الله عنه قال انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم بن رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطب فقال ان الشمس والقمر
آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فاذا رأيتم ذلك فصلوا
واجدوا الله وكبروا وسبحوا حتى تنجلي (وفي) رواية فأيها انكسف فصلوا
حتى تنجلي اريد بحديث الله أما قال ثم نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وصلى
ركعتين ونسبه صاحب العناية الى أبي مسعود الانصاري وهو هكذا في
بعض نسخ مسند البخاري وقوله فخطب يخالفه قول الهداية وليس في
الكسوف خطبة لانه لم ينقل انتهى (قال) المحافظ وهذا الذي مردود على
الصحابين عن أسماء ثم انصرف بعد أن تجلت الشمس فقام فخطب الناس
فحمد الله وأثنى عليه الحديث والذي يدل على هذا أنه خطب بعد الانجلاء
ولو كانت سنته فخطب قبله وما ورد فيه فانما كان للرد على من زعم انها
كسفت لموت ابنه وقد أمر بالصلاة ولم يأمر بها ولو كانت شرعة لبيها
فتأمل (وفي) المتفق أيضا عن ابن عباس وعائشة واسلم عن جابر ولا
والحكاكم عن سمرة ولا بن حبان عن عمرو بن العاص وصرح أحمد والنسائي
وابن حبان في روايتهم بأنه بعد المنبر (وقوله) ان الشمس والقمر آيتان
الحديث عند البخاري ومسلم عن أبي مسعود وعندهما عن أبي موسى
رايتما شيئا من ذلك فافزعا الى ذكر الله ودعائه واستغفاره وعن عائشة
فكبروا وادعوا وصلوا وعن المغيرة فادعوا الله وصلوا والبخاري عن ابن
عمر فاذا رأيتم ذلك فاذكروا الله وفي المتفق عليه من حديث المغيرة فادعوا

الله وصالوا حتى ينكشف ما بكم (وسلم) من حديث عبد الرحمن بن سمرة وصلى
ركعتين ولانساثنى من حديث أبي بكر فصلي بهم ركعتين كما يصلون واخرجه
ابن حبان فقال ركعتين مثل صلاتكم (ولابي) داود عن قبيصة فصلي
ركعتين فاطال (وللطبراني) في الاوسماعين ابن عباس ان النبي صلى الله عليه
وسلم صلى الكسوف لم يزد على ركعتين *
*(بيان الخبر الوارد في ان صلاة الكسوف كثيرها من الصلوات في كل
ركعة ركوع واحد)*

(ابو حنيفة) عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمر وقال انكسفت
الشمس يوم مات ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرع الناس
الى النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد قال فقام يصلي بهم فاطال القيام حتى
ظنوا انه لا يركع ثم ركع فكان ركوعه كقدر قيامه ثم رفع رأسه من الركوع
فكان قيامه بقدر ركوعه ثم سجد فكان سجوده كقدر قيامه ثم رفع رأسه
فكان جلوسه كقدر سجوده ثم سجد الثانية فكان سجوده كقدر جلوسه ثم
قام ففعل في الثانية مثل ذلك ثم قعد فتشهد الحديث بطوله أو زده ابن
حسرو وابن المظفر وأخرجه أبو داود والترمذي في الشمائل والنسائي من
رواية شعبة والحاكم وقال صحيح ولم يخرجاه من أجل عطاء بن السائب انتهى
(قال) ابن المهام وهذا وثيق منه اعطاء (وقد) أخرج البخاري له مرقونا
بأبي بشر وقال أيوب ثقة وقال ابن معين لا يحتج بحديثه (وفرق) الامام
أحمد وغيره بين من سمع منه قديما وحديثا انتهى (وقال) الشيخ تقي
الدين في الامام كل من روى عن عطاء غمار روى عنه في الاختلاط الاشعبة
والسفيانان (قال) الشيخ قاسم بن قطلوبغا فلا يبعد أن امامنا كذلك لانه
أكبر منهما وأقدم سمعا

(باب الصلاة على الجنائز)

(بيان الخبر الدال على أنه يكبر عليها أربعين)

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن غير واحد ان عمر بن الخطاب جمع
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فسألهم عن التكبير على الجنائز وقال لهم
انظروا آخر جنازة كبر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدوه قد كبر

أربعاً حتى قبض قال كبر وأربعاً هكذا رواه البخاري والاشعري (وعند)
ابن خسر وأبو حنيفة عن الميثم عن ابن سيرين عن علي رضي الله عنه بأطول
من هذا (وأخرجه) محمد بن الأثير في ذلك (وأخرج) الطبراني والبيهقي
عن ابن عباس قال أخرجنازة صلى الله عليه وسلم كبراً على
أربعاً (قال) البيهقي روى هذا الحديث من وجوه كلها ضعيفة إلا أن إجماع
المصنفين على الأربع كالدلائل على ذلك انتهى (وعند) مالك من حديث
أبي أمامة بن سهل أن مسكينة مرضت المحدث وفيه فخرج حتى صف
بالناس على قبرها وكبر أربعاً (وعند) أبي نعيم في تاريخ أصبهان من حديث
ابن عباس رفعه كان يكبر على أهل بدر سبعاً وعلى بني هاشم خمساً كان آخر
صلاته أربع تكبيرات إلى أن مات وكذا عند الدارقطني والحاكم وابن
حبان وطريق الكل ضعيفة (وروى) أبو يعلى وابن سعد عن أنس رفعه صل
على ابنه إبراهيم وكبر عليه أربعاً صلى الله عليه وسلم ولابزار عن أبي سعيد
المخدري مثله وعند ابن عبد البر في الاستذكار عن أبي بكر بن سليمان بن
أبي حنيفة عن أبيه كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر على الجنائز أربعاً
وتساً وستاً وسبعاً وثمانياً حتى جاءه موت الجاشي فخرج إلى المصلى فصاف
الناس وراءه وكبر عليه أربعاً ثبت على أربع حتى توفاه الله وأخرج
ابن أبي شيبة عن محمد بن الحنفية أنه ولي ابن عباس فكبر عليه أربعاً وأخرج
عن عمر بن سعيد أن علياً كبر على يزيد بن المكف أربعاً (وفي) المتن
عليه من حديث الشعبي قال أخبرني من شهد النبي صلى الله عليه وسلم أني
على قبر منبوذ فصففهم وكبر أربعاً

(بيان الخبر الدال على القراءة في تكبيرات الجنائز)

(أبو حنيفة) عن شيكان بن عبد الرحمن عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن
أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول إذا صلى على
الميت اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذکرنا
وانشأنا هكذا رواه أبو القاسم بن الحكم عنه وأخرجه الإمام أحمد وزاد
الله من أحاديثه منافاً أحياه على الإسلام ومن توفيته منافاً توفاه على الإيمان
وأخرجه أبو داود والترمذي من حديث أبي هريرة بلفظ كان إذا صلى على

بسنارة قال فساداه كساق أجد وزاد بعد لفظ الإيمان اللهم لا تقهر منا
أبره ولا تنفذ أبعده وأنترجه الطبراني في الكبير والأوسط بأسناد حسن
وزاد فيه اللهم عفو لك عفو لك وفي المجلدات من رواية عبد الرحمن بن أبي أيلى
عن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا صلى على جنازة قال اللهم اغفر لأحيائنا وأمتنا وأمهاتنا وأبنائنا وكبيرنا
وولدنا وكنانا وأئمتنا ومن توفيقه فتوفه على الإسلام (تتبعه) قال ابن أبي حاتم
سألت أبي عن حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة فقال
المحفوظ لا يذكر ابن أبي هريرة إنما يقرئون أبو سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم
مرسل ولا يؤصل به يذكر أبي هريرة غير سفيان والصحاح أنه مرسل انتهى (قلت)
وسفيان من الثقات المحفوظ وقد وافقه الإمام أيضا فنأهيك بهما إذا اجتمعما
على وصل أو رسل فتأمل

* * *

(بيان الخبر الدال على كيفية حمل الجنازة) *

(أبو حنيفة) عن منصور بن المعتمر عن سالم بن أبي الجهم عن عيسى بن
سفيان عن ابن مسعود أنه قال من السنة أن تحمل بجوانب السير الأربعة
فأردت على ذلك فهو نافذة هكذا رواه هذا السباق أبو نعيم والمحارثي وابن
خمسرو وأبو بكر بن عبد الباقي ومحمد بن الحسن وخالفهم ابن المقرئ فأخرجه
في مسند الإمام هكذا لأنه أدخل بين ابن مسعود وابن مسعود أبي عبيدة
ابن عبد الله بن مسعود وهكذا أخرجه ابن ماجه في سننه وابن أبي شيبة
(وروى) عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه حمل جوانب السير
الأربعة (وعن) أبي هريرة من حمل بجوانب الأربعة فقد قضى الذي عليه
(بيان الخبر الدال على سنية اللحد والخذ من قبل القبلة) *

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن يريدة عن أبيه قال أئخذ النبي صلى
الله عليه وسلم وأخذ من قبل القبلة ونصب عليه اللبن نصبا أخرجه ابن عدى
في الكامل والمقبلي في الضعفاء من طريق عمرو بن يزيد التيمي عن علقمة
ابن مرثد وقد ضعفاه من جهة الضعفاء ولا أخذوا إذاني عنه وقال الأخير
لا يتابع عليه (قلت) وأي متابع أوثق وأجل قدرا من الإمام وقد روى
مثله عن أبي سعيد أيضا وأخرجه ابن عدى كذلك (وعند) أصحاب السنن

من حديث ابن عباس اللذان والشق أخبرنا وقال الترمذي غريب
(ولابن) ما جده وأحمد عن جرير مثله (وعند) ابن أبي شيبة عن مالك
عن نافع عن ابن عمر الحمد للذي صلى الله عليه وسلم ولا يكره وعمر وهذا
من أصح الأسانيد (وعند) ابن أبي شيبة وأبي داود في المراسيل عن
جماد عن إبراهيم أن النبي صلى الله عليه وسلم أدخل من قبل القبلة ولم يدل
سلا (وعن) أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من قبل
القبلة واستقبل استقبالا أخرجه ابن ماجه وفيه عطية وهو ضعيف
(وأخرج) ابن أبي شيبة عن محمد بن الحنفية أنه قال ابن عباس فكبر عليه
أربعين وأدخله من قبل القبلة (وعن) عمر بن سعيد أن عليا كبر على يزيد بن
المكفف أربعين وأدخله من قبل القبلة (وأخرجه) عبد الرزاق في مصنفه
بسند صحيح وقال به ناخذ (وروى) الترمذي عن ابن عباس أن النبي صلى
الله عليه وسلم أدخل قبره ليلا فأسرج له بسراج فأخذ من قبل القبلة وقال
حديث حسن

(بيان الخبر الدال على سنة التسنيم في القبور)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم حدثني من رأى قبر رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأبي بكر وعمر مسنمة مرتفعة عن الأرض على قبر رسول الله صلى الله
عليه وسلم مدريضة هكذا رواه ابن خسر ورواه المنظر ومحمد بن الحسن إلا
أن ابن خسر وزاد بين إبراهيم وبين من رأى أم عطية (وأخرجه) البخاري
من طريق سفيان بن دينار التمار بلقط دحات البيت الذي فيه قبر النبي
صلى الله عليه وسلم فرأيت قبره مسنما (وفي) مصنف ابن أبي شيبة حديث
عيسى بن يونس عن سفيان التمار فساقه كسابق الإمام وفيه أيضا حديث
يحيى بن سعيد عن سفيان عن أبي حصين عن الشعبي رأيت قبره شهداء أحد
مسنمة (قال) ابن التركماني وهذا السندان صحيحان (وحكى) الطبري عن
قوم أن السنة التسنيم واستدل لهم بأن حياة القبور سنة متبعة ولم يزل
المسلمون يسفون قبورهم (ثم) قال حدثنا ابن بشار حدثنا عبد الرحمن بن
خالد بن أبي عثمان قال رأيت قبر ابن عمر مسنما ثم قال لا أحب أن يتعدى
فيها أحد المعنيين من تسويتها بالأرض أو رفعها مسنمة فدرش على ما عليه

عمل المسلمين في ذلك قال وتسوية القبور ليست بتسطيح انتهى (واما) ماروي
ابوداود عن القاسم قال دخلت على عائشة فقالت يا امه اكشفي لي عن قبر
النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه فكشفت لي عن قبور ثلاثة لا مشرفة
ولا لائحة مبطوحة بالعرضة الحمراء (واخرج) الحاكم وظاهره يعارض
الذي قبله وقد جمع الحاكم بينهما كانت كذلك اول الامر سمعت المسقط
المجدار وقال البيهقي في صحت رواية القاسم من ان قبورهم مبطوحة دل
ذلك على التبطيح قال ابن الترمذي لم ارا احدا صرح بان المبطوح هو المسطح بل
معنى مبطوحة ليست بمشرفة وقوله لا مشرفة ولا لائحة يدل على ذلك وذكر
الطحاوي في اختلاف العلماء حديث القاسم ثم قال ليس في هذا دليل على
تربيع ولا تسنيم لانه يجوز ان تكون مبطوحة بالبطح او هي مستقيمة (وفي)
الخبر يدل على دوري يقتل ان تكون مبطوحة والتسنيم في وسطها فهذا الخبر
محتمل وحديث التمار صريح في التسنيم (وذكر) البيهقي حديث التمار ثم
قال وحديث القاسم اصح واولى ان يكون محفوظا (قلت) هذا خلاف
اصطلاح اهل هذا الشأن بل حديث التمار اصح لانه مخرج في صحيح
البخاري وحديث القاسم لم يخرج في شيء من الصحيح ولا يحتاج الى جمع
الحاكم الذي سبق ذكره فان الصحيح لا يعارض الا بمثله وحديث القاسم
ليس كذلك فتأمل

(بيان الخبر الدال على كراهة التجهيص)

(ابو حنيفة) حدثنا شيخ لنا يرفعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى
عن تربيع القبور وتجهيصها كذا رواه محمد في الاستمارة (واخرج)
الترمذي واللفظ له وابوداود وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث
جابر بن عبد الله ان يجهض القبر ويبنى عليه وان يكتب عليه وصرح بعضهم
يسماع ابي الزبير عن جابر وهو في مسلم بدون الكتابة وقال الحاكم الكتابة
على شرط مسلم وهي صحيحة غريبة

(بيان الخبر المبيح لزيارة القبور)

(ابو حنيفة) عن عاتكة بن مرثد وجماعة حدثنا عن ابن بريدة عن ابيه
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نهيتكم عن زيارة القبور ان تزوروها

فزوروهسا ولا تقولوا هجرا هكذا رواه البخاري وابن خزيمة (واخرجه)
 المحاكم عن انس بلغة كنت نهيتمكم عن زيارة القبور الا فزوروهسا فانها
 ترق القلب وتدمع العين وتذكر الآخرة ولا تقولوا هجرا (واخرجه) مسلم
 وابوداود والترمذي وابن حبان والمحاكم ايضا من حديث ابن بريدة
 (واخرجه) مسلم والنسائي والمحاكم من طريق ضرار بن قرة عن محارب بن
 دثار عن ابن بريدة بلغة نهيتمكم عن زيارة القبور فزوروهسا الحديث وسياق
 بقائه ان شاء الله تعالى في المتفرقات (ابو حنيفة) عن علقمة بن مرثد وجماد
 قال اخذ ثنا ابن بريدة عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال قد اذن لحمد
 في زيارة قبر ابيه اخرجته مسلم من حديث أبي هريرة بلغة استأذنت ربي
 ان ازور قبر ابي فاذن لي فزوروا القبور فانها تذكركم الموت
 * (بيان الخبر الدال على ما يقوله زائر القبور) *

(ابو حنيفة) عن علقمة بن مرثد وجماد انهما احداثا عن ابن بريدة عن ابيه ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول اذا خرج الى المقابر السلام على اهل الديار
 من المسلمين وانا ان شاء الله بكم لاحقون نسأل الله لنا ولكم العاقبة (واخرجه)
 احمد ومسلم هكذا بلغة السلام عليكم اهل الديار من المؤمنين والباقي سواء
 (واخرجه) مسلم ايضا من حديث عائشة قالت كيف اقول يا رسول الله
 تعني اذا زرت القبور قال قولي السلام على اهل الديار من المؤمنين واخرجه
 ايضا من حديث أبي هريرة كان اذا خرج الى القبور قال ذلك
 * (بيان الخبر الوارد في ثواب من قدم ثلاثة من الاولاد) *

(ابو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن ابيه ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال ما من مسلم يموت له ثلاثة من الولد الا ادخله الله الجنة فقال
 عمر واثنان فقال النبي صلى الله عليه وسلم واثنان هكذا رواه البخاري وابن
 المظفر (واخرجه) الامام احمد ومسلم والمحاكم عن ابن بريدة عن ابيه
 واخرجه البخاري في الادب والنسائي عن انس *

* (بيان الخبر الوارد على ان الميت معاق بدينه) *
 (ابو حنيفة) عن فراس بن يحيى عن الشعبي عن رجل من اصحاب النبي صلى
 الله عليه وسلم قال الميت مرتين بدينه حتى يقضى اخرجته احمد والترمذي

وقال حسن صحيح والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة بالفظ نفس المؤمن
معلقة بدينه حتى يقضى عنه (ولعبد) الرزاق والبيهقي بالفظ ما كان عليه دين
إذا مات *

(باب الصلاة في الكعبة)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال سألت بلالا بن صلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم في الكعبة وكم صلى قال ركعتين مما يلي العمودين هكذا رواه
القاسم بن معن عنه وأخرجه البخاري في الصلاة في باب قوله واتخذوا من
مقام إبراهيم صلى (وأخرجنا) في الحج أيضا عنه أنه قال فقلت لبلال هل صلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم قلت أين قال بين العمودين قال
ونسيت أسأله كم صلى (وقد) وفق يذبحها بالمثل على التكرار في يوم الفتح
لم يسأله وفي الحج سأله كمارواه الدارقطني بإسناد حسن (قلت) أظن الشيخين
عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح
بقضاء الكعبة وأرسل إلى عثمان بن طلحة فاعيا المفتاح ففتح ثم دخل وبلال
واسامة وعثمان وأمر بالباب فأغلق فلبثوا فيه مليا قال عبد الله فبادرت
الباب فقلت لبلال هل صلى فيه قال نعم قلت أين قال بين العمودين فلقاه
وجهه ونسيت أن أسأله كم صلى (وأخرجنا) من طريق أخرى (وأخرجنا) عن
عطاء عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة وفيها ست
سوارق فقام عند كل سارية فدعا ولم يصل (وعن) ابن عباس عن أسامة لما
دخل البيت دعا في نواحيه كلها ولم يصل فيه حتى خرج فلما خرج ركع في قبل
البيت ركعتين وقال هذه القبلة (وروى) أحمد وابن حبان من حديث
ابن عمر عن أسامة أنه صلى فيه (وروى) الدارقطني من رواية يحيى بن جعدة
عن ابن عمر قال دخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت ثم خرج وبلال خلفه
فقلت لبلال هل صلى قال لا فلما كان من الغد دخل فسألت بلالا هل صلى
قال نعم صلى ركعتين (وروى) الطبراني والدارقطني من طريق حميد
ابن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ولما دخل النبي صلى الله عليه
وسلم صلى بين السارين ركعتين ثم خرج فصلى بين الباب والحجر ركعتين ثم
قال هذه القبلة ثم دخل مرة أخرى فقاسم يدعو ثم خرج ولم يصل (وروى)

قوله قبل
بضعتين وبضم
فمكون
ما استقبل من
الكعبة اه

استحق والطبراني من طريق جابر الجعفي عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي
صلى الله عليه وسلم لم يدخل البيت في الحج ودخله عام الفتح وجابر متروك
قال البيهقي ان سمعت الرواية ان يعني اللتين قبل هذا دل على انه دخل مرتين
فصل مرة وترك مرة والله أعلم (وأخرج) أحمد واسحق والبرار وأبو داود
والطبراني من طريق عبد الرحمن بن صفوان قالت لعمرك كيف صنع رسول
الله صلى الله عليه وسلم حين دخل الكعبة قال صلى ركعتين (وعن) عبد الله
ابن السائب حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وقد صلى في
الكعبة فخلع نعليه الحديث أخرجه ابن حبان
(كتاب الزكاة)

(أبو حنيفة) عن عيسى بن عراك بن مالك قال سمعت أبي يقول سمعت أبا هريرة
رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليس على
المسلم في عبده وفرسه صدقة هكذا رواه طلحة عنه متفق عليه من حديث
أبي هريرة وكذلك أخرجه أحمد والاربعة وابن حبان وزاد هو ومسلم في
آخره الا صدقة الفطر (وفي) كتاب عمر بن حزم ليس في عبده مسلم ولا في فرسه
شي (قال) صاحب الهداية وتأويله فرس الغازي وبه أخذ الصاحبان
وقال أبو حنيفة من كان له خيل سائمة فان شاء أعطى عن كل فرس دينار
وان شاء قومه او أعطى من كل مائتي درهم خمسة دراهم وهو قول زفر أيضا
ونسك الصاحبان بحديث الباب ونسك الامام بما أخرجه الشيخان
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الخيل فقال ورجل ربطها تعفها ثم لم
يمنع حق الله في رقابها ولا ظهر ورها فهي له ستر الحديث ومن هنا يظهر ان
ما أخذ الامام دقيق جدا فتنبه

(بما ان الخبر الوارد في ان العوام ليس عليها شيء) *

(أبو حنيفة) عن الميثم عن محمد بن سيرين عن علي رضي الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ليس في العوام والمحامل صدقة هكذا رواه طلحة
عنه والعوامل هي المدة للاعمال والمحامل هي المدة لحمل الاثقال
أخرجه أبو داود وابن حبان وصححه ابن القطان على قاعدته في توثيق
عاصم بن حزمة وعدم التعميل بالوقوف والرفع بالغط وليس في العوام شيء وكذا

المدار قطنى الا أنه زاد فى آخره ولا فى الجملة صدقة (واخرجه) عبد الرزاق
 مختصرا موقفا وللمدار قطنى والطبرانى من حديث ابن عباس مرفوعا
 ليس فى البقر العوامل صدقة وفى أسناده سواد بن مصعب وهو متروك
 عن ليث بن ابي سليم وهو ضعيف (واما) الحوامل فقال المحافظ لم اره اى
 فى الحديث فيكون من زيادة احدر واته وهو مقبولة اذا كانت عن ثقة
 واللفظ مشهور فى كتب الفقه يقولون لازكاة فى البغال والحمير ولا فى
 العوامل والعلوفة ولا فى الحوامل (وقد) بوب البيهقى فى السنن على هذا
 الحديث فقال باب ما يسقط الصدقة عن الماشية وفيه نظر اذا الاسقاط
 يقتضى سابقة الوجوب ولا وجوب فى العوامل أصلا فأملى *

(بيان الخبر الوارد فى المعدن والركاز)

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فى الركاز
 الخمس هكذا رواه الحسن بن زياد عنه (واخرجه) الشيخان من حديث
 ابي هريرة فى اثنا حديث واخرجه البيهقى ايضا واخرجه ابن ماجه عن
 ابن عباس والطبرانى فى الكبير عن ابي ثعلبة وفى الاوسط عن جابر وابن
 مسعود والركاز هو المال المركوز مخلوقا كان او موضوعا والركن ما كان
 موضوعا (وبوب) البيهقى فقال باب من قال المعدن ليس بركاز لقوله عليه
 السلام المعدن جبار وفى الركاز الخمس ففصل بينهما (قال) الترمذى
 للخصم ان يقول المعدن هو الركاز فلما اراد ان يذكره حكما آخر ذكره
 بالاسم الآخر وهو الركاز واغفل الحديث فى الصحيح والبيهقى جبار وفى الركاز
 الخمس فلما قال وفيه الخمس محصل الالتباس باحتمال عود الضمير الى
 البئر (وفى) الفائق للزمخشري الركاز ما ركزه الله فى المعادن من الجواهر
 (وقال) ابو عبيد المعروف باختلاف فى تفسير الركاز اهل العراق واهل الحجاز
 فقال اهل العراق هى المعادن وقال اهل الحجاز هى كنوز اهل الجاهلية
 وكل محتمل فى اللغة ونحوه لصاحب المشرق (وقال) الطحاوى
 فى احكام القرآن وقد كان الزمهرى وهو راوى حديث الركاز يذهب الى
 وجوب الخمس فى المعادن *

(بيان الخبر الوارد فى زكاة الزروع والثمار قليلا وكثيرا)

(أبو حنيفة) عن إبان بن أبي عباس عن أنس رضي الله عنه إن النبي صلى الله عليه وسلم قال في كل شيء أخرجت الأرض العشر ونصف العشر قال أبو حنيفة ولم يذكر صاعكم هكذا رواه أبو طه عن أبي حنيفة ومكذا عند أبي الجوزي في كتاب التحقيق (وروي) عن إبان عن رجل من الصحابة رفعه بلفظ فيما سقت السماء العشر وفيما سقى بفتح أو غري نصف العشر في قليله وكثيره وأبو عباس اسمه فيرون وإبان ضعيف (وأخرج) البراء من طريق قتادة عن أنس رفعه بلفظ سن فيما سقت السماء العشر وما سقى بالواضحة نصف العشر قال ورواه الحافظ عن قتادة (وفي) البخاري من حديث ابن عمر رفعه فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر وفيما سقى بالضم نصف العشر (واسلم) عن جابر بن جهم (ولابن) ماجه عن معاذ بن عيسى النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فأمر في أن أخذت ما سقت السماء وما سقى بفلاة العشر وما سقى بالدوا إلى نصف العشر (قال) الطحاوي ففي هذه الآثار دلالة في إيجاب الصدقة في قليل ذلك وكثيره ولم يقدري ذلك مذكرا ورواه قول أبي حنيفة وخالفه صاحباه (فائدة) ذكر مسكين في شرح السكينة ما نصه الماء على نوعين عشري وخراجي فالعشري ما به ماء وآبار وعيون وبخار لا تدخل تحت ولاية أحد والخراجي ما لا ينهار التي شقتها الأطنام ويترجعت في أرض خراجية وهي تظهر في أرض خراجية وأما سيحون وجحون ودجلة والغرات فخراجي عند أبي يوسف وعشري عند محمد

(بيان الخبر الوارد في عدم الجمع بين العشر والخراج)

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم لا يجمع على مسلم عشر وخراج في أرض (قال) ابن عدي في الكامل هكذا يروي من قول إبراهيم وقد وصله أبو الخليل يحيى بن عيسى عن أبي حنيفة فقال بعد إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحيى ضعيف وقال الدارقطني كذب يحيى علي أبي حنيفة ومن بعده (قلت) ومعناه في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لعروب بن خرم عند أبي داود والنسائي وابن حبان والبيهقي والحاكم قال وليس في مرزعة شيء إذا كانت تؤدي صدقتها من العشر (وأخرج) هذا الكلام ابن أبي شيبة عن الشعبي وعكرمة قال صاحب الهداية وروى

قوله فخراجا
العشري بفتح
العين المهملة
والثالثة الزرع
لا يسقيه الماء
المعراج

وقع اجماع ائمة المجور والعدل على ذلك والله اعلم *

(بيان الخبر الوارد في حد الغنى الذي يحرم عليه الزكاة)

(ابو حنيفة) عن حكيم بن جبير الاسدي عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن
ابيه عن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من سأل وله ما يغنيه فهو
كذو ج أو خدوش في وجهه يوم القيامة قالوا ما يغنيه قال خسون درهم أو
حسابهم من الذهب هكذا رواه ابن خثعم وابن عبد الباقي (وحكيم) بن
جبير ضعيف لكن تابعه زيد بن كحيم مخرج به سفيان عند أصحاب السنن وأورده
ابن جبير في التهذيب عن ابن مسعود (وفي) حديث سهل بن الحنفية
عند الطبراني وابن جرير قالوا وما يغنيه يا رسول الله قال قدر ما يغنيه
أو يعشيه (وعند) الامام أحمد في حديث ابن مسعود ولا تحمل الصدقة
من له خسون درهم أو عرضة من الذهب *

(كتاب الصوم)

(بيان الخبر الوارد في فضله)

(ابو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن صالح الزيات عن أبي هريرة رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل عمل ابن آدم له الا الصيام
فهو لي وأنا اجزي به هكذا رواه ابواسامة عنه (وأخرجه) الستة وابن
حبان بطوله وهذا مختصر والزائد عندهم واختلف في الصائم أطيب
عند الله من ربح المسك *

*(بيان الخبر الدال على ان صوم عاشوراء كان واجبا فنسخ وجوز عقد النية
بعد طلوع الفجر)*

(ابو حنيفة) عن ابراهيم بن محمد بن المنذر عن أبيه عن محمد بن عبد الرحمن
الجبري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لرجل من أصحابه يوم
عاشوراء قموا فليصوموا هذا اليوم فقال انهم قد طعموا فقال وان
كانوا قد طعموا (وفي) مسند طلحة بن جبير ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
لا يوتي ابواب الانصارى (وفي) معجم عبد الخالق بن ثابت الحنفى من طريق
سفیان عن الزهري اخبرني محمد بن عبد الرحمن قال سمعت معاوية بن أبي
سفیان سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل الى أهل العوالي فقال من
كان أكل فلا يأكل ومن لم يكن أكل فليتم صومه (وعند) أحمد وابن حبان

كذو ج
خدوش

وابن أبي شيبه من حديث أسامة بن حارثة ان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه
فقال مرقومك فليصوموا هذا اليوم قالت وان وجدتمهم قد سطعوا وقال
ليتموا آخريهم (وأخرج) الشيخان والنسائي من حديث أسامة بن الأكوع
رفعه انه أمر رجلا من أسلم ان أذن في الناس ان من كان أكل فليصم بقية يومه
ومن لم يكن أكل فليصم فان اليوم يوم عاشوراء (وعندهما) عن الربيع
بنت معوذ أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم فداة عاشوراء الى قري
الأنصار نحوهم وزاد في كتابه بذلك نصومه ونصوم صديقاته الصغار الحديث
* بيان الخبر الدال على ان الهلال انما يعتبر بالرؤية *

الربيع انضم
الراه مصغرا
ومعوذ مثله
في الضبط اهـ

(أبو حنيفة) عن حصين بن عبد الرحمن عن عمرو بن مرة عن أبي البختري قال
اهل الذاهلال ذى الحجة فقال قائل من انه ابن ليلتين وقال قائل ابن ثلاث
فقدمنا على ابن عباس فذكرنا ذلك فقال هو ابن ليلة ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم مده الى الرؤية هكذا رواه ابن المقرئ في مسنده عن أبي
يوسف عنه (وأخرج) مسلم معناه وفيه ان الحكم يتعاقب بالرؤية ولا عبرة
بقول الموقنين وان كانوا عدولا في الصحيح وهو مذهب الجمهور الا من شذ
من المتأخرين

* بيان الخبر الدال على ان الشهر قد يكون تسعا وعشرين *
(أبو حنيفة) حدثنا أبو العطوف عن الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم
حلف ان يدخل على نسائه شهرا فلما مضى تسع وعشرون أرسل الى عائشة
ان تعالي وأرسلت اليه انك آليت شهرا مني ولم أزل أعد الايام والليالي وأنه
بقي يوم فإرسل اليها ان تعالي فان الشهر ثلاثون وتسع وعشرون هكذا
رواه طحاوية ولفظ ابن خزيمة وآلى من نسائه وهو في الصحيحين وسألتني في
الابلاغ مفصلا

* بيان الخبر الوارد في النهي عن صيام يوم الشك *
(أبو حنيفة) عن عبد الملك بن حمير عن قزعة عن أبي سعيد الخدري رضي الله
عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام اليوم الذي يشك فيه
أنه من رمضان (قال) المحافظ لم أجده بهذا اللفظ ومعناه مخرج من حديث
لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين متفق عليه من حديث أبي هريرة

وبقيته الرجل كان يصوم صوماً فصيحاً (والله يقي) نهى عن صوم يوم
قبل رمضان بيوم ويوم الفطر والاضحى وأيام التشريق وعند الأربعة
وابن حبان والمحاكم والدارقطني من طريق صلاة بن زفر كنا عند عمار في
اليوم الذي يشك فيه فاق بشاة مصلية فتعني بعض القوم فقال من صام يوم
الشك فقد عصى أبا القاسم وعلقه البخاري فقال وقال صلاة عن عمار
ووهب من عزاء إلى مسلم وله شاهد عند البراء من حديث أبي هريرة نهى
عن ستة أيام من السنة يوم الاضحى ويوم الفطر وأيام التشريق واليوم الذي
يشك فيه من رمضان واسناده ضعيف (وحاصل) ما ذكره فقهائنا في صيام
يوم الشك ان من صامه ان جزم بكونه عن رمضان كان مكروهاً كراهية
تحریم لما فيه من التشبه بأهل الكتاب لانهم زادوا في مدة صومهم وعليه حمل
النهى عن التقدم بصوم يوم أو يومين ثم ان ظهر أنه من رمضان اجزاء عنه لانه
شهد الشهر وصامه وان ظهر أنه من شعبان كان تطوعاً غير مضمون بالافساد
لانه في معنى المظنون وان جزم بكونه عن واجب آخر فهو مكروه كراهية
التنزيه التي مرجعها خلاف الاولى لان النهى عن التقدم خاص بصوم
رمضان اكن كره الصورة النهى المحمول على رمضان وان ظهر أنه من رمضان
اجزاء لوجود أصل النية ان كان مقيماً بالاتفاق وان كان مسافراً على
الصحيح لما عرفت وان ظهر أنه من شعبان فقد قيل يكون تطوعاً لانه منهى
عنه فلا يتأدى به الواجب وقيل اجزاء عن الذي نواه وهو الاصح لما تقدم من
ان المنهى عنه هو التقدم على رمضان بصوم رمضان لا التقدم بكل صوم وان
جزم بالتطوع فلا كلام في عدم كراهته وانما الخلاف في استحبابه ان لم يوافق
صوماً كان بصومه والا فضل ان يتلوم أي ينتظر ولا يأكل ولا يشرب
ولا يذوق الصوم ما لم يتقارب انتصاف النهار فان تقارب ولم يتبين الحال
فقد اختلفوا فيه فقيل الافضل صومه وقيل فطره وعامتهم على أنه
لا ينبغي للقضاء والمفتين ان يصوموا تطوعاً ويفتوا بذلك خاصتهم ويفتوا
العمامة بالافطار بعد الانتظار نفياً للهمة والله أعلم * *

(في بيان الخبر الوارد في اباحة الحجامة للصائم)

(أبو حنيفة) عن ابي السوداء عن ابي حنيفة عن ابن عباس ان النبي صلى الله

الفاحشة اسم
موضع بالمدينة
اه

عليه وسلم احتجهم بالفاحشة وهو صائم هكذا رواه البخاري عن الصباح بن
محارب وابن أبي رواد كلاهما عنه وقد أخرجه ابن الجارود في منتقاه من
طريقين وكيع عن شعبة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس بهذا اللفظ
(وأخرجه) البخاري أيضا من غير طريق الإمام فقال حدثنا الفضل بن عمر بن
عثمان المروزي حدثنا سعيد بن سليمان حدثنا عباد بن العوام عن أبي
السوداء السلي حدثنا أبو حاتم فساقه إلا أنه قال وهو محرم ورواه بعضهم
عن الإمام فقال عن أبي السواد والصواب الأول وأبو السواد مجعول هكذا
قالوا وكانهم عنوانه أنه مجعول الاسم لا العين وعند الشيخين من حديث ابن
عباس من غير هذا الطريق بلفظ احتجهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
محرم واحتجهم وهو صائم وعند الترمذي بلفظ احتجهم فيما بين مكة والمدينة
وهو محرم صائم وعند الطحاوي من طريق مقسم عن ابن عباس بلفظ وهو
صائم محرم ورواه من وجه آخر ولم يذكر وهو محرم وقال هاهنا سألت أحمد
عنه فقال ليس فيه صائم إنما هو محرم (أبو حنيفة) حدثنا الزهري عن أنس
ابن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجهم وهو صائم هكذا
رواه محمد بن الحسن الواسطي عنه وأخرج البخاري عن جيسد عن أنس
معناه والطحاوي عن ثابت عن أنس معناه وفي الباب عن أبي سعيد رفته
رخص في الحجة للصائم أخرجه النسائي ورجاله ثقات لكن ذكر الترمذي في
العلل أن الصواب موقوف ولا تكون الرخصة إلا بعد النهي

(في بيان الخبر الدال على إباحة القبلة للصائم)

(أبو حنيفة) عن زباد بن علقمة عن عمرو بن ميمون عن عائشة رضي الله عنها
أنه صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم (أخرجه) الشيخان والترمذي
وأبو داود وابن ماجه وأخرجه الطحاوي من طريق شيبان بن معاوية
واسرائيل كلاهما عن زباد بن علقمة بهذا وأخرجه كذلك من طريق الليث
عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة بهذا ومن طريق علي بن الحسن
وعروة ابن الزبير والقاسم كلهم عن عائشة بهذا زاد الأخير وكانت تقول
وايكم أم لا ربه من رسول الله صلى الله عليه وسلم

(بيان الخبر الدال على إباحة المباشرة لله)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان يباشر بعض أزواجه وهو صائم أخرجه
مسلم وابن ماجه من طريق إبراهيم بزيادة وكان أملاكم لكم لاربه واخرجه
الطحاوي من طريق ابن عون عن إبراهيم بتلك الزيادة وأخرجه من هذا
الطريق أيضا بزيادة مسروق مع الأسود قال سألت عائشة أكان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يباشر وهو صائم قالت نعم ولكنه كان أملاكم لكم
لاربه أو من أملاكم لكم لاربه الشك من أبي عاصم شيخ شيخ الطحاوي
(أبو حنيفة) عن الميثم عن عامر عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان يصيب من وجهها وهو صائم ونص الآثار عن
رجل عن عامر ولا بن خسرو عن حماد عن عامر (أخرجه) مسلم وأخرجه
الطحاوي من طريق ابن اسحاق الهمداني عن الأسود عن عائشة رفعت
ما كان يمنع من وجوهنا وهو صائم

(بيان الخبر الدال لحكم من جامع أهله في رمضان متعمدا)

(أبو حنيفة) عن عطاء عن سعيد بن المسيب أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله اني جامع امرأتى في رمضان متعمدا انما رافقه قال له
النبي صلى الله عليه وسلم هل تقدر على أن تعتق رقبة قال لا قال هل تستطيع
أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تقدر أن تطعم ستين مسكينا قال لا
قال فامر له النبي صلى الله عليه وسلم بمكة من تمر فيه خمسة عشر صاعا فقال
اذهب فتصدق بهذا قال يا رسول الله ما بين لابتيها أحد أوجع إليه مني
ومن عيالي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهب فمكاه واطعم عيالك
(هكذا) رواه الحسن ابن زياد وطلمة وابن المنذر وابن خزيمة في مسانيدهم
(وأخرجه) الستة وغيرهم من حديث أبي هريرة ولفظ البخاري ينيما نحن
جالوس عند النبي صلى الله عليه وسلم اذ جاءه رجل فقال يا رسول الله ها كنت
قال مالك قال وقعت على امرأتى وأنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم هل تجد رقبة تعتقها قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين
متتابعين قال لا قال فهل تجد أمة مسكينا قال لا قال فكيف عند النبي
صلى الله عليه وسلم فيمنعنا نحن على ذلك أذاني النبي صلى الله عليه وسلم يعرف

المكمل بوزن
منه معروف

فمن تمر والعرق المكمل قال ابن السائل فقال أنا قال خذها فتصدق به
فقال الرجل أعلی افقر منی یا رسول الله فوالله ما بين لا يتيسر يريد المحرمين
أهل بيت افقر من أهل بيتي فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه
ثم قال أطعمه أهلك (قلت) وهذا الحديث يعرف بحديث المخترق الجامع
بعض ألفاظه فقال ابن المخترق (أورده) البخاري في خمسة عشر موضعا
من كتابه وقدر واه لا يفتن من مارق بالفاظ مختلفة وأورده صاحب الهداية
من أئمتنا وفي سياق ألفاظه خاتمة لما عندهم منها قوله أهلك وأهلك
ومنها قوله في شهر رمضان متعمدا ومنها فرقا على الساكنين ومنها
يجزئك ولا يجزى "أحدا بعدك" (فالأول) لفظة أهلك كت ذكرها الخطابي
وردها وأوصاها الدارقطني موصولة لكن بين البيهقي خطأها والثاني
قوله متعمدا أخرجها الدارقطني في العال من حديث سعيد بن المسيب مرسل
أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال افطرت في رمضان متعمدا
والثالث قوله فرقا على الساكنين مروية بالمعنى من قوله أطعمه مسكين
مسكيننا والرابع قوله يجزئك الخ ليس في شيء من مارق الحديث وكانه بالمعنى
من قول الزهري وإنما كان هذا رخصة له خاصة وليس من نفس الخبر قاله
المحافظ (قلت) وأما لفظة أهلك فتثبت في رواية الأوزاعي عن الزهري
وهكذا هو في كتاب الصوم للعلی بن منصور (وفي) سنن الدارقطني ودعوى
الحاكم أنه رأى كتاب الصوم المذکور بخط مشهور ولم يجد فيه هذه اللفظة
محل نظر اذ يحتمل أنها سقطت سهوا من الكاتب وليس اسقاط من اسقط
حجة على من زاد بل الزيادة مقبولة كما عرف كيف وقد تأيدت روايته برواية
المذکورين وبما أخرجه ابن الجوزي في كتاب التحقيق من طريق الدارقطني
(وقد) روى البيهقي نفسه في الخلافات أن ابن خزيمة رواه عن محمد بن يحيى
عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري بالفظ أهلك كت یا رسول الله هكذا
بإثبات الألف فتأمل في ذلك (واذا) ثبتت هذه اللفظة تبين حسن استنباط
الخطابي في معالم السنن حيث قال بما لم يخضه في أمر الرجل بالكفارة دليل
على أن على المرأة كفارة مثله لأن الشريعة سوت بينهما إلا فيما أقام عليه
دليل التخصيص وإذا ألزمها القضاء بجماعها ألزمها الكفارة لهذه العلة

كالرجل قال وهذا مذهب أصحابنا العلماء وقال الشافعي بكفر الرجل
كفارة واحدة تجزئ عنهما لانه عليه السلام اوجب عليه كفارة واحدة
ولم يذكرها مع حصول الجماع بينهما وهذا غير لازم لانه حكايته حال
الصوم له ويمكن ان تكون مفطرة بمرض او سفر او سكر او ناسية
صومها وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجماع واعلى ان المرأة اذا طأعت
على الجماع في رمضان ولا عذر لها فاعلمها بكفارة أخرى الا الاوراعي
والشافعي قالوا كفارة واحدة تجزئ عنهما

(في الصائم يصح جنبان من غير احتلام كيف يفعل)

(ابو حنيفة) عن سليمان بن يسار عن ام سلمة رضى الله عنها ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يخرج الى الفجر ورأسه يقطر من جاع غير احتلام هكذا
رواه الحسن بن زياد عنه وأخرجه الستة بزيادة ويتم صومه هذا فقط
ابن ماجه والفظ غيره ويصوم فهذه الزيادة لابد من ذكرها حتى يتم بها
الاستدلال في الباب وكأنها سقطت من رواية الحسن بن زياد (ابو حنيفة)
عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة رضى الله عنها قالت كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يصح جنبان من غير احتلام ثم يتم صومه (أخرجه) الستة
والطحاوي من طريق عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن ابيه عنها ومن
طريق مالك وسفيان كلاهما عن سمى عن أبي بكر بن عبد الرحمن عنها وعن
ام سلمة بهذا (ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضى
الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج الى الفجر او قالت
صلاة الفجر ورأسه يقطر من غسل الجنابة من جاع ثم يغسل صائغا (هكذا)
رواه ابن خزيمة ومن طريق فرج بن بيان عنه وأخرجه الستة بمعناه وأخرجه
الطحاوي من طريق أبي اسحق عن الاسود ومن طريق عبد الملك بن أبي
سليمان عن عطاء ومن طريق عامر عن أبي صالح ومن طريق جعفر بن
أبي عبد الله عن ابن مملكة اربعتهم عنها

(باب حكم الصوم في السفر)

(ابو حنيفة) عن الهيثم عن انس رضى الله عنه قال خرج النبي صلى الله عليه
وسلم لليلة من شهر رمضان من المدينة الى مكة فصام حتى اتى قديدا

الناس اليه المجهد فافطرو ولم يزل مفطرا حتى اتى الى مكة (هكذا)
رواه ابن خثيرة (وفي) الجمعيات من طريق مكى بن ابراهيم عن ابي حنيفة
هكذا الا انه قال فافطرو وافطرو الناس معه واخرجه ابو بكر بن ابي شيبة
ايضا هكذا واخرجه مسلم من حديث جابر واخرجه الطحاوي من حديث
ابن عباس وجابر وابي سعيد (ابو حنيفة) عن هشام بن عروة عن ابيه
ان حمزة بن عمرو الاسلمي سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصوم في
السفر فقال ان شئت فصم وان شئت فافطر (اخرجه) مسلم بلفظ يا رسول
الله اجد في قوة على الصيام في السفر فهل على جناح فقال هي رخصة من
الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح واخرجه الطحاوي
من طريق قتادة وهران بن ابي انس كلاهما عن سليمان بن يسار عن
حمزة بن عمرو الاسلمي بلفظ الامام (ابن) طريق هشام بن عروة عن
ابيه عن عائشة ان حمزة بن عمرو الاسلمي قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم
فساقه مثله (وقال) ايضا حدثنا الربيع الجبزي انا ابو زرعة انا حمزة بن
ابو الاسود انه سمع عروة بن الزبير يحدث عن ابي مرواح الاسلمي يحدث عن
حمزة بن عمرو الاسلمي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال يا رسول
الله اني اسرد الصيام افاصوم في السفر ثم ساقه كسبا في مسلم لكن في آخره
قال وكان حمزة يصوم الدهر في السفر والحضر وكان ابو مرواح كذلك
وكان عروة كذلك

(بيان الخبر الدال على النهي عن صوم ايام التشريق)

(ابو حنيفة) عن عبد الملك بن عمار عن قزعة عن ابي سعيد رضي الله عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام ثلاثة ايام التشريق هكذا رواه
ابن خثيرة (واخرج) الطبراني عن ابن عباس رفعه بلفظ الا لا تصوموا في
هذه الايام فانها ايام اكل وشرب وبغال وعنده ايضا عن ابي هريرة رفعه
ايام مني ايام اكل وشرب وعن زيد بن خالد نحوه رواه ابو يعلى واصله في مسلم
عن نبيشة الهذلي رفعه ايام التشريق ايام اكل وشرب وذكر الله عز وجل
وعن كعب بن مالك نحوه اخرجه مسلم ايضا

(بيان الخبر الدال على النهي عن صوم يومى العيد)

(أبو حنيفة) عن عبد الملك بن عمير عن قزعة عن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصام هـ ذان أيومان إلا ضحى والفطر هكذا رواه الحسن بن زياد عنه (وفي) المتفق عليه من حديث عمر رفعه هـ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام هـ ذين اليومين ولهما من حديث أبي سعيد بلقظنه عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الأضحي ولهما عن أبي هريرة نحوه وسلم عن عائشة نحوه *

(بيان الخبر الدال على صيام الأيام البيض)

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن موسى بن طلحة عن ابن الحوت كنية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يارنب فأمر أصحابه فأكوا وقال للذي جاءه أملك لا تأكل قال أتى صائما قال وما صومك قال تطوع قال فهلا البيض (هكذا) رواه ابن المظفر وابن خسر والكلابي وطلحة (وفي) رواية عند ابن المظفر وطلحة عن ابن الحوت كنية عن عمار وأخرجه اسحق بن راهويه والبخاري بن أبي أسامة والبيهقي في الشعب وأشار إليه ابن حبان وروى النسائي مثله عن أبي هريرة *

(بيان الخبر الدال على كراهية صوم الوصال)

(أبو حنيفة) عن شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن المهاجر بن عكرمة عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم الوصال كذا رواه طلحة وأخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة وعائشة وأنس وانقر به البخاري عن أبي سعيد (وفي) الحديث عندهم زيادة وأخرج أحمد هذا القدر فقط عن بشير بن الحصاصية رفعه وزاد أنما يفعل ذلك النصاري

(بيان الخبر الدال على كراهية صوم الصمت)

(أبو حنيفة) عن منذر بن عبد الله وجوه بن سعيد عن الفخاك عن النزال ابن سبرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا وصال في صوم ولا صمت يوم إلى الليل (هكذا) رواه طلحة وجوه بن سعيد ولا يكن يقوى بالاتباع المتقدمة وأخرج الجملة الأولى فقط الطيالسي في مسنده عن جابر وأما الثانية فأنزلها أبو داود عن علي رفعه بلقظ لا يتم بعد احتلام ولا صمت يوم إلى الليل *

*(بيان الخبر الدال على ان صوم الوصال لم يكن مكرها)

لأنني صلى الله عليه وسلم

(أبو حنيفة) عن علي بن الأقرع أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يظل صائما ويبيت طائفا قائما ثم ينعرف إلى شربة من لبن قد وضعت له فيشر بها فيكون فطره وسحوره إلى مثلهما من القابلة الحديث هكذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه وطلمحة وأخرج أصليه مسلم واتفق عليه من حديث ابن عمر بلفظ اني لست مثلكم اني اطعم واسقي وجاء في حديث أبي هريرة لما نهى عن الوصال فابوا ان ينتهوا واصل بهم يوما ثم يوما ثم رأوا الهلال فقال لو تأخر الهلال زدكم كالتكلى لهم حين ابوا ان ينتهوا وعندهما من حديثه لو عدلنا الشهر لوصلت وصالا يدع المتمتعون تعة هم

*(بيان الخبر الدال على الوقت الذي يحرم فيه الطعام على الصائم)

(أبو حنيفة) عن علي بن الأقرع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان بلالا يؤذن بليل فمكوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم هكذا رواه محمد بن الحسن في الآثار وطلمحة وأخرجه الشيخان وأصحاب السنن بهذا اللفظ وبلفظ لا يمنع احدكم اذان بلال من سحوره فانه انما يؤذن لينبه نائمكم وليرجع قائمكم

*(باب الاعتكاف)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال قال عمر رضي الله عنه نذرت ان اعتكف في المسجد الحرام في الحج أهلية فلما سلمت سألت من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اوف بنذرك هكذا رواه مروان بن معاوية عنه وأخرجه الشيخان بلفظ ان اعتكف في المسجد الحرام ليلة وفي رواية لما أنه جعل على نفسه ان يعتكف يوما (وعند أبي داود والنسائي والطبراني بزيادة اعتكف وصم) وفي رواية فامر ان يعتكف ويصوم وفيه عید الله بن نوفل تفرد بزيادة الصوم فيه وهو ضعيف

*(مناسك الحج)

*(بيان الخبر الوارد في إيجابه على الفور)

(أبو حنيفة) عن عطية عن أبي سعيد رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم من اراد الحج فليتعجل (اخرجه) الامام احمد وابوداود والحاكم
عن ابن عباس وقال الحاكم صحيح (واخرجه) ايضا احمد والطبراني وابن
ماجه من حديث الفضل بن عباس بزيادة فانه قد مرض المريض وتضل
الضالة وتعرض الحاجة (وبه) استدلل ابو يوسف على ايجابه بالفورية
من اخره من العام الاول يام عنده وهو اصح الروايتين عن الامام كافي
المحيط والخانية وشرح المجمع وفي القنية انه المختار (قال) القدوري وهو
قول مشايخنا وقال صاحب الهداية وعن ابي حنيفة ما يدل عليه وعند محمد
على التراخي

« (بيان الخبر الدال على منع المرأة من السفر ثلاثة ايام الامع محرم وابطاحه
مادون ذلك لها بغير محرم) »

(ابو حنيفة) عن ابي معبد عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا تسافر المرأة الامع محرم او زوج هكذا رواه سعيد بن مسعود عنه
واخرجه البزار من حديث عمرو بن دينار عن ابي معبد باللفظ لا تسبح امرأة الا
ومعها محرم وفيه زيادة وهي فقال رجل يا رسول الله اني اكتببت في
غزوة كذا وامراتي حاجة قال ارجع فبح معها (واخرجه) الدارقطني
بنحوه واسناده صحيح وهو في الصحيحين من هذا الوجه باللفظ لا تسافر المرأة
الامع ذي محرم (وروي) الطبراني عن ابي امامة رفعه لا يحل لامرأة مسافرة ان
تسبح الامع زوج او محرم واسناده ضعيف واخرج الدارقطني من وجه آخر
بنحوه باللفظ لا تسافر امرأة ثلاثة ايام او تسبح الا ومعها زوجها وفيه جابر المجعفي
(واصل) الحديث في النهي عن السفر بغير تعقيب بالحج مشهور كما تقدم عن ابن
عباس وفي الصحيحين عن ابن عمر لا تسافر المرأة ثلاثا الا ومعها ذو محرم وفي
لفظ ثلاث ليال وفي لفظ فوق ثلاث ولهما عن ابي سعيد لا تسافر المرأة يومين
الا ومعها زوجها او ذو محرم منها ولهما عن ابي هريرة لا يحل لامرأة تؤمن
بالله واليوم الآخر ان تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم (واخرج) ابو
داود وابن حبان والحاكم ان تسافر بريدا ولطبراني ثلاثة اميال *
« (بيان المواقيت التي لا ينبغي ان اراد الاحرام ان يحاورها الا شهرما) »
(ابو حنيفة) عن يحيى بن سعيد ان نافع اخبره قال سمعت عبد الله بن عمر

بقول قام رجل فقال يا رسول الله من اين المول فقال يهل اهل المدينة
من العتيق ويهل اهل الشام من الجحفة ويهل اهل نجد من قرن هكذا
رواه زفر عنه وأخرجه البخاري من طريق مالك عن نافع بلقظ يهل اهل
المدينة من ذي الحليفة والباقي سواء وفيه زيادة (قال) أبو عبد الله وبغني
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل اهل اليمن من يلم وأخرجه
الطحاوي عن يونس عن أبي ذئب عن مالك هكذا (وأخرجه) أيضا من
طريق شعبة ومالك عن عبد الله بن دينار نحوه وفيه ذكر يلم من غير قوله
بغني ورأيت لفظ العتيق عند أبي داود والترمذي أخرجاه من طريق محمد
ابن علي بن عبد الله بن عباس عن ابن عباس قال وقت النبي صلى الله عليه
وسلم لاهل المشرق العتيق واسناده مقارب (وعند) الطحاوي من حديث
أنس ولاهل المدينة العتيق (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود بن
يزيد ان عمر رضى الله عنه خطب الناس فقال من اراد منكم الحج فلا يمر من
الامن ميعات والواقيت التي وقتها لكم نبيكم صلى الله عليه وسلم لاهل
المدينة ومن مر بها من غير اهلها وذو الحليفة ولاهل الشام ومن مر بها من
غير اهلها الجحفة ولاهل نجد ومن مر بها من غير اهلها قرن ولاهل اليمن
ومن مر بها من غير اهلها يلم ولاهل العراق ولسائر الناس ذات عرق
هكذا رواه الحسن بن زياد والهيلاج بن بسطام كلاهما عنه (وأخرج)
البخاري من طريق نافع عن ابن عمر معناه (وأخرجه) اسحق بن راهويه
والدارقطني من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه هذا سند
ضعيف ووقع فيه الاضطراب وأخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر
نحوه وسيأتي في الذي بعده

*(بيان الخبر الدال على ان توقيت ذات عرق لاهل العراق من النبي صلى
الله عليه وسلم)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت
ذات عرق لاهل العراق هكذا رواه ابن خثعم وأخرجه أبو داود والنسائي
والطحاوي وابن عدي من حديث أفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة
هكذا ونقل عن احمد أنه كان يذكره على أفلح (وأخرج) مسلم من طريق

أبي الزبير عن جابر قال سمعت أحسبه رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم
فذكر الحديث وفيه ومهل أهل العراق من ذات عرق (وقد) أخرجه
ابن ماجه من وجه آخر عن أبي الزبير بغير تردد لكن من رواية إبراهيم
المخزومي وهو ضعيف وأخرج أبو داود والنسائي والدارقطني من حديث
زورارة بن كريم بن الحارث بن عمر والسهمي سمعت أبي يذكر أنه سمع جده
الحارث بن عمر وقال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بمي وقد أضافه
الناس فذكر الحديث قال ووقت ذات عرق لأهل العراق (قال) المحافظ
وأغرب عبد الرزاق فروى عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال وقت رسول الله
صلى الله عليه وسلم لأهل العراق ذات عرق وأخرجه اسحق عنه (قال)
الدارقطني في الغالب خالفه أصحاب مالك كلهم فلم يذكره هذا وكذلك
أصحاب نافع أيوب وابن جريح وابن عون وكذلك أصحاب ابن عمر سالم وعمر بن
دينار وغيرهم وحديث ابن عمر في الصحيحين ليس فيه ذات عرق انتهى
(قلت) اختلف الأئمة في هذه المسئلة هل ذات عرق بتوقيت النبي صلى
الله عليه وسلم أو بتوقيت عمر أي باجتهاده وبالأخير قال الشافعي وأخرجه
من هذا الوجه عن عطاء مرسلا قال النووي وفي المسئلة وجهان لأصحاب
الشافعي أحدهما وهو نص الشافعي في الام أنه بتوقيت عمر رضي الله عنه
وذلك صريح من حديث ابن عمر في البخاري واليه ذهب المالكية وإلى
الأول ذهب أبو حنيفة وأصحابه وأكثر الشافعية على ما نص عليه الولي
العراقي ودلائلهم حديث مسلم عن أبي الزبير عن جابر الذي تقدم ذكره (قال)
النووي في شرح المذهب اسناده صحيح لكنه لم يجزم برفعه إلى النبي صلى الله
عليه وسلم فلا يثبت رفعه بمجرد هذا (وفي) شرح التقريب للولي العراقي
ما نصه قلت في قول النووي هذا نظر فإن قوله أحسبه معناه أظنه
والظن في باب الرواية يتمزلة اليقين وليس ذلك قادحا في رفعه فهو ومنزل
منزلة المرفوع لأن هذا لا يقال من قبل الرأي وإنما يؤخذ توقيفا من الشارع
لا سيما وقد ضمه جابر إلى المواقيت المنصوص عليها بيقين باتفاق وحديث
عائشة الذي رواه أبو داود والنسائي باسناد صحيح كما قاله النووي وفيه
وقت لأهل العراق ذات عرق وصححه القرطبي وقال الذهبي هو صحيح

غريب (وقال) والذي استاده جيد وهو حديث الحارث بن عمر والسهمي
المتقدم ذكره يدلان على ما ذكرنا وان قال البيهقي في التأخير ان في استاده
من هو غير معروف (قلت) ليس في استاده كذلك فان كان فيهم من
ليس معروف فاعنده فهو معروف عند غيره وقد رواه الشافعي والبيهقي
باسناد حسن عن عطاء مرسل فالارجح عندي انه منه ووصي ايضا (قال) ابن
قدامة ويجوز ان يكون عمرو بن سالم لم يعلم توقيت النبي صلى الله عليه وسلم
ذات عرق فقيل ذلك برأيه فاصاب ووافق قول النبي صلى الله عليه وسلم
فقد كان كثير الاصابة رضى الله عنه انتهى (وأما) قول الدارقطني في
حديث جابر الذي عند مسلم انه ضعيف وعلاه يقوله لان العراق لم تكن وقعت
في زمنه صلى الله عليه وسلم ففاسد لانه لا مانع ان يخبر به النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم لعلمه بأنه سيفتح (وقد) ثبتت الاخبار الصحيحة بأنه صلى الله عليه وسلم
زويت له مشارق الارض ومغاريبها وانهم سيفقدون مصر والشام والعراق
(وقال) ابن عبد البر في التمهيد هذه غفلة من قائل هذا القول لانه صلى الله
عليه وسلم هو الذي وقت لاهل العراق ذات عرق والعقيق كما وقت لاهل
الشام الجحفة والشام كلها يومئذ دار كفر كالعراق فوقت المواقيت لاهل
النواحي لانه علم ان الله سيفتح على أمته الشام والعراق (نبيه) التوقيت
بهذه المواقيت منع مجاوزتها بالاحرام اما الاحرام قبل الدخول اليها فلا
منع منه عند الجمهور ونقل غير واحد الاجماع عليه (الكنى) سمعت
بعض المالكية يعارض هذا الاجماع بل ذهب طائفة الى ترجيح الاحرام
من دويرة أهله على التأخير الى الميقات وهو مذهب أبي حنيفة واحد
قولي الشافعي ورجحه من أصحابه القاضي أبو الطيب والرويانى والغزالي
والرافعي (وقال) النووي الاصح ان الاحرام من الميقات افضل وفيه
قال أحمد

(باب الاحرام)

وهو شرط عندنا لاركن لانه يدوم الى الحاق ولا ينتقل عنه الى غيره وبمجامع
كل دكن ولو كان دكننا لما كان كذلك

(بيان الخبر الوارد في الاهلال من أين ينبغي ان يكون)

(أبو حنيفة) حدثنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال له رجل يا ابا

عبد الرحمن رأيتك تصنع أربع خصال قال ما هن قال رأيتك حين اردت
 ان تحرم ركبت راحلتك ثم استقبلت القبلة ثم احومت حين انبعث بعيرك
 ثم ذكر الحديث وفيه اسلام الركن وتلوين الحبة بالصغرة والتوضؤ في
 النعال الستية وفي آخره قال فاني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصنع ذلك كله فصنعته هكذا رواه بطوله محمد بن الحسن في الاثمار عنه
 (واخرجه) الشيخان وابوداود والسنائل عندهم عبيد بن جريح
 (وعند) ابن خنيسرو عن أبي حنيفة عن عبيد الله عن سعيد بن أبي سعيد
 قال قلت لابن عمر وهذه اخرجها ابن ماجه (وايكن) قال عن سعيد
 ان جريحا سأل ابن عمر الحديث ولطمة عنه رايت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يهل اذا استوت به راحلته (اعلم) أنه اختلف في اهلاله صلى
 الله عليه وسلم متى كان كما اختلفوا في موضع احوامه (فيروي) ان احوامه كان
 بالبيداء (ويروي) أنه كان من المسجد الذي بذى الحليفة وهو الاكثر
 وكان ابن عمر يذكر على من قال من البيداء وكان يقول هذه بيذاؤكم
 التي تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما اهل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم الامن عند المسجد يعني مسجد ذى الحليفة (وهذا) هو القول
 الاول في اهلاله صلى الله عليه وسلم وقبل اهل حين استوت به راحلته وهذا
 عن ابن عمر في الصحيحين والبخاري عن أنس فلما ركب راحلته واستوت به
 اهل - وله أيضا عن جابر ان اهلاله من ذى الحليفة حين استوت به راحلته
 وقبل اهل حين انبعثت به راحلته كما في رواية مسلم في حديث ابن عمر
 وبقر من ذلك من قال اهل حين وضع رجه - له في الغرر كما في رواية اخرى
 لمسلم من حديث ابن عمر وقبل اهل حين استوت به على البيداء كما في رواية
 لمسلم من حديث ابن عباس عن أبي داود والحاكم والطحاوي من طريق
 خفيف عن سعيد بن جبير قال قيل لابن عباس كيف اختلف الناس في
 اهلال النبي صلى الله عليه وسلم فقالت طائفة اهل في مصلاة وقالت طائفة
 حين استوت به راحلته وقالت طائفة حين علا البيداء فقال سأخبركم عن
 ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل في مصلاة فشهد قوم فاخبروا بذلك
 فلما استوت به راحلته اهل فشهد قوم لم يشهدوه في المرة الاولى فقالوا اهل

الغرز بفتح
 فسكون ركاب
 الابل اه

رسول الله صلى الله عليه وسلم الساعة فاخبروا بذلك ثم مضى فلما علا على شرف
البيداء اهل فشهدوه قوم آخرون فقالوا اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم
الساعة فاخبروا بذلك وانما كان اهل لال النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة
وفي رواية وأيم الله لقد فعل ذلك (قال) الطحاوي فبين ابن عباس الوجه
الذي جاء اختلافهم منه وانما اهل لاله كان في صلاة فبهذا نأخذ وهو قول
أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد (ومن) هنا قال صاحب الهداية ولولاي بعد
ما استوت به راحلته جازوا كن الاول أفضل وقال المحافظ وحديث
ابن عباس المتقدم لو ثبت ترجح ابتداء الال عقيب الصلاة الا أنه من روايه
نخفيف وفيه ضعف (قلت) هو تبع البيهقي في ذلك فإنه اذكر هذا الحديث
في سننه ابعاله وقال فيه نخفيف وهو ليس بالقوى (قال) الترمذي في هذا
الحديث أخرجه الحاكم في مستدركه وقال على شرط مسلم وأخرجه ابوداود
في سننه وسكت عنه وفي شرح المذهب للزوي قد خالف البيهقي في نخفيف
كثيرون من الحفاظ وأئمة هذا الشأن فوثقه يحيى بن معين امام البحر
والتعديل وأبو حاتم وأبو زرعة ومحمد بن سعد وقال النسائي صالح

(بيان الخبر المبيح للطيب عند الاحرام)

(أبو حنيفة) عن ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن عائشة رضي الله
عنها قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يطوف في نسائه
ثم يصبح محرما هكذا رواه المعافى بن عمران وأبو يوسف كلاهما عنه وهو
متفق عليه عنهما من طرق بالفظ كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم
لاحرامه قبل ان يحرم وأخرجه الطحاوي بالفظ محرمه حين أحرم وفي
رواية محرمه ومحملة (أبو حنيفة) عن ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه
قال سألت ابن عمر أيتطيب المحرم فقال لا لأن أصبح انضح قطرا أنا أحب إلى
من ان انضح طيبا فأتيت عائشة فذكرت لها قول ابن عمر فقالت أنا أطيب
رسول الله صلى الله عليه وسلم فطاف في أزواجه ثم أصبح تنحنى محرما هكذا
رواه طلمة والحاقي وابن خسر والحسن بن زياد وهو متفق عليه عنهما
من طرق (وأخرجه) الطحاوي من طريق أبي عوانة عن ابراهيم بن محمد
ابن المنتشر هكذا لكن قال فارس ابن عمر بعض بنيه إلى عائشة وفي

وبه يصح وزن
كريم اي
بريني اه

آخرو تم طاف في نسائه فاصبح محرما فسكت ابن عمر (ابو حنيفة) عن
ابراهيم بن محمد بن المنثري عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كافي
انظر الى ويص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم
هكذا رواه ابن خسر و الحسن بن زياد وخرجه الشيخان والطحاوي
(ابو حنيفة) عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة
رضي الله عنها قالت رايت ويص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم هكذا رواه طلحة ورواه ابن خسر والكلابي والاشثاني
وطلحة ايضا عن أبي حنيفة عن حماد عن ابراهيم به متناوستاندا والطحاوي
من طرق وفي الصحيحين معناه (ثم) اعلم ان الطيب اعم من ان يكون مما
يبقى عليه بعد الاحرام او مما لا يبقى بسن عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهو
ظاهر الرواية متمسكين بما رواه من الآثار المتقدمة وخالفه ما جمعه محمد وزفر
فقال لا تطيب بما تبقى عليه بعد الاحرام (وتحقيق) هذا المقام قال أبو
جعفر الطحاوي ذهب قوم الى كراهية التطيب عند الاحرام وتمسكوا
بحديث يعلى بن أمية الذي فيه انزع عنك الحبة واغسل عنك الصفرة وكذا
بحديث عمر بن الخطاب أنه وجد ربح طيب وهو بذى الخليفة من رجل
فأمره بغسله وبحديث عثمان أنه أمر رجلا بذى الخليفة وقد أدهن رأسه ان
يغسله بالطين وخالفهم في ذلك آخرون فلم يروا بالتطيب عند الاحرام بأسا
وقالوا ان حديث يعلى لا حجة فيه لان الطيب المذكور كان صفرة وهو مخلوق
وهو مكره للرجل في نفسه في كل حاله وانما أبيع للحرم ما هو حلال في حال
الاحلال (وقد) ورد في الاخبار الصحيحة النهي عن التزفر للرجال
فليس فيه دليل على حكم من اراد الاحرام هل له ان يتطيب بطيب يبقى عليه
بعد الاحرام أم لا وأما ما روى عن عمر وعثمان فقد ورد ما يدل على مخالفة
ابن عباس لهما وقد روى في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على
إباحته من ذلك حديث عائشة رضي الله عنها كافي انظر الى ويص
الطيب وفي رواية حتى اني لأرى ويص الطيب في رأسه وحجته وفي
رواية عنها كنت اطيعه بالغالية المجيدة عند احرامه وفي رواية بالطيب
ما جدد فهذه الآثار المسندة قد تناوت بإباحته الطيب عند الاحرام وأنه

قد كان يبقى في مفارقة بعد الاحرام (وقد) روى مثل ذلك عن أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم في آثار كثيرة توافق ما رواه عائشة عن النبي صلى
الله عليه وسلم من تطيبه عند الاحرام (وبهذا) كان يقول أبو حنيفة وأبو
يوسف (وأما) محمد بن الحسن فإنه كان يذهب في ذلك إلى ما روى عن
عمر وعثمان بن عفان وعثمان بن أبي العاص وعبد الله بن عمر من كراهته
وكان من الحجة له في ذلك ما ذكر في حديث عائشة من تطيبه صلى الله عليه
وسلم عند الاحرام انما فيه انها كانت تطيبه اذا اراد ان يحرم فقد يجوز ان
يكون كانت تفعل به هذا ثم يغتسل اذا اراد ان يحرم فيذهب بنفسه عنه
ما كان على بدنه من طيب ويبقى فيه ريحه وهكذا الطيب ريحه على
الرجل من وجهه او بدنه فيذهب ويبقى ويبيحه (فاذا) احتل ما روى
عن عائشة من ذلك ما ذكرنا نظرنا هل في ما روى عنها شيء يدل على ذلك
فاذا حديث ابراهيم بن محمد بن المنذر عن ابيه قال سالت ابن عمر عن الطيب
عند الاحرام الحديث وذكر مراجعة عائشة في ذلك وفيه ثم طاف
في نسائه فاصبح محرما فدل هذا الحديث على انه قد كان بين احرامه وبين
تطيبه سائلا غسل لانه لا يطوف عليهن الاغتسل في مكانه انما ارادت
بهذه الاحاديث الاحتجاج على من كره ان يوجد من المحرم بعد احرامه ريح
الطيب كما كره ذلك ابن عمر (فاما) بقضاء نفس الطيب على بدن المحرم بعد
ما احرم وان كان انما تطيب به قبل الاحرام فلا فتقوهم هذا الحديث فان
منه ما معنى لطيف ثم اورد ما يشهد له القياس ايضا وقال فهذا هو النظر
في هذا الباب قال وبه نأخذ وهو قول محمد بن الحسن *

(بيان ما يلبس المحرم من الثياب وما لا يلبس)

(ابو حنيفة) حدثنا عمرو بن دينار حدثنا عبد الله بن عمران رجل قال
بارسول الله ما يلبس المحرم من الثياب قال لا يلبس القميص ولا العمامة
ولا القباء ولا السراويل ولا البرنس ولا ثوباً مسه ورس ولا زعفران ومن
لم يكن له نعلان فليلبس الخفين وليقطعهما من اسفل الكعبين اخرجه
السنة من حديث نافع عن ابن عمر واقطع الخناري لا يلبس القميص ولا

العمائم ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف الا احد لا يجيد نعالين
فلا يلبس خفين واية طمعهما اسفل من الكعبين ولا تلبسوا من الثياب شيئا منه
زعفران او ورس (واخرجه) الطحاوي من طريق عمر بن نافع وايوب عن
نافع بهذا (ومن) طريق الزهري عن سالم عن ابيه مثله (ومن) طريق
عبد الله بن دينار عن ابن عمر مثله الا انه قال وايضا هو ما من عند الكعبين
اما الكلام على من لبس الخفين ولم يشقه ما من اسفل فسيناقى الكلام عليه
في الحديث الذي يليه لمناسبة السراويل فقد ذكرنا في حديث ابن عباس
معنا واما لبس الثوب الذي منه ورس او زعفران فهكذا جاء ذكره في هذا
الحديث عند الستة ومنهم من افردوه فجعله حديثا مستقلا وقد رواه
الطحاوي من طريق الزهري عن سالم عن ابن عمر بلفظ لا تلبسوا كجاءوا
في سياق البضاري وفي آخره يعني في الاحرام (ومن) طريق سفيان عن
عبد الله بن دينار عن ابن عمر مثله (ومن) طريق مالك وايوب كلاهما عن
نافع عن ابن عمر مثله مرفوعا في كل ذلك (واحتج) بهذه الآثار طائفة فقالوا
كل ثوب منه ورس او زعفران فلا يصل لبسه في الاحرام وان غسل لانه لم يبين
في هذه الآثار ما غسل منه مما لم يغسل فمما هو على العموم (وخالفهم)
آخرون فقالوا ما غسل من ذلك حتى صار لا ينفض فلا بأس بلبسه في الاحرام
(واحتجوا) في ذلك بما روى عنه صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث الذي
سبقناه من طريق نافع عن ابن عمر رفعه وزاد الا ان يكون فيه لا وقد
كتب الحديث بهذه الزيادة يحيى بن معين عن ابي معاوية عن عبيد الله عن
نافع وثبت بهاذ كرنا استثناء الغسيل مما قدمه ورس او زعفران وهذا
قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وروى ذلك عن سعيد بن المسيب وطاوس
وابراهيم وغيرهم من المتقدمين

(بيان الخبر الوارد في فاقد الازار والنعالين كيف يفعل)

(ابو حنيفة) عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن له ازار فليلبس سراويل ومن لم
يكن له نعلان فليلبس خفين اخرجه مسلم من طريق ابي الزبير عن جابر
عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا (واخرجه) الطحاوي من طريق زهير بن

معاوية عن أبي الزبير بهذا (ومن) طريق شعبة وسفيان ومهشيم وحماد بن زيد وابن جريح خستم عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس بهذا (وفي) رواية ابن جريح عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء وهو كنية جابر بن زيد (قال) أبو جعفر قد ذهب إلى ظاهر هذه الآثار قوم فقالوا من لم يجد أزارا وهو محرم لبس سراويل ولا شيء عليه ومن لم يجد نعلين لبس خفين ولا شيء عليه (وخالقهم) آخرون فقالوا لماذا كنتم من لبس المحرم أياهما في حال الضرورة فنحن نبيع له ذلك ولكن نوجب عليه مع ذلك الكفارة بالمال لا بالفساخة الموحدة لذلك وقد يمتثل في الحديث أن يلبس الخفين بعد أن يقطعهما من أسفل الكعبين كما جاء ذلك في أخبار صحيحة وكذا في السراويل أن يشقه قبله كما يلبس الأزار فإن كان هذا المعنى هو المراد في الحديث فلا مخالفة في ذلك ونحن نقول به وإنما الخلاف في التأويل لا في نفس الحديث فإنهما موضعان مختلفان وقد بين عبد الله بن عمر بعض ذلك في الحديث المتقدم وهو قوله فيه أن يكون أحد ليس له نعلان فإي لیس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين وفي رواية عنه وليس قهما من عند الكعبين فهذا ابن عمر قد بين ذلك ولم يبين ابن عباس في حديثه من ذلك شيئا فعملنا المجهم على المفسر وإذا كان ما أبيع للمحرم من لبس الخفين هو بخلاف ما يلبس الحلال فكذلك ما أبيع له من لبس السراويل هو بخلاف ما يلبس الحلال فهذا حكم هذا الباب من طريق صحيح معاني الآثار وهو قول أبي حنيفة وإني يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى

(بيان الخبر الوارد في فضيلة التلبية ورفع الصوت فيها)

(أبو حنيفة) عن قيس بن مسلم الجدي عن طارق بن شهاب عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل الحج العج والتج فاما العج فالجحج بالتلبية وأما الشج فتشج البدن هكذا رواه ابن عبد الباقي والحنان بن زياد (وأخرجه) ابن أبي شيبة وأبو يعلى الموصلي في مسنديهما من هذا الطريق (وأخرجه) الحاكم من حديث أبي بكر الصديق وقال صحيح وله كن فيه الواقدي وانقطاع في السند وكذا أخرجه الترمذي من حديثه (وأخرجه) الترمذي أيضا وابن ماجه من حديث ابن عمر وفيه

ابراهيم بن يزيد الحوزي وهو ضعيف (وذكر) فيه ابن ماجه التفسير عن
وكيع بافظ العج رفع الصوت بالتلبية والتسج اراقه الدم (وبروي) أيضا
عن جابر مثله أخرجه التيمي في الترغيب (والمعنى) من أفضل أعمال الحج
العج والتسج أي من أكثر أفعاله ثوابا ومن هذا التبعض فلا يستلزم أن
يكوّنان أفضل من الطواف والوقوف فتنبه لذلك (فائدة) قال الشيخ أكل
الدين في العناية المستحب عندنا في الدعا والاذكار الإخفاء إلا إذا اتفقا
بإعلام مقصود كالآذان والخطبة وغيرها والتلبية للإعلام بالشروع
فيها هو من أعلام الدين فكان رفع الصوت بها مستحبا انتهى وقال صاحب
غاية البيان رفع الصوت بالتلبية سنة فإن تركه كان مسيئا ولا شيء عليه
(بيان الخبر الوارد في استلام الحجر الأسود)*

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهم قال ما تركت استلام الحجر
منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه هكذا رواه يحيى بن عبد
المجيد الحماني عنه (وأخرجه) الشيخان ولفظه ما قال نافع رأيت ابن عمر
يستلم الحجر بيده ثم قبل يده وقال ما تركته منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم يفعله (وفي) مغازي الواقدي من حديث ابن عمر رفعه لما انتهى
إلى الركن استلمه وهو مضطجع وقال بسم الله والله أكبر الحديث (فائدة)
قال ابن القيم في فتح القدير افتتاح الطواف من الحجر سنة فلو اقتصرت
من غيره جاز وكره عند عامة المشايخ ولو قبل أنه واجب لا يبعد لأن المواظبة
من غير ترك دليله فيأثم به ويحجزه (وقد) تلخص من هذا أن المختار
عنده هو الوجوب وتبعه صاحب البحر والنهر وبه صرح في المنهاج نقلا
عن الوجيز

(بيان الخبر الوارد في نذب استلام الركن اليماني)

(أبو حنيفة) عن عبيد الله بن عمر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري أن
رجلا قال لابن عمر إنك تستلم الركن اليماني قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم يفعل الحديث (هكذا) رواه أبو يوسف وزفر وأسد
ابن عمرو وابن عبد الباقي ورواه طحطا في رواية والحنان بن زباد وحسان
ابن إبراهيم عن أبي حنيفة عن عبيد الله بن سعيد بن أبي سعيد أن

لا ضطباع ان
يدخل الرداء
تحت إبطه
اليمين ويرد
طرفه على
يساره ويبدى
منه اليمين
ويغطي اليسار
بشيء بذلك لا بد
أحد الضميرين
وهو العضدان
هـ

رجلا فذكره (وأخرجه) الشيخان وأبو داود بإلفاظ منها لما من حديث
ابن عمر ماتركت استلام هذين الركبتين اليماني والمحرف في شدة ولا رخاء
مذرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمهما (وقد) تقدم بعض
الحديث في باب الاحرام (وأخرج) الستة الا الترمذي من حديث ابن
عمر وفيه لم أره يمس من الاركان الا اليمانيين (قلت) واستلامه حسن
في ظاهر الرواية وسنة عند محمد فان استلمه لاية بآله في ظاهر الرواية وعند محمد
يقبله نظرا الى ظاهر الاحاديث قال بعضهم وبه يفتي *

• (بيان الخبر المبيح لاستلام الاركان بالمحجن أو غيره) •

(أبو حنيفة) عن حماد بن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال طاف
النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت وهو شاك على راحته يستلم الاركان بمحجنه
(هكذا) رواه أبو مقاتل ومحمد بن الحسن في الآثار كلها معاً عنه (وأخرجه)
الستة من حديث ابن عباس وكلهم بافراد الركن (واسلم) وأبي داود عن
جابر يستلم الحجر بمحجنه لأن يراه الناس ويشرف ويسأله (وأخرجه)
البخاري من وجه آخر نحوه (واسلم) من حديث أبي الطفيل نحوه
(وروى) أبو داود من حديث صفية بنت شيبة قالت لما طاف النبي صلى
الله عليه وسلم بمكة عام الفتح طاف على بعير يستلم الركن بمحجن في يده قالت
وأنا انظر اليه (واسلم) عن عائشة طاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت
في حجة الوداع على راحته يستلم الركن كراهية ان يصرف الناس عنه
(واسلم) عن أبي الطفيل قلت لابن عباس رأيت المخ الى ان قال فقال لي كان
لا يضرب الناس بين يديه فلما كثر واعليه ركب (ولابي) داود عنه قدم
مكة وهو يشتكي وطاف على راحته كلما اتى على الركن استلم الركن بمحجن
• (بيان الخبر الوارد في سنية الرمل في الثلاثة الاشواط الاولى) •

(أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
رمل من الحجر الى الحجر هكذا رواه ابن خزيمة (وفي) رواية عن عطاء بن رباح
ولم يذكر ابن عباس (وأخرجه) مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه من
حديث ابن عمر هكذا (وأخرجه) مسلم ايضا والاربعة الا با داود عن جابر
نحوه (ولاحد) عن أبي الطفيل نحوه (وأخرج) الشيخان من حديث نافع

عن ابن عمر بلغنا كان اذا صاف بالبيت الصواف الاول خب ثلاثا ومشي
اربعا الحديث (وله ما) من طريق سالم بن عبد الله قال رايت رسول الله صلى
الله عليه وسلم حين يقدم مكة اذا استلم الركن الاسود اول ما يطوف
ينكب ثلاثة اصواف من السبع ولا يداود من وجه آخر عن نافع عن
ابن عمر بلغنا كان اذا صاف في الحج او الفرة استلم الركن فرمل ثلاثا ومشي
اربعا

ينكب بفتح اليا
وضم الحاء اه

(بيان الخبر المبيح للمناف بين الصفا والمروة الركوب لعذر)

(ابو حنيفة) عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان النبي صلى الله
عليه وسلم صاف بين الصفا والمروة وهو شاك على راحته (هكذا) رواه غير
واحد (وعند) محمد بن الاثر عن ابي حنيفة عن حماد عن سعيد بن سلا
(وهكذا) وعند الاثنائي (واخرج) الموصول ابوداود بدون لفظ شاك

(بيان الخبر المبين ان الجمع بين الصلاتين يجمع باذان واقامة واحدة)

(ابو حنيفة) عن عطاء بن ابي رباح عن ابي ايوب الانصاري رضى الله عنه
ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء يجمع باذان واقامة واحدة
هكذا رواه ابن عبد البر الباقي في مسنده (واخرجه) ابن ابي شيبة واسحق
والطبراني هكذا الا أنهم قالوا بالازد لغة وقالوا باقامة (زاد) ابن ابي شيبة

فجده لم يسجد بينهما (واصله) في الصحيحين من هذا الوجه بدون لفظ
الاقامة (وللطبراني) ايضا من وجه آخر بلغنا بالازد لغة باذان واحد واقامة
(واخرج) ابوداود من وجه آخر عن ابن عمر انه اتى الازد لغة فاذن واقام او امر
انسانا فاذن واقام فصلى بنا المغرب ثلاث ركعات ثم التفت اليه ساقا قال

السلام فسلم بنا الشاء وكهين كذا ذكره موقوف او ورده مرفوعا من
وجه آخر عن ابن عمر (واخرجه) الطحاوي من طريق سعيد بن جبير عن
ابن عمر ومن طريق ابي اسحق عن عبد الله بن مالك ومالك بن الحارث

كلاهما عن ابن عمر (ومن) طريق مجاهد قال حدثني اربعة كلهم
ثقة منهم سعيد بن جبير وعلى الازدى عن ابن عمر مثله وهو قول ابي حنيفة
وصاحبيه وقول سفيان الثوري وعامة اهل الكوفة وقال زفر باذان
واقامة بين ما في الصحيحين من حديث اسامة فلما جاء الازد لغة نزل فوضعا

ثم اقيمت الصلاة فصلى المغرب ثم اقيمت الصلاة فصلى العشاء (والبخاري)
عن ابن عمر جمع بين المغرب والعشاء كل واحدة منهما باقامة (وهو) لمسلم
من وجه آخر بمعناه (وعند) مسلم ايضا من حديث جابر باذان واقامتين
وهو مختار ابي جعفر الطحاوي

*(بيان الخبر الدال على ان الوقوف بجمع ليس من صلب الحج
وذكر تعيين وقت الرمي)*

(ابو حنيفة) عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال بعث
رسول الله صلى الله عليه وسلم ضعة أهله من جمع بليل وقال لمسلم لا ترموا
خبرة العقبة حتى تطلع الشمس هكذا رواه الحسن بن زياد والبخاري وابن
خمسرو (وأخرجه) أصحاب السنن الأربعة باللفظ بغلس بدل قوله بليل
(وفي) المتفق عليه من حديث ابن عباس أنا من قدم رسول الله صلى الله
عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضعة أهله من جمع بليل (وفي) الباب عن عائشة
استأذنت سودة ان تفيض من جمع بليل فاذن لها الحديث (ولابي) دارود
من وجه آخر عن ارسا رسول النبي صلى الله عليه وسلم بام سلمة ليلة الفجر فربت
الحجرة قبل الفجر الحديث واسناده صحيح (ولشيخين) عن ابن عمر انه كان
يقدم ضعة أهله فيمضون بالمزدلفة بليل فيهم من يقدم منى لصلاة الفجر
وكان يقول ارخص في اولئك رسول الله صلى الله عليه وسلم (ولهما) عن
عطاء اخبرني مخبر عن أسماء انها رمت الحجرة فقلت لها انارميها الحجرة بليل قالت
انا كئنا صنع هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (فهذه) الآثار
كلها تدل على ان الوقوف بالمزدلفة ليس من صلب الحج الا ترى ان طواف
الزيارة من صلب الحج فانه لا يسقط عن الحائض بعذر وان طواف الصلوة
ليس كذلك وهو يسقط عن الحائض بالعذر فلما كان الوقوف بالمزدلفة
مما يسقط بالعذر كان من شكل ما ليس بفرض فثبت بذلك ما وصفناه وهو
قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد (وأخرج) الطحاوي من طريق سفيان
عن سلمة بن كهيل عن الحسن العرفي عن ابن عباس قال قدمنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة اغيملة بنى عبد المطالب على حمرات فجعل
ياطحن الخساذنا ويقول اي بني لا ترموا الحجرة حتى تطلع الشمس وهو قول أبي

قوله ياطحن قال
ابوداود اللطخ
الضرب اللين

سنيغة وأبي يوسف ومحمد قالوا لا ينبغي للضعفة أن يرموا الجمرة حتى تطلع الشمس فان رموها قبل ذلك أجزأتهم وقد أساءوا وقد يجوز أن يكونوا فعلوا ذلك بالتوهم منهم أنه وقت الرمي لها ووقته في الحقيقة غير ذلك والله أعلم
 * (بيان الخبر المدين عن التلبية متى يقطعها الحاج) *

(أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى حتى رمى الجمرة هكذا رواه طلحة وابن المنذر والاشناني (وأخرجه) الطحاوي من طريق سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس هكذا وهو في الستة من حديث الفضل بن عباس كما سيأتي في الذي يليه (أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن الفضل بن عباس أنه صلى الله عليه وسلم لم ينزل يابى حتى رمى جرة العقبة هكذا رواه ابن عمر (وأخرجه) الستة وزاد ابن ماجه فلما رماها قطع التلبية (وعند) أبي داود من حديث ابن مسعود ومقت النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينزل يابى حتى رمى جرة العقبة بأول حصاة (وأخرجه) الطحاوي من طريق سعيد بن جبير عن الفضل بن عباس (ومن) طريق حماد بن قيس عن عطاء عن الفضل بن عباس مثله (وأخرج) من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال كان أسامة بن زيد ردف النبي صلى الله عليه وسلم من عرفه إلى المزلفة ثم ردف الفضل بن عباس من مزدلفة إلى منى فكلاهما قال لا لم ينزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يابى حتى رمى جرة العقبة (وأخرجه) ابن خزم في كتاب حجة الوداع بسند جيد من حديث أبي الزبير عن أبي سعيد مولى ابن عباس عن الفضل بالفظ ولم ينزل يابى حتى أتم رمى جرة العقبة (فقد) دلت هذه الآثار على أن التلبية لا تنقطع حتى ترمى جرة العقبة وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد

* * *

(بيان الخبر الوارد في الرجل يوجه بالمدى إلى مكة ويقم في أهله هل يتجرد إذا قلدا المدي) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تغتسل فلا تذهبى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت المدي ويقامه ثم يقم فيناحلا لا يمسك مما يمسك عنه المحرم هكذا رواه الحسن

ابن زياد عنه وابن خنيس (وفى) رواية غير أنه لا يؤم البيت الا بمحرم وهو
متفق عليه بالافاطة منها هذا وانتم منه (واخرج) الطحاوي من طريق مالك
عن عبد الله بن أبي بكر من عمرة بنت عبد الرحمن انها أخبرته ان زياد بن أبي
سفيان كتب الى عائشة ان عبد الله بن عباس قال من اهدى مد ياحرم عليه
ما يحرم على الحجاج حتى يضر الهدى وقد بعثت يدي فاكتمت الى بأمره أو
مرى صاحب الهدى فعمات عائشة ليس كما قال ابن عباس انما كانت
قلادة هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي ثم قلدها رسول الله صلى
الله عليه وسلم بيده ثم بعث بها مع أبي فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه
وسلم شيء - له الله عز وجل له حتى يضر الهدى (واخرج) من طريق الشيباني
عن مسروق عن عائشة قالت كنت افعل بيدي لبدن رسول الله صلى الله
عليه وسلم فيبعث بالهدى وهو مقيم بالمدينة ويفعل ما يفعل أهل قبل ان
يصل الى البيت (واخرجه) من طريق الاعمش عن ابراهيم عن الاسود عن
عائشة (ومن) طريق الحكم بن عتيبة عن ابراهيم عن الاسود عن اوس
من طريق الحجاج بن المنهال عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عنها (ومن)
طريق الحجاج عن حماد بن زيد عن منصور عن ابراهيم ومن طريق الحبيب
ابن ناصح عن وهيب عن منصور (ومن) طريق حجاج عن هشام عن أبيه
عن عائشة (ومن) طريق الليث عن الزهري عن عروة وعمرة عن عائشة
(ومن) طريق الاوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة
(فهذه) الاثار دالة على ان يمسح برديت الهدى وتقليده لا يكون محرما
وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد

(باب القران)

المحرمون أربعة مفرد بالحج ومفرد بالعمرة وقارن أى جامع بينهما ما في عام
واحد باحرام واحد وتمعن أى جامع بينهما ما في عام باحرامين (والقران)
أفضل من التمتع والافراد والتمعن أفضل من الافراد والافراد بالحج أفضل
من الافراد بالعمرة وهذا ظاهر الرواية (وروى) الحسن بن زياد عن أبي
حنيفة افضلية الافراد على التمتع (وقال) مالك والشافعي الافراد أفضل
ثم التمتع ثم القران (وقال) أحمد التمتع أفضل ثم الافراد (ومنشأ) هذا

الخلافاً لاختلاف روايات الصحابة في صفة حجة صلى الله عليه وسلم في حجة
الوداع. بل كان قارناً أو مفرداً أو متمتعاً (ورجح) ائمتنا أنه كان قارناً
اذن بقدره يمكن الجمع بين الروايات (بجمعها) بينها بأموه من شأن
هذا الاختلاف مبني على اختلاف السماع فمن سمع أنه يلبى بالحج وحده قال
كان مفرداً به ومن سمع أنه يلبى بالعمرة وحده قال كان متمتعاً ومن سمع
أنه يلبى بهما جميعاً قال كان قارناً ونظيره ما سبق من الاختلاف في تأييده
صلى الله عليه وسلم من أين كانت

(بيان الخبر الوارد في أن النبي صلى الله عليه وسلم قرن إحدى عمره مع حجته)
(أبو حنيفة) عن إبراهيم أن النبي صلى الله عليه وسلم حج واعتمر أربع عمر
فقرن إحدى عمره الأربعة مع حجته هكذا رواه ابن خسر والحسن بن
زياد (وأخرجه) الشيخان وأبو داود والترمذي وابن ماجه (وأخرج)
الطحاوي من طريق عمرو بن دينار عن مكرمة عن ابن عباس قال اعتمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع عمر حجة واحدة وعمرته من العام المقبل
وعمرته من الجمرات وعمرته مع حجة وحج حجة واحدة (وأخرج) أيضاً من
طريق همام عن قتادة عن أنس قال اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
عمرتين من الحجة وعمرته من العام المقبل وعمرته من الجمرات حيث قسم فقامت
حينئذ وعمرته مع حجته وحج حجة واحدة

*(بيان الخبر الوارد في أن القارن بين الحج والعمرة يطوف لهما طوافين
ويصلي سبعين)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الصبي بن معبد قال أقبلت من الجزيرة
حاجاً قارناً فمرت بسلطان بن ربيعة وزيد بن صوحان وهما منيخان بالأناب
فلما سمعاني أقول ليلىك بعمرته وحجته معاً قال أحدهما هذا أضل من غيره
وقال الآخر هذا أضل من كذا وكذا فضيت حتى إذا قضيت تسكني مررت
بأمير المؤمنين عمر بن الخطاب فأنخبرته فقلت يا أمير المؤمنين كنت رجلاً بعيد
الشقة فاصي الدار أذن الله لي في هذا الوجه فاحببت أن أجمع عمرتي إلى حجة
فأهلأت بهما جميعاً ولم أسق فمرت بسلطان بن ربيعة وزيد بن صوحان
فدعاني أقول ليلىك بعمرته وحجته معاً قال أحدهما هذا أضل من غيره

الصبي بن
الصاد كسهي

وقال الا خر هذا اصل من كذا وكذا قال فاذا صنعت قال مضيت فوفيت
 ما وافا لعمرى وسعيت سعي العمرى ثم عدت ففعلت مثل ذلك حتى ثم رقيت
 حراما ما اقمنا الصنع كما يصنع الحجاج حتى قضيت آخر نسكى قال هديت اسنة
 نبيك (أخرجه) أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان وأحمد وإسحق
 والطحاوي وابن أبي شيبة عن أبي واثل عن الصبي بن معبد بافظ أهلبت بها
 معاف قال عمر هديت اسنة نبيك ومنهم من طوله ولم يذكروا فاذا صنعت
 وأورده ابن خزم في المحلى من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان
 عن ابراهيم النخعي ان الصبي بن معبد فذكر الحديث مختصرا انتهى (قال)
 ابن الترمذى والنخعي وان لم يدرك عمر ولا الصبي فقد قال ابن عبد البر في
 أوائل التهيد ما نصه وكل من عرف أنه لا يأخذ الا عن ثقة فتدليسه ومرسله
 مقبول فراسيل ابن المسيب وابن سيرين وابراهيم النخعي عندهم يحتاج
 (ثم) اسند عن الاعمش قلت لابراهيم اذا حدثتني حديثا فاسنده فقل اذا
 قالت من عبد الله يعني ابن مسعود فاعلم أنه عن غير واحد واذا سميت لك
 أحدا فهو الذي سميت قال أبو عمر الى هذا نزاع من أصحابنا من زعم ان
 مرسل الامام أقوى من مسنده لان في هذا الخبر ما يدل على ان مراسيل
 النخعي أقوى من مسانيدده وهو لعمرى كذلك انتهى *

* (بيان الخبر الدال على أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بالقران) *
 (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أمر أصحابه ان يحملوا من أحرامهم بالحق ويحلبوها عمرة أخرجه
 مسلم هكذا (وأخرج) الطحاوى من طريق أبي اسحق عن أبي اسماء عن
 أنس قال خرجنا نمرخ بالبحجة فلما قدمنا مكة أمرنا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ان نجهلها عمرة وقال لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لجهلناها عمرة
 ولكنى سقت الهدى *

* (بيان الخبر الدال على دخول العمرة في الحج أبدا) *
 (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه قال لما أمر النبي صلى
 الله عليه وسلم بما أمر في حجة الوداع قال سراقبة بن مالك يا نبي الله أخبرنا عن
 عمرتنا هذه ألسنا خاصة أم هي للأبد قال هي للأبد (أخرجه) المدارق طي

من هذا الطريق ورجاله موثقون ولكن قال عن جابر عن سراقه والمهفوظ
عن جابر في حديثه الطويل أنه صلى الله عليه وسلم لما قال ذلك قال له
سراقه فذكره (وأخرج) النسائي وابن ماجه من طريق طاوس عن سراقه
أنه قال يا رسول الله رأيت عمرتنا هذه لهامنا لم نل إلا لابل لا بد دخلت
العمره في الحج إلى يوم القيامة وطاوس عن سراقه في اتصاله نظر قاله المحفوظ
(وأخرج) الطحاوي من طريق داود بن يزيد الأودي قال سمعت عبد الملك
ابن ميسرة الزراد قال سمعت النزال بن سبرة يقول سمعت سراقه بن مالك
ابن جهم يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول دخلت العمره
في الحج إلى يوم القيامة قال وقرن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع
(بيان الخبر الدال على أن ما واف الصدر ليس من صلب الحج)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر صفية
أن تنفر قالت أني حائض فقال عقرى حاقى أو ما كنت طفت بالبيت يوم
النحر قالت بلى قال فاصدري هكذا رواه ابن خثعم (وأخرجه) الطحاوي
من طريق شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة بلفظ قالت
لما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينفر رأى صفية على باب خباتها
كثيرة حزينة وقد حاضت فقال انك لحابستنا كنت افضت يوم النحر
قالت نعم قال فانفري اذن (ومن) طريق الأعمش عن إبراهيم مثله ومن
طريق الزهري عن أبي سلمة وعروة كلاهما عن عائشة نحوه (ومن)
طريق أفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة نحوه (وأخرجه) ابن أبي شيبة عن
طريق الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة بلفظ قالت ذكر رسول الله
صلى الله عليه وسلم صفية فقلنا انها حاضت فقال عقرى حاقى ما أراها
الاحابستنا قال قلت انها قد طافت يوم النحر قال فلا اذن مروها فلتنفر وهو
متفق عليه من حديث ابن عباس (وللبخاري) من حديثه رخص للحائض
أن تنفر وأخرجه الترمذي والنسائي والمحاكم من حديث ابن عمر
(بيان الخبر الدال على ما يقتل المحرم من الدواب)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
يقتل المحرم الفأرة والحية والكلب العقور والحمة والعقرب كذا رواه

قوله عقرى
حاقى بالتموين
وعده وصورته
دعاه ومعناه
غير مراد كترت
يدك اه

وقمارق وابن المظفر وابن خسرو (وفي) الصحيحين من حديث ابن عمر رفعه
 خمس من الذواب ليس على المحرم في قتلها جناح فذكروها وذكروا القارة ولم
 يذكروا الحية (ورواه) مسلم من وجه آخر عن ابن عمر حدثني إحدى نسوة
 النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ يقتل المحرم الكلب العقور فذكروا مثله وزاد
 والحية (وروى) أبو داود والترمذي عن أبي سعيد رفعه يقتل المحرم الحية
 والعقرب والفريسة والكلب العقور والحدأة والسبع العادي ويزعم
 الغراب ولا يقتله هذا لفظ أبي داود واختصره الترمذي (والله سائل) وابن
 ماجه عن عائشة حرقوا خمس يقتلها المحرم الحية والقارة والحدأة
 والغراب الأبقع والكلب العقور (وروى) أبو داود في المراسيل وعبد
 الرزاق عن سعيد بن المسيب رفعه خمس يقتلها المحرم الحية والعقرب
 والغراب والكلب والذئب (وأخرج) ابن أبي شيبة عن عطاء يقتل المحرم
 الذئب (وروى) سعيد بن منصور عن أبي هريرة (الكلب) العقور والأسد
 وهكذا أخرجه الطحاوي وقال ذهب قوم إلى هذا وكل سبع عقور فيه
 داخل في هذا وخالفهم آخرون فقالوا الكلب العقور هو الكلب
 المعروف وليس الأسد منه في شيء ومات قدم من قتل هؤلاء الخمس المذكورة
 هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد غير الذئب فانهم جعلوه كالكلب سواء
 * (بيان الخبر الدال على أن الصيد الذي يذبحه الحلال يجوز للمحرم أن *
 يأكل منه) *

(أبو حنيفة) عن محمد بن المنكدر عن عثمان بن محمد عن طلحة بن عبيد الله
 قال تذاكرنا لحم صيد يصيده الحلال فيما كله المحرم ورسول الله صلى الله
 عليه وسلم تأم حتى ارتفعت أصواتنا فاستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال فيما تنازعون فقلنا في لحم صيد يصيده الحلال فيما كله المحرم قال
 فأمر بأكله **ك**ذا رواه الحسن بن زياد ومحمد بن الحسن في الآثار وابن
 خسرو والاشعري وأبو بكر بن عبد الباقي وابن المظفر (وأخرجه) مسلم
 وابن حبان في صحيحه بمعناه وسند مسلم عن ابن المنكدر عن معاذ بن عبد
 الرحمن عن أبيه وهكذا هو عند الطحاوي أخرجه من طريق ابن جريج قال
 أخبرني محمد بن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن التيمي عن أبيه عبد الرحمن

ابن عثمان قال سكتنا مع طلحة بن عبيد الله ونحن حرم فاهم يدى له طبر
وطلحة نائم فنامنا كل ومنامنا تورع فلما استيقظ طلحة قدم بين يديه
فأكله وقال أكلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم *

(بيان الخبر الدال على ان الصيد بأكمله المحرم ما لم يصد أو يصدله)
(أبو حنيفة) عن محمد بن المنكدر عن أبي قتادة قال خرجت في رهط من
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ليس في القوم حلال غيرى فبصرت بعانة
فثرت الى فرسى فركبتها وبعجت عن سوطى فقاتلهم ناولونه فابوا فنزلت
عنهما فاخذت سوطى ثم ركبتهما فطابت العانة فاخذت منها جوارفا فاكلت
وأكلوا كذا رواه طلحة وابن المنذر وابن عمرو وابن عبد الباقي والرفوع
بقية ولم يذكره وهى عند الشيخين قال ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم
فأنبأته ان عندنا من لحمه فقتال كاهم ومحرمون (وفى) رواية فقال هل
معهكم أحد أشار اليها بشئ قالوا لا قال كاهم ما بقي من لحمها وللبخارى فى رواية
قال معكم منه شئ فقاتل نعم فناولته العضد فأكله حتى تعرفت فها هو محرم
(بيان الخبر الوارد فى فضل الهرة فى رمضان)

(أبو حنيفة) عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
عمرة فى رمضان تعدل حجة (كذا) رواه أسد عنه وقال الحارثى وادخل
بعضهم بين أبى حنيفة وعطاء المحجاج بن أروطة وأخرجه الشيخان فلمسلم قال
لامرأة من الأنصار سماها ابن عباس فنسبت اسمها الحديث وفيه قال فاذا
حار رمضان فاعتمرى فان عمرة فيه تعدل حجة وقال البخارى حجة أو نحر أو ما
قال (وأخرج) أيضا هذا الحديث من طريق جابر عليه السلام (والمسلم) من
طريق أخرى فعمرة فى رمضان تقضى حجة أو حجة معى وهى المرأة أم سنان
وقد أخرج البخارى هذه الطريق وقال أم سنان الأنصارية وللنساءى تعدل
حجة بدون لفظ معى - ورواه أحمد من حديث جابر *

(بيان الخبر الدال على رفض الهرة بالحج)

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها
انها قدمت متمعة وهى حائض فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم فرفضت
عمرتها فاستأنفت الحج حتى اذا فرغت من حجها أمرها ان تصدر (أخرج)

قوله تعرفها الى
أكل ما عليها
من اللحم

قوله سرف بوزن
كتف موضع
بالتنعيم وقوله
كلها بفتح
الكاف أي
تعبها وقوله
عركت بفتح
العين والراء
المهملين أي
حاضتها

الشيخان (وعند) مسلم انما حاضت بسرف فظهرت بعرفة وله عنها ايضا
انها آهات بعمره فقدمت ولم تطف بالبيت حتى حاضت فشكت وانما شكت
كلها وقد آهات الحديث (وله) ايضا عن جابر واقبات عائشة بعمره
حتى اذا كتب سرف عركت الحديث وفيه ثم دخل رسول الله صلى
الله عليه وسلم على عائشة فوجدتها تبكي فقال ما شأنك قالت شأني اني قد
حضت وقد حل الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت الحديث وفيه فاعتسلي في
أهلي بالبح (وفي) الخبر يدل على قد روي ما لم يصبه قال الشافعي لا يعرفني
الشرع رفض العمرة بالحيض (قلنا) ما رفضتها بالحيض لكن تعذرت اذ لم
وكانت ترفضها بالوقوف فامرها بتجمل الرفض انتهى وفي بعض روايات
هذا الحديث هذه مكان عمرتك وهو صريح في انها خرجت من عمرتها
الاولى ورفضتها اذ لا تكون الثانية مكان الاولى والاولى مفعولة (وفي)
بعض الروايات هذه قضاء عن عمرتك والله أعلم

(بيان الخبر الدال على قضاء العمرة)

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة انها قالت يا
الله يصد الناس بحج وعمره وأصدو بحج فامر عبد الرحمن بن أبي بكر فقال
انطلق بها الى التنعيم فتل بعمره ثم لتفرغ منها ثم تجمل على فاني انظرها
ببطن العقبه (أخرجه) الشيخان بلفظ قالت يا رسول الله اني أجدني نفسي
اني لم أطف بالبيت حتى حججت قال فاذهب بها يا عبد الرحمن فاعمرها من
التنعيم وذلك ليلة الحصبه والبخاري فاعمرت عمره في ذي الحجة بعد أيام الحج
(ومسلم) انها قالت يا رسول الله يرجع الناس بأجرين وأرجع باجر فامر عبد
الرحمن بن أبي بكر ان ينطلق بها الى التنعيم (وفي) بعض الفاظ البخاري
اذهي وايردك عبد الرحمن ذكره في الجهاد وليس عندهما بطن العقبه
وانما في رواية بما كان كذا وكذا وفي أخرى بأعلى مكة

(بيان الخبر الدال على التخصية عن الغير)

(ابو حنيفة) عن الهيثم عن رجل عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم ذبح لرفضها العمرة بقرة (ومسلم) عن جابر بن رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن عائشة بقرة يوم النحر وفي رواية بقرة في حجة وفي

الحصبه بفتح
الحاء المهملة
وسكون
الصاد مثلها هي
التي بعد أيام
التشريق اه

عن طريق هذا الحديث وضحي النبي صلى الله عليه وسلم عن نسائه بالبقر
(والنساء) والمحكمة عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم ذبح عن اثنين من
نسائه في حجة الوداع بقرتين

(بيان الخبر الوارد في المدي يساق لثمة أو قران هل يركب أم لا
(المدي) ما يهدي إلى الكعبة من الابل والبقر والغنم وادنا دابة) *
(ابو حنيفة) عن عبد الكريم عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسوق بدنة فقال اركبها (أخرجه) الستة
الآباد وروى حديث أبي هريرة بزيادة فقال يا رسول الله إنها بدنة فقال
اركبها أو يلك في الثمانية أو الثلاثة (وعند) مسلم من حديث أبي هريرة بينما
رجل يسوق بدنة مقادة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم و يلك اركبها
فقال بدنة يا رسول الله قال و يلك اركبها أو يلك اركبها ولا يخارى من خدمته
رفعه رأى رجلا يسوق بدنة فقال اركبها قال إنها بدنة قال اركبها قال فلقد
رأيتكم راكبا يسافر النبي صلى الله عليه وسلم والنعل في حنقها خرجته في باب
تقلاذ النعل (ولمسلم) عن أنس مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يسوق
بدنة فقال اركبها فقال إنها بدنة فقال اركبها مرتين أو ثلاثا (وقال)
الخضاري ثلاثا وفي أخرى اركبها أو يلك قالها في الثالثة (ولمسلم) عن أنس
أيضا مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم ببدة أو هدية فقال اركبها قال
إنها بدنة أو هدية فقال وإن (وأخرج) الطحاوي حديث أنس من طريق
جديد وقادة وحديث أبي هريرة من طريق الأعرج وعجلان وأبي سلمة وأبي
عثمان وعكرمة (وأخرج) عن ابن عمر من طريق نافع نحوه وهو قول
أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد قالوا يجوز أن يساق هديا لثمة أو قران أن
يركبها إلا أنهم فيسددوا بالاضطرار إلى ذلك واحتجوا بما أخرجه مسلم من
حديث جابر أن ركبا بالعر وف إذا لم يمت إليها حتى يجذب ظهر أولم يخرج
الخضاري هذا (وأخرج) الطحاوي حديث جابر هذا من وجهين وأشار إلى
ما ذكرنا وكذلك أخرجه من حديث أنس بلفظ رأى رجلا يسوق بدنة وقد
جهد من وجه آخر فكانه رأى به جهدا ومن حديث ابن عمر بلفظ إذا
ساق بدنته فأعياها (قال) فهذه الزيادات قد وردت في هذه الآثار

(ابو حنيفة) حدثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكروا الجوارى الشواب فانهم افترج ارحاما واطيب افواهها واغرا اخلاقا (واخرجه) ابو نعيم في الطب وابن السني عن ابن عمر بانظ عابكم بالابكار فانهم انتق ارحاما واذنب افواهها واسخن اقبالا وارضى باليسير من العمل (واخرجه) ابن ماجه والبيهقي عن عويم بن ساعدة بلغنا عليكم بالابكار فانهم اذنب افواهها وانتق ارحاما وارضى باليسير (واخرجه) ابن حبان نحوه

(بيان الخبر الوارد في الشهادة في النكاح)

(ابو حنيفة) عن خصيف وجابر بن عقيل عن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح الا بولي وشاهدين من نكح بغير ولي وشاهدين فنيكاحه باطل (كذا) رواه ابن عبد الباقي (واخرجه) الدارقطني من هذا الوجه (أما) الجملة الاولى فسيأتي ذكر من خرجها من الجماعة منهم اصحاب السنن واقتصروا عليها (وأما) قوله وشاهدين فاخرجه الطبراني في الكبير عن أبي موسى (تنبيه) الاصل المجمع عليه عندنا ان كل من ملك قبول النكاح لنفسه ينهقد النكاح بحضوره فيدخل فيه الفاسق والمحدود في القذف اذا تاب أما الفاسق فانه من أهل الولاية القاصرة على نفسه بلا خلاف لانه له ان يزوج نفسه وعبيده وأمه ويقر عمة تاتى بنفسه من القتل وغيره فيكون من أهل تحمل الشهادة وان لم يكن من أهل اذا شهدا لان كلامنا من التحمل والولاية القاصرة لا الزام فيه وأما المحدود في القذف فانه أيضا من أهل الولاية القاصرة على نفسه لانه ان لم يتب فهو فاسق كغيره من الفاسق وان تاب كان القياس ان يكون من أهل الولاية المتعدي الا ان النص القاطع أخرجه من أهليتها خلافا للشافعي فانه يشترط في الشهود العدالة محققا بحديث ابن عباس رفعه لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل واسنده البيهقي من طريقه عن مسلم بن خالد وسعيد القداح عن ابن جريج عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن ابن جبير ومجاهد عن ابن عباس (قلت) ابن خثيم والقداح ومسلم متكلم فيهم ولا يثبت هذا السند عن ابن عباس (وذكر) أيضا بسنده عن عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد عن قتادة

خثيم بكبيره

عن الحسن بن سعيد بن المسيب ان عمر قال قد ذكره (قال) البيهقي هذا
 اسناد صحيح وابن المسيب كان يقال له راوية عمر وكان ابن عمر يرسل اليه
 فيسأله عن بعض شأن عمر وامره (قلت) عبد الوهاب هو الخفاف تكلم
 فيه البخاري والنسائي والساجي وعن أحمد هو ضعيف الحديث مضطرب
 وشيخه سعيد هو ابن أبي عروبة خط سنة ثنتين واربعين ومائة واقام مخلطا
 مقدار أربع عشرة سنة وقد ذكر البيهقي بنفسه في كتابه السنن الحفاظ
 يتوقون في اثبات ما يفرده ابن أبي عروبة (وقادة) مشهور بالتدليس
 وقد عني هنا (وابن) المسيب صغير فلم يثبت له سماع من عمر كذا قال
 ابن معين (وقال) البخاري ولد سعيد ثلاث سنين مضين من خلافة
 عمر وانك سماعه منه ولذلك لم يخرج له في الصحيحين عن عمر شي فكيف
 يقول البيهقي هذا اسناد صحيح وما الذي ينفعه كونه يقال له راوية عمر الخ
 اذا كان يروي عنه مرسل ولم يثبت له سماع منه (ثم) ان الشافعية لم
 يشترطوا العدالة في الشاهدين فان النكاح ينعقد عندهم بمستورين وايضا
 فالحديث يدل على صحة النكاح عند وجود ولي وشاهدي عدل اذا باشرت
 المرأة بخصورهم ورضاهم وهم لم يقولوا بذلك فتأمل *

(محرمات النكاح)

(ابو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن مراكن بن مالك عن عروة بن الزبير عن
 عائشة رضي الله عنها ان افلح بن ابي القعيس استأذن عليها فاحتجبت منه
 فقال التحجبين مني وانما عملت فكيف ذلك قال ارضعتك امرأة اخي
 وابن اخي قالت قد كرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لما تربت
 بذلك اما تعلمين انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب متفق عليه من
 حديث ابن عباس ومن حديث عائشة (واخرجه) الباقر بن الابن
 ماحه ولفظ مسلم يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة ولفظ الباقرين ما يحرم
 من النسب (وفي) لفظ ان الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة (ابو حنيفة)
 عن الشعبي عن جابر بن عبد الله وابي هريرة رضي الله عنهم اقالا قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا تنكح
 التكبري على الصغرى ولا الصغرى على التكبري (كذا) رواه عبد

قوله والساجي
 هو زكريا بن
 يحيى وكنيته
 ابو يحيى اه

في اسد الغاية
 ان افلح هو اخو
 بني القعيس
 علي الصحيح اه

المحكم الواسطي عنه (واخرجه) ابو داود والترمذي والنسائي وقال
 الترمذي حسن صحيح وكذا ابن حبان وصححه وزادوا ولا الائمة على بنت
 اخيه ولا الخالة على ابنة اخيه (ورواه) مسلم وقرقه حديثين من طريق ابي
 سلمة عن ابي هريرة ومن طريق قبصة بن ذؤيب عن ابي هريرة ثم روى عن
 ابن عمر وعقبة بن عامر مثل ذلك (واخرج) البخاري نحوه من رواية عامر
 الاحول عن الشعبي عن جابر (واورده) الطبراني من حديث ابن عباس
 هكذا وزاد فانكم اذا فاعتم ذلك فقد قطعتم ارحامكم (تنبه) اوردا البيهقي
 في السنن مانعه روى هذا الحديث من طريق عن جماعة من الصحابة ثم قال الا
 انها ليست من شرط الشيخين (وقد) اخرج البخاري رواية عامر الاحول
 عن الشعبي عن جابر الا انهم يرون انها خطأ وان الصواب رواية داود بن ابي
 هند وابن عون عن الشعبي عن ابي هريرة (قلت) قد اخرجه مسلم من رواية
 ابن عمر وعقبة بن عامر واخرجه ابن حبان في صحيحه عن ابن عباس وكذلك
 الترمذي وقال حسن صحيح (واخرجه) البخاري من حديث جابر فيجعل
 على أن الشعبي سمعه عنهما عن ابي هريرة وجابر وهذا أولى من الخطبة احد
 الطريقين اذ لو كان كذلك لم يخرج البخاري في صحيحه على ان داود بن ابي
 هند اختلف عنه فيه فروى عنه الشعبي كما ذكره البيهقي واخرجه مسلم
 من حديثه عن ابن سيرين عن ابي هريرة ولا يلزم من كون الشيخين لم يخرجاه
 ان لا يكون صحيحا فأمل (ابو حنيفة) حديثي عطية الهوفي عن ابي سعيد
 الخدري رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تزوج
 المرأة على عمتها وعلى خالتها (كذا) رواه عبد الله بن بزيع عنه ومن
 جهة اخرجه الخلعى في فوائده (واخرجه) مسلم عن ابي هريرة بافظ
 لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها (وفي) لفظ آخر لا يشك المرأة
 على عمتها ولا على خالتها اخرج البخاري هذا من حديث جابر وابي هريرة

زيع بالزاي
 لعين الماهلتين
 بوزن كبير اه

(بيان الخبر الوارد في النهي عن الخطبة على الخطبة)

(ابو حنيفة) من حماد عن ابراهيم عن لائهم عن ابي سعيد الخدري
 وابي هريرة رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يستام
 الرجل على سوم اخيه ولا ينكح على خطبته ولا تنكح المرأة على عمتها ولا على

خاتمها ولا تسأل المرأة طلاق اختها التمسك بما في اناتها أو ما في صحتها
 فان الله هو رازقها ولا تبيا بهوايا الفساق المحرور اذا استأجرت أجنبياً فاعلمه
 أجره . كذا رواه بطوله ابن خسر و البخاري وابن عبد الباقي والكلابي
 (وفي رواية لابن خسر ومن وجه آخر عن أبي حنيفة عن أبي هريرة قال
 أظنه عبارة عن جوين العبدى عن أبي سعيد وأبي هريرة والمجمل الأخيرة
 منه أخرجهما عبد الرزاق من حديث حمير والثوري عن حماد بن عمار عن
 أبي هريرة وأبي سعيد أو أحدهما (وأخرج) السبعة من حديث أبي هريرة
 من أوله الى قوله رازقها ولم يقل البخاري فان الله هو رازقها ولكن عنده
 في بعض الفاظه فان لها ما قدر لها (وفي) بعض الفاظه وان تشتتر المرأة
 طلاق اختها تستفرغ صحتها وفي لفظ مسلم لا يسوم بدل لا يستام وزيادة بعد
 قوله صحتها والتمسك ما كتب الله لها

(بيان الحبر الدال على ان حرمة الاحرام لا تمنع عقد النكاح)

(أبو حنيفة) عن سمك بن حرب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال تزوج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة بنت الحارث وهو محرم كذا رواه النضر
 ابن محمد عنه (وهذا) لفظ مسلم والاربعة وزاد البخاري وبني بها وهو حلال
 وكانت بسرف (وقد) أخرجه الطبراني من خمسة عشر طريقاً عن ابن عباس
 ولدا رقتى عن أبي هريرة مثله وللزارع عن عائشة مثله ولم يسم ميمونة
 (وروى) أبو داود من طريق سعيد بن المسيب قال وهم ابن عباس في قوله
 وهو محرم (ولمسلم) من طريق يزيد بن الأصم حدثني ميمونة ان النبي صلى
 الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال وكانت خالتي وخالة ابن عباس وزاد فيه
 أبو يعلى بعد ان رجعت من مكة (وروى) الترمذي من حديث أبي رافع
 تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو حلال وبني بها وهو حلال وكنت
 الرسول بينهما وصحبه ابن خزيمة وابن حبان (قلت) ولكن المحفوظ من
 حديث ابن عباس تزوج وهو محرم أخرجه الطحاوى من طريق حماد
 وعطاء وطاوس وسعيد بن جبيرة وعكرمة وجابر بن زيد ستتهم عن ابن عباس
 (وروى) المزني عن الشافعي عن سفيان عن عمرو بن دينار أنه سأل الزهري
 عن حديث يزيد بن الأصم فقال وما يدرى ابن الأصم أعرابي أو قال على

ساقه اتبعه مثل ابن عباس وضعف أمره وسكت الزهري عليه والذين
 وروا عن ابن عباس كلهم فقهاء يمتنع برؤاياتهم وآرائهم والذين نقلوا عنهم
 كذلك أيضا منهم عمرو بن دينار وأيوب السختياني وعبد الله بن أبي نجیح
 فهؤلاء أيضا أئمة يقتدى بهم وحديث أبي رافع المذکور انما رواه مطر
 الوراق ومطر عندهم ليس من يمتنع بحديثه كهؤلاء وقد قال به جماعة من
 الصحابة والتابعين وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد
 * (بيان الخبر الدال على تحريم متعة النساء) *

(اعلم) أنه قد اختلفت فيه الروايات من الامام (فروى) عن حماد بن
 سعيد بن جبیر عن حذيفة مرفوعا حرم متعة النساء وهكذا رواه عنه أبو
 يوسف (وروى) عن نافع عن ابن عمر نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يوم خيبر عن نكاح المتعة كما رواه جماعة من أهل المسانيد وابن وهب
 وغيره (وروى) أيضا عن محارب بن دثار عن ابن عمر بلفظ نهي يوم خيبر
 عن متعة النساء (وروى) أيضا عن الزهري عن أنس ان النبي صلى الله
 عليه وسلم نهى عن متعة النساء هكذا روى عنه الصباح بن محارب وروى
 أيضا عن يونس بن عبد الله عن الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه ان النبي صلى
 الله عليه وسلم نهى عن المتعة يوم فتح مكة وفي رواية عام الفتح (وروى)
 أيضا عن الزهري عن محمد بن عبد الله بن سبرة قال نهى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن متعة النساء عام الفتح وفي رواية عن الزهري عن رجل من
 آل سبرة وفي رواية عن الزهري عن ابن سبرة عن أبيه (وروى) أيضا
 عن حماد عن ابراهيم عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال متعة النساء إنما
 كانت رخصة لا حساب لمحمد صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام في غزاة لم يكره
 اليه العزوبة ثم نهى عنها آية النكاح والصداق والميراث (فهذه) سبع
 روايات باسانيد مختلفة (وقد) أخرجه الشيخان عن ابن مسعود وجابر
 وسلمة وعلى ومسلم وحده عن ابن عباس وابن الزبير وسبرة بن معبد الجهني
 ولفظ مسلم في حديث سبرة بن معبد نهى عن المتعة وقال لأنها حرام من يومكم
 هذا الى يوم القيامة ومن كان أعطى شيئا فلا يأخذه (وأخرجه) الطبراني
 أيضا من هذا الوجه الا أنه قال أبو حنيفة عن يونس بن أبي اسحق السبيعي

(والذي) في مسند الكلاعي أبو حنيفة عن يونس بن عبد الله بن أبي قزوة
والله أعلم (وعند) أبي داود في حديث الربيع بن سبرة عن أبيه أنه نهى عنها
في حجة الوداع كذا قال والاختلاف فيه من أصحاب الزهري (وعند) الحازمي
في حديث جابر أنه حرمها لما خرجوا إلى غزوة تبوك وانهم ودعوا النساء
الوارثي كانوا متعوا بهن عند العقبه فن يومئذ سميت نية الوداع (ولم) في
في حديث سلمة بن رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أو طاس في المتعة
ثلاثاً ثم نهى عنها (وفي) الصحيحين عن ابن مسعود كنا نغزو مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم ليس لنا نساء فقلنا ألا نستخصي فنهانا عن ذلك ثم رخص
لنا أن نكح المرأة بأثوب إلى أجل ثم قرأ عبد الله يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا
طيبات مما أحل الله لكم الآية (ولهما) عن علي أمرنا بالمتعة عام الفتح حين
دخلنا مكة ثم لم يخرج حتى نهانا عنها (فهذه) الآثار كلها دلت على تحريم
نكاح المتعة وأنه كان أبج لهم أيامنا ثم نسخ بأجماع الصحابة وهو قول أبي
حنيفة وإبي يوسف ومحمد (ويلاحظ) بذلك نكاح الوقت (وصورته)
أن تزوج امرأة بشهادة شاهدين عشرة أيام مثلاً وفيه خلاف لفرقانه يقول
التوقيت باطل والنكاح صحيح لأنه أتى بالإيجاب والقبول إذا التوقيت
شرطاً بل على ما يتم به النكاح فصح الإيجاب وبطل الشرط وهذا ليس بمتعة
لوجود لفظ النكاح فيه دونها (ولنا) أنه عقد متعة وإن أتى بلفظ النكاح
يملك البضع في مدة مقدرة وقد وجد (والعبرة) في العقود للمعاني لا للألفاظ
لأنها تتحمل الجواز بخلاف المعاني فإنها لا تتحمل الجواز والله أعلم *

(بيان الخبر الدال على اشتراط الولي في النكاح)

(أبو حنيفة) عن أبي اسحق عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه رضي الله
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح إلا بولي (كذا) رواه ابن
عبد الباقي (وأخرجه) أصحاب السنن من طريق إسرائيل عن أبي اسحق
قال الترمذي تابعه شريك وأبو عوانة وزهير وقيس بن الربيع (ورواه)
يونس بن أبي اسحق عن أبي بردة ومنهم من أدخل يثمه ما أبا اسحق (ورواه)
شعبة وسفيان عن أبي اسحق عن أبي بردة مرسلاً ورواية فن وضله
اصح قال وإسرائيل ثبت عن أبي اسحق (وقد روى) عن شعبة والثوري

عن القعني عن مالك واغظهم كاهم واذا نهاها ما نهاها وقال ايضا وحده ثنا حسين
ابن زهير ثنا يوسف بن عدي حدثنا حنيفة بن غياث عن عبد الله بن عبد
الله بن موهب عن نافع بن جبير فذكر مثله (والكلام) على هذا الحديث
من وجوه (الاول) ان هذا الحديث من رواية الامام عن مالك بن انس
استرجحه المحاكم هكذا وقد ثبتت روايته عنه كما ذكره الدارقطني وغيره وانما
هي من باب المذاكرة ولم يصد الرواية عنه وقد وقع له عنه هذا الحديث
وحديث آخر أخرجه الخطيب في رواية مالك من ماريق القاسم بن الحكم
العرني ثنا ابو حنيفة عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال أتى كعب بن
مالك النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن راعية له كانت ترعى في قنمه
فقتولت على شاة الموت فذبحتها بغير فامر النبي صلى الله عليه وسلم بأكلها
(قال) الخطيب كذا قال من نافع عن ابن عمر وهو خطأ والصواب عن
نافع عن رجل من الانصار عن معاذ بن سعد او سعد بن معاذ ان جارية
الكعب بن مالك كانت ترعى غنم الحديث وبهذا الاسناد رواه أصحاب
الموطأ عن مالك (الثاني) يقال لم تتركتم العمل بحديث لان كاح الابولي
الذي تقدم ذكره قبل هذا فالجواب ان هذا الحديث قد رواه سفيان وشعبة
عن أبي اسحق مائة مائة وكل واحد منهما مائة على اسرائيل فكيف اذا اجتمعا
جميعا (فان) قالوا ان ابا عوانة تابع اسرائيل في رفعه فيكون حجة قلنا
فيروى هكذا (وروى) عنه ايضا عن اسرائيل عن أبي اسحق كما
أخرجه الطحاوي وغيره فقد رجع حديثه الى حديث اسرائيل فانتهى بذلك
ان يكون عند أبي عوانة في هذا عن أبي اسحق شيء (فان) قالوا قد رواه
ايضا قيس بن الربيع عن أبي اسحق مرفوعا كما رواه اسرائيل قيل لهم
صدقتم ان قيس دون اسرائيل فاذا انتهى ان يكون اسرائيل مضادا
اسفيان وشعبة كان قيس آخرى ان لا يكون مضادا لهما (فان) قالوا
فان بعض أصحاب سفيان قد رواه عن سفيان مرفوعا كما رواه اسرائيل
وقيس وهو بشر بن منصور قيل لهم صدقتم ولا كنكم لا ترضون من ختمكم
بمثل هذا ان تحتموا عليه بما رواه أصحاب سفيان او اكثرهم عنه على
معنى ويحتاج هو عليكم بما رواه بشر بن منصور عن سفيان بما خالف ذلك

المعنى وقد روى الحديث عليكم بهذا جازما لا بالحديث فكيف تسوون أنفسكم
على مخالفتكم ما لا تسوغونه عليكم ان هذا المجهور بين (فان) قالوا قد روى
الامام عن ابي اسحق مرفوعا كما روى امير ائيل فساباله لم يعمل به فالجواب
قد روى المجهول الحديث ويورده لاحتجابه ولا يعمل به لما يظهر له في ذلك
من العال الاترى الى مالك قد روى حديث رفع اليدين في الصلاة عند
الانتهاء في موطنه ولم يعمل به محتجابه انه ليس من عمل اهل المدينة
قال امام كذلك روى هذا الحديث ولم يحتج به (فان) قالوا فما الموجب
لعدم الاحتجاج به فالجواب انما منعه من الاحتجاج التضاد بين الاحاديث
والتناقض فان حديث الباب الذي أخرجه مسلم والاربعة الاصحاح بنى عليها
من ولىها يعارض حديث لانكاح الابولى ويضاده وقد روى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم في هذا الباب ما يدل على معنى حديث مسلم والاربعة
ايضا وهو ما أخرجه الطحاوى من طريق حماد بن سلمة وسليمان بن المغيرة
عن ثابت عن عمر بن ابي سلمة عن ابيه عن أم سلمة رضى الله عنها قالت دخل
على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاة أبي سلمة فخطبني الى نفسي فقلت
يا رسول الله انه ليس احد من اوليائي شاهدا فقال انه ليس منهم شاهد ولا
غائب يكره ذلك فقالت قم يا عمر فزوج النبي صلى الله عليه وسلم فزوجها
(فكان) في هذا الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبني الى نفسي
ففي ذلك دليل ان الامر في التزويج اليها دون اوليائها فلما قالت له انه ليس
احد من اوليائي شاهدا قال انه ليس منهم شاهد ولا غائب يكره ذلك فقالت
قم يا عمر فزوج النبي صلى الله عليه وسلم وعمر هذا ابنها وهو طفل صغير
غير بالغ لانها قد قالت للنبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث اني امرأة
ذات ايتام تعني عمر ابنها وزينب ابنتها والطفل لا ولاية له فواته هي ان يعقد
النكاح عليها فافعل فراء النبي صلى الله عليه وسلم جائزا وكان عمر بذلك
الوكالة قام مقام من وكاه فصارت أم سلمة كأنها هي عقدت النكاح على نفسها
لنبي صلى الله عليه وسلم (ولما) لم ينتظر النبي صلى الله عليه وسلم حضور
اوليائها بل ذلك على ان يضعها اليها دونهم ولو كان لهم في ذلك حق وامرانا
اقدام النبي صلى الله عليه وسلم على حق هو لهم قبل اباحتهم ذلك له (فان)

قالوا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اولي بكل مؤمن ومؤمنة من نفسه
 (فانا) صدقتم هو اولي به من نفسه بطبيعته في اكثر مما يطبع فيه نفسه فاما ان
 يكون هو اولي به من نفسه في ان يعقد عليه عقدا بغير امره في بيع او نكاح
 او غير ذلك فلا وانما سبيله في ذلك سبيل الخكام من بعده (ولو) كان ذلك
 كذلك لكانت وكالة عمراته تكون من قبل النبي صلى الله عليه وسلم لامن
 قبل ام سلمة لانه هو وليها (فلا) لم يكن ذلك كذلك وكانت الوكالة انما كانت
 من قبل ام سلمة لعقد هذا النكاح فقبله رسول الله صلى الله عليه وسلم دل ذلك
 ان النبي صلى الله عليه وسلم انما كان ملك ذلك البضع بتمليك ام سلمة اياه
 لا بتقوى ولاية كانت له في بضعها اولاً ترى انه عليه السلام لم يقل في الجواب
 اننا وليك دونهم وانما قال انهم لا يكرهون ذلك (ولما) ثبت ان عقداً سلمة
 النكاح على بضعها جائز دون اوليائها واجب ارتحمل معاني الاحاديث
 المتقدمة على هذا المعنى ايضاً حتى لا يتضاد شيء منها ولا يتناقض ولا يختلف
 (وقد) رد البيهقي في كتاب المعرفة الاستدلال بهذه القصة وقال ولو صح لم
 يمكن فيه حجة لانه لو كان جائزاً بغير ولي لا وجبت العقد بنفسه او لم تأمر
 غيرها انتهى (قلت) ذكر ابن سعد في الطبقات انه صلى الله عليه وسلم
 تزوج ام سلمة سنة اربع وكان ابنها عمر حينئذ ابن ثلاث سنين والصغير
 لا ولاية له (وذكر) ابن الاثير وغيره ان عمر كان يوم توفي النبي صلى الله
 عليه وسلم ابن سبع سنين فعلى هذا يكون حين تزوجه صلى الله عليه وسلم
 بأمه ابن سنة فالولاية حينئذ للمرأة كما يقوله الكوفيون (وفي) اختلاف
 العلماء للطحاوي يحتمل ان تكون هي فعلت ذلك ابتداء وقبله عليه السلام
 العقد من عمر امضا عنه له فدل ذلك على ان عقود الصبيان بامر البالغين
 جائزة كما يقوله ابو حنيفة واصحابه (وقد) اعتبر الشافعي وغيره فعل
 الصبي في بعض الاحوال بخبره بين ابويه (واجاز) مالك وصبيته الصبي
 الذي لم يبلغ انتهى وايضاً فان لفظ الولي يحتمل معان اقرب العصبية الى المرأة
 او من توليه المرأة من الرجال قريباً او بعيداً والذي اليه ولاية البضع من
 والد الصغيرة ومولى الامة او بالغة حرة لنفسها فيكون ذلك على انه ليس
 لاحد ان يعقد نكاحاً على بضع الاوله في ذلك البضع ولي وهذا جائز في اللغة

قال الله تعالى فإمّل وليه بالإمداد فقال قوم ولي الحق هو الذي له
 الحق فإذا كان من له الحق يعني ولما كان من له البضع أيضا يسمى ولما لما
 احتمل هذه التأويلات اتفق أن يصرف إلى بعضها دون بعض الإبدالة
 تدل على ذلك إمامنا كتاب وإمامنا سنة وإمامنا إجماع (ومن) أدلة الإمام
 في هذا الباب قوله عز وجل حتى تتكلم زواجره فإن إضافة التكلم إليها
 تدل على أنه قاده بعبارةها (الثالث) احتج المخالفون أيضا بحديث ابن
 جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إجماع امرأة نكحت بغير إذن زوجها
 فذكاهما باطل أخرجه أصحاب السنن إلا النسائي وصححه ابن حبان
 وأخرجه ابن عدي كلهم من طريق ابن جريج وأخرجه الطحاوي من طريق
 ابن وهب ويحيى بن سعيد كلاهما عن ابن جريج بن ياذقان أصابهما ساقطهما
 مهرانما استحل من فرجها فان استجبر وأقال سلطان ولي من لا ولي له (قال)
 البيهقي وقد تابع سليمان بن موسى عن الزهري الحجاج بن أرطاة عن الزهري
 وابن لميعة عن جعفر بن ربيعة عن الزهري والحجاج وابن لميعة وإن كانا
 لا يحتج بهما إلا أن المخالف يحتج بهما في غير موضع مع الانفراد ويرد روايتهما
 مع الاتفاق انتهى (قلت) رواية ابن لميعة عند أبي داود ورواية الحجاج
 عند ابن ماجه وأخرج الطحاوي حديث ابن لميعة من طريق أسد عنه عن
 جعفر بن ربيعة عن الزهري ومن طريق أبي الأسود عنه عن عبيد الله بن أبي
 جعفر عن الزهري (والجواب) عن هذا أن حديث ابن جريج المتقدم قد
 ذكر ابن جريج نفسه أنه سئل عنه فلم يعرفه رواه يحيى بن معين عن ابن عليه
 عن ابن جريج بذلك وهم يسقطون الحديث بأقل من هذا وأما احتجاج
 أرطاة فلا يثبتون له سمعا عن الزهري وحديثه عندهم مرسل وهم لا يحتجون
 بالمرسل وأما ابن لميعة فهم يذكرون على خصوم الاحتجاج عليهم بحديثه
 وكيف يحتجون به عليه في مثل هذا (ثم) لو ثبت ما روى من ذلك عن الزهري
 فقد روى عن عائشة رضي الله عنها من فيها ما يخالف روايتهما وإذا تعرض
 الفعل والرواية قدم الفعل وهو ما رواه مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن
 أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن المنذر بن

الزبير وعبد الرحمن غائب بالسام فلما قدم عبد الرحمن قال أمثلي يصنع به هذا
ويقتات عليه فكلمته عائشة المنذر قال المنذر فان ذلك بيد عبد الرحمن فقال
عبد الرحمن ما كنت أردأ امرأ قبضتيه (فلما) كانت عائشة قد رأت ان تزويجها
بنت عبد الرحمن بغير أمره جائز ورأت ذلك العقد مستقيماً حين اخازت فيه
التمالك الذي لا يكون الا عن صحة النكاح وثبوتة استكمال عندنا ان تكون
تري ذلك وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح الا بولي
فثبت بذلك فساد ما روى عن الزهري في ذلك (وقد) اجاب البيهقي في كتاب
المعرفة عن هذا بقوله تزوجت اى مهدت اسباب التزويج لانها سألته
عقد النكاح فتأمل في ذلك (وهذا) الذي تلخص لئمان حديث الباب
من ان امر المرأة في تزويج نفسها اليها لا الى وليها يعني لو زوجت المحررة
العاقلة البالغة نفسها حاز وكذا لو زوجت غيرها بالوكالة أو الولاية وان لم
يعقد عليها ولي بكرة كانت أو ثيباً هو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا انه
كان يقول ان تزوجت المرأة نفسها من غير كفوف لولائها فسخ ذلك عليها
وكذلك ان تزوجت بدون مهر مثلها فلولائها ان يخاصم في ذلك حتى يلحق بمهر
مثل نساها (وقد) كان أبو يوسف رحمه الله يقول ان يضع المرأة اليها في
عقد النكاح عليها نفسها دون وليها يقول انه ليس للولي ان يعترض عليها
في نقصان ما تزوجت عليه من مهر مثلها ثم رجع عن هذا كله الى قول من
قال لا نكاح الا بولي وقوله الثاني هذا هو قول محمد بن الحسن رحمه الله تعالى

والله أعلم

* (بيان الخبر الدال على ان اذن البكر يكون بالسكوت أو ما هو بمنزلة واذن
الثيب يكون بالقول أو ما هو بمنزلة) *

(أبو حنيفة) حدثنا شيبان بن عبد الرحمن عن يحيى بن أبي كثير عن
الهاجر بن عكرمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا نكح البكر حتى تستأمر ورضاها سكوتها ولا تنكح الثيب حتى
تستأذن كذا رواه ابن خزيمة وطحا والحسن بن زياد والاشعري والكلابي
(وأخرجه) السبعة باللفظ لا تنكح الا بولي حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن قالوا
يا رسول الله كيف اذن قال ان تسكت (واسلم) من حديث عائشة سألت

رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجارية ينكحها أهله التستامرام لا فقال
 لما نعم تستامر فقالت فقلت له فانها تسقى فقال لها فذلك اذن اذ ادى
 سكنت (والبخاري) في حديثها قالت قالت يا رسول الله تستامر النساء في
 ابضاعهن قال نعم قلت فان البكر تستامر فتسقى فتسكت قال سكتا اذنها
 اخرجه في كتاب الاكراه (ومسلم) من حديث ابن عباس واليكر تستامروا ذنها
 سكوته (وفي آخر) يستامر ابوها واذنها اصماتها وورعها قال وصحتها اقرارها
 (بيان الخبر الدال على ان الثيب اذا زوجها ولها كراهة يفرق بينهما)
 (ابو حنيفة) عن عبد العزيز بن رفيع عن عمار بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله
 عنهما ان امرأة توفي عنها زوجها ولها من ولد فخطبها عم ولدها الى ابنتها
 فقالت له زوجني فابي وزوجها غيره بغير رضاها فأتى النبي صلى الله عليه
 وسلم فذكرت له ذلك فسأله عن ذلك فقال نعم زوجتها من هو خير لها من عم
 ولدها ففرق بينهما وزوجها من عم ولدها (واخرج) البخاري عن خنساء
 بنت خدام الانصارية ان اباها زوجها وهي ثيب فذكرت ذلك فأتى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فردنكاحه (قال) عبد الحق تفرد البخاري
 بهذا الحديث ولم يخرج مسلم عن خنساء في كتابه شيئا انتهى (واخرج)
 النسائي في حديث خنساء انها كانت بكرا (والذي) عند أحمد من حديث
 ابن عباس ان جارية بكرا أتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ان اباها
 زوجها وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم اخرجه عن حسين
 ابن محمد عن جابر بن حازم عن أيوب عن عكرمة عنه ورجاله ثقاة (قيل)
 والصواب ارساله كما اخرجه أبو داود من حديث حماد بن زيد عن أيوب
 وتابعه زيد بن حبان عن أيوب أخرجه ابن ماجه (واخرجه) أيوب بن سويد
 عن الثوري عن أيوب موصولا (قال) ابن القطان حديث ابن عباس
 صحيح وليس هذه المرأة خنساء بنت خدام التي أخرج حديثها البخاري
 فانها كانت ثيبا وهذه كانت بكرا (قال) والدليل على التعدد ما رواه
 الدارقطني في حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم رد نكاح بكر
 وثيب انكحها ابوها ما واهما كارهتان انتهى وهو باسناد ضعيف (قلت)
 وقد جاء من مرسل أبي سلمة فيما أخرجه سعيد بن منصور في سننه حديثا

ابن أبي الاحوص عن عبد العزيز بن ربيع عنه جاءت امرأة الى النبي صلى
الله عليه وسلم فقالت ان أبي انكحني رجلا وانا كارهة فقال لا به الا نكاح
لك اذهبي فانكحي من شئت قال الحافظ وهذا مرسل جيد * *
(باب في المهر وهو والصداق)

(أبو حنيفة) قال مررت بمسعر وهو يحدث عن قتادة عن أنس ان النبي صلى
الله عليه وسلم اعتق صفية وجعل عتقها صداقها كذا رواه ابن عبد الباقي
من طريق الصباح بن محارب عنه بلفظ لا تعجبون مررت بمسعر (واخرجه)
(أحمد والشيخان والترمذي وصححه ولفظ مسلم وعتقها وتزوجها
وقال له ثابت يا أبا حمزة ما أصدقها قال نفسها أعتقها وتزوجها وفي لفظ آخر
مثل لفظ الامام ووافقه البخاري في السنيان والمحدث في الصحيحين من
طريق كثيرة وفيه طول (واخرجه) الطحاوي من طريق حماد بن زيد وأبان
قال لا بد لنا شعيب بن الحصباب عن أنس قال فذهب قوم الى ان الرجل اذا
اعتق امته على ان عتقها صداقها جاز ذلك فان تزوجها فلا مهر عند العتاق
وبه قال سفيان الثوري وابو يوسف (وخالفهم) في ذلك آخرون فقالوا ليس
لاحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفعل هذا فيتم له النكاح بغير
صداق سوى العتاق وانما كان ذلك خاصا برسول الله صلى الله عليه وسلم
لان الله عز وجل جعل له ان يتزوج بغير صداق ولم يجعل ذلك لاحد من
المؤمنين غيره قالوا فلما باع الله له ان يتزوج بغير صداق كان له ان يتزوج
على العتاق الذي ليس بصداق (ومن) قال به أبو حنيفة وزفر ومحمد
وسجتهم في ذلك حديث ابن عمر فانه روى حديث جويرية مثل ما روى
أنس حديث صفية ثم قال هو من بعد النبي صلى الله عليه وسلم في مثل هذا
ان يجرد لها صداقا فيتم له ان يكون سمعا سمعه عن النبي صلى الله عليه
وسلم او دله دليل على ذلك المعنى الذي تقدم ذكره في خصوصية النبي صلى الله
عليه وسلم في ذلك (وقد) كان ايوب السمعية اني يذهب في تزويج رسول الله
صلى الله عليه وسلم صفية على عتقها الى ما ذهب اليه أبو حنيفة وزفر ومحمد
(اخرج) الطحاوي من طريق حماد قال اعتق هشام بن حسان ام ولد
له وجعل عتقها صداقها فذكر ذلك لا يوب فقيل لو كان ابت عتقها فقلت

النبي صلى الله عليه وسلم اعتق صفيّة وجعل عتقها صدقة فقال
لو أن امرأة ذهبت نفسها لاني صلى الله عليه وسلم كان ذلك له فاحبث بذلك
فما فأت عتقها وتزوجها وصدقها الربع مائة
(بيان الحبس الذي في امرأة توفى عنها زوجها ولم يفرض
لها صداق فاعليه مهر مثلها) *

بروع بوزن جمع فراه

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضى
الله عنه سئل في المرأة توفى عنها زوجها ولم يفرض لها صداق ولم يكن دخل
بها فقال لها صداق نساؤها ولها الميراث وعليها العدة فقال معقل بن
سنان الاشجعي اشهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في بر وع بنت
واشق مثل ما قضيت (كذا) رواه الحارثي وابن خسر و (واخرجه) اصحاب
السنن وقال الترمذي حسن صحيح واخرجه الحاكم من طريقين في احدهما
قال على شرط مسلم وفي الثانية على شرط الشيخين (وفي) لفظ لم يثبت عن
رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداق ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن
مسعود ولها مثل صداق نساها الا وكس ولا شطط وعام العدة ولها الميراث
الحديث وفي آخره ففرح بذلك ابن مسعود (قلت) واخرجه ابن حبان
في صحيحه من طريق سفيان عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن ابن
مسعود وكذلك اخرجه الترمذي وفي رواية اتته امرأة فسأته وفيها فكش
يرددها شهرا ثم قال ما سمعت في هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا
وسأحمد يراي فان اصبحت في الله وان اخطأت فن قبل رأيي الحديث
(وسكى) البيهقي في السنن بعد ايراده لهذا الحديث عن الشافعي انه قال في
حديث بر وع بنت واشق لم احفظه بعد من وجه يثبت مثله هو مرة عن معقل
ابن يسار مرة عن معقل بن سنان ومرة عن بعض بني اشجع ثم اخرجه البيهقي
من وجوه ثم قال هذا الاختلاف لا يؤمنه فان جميع هذه الروايات اسانيدها
صحاح وفي بعضها ما دل ان جماعة في اشجع شهدوا ذلك فكان بعض الرواة
يسمي منهم واحدا وبعضهم يسمي آخر وبعضهم يسمي اثنين وبعضهم يطلق
ولم يسم وبعثه لا يرد الحديث ولولا ثقة من رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم
لما كان لفرح ابن مسعود في روايته معنى انتهى (قلت) حكى الحاكم

في المستدرک عن شيخه أبي عبد الله محمد بن يعقوب المحافظ أنه قال لو حضرت
 الشافعي لقيت علي رويس أخصابه وقالت قد صرح الحديث فقل به (قال)
 المحاكم أنما حكم شيخنا بحجته لأن الثقة قد سمى فيه رجلا من الصحابة وهو
 معقل بن سنان الأشجعي ثم أخرج الحديث من طريق خراش عن الشعبي عن
 مسروق عن عبد الله ثم قال وصار الحديث صحيحا على شرط الشيخين انتهى
 (ومن) العجب أن البيهقي بعدما أورد كلامه المتقدم في هذا الباب عقد بابا
 ثانيا وترجمه بقوله باب من قال لا صدق لما وذكرفي آخره عن أبي إسحق
 الكوفي عن مزينة بن جابر أن عليا قال لا يقبل قول أعرابي من اتبع على
 كتاب الله انتهى (وقيد) رد هذا بثلاثة وجوه (الاول) أبو إسحق
 الكوفي هو عبد الله بن ميسرة ضعيف جدا نقل المخرج فيه عن يحيى بن معين
 والنسائي وقال ابن حبان لا يحل الاحتجاج بحديثه (والثاني) أن مزينة
 هذا قال فيه أبو زرعة ليس بشيء ذكره ابن أبي طاتم عن أبيه (والثالث)
 أن البخاري ذكر في تاريخه أنه يروي عن أبيه عن علي فظاهر هذا الكلام
 أن روايته عن علي متقطعة لهذه الوجوه أو بعضها قال المنذري لم يصح هذا
 الأمر عن علي فكيف يسوغ للمبني به جمع روايات حديثه معقل ثم يعترض
 عليه بمثل هذا الأمر المنكر ويسكت عنه ولا يبين ضعفه فتأمل (ثم) اعلم
 أن قول ابن مسعود لما صدق نساؤها قالوا هو المثل يا أخواتنا وعماتنا وبنات
 عمها ما أراد بنساؤها أقارب الأب لأن الأنسان من جنس قوم أبيه ولا يعتبر
 بأمها وأخاتها إذا لم يكونا من قبيلتها فإذا كانتا من قوم أبيها يعتبر بعمها
 * (باب نكاح الرقيق) *

* (بيان الخبر الدال على أن الأمة والمكاتبه إذا عتقتا خيرتا سواء كان
 زوجها حرا أو عبدا) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أنها
 اعتقت بريرة وأهزوج مولى لآل أبي أحمد فخيرها رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فاخترت نفسها ففرق بينهما وكان زوجها حرا كذا رواه علي بن
 يزيد الصداقي عنه (وأخرجه) الشيخان فسلم من طريق هشام بن عروة عن
 أبيه عن عائشة بلفظ وعتقت فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترت

نفسها وفي لفظ فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زوجها عبدا
وفي طريق أخرى وكان زوجها عبدا فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاختارت نفسها ولو كان حرا لم يخيرها (ولم) يقول البخاري ولو كان حرا لم
يخيرها وقال في بعض طرقه فخيرها من زوجها افقالت لواء طاني كذا وكذا
ما ثبت عنده قال وكان زوجها حرا (قوله) وكان زوجها حرا وقول الاسود
ابن يزيد ذكره في كتاب الفرائض قال المحكم والاسود بن يزيد وكان زوجها
حرا وقول المحكم رسل وقول الاسود منقطع وقول ابن عباس رأيت عبدا
اصح (وذكر) البخاري ايضا عن ابن عباس ان زوج بريدة كان عبدا يقال
له مغيث كافي انظر اليه بطواف خلقها يبكي ودموعه تسيل على خचितه (وفي)
طريق آخر عبد الاسود (واخرج) مسلم ايضا من طريق عبد الرحمن بن القاسم
عن ابيه عن عائشة بالفظ وخبرت فقال عبد الرحمن وكان زوجها حرا قال
شعبة ثم سألته عن زوجها فقال لا ادري وقول عبد الرحمن وكان زوجها حرا
لم يخرجه البخاري عن عبد الرحمن (وبين) النسائي في روايته ان قوله ولو
كان حرا الخ من كلام عروة أخرجه من طريق اسحق المختلط عن جرير بن
عبد الحميد عن هشام ووافقه الطحاوي في ذلك وكذا ابن حبان في صحيحه
وافظه وقال عروة ولو كان حرا الخ (وأورد) البيهقي قول شعبه المتقدم
ذكره وسأله عبد الرحمن وانكاره لما قال ثم قال وقد رواه سماك بن
حرب عن عبد الرحمن فثبت كونه عبدا (قلت) شعبه امام جليل وقد
روى عن عبد الرحمن انه كان حرا فلا يضره نسيان عبد الرحمن وتوقفه على
ما هو معروف عند أهل هذا العلم (وقد) ذكر البيهقي في كتاب المعرفة في
باب لانكاح الابوي ان مذهب أهل العلم بالحديث وجوب قبول خبر
الصادق وان نسيه من أخبره عنه وكيف يعارض شعبه بسماك مع كونه
متكاما فيه قال أحمد مضطرب الحديث وقال ابن المبارك ضعيف الحديث
وكان شعبه يضعفه (ثم) ذكر البيهقي من حديث اسامة بن زيد عن القاسم
عن عائشة وفيه ان شئت ان تقرى تحت هذا العبد ثم قال هذا يؤكده رواية
سماك (قلت) اسامة هذا هو ابن زيد بن اسلم ضعيف عندهم ومع ضعفه
قد اختلف عليه فيه كما بينه البيهقي بعد فكيف يعارض بمثل هذا ومثل رواية

سمك رواية شعبة (ثم) أخرج البيهقي من رواية عروة عن عائشة قالت
 كان زوجها عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم فاختارت نفسها
 ولو كان حراً لم يتخيرها (قلت) ذكر ابن حزم أنه روى عن عروة خلاف
 هذا فأخرج من طريق قاسم بن أصبغ حدثنا أحمد بن يزيد حدثنا موسى بن
 معاوية حدثنا جرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كان زوج
 بريرة حراً (ثم) قال البيهقي باب من زعم أنه كان حراً ذكر فيه عن منصور
 عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن زوج بريرة كان حراً ثم قال رواه
 البخاري ثم قال قول الأسود منقطع (ثم) ذكر البيهقي عن الحكم عن إبراهيم عن
 الأسود عن عائشة ثم قال جاء به بعضهم من قول إبراهيم وبعضهم من قول
 الحكم ثم قال قال البخاري وقول الحكم مرسل (قلت) إذا كان في السند
 الأول من قول الأسود وفي الثاني من قول إبراهيم أو الحكم وقد ادرجاني
 الحديث في قول البخاري في الأول منقطع وفي الثاني مرسل يخالف للأصطلاح
 إذا الكلام الموقوف على بعض الرواة لا يسمى منقطعاً ولا مرسلًا وقد تابع
 منصور والاعمش فرواه كذلك عن إبراهيم هكذا أخرجه ابن ماجه
 والترمذي وقال حسن صحيح (ثم) ذكر البيهقي عن إبراهيم بن أبي طالب
 قال خالف الأسود الناس في زوج بريرة (قلت) لم يخالف الناس بل وافقه
 على ذلك القاسم وعروة في رواية وابن السيب في أخرى روى عبد الرزاق
 عن إبراهيم بن يزيد عن حماد بن دينار عن سعيد بن السيب قال كان زوج
 بريرة حراً (وأخرج) الإمام الطحاوي في شرح معاني الآثار كلاماً من حديث
 عائشة وابن عباس بطرفهما وذكرا اختلافهما (ثم) قال إن أولى الأشياء
 بنا إذا جازت الآثار هكذا فوجدنا السبيل إلى أن نحمدها على غير طريق
 التضاد أن نحمدها على ذلك ولا نحمدها على التضاد والتكاذب ويكون حال
 روايتها عندنا على الصدق والعدالة فيمارووه حتى لا نجد بداً من أن نحمدها
 على خلاف ذلك فلما ثبت أن ما ذكرنا كذلك وكان زوج بريرة قد قيل فيه
 أنه كان عبدًا قيل فيه أنه كان حراً علمنا على أنه قد كان عبدًا في حال حراً
 في حال أخرى فثبت بذلك تأخر إحدى الحالتين عن الأخرى فكان الرق قد
 يكون بعده الحرية والحرية لا يكون بعده الرق فاما كان ذلك كذلك

جعلنا حال العبودية متقدمة وحال الحرية متأخرة فثبت بذلك أنه كان حراً
 في وقت ما خبرت بيرة عبد اقبل ذلك انتهى (وقد) أورد ابن الترمذي
 بأخصر من ذلك (ونقل) عن ابن خزم في المحلى ما ملخصه أنه لا خلاف أن
 من شهد بالحرية يقدم على من شهد بالرق لأن منده زيادة علم (ثم) لم
 يختلف أنه كان عبداً هل جاء في شيء من الأخبار أنه عليه السلام إنما أخيرها
 لأنها تحت عبده هذا لا يجدونه أبداً فلا فرق بين من يدعي أنه خيرها لأنه
 كان عبداً وبين من يدعي أنه خيرها لأنه كان أسوداً والله يغت فالحق
 إذن أنه إنما أخيرها لكونها عتقت فوجب تخيير كل معتقة سواء كانت
 تحت حراً أو عبداً وإلى هذا ذهب ابن سيرين وطاوس والشعبي ذكر
 ذلك عبد الرزاق بإسناد صحيح (وأخرجه) ابن أبي شيبة عن الثوري
 ومجاهد وحكام الخطابي عن حماد والثوري وأصحاب الرأي وفي القمبي
 وبه قال مكحول (وفي) الاستذكار أنه قول ابن السيب أيضاً والله أعلم
 * (باب القسم) *

* (بيان الخبر الدال على العدل بين النساء في القسم) *

(أبو حنيفة) عمر الميثم أن النبي صلى الله عليه وسلم لما تزوج أم سلمة أولم
 عليها سوياً وتمراً وقال إن سبعت لك سبعت أصواحبك (كذا) رواه محمد
 ابن الحسن عنه وأخرجه مسلم بإلفظ لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثاً وقال
 إنه ليس بك على أهلك هو أن شئت سبعت لك وإن سبعت لك سبعت
 لنفسائي (وعن) أبي بكر بن عبد الرحمن أنه صلى الله عليه وسلم حين تزوج
 أم سلمة وأصبحت عنده قال أما ليس بك على أهلك هو أن شئت سبعت
 عندك وسبعت عندهن وإن شئت ثلث عندك ودوت قالت ثلث وفي إلفظ
 آخر أن شئت أن أسبع لك وأسبع لنفسائي ولم يخرج البخاري عن
 أم سلمة في هذا شيئاً (وأخرجه) الطحاوي من طريق مالك وسفيان عن
 عبد الله بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه ومن
 طريق ثابت عن ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه ومن طريق حبيب بن أبي
 ثابت عن عبد الحميد بن عبد الله والقاسم بن محمد كلاهما عن أبي بكر بن
 عبد الرحمن (ومعنى) إن سبعت لك سبعت لنفسائي أي أعدل بينك وبينهن

فأجعل لكل واحدة منهن سبعا كما أقمت عندك سبعا
 *(بيان الخبر الدال على استحلال الرجل نساءه ان يكون في بيت واحدة
 منهن خاصة)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها ان
 النبي صلى الله عليه وسلم مرض المرض الذي قبض فيه فاستحل نساءه ان
 يكون في بيتي فاحلان له الحديث أخرجه البخاري من طريق الزهري
 عن عبد الله بن عتبة عن عائشة بافظ لما نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واشتد به وجعه استاذن ازواجه ان يعرض في بيتي فاذن له الحديث (ومن)
 ماريق هشام بن عروة عن أبيه عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسأل
 في مرضه الذي مات فيه يقول ابن انا غدا ابن انا غدا يريد يوم عائشة فاذن له
 ازواجه يكون حيث شاء فكان في بيت عائشة حتى مات قالت عائشة مات
 في اليوم الذي كان يدور على فيه في بيتي

(باب الرضاع)

(أبو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن القاسم بن مخيمرة عن شريح بن هانئ عن
 علي بن أبي طالب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من
 الرضاع ما يحرم من النسب قبله وكثيره كذا رواه الامام أبو يوسف عنه
 (وأخرجه) الستة الا ابن ماجه عن حديث ابن عباس وعائشة (ولفظ) مسلم
 يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة (ولفظ) الباقي ما يحرم من النسب
 وقد تقدم ذلك في باب محرمات النكاح (وقال) ابن عبد البر في الاستذكار هو
 قول علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وابن المسيب والحسن ومجاهد
 وعروة وعطاء وطاوس ومكحول والزهري وقتادة والحكم وحماد وأبي
 حنيفة ومالك وأصحابهم والثوري والليث والاوزاعي والطبري (وقال)
 الليث اتجمع المسلمون على ان قليل الرضاع وكثيره يحرم في المرة (وقال) أبو
 عمر لم ينف الليث على الخلاف في ذلك

(كتاب الطلاق)

(بيان الخبر الدال على بيان موضع الطلاق)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن رجل عن ابن عمر انه طلق امرأته

وهي حائض فعتب ذلك عليه فراجعها فلما طهرت من حيضها طلقها
واحتسب الطليقة التي كان أوقع عليها وهي حائض (كذا) رواه محمد بن الحسن
أبي حنيفة عن أبيه أخرجه المحاربي من طريقه (وكذا) رواه محمد بن الحسن
في الآثار عنه قال وبه نأخذ (وأخرجه) السنة ويبنوا ان العاتب هو رسول
الله صلى الله عليه وسلم (ولفظ) الصحيح ان ابن عمر طاق امراته وهي حائض
فذكر ذلك عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فتغيظ فيه رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم قال ابراجعها ثم يسكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر فان بداله ان
يطلقها فإطلاقها قبل ان يسكها فذلك العدة كما أمر الله عز وجل (وفي) لفظ
وكان عبد الله طلقها طليقة فحسبت من طلاقها وراجعها عبد الله كما أمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم (وفي) لفظ آخر أنه طاق امراته وهي حائض وذكر
ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو
حائضا لم يقل البخاري أو حاملا وفي بعض ألفاظه عن ابن عمر حسبت على
بتطليقة (وفي) كتاب الاشراف لابن المنذر قال أكثر أهل العلم الطلاق
الذي يكون مطلقه مصيبا السنة ان يطلقها اذا كانت ممدحولا لم يطلقها
يملك فيه الرجعة (واحتجوا) بظاهر قوله تعالى لا تدري لعل الله يحدث
بعد ذلك امر أو أي امر يحدث بعد الثلاث ومن طلق ثلاثا جاعل الله له
مخرجاً ولا من أمره يسرا وهو مطلق أهل السنة الذي اجمع عليه أهل العلم
وما لا رجعة لمطلقه فليس بسنة ومن فعل ذلك فقد خالف ما أمر الله به من
كتابه ومن سنته عليه السلام وقد أمر الله ان يطلق للعدة فن طاق ثلاثا فأي
عدة تخصي وأي امر يحدث (وقد) روينا عن عمرو بن عبد الله بن
عباس وابن عمر ما يدل على ما قلناه ولم يخالفهم مثلهم ولو لم يكن في ذلك إلا
ما قالوه لكان فيه كفاية (وفي) الاستاذ كار لابن عبد البر أكثر السلف
على ان جمع الثلاث مكرره وليس بسنة وذكر الكراهة عن عمرو بن عباس
عباس وعمران بن حصين ثم قال لا أعلم لمؤلفي القاموس الصحابة إلا ما ذكر من
ابن عباس وهو شئ لم يروه عنه إلا ما روينا وسائر أصحابه روى عنه خلافاً يريد
بذلك جعل الثلاث واحدة

(بيان الخبر الدال على عدم وقوع عطلاق المجنون والمعمرة)

(أبو حنيفة) عن منصور بن المعتمر عن الشعبي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز للمعتوه طلاق ولا بيع ولا شراء (كذا) رواه أبو يوسف عنه ورواه ابن خزيمة عن طريق علي بن ربيع عن أبيه عنه (وأخرج) الترمذي من حديث أبي هريرة رفعه بلفظ كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه المغلوب على عقله وقال لا تعرفه برفوها الا من حديث عطاء بن عجلان وهو ضعيف (وأخرج) ابن أبي شيبه من حديث علي باسناد صحيح كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه *

* (بيان الخبر الدال على وقوع طلاق المكره على انشاء لفظ الطلاق) *

(أبو حنيفة) عن عطاء بن يوسف بن ماهر عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث جذهن جذه وهزلهن جذه الطلاق والنكاح والرجعة (كذا) رواه الوليد بن مسلم عنه (وأخرجه) أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حسن غريب وقال المحاكم صحيح الاسناد (وأخرجه) الطحاوي من طريق سليمان بن بلال وعبد العزيز الدارودي واسماعيل بن أبي كثير الانصاري ثلاثهم عن عبد الرحمن بن حبيب بن أردك عن عطاء بن أبي رباح عن يوسف بن ماهر مثله (قلت) وابن أردك مختلف فيه وقد وثقه غير واحد وفأهر من سياق الطحاوي ان عطاء في سند الامام هو ابن أبي رباح وقال الحافظ وهو الصحيح وقد وقع كذلك عند أبي داود والمحاكم قال ورواه ابن الجوزي فقال عطاء بن عجلان وهو متروك (قال) الشيخ قاسم نقلا عن شيخه الحافظ ابن حجر وقع عند الغزالي والعنقا بدل والرجعة (وقع) في الهداية واليمين بدل والعنقا ولم أجده كما ذكرنا وإنما الذي في الحديث الرجعة بدل اليمين والعنقا انتهى (قلت) ذكر الحافظ بنفسه في شرح احاديث الوحي ان هذه اللفظة يعنى العنقا وقعت عند الطبراني في حديث فضالة بن عبيد بلفظ ثلاث لا يجوز للعبد فيهن الطلاق والنكاح والعنقا (وعند) الحارث بن أبي اسامة من حديث عباد بن الصامت بزيادة فن قالن فقد وجبن وفيهما ابن لميعة والاخير منقطع أيضا (وفي) الباب عن أبي ذر رفعه نحوه أخرجه عبد الرزاق وعن علي وعمر نحوه موقوفا (قال) وفي هذا رد على ابن العربي والنووي حيث أنكرا على

الغزالي اراد هذه اللفظة فتأمل (فان) قال الخالف ما قولكم في الحديث
الذي رواه ثوبان مرفوعا رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكره وأعلمه
أخرجه الطبراني في المعجم الكبير وأخرجه ابن حبان وابن ماجه عن ابن
عباس مرفوعا وضد البيهقي باقظ وضع الله عن أمي الخطأ الحديث
(فالجواب) ان عبد الله بن أحمد سأل أباه عن هذا الحديث فأنكره جدا
وقال محمد بن نصر في كتاب الاختلاف هذا الحديث ليس له اسناد يصح به
ومع قطع النظر عن هذا فاعلم ان المراد بالرفع هنا رفع الائم لا رفع الفعل
والماوقع مع ان وقوعه محقق (ومحصله) ان المراد برفعه ارفعه
أو رفع حكمها ولا يجوز الاول لانها قد توجد حقيقة فتعين الثاني ثم هو عمل
نوعين اما ان يراد به حكم الدنيا او حكم الآخرة ولا يجوز الاول لان في القتل
الخطأ تجب الدية والكفارة بالنص وذلك من احكام الدنيا وكذا اجماع
المكره يوجب الغسل ويغسل عليه وجهه وصومه وذلك من احكام الدنيا فتعين
الثاني وهو حكم الآخرة وهو رفع اثم هذه الاشياء وبه نقول (وذكر) البيهقي
في باب طلاق المكره عن الشافعي في قوله تعالى الا من أكره وقلبه مطمئن
بالإيمان قال الاعظم اذا سقط عن الناس سقط ما هو احققر منه (قالت)
الكفر يعتمد على الاعتقاد بدليل انه لو نوى الكفر بقلبه يكفر والا كراه
يمنع الحكم بالاعتقاد في الظاهر والطلاق يعتمد على ارسال اللفظ مع التكليف
وهذا موجود في طلاق المكره ولو نوى الطلاق لم يقع فتأمل (فان) قال
خافقواكم في الحديث الذي أخرجه ابوداود عن عائشة مرفوعا وصححه الحاكم
لاملاق ولا عتاق في اغلاق (فالجواب) ان الاحتجاج به غير صحيح للاختلاف
في معنى الاغلاق فقبل الا كراه وقيل المجنون وقيل الغضب وقيل التضيق
ومع قطع النظر عن ذلك فالمحدث روى من طريق محمد بن اسحق عن ثور بن
يزيد عن محمد بن عبيد عن صفية واختلاف فيه عن ثور فأنخرجه ابن ماجه في
السنن من طريق محمد بن اسحق عنه عن عبيد بن ابي صالح عن صفية وفيه
علة أخرى وهي ان عبد الله بن سعيد الاموي رواه عن ثور فاسقط من الاسناد
محمد بن عبيد ذكره صاحب المستدرک (وفي) الاستذكار كان الشعبي
والنخعي والزهري وابن المسيب وأبو قلابه وشريح في رواية يرون عتاق

المكره جائزاً وبه قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري كذا ذكرهم ابن المنذر في
الإشراف إلا أنه أبدل شريحاً بقتادة (واخرج) الطحاوي بقوله عليه السلام
تحذيفة وأبيه حين حلفهما المشركون نفي لهم بعدهم ونسبتين الله عليهم
(قال) وكما ثبت حكم الوطء في الإكراه فيجوز به على الواطئ ابنة المرأة وأما
فكذا لا يمنع الإكراه وقوع ما حلف عليه فتأمل (فائدة) ذكر علياً وثاناً
بجملة ما يصح مع الإكراه ستة عشر على التحقيق النكاح والعلاق والرجعة
والإيلاء والفئ والطهار والعقاق والغفوع القصاص واليمين والنذر
والإسلام وقبول العلم والتدبير والاستبلاذ والرضاع وقبول الوديعة

(بيان الخبر الدال على التغليظ عن يلعب بمحمد والله تعالى)

(أبو حنيفة) عن أبي إسحق عن أبي بردة عن أبيه رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال أقوام يلعبون بمحمد والله تعالى يقول
قد طلقته قد راجعتك (كذا) رواه أبو عباد محمد بن عباد الهنائي عنه
أخرجه الحارثي من طريقه وأخرجه ابن ماجه في السنن وابن حبان في
الصحیح والطبرانی في المعجم

(بيان الخبر الدال على أن الأمة تخالف الحرة في الطلاق والعدة)

(أبو حنيفة) عن عطية العوفي عن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم طلاق الأمة اثنتان وعدتها حيفتان (كذا) رواه
الحارثي من طريق الفضل بن عيسى عنه (وأخرجه) ابن ماجه في السنن بهذا
اللفظ من طريق عبد الله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر (وأخرجه) البزار
والطبرانی والدارقطني كذلك (وأخرجه) أبو داود والترمذي وابن ماجه
أيضاً من طريق القاسم عن عائشة مرفوعاً باللفظ طلاق الأمة تطاقتان
وقرؤهما حيفتان وصححه البخاري وفيه مظاهر بن أسلم وهو ضعيف وقال
البیهقي مجهول وعبد الله بن عيسى قكاه فيه (وأخرج) الطحاوي من رواية
عمر بن شبيب عنه (وفي) سند الإمام عطية حسن الترمذي حديثه وقال ابن
معين صالح (قلت) قال الخطابي الحديث حجة لأهل العراق ولصن أهل
الحديث ضعفوه ومنهم من تأوله على أن يكون الزوج عبداً انتهى (قال)
الحافظ وروى الدارقطني من طريق زيد بن أسلم قال سئل القاسم بن محمد

عن عدة الامة فقال الناس يقولون حيضتان وأنا لا اعلم ذلك في كتاب ولا سنة
انتهى واسناده صحيح وهو يبطل حديث مظاهر حيث رواه عن القاسم بن
محمد (قلت) أما مظاهر بن اسلم فعرفه وروى عنه ابن جريج والثوري
وابوعاصم النبيل وذكروه ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين وقال المحاكم
في المستدرک لم يذكره أحد من المتقدمين شيئا بخارج الحديث اذن صحيح
(وأخرج) الطحاوي الحديث من طريقه من رواية ابن جريج عنه باللفظ بعد
الامة حيضتين وتطلق تطليقتين (وذكر) الطحاوي في أحكام القرآن
أن عمر جعل عدة الامة حيضتين وذلك بحضرة الصحابة رضي الله عنهم (وفي)
المحلى لابن خزم فذهب نجه ورالسلف من الصحابة والتابعين الى ان عدة
الامة حيضتان وصح عن عمر وابنه وزيد (ثم) انه لا منافاة بين حديث
القاسم هذا وبين قوله الناس يقولون حيضتان وقد ورد عنه أنه قال مضى
الناس على هذا ذكره ابن خزم وغيره (ومذهب) الشافعي وأصحابه
ان عدة الامة طهران وانها اذا رأت الدم من الثالثة خرجت من عدتها
فخالفوا السلف والخلف وما آل هذا الباب من الحديث والآثار فرموا
ان عدتها طهران ولم يستوعبوا الحيضتين مع النص عليهما واذا ثبت ان
عدة الامة حيضتان كانت عدة الحرة ثلاث حيض وثبت ان الاقراء
هو الحيض كما هو مذهب الكوفيين واكثر العراقيين وحكام الاثر من
أحمد وذكر الخرقى انه الذي استقر عليه فقامل

*(بيان الخبر الدال على ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق سودة رجعية
وأمرها بالعدة)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لسودة حين طلقها اعتدي (كذا)
رواه الحارثي من طريق سالم بن سالم عنه (ورواه) أيضا من طريق عصمة
ابن ورقاء عنه (ورواه) طلحة من طريق ابراهيم بن مله عن (ورواه)
أبو عصمة عن الامام عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا مثله (زاد) ابن خزم
من طريق أخرى عن الامام عن الهيثم أنها قدمت له في الطريق فقالت
انشبك الله راجعني فاني قد وهبت ليلي ويومى لعائشة فراجعها (والذي)

في الصحيحين من حديث عائشة بالفظ فلما كبرت تعني سودة جعلت يومها من
رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة قالت يا رسول الله قد جعلت يومى
منك لعائشة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومين يومها
ويوم سودة (وفي) لفظ البخارى غير ان سودة بنت زمعة وهبت يومها
وليائها لعائشة تبتقى بذلك رضا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند أبي
داود قالت سودة حين أسنت وفرقت ان يفارقها رسول الله صلى الله عليه
وسلم يا رسول الله يومى لعائشة (ووقع) في الاحياء فقصد ان يطلق
سودة لما كبرت فوهبت ليائها لعائشة (ولاعبراني) فاراد ان يفارقها
ولم يبق عن عروة مرسل لما في سودة فلما خرج الى الصلاة أمسكت بثوبه
فقاتلته والله مالى في الرجال من حاجة ولا كنى أريد أن أحشر في أزواجك
قال فراجعها وجعل يومها لعائشة (قال) المحافظ ومثله في مجمع أبي
العباس الذغولي من طريق هشام الدستوائي عن القاسم بن أبي بزة نحوه
(بيان الخبر الدال على ان الرجل اذا خيرا امرأته فاخترته لم يعد ذلك طلاقا)
(ابو خنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها
قالت خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترناه فلم يعد طلاقا (كذا)
رواه الحسن بن زياد عنه وابن خسر ومن طريق محمد بن الحسن عنه والمحاربي
من طريق أبي عاصم عنه (وأخرجه) الستة ولفظ الصحيحين فلم يعد طلاقا
عليها شيئا وفي لفظ آخر قد خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يعد طلاقا
وعن مسروق عن عائشة خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أفكان طلاقا
والحديث طويل أورده الشيخان بطوله (وفيه) سبب نزول آية التخيير
وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح الى الشعبي قال قال ابن مسعود اذا خيرا
الرجل امرأته فاخترت نفسها فواحدة بائنة وان اختارت زوجها فلا شيء

(باب الرجعة)

(وهي) طالب دوام النكاح القائم في العدة قبل زواله والرجعي لا يحرم الوطئ
عندنا لقوله تعالى فامساك بمعروف وقوله تعالى وبعولتهن احق بردهن
(بيان الخبر الدال على ان من طلق امرأته وهي حامل
وقال لم اجامعها فله الرجعة)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الولد للفراش وللعاهر الحجر أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة (وقال) البخاري في بعض طرقه الولد لصاحب الفراش ذكره في كتاب الفرائض وأخرجه أيضا من حديث عائشة رضي رواتها قصة سودة بنت زمعة قالت اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام فقال سعد هذا يا رسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أنه ابنه انظر إلى شبهه وقال عبد بن زمعة هذا أخي يا رسول الله ولد علي فراش أبي من وليدته فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى شبهه فرأى شبها يئنا بعتبة فقال هو لك يا عبد الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتجبي منه يا سودة بنت زمعة قالت فلم ير سودة فقالت اسم هذا الغلام عبد الرحمن (وفي) بعض طرق البخاري هو لك هو أخوك يا عبد بن زمعة من أجل أنه ولد علي فراشه (وأخرجه) أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه لادعوه في الاسلام ذهب أمر الجاهلية الولد للفراش وللعاهر الحجر (وفي) حديث علي ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان الولد للفراش وفيه قصة (وللترمذي) من حديث أبي امامة كالأول وفيه قصة (ولطائفة) الحديث للترجمة قالوا من طلق حاملا منه كراوماها فراجعها بخاتم بولد لا قبل من ستة اشهر صحت الرجعة لقوله عليه السلام الولد للفراش فكان ذلك دليل وجود الوطء منه وكذا اذا ثبت نسب الولد منه جعل واطئا فيل زعمه بتكذيب الشرع له ألا ترى انه ثبت بهذا الوطء الاحصان فان قيل قوله لم اجامعها صريح في عدم الجماع وثبت النسب دلالة الجماع والصريح يفوقها (قلنا) الدلالة من الشارع أقوى من الصريح الصادر من العبد لاحتمال الكذب منه دون الشارع (وقال) ابن الترمكي من ائمتنا هذا حديث مشكل خارج عن الأصول المجمع عليها لان الامة اجعت على ان أحد الايدي عن أحد دعوى الا بتوكيل من المدعي ولم يذكر هنا توكيل عتبة لأخيه سعديا كثر من دعواه وهو غير مقبول عند الجميع ولأن عبد بن زمعة لم يأت بيينة تشهد على

اقرار ابيه ولا خلاف ان دعواه لا تقبل على ابيه ولا دعوى احد على غيره
(وعند) مالك رحمه الله لا يستلحق احد غير الاب والمشهور من مذهب
الشافعي ان الاخ لا يستلحق ولا يثبت بقوله نسب ولا يلزم المقر باخ ان
بعضه ميراثا (واختلاف) في قوله هولاك يا عبد (قال) بعضهم معناه هو
اخوك قضاء منه عليه السلام بعلمه لا باستلحاق عبده لان زمعة كان
صهره عليه السلام وسودة ابنته كانت زوجته عليه السلام فيمكن ان يوصي
الله عليه وسلم علم ان زمعة كان يمسها (وقال) ابن جرير الطبري معناه هولاك
يا عبد مالك لانه ابن وايدة ابيك وكل امة تلد من غير سيد ما فولد لها عبد
ولم يقر زمعة ولا شهد عليه والاصول تدفع قبول قول ابنه فلم يبق الا انه عبد
تبع الاثمة (وقال) الطحاوي لا يجوز ان يجعل عليه السلام ابنا لزمعة ثم يامر
اخوته ان يقتلوه منه هذا محال لا يجوز ان يضاف اليه صلى الله عليه وسلم
(وفي) الاستذكار عند الكوفيين ولد الاثمة لا يلحق الابدعوى السيد سواء
اقر بوطئها ام لا انتهى

(باب الايلاء)

وهو الخلف على ترك وطء المنكوحة اربعة اشهر او اكثر فينفذ
يكون المولى من لا يمكن له قربان امراته في اربعة اشهر الا بشئ يلزمه بسبب
الجماع (وركنه) والله لا اقر بك اربعة اشهر (وشروطه) كون العيين
معهودة على منع قربان المنكوحة (وحكمه) الكفارة عند الحنث ان
كان بينا بالله وان كان عينا بغيره فما جعله جزاءه على الحنث وقع والطلاق
عند البر

(بيان الخبر الدال على من آلى من نسائه اقل من اربعة اشهر)

(ابو حنيفة) حدثنا ابو العطف عن الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم
آلى من نسائه شهرا فلما مضى تسع وعشرون يوما رسل الى عائشة ان تعالي
فارسلت اليه انك آليت مني شهرا ولم ازل اسد الايام والليالي وانه بقي يوم
فارسل اليها ان تعالي فان الشهر ثلاثون وتسع وعشرون (قيد) تقدم
هذا الحديث في كتاب الصوم واشرف اليه بالاختصار انه في الصحيحين
ولا بأس ان تبينه هنا (وفي) مسلم من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه

الضمير في خمسة
يعود الى الجذع
الذي كان يرقى
عليه صلى الله
عليه وسلم الى
الغرفة اه

الله عليه وسلم كأنما يمشي على الارض ما يمشيه بيده فقالت يا رسول الله انما
كنت في الغرفة تسعاً وعشرين قال ان الشهر يكون تسعاً وعشرين (وفي)
لفظ آخر وكان آلى منهن شهراً فلما كان تسع وعشرون نزل اليهن (وله) ايها
قال الزهري فأخبرني عروة عن عائشة قالت لما مضى تسع وعشرون ليلة
دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم يدايني فقالت يا رسول الله انك اقسمت
ان لا تدخل علينا شهراً وانك قد دخلت من تسع وعشرين اعدهن فقال
ان الشهر تسع وعشرون (وفي) لفظ البخاري وكان قال ما أنا به اعدل
عليهن شهراً من شدة موجدته عليهن حتى عاتبه الله عز وجل فلما مضى تسع
وعشرون ليلة دخل على عائشة فبدأها فقالت له عائشة يا رسول الله انك
كنت اقسمت ان لا تدخل علينا شهراً وانما اصبحتنا التسع وعشرين ليلة اعدنا
عذراً قال الشهر تسع وعشرون وكان ذلك الشهر تسعاً وعشرين ليلة أخرجه
في النكاح وفي المظالم (وخرج) عن أنس قال آلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم من نسائه شهراً وكانت قد انفكت قدمه فجلس في هبة له فجاء عمر
فقال اطلقت نساءك قال لا ولا يكنى آليت منهن شهراً فكث تسعاً وعشرين
(وقال) في طريق أخرى منقطع عن ابن عباس عن عمر عن الانصاري احتزل
النبي صلى الله عليه وسلم ازواجه

الانصاري كان
جاراً له مريضاً
الله عنهما اه

(باب الخلع)

وهو ان تفتدي المرأة نفسها بمال ليخلفها به فاذا فعل لا لزومها للمال ووقع
طاعة بائنة

*(بيان الخبر الدال على فداء المرأة نفسها من الزوج بمال معلوم ولا يجوز
له أخذ الزائد اذا كان النكاح منها)*

(ابو حنيفة) عن ايوب السخيتي ان امرأة ثابت بن قيس اتت النبي صلى
الله عليه وسلم فقالت لا انا ولا ثابت فقال عاتبه السلام أختك لعمري من بعد
قالت نعم وازيده قال أما الزيادة فقال (كذا) رواه ابن خزيمة ومن طريق
حماد بن أبي حنيفة عن أبيه (ورواه) من طريق يونس بن بكير عنه بلفظ قالت
نعم وازيده فقال لا الزيادة لا خير فيها (وأخرجه) البخاري من طريق
عكرمة عن ابن عباس بلفظ اتردين عليه حديثه قالت نعم قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم اقبل المدينة ومطالعها تطليقة (وفي) لفظ آخر اتردين عليه حديثه قالت نعم فردت عليه وأمره ففارقها (واخرج) أبو داود في المراسيل وعبد الرزاق وابن أبي شيبة عن عطاء قال جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم تشكو زوجها فقال اتردين عليه حديثه التي اصدقت قالت نعم وزيادة قال أما الزيادة لا ووصله الدارقطني بزيادة ابن عباس فيه وقال المرسلا اصح (واختاف) في اسم هذه المرأة فقيل جميلة بنت سلول كما هو عند ابن ماجه والطبراني من وجه آخر صحيح عن ابن عباس وعند البخاري من رواية عكرمة ان جميلة يعني في هذا (وقيل) اسمها زينب بنت عبد الله بن أبي كذا عند الطبراني من رواية أبي الزبير عن جابر *

(باب الامان)

وهو عبارة عما يجري بين الزوجين من الشهادات الاربع واللعن الا انه سمي الكل امانا لما شرع فيه من الامن كالصلاة سميت ركوعا وسجودا لذلك *

(بيان الخبر الدال على وقوع البيئونة التامة بين المتلاعنين)

(ابو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان ابدا (كذا) رواه ابو يوسف عنه (ورواه) الحارثي من طريق ابراهيم بن الجراح عنه (واخرجه) الدارقطني بسند جيد من حديث ابن عمر بلفظ المتلاعنان اذا افترقا لا يجتمعان ابدا (وفي) لفظ اذا افترقا (ومن) حديث علي وابن مسعود قال مضت السنة ان لا يجتمع المتلاعنان ابدا (واخرجه) عبد الرزاق عنهما موقوفا (وعند) أبي داود في حديث سهل بن سعد فطلقها عويمر ثلاثا قبل ان يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم (وفي) رواية له قال سهل حضرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت سنة في المتلاعنين ان يفرق بينهما ثم لا يجتمعان ابدا (واعلم) ان البيئونة التامة لا تقع بتلاعنها حتى يفرق المحاكم بينهما وهو قول ابي حنيفة ومحمد وخالفهما زفر فقال تقع بعد التلاعن قبل تفريق القاضى وربما تلقى بظاهر هذا الحديث (وكذا) ابو يوسف فانه فهم من الحديث تحريم ماؤبدا (وعند) ابي حنيفة ومحمد ان يكون

الفرقة طليقة بآئنة (وقال) صاحب العناية ومنه سحاف وقوع
 المذونة بعد التفريق بقيد أنه لو مات أحدهما بهـ والتلاعن قبل التفريق
 التماس كقوارنا (وقال) الشيخ كمال الدين احتجاج زفر على التحريم المؤبد
 بحديث الدارقطني المتلاعنان إذا انفرقا فهو م شرط يستلزم انهما لا يفرقان
 بمجرد اللعان فليست آمل انتهى (ودليل) الامام وصاحبه قول عوف بن الحارث
 بعد الامان كذبت عليا ان امسكتها هي طالق ثلاثا ولم ينكر عليه النبي صلى
 الله عليه وسلم ولو وقعت الفرقة لا تنكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 * (باب العدة)

وهي التبرص الذي يلزم المرأة بزوال النكاح المتأكد بالدخول
 او بالموت او شبهته (وهي) تكون بحيض وشه ورو وضع حمل (فعدة) الحرة
 ثلاث حيض لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قرواى ثلاث
 حيض والصغيرة والايسة ثلاثة اشهر لقوله تعالى واللاى يتسن من
 الحيض من نساكنكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر وقوله تعالى واللاى
 لم يحضن (وعدتهن) فى الوفاة اربعة اشهر وعشرة ايام لقوله تعالى والذين
 يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بأنفسن اربعة اشهر وعشرا وعدة
 الايسة ذات الحيض حيضتان والصغيرة والايسة شهر ونصف (وفى)
 الوفاة شهران وخمسة ايام (وهدة) السكل فى الحمل وضعه
 * (بيان الخبر الدال على عدة ذوات الاجمال سواء كانت
 مطلقة ثلاثا او متوفى عنها)

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال من شاء
 طلقته ان سورة النساء القهرى تزالت بعد (اخرجه) البرار هكذا
 واخرجه ابوداود والنسائي وابن ماجه بلفظ من شاء لاعتته لا تزالت سورة
 النساء القهرى بعد الاربعة اشهر وعشرا (ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم
 عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نسخت سورة
 النساء القهرى كل عدد واولات الاجمال اجاهن ان يضمن جملهن كذا
 رواه البخارى من طريق عبيد الله بن موسى عنه والكلابى من طريق
 محمد بن خالد الوهبي عنه ومحمد بن الحسن فى الاثر عنه موقوفا بلفظ كل

المراد بالقهرى
 سورة الطلاق
 وبالطولى سورة
 البقرة اهـ

عدة في القرآن ثم قال وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة اذا طلقت أو ماتت فمهرها
زوجها فوُلدت بعد ذلك بيوم أو أقل أو أكثر انقضت عدتها وحلت للرجل
من ساعته وان كان في نفاسها (وأخرج به البخاري بلفظ اتجهلون عليها
التعليق ولا يتجهلون لها الرخصة انزلت سورة النساء القصص بعد الطولي
وأولات الاحمال اجلهن) (وعند) عبدالله بن احمد والطبراني وابن أبي
حاتم من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبدالله بن عمرو عن أبي بن كعب
قال قلت للنبي صلى الله عليه وسلم وأولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن
للطاقة ثلاثا أو لثلاثة وفي عنها قال هي للطاقة ثلاثا أو لثلاثة وفي عنها (أبو حنيفة) عن
حماد عن ابراهيم عن الاسود أن سبيعة بنت الحارث الاسلمية ماتت عنها زوجها
وهي حامل فكثت نجسا وعشرين ليلة ثم وضعت فخر بها أبو السنابل بن بعكك
فقال تشوقت تريدن الباءة كلا والله انه لا بعد الاجل فان النبي صلى
الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال كذب اذا حضر ذلك فاذنني (كذا)
رواه ابن خنسر ومن طريق حامد بن هود عنه وفي لفظه فقال لما تزيت
ونصمت تريدن الباءة كلا ورب السكبة حتى يبايع اقصى الاجلين ورواه
من طريق حماد بن أبي حنيفة عن أبيه (ورواه) من طريق محمد بن شعيب
الثعلبي عن الحسن بن زياد عنه غير أنه قال ولدت لاسبع عشرة ليلة والباقي
سواء (وأخرج به) الشيخان والاربعة في مسلم من حديث عمر بن عبدالله بن
الارقم الزهري عن سبيعة بنت الحارث الاسلمية انها كانت تحت سعد بن
خولة وكان من شهد بدرا وفي عنها في حجة الوداع وهي حامل فلم تنجب ان
وضعت حملها بعد وفاته فلما ماتت من نفاسها انجملت للخطاب فدخل عليها
أبو السنابل بن بعكك رجلا من بني عبد الدار فقال لها مالي أراك متجملة
لعلك ترجين النكاح اذك والله ما انت بنا كخ حتى يهر عليك اربعة اشهر وعشرون
قالت سبيعة فلما قال لي ذلك جعت على ثيابي حين امسيت فاتي رسول
الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك فافتاني باني فدخلت حين وضعت
حلمي وأمرني بالتزويج ان بدالي (وعند) مسلم ايضا وفي بعض طريق
البخاري من حديث أم سلمة انها وضعت بعد وفاة زوجها اربعة من ليلة وفي
طريق آخر فكثت قريما من عشر ليال ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقال

قوله تلكت اي
خرجت كتعالت
بتشديد اللام
فيها ا

السكنى (وأخرجه) من حديث السورين بخزيمة مختصرا وقال وضعت
بعد وفاة زوجها بالمال وعندما ملك والنسائي بنصف شهر (وعند) أحد
من حديث ابن مسعود بمخمس عشرة ليلة (وفي) رواية للنسائي ثلاث
وعشرين ليلة وفي أخرى قريباً من عشرين ليلة (وفي) رواية للبيهقي شهر
أو أقل وعند الطبراني شهرين (وزاد) مسلم بعد سياقه الأول قال ابن
شهاب ولا أرى بأساً أن تزوج حين وضعت وإن كان في دمه ساعة برأيه
لا يقر بها زوجها حتى تظهر (ولفظ) ابن ماجه عن الأسود عن أبي السائب
فتمين اتصاله

(باب النفقة)

(وهي) عبارة عن الطعام والكسوة والسكنى وتجب بأسباب ثلاثة الزوجية
والقراية والمالك

*(بيان الخبر الدال على أن المطلقة النفقة والسكنى

في عدتها بأنها كان الطلاق أودجها)*

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن الأسود قال قال عمر بن الخطاب رضي
الله عنه لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لا ندرى
صدقت أم كذبت المطلقة ثلاثاً لها السكنى والنفقة (كذا) رواه الحسن بن
زياد عنه والمحارقي وابن المنذر والاشناني وابن خسر ومن طريق (ولفظ)
مسلم عن أبي اسحق قال كنت مع الأسود بن يزيد جالساً في المسجد الأعظم
ومعنا الشعبي فحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ثم أخذ الأسود كفاً من حصى فحصى
به فقال ويلك تحدث بمثل هذا قال عمر لا نترك كتاب الله عز وجل وسنة نبينا
صلى الله عليه وسلم لقول امرأة لا ندرى حفظت أم نسيت لها النفقة والسكنى
قال الله عز وجل لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين
بفاحشة مبينة وهكذا الترمذي أيضاً وزاد وكان عمر يجعل لها النفقة
والسكنى ولابن أبي شيبة عن الأسود عن عمر لا يجيز قول امرأة في دين الله
للمطلقة ثلاثاً السكنى والنفقة (قالت) والمرأة التي يشير إليها عمر هي فاطمة
بنت قيس وحديثها في معار رواه الامام ومسلم والأربعة والطحاوي من

طرق مطولا ومختصرا واللفظ للامام عن الميثم عن الشعبي عنها قالت طالقني
 زوجي فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة وانما لم يخرج
 الامام بهذا المسأعة انكار عليه من الحجابة عليها منهم عمر كما تقدم في
 رواية مسلم وابن مسعود واسامة بن زيد وعائشة وقد اخبر ابو سلمة بن عبد
 الرحمن ان الناس قد كانوا انكروا ذلك عليها ولم يعملوا بحديثها وذلك من
 عمر بن الخطاب بحضرة الحجابة فلم ينكر عليه منكر منهم فدل تركهم التنكير
 في ذلك عليه ان مذهبهم فيه كذهبه (وقد) روى الطحاوي من طريق
 الامش عن عمارة بن عمير عن الاسودان عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود
 قالا في المطلقة ثلاثا لها السكنى والنفقة (ويروى) عن سعيد بن المسيب
 انه قال تلك امرأة فتنت الناس (وفي) صحيح مسلم من قول مروان سناخذ
 بالعصمة التي وجدنا للناس عليها وفيه دلائل على ان الجمل كان عندهم على
 خلاف حديث فاطمة (وقد) جعل الميثم في حديث فاطمة أصلا بنى عليه
 مذهب الشافعي واستدل به على قوله ان الميتة لا نفقة لها الا أن تكون
 حاملا (وقال) القاضي اسمعيل واذا كان هذا الانكار كله وقع في حديث
 فاطمة فكيف يجعل أصلا والله أعلم (وقال) الطحاوي لم يبلغنا عن أحد من
 الصحابة غير المذكورين حديثها انه قبله ولا عمل به غير شيء يروى عن ابن عباس
 قال في تفسير قوله تعالى الا أن ياتين بفاحشة مبينة قال هي ان تفحش على
 أهل الرجل وتؤذيهم قال ففاطمة حرمت السكنى ببدانها والنفقة لانها غير
 حامل ومذاكره على الحجاج بن ارطاة ومذهبهم فيما لم يذكر سماعه فيه لا خفاء به
 (قال) الطحاوي وقد تناوله غيره بانها منعت النفقة لبدانها الذي أخرجه به
 فالخروج اللازم لها بفعل صدر منها نشوز فحرمت لاجله النفقة (ويقال)
 للخصالف لو خرج معنى حديث فاطمة من حيث ذكرت لوقع الوهم على عمر
 وعائشة واسامة ومن انكر ذلك على فاطمة معهم وقد كان ينبغي ان ينزل
 امرهم على الصواب حتى يعلم يقينا ما سوى ذلك فكيف ولو صح حديث فاطمة
 لكان قد يجوز أن يكون معناه على غير ما جلت له أنت فيقال حرمت النفقة
 لنشوزها ببدانها لان المطلقة لو خرجت من بيت زوجها في عدتها لم يجب
 لها عليه نفقة حتى ترجع الى منزلها ففاطمة كذلك (ويروى) عن ابن

عمر في تفسير الفاحشة المبدنة غير ما ذكر عن ابن عباس قال خرجها من بيتها
فاحشة مبدنة فيجوز أن تحمل الآية على ذلك وقال آخرون هي أن تزني
فتخرج إياهم عليهم السلام وقد روي عن فاطمة نفسها في حديثها معنى غير
ما ذكر من طريق الأعمش عن هشام عن أبيه عنها قالت قالت يا رسول الله
إن زوجي طلقني وأنه يريد أن يقتحم علي فقال اتقلى عنه وأعل هذه العلة
هي التي أشار إليها الدارقطني بقوله وأذن لها في الانتقال لعلة لعلها استجبت
من ذكرها وقد ذكرها غيرهما وقال أيضا وإنما ذكرها من أنكر على فاطمة
فأنما هو إكتمانها السبب في نقائها هكذا ذكره وفيه نظر ظاهر للآمال
(بيان الخبر الدال على إيجاب النفقة على الرجل
على أبيه أن كانا فقيرين) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها
قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أولادكم من كسبكم وهبة الله لكم
يهب لمن يشاء أنا وإيهب إن يشاء الذكور (كذا) رواه ابن أبي حاتم عن
أبيه بهذا الاسناد (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة
بلفظ أن أطيب ما كل الرجل من كسبه وإن ابنه من كسبه وأخبره أحمد
بلفظ أن أطيب ما كلتم من كسبكم والباقي باللفظ الامام (ولاني) داود وأطيب
ما كلتم من كسبكم وإن أولادكم من كسبكم وله وللترمذي وابن ماجه وابن
حبان بلفظ أحمد وزادوا غير ابن ماجه فكلوا من أموالهم (وفي) رواية
للحاكم ولد الرجل من كسبه فكلوا من أموالهم وفي أخرى له بغير هذه الزيادة
وصححه أبو حاتم وأبو زرعة فيما نقله ابن أبي حاتم في العال وأعله ابن القطان
بأنه عن عمارة عن عمته وتارة عن أمه وكلتا ما لا تعرفان (وزعم) الحاكم
في موضع آخر من مسنده أنه بعد أن أخرجه من طريق حماد عن إبراهيم عن
الأسود عن عائشة بلفظ وأموالهم لكم إذا احتجتم اليها أن الشيعين
أخرجوا باللفظ الأول وروهم في ذلك وقال أبو داود في هذه الزيادة وهي إذا
احتجتم اليها منكرة ونقل ابن المبارك عن سفيان قال حدثني به حماد وروهم
فيه والله أعلم (وعند) الحاكم وصححه البيهقي من حديث عائشة أن
أولادكم هبة لكم يهب إن يشاء أنا وإيهب إن يشاء الذكور *

*(بيان الخبر الدال على ان استحقاق الابوين
انما هو بحق الملك في مال الولد)*

(أبو حنيفة) عن ابن المنكدر عن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم انت ومالك لا ييك (أخرجه) ابن ماجه وبقى بن
مخالد والطحاوى عن هشام بن عمار بن عيسى بن يونس حدثنا يوسف بن
اسحق بن ابي اسحق عن ابن المنكدر عن جابر بلفظ ان رجلا قال يا رسول
الله ان لى مالا وولدا وان أبى يريد أن يحتاح مالى فقال الحديث (قال)
الدارقطنى غريب من حديث يوسف تفرد به عيسى بن يونس ورواه البزار
من طريق هشام بن عروة عن ابن المنكدر مرسلًا وكذا أخرجه الشافعى عن
ابن عيينة عن ابن المنكدر وقال ابن المنكدر غاية فى الفضل والثقة ولا يكتفى
لأنه يرى عن نقل حديثه هذا (قلت) فإذا كان ابن المنكدر بالذى
وصف فلا يكتفى سماعه له من جابر خصوصًا وقد أثبتته الامام ولا ينظر الى
توقف هشام وابن عيينة فى وصله نظر الجلالة قدر الامام وكذا قول
الدارقطنى تفرد به عيسى بن يونس وكأنه لم تبلغه رواية الامام فهو كما قال
إذا قالت حذام (لا سيما) وقد روى الطحاوى من طريق عبد الله
ابن يوسف قال حدثنا عيسى بن يونس فذكره كذا فى التفرد (وقد) روى
فى الباب عن عدة من الصحابة فأخرجه ابن حبان من حديث عطاء عن ابن
عباس وعن ابن عمر وسمر بن جندب كما عند الطبرانى فى الكبير والبزار
وأحمد وأبو داود وابن ماجه والبزار من حديث عمر والبيهقى من طريق
قيس بن ابي حازم عن ابي بكر الصديق رضى الله عنهم *

(بيان الخبر الدال على حصول الاجر على الاتفاق على الزوجة وغيرها)

(أبو حنيفة) عن عطاء بن السائب عن أبيه عن سعد بن أبي وقاص رضى الله
عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال انك لا تنفق نفقة تريد بها وجه
الله الا اجرت عايم حتى القيمة ترفعها الى فى امرائك (وأخرجه) البخارى
فى الصحيح من طريق الزهري حدثنى عامر بن سعد عن أبيه رفعه بلفظ انك
ان تنفق نفقة تبغى بها وجه الله الا اجرت بها حتى ما تجعل فى فى امرائك
وأخرجه من طريق عبد الله بن يزيد بن أبي مسعود رفعه بلفظ اذا نفق الرجل

على اهل بيتهم اهل بيته صدقة

(باب العتق)

(بيان الخبر الدال على فضل العتق)

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال من اعتق نسمة اعتق الله بكل
عضو منها عضواً منه من النار حتى كان الرجل يستحب ان يعتق الرجل
لكمال اعضائه والمرأة تعتق المرأة لكمال اعضائها (كذا) رواه محمد بن
الحسن في الآثار عنه وهذا حكمه حكم المرفوع (وأخرجه) الشيخان من
حديث أبي هريرة بألفظ من اعتق رقبة مؤمنة اعتق الله بكل ارب منه ارباً
منه من النار (وفي) ألفظ آخر من اعتق رقبة اعتق الله بكل عضو منها
عضواً من اعضائه من النار حتى فرجه بفرجه (وعن) سعيد بن مرزبان
عن أبي هريرة رفعه أياً ما امرئ مسلم اعتق امرأ مسلماً استنقذ الله بكل عضو
منه عضواً منه من النار الحديث وأخرجه أبو داود ومن حديث كعب بن مرة
والترمذي من حديث أبي امامة (وفي) الباب ما تقدم ان النبي صلى الله
عليه وسلم اعتق صفية وان عائشة اشترت بريرة فاعتقتها وحديث رابع تقدم
الله بن ربيعة وفيه اعتقها فانها مؤمنة وتقدم في الايمان *

(باب المدبر)

(ابو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن جابر رضى الله عنه ان عبداً كان
لابراهيم بن نعيم بن عبد الله النخام فدبره ثم احتاج الى ثمنه فباعه النبي صلى
الله عليه وسلم بثمانمائة درهم (كذا) رواه البخاري بهذا السباق ورواه
طحاوية مختصراً وأخرجه الستة في الصحيحين عن جابر ان رجلاً من الانصار اعتق
غلاماً له عن دبر لم يكن له مال غيره فباع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال
من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم فدفعها اليه فاشترى
هناهم يوم والبايع معهم (وفي) رواية لمسلم ان رجلاً من الانصار يقال
له أبو مذ كور اعتق غلاماً له عن دبر يقال له أبو يعفور وساق الحديث وكذا
قال أبو داود ان رجلاً من الانصار يقال له أبو مذ كور ولانسان كان محتاجاً
عليه دين فقال اقض بهاديتك (ووقع) في رواية الترمذي والدارقطني
انه مات ولم يترك الا غيره (وأخرج) سمويه في فوائده من طريق عطاء وأبي

قوله النخام سفي
بذلك لأن النبي
صلى الله عليه وسلم
قال دخلت الجنة
فسمعت نعمة من
نعيم فيها والخمة
بالحاء المهملة
السملة اهـ

الزبير عن جابر ان رجلا مات وترك مديرا ودينه فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبيعه في دينه فباعوه بثمانمائة درهم (قال) المحافظ وقد خطأ أبو بكر النيسابوري قول من قال انه مات والصحيح أنه كان حيا يوم بيع المدير (اعلم) ان التدبير عبارة عن العتق الموقوف في المملوك بعد موت المالك وان التعليقات عندنا ليست باسباب في الحال حتى يجوزنا التعليق بالملك فكان ينبغي ان يجوز بيع المدير الا اننا لم نجوز بيعه لانه مملوك تعالى عتقه بمطابق موت السيد فصاركام الولد وهذا لان الموت كائن لا محالة (وقد) روى عن جابر راوى هذا الحديث رفعه لا يباع المدير ولا يوهب ولا يورث وهو حر من الثلث كذا اوردده صاحب المختار واخرجه الدارقطني من حديث ابن عمر وصوب وقفه وتعاق الشافعي بحديث الباب (والجواب) ان ما رواه جابر في الباب حكاية فعل ولا عموم له اوانه كان مديرا مقيدا او انه باع خدمته اى اجارته والاجارة تسمى بيعا بلغة اهل المدينة (وقد) اخرج الدارقطني من طريق عبد الملك بن ابي سليمان والبيهقي من طريق الحكم بن عتيبة كلاهما عن ابي جعفر مرسل لا بأس ببيع خدمة المدير اذا احتجج له ويروى ايضا عن عبد الملك عن عطاء عن جابر مرفوعا ولكن اشار الدارقطني الى تحاشيه من بعض الرواة وهو ابن فضيل عن عبد الملك وقد رده ابن القطان وصحح الروايتين وصلا وارسالا واذا ثبت هذا فلا تضاد في الآثار لان حديث الباب في بيع الخدمة اى الاجارة والحديث الذي ذكرناه في بيع رقبته كما روى عن جابر رفعه من كان له ارض فليرزعهها او يزرعها ولا يبيعهها قالت له يعني السكراء قال نعم فينفق الحديثان وذكر البيهقي في السنن حديث بيع المدير من وجوه في بعضها يبيعه مطلقا وفي بعضها ان احتاج سيده وفي بعضها انه عليه السلام دفع الثمن وقال اذا كان احدكم فقيرا فليبدأ بنفسه (قلت) ومذهب البيهقي حمل المطلق على المقيد فوجب ان لا يبيعه الا اذا احتاج سيده كما روى ذلك عن عطاء وطاوس ونسبه الخطابي الى الحسن ايضا فاقبل ذلك *

(باب المكاتب)

(بيان الخبر الدال على ان المكاتب يخرج من يد المولى دون ماله)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه كان يقول المكتوب عليه ما بقي عليه درهم من الكتابة (كذا) رواه الحسن ابن زياد عنه ومن طريقه ابن خضرو وكذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه وأخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من قوله وعاقبه البخاري من قوله ورواه الشافعي عن ابن مينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن زيد بن ثابت قال فذكروه وأخرجه أبو داود ومن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه بلفظ المكتوب قن ما بقي عليه من كتابته درهم (وقال) الشافعي لا أعلم أحدا روى هذا إلا عمرو بن شعيب ولم أر من رضى من أهل العلم بثبته وعليه فقيما المفتين (قلت) الكلام في هذا الإسناد مشهور بين المحدثين وقد اعتد عليه أرباب السنن والذي استقر عليه المحال أن يسمع والد شعيب عن جده ثابت صحيح مقبول (وفي) الباب عن عمرو بن عمر وأما سلة أخرجه ابن أبي شيبة

(باب الأيمان)

جمع يمين وهو عبارة عن عقد ورد على الخبير في المستقبل لتحقيق الصدق منه قولاً وهي نوعان يمين بالله أو بصفة من صفاته ويمين بغيره فالأول مشروط بيمينه بالكتاب وهو قوله تعالى ونال الله لا كيدن أصنامكم واليمين بغير الله مشروط بيمينه وضماً وهو تعليق الجزاء بالشرط نحو ان دخلت الدار فانت حر وهو يمين بإصطلاح الفقهاء (ثم اليمين) بالله تعالى ثلاثة الغموس واللغو والمنعقدة على المستقبل ولا كفارة في الأولين وفي الأخيرة الكفارة إذا حنث ولكل منها أحكام ذكرت في الفرعيات

(بيان الخبر الدال على تفسير معنى يمين اللغو)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت سمعنا في قول الله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم هو قول الرجل لا والله وبلى والله (كذا) رواه ابن خضرو وأخرجه البخاري بدون سمعنا بلفظ هو قول الرجل في يمينه كلا والله وبلى والله ورواه الشافعي ومالك وكاهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة هكذا موقوفاً وأخرجه أبو داود والبيهقي وابن حبان عن عطاء بن أبي رباح عن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال فذكره (واخرجه) الطبراني كذلك وقال أبو داود ورواه غير واحد عن عطاء عنهما موقوفاً وصحح الدارقطني الوقف ورواه الشافعي من حديث عطاء أيضاً موقوفاً (قلت) والذي قرره أصحابنا في يمين اللغو ان يحلف على أمر يظنه كما قال في الماضي أو الحال وهو بخلافه وهذا مروي عن ابن عباس قال في تفسير الآية ان اللغو هو المحلف على يمين كاذبة وهو يرى انه صادق والحال ان ذلك الأمر في الواقع خلاف ما ظنه (وقال) أبو بكر الرازي وروى عن ابن عباس انه قال في اللغو هو قوله لا والله وبلى والله وبه تمسك الامام ورجح روايته لما ظهر عنده من ثبوته لرواياته أو غير ذلك (وتعلق) الشافعي بظاهر حديث الباب فقال هو المحلف على الشيء من غير قصد اليقين كما يحرم بين الناس من قولهم لا والله وبلى والله (ويفسر) أبو بكر الرازي من علمائنا اللغو فقال هو قول الشخص لا والله وبلى والله فيما يظن انه صادق فيه قال وبه قال الثوري (فعلى) هذا يكون الحديث حجة لنا كذلك فتأمل (ثم) رأيت أبا جعفر الطحاوي قال لما قال الله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم وبما عقدتم الإيمان دل على ان اللغو ضد ذلك فوجب ان يكون معناه ما قال ابن عباس وعائشة انتمى فارتفع الاشتكال (وقال) أصحابنا في يمين اللغو نرجو ان لا يؤخذ بها العبد وانما قالوا نرجو مع ان عدم المؤاخذه بها ثابت بالنص لاختلافهم في تفسيرها فيحوز ان يكون كما قالته عائشة ويجوز ان يكون كما قاله ابن عباس وهو ترجمان القرآن والبحر (ويروى) انها الرجل يحلف على الشيء يرى انه كذا وليس كذلك أخرجه عبد الرزاق عن مجاهد وهو بعينه قول ابن عباس وقيل هو الرجل يحلف على الحرام فلا يؤخذ الله بتركه وهذا مروي عن سعيد بن جبيرة (ويقال) هو الرجل يحلف على الشيء ثم ينسى ويروى ذلك عن الحسن وابراهيم النخعي (ويروى) عن ابن عباس أيضاً قال هو ان تحلف وأنت غضبان

(بيان الخبر الدال على تغليب اليمين الفاجرة)

(ابو حنيفة) عن ناصح عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اليمين الفاجرة تدع الديار بلائع

كذا رواه ابن عبد الباقي وابن خسر وابن المظفر وطحمة والكلابي وناسخ
 ضعيف وعزاه صاحب النهاية الى ابن مسعود وافظه تذبذب
 (ورواه) عبد الرزاق عن يحيى بن أبي كثير عن طريق مرسل او مضاف
 (واخرجه) الترمذي واعاله بالارسال (ويروي) ايضا عن أبي الدرداء
 وعبد الرحمن بن عوف (وهذه) اليمين هي الغموس وانما سميت فاجرة نظرا
 الى ما رواه ابن مسعود رفعه من حلف على يمين وهو فيها فاجرة لم يقطع بها
 ما لا ياق الله وهو عليه غضبان وانما سميت غموسا لكونها تغمس صاحبها
 في الانم ثم في النار (واختفوا) في حدها على أقوال ذكرتها في شرحي على
 القاموس (والذي) قاله أبو بكر الرازي من أصحابنا ما نصه الغموس
 ان يحلف على المسامحة وهو عالم بالكذب زاد غيره أوفى الحال مع عدمه
 الكذب وليس فيها الكثرة عندنا كما تقدم (وفي) التمهيد لابن
 عبد البر عامة العلماء على مذهب ابن مسعود في انه لا كفارة في الغموس
 (وفي) الاشراف لابن المنذر قال الحسن اذا حلف على امر كاذبا بيمينه
 فليس فيه كفارة وبه قال مالك والاوزاعي والثوري ومن تبعهم من أهل
 المدينة والشام والعراق واجدوا صحيحا وأبو ثور وأصحاب الحديث وأصحاب
 الرأي (وقال) الشافعي فيها الكفارة ولا نعلم خبرا يدل على ذلك والكتاب
 والسنن دالة على الاقول واليمين التي يقطع بها مال حرام اعظم من ان تكفر
 انتهى (بيان الخبر الدال على ان من استثنى في يمينه فلا حنث عليه)
 (أبو حنيفة) عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود رضي
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فاستثنى
 له ثلثه كذا رواه البخاري وابن المظفر وابن خسر ومن طريق علي بن
 غراب عنه (وفي) رواية عند طلحة أبو حنيفة عن عتبة بن عبد الله عن القاسم
 عن أبيه عن ابن عباس وابن مسعود رفعاه وفي رواية أخرى عنده موقوفوا
 على ابن مسعود وهكذا هو مروى في الآثار موقوفوا قيل عبد الرحمن لم يسمع
 من أبيه (واخرجه) الترمذي واللفظ له والنسائي وابن ماجه والحاكم وابن
 حبان من حديث عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة
 مرفوعا بالفظ من حلف على يمين فقال ان شاء الله لم يحنث (قال) البخاري

قوله ثلثه بضم
 المثناة وسكون
 النون اه

فيه احكام الترمذي اخذ فيه عبد الرزاق اختصاره من حديث ابن سليمان
ابن داود عليه السلام قال لا تطوفن الليلة على تسعين امرأة الحديث وفيه
فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو قال ان شاء الله لم يحنث وهو عند هذا
الاسناد (قلت) وهو في الحديثين بتمامه (قال) الحافظ وله طريق
اخرى رواها الشافعي واحمد واصحاب السنن وابن حبان والحاكم من
حديث ابن عمر بالفظ من حلف فاستثنى فان شاء مضى وان شاء ترك من غير
حنث (وافظ) النسائي والترمذي فقال ان شاء الله فلا حنث عليه وافظ
الباقين فقد استثنى قال الترمذي لانعلم احدا رفعه غير ايوب السخيتاني
وقال ابن علية كان ايوب تارة يرفعه وتارة لا يرفعه قال ورواه مالك وعبيد
الله بن عمر وغير واحد وقوفا (وقال) البيهقي لا يصح رفعه الا عن ايوب مع
انه يشك فيه وقد تابعه على رفعه عبيد الله العمري وموسى بن عقبة وكثير بن
فرقد وايوب بن موسى (هذا) وقد شرط اصحابنا في هذا الاستثناء ان
يكون متصلا لانه بعد الانفصال لا رجوع ولا يصح الرجوع فقد روى
الدارقطني من حديث ابن عمر وقوفا كل استثناء غير موصول فصاحبه حانث
وله في كتاب المعرفة كل استثناء موصول فلا حنث عليه وابن عباس يجوز
الاستثناء المنفصل الى ستة أشهر وحكايته في هذا عن ابي حنيفة معروفة
(وفي) تصحيح الاستثناء المنفصل اخراج العقود كلها من اليهوع والانكحة
عن ان تكون ملزمة ولا يحتاج حيفه الى المحلل لان المطلق مستثنى اذا ندم
والله اعلم

(باب النذور)

(ابو حنيفة) عن محمد بن الزبير المحنظلي عن الحسن بن عمران بن حصين
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا نذر في معصية وكفارتها
كفارة يمين (كذا) رواه ابن خسر وابن عبيد الباقي والكلابي
وتابعه سفيان الثوري عن محمد بن الزبير واخرجه النسائي والحاكم والبيهقي
ومداره على محمد بن الزبير المحنظلي عن ابيه ومحمد ليس بالقوي وقد اختلف
عليه فيه (ورواه) ابن المبارك عن عبد الوارث عنه عن ابيه ان رجلا
حدثه عن عمران فذكره وفيه قصة (وله) طريق اخرى اسنادها صحيح

الا انه مع لول رواه احمد واحمد والبيهقي من رواية الزهري عن
 أبي سلمة عن أبي هريرة وهو منقطع لم يسمعه الزهري عن أبي سلمة رواه
 ابن المبارك عن يونس عن الزهري قال حدثت عن أبي سلمة (وقد) رواه
 أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث سليمان بن بلال عن
 موسى بن عقبة ومحمد بن أبي عتيق عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن يحيى
 ابن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة (قال) النسائي سليمان بن أرقم
 متروك وقد خالفه غير واحد من أصحاب يحيى بن أبي كثير يعني فروود عنه
 عن محمد بن الزبير الخنظلي عن أبيه عن عمران فرجع الى الرواية الاولى
 (ورواه) عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن رجل من بني
 حنيفة وأبي سلمة كلاهما عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل (قال) المحافظ
 والحنفي هو محمد بن الزبير قاله الحاكم وقال ان قوله من بني حنيفة ضعيف
 وانما هو من بني حنظلة (وله) طريق أخرى عن عائشة ورواها الدارقطني
 من رواية غالب بن عبد الله الجعفي عن عطاء عن عائشة مرفوعة من رجل
 عليه نذر في معصية فكفارتها كفارة يمين وغالب متروك (وقال) النور
 في الروضة حديث لا نذر في معصية وكفارتها كفارة يمين ضعيف باتفاق
 الحديثين (قال) المحافظات قد صححه الطحاوي وأبو علي بن السكن
 فأين الاتفاق (قلت) وأخرجه البيهقي ايضا من طريق محمد بن الزبير فقال
 عن الحسن بن عمران بن حصين (ثم) ذكر عن ابن المديني أنه لم يصح
 الحسن سماع منه (قلت) قد ذكر البيهقي بنفسه في باب لا تمر بطاعلي
 من نام عن صلاة او نسيها حدث زائدة بن قدامة عن هشام عن الحسن ان
 عمران بن حصين حدثه فذكره وقد صرح فيه بأن عمران حدث الحسن ولم
 يتعرض البيهقي لهذا الحديث بشيء (وأخرجه) الحاكم في المستدرك وصححه
 إسناده (وأخرجه) ايضا ابن خزيمة في صحيحه (وقال) صاحب الامام ورواه
 الطبراني من حديث زائدة عن هشام بإسناد رجاله ثقات (وذكر) ابن
 حبان في صحيحه حديث الحسن بن عمرو بن جندب في سكتي الصلاة وفيه
 فذكر ذلك لعمران بن حصين فقال حفظنا سكتة الى آخره ثم قال ابن
 حبان سمع الحسن بن عمران وأخرج روايته عنه (وقال) في كتاب الناس

مشايختنا وان اختلفوا في سماع الحسن من عمران فان اكثرهم على أنه سماع منه (وذكر) صاحب الكمال أنه سماع منه وكذا ابن حبان والله أعلم (وأخرج) ايضا عن عمران بن حصين رفعه لا نذكر في معصية ولا فيما لا يملكه ابن آدم (وعند) مسلم والاربعة الا ابن ماجه من حديث عتبة بن عامر مرفوعا كفارة النذر كفارة اليمين زاد الترمذي اذا لم يسم (أبو حنيفة) عن محمد بن الزبير عن الحسن بن عمران بن حصين رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يعطيه الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه أخرجه البخاري عن عائشة (وأخرجه) الطحاوي من طريق وزاد وليكفر عن يمينه (قال) ابن القطان عندي شك في رفع هذه الزيادة وفي الباب حديث عمر بن الخطاب نذرت ان أعتكف في المسجد الحرام الحديث وفيه أوفى بنذرك وتقدم في الاعتكاف *

(كتاب الحدود)

(اعلم) ان الاحكام اربعة أنواع (حقوق) لله خالصة وهي عبادات خالصة كالإيمان والصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد وعقوبات خالصة كالحدود (وحقوق) دائرة بين العباداة والعقوبة كالكفارات وعبادة فيها معنى المؤنة كصدقة الفطر ومؤنة فيها معنى العباداة كالعشر ومؤنة فيها شبه العقوبة كالخراج وعقوبة قاصرة كحرمان الارث (وحق) قائم بنفسه كالخمس (وحقوق) للعباد خالصة كالدية وضمان المنصوبات والمستأجرات وغيرها وما اجتمعا وحق لله تعالى غالب كحد القذف وما اجتمعا وحق للعباد غالب كالقصاص وحد الحد عقوبة مقدرة وجبت بحال الله تعالى *

(بيان الخبر الدال على ان الحدود تدفع بالشبهة)

(أبو حنيفة) عن مقسم عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادروا الحدود بالشبهات (كذا) رواه البخاري من طريق محمد بن بشر عنه وهكذا أخرجه ابن عدي في جزءه من حديث أهل مصر والجزيرة وأبو مسلم البجلي وأبو سعيد السمعي في ذيل التاريخ من طريق ابن عمران الجوني عن عمر بن عبد العزيز مرسلا (وعند) مسدد من طريق يحيى بن سعيد

عن عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود موقوفا بلفظ ادركوا الحدود من
عبد الله عز وجل (وأخرج) البيهقي من طريق الثوري عن عاصم بلفظ
الامام وزاد دفعوا به القتل من المسلمين ما استطعتم وقال انه أصبح ما فيه
(وأخرج) الترمذي والنسائي معناه كما ساقى قريبا (أبو حنيفة) عن سماعة
عن ابراهيم عن محمد بن الخطاب رضي الله عنه قال ادركوا الحدود عن المسلمين
ما استطعتم فان الامام ان يخطئ في العفو خير من ان يخطئ في العقوبة فاذا
وجدتم للسلم مخرجا فادروا عنه (كذا) رواء الحسن بن زياد عنه (ولابن)
ابي شيبة من طريق ابراهيم النخعي عن عمر قال لا تخطئ في الحدود
بالعفو واحب الي من ان اقيمها بالشبهات (وأخرج) الترمذي والحاكم
والبيهقي وأبو يعلى من طريق الزهري عن عائشة مرفوعا بلفظ ادركوا الحدود
عن المسلمين ما استطعتم فان كان له مخرج فخلوا سبيله فان الامام ان يخطئ
في العفو خير من ان يخطئ في العقوبة وفي سنده يزيد بن ابي زياد وهو
ضعيف لاسيما وقد رواه وكيع عنه موقوفا وقال الترمذي انه اعم
(وروى) عن غير واحد من الصحابة انهم قالوا ذلك (وعند) ابن ماجه من
حديث ابي هريرة مرفوعا ادركوا الحدود وما وجدتم لها مدفا وفيه ابراهيم
ابن الفضل وهو ضعيف

(بيان الخبر الدال على ترك الشفاعات في الحدود)

(أبو حنيفة) عن يحيى بن عبد الله النخعي الكوفي عن ابي ماجه النخعي عن
عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتى من الحدود
السلطان فلعن الله الشافع والمشفع اليه (وبهذا) السند ينسب للامام اذ ارفع
اليه حدان لا يهطله حتى يقيمه (وبهذا) السند ايضا اذا اتى من الحدود
السلطان فلا سبيل الى درقه روى الاول ابن خزيمة والثاني والثالث
طحا (وأخرج) ابو يعلى من طريق يحيى المذكور بلفظ يتعاقب الناس منهم
بالحدود ما لم ترفع الى المحاكم فاذا رفعت الى المحاكم حكم بينهم بكتاب الله
عز وجل (وعند) مسلم معناه عن عائشة في قصة المخزومية التي سرفت عام
الفتح وفيه فكاهه فيها اسامة بن زيد فتأون وجه رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال اتشفع في حد من حدود الله فقال اسامة استغفر الله لي يا رسول

الله (وعند) الدارقطني من حديث علي ولا ينبغي للإمام أن يعطل الحدود
(وفي) الموطأ عن زيد بن أسلم فإن من أبدى لنا صفة وجهه أقمنا عليه حد الله
وفي رواية نقيم عليه كتاب الله * * *

(بيان الخبر الدال على أن الأقراب الرئي يعتبر أربع مرات في أربعة مجالس) *
(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه أن ما عزم مالك أني
النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن الآخر قد زني فأقم عليه الحد فردّه رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم أتاه الثانية فقال له النبي صلى الله عليه وسلم مثل
ذلك ثم أتاه الثالثة فردّه ثم أتاه الرابعة فقال إن الآخر قد زني فأقم عليه
الحد فسأل عنه أصحابه هل تذكر من عقه قالوا لا قال فأنطقوا به
فأرجوه قال فأنطقوا به فرجم ساعة بالحجارة فلما أبطأ عليه القتل انصرف
إلى مكان كثير الحجارة فقام فيه فاتاه المسلمون فرضخوه بالحجارة حتى قتلوه
فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال هلا خليت سبيله فاختلف الناس
فيه فقال قائل هذا ما عزأه لك نفسه وقال قائل أنا نرجو أن يكون قرية
فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لقد تاب توبة لوتابها فثام من الناس
لقبل منهم (وفي) رواية لوتابها صاحب مكس لقبيل منه فلما بلغ ذلك أصحابه
طعموا فيه فسألوا ما تصنع بحبسده قال انطلقوا به فاصنعوا به ما تصنعون
بموتكم من الكفن والصلاة عليه والدفن قال فأنطق أصحابه فصلوا عليه
(كذا) رواه الحارثي من طريق عبد العزيز بن خالد المرثدي ومحمد بن مسير
الصنعاني وأسد بن عمرو والنضر بن محمد وأبي يوسف وأبي يحيى الحماني وأبي
معوية والحارود بن زيد والحسن بن زياد وزفر بن هذيل وعمر بن رجب
الزيات والحسن بن الفرات وأيوب بن هاني وسعيد بن أبي الجهم ومحمد بن
مسروق ومصعب بن المقدام كلهم عنه مختصرا ومطولا (ورواه) طلبة من
طريق شبيب بن أيوب عنه ورواه ابن خزيمة من طريق الحسن بن زياد عنه
مختصرا ومطولا (وأخرجه) مسلم وأحمد عن بريدة عن غير هذا الطريق على
غير هذا النحو (وفي) رواية نحوه من زيادة ونقص ومعناه عند الاستة من
حديث أبي هريرة وجابر بدون فاصنعوا بحبسده إلى آخره (وتفصيل)
ذلك أخرجه مسلم عن أبي هريرة قال أتى رجل من المسلمين رسول الله صلى الله

قوله أبدى بوزن
أظهر ومعناه اه

الآخر بهمزة
مقتوحة مقصودا
وكسر الخاء معناه
الآخر والآخر
أريد نفسه

وقوله فقام بوزن
كتاب معناه الجماعة
من الناس ولا واحد
له من لفظه وقوله
محمد بن مسير
كمظام بالتشديد اه

عليه وسلم وهو في المسجد فناداه فقال يا رسول الله اني زينبت فاعرض عنك
فتخى تلفاه وجهه فقال له يا رسول الله اني زينبت فاعرض عنك حتى اتي ذلك
عليه اربع مرات فلما شاهد على نفسه اربع شهادات دعا رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال اياك يحنون قال لا قال فويل احصنت قال نعم فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبوا به فارجه قال ابن شهاب فاخبرني من
سمع جابر بن عبد الله يقول فكنت فيمن رجه فرجناه بالمصلى فلما اذلقته
الحجارة هرب فادركناه بالحجرة فرجناه (واخرجه) البخاري ذكره من
حديث ابي هريرة كما اخرجه مسلم وذكروا قول ابن شهاب (واخرجه) بكاه
من حديث جابر بن عبد الله قال في آخره فادرك فرجهم فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم خير او صلى عليه ولم يذكري هذا انه كان فيمن رجه قبل
للبخاري فصل في عليه يصح قال رواه معمر قيل له رواه غيره قال لا (واخرج)
مسلم عن جابر بن سمرة قال رايت ماعز بن مالك حين جي به الى النبي
صلى الله عليه وسلم رجل قصير اعضل ليس عليه رداء فشهده على
نفسه اربع مرات انه زنى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلمك قال
لا والله انه قد زنى الاخر قال فرجه ولم يخرج البخاري عن جابر بن سمرة
في هذا شيئا (ومسلم) من حديث ابن عباس فشهد اربع شهادات ثم امر به
فرجهم (وعند) البخاري عن ابن عباس قال له النبي صلى الله عليه وسلم
اعلمك قبات او غمرت او نظرت قال لا يا رسول الله قال انكم الا بكتمني قال
نعم يا رسول الله فعند ذلك امر برجه (ومسلم) عن ابي سعيد فرده رسول الله
صلى الله عليه وسلم مرا وقال ثم سال قومه فقالوا ما نعلم به باسا الا انه اصاب
شيئا نرى انه لا يخرج منه الا ان يقام عليه الحد قال فرجع الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فامرنا ان نرجه قال فاعلقنا به الى بئير الغرق قد قال
او ثقتنا ولا حفرنا له قال فرمينا به بالعظام والمدر والحزف قال فاشبه
واشد ذنا خلفه حتى اتى عرض الحرة فانتصب لنا فرمينا به بحلابة الحرة يعني
الحجارة حتى سكبت ولم يخرج البخاري عن ابي سعيد في هذا شيئا (واخرج)
مسلم عن بريدة بن حصيب قال جاءها عن ابن مالك الى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله طهرني فقال ويحك ارجع فاستغفر الله وتب اليه

قوله بالمصلى اى
المصلى الجنازة
بالمدينة وقوله
اذلقته اى اصابته
بجدها وقوله
اعضل اى شديد
الحاق عضله صلبة
وكثرة جمع عضلة
اه

قال فرجع غير بعيد ثم جاء فقال يا رسول الله طهرني فقال النبي صلى الله عليه وسلم ويحك أرجع فاستغفر الله وتب إليه قال فرجع غير بعيد ثم جاء فقال يا رسول الله طهرني فقال النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك حتى إذا كانت الرابعة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فيم أطهرك قال من الزنى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبه جنون فأخبر أنه ليس بجنون فقال أشرب خمر أرقام رجل فاستنكحه فلم يجد منه ريح خمر قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أزيدت فقال نعم فأمر به فرجم فكان الناس فيه فرقتين قائل يقول لقد ملك لقد أحاطت به خطيئته وقائل يقول ما توبة أفضل من توبة ما عرّنه جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع يده في يده ثم قال اقلني بالحجارة قال فابشروا بذلك يومين أو ثلاثة ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم جلوس فسلم ثم جلس فقال استغفروا المساعز بن مالك قال فقالوا غفر الله المساعز بن مالك قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لوسعتهم (وفي) لفظ له فردة الثانية فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قومه فقال تعلمون بعقلي بأسانكم ومن منه شيئا فقالوا ما نعلمه الا وفي العقل من صالحينا فيم انرى قاتله الثالثة فأرسل اليهم ايضا قال عنه فأخبروه انه لا بأس به ولا بعقله فلما كان الرابعة حفر له حفرة فمأمر به فرجم ولم يخرج البخاري عن بريدة من هذا شيئا (واما) الرواية الثانية للإمام لوتاه صاحب مكس الخ فلم يجد لها في قصة ما عثر وانما هي في قصة الغامدية عنده سلم بالفظه لا يا خالد في الذي نفى بيده لقد تاب توبة لوتاه صاحب مكس لغفر له (وفي) لفظ لوقسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم (وعند) الجماكم من حديث ابن عباس له ملك قبلتم اقال لا قال املك مسته قال لا قال فعلت بها كذا وكذا ولم يكن قال نعم وفي رواية الامام فقال هلاخيتهم سيديله تقدم من حديث جابر عند مسلم في الاثر كتموه وعند أبي داود سلاتر كتموه له يقرب فيتوب الله عليه رواه من طريق يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه واسناده حسن وفي رواية الامام فانطلق أصحابه فصلوا عليه في رواية أبي داود ثم أمرهم فصلوا عليه وعند مسلم فصلوا عليه فاضطجعه ورواه مسلم بضم الصاد

فأما عياض (وفي) رواية الامام احمد عوايه كما تصنعون بموناكم انما
 ابي شيبة من طريق الامام بقظا من الفضل والكفن والخدود والصلوات
 عليه وفي الاستاذ كارق قال ابو حنيفة واحمد بن حنبل والشافعي وابن ابي ليلى والحنبل
 ابن حنبل والحنبل بن عتيبة واحمد واسحق لا يحدثن في قرار ربع مرات اخرى
 وقد تقدم عن الحديثين بيان ذلك وعند ابي داود والنسائي فقال الذي
 قاتلنا اربع مرات وعند احمد عن ابي ذر نعم ثني ثم ثلث ثم ربيع ثم ربيع
 الاعتبار بالمرّة الواحدة الا في حديث العسيف فان فيه اغديا بالنسائي
 امرأة هذا فان اعترفت فارجهما وبه تمسك الشافعي واحمد بن حنبل وقد اورد
 البيهقي عنه انه قال انما كان ذلك في اول الاسلام بحجة الله الناس بمساعليهم
 الا ترى الى حديث العسيف فذكره قال ولم يذكر عدد الاعتراف وقال
 احمد بن حنبل وجب الحد بالقرار مرة لما امر الواجب الى الاربعة وفيما تقدم
 من الروايات اشعار بان الشهادة اربعة ما من العلة في الحكم وان الاقراران
 الماضية معتبرة مفسرة بالزنى وانما قال صلى الله عليه وسلم فاعلم ان ثلثا
 يرجع والله اعلم

العسيف بوزن
 الاجير ومعناه اه

« (باب حد الشرب) »

« (بيان الخبر الدال على ان السكران انما كان يضرب بالنعال ثم استقر الامر
 بعد على جلده ثمانين اجرة ادا من الضربة) »

(ابو حنيفة) عن عبد الكريم بن ابي المخارق رفع الحديث الى النبي صلى
 الله عليه وسلم انه اتي بسكران فامرهم ان يضربوه بنعالهم وهم يومئذ يرفعون
 فضربه كل واحد بنعليه فلما ولي ابو بكر اتي بسكران فامرهم ان يضربوه
 بنعالهم فلما ولي عمر واستخرج الناس ضربا بالسوط (كذا) رواه احمد
 ابن الحسن في الاثر فارق عنه وهذا السكران من ابي المخارق ضعيف (واخرج)
 البخاري عن السائب بن يزيد قال كنا ناتي بالشارب على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وامر ابي بكر وصدر من خلافة عمر فنقوم اليه بايدينا
 ونعالنا وارديتنا حتى آخوامة هرب فلما دار بعين حتى اذا عتوا وفسدوا وحلوا
 ثمانين واخرج مسلم عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم جلوس في الخمر
 بالبحر يد والنعال ثم جاء ابو بكر اربعين فلما كان عرجا قال ما ترون فقال

قوله واستخرج
 الناس أي خرجوا
 من الخمر في الفجور
 اه

عبد الرحمن بن عوف أرى أن تجعله كخلف الحمد ودخله عمر ثمانين وأخرج
 البخاري عن عقبة بن الحارث أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بالنعميمان
 أو بآب النعميمان وهو سكران فشق عليه وأمر من في البيت أن يضربوه
 فضربوه بالحجر يدوا النعال فكنت فيمن ضرب به ولم يخرج مسلم لعقبة شيئا
 (وأخرج) البخاري عن أبي هريرة قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم
 بسكران فأمر بضربه فمنا من يضربه بيده ومنا من يضربه بقلعه ومنا من
 يضربه بثوبه الحديث وأخرجه أبو داود والنسائي وأما كم والبيهقي من
 حديث أنس مثل حديث البخاري المتقدم (فقد) ثبت بما تقدم أن جلد
 الشارب بالسوط ثمانين كان باجتهاد من الحكامة رضى الله عنهم في آخر خلافة
 عمر وأخذه في المشير على عمر بذلك فقبل عبد الرحمن بن عوف كما تقدم في
 حديث أنس عنده مسلم وقبل على لما أخرج مالك في الموطأ عن ثور بن زيد أن
 عمر استشار في الخمر يشربها الرجل فقال له علي أرى أن تجلده ثمانين فإنه
 إذا سكر هذى وإذا هذى افتري وإذا افتري فعليه ثمانون فاجعله حد
 القرية (وأخرجه) البيهقي من طريق الشافعي عنه وهو منقطع لأن ثور لم
 يلحق عمر بالاتفاق ولكن أخرجه الحاكم والدارقطني من وجه آخر عن
 ثور عن عكرمة عن ابن عباس وصلة ورواه عبد الرزاق عن عمر بن الوليد
 عن أيوب عن عكرمة ولم يذكر ابن عباس وفي نسخة نظر لخالفته لما تقدم من
 حديث الصحيحين (وعند) مسلم أيضا عن حصين بن المنذر أبي ساسان قال
 شهدت عثمان بن عفان أتى بالوليد بن عقبة وقد صلى الصبح ركعتين ثم قال
 أريدكم فشهد عليه رجلان أحدهما عمران أنه شرب الخمر وشهد آخر أنه
 قبيح فقال عثمان أنه لم يبق حتى شربها فقال باعلى قم فجلده فقال علي
 قم بأحسن فجلده فقال الحسن ول حارها من قولي فأروها فكانه وجد عليه
 فقال باعبد الله بن جعفر قم فجلده فجلده وعلى بعد حتى بلغ أربعين فقال
 أمسك ثم قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وأبو بكر أربعين وعمر
 ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى لم يخرج البخاري هذا الحديث لكنه ذكر
 أن عثمان جلد الوليد أربعين (وفي) رواية ثمانين قال والاول أصح ذكره
 في حجة الحبشة من مناقب عثمان وقال ثم دعا عليا فأمره أن يجلد جلد ثمانين

قوله ول الخ قال في
 النهاية معناه ول
 الجلد من يلزم
 الوليد أمره ويعنيه
 شأنه والغارض
 المحار

فلو كان هو المشير لمر بالثمانين ما اضافها الى عمر ولم يعمل بها لكان
يمكن ان يقال انه قاله مر باجتهاد ثم تغير اجتهاده (ومن) الغريب
ما رواه أبو يعلى من طريق عبد الله بن عمرو رفته من شرب شقة خمر فاجلده
ثمانين والطبراني في الاوسط عن علي رفته انه ضرب في الخمر ثمانين وروى
عبد الرزاق من مرسل الحسن نحوه وكل ذلك لا يعتمد عليه لمخالفة الصحيح
(وقد روى) عن علي خلاف ما ذكر فيما أخرجه مسلم عنه قال ما كنت أقيم
على أحد حدافيه موت فيه فاجده منه في نفسي الا صاحب الخمر فانه ان مان
وديته لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسنه فافهم ذلك والله أعلم
(بيان الخبر الدال على اعتبار قيام الرائحة من الشارب)

(أبو حنيفة) عن يحيى بن عبد الله الجابر عن أبي ماجد الحنفي عن عبد الله
ابن مسعود قال اتاه رجل بابن أخ له نشوان قد ذهب عقله فقال لترتروه
ومزموه واستنكهوه فترترو ومزموه واستنكهوه فوجد منه رائحة شراب فقام
بجذبه فلما صحاد عليه ودعاه بسوط فقطع ثمرة ثم دقه ثم دعا جالدا فقال
اجلدا وارفع يدك في جدارك ولا تبد ضبعيك قال ثم انشأ عبد الله يمدحني
كامل ثمانين جلدة خلى سبيله فقال الشيخ يا أبا عبد الرحمن والله
انه لابن أخي ومالي ولد غيره فقال بنفس لعمرك الله والى اليتيم أنت كنت
ما حسنت ادبه صغيرا ولا سترته كبيرا قال ثم انشأ يمدحنا قال ان أول حد
أقيم في الاسلام أسارق أنى به النبي صلى الله عليه وسلم فلما قامت عليه البيعة
قال انطلقوا به فاقطعوه فلما انطلق به ليقطع نظرا الى وجه النبي صلى الله عليه
وسلم كأنما سفي عليه الرماد فقال بعض جلسائه والله يا رسول الله لكان
هذا قد اشتد عليك قال وما يعني ان لا يشتد على ان تكونوا أعوان الشيطان
على أخبكم قالوا فلو لا خليت سبيله قال أفلا كان هذا قبل ان تأتوني به فان
الامام اذا انتهى اليه حد فليس له أن يعطيه قال ثم تلا هذه الآية ولما دعوا
وليه صفحوا الا يحبون ان يغفر الله لكم (كذا) رواه البخاري من طريق
حمزة بن حبيب الزيات والحسن بن الفرات وأبي يوسف وسعيد بن الحكم
ومحمد بن سير الصنعاني كلهم عنه وليس في روايتهم فقال ترتروه الى قوله
شراب وانما روى هذه الزيادة طالحة من طريق حمزة بن حبيب عنه خاصة

النسفة بالغم
واليكسر الشئ
القلييل يبقى في
الاناء وما أخذ من
القدر خارا بمعرفة
شفي اه

وقوله عن أبي
ماجد ويقال
ماجد وقوله
نشوان كسكران
وزنا ومعنى وقوله
ترتروه أى حركوه
وفي رواية تملوه
وهى بمعناه اه
نهاية وقوله ولا تبد
هى بمعنى قد اه

ورواه ابن خسر ومن طريق الحسن بن زياد عنه ورواه الكلابي عن طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (قال) الحارثي وهذه الرواية يعني التي سقناها أولا هي الصحيحة كبر وأه سفيان وزهير بن معاوية وجابر بن عبد الحميد وابن عيينة وغيرهم وقد اختلف فيه بين دون أبي حنيفة فروى بعضهم عن يحيى بن الحارث عن عبد الله بن أبي ماجد عن عبد الله (قلت) وأخرجه اسحق بن راهويه والطبراني من طريق أبي ماجد الحنفى بالفظ جاء رجل بابن أخيه سكران إلى ابن مسعود فقال تتروره واستنكوه ففعلوا فرمته إلى السجن ثم عاد به من العذبة وأخرجه عبد الرزاق من حديث سفيان الثوري عن يحيى بن زهير بن حرب عن جابر عن يحيى به وأخرجه بنسائه الحميدي وابن أبي عمير في مسنديهما (وفي) الصحيحين عن عبد الله بن مسعود أنه قال لرجل وجد منه رائحة الخمر اشرب الخمر وتكذب بالكاتب فضربه الحد (وروى) الدارقطني عن عمر أنه ضرب رجلا وجد منه ريح الخمر وفي لفظ ريح شراب الحدنا (قلت) ولما وقف حكم الرفع اذ لا مدخل للعقل في التقدير بهدد مخصوص (ويحيى) الجابر قال السعدي غير محمود وأبو ماجد غير معروف (ولكن) روى الحارثي في مسنده فقال حدثنا عبد الله بن محمد بن نصر المالكى حدثنا الحميدي حدثنا سفيان بن عيينة أنه قال يحيى الجابر عن أبي ماجد الحنفى قال أعرابي قدم علينا من اليمن (وقال) الحنفى في التعريب هو من رجال أبي داود والترمذي وابن ماجه قبل اسمه عاتدين فضله لم يرو عنه غير يحيى الجابر

(باب حد السرقة)

(اعلم) ان السرقة لغة أخذ الشيء من الغير على وجه الاستتار أى شئ كان (وقد) زيد على المعنى اللغوى اوصاف شرعا (منها) في السارق ان يكون عاقلا بالغالا ان الله تعالى سمي القطع كالا وهي عقوبة فتستدعى كون السرقة جنابة ولا جنابة بلا عقل ولا بلوغ (ومنها) في السرقة ان يكون ملاما مقوما من حرز لا شبهة فيه وما لا يكون محرزا لا يكون اخذه سرقة وحكمه القطع بزواله وانما يحتاج الى الزجر في اخذ مال له خطر عند

قوله الحد مفعول
ضرب اه

الناس والمخاطرة بجهولة وطاعة الناس فيه غير متساوية فوجب التعريف
من الشرع فقد جاء في الحديث لا يقطع السارق الا في ثمن الجن واختلوا
في تقديره فقال أصحابنا عشرة دراهم من رواية ابن عباس وغيره فاحذوا
بأكثر النصيب درهما للحد واسم الدراهم يتناول المضروب عرفا ولذا صار
شرطا في ظاهر الرواية (ومنها) في المبروق منه أن يكون له يد صحيحة
على المال ولا يكون بينهم قرابة محرمة وزوجية (أبو حنيفة) عن عبد
الرحمن بن عبد الله بن عتبة السعودي عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه
عن عبد الله بن مسعود قال كان قطع اليد على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم في عشرة دراهم (كذا) رواه الحارثي من طريق أبي معاذ
ونصر الصنعاني عنه (ورواه) من طريق خلف بن ياسين عنه باللفظ انما كان
القطع في عشرة دراهم (ورواه) ابن خزيمة من طريق محمد بن الحسن عنه
باللفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقطع اليد في أقل من عشرة دراهم
وتابعه وكيع والثوري وابن المبارك وغيرهم والسعودي ثقة روى له
أصحاب السنن الأربعة واستشهد به البخاري والذي في سؤالات الحاكم
واجوبتها البغداديين أنه اختلط ولا يمكن ذكر أحد من حنبل أن سماع وكيع
منه قديم وإن من سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه جيد ذكره صاحب
الكامل فإن حكمه الرواية الامام باعتبار الزيادة زال انقطاع هذا الاثر
والافلاحة فيه الا الاقطاع ولا يقوم بمعارضته ما رواه الثوري عن عيسى
ابن أبي عزة عن الشعبي عن ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم قطع سارقا في
خمس دراهم كما روى البيهقي فان فيه ثلاث علل الثوري مدلس وقد
عن ابن أبي عزة ضعفه القطان والشعبي عن ابن مسعود منقطع (فستد)
رواية السعودي أقرب أن يكون صحيحا فتمل (وأخرجه) أحمد
والدارقطني من حديث الحجاج بن ارطاة عن عمرو بن شعيب عن جده رفعه
بلفظ الرواية الثالثة (وأخرجه) الطبراني في الاوسط من رواية أبي مطيع
البلخي عن الامام بلفظ لا قطع الا في عشرة دراهم (ورواه) عبد الزاق من
طريق القاسم عن أبيه عن جده (قلت) وأخرجه الطبراني أيضا وأشار إليه
الترمذي ورواه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن القاسم أني برجل سرق ثوبا

فقال لعثمان قومه فقومه ثمانية دراهم فلم يقطعها (وفي) كتاب الحج
 ابي موسى بن ايان حدثنا موسى بن داود حدثنا ابن لميعة عن عمرو بن شعيب
 عن سعيد بن المسيب قال مضت السنة ان لا تقطع يد السارق الا في دينار
 أو عشرة دراهم (وذكر) الطحاوي في أحكام القرآن بسند جيد عن ابن
 جريج قال كان قول عطاء مثل قول عمرو بن شعيب لا تقطع اليد في أقل من
 عشرة دراهم (قلت) وأصحابنا يعملون برواية عمرو بن شعيب ولا يردون
 شيئا منها اذ لم يعارضها ما هو أقوى منها (وقد) قال البيهقي في باب من
 قال يربث قاتل الخطأ الشافعي كالتوقف في روايات عمرو بن شعيب اذ لم ينضم
 اليها ما يؤكدها (وعند) النسائي معنى حديث الباب وكذا الترمذي
 كما تراه قريبا *

(بيان الخبر الدال على تعيين ثمن الجنب واختلاف الصحابة فيه ومن بعدهم)
 (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع في جنب
 قال ابراهيم وكان ثمن الجنب عشرة دراهم (كذا) رواه ابن خسر ومن طريق
 محمد بن الحسن ورواه الحارثي من طريق أبي سائل وخلف بن ياسين الزيات
 والطبراني في الاوسط من طريق أبي مطيع الحكم بن عبد الله قاضي بلخ
 اربعتهم عنه (وقال) الطبراني لم يرو هذا الحديث عن أبي حنيفة الا أبو مطيع
 البخاري ويرده ما ذكرنا من رواية محمد بن الحسن والاثني عشر المذكورين وقد
 روى ذلك عن الامام حمزة بن حبيب وابي يوسف وعبد الله بن الزبير والحسن
 ابن زياد واسد بن عمرو وأيوب بن موسى فلا عبرة بقول الطبراني انه تفرد به
 أبو مطيع (وأخرج) النسائي والحاكم من حديث ابن عباس بلفظ كان ثمن
 الجنب يقيم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم (وأخرجه)
 النسائي من طريق العزمي عن عطاء بلفظ ادنى مائة قطع فيه يد السارق
 ثمن الجنب وثمان الجنب عشرة دراهم ورجحه (وأخرجه) هو وابن أبي شعبة من
 طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه (وأخرجه) ابن أبي شعبة أيضا
 من هذا الوجه عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن رجل من مزينة
 يرفعه ما بلغ ثمن الجنب قطعت يد صاحبه وكان ثمن الجنب عشرة دراهم وقال

الحاكم بعد أن أخرج حديث ابن عباس أنه صحيح على شرط مسلم قال وشاهد
حديث الجن (ثم) أخرجه من طريق سفيان عن منصور عن الحكم عن مجاهد
عن أيمن الحديث (وقال) صاحب التمهيد حدثنا عبد الوارث حدثنا قاسم
ابن محمد حدثنا يوسف حدثنا ابن إدريس حدثنا محمد بن اسحق عن عطاء عن
ابن عباس قال قوم الجن الذي قطع فيه النبي صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم
(وعند) أبي داود من حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قطع يد
رجل في مجن قيمته دينار وعشرة دراهم وهو كذلك في رواية حديث
أيمن الذي أخرجه النسائي والطبراني والحاكم من طريق شريك عن منصور
عن عطاء عن مجاهد عنه (ووقع) عند الطحاوي في الاسناد عن أيمن بن أم
أيمن عن أمه أم أيمن (واختلف) في أيمن هذا فقيل هو ابن عبيد الحبشي نسب
إلى أمه أم أيمن مولاة النبي صلى الله عليه وسلم وقيل هو مولى ابن الزبير الذي
بروى عن تيسع عن كعب فان كان الثاني كما رجحه الشافعي فالحديث منقطع
والصحيح أنه أيمن بن أم أيمن أخو أسامة لأنه وله صحبة وعاش بعد وفاته صلى
الله عليه وسلم فعلى هذا تحتمل رواية مجاهد عنه على الاتصال وإن ثبت أنه
قتل بمجنين كما قاله الشافعي وغيره فرواية مجاهد عنه مرسل وإن كان من
التابعين كما زعم البخاري وغيره فرواية مرسله أيضا والقائل بهذا المذهب
يحتج بالمرسل كيف وقد تأيد بحديث ابن عباس الذي صححه الحاكم
(وأخرجه) عبد الرزاق من وجه ثان عن إبراهيم بن أبي يحيى عن داود بن
الحصين عن ابن السيب وصاحب التمهيد من وجه ثالث والنسائي من وجه
رابع وعمر بن شعيب من وجه خامس فتأمل (ونقل) البيهقي من حديث
عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أنه كان ثمن الجن على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم قال قال الشافعي هذا رأى من عبد الله بن
عمر (قلت) إذا ذكر الصحابي شيئا أضافه إلى زمنه صلى الله عليه وسلم
كان مرفوعا عندهم فليس هذا برأي بل هو خبر أخبر به وهو محمول عندهم
على أنه سمعه وفيما أخرجه من حديثه من طريق الدارقطني تأييدا
ذكرناه (وفي) كتاب الحجج لعيسى بن إبان عن مصعب بن سلام ويحيى بن عبيد
قالا حدثنا عبد الملك عن عطاء أنه سئل عما يقطع فيه السارق قال ثمن الجن

وكان في زمانهم يقوم دينارا أو عشرة دراهم (وقد) روى عن علي مثل ذلك أخرجه عبد الرزاق عن الحسن بن عمار عن الحسن بن عتبة عن يحيى بن الجزار عنه قال لا يقطع الكف في أقل من دينار أو عشرة دراهم

(بيان الخبر الدال على أنه لا قطع فيما لم يبرز كالتمر على النجر وغيره)

(أبو حنيفة) عن الهيثم بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في ثمر ولا كثر قطع والكثير الجمار (كذا) رواه ابن خزيمة ومحمد بن الحسن في الآثار قال وبه نأخذ (ووصله) طائفة من طريق المقرئ عن الإمام وفيه

قال عن الشعبي عن علي رضي الله عنه باللفظه (وأخرجه) مالك وأحمد وأصحاب السنن الأربعة وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث رافع بن خديج (ورواه) أحمد وابن ماجه من حديث أبي هريرة بسند صحيح قاله المحافظ

وقال غيره فيه سبعة من سبعة المقبري وهو ضعيف (ولفظ) الكل لا قطع في ثمر ولا كثر وفي رواية للنسائي الكثير الجمار كما وقع في رواية الإمام

(بيان الخبر الدال على أنه لا قطع على المنتهب) (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه رفعه من انتهب ليس منا (كذا) رواه ابن عبد الباقي من طريق أبي بكر بن محمد عنه (وعند)

مسلم عن عباد بن الصامت بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا نشارك بالله شيئا ولا نسرق ولا ننزى ولا نقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا ننتهب ولا نعهي الحديث (وأخرج) أحمد وأصحاب السنن والحاكم وابن حبان والبيهقي من حديث أبي الزبير عن جابر ليس على المختلس

والمنتهب والخائن قطع (وفي) رواية لابن حبان عن ابن جريج عن عمرو بن دينار وأبي الزبير عن جابر وليس فيه ذكر الخائن (ورواه) ابن الجوزي في العمال من طريق مكى بن إبراهيم عن ابن جريج وقال لم يذكرفيه الخائن

غير مكى (قلت) والخائن هو الذي يخون المودع الذي في يده والمنتهب الذي يأخذ على وجهه اللابنة فها في ظاهر البلدة أو القرية

(بيان الخبر الدال على أنه لا قطع على المختلس) (أبو حنيفة) من رجل عن الحسن البصري عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال لا يقطع مختلس كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار قال وبه نأخذ

قوله كثر اقتضين
وسكون الماء لغة
اه

وهو قول أبي حنيفة (أبو حنيفة) عن عثمان بن راشد عن عائشة بنت
عجرة قالت قال ابن عباس في المختلس لا قطع عليه (كذا) رواء المطمعة من
طريق اسباط وأبي نعيم الفضل بن دكين كلاهما عنه (وأخرج) أحمد
واصحاب السنن الأربعة والحاكم وابن حبان والبيهقي من حديث أبي الزبير
عن جابر رفعه ليس على المختلس والمنتهب والمخائن قطع وقد تقدم قريبا
(وأخرج) ابن ماجه وحده من حديث عبد الرحمن بن عوف رفعه ليس على
مختلس قطع (قلت) والمختلس هو الذي يأخذ من اليد سرقة جهرا
(ونقل) الزيلعي عن كتاب المعرفة للبيهقي أن عثمان وعائشة غير معروفين
وذكر الحافظ ابن حجر في لسان الميزان أن الشافعي ضعف عثمان وذكر في تعجيل
المنفعة أن ابن حبان ذكره في الثقات

(كتاب السير)

جميع سيرة والمراد منها الأحكام المتفاعة من سير رسول الله صلى الله عليه وسلم
في غزواته وأصحابه وما نقل عنهم في ذلك في المعاملة مع الكافرين من أهل
الحرب وأهل الذمة والمستأمنين والمرتبين وأهل البغي الذين حالهم دون
المشركين لأنهم كانوا جاهلين وفي التأويل مبطلين
*(بيان الخبر الدال على ما يكون الرجل به مسلما ويحرم قتاله ويصان ماله
وعرضه)*

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا معصموا
منى دماءهم وأموالهم الا بجهنم وحسابهم على الله تبارك وتعالى (تقدم) هذا
الحديث في أول الكتاب وهو متفق عليه من حديث أبي هريرة بن بادة
ويؤمفواي وبما جئت به ومن حديث ابن حجر بلفظ حتى يشهدوا وفيه
زيادة وإن محمد رسول الله ويقموا الصلاة ويؤتوا الزكاة (وأخرجه) الطحاوي
من مارق عن ابن السيب والاعرج وأبي سلمة وأبي صالح وأبي جحلان كلهم
عن أبي هريرة (وأخرج) حديث جابر من طريق ابن جريح عن أبي الزبير عنه
ومن طريق الأعمش عن أبي سفيان عنه بلفظ الامام قال قد ذهب قوم الى
أن من قال لا اله الا الله فقد صار مسلما مسلما عليه ما على

المسلمين واحتجوا في ذلك بهذه الآثار وخالفهم آخرون فقالوا لا بد وأن
يشهدوا برسالة النبي صلى الله عليه وسلم وأن يتركوا ما يعبدون من دون
الله وأن من لم يتخل عن أسوى الإسلام لم يعلم بذلك دخوله في الإسلام وهذا
قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى *

*(بيان الخبر الدال على أن الامام اذا قاتل العدو ويدعوهم
أولاً أن لم تبلغهم الدعوة)*

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث جيشاً أو سرية أوصى صاحبهم
في خاصة نفسه بتقوى الله وأوصاه بمن معه من المسلمين خيراً ثم قال
اغزوا باسم الله وفي سبيل الله قاتلوا من كفر بالله ولا تغلوا ولا تغدروا
ولا تقتلوا ولا تقتلوا أولاد ولا شيخاً كبيراً وإذا لقيتم عدوكم من المشركين
فادعوهم إلى الإسلام فإن أسلموا فاقبلوا منهم وكفوا عنهم وادعوهم إلى
التحول من دارهم إلى دار المهاجرين فإن فعلوا فاعلموهم انهم كأعراب
المسلمين يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المسلمين وليس لهم في الفئ ولا
في الغنمة نصيب فإن أبوا ذلك فادعوهم إلى أن يؤدوا الجزية فإن فعلوا
فأقبلوا منهم وكفوا عنهم وإذا حاصرتهم أهل حصن فأرادوكم أن تنزلوهم
على حكم الله فلا تفعلوا فإنكم لا تدرون ما حكم الله فيهم ولا كن أنزلوهم على
حكمكم ثم احكموا فيهم ما بدا لكم وإن أرادوكم أن تعطوهمهم ذمة الله
وذمة رسوله فلا تعطوهمهم ذمة الله وذمة رسوله ولا كن اعطوهمهم ذمةكم وذمة
آبائكم فإنكم أن تحفروا ذمةكم وذمة آبائكم أيسر من أن تحفروا ذمة الله وذمة
رسوله (كذا) رواه الحارثي من طريق أبي يوسف والحسن بن زياد
وزفر بن الهذيل ومحمد بن الحسن والقاسم بن مهزيب وجناد بن أبي حنيفة
وخارجة بن مصعب ومحمد بن مسروق وأبي سعيد الصنعاني والمقرئ وسعيد
ابن أبي النجهم وأيوب بن هاني والحسن بن الفرات كلهم عن الامام بزيادة
ونقص في بعض رواياتهم وعند المقرئ الفاظ غريبة ورواه طلحة من
طريق المقرئ إلى قوله ولإذا ورواه ابن خنيس ومن طريق الحسن بن زياد
بتمامه عنه ورواه الاثناني من طريق أبي يوسف عنه (قال) الحارثي

ومن رواه عن أبي حنيفة داود الطائى وحمزة بن حبيب الزيات فكمل العدد
خمس عشرة (وأخرجه) الجماعة الا البخارى من هذا الطريق واللفظ
اسلم وأخرجه مسلم أيضا عن الثعلبان بن مقرن نحوه وأخرجه الطحاوى من
طريق سفيان الثورى عن علقمة بن مرثد (أبو حنيفة) عن حماد عن
ابراهيم أنه قال اذا قاتلت قوما فادعهم اذ لم تبلغهم الدعوة فان كنت قد
بلغت الدعوة فان شئت فادعهم وان شئت فلا تدعهم (كذا) رواه محمد
ابن الحسن فى الآثار عنه والحسن بن زباد فى مسنده عنه (وأخرج) عبد
الرزاق وأحمد والطبرانى والمحلى من طريق ابن ابي نجيح عن ابيه عن ابن
عباس رفعه ما قاتل قوما حتى دعاهم (وأصله) فى الصحيحين من طريق ابي
معبد عن ابن عباس فى مبعث معاذ الى اليمن قال فيه فادعهم الى شهادة ان
لا اله الا الله الحديث (ولاحد) من حديث فروة بن مسيك لا تقاتلهم
حتى تدعوهم الى الاسلام وللطبرانى فى الاوسط عن أنس رفعه بعث عليا الى
قوم يقاتلهم وقال لا تقاتلهم حتى تدعوهم واسلم من حديث ابن عون قال
كتب الى نافع اسأله عن الدعاء قبل القتال قال فكتب الى انما كان ذلك
فى أول الاسلام قد اغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بنى المصطلق وهم
غارون وأنعمهم تسقى على الماء فقتل مقاتلاتهم وسبى سبيهم الحديث
(وأخرجه) البخارى كذلك (وأخرجه) الطحاوى من طريق ابي اسحاق
الضرير عن ابن عون بالفظ مسلم بن زائدة وقال نافع حدثنى بهذا الحديث
عبد الله بن عمرو كان فى ذلك الجيش (وأخرج) من طريق سليمان التميمي
عن ابي عثمان النهدي قال كنا نغزو فاندعوا ولا ندعوا وأخرج من طريق
مبارك بن فضالة قال كان الحسن يقول ليس على الروم دعوة لانهم قد دعوا
(وأخرج) من طريق محمد بن طلحة عن ابي حمزة قال قلت لابراهيم ان ناسا
يقولون ان المشركين ينبغي ان يدعوا ولا ينبغي ان يدعوا فقال قد علمت
الروم على ما يقاتلون وقد علمت الديلم على ما يقاتلون (وأخرج) من طريق
ابن المبارك عن الثورى عن منصور قال سألت ابراهيم عن دعاء الديلم فقال
قد علموا الدعاء (فثبت) بهذه الآثار ان الدعاء انما كان فى أول الاسلام
ليكون ذلك اعلاما لهم بما يقاتلون عليه ثم أمر بالغايرة على آخرين فلم يكن

ذلك الا المعنى لم يحتاجوا معه الى الدعاء لانهم قد علموا ما يدعون اليه فلا معنى
للدعاء (وهكذا) كان ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد يقولون كل قوم قد
باغتهم الدعوة فاراد الامام قتالهم فله ان يغير عليهم وليس عليه ان يدعوهم
وكل قوم لم تبغهم الدعوة فلا ينبغي قتالهم حتى يتبين المعنى الذي عليه
بقا تلون والمعنى الذي اليه يدعون والله اعلم

*(بيان الخبر الدال على ان جيفة المشركين خبيثة لا يعباها
ولا يؤخذ بها عوض)*

(ابو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس ان رجلا من
المشركين وقع في الخندق فاعطى المشركون بجيفته ما لافنهاهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن ذلك (تابعه) ابن ابي ليلى (وروى) عنهما ابو يوسف
عند المحارثي (واخرجه) الترمذي والحاكم وقال صحيح الاسناد واخرجه
الطبراني كذلك

(بيان الخبر الدال على ان خدمة الوالدين تقوم مقام الجهاد)

(ابو حنيفة) عن عطاء بن السائب عن ابيه عن ابن عمر وقال اتى النبي صلى الله
عليه وسلم رجل يريد الجهاد فسال احدى والداك قال نعم قال ففهم الجهاد
(كذا) رواه المحارثي وطلمة من طريق اسمعيل بن حماد بن ابي حنيفة عن
ابيه عن جده (واخرجه) احمد والجماعة وابن حبان من حديث ابن عمرو
بلفظ فاستاذنه في الجهاد فسال الحديث (واخرجه) الطبراني عن ابن عمر
(بيان الخبر الدال على ان الخروج للجهاد لا يكون الا برضى الوالدين)

(ابو حنيفة) عن محمد بن سوقة عن ابي قيس الجبلي مولى جابر بن عبد الله
ان رجلا قال يا رسول الله جئت لاجاهد معك وتركت والدي يبيكان
قال فانطلق فأضحكهما كما ابكيتهما (كذا) رواه محمد بن الحسن في الامتار
عنه قال وبه ناخذ وهو قول ابي حنيفة لا ينبغي للرجل ان يخرج الا بقول
والديه الا ان يضطر المسلمون اليه فاذا اضطر واليه فليخرج (ورواه)
ابن خسر والاشناني من طريق محمد بن الحسن (وعند) الجماعة معناه وهو
الحديث المتقدم وقيل هما حديث واحد

(بيان الخبر الدال على النهي عن المثلة)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المثلة كذا رواه البخاري من طريق عبد الله بن يزيد عنه (وعند مسلم من حديث بريدة الملقم ولا تغاولوا ولا تغدروا ولا تقنأوا ولا تقتلوا وليداً) (وأخرجه) البخاري من حديث عبد الله بن يزيد الأنصاري ومن حديث ابن عباس وفي قصة العرينيين عندهما فقال قتادة بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بعد ذلك بحث على الصدقة وينهى عن المثلة (قلت) والمثلة هي قطع بعض الأعضاء (وقال) صاحب الهداية والمثلة المروية في قصة العرينيين منسوخة بالنهي المتأخر عنه *

(بيان الخبر الدال على أن أفضل الجهاد ما هو)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر كذا رواه البخاري من طريق محمد بن الزبرقان وأبي همام الأهوازيين كلاهما عنه (وأخرجه) النسائي عن أبي سعيد وأحمد والنسائي أيضاً والطبراني في الكبير عن ابن مسعود وسهل بن سعد وأبي امامة والبيهقي عن أبي امامة وأحمد والنسائي والبيهقي أيضاً عن طارق بن شهاب *

(بيان الخبر الدال على وبال من يخون غازياً في أهله في غيبته)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الله حرمة نساء المجاهدين على القاعدین كحرمة أمهاتهم ومامن رجل من القاعدین يخون أحداً من المجاهدين إلا قيل له اقصد فإظنكم كذا رواه البخاري من طريق أبي يحيى الحماني عنه (وأخرجه) مسلم وأبو داود والنسائي من حديث بريدة باللفظ ومامن رجل من القاعدین يخون رجلاً من المجاهدين في أهله فيخونه فهم إلا وقف له يوم القيامة فيما أخذ من عمله ما شاء فإظنكم كذا (وفي) لفظ آخر اسم فيخون حسناته ما شئت فالتفت إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما ظنكم ولم يخرج البخاري هذا الحديث *

قوله فإظنكم أي في رغبته في أخذ حسناته والاستكثار منها أي لا يبق منها شيء إن أمكنه

يخرج البخاري هذا الحديث

(بيان الخبر الدال على فضل من يحمل غازياً ويؤديه على من يجهله)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أتاه رجل فاستحم له فقال له ما عندى مما أحملك عليه ولا كن سأدلك على من يحملك انطلق الى مقبرة بنى فلان فان فيها شابا من الانصار يتراعى مع أصحاب له ومعه بعيره فاستحم له فانه يحملك فانطلق الرجل فاذا هو به يتراعى مع أصحاب له فقص عليه الرجل قول النبي صلى الله عليه وسلم فاستحم له الفتى بالله لقد قال هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فخاف له مرتين أو ثلاثا ثم حمله عليه فبر بالنبي صلى الله عليه وسلم فاخبره بالخبر فقال له النبي صلى الله عليه وسلم انطلق فان الدال على الخير كفاعله (كذا) رواه الحارثي من طريق أبي مقاتل ومصعب بن المقدام والنضر بن محمد ثلاثتهم عنه (ورواه) ايضا من طريق اسمعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن أبي يوسف عنه لم يحدوا زبده علقمة بن مرثد (ورواه) ايضا من طريق محمد بن بشار بن ذرارة محمد بن المنثري وعلى بن خشرم وحفص بن عمر اربعمتهم عن اسحق بن يوسف الازرق عنه (واخرجه) الامام احمد بن محمد بن حنبل (وعند) مسلم من حديث أبي مسعود الانصاري قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى أبعثني فاجابني فقال ما عندى فقال رجل يا رسول الله انا أدله على من يحمله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دل على خير فله مثل اجر فاعله ولم يخرج البخاري هذا الحديث (وعند) مسلم ايضا من حديث أنس بن مالك ان فتى من اسلم قال يا رسول الله انى أريد الغزى وليس معى ما تجهز به قال أثبت فلانا فانه قد كان تجهز قرص فانه فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرئك السلام ويقول اعطني الذي تجهزت به فقال يا فلانة اعطيه الذي تجهزت به ولا تجبسى عنه شيئا فوالله لا تجبسى عنه شيئا فبإرثك لك فيه ولم يخرج البخاري هذا الحديث ايضا *

(بيان الخبر الدال على فضل الزبير وما صار منه في ليلة الاحزاب) *

(أبو حنيفة) عن محمد بن المنكدر عن جابر بن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ياتينا بالخبر ليلة الاحزاب قال الزبير انما قال من ياتينا بالخبر قال الزبير انما قال ذلك ثلاث مرات فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليكل نبي حوارى وحوارى الزبير كذا رواه الحارثي من طريق حفص بن

قوله خشرم كجاءه
وقوله ابدع بي
بضم الهمزة
وسكون الواو
منه هاء كجاءه
دائى اه

عبد الرحمن عنه (وأخرجه) الشيخان من طريق سفيان عن ابن المنكر عن
 جابر فسياق البخاري موافق لسياق الامام وفي بعض طرقه من ياتينا بخبر
 القوم فقال الزبير أنا قاتلنا الحديث (قال) وقال سفيان البخاري
 الناصر (وسلم) عن جابر قال ندب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس يوم
 الخندق فانتدب الزبير ثم ندبهم فانتدب الزبير ثم ندبهم فانتدب الزبير فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم الحديث (وأخرج) الجملة الاخيرة فقط أجد وعبد
 ابن حميد وابن ماجه عن جابر وأجد أيضا أبو يعلى عن علي وأجد أيضا
 عن أبي الزبير والدارقطني في الافراد وابن عدي عن أبي موسى والزبير بن
 بكار وابن عساكر عن عمر وأبو يعلى أيضا وابن سعد عن ابن عمر
 * (بيان الخبر الدال على ان الامام اذا فتح بلدة فليدخلها
 مسلحا رها بالاعداء الله) *

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يوم فتح مكة على بعير أو رقة متقلدا بقوس ومعهما بعامة سوداء من
 وبركذارواه البخاري من طريق المغيرة بن عبد الله عنه (وأخرجه) الشيخان
 والترمذي (وعند) ابن ماجه من حديث جابر دخل مكة وعليه عمامة سوداء
 * (بيان الخبر الدال على عقوده صلى الله عليه وسلم عن قاتل حمة
 حرة حين دخل في الاسلام) *

(أبو حنيفة) عن محمد بن السائب السكي عن أبي صالح عن ابن عباس أن
 وحشيا لما قتل حمة مكث زمانا ثم وقع في قلبه الاسلام فarsل الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يعلم أنه قد وقع في قلبه الاسلام ثم ساق الحديث بطوله
 وفيه فarsل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اني قد أسلمت فاذن لي في
 لقاتك فarsل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دار وجهك فاني
 لا استطيع ان املا عيني من قاتل حمة هي قال فسكت وحشي حتى كان من
 أمر مسيلة ما كان فلما بلغ وحشيا ما كتب مسيلة الى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اخرج المزراق الذي قتل به حمة فصقله وهم بقتل مسيلة فلم يزل على
 عزمه ذلك حتى قتل يوم اليمامة (ومحمد) بن السائب فيه مقال لاسماعيل بن
 صالح وابن البخاري عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري قال

خرجت مع عبيد الله بن هادي بن الحارث فلما قدمنا حص قال لي عبيد الله بن
 هادي هل لك في وحشي نسأله عن قتل حمزة قلت نعم فساق الحديث بطوله
 في كيفية قتله حمزة وفيه فلما رجع الناس رجعت معهم فاقمت بمكة حتى
 فشا فيها الاسلام وقيل لي انه لا يبيع الرسل قال فخرجت معهم حتى قدمت
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رأيته قال أنت وحشي قلت نعم قال
 أنت قتلت حمزة قلت قد كان من الامر ما بلغك قال فهل تستطبع أن تغيب
 وجهك عني قال فخرجت فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخرج
 مسيلة الكذاب قلت لا أخرجن الى مسيلة لعل اقله فأكافئ به حمزة قال
 فخرجت مع الناس في مكان من امر ما كان فاذا رجل قائم في ثلثة جدار كانه
 جل او رقي نائر الرأس قال فرميت به بحر بتي فاضعها بين يديه حتى خرجت
 من بين كتفيه قال ووثب اليه رجل من الانصار فضربه بالسيف على هامته
 هكذا أخرجه في باب قتل حمزة في كتاب المغازي *

(بيان الخبر الدال على أفضل رتب الشهادة)

(ابو حنيفة) عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سيد الشهداء يوم القيامة حمزة ثم دخل الى امام امره ونهاه (كذا)
 رواه الحارثي من طريق الحسن بن رشيد عن ابي مقاتل عنه بلفظ الى امام
 حائر وامره ونهاه (ورواه) ابن خسر ووابن عبد الباقي من هذا الطريق
 باللفظ الاول (وأخرجه) الخطيب والحاكم من حديث جابر وفيه فامر
 ونهاه فقتله (وعند) النسائي من حديث ابي سعيد ما يدل على معنى الجملة
 الثمانية وقد تقدم قبل هذا بابواب *

*(بيان الخبر الدال على وبال من سل سيفه بغيا على الامام
 وتعديا عن الحدود)*

(ابو حنيفة) عن ابي جناب يحيى بن ابي حبة عن جنيد عن ابن عمر قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من سل السيف على امتي فان كجهنم سبعة ابواب
 باب منها من سل السيف (كذا) رواه الحارثي من طريق محمد بن القاسم
 الاسدي عنه (وأخرجه) احمد والترمذي بلفظ على امه محمد وابو جناب بالجمع
 والنون مخففا كما يروى له ابو داود والترمذي وابن ماجه ضعفوه لكثرة

تدليسه وجل عليه أجدد لا شديدا وهو من أقران الامام لكونه مات سنة
 خمسين في رواية وحينئذ من رجال الترمذي قال الحافظ في التقریب مستور
 من الثالثة *

(بيان الخبر الدال على فضل من اعان الغازي) *

(أبو حنيفة) عن يحيى بن عمرو الأسلمي الهمداني الوادي عن أبيه عمرو عن
 عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال لأن أعين غازيا بسوطا ليستعين به في
 سبيل الله أحب الي من حجة أثرجة كذا رواه طلحة من طريق خالد بن
 سليمان عنه موقوف على عبد الله (وعند) الحاكم من حديث سهل بن حنيف
 من اعان مجاهدا في سبيل الله أو غارما في عصرته أو مكاتب في رقبته أطله الله
 يوم لا ظل الا ظله (وعند) الامام أحمد وابن ماجه والطبراني من حديث
 معاذ بن أنس لأن اشبع مجاهدا في سبيل الله واكف به على رجله غدوة
 أو روحة أحب الي من الدنيا وما فيها (وعند) أحمد والشيخين وأبي داود
 والترمذي والنسائي وابن حبان عن زيد بن خالد الجهني من جهة غازيا
 في سبيل الله فقد غزا الحديث *

(بيان الخبر الدال على ما يستدل به على بلوغ الصبي بدون الاحتلام في حل
 قتله في دار الحرب ان كان حرييا) *

(أبو حنيفة) عن عبد الملك بن عمير عن عطية القرظي قال عرضت على النبي
 صلى الله عليه وسلم يوم قريظة فقال انظروا فان كان انت فاضربوا عنقه
 فوجدوني لم انت فخلني سبلي (كذا) رواه البخاري من طريق أبي يوسف عنه
 (ورواه) أيضا من طريق اسمعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن أبيه عن جده
 وقال اسمعيل بن حماد وأخبرني به أبو القاسم بن معني أخبرنا عبد الملك بن عمير
 بالفظ عرضنا يوم قريظة على النبي صلى الله عليه وسلم فن انت قتل ومن
 لم يثبت استحي (ورواه) أيضا من طريق أبي عاصم النبيل وزفر كلاهما
 عنه بالفظ كنت من سبي قريظة فعرضوني ونظروا في عاني فوجدوني
 لم انت فالحقوني بالسبي (ورواه) طلحة وابن خمر و من طريقه ابن
 المظفر من طريق أبي يوسف عنه (وأخرجه) أصحاب السنن وصححه
 الترمذي وابن حبان والحاكم بالفظ أبي القاسم بن معني الا أنه قال ومن لم

يُنبت لم يقتل (وأخرجه) الطحاوي من طريق سفينان عن ابن أبي نجيح عن
جهاهد عن عطية رجل من بني قريظة (ومن) طريق علي بن معبد عن عبيد
الله بن عمرو عن عبد الملك بن عمير (ومن) طريق أبي نعيم عن سفينان عن عبد
الملك بن عمير (ومن) طريق حجاج عن حماد عن عبد الملك بن عمير والفاظ
الكل متقاربة (وأخرج) أيضا من طريق محمد بن صالح التمار عن
سعد بن ابراهيم عن عامر بن سعد عن أبيه ان سعد بن معاذ رضى الله عنه حكم
على بني قريظة ان يقتل منهم من جرث عليه موسى وان تقسم أموالهم
وذواربهم فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لقد حكم فيهم بحكم الله
الذي حكم به من فوق سبع سموات (قال) أبو جعفر وقد ذهب قوم الى
هذه الآية نافية الى الانحكام لا تحديا بلوغ الا بالاحتمال او بآيات عاتية
(وخالفهم) آخرون فقالوا قد يكون البلوغ بهذين المعنيين ومعنى ثالث وهو
ان يمر على الصبي خمس عشرة سنة فلا يحتلم ولا ينبت فهو ايضا بذلك في حكم
البالغين (واحتجوا) في ذلك بحديث ابن عمر الذي رواه نافع عنه عرضت
على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يحزني في
المقاتلة وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني
في المقاتلة قال نافع فحدثت بذلك عمر بن عبد العزيز فقال هذا أثر
للحديثين الذراري والمقاتلة فأمر امراء الاجناد ان يفرض لمن كان في أقل من
خمس عشرة سنة في الذراري ومن كان في خمس عشرة سنة في المقاتلة (وهذا)
قول أبي يوسف ومحمد وجماعة من أصحابنا غير أن محمد بن الحسن كان لا يرى
الانبات دليلا على البلوغ وغير أبي حنيفة فانه كان لا يرى من مرت
عليه خمس عشرة سنة ولم يحتلم ولم ينبت في معنى المحتملين حتى يأتي عليه تسع
عشرة سنة وهذا قد رواه عنه محمد بن الحسن وقد روى عنه خلاف
ذلك فيما رواه محمد بن سماعة عن أبي يوسف قال أبو حنيفة اذا ثبت عليه
ثمانى عشرة سنة فقد صار بذلك في أحكام الرجال ولم يحتلفوا عنه جميعا
في هاتين الروايتين في الجارية انها اذا مرت عليها سبع عشرة سنة انها
تكون بذلك كاتى حاضنة وكان أبو يوسف يجعل الغلام والجارية سواء
في مرور الخمس عشرة سنة عليهما ويجهلها بذلك في حكم البالغين وكان

محمد بن الحسن يذهب في الغلام الى قول أبي يوسف وفي الحاربة الى قول أبي حنيفة (وكان) من الحجّة لابي حنيفة على صاحبيه في حديث ابن عمر المتقدم أنه قد يجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم رده وهو ابن أربع عشرة سنة ليس لأنه غير بالغ ولكن لما رأى من ضعفه وأجازه وهو ابن خمس عشرة سنة ليس لأنه بالغ ولكن لما رأى من شجاعته وقوته فالتفتي أن يكون في الحديث حجة لابي يوسف لاحتماله ما ذهب اليه أبو حنيفة لأن أبا حنيفة لا يشكر أن يفرض للصبيان إذا كانوا محتملون القتال ويحضرهم الحرب وإن كانوا غير بالغين (وقد) روى عن البراء بن عازب رضي الله عنه فيما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم في امر ابن عمر خلاف ما روى عن ابن عمر وهو فيمارواه مطرف عن أبي اسحق عن البراء بن عازب قال عرضني رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا وابن عمر يوم بدر فاستصغرنا ثم أجازنا يوم أحد (ففي) هذا الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز ابن عمر يوم أحد وهو يومئذ ابن أربع عشرة سنة فبخلاف ذلك ما في حديث ابن عمر (ولما) كان الاحتمال لا يجب به للصبي حكم البالغين فإذا عدم الاحتمال واجمع أن هناك خلافا عنه فقَالَ قوم هو بلوغ خمس عشرة سنة وقال آخرون بل هو أكثر من ذلك من السنين جعل ذلك الخلف على إغاب ما يكون فيه الاحتمال وهو خمس عشرة سنة وهو قول أبي يوسف واختاره الطحاوي (وكان) سعيد بن جبير يذهب في هذا الى ما رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة وهو ثمانى عشرة سنة فيما رواه عطاء بن دينار عنه قال في قوله تعالى ولا تقر بؤامال اليتيم الابالتي هي احسن حتى يبلغ أشده ثمانى عشرة سنة ومثاه في سورة بني إسرائيل والله أعلم

(بيان الخبر الدال على كراهة مصاحفة الامام النساء في المباحة) *
(أبو حنيفة) عن محمد بن المنكدر عن اميمة بنت رقيقة قالت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم ابايعة فقال اني استأصافح النساء (كذا) رواه الحارثي من طريق قيس بن الربيع عنه (وأخرجه) ابن حبان هكذا من حديث اميمة (وفي) الصحيحين عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يصافح النساء وفي كتاب المعرفة لابي نعيم من حديث بهمة بنت عبد الله

اميمة ورقية
بوزن جهينة وبهية
كرقية اه

البكرية قالت وفدت مع ابي على النبي صلى الله عليه وسلم فباع الرجال
وصالحهم وباع النساء ولم يصالحهن الحديث (وروى) الطبراني من
حديث معقل بن يسار ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصالح النساء في بيعة
الرضوان من تحت الثوب

(بيان الخبر الدال على ان الخمس لنواب المسلمين)

(ابو حنيفة) عن صالح بن ابي الاخير عن الزهري عن عروة بن الزبير
وسعيد بن المسيب عن مروان والمصور بن مخزومة قال ارد رسول الله صلى الله
عليه وسلم ستة آلاف من سبي هوازن من الرجال والنساء والولدان حين اسلموا
واخير نساء كن عند رجال من قريش منهم عبد الله بن عوف وعصفوان بن
امية وقد كانا استسيرا المراتين اللتين كانتا عندهما من هوازن خيرا
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترتا قومهما (كذا) رواه محمد بن الحسن
في نسخة عنه (واخرجه) البخاري في صحيحه من طريق الليث قال حدثني
عقيل عن الزهري قال وزعم عروة ان مروان بن الحكم والمصور بن مخزومة
اخيراه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين جاءه وفد هوازن مسلمين
فسألوه ان يرد اليهم اموالهم وسبيهم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
احب الحديث الى اصدقه فاختروا احدى الطائفتين اما السبي واما المال
ثم ذكر الحديث بطوله وفيه فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسلمين
ثم قال اما بعد فان اخوانكم هؤلاء قد جاءونا ثائبين واني قد رايت ان ارد
اليهم سبيهم من احب ان يطيب فليقبل الحديث وفي آخره فاخبروه انهم قد
طابوا واذنوا (واخرج) الطبراني هذه القصة في معجمه الكبير من غير هذا
الوجه وفيه فقالوا ما كان لنا والله ورسوله

(بيان الخبر الدال على النهي عن بيع الخمس من الغنائم قبل قسمة الامام)
(ابو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم
خيبر ان يباع الخمس حتى يقسم كذا رواه البخاري وابن المظفر من طريق
عثمان بن دينار عنه (واخرج) الترمذي والبيهقي من حديث ابي سعيد
بلفظ نهى عن شراء الغنائم حتى تقسم (واخرجه) ابو داود من حديث ابي
هريرة نهى عن بيع الغنائم (وعند) احمد وابي داود ايضا لا يحمل لامرئ يؤمن

بأنه واليوم الاستمران يتبع منه ما حتى يسم الحديث (واتبع) البيهقي من طريق ابن أبي نجيج عن مجاهد عن ابن عباس رفعه في يوم خيبر عن يسع الغانم حتى تقسم (ومن) طريق الأعمش عن مجاهد بلفظه عن شراه الغانم (ورواه) النسائي من حديث إبراهيم بن طهمان عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن أبي نجيج عن مجاهد قال الأدهي فيه أربعة ثابعيون (قال) صاحب المختار لا يجوز بيع القنينة قبل القسمة لأن الملك قبله لا يثبت والبيع يستدعي سبق الملك انتهى (وقال) الزبيري وهذا بناء على أن الملك لا يثبت قبل الأحرار بدار الإسلام عندنا. وهذا الشافعي يثبت وماروى من أنه قسم غنائم بني المصطلق في دارهم فحمل على أنه صار دار إسلام ولا خلاف فيه وإنما الخلاف فيما إذا لم تصدر دار إسلام (نعم) القنينة لا تجوز عند الإمام وأبي يوسف (وعند) محمد يكره كراهية تنزيه (وعند) الشافعي لا يكره (وقيل) جائز بالاتفاق لأنه فعل مجتهد فيه وقد أمضاه (وقيل) إذا قسم باجتهاد جائز بالاتفاق والافه وموضع الاختلاف (وأما) القسمة للإيداع فثلاثة وتفصيله في كتب المذهب

*(بيان الخبر الدال على أن سبب الملك هو الاستيلاء العام)

وأنما يوجد بالأحرار في دار الإسلام)*

(أبو حنيفة) عن مقسم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقسم شيئا من غنائم بدر إلا من بعده مقدمه المدينة (كذا) رواه البخاري من طريق محمد بن بشر عنه (وفي) الصحيحين ما يشير إليه وقد صرح به إرباب السير وفيه خلاف للشافعي وقد ذكر في الحديث الذي قبله

(بيان الخبر الدال على سهمان الغانمين فارسا وراجلًا)

(أبو حنيفة) عن زكريا بن الحسارث عن المنذر بن أبي حفصة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمله على سرية فغنم فأسهم للفارس سهمين وللراجل سهم واحد فبلغ ذلك عمر رضي الله عنه فرضى به (كذا) رواه أبو يوسف عنه (ورواه) طحمة من طريق عبد الله بن خالد بن زياد عنه (أبو حنيفة) عن عبد الله بن داود عن المنذر بن أبي حفصة قال بعثه عمر بن الخطاب في جيش إلى مصر فاصابوا غنائم فقسم للفارس سهمين وللراجل سهمًا فرضى

بذلك عمر (كذا) روى محمد بن الحسن في الآثار عنه (ثم) قال وهو قول أبي
 حنيفة وأصحابه تأخذه ذوا كثرى أن يكون للفارس ثلاثة أسهم وللراجل
 سهم واحد (قلت) أعلم أن الإمام يقسم الغنيمة بغير زخسه أو لا أقوله
 تعالى وأما ما رآه من شيء فإن الله نجسه الآية ويقسم أربعة أسهم
 بين الغنمين لأنه عليه السلام فعل كذلك فللراجل سهم ولل فارس سهمان
 عند الإمام وزفر وعند صاحبيه والثا في الفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم
 (واضح) الإمام بما تقدم من سكوت عمر ورضائه بما فعله المنذر أمير
 السرية (واضح) أيضا حديث ابن عمر قسم النبي صلى الله عليه وسلم للفارس
 سهمين وللراجل سهما (وقد) روى هذا الحديث من طريق (منها)
 ما أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة وابن عمير عن عبيد الله بن عمر
 عن نافع عن ابن عمر به (قال) المحافظ نقلنا عن الدارقطني قال أنا أبو بكر
 النيسابوري هذا عندى وهم من أبي بكر بن أبي شيبة لأن أحمد روى عن ابن
 عمر كالمجمعة وكذا قال عبد الرحمن بن بشر وغيره عنه ورواه ابن كرامة
 وغيره عن أبي أسامة كذلك انتهى (قلت) رواية ابن أبي شيبة المتقدمة
 أوردها عبد الحق في كتاب الأحكام وسكت عليها ومثل ابن أبي شيبة لا يهضم
 مع أن أبا أسامة وابن عمير لم ينقروا بل توبعا على ذلك كما سيأتى بيانه وذكر ابن
 عمير مع أبي أسامة يشير إلى التقوية وأنه ليس بهم (ومنها) ما أخرجه
 الدارقطني من طريق نعيم بن حماد عن عبد الله بن المبارك عن عبيد الله بن
 عمر عن نافع عنه به وقال قال أحمد بن منصور الناس يخالفونه وقال
 النيسابوري أهل الروم من نعيم بن حماد (قلت) وهذه الرواية ذكرها
 صاحب التمهيد وهو يدل على شهرتها عندهم وكيف يكون وهما وقد
 توبع عليه (ومنها) ما أخرجه الدارقطني أيضا من طريق نافع عن عبد
 الله بن عمر الكبير وقال وقد رواه القعنبي عنه على الشك هل قال للفارس
 أو الفارس (ومنها) ما أخرجه أيضا من طريق حماد بن سلمة عن نافع عن
 عبيد الله بن عمر به وقال اختلف فيه على حماد (ومنها) ما أخرجه في أول
 المختار من طريق عبد الرحمن بن أمية عن نافع عن ابن عمر به (قلت) وهذا
 الشك من القعنبي وكذا الاختلاف فيه على حماد لا يضر مع تلك المتابعات

(ومما) اخرج به الامام ماروان ابو داود واهود بن ابى شيبة والطبراني
 والحاكم عن شمع بن جارية قال شهدنا محمد بن عبد الله كرا الحديث ورواه علي
 الفارس سهمين واعطى الراجل سهمين (قال) البيهقي في سنده شمع بن
 يعقوب بن مكي عن الشافعي انه قال شيخ لا يعرف (قلت) هو مجمع بن يعقوب
 ابن مجمع بن يزيد بن جارية الانصاري وهذا الحديث أخرجه الحاكم في
 المستدرک وقال حديث كبير صحيح الاسناد ومجمع بن يعقوب معروف قال
 صاحب السجل روى عنه القمني ويحيى الوخاطي واسمه علي بن ابى اويس
 ويونس المؤدب وابو عامر القندي وغيرهم وقال ابن سعد توفي بالمدينة وكان
 ثقة وقال ابو حاتم وابن معين ايسر به بأس وروى له ابو داود والبيهقي
 انتهى ومعاوية ابن ابي عمير اذ قال ايسر به بأس فهو وثوق فتأصل ذلك
 (ويروى) من المقداد ان النبي صلى الله عليه وسلم اسلم سهمين افرسه
 سهم وله سهم أخرجه الطبراني وفي اسناده الشاذكوني عن الوادي
 (ولا واقيدي) في الغمازي عن الزبير شهدت بنى قريظة فقرب لي سهم
 وافرسي سهم (ويروى) عن عائشة رضي الله عنها قالت قسم النبي صلى
 الله عليه وسلم سبا بيني المصطلق فاعطى الفارس سهمين والراجل سهمين
 أخرجه ابن مردويه (وقال) ابن ابى شيبة حدثنا غندر عن شعبة عن ابى
 اسحق عن هاني بن هاني عن علي رضي الله عنه قال للفارس سهمان
 وللراجل سهم (وفي) التهذيب لابن جرير الطبري روى عن ابى موسى
 اذ قال اخذت ستر وقتل مقاتلتهم جعل للفارس سهمين وللراجل سهمين
 (فهذه) الاحاديث كلها مما يشهد ما ذهب اليه الامام رضي الله عنه
 (ذكر) ما يعارض هذا (أخرج) البخاري من حديث ابن عمر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للفارس سهمين ولصاحبه سهمين (وفي)
 لفظ قسم يوم خيبر للفارس سهمين وللراجل سهمين (ولابن) داود
 للرجل وافرسه ثلاثة (ولابن) ماجه سهم يوم خيبر للفارس ثلاثة اسهم
 للفارس سهمان وللراجل سهم (ولابن) داود من حديث ابن ابي عمير
 عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى كل انسان
 مناسه ما اعطى الفارس سهمين (والطبراني) والدارقطني عن ابى رهم

الراجل نسبة الى
 وحالة بضم الواو
 وقده فساؤه مله
 بعد ما ظاه معجمة
 وقال احاطة
 بلدة أو أرض
 بالعين اه

شهدت انا واخي جبير ومعا فارس بن قيس انما ستم اسهم (وللزار)
والدارقطني عن المقداد ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى للفارس سهمين
ولصاحبه سهما (ولا يهتق) بن راهويه عن ابن عباس ان النبي صلى الله
عليه وسلم اسهم للفارس ثلاثة اسهم سهمان للفارس وسهما لصاحبه
(ولا جد) من طريق المذنب بن الزبير فعه اعطى الزبير سهما وفارسه سهمين
(وروى) البيهقي عن شاذان عن زهير عن ابن اسحق غزوت مع سعيد بن
عثمان فاسهم للفارس سهمين ولى سهما (قال) ابو اسحق وبذلك حدثني
هاني بن هاني عن علي (فهذا) الذي اوردته مجموع ما يعارض الذي قبله
(والجواب) عن ذلك اما حديث ابن ماجه فقد ذكر الطبراني في الاوسط انه
تقر به هشام بن يوسف عن ابي معاوية عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن
عمر وغيره لا يذكرون فيه عمر (واما) حديث ابن عباس عند ابن راهويه
فاخرجه من طريقين في كل منهما ضعف (واما) حديث المذنب بن الزبير عند
احمد فاخرجه الدارقطني وفي طريقه مقال (واما) حديث شاذان عند
البيهقي فقد اختلف فيه فذكر عبد الرزاق عن الثوري عن ابي اسحق عن
هاني بن هاني قال اسهم له في اماره سعيد بن عثمان لغرسين لهما اربعة اسهم
وله سهم هذا وقد روى عن كل من ابن عمر والمقداد والزيبر رضي الله
عنهم قولان متعارضان فرجح الامام ما روى عن ابن عمر ولا لما ظهر له من
الترجيحات وجعل ما روى عنه وعن غيره بخلاف ذلك مجولا على التنفيل
كما روى انه صلى الله عليه وسلم اعطى سلمة بن الاكوع سهم الفارس والراجل
رواه احمد ومسلم بن عمار وهو كان راجلا اجيرا للحمية والاجير لا يستحق سهما
من الغنيمة وانما اعطاه رخصا لمجده في القتال وقال خير رجلا سلمة بن
الاكوع وخير فرساننا ابو قتادة ذكره الزبالي في شرح السنن *
(بيان الخبر الدال على جواز التنفيل قبل احرار الغنيمة وقبل ان تضع
الحرب اوزارها) *

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه صلى الله عليه وسلم كان يستحب
النفل لانهم المسلمين بذلك على عدوهم كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار
عنه قال وهو قول ابي حنيفة وبه نأخذ (ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم

انه صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيلًا فله سابعه ومن جاء بسابع فهو له
 او من جاء برأس فله كذا وكذا رواد محمد بن الحسن في الآحاد رافعه وقال
 وهو قول أبي حنيفة وبه نأخذوه ومتفق عليه من حديث أبي قتادة بن زيادة
 له عليه بيعة (وكذا) رواد أحمد (ولابي) داود عن أنس رفعه قال يوم حنين
 من قتل كافرا فله سابعه فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلا وأخذوا أسلابهم
 (وله) أيضا من فعل كذا وكذا فله من النفل كذا وكذا (وعند) ابن مردويه
 من حديث ابن عباس مثل لفظ الامام وأنه قاله يوم بدر (قال) الحافظ
 واستاده واه (وقال) مالك في الموطأ لم يبلغني أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك
 الا يوم حنين (ثم) قوله في الحديث او من جاء برأس فله كذا وكذا يؤخذ منه
 جواز التنقيط بالدراهم والدنانير (واعلم) ان قوله من قتل قتيلًا فله سابعه
 يدخل فيه الامام نفسه استحسانا لانه ليس من باب القضاء وإنما هو من باب
 استحقاق الغنيمة ولذا يدخل فيه كل من يستحق الغنيمة سهما أو رخصا
 فلا يهتم به بخلاف ما اذا قال من قتله أنا فلي سابعه حيث لا يستحق لانه خص
 نفسه به فصار متما وبخلاف ما اذا قال من قتل منكم قتيلًا فله سابعه حيث
 لا يدخل لانه ميرت نفسه منهم (وقال) الخطابي في شرح سنن أبي داود كان النبي
 صلى الله عليه وسلم ينقل الجيوش والسرايا يتصرف على القتال وتعين بضما
 لهم عما يصيبهم من المشقة والكآبة ويجمعهم أسوة الجماعة في سهمان الغنيمة
 فيكون ما يخصهم به من النفل كالصلة والعطية المستأنفة (وقد) اختلف
 العلماء في هذا (فكان) مالك لا يرى النفل ويكره أن يقول الامام من قاتل في
 موضع كذا أو قتل عدوا فله كذا أو يبعث سرية فيقول ما غنمتم فلکم
 نصفه ويكره أن يقاتل الرجل ويسفك دم نفسه في مثل هذا (واثبت)
 الشافعي النفل وقال به الاوزاعي وأحمد انتهى (وفي) التمهيد ما ملخصه
 لم يختلف العلماء ان هذه الآية بمعنى واعلموا انما غنمتم من شيء ليست على
 ظاهرها وأنه خص منها سابع القاتل وما فعله عليه السلام من الانفال
 في غزواته الا أنهم اختلفوا فقال مالك وغيره النفل من الخمس ولا يكون من
 رأس الغنيمة ولا قبل القتال لانه قتال على الدنيا وقال آخرون النفل من
 خمس الخمس وقال آخرون النفل جائز قبل احراز الغنيمة وبعدها لانه عليه

اللام فعل ذلك كله واختاره من فعله وثبت ذلك عنه وعن قال بهذا
 الاوزاعي والشافعي وجماعة من الشاميين والعراقيين انتهى (ثم) ان
 السائب بجميع الجند من جملة الغنيمه اذا لم ينقل به القاتل وعند الشافعي
 هو للقاتل اذا كان من اهل ان يسهم له وقد قتل مقبلا قال والظاهر انه
 نصب شرع لانه بعث له (وفيه) امور (الاول) ان الحديث المذكور
 ليس فيه هذان التبريدان وايضا فان حديث سلمة بن الاكوع الذي استدل
 به البيهقي انه اناخ بجمل ورجل فقتله حجة عليه لانه قتله مدبرا غير مقبل
 والحرب غير قائمه ذكره ابن المنذر في الاشراف (والثاني) حديث ابن
 مسعود في قتل أبي جهل الذي رواه احمد وفيه فضربه حتى قتله ثم ايدت
 النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته فنقلني بسايله فهذا يدل على ان ما رواه
 الشافعي مستدلا به محمول على التنفيل ولو كان السائب للقاتل لما صح التنفيل
 به جمعا بين الروايات (والثالث) ان حديث خالد بن الوليد الذي اخرج
 مسلم واحمد والبخاري والحاكم وفيه انه منع رجلا سائب قتيله وكان عليهم
 أمير فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقال اعطه له ثم قال لا تعطه فلو
 كان نصب شرع كما قال الشافعي لما وقع ذلك ولا يقال لعل هذا مقدم
 لان عوف بن مالك ذكر انه قال لخالد وهو الراوي لهذا ما علمت ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قضى بالسائب للقاتل قال بلى لكن استكرهته ولو كان
 نصب شرع لاستحققه وان كثروا لم ينه عنه عليه السلام عنه وانما منعه خالد لانه
 لم ينقله به في تلك الغزوة فقامل ذلك

قد تم بعون الله الملك الوهاب طبع نصف

هذا الكتاب وبالله النصف الثاني

أوله كتاب البيوع والحج - لله

وحده وصلى الله وسلم

على من لا نبي

بعده

تم

« فهرست المجزأة الثانية من عقود الجواهر المنبغية »

صفحة

كتاب البيوع	٣
بيان الخبر الدال على التعريض على التجارة	٤
بيان الخبر الدال على كراهية البيع في البيع	٤
بيان الخبر الدال على النهي عن السلم في القمار الخ	٧
بيان الخبر الدال على ان البيع يملكه المشتري الخ	١٤
في الخبر الدال على ان الطعام وغيره سواء الخ	١٤
بيان الخبر الدال على الخيارات	١٥
خيار العيب وحكم بيع المصرة	١٩
البيع الفاسد	٢١
بيان الخبر الدال على ان بيع الخمر باطل	١٩
بيان الخبر الدال على حكم الزانية والمهاقلة	٢٢
بيان الخبر الدال على حكم بيع السنين	٢٢
بيان الخبر الدال على النهي عن بيع الغرر	٢٣
بيان الخبر الدال على النهي عن التبعيض الخ	٢٣
بيان الخبر الدال على النهي عن الاستيلاء الخ	٢٤
بيان الخبر الدال على كراهية بيع المحاضر للبادي	٢٤
بيان الخبر الدال على كراهية التفريق بين الام وولدها	٢٥
بيان الخبر الدال على ان البيع يبطل اذا اشترط الخ	٣١
بيان الخبر الدال على الرخصة في ثمن الكلب الخ	٣٤
بيان الخبر الدال على النهي عن الغش في المعاملات	٣٥
باب الربا	٤٠
بيان الخبر الدال على ربا القرآن الخ	٤٢
بيان الخبر الدال على شرط التقابض الخ	٤٢
بيان الخبر الدال على الرخصة في بيع الحيوان	٤٣
بيان الخبر الدال على التشديد في الربا	٤٤
باب السلم	٤٤
بيان الخبر الدال على انه لا يصح السلم في المنقطع الخ	

بيان الخبر الدال على انه لا يصح السلم في الحيوان	٤٥
باب الكفالة	٤٦
بيان الخبر الدال على مشروعية الكفالة بنوعها	٤٧
باب المحوالة	٤٧
بيان الخبر الدال على جواز المحوالة بالديون دون الاعيان	٤٨
باب الشركة والمضاربة	٤٩
باب القضاء	٥١
بيان الخبر الدال على ان تولية القضاء بين الناس الخ	٥١
بيان الخبر الدال على فضل الحاكم الخ	٥٢
آداب القاضي	٥٢
بيان الخبر الدال على تحذير القضاة عن الظلم والجور	٥٣
باب الشهادة	٥٣
بيان الخبر الدال على ان الحاكم اذا علم صدق الشاهد الخ	٥٣
بيان الخبر الدال على عدم جواز شهادة المحدث في القذف	٥٦
باب الدعوى والبيّنات	٥٧
بيان الخبر الدال على ان اليمين بدل عن البيّنة	٥٧
بيان الخبر الدال على ان الرجلين يدعيان شيئاً الخ	٦٠
بيان الخبر الدال على ان الخارج اذا اقام الخ	٦٢
باب الاقرار	٦٤
باب الصلح	٦٥
بيان الخبر الدال على رفع المنازعة الخ	٦٥
باب الوديعة	٦٦
باب العارية	٦٦
بيان الخبر الدال على عدم تضمين العارية	٦٧
باب الهبة	٦٧
بيان الخبر الدال على قبول الهدايا	٦٧
باب القرض	٦٧
بيان الخبر الدال على فضل انتظار العسر	٦٧
بيان الخبر الدال على ان المرأة لا تخرج شيئاً الخ	٦٨

- ٢٩ باب العموى والرقى
- ٧٠ باب الاجارة بيان الخبر الدال على ان الاجارة لا تمنع الخ
- ٧٢ بيان الخبر الدال على النهى عن استئجار الارض الخ
- ٧٣ بيان الخبر الدال على النهى عن مؤاجرة المستأجر الارض الخ
- ٧٣ بيان الخبر الدال على جواز الاستئجار على عمل معلوم
- ٧٤ باب الولاء بيان الخبر الدال على ولأه العتاقة الخ
- ٧٤ بيان الخبر الدال على ان الولاء لا يباع ولا يوهب
- ٧٧ باب الرهن بيان الخبر الدال على ان الرهن لا يختص بالسفر
- ٧٧ باب الحجر
- ٧٨ بيان الخبر الدال على عدم نفوذ تصرف المجنون الخ
- ٧٨ بيان الخبر الدال على عدم نفوذ تصرف الصبي الخ
- ٨٠ بيان الخبر الدال على ان الغلام اذا بلغ الخ
- ٨١ بيان الخبر الدال على ان انبات العانة املأه التكاليف
- ٨٢ بيان الخبر الدال على البلوغ بالسن
- ٨٣ باب المأذون بيان الخبر الدال على ان العبد المأذون بملك الخ
- ٨٣ بيان الخبر الدال على ان للمرأة ان تتصدق الخ
- ٨٤ باب الغصب
- ٨٤ بيان الخبر الدال على ان الشاة اذا ذبحت بغير اذن الخ
- ٨٦ باب جنابة البهائم بيان الخبر الدال على ان لا ضمان الخ
- ٨٨ باب الشفعة
- ٨٩ بيان الخبر الدال على شفعة الجوارح
- ٩٥ بيان الخبر المبين أى الجوارح اقرب
- ٩٥ باب المزارعة والمساقاة
- ٩٨ باب الصيد
- ١٠٢ باب الذبائح بيان الخبر الدال على ان قطع الاوداج الخ
- ١٠٣ بيان الخبر الدال على ان المذبح المرى الخ

- بيان الخبر الدال على ان الضربة اذا اصابا المقتل المخ
 باب ما يهل اكله وما لا يهل
 باب الخبر الدال على النهي عن اكل الغضب
 بيان الخبر الدال على حل اكل الارنب
 بيان الخبر الدال على النهي عن محوم الحمر الالهية
 بيان الخبر الدال على اباحة اكل الجراد
 بيان الخبر الدال على حل اكل ما نضب عنه المساء
 باب الاضحية
 بيان الخبر الدال على ايجابها
 بيان الخبر الدال على ان المذبح من المعز لا يجزى فيها
 بيان الخبر الدال على ما يستحب من الفصايا
 بيان الخبر الدال على التضيعة بالمذبح السمين
 بيان الخبر الدال على ان البقرة تجزى عن سبعة
 بيان الخبر الدال على الاباحة في ادخار محوم الاضاحي
 بيان الخبر الدال على فضل ايام العشر
 باب الاستحسان
 باب كراهية الاكل والشرب في آنية الذهب والفضة
 بيان كراهية لبس الحرير للرجال
 بيان الخبر الدال على جواز لبس الحرير والذهب للنساء
 بيان الخبر الدال على قدر الحرير الذي يباح استعماله للرجال
 بيان الخبر الدال على اباحة لبس الخنزاج
 بيان الخبر الدال على كراهية الاكل متكئا
 بيان الخبر الدال على النهي عن اكل الرجل بالشمال
 بيان الخبر الدال على استحباب اجابة الداعي
 بيان الخبر الدال على جواز عيادة أهل المكاتب
 بيان الخبر الدال على تحريم اللعب بالانثى المحرمة

- ١٢١ بيان المخبر الدال على الرخصة في العزل
- ١٢٢ بيان المخبر الدال على كراهية التكليف للضيف
- ١٢٣ بيان المخبر الدال على جواز زيارة القبور
- ١٢٤ بيان المخبر الدال على إباحة المداواة الخ
- ١٢٥ بيان المخبر الدال على إباحة اتباع النساء المجنات الخ وكان حقه التأخير عما قبله
- ١٢٦ بيان المخبر المبيح لا كل مجنب المجلوب من بلاد الكفار
- ١٢٧ بيان المخبر الدال على كراهية محوم الحجر الأهلية والبالنها
- ١٢٨ بيان المخبر الدال على كراهية محوم الخيل
- ١٢٩ بيان المخبر الدال على أن العقيقة على الاختيار
- ١٣٠ بيان المخبر الدال على الرخصة في الأكل في آنية أهل الكتاب
- ١٣١ بيان المخبر الدال على الرخصة في إخصاء البهائم
- ١٣٢ بيان المخبر الدال على ما يكره أكله من الشاة
- ١٣٣ بيان المخبر الدال على إباحة الشرب قائما
- ١٣٤ بيان المخبر الدال على إباحة رد السلام على المشرک
- ١٣٥ بيان المخبر الدال على أن المصرف في المكون هو الله تعالى الخ
- ١٣٦ بيان المخبر المخاطر فيمن يضحك القوم الخ
- ١٣٧ بيان المخبر الدال على النهي عن النظر في النجوم الخ وكان حقه التأخير عما قبله
- ١٣٨ بيان المخبر الدال على النهي عن التداوى بالمحرم والنجس
- ١٣٩ بيان المخبر الدال على الرخصة في رقية العين
- ١٤٠ بيان المخبر الدال على كراهية وصل النساء الشعر الخ
- ١٤١ بيان المخبر الدال على كراهية الفزع للصبيان
- ١٤٢ بيان المخبر الدال على الرخصة في الخضاب
- ١٤٣ بيان الخضاب بالمحنا وما والكم
- ١٤٤ بيان المخبر الدال على استحباب الصفرة في الخضاب

بيان الخبر الدال على كراهية الخضايا بالسواد	١٣٥
بيان الخبر الدال على الرخصة في البول قائما	١٣٥
بيان الخبر الدال على ان الطيب لا يرد	١٣٥
بيان الخبر الدال على تحريم اتيان النساء في اديارهن	١٣٥
باب الاستبراء	١٤٣
باب بيع ارض مكة واجارته اوفيه الخبر الدال على ذلك	١٤٣
باب الاشربة	١٤٥
بيان الخبر الدال على ان حرمة الخمر رابعة قطعية	١٤٧
خبر ثان يدل على ما ذكرنا وفيه بيان الخبر الدال على النهي عن كل مسكر الخ	١٤٩
بيان الخبر الدال على العنب يعصر للخمر	١٥٠
بيان الخبر الدال على ما يحل شربه من النبيذ وما يحرم الخ	١٥٠
ذكر خبر ثان يؤيد ما ذكرنا	١٥٨
الخبر الدال على النهي عن الخلطين اولا	١٥٩
بيان الخبر الدال على نسخ ذلك آخرا	١٦٠
بيان الخبر الدال على النهي عن الانتباذ في الدباب والمختم والنقير	١٦١
بيان الخبر الدال على نسخ ذلك	١٦٢
باب الجنائيات	١٦٥
في الدابة تنفع بزجها	١٦٥
القصاص والديات	١٦٧
بيان الخبر الدال على معنى شبه العمود الخ	١٦٨
بيان الخبر الدال على الاستبراء في القصاص	١٧٢
بيان الخبر الدال على قتل المسلم بالذمي	١٧٥
خبر آخر يؤيد هذا المراسل ويشده	١٧٦
بيان خبر ثان يؤيد ما ذكرنا	١٧٧
بيان ثان يدل المحدث الذي يضاد ما ذكرنا	١٨٠

١٨٢	ذكر ما يؤثر في الدال على ذهبنه اليه بالنظر والقياس	صفحة
١٨٣	بيان الخبر الدال على ترك القود بالقسامة الخ	
١٩١	بيان الخبر الدال على الترهيب في العقوب عن القصاص	
١٩١	بيان الخبر الدال على عقوبة من الاولياء عن القصاص	
١٩٢	بيان الخبر الدال على ان دية الخطأ الخماس الخ	
١٩٥	بيان الخبر الدال على قيمة الدية الخ	
١٩٦	بيان الخبر الدال على حكم جراحات النساء	
١٩٧	بيان الخبر الدال على ان دية المسلم والذي سواء الخ	
٢٠٢	بيان الوصايا وفيه ان الوصية مقدرة بالثلاث	
٢٠٤	من يوصى بالصدقة عند الموت	
٢٠٥	بيان الخبر الدال على ان الكفن في رأس المال	
٢٠٥	بيان الخبر الدال على ان وصي القيم له ان يخالط الخ	
٢٠٥	بيان الخبر الدال على نسخ الوصية للوالدين والاقارب	
٢٠٧	الفرائض بيان الخبر الدال على ان المسلم لا يرث الكافر الخ	
٢٠٨	بيان الخبر الدال على ان المعتاد لا يرث	
٢١٠	ميراث العصبية	
٢١٥	توريث ذوي الارحام	
٢١٦	ذكر حجة الخصال والجواب عنه	
٢١٨	ومما احتج به الإمام على توريث ذوي الارحام	
٢١٨	ومن حجة الامام	
٢١٩	ومن حجة الامام	
٢٢١	ومن حجة الامام	
٢٢٣	بيان الخبر الدال على ان مولى العتاقة أولى بالميراث الخ	
٢٢٥	ميراث المتلاعنين	
٢٢٥	ميراث ولد الملاعة	
٢٢٦	بيان الخبر الدال على عدم توريث من ليس بعصبية الخ	

(تصويب الخطأ الواقع في هذا الجزء)

صحيحه	سطر	صواب	صحيحه	سطر	صواب
٧	٩	تحرير	٨٤	٩	تقريب اليدويه
٩١	١٠	سجى	٨٤	٢٣	أخذت منه
١٢	٢٧	في كتابه	٨٧	٢٥	عليه
١٤	١	حكايات	٨٧	٢٦	ما أصابت وفي ذلك
١٥	٢٣	طارق آخر	١١٤		بالمشاش خطوط
١٧	٩	ما كانت	١٢٠	٤	أويشرب بشماله
٢١	٢٥	الغمر	١٢١	٢٧	عدا من كره الخ
٢٢	٣	الغمر	١٣٢	١٨	لسبقته
٢٢	٦	ثمرا	١٣٢		بالمشاش وهي السم
٢٢	١٥	فنقل			وفيه قروح كأن غلة
٢٣	١٤	لتكفا			تدب عليه وتعضه
٢٤	١٩	أهل البدو طمعا الخ	١٣٧	٢٣	الحجاني وابن الخ
٣٢	٢٢	ثم أخرج	١٤٠	٢٦	والفظه
٣٧	٢١	والسنة	١٥٢	٨	فقبل لها
٤٥	٢٣	عبد	١٦٦	١٣	أياض
٥٥	٢٧	ذا الشهادتين	١٦٦	١٩	يحيى بن سعيد
٥٨	١٥	ولو	١٦٧	٢١	ابن زياد
٥٨	١٩	كل مدح	١٧٧	١٢	وورى
٥٩	٤	وترك اليمين	١٨٤	٣	دماهم
		بهذا النيكول	١٨٧	١٤	قال فقال لي ذلك الخ
٦١	٧	والمقرئ	١٩٥	١٠	بقية بها
٧٠	٢١	الاجارة	١٩٨	١	رواه البخاري
٨٠	٥	عن أبيه وعن	٢٠١	٨	أتم
٨٣	٢٥	من بيت زوجها			
		شيدا فقبل الخ			

الجزء الثاني
 ن عقود الجواهر المنيفة * في أدلة مذهب الامام
 أبي حنيفة * مما وافق فيه الائمة الستة
 أو أحدهم جمع الامام والعلم الممام
 الحسين النسيب السيد
 محمد مرتضى الحسيني
 نفقنا الله به
 آمين

(الطبعة الاولى)

(بالطبعة الوطنية بنشر ستندريه)
 (سنة ١٣٩٩ هـ لاله)

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب اليعوق)

(بيان الخبر الدال على التحريض على التجارة والصدق فيها)
وهي أفضل بعد الجهاد (أبو حنيفة) عن الحسن بن الحسن عن أبي
سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال التاجر
الصدق مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة كذا رواه البخاري
من طريق محمد بن الحسن عنه ورواه طححة من طريق ابن المبارك عنه
وأخرجه الترمذي وأحكام بلفظ التاجر الصدوق الأمين وليس عنه شيء
يوم القيامة وأخرجه ابن ماجه وأحكام أيضا من حديث ابن عمر بلفظ
التاجر الأمين الصدوق المسلم مع الشهداء يوم القيامة (أبو حنيفة) عن
إسماعيل بن عمار السابري عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر التجار ثلاث مرات إنكم تبعون يوم
القيامة فجاءوا الأمين بروضه كذا رواه ابن أبي العوام السعدي من
طريق بشر بن زياد عنه وأخرجه الدارمي والترمذي وقال حسن صحيح

وابن ماجه وابن حبان والطبراني في الكبير والبعثي والبارودي وابن
قانع وابن جرير والحاكم من طريق ابي اسحق بن عبيد بن رفاعه عن ابيه
عن جده باللفظ يامعشر التجار ان يبعثون يوم القيامة فجاء الامن
اتق الله وبر صدق واخرجه البيهقي بهذا اللفظ عن البراء بن عازب
وعند الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس رفعه يامعشر التجار ان
الله باعكم يوم القيامة فجاء الامن صدق وبر وادى الامانة

(بيان الخبر الدال على كراهية اليمين في البيع)

(ابو حنيفة) عن الاعمش عن ابي وائل عن قيس بن ابي غرزة رضى الله
عنه قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنا نبيع في الاسواق
وكنا نسمي السمسرة فسمانا باسم هو احب اليمن من اسمائنا فقال يامعشر
التجار ان هذا البيع يحضره الخلف في الاثمان فشوبوه بالصدقة كذا
رواه ابو نعيم الاصبهاني وابن عبد الباقي من طريق بشر بن الوليد عنه ورواه
ابن خسر من طريق ابي نعيم واخرجه احمد وابوداود والنسائي وابن
ماجه والحاكم باللفظ يامعشر التجار ان هذا البيع يحضره اللغو والخلف
فشوبوه بالصدقة وعند الحاكم من حديثه ايضا باللفظ يامعشر التجار ان
هذا البيع يحضره الكذب واليمين والباقي سواء وعند الترمذي من
حديثه ايضا يامعشر التجار ان الشيطان والاثم يحضران البيع فشوبوا
بيعكم بالصدقة وقال حسن صحيح وماله غيره (قلت) وقيس بن ابي غرزة
بمجموعه ورواه زاي مقتوحات الغفاري صحابي نزل الكوفة روى له الاربعة
قاله الحافظ في التقریب (تنبيه) وقع في نسخ السنن للبيهقي هذا
الحديث من طريق الاعمش عن قيس بن ابي غرزة ولم يذكر ابا وائل ولا بد
منه كما هو في رواية الامام ومثله عند ابي داود وابن ماجه وهو الصواب
ولعل سقط منه من السنن للبيهقي وقع من الكتاب

(بيان الخبر الدال على النهي عن السلم في الثمار في غير حينها)

(ابو حنيفة) عن ابي الزبير عن جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال من باع عبدا وله مال فامال للبائع الا ان يشترط المبتاع
صك اذا رواه الحارثي من طريق الحسن بن زياد وحمزة بن حبيب الزيات

والايض بن الاغر واسد بن عمرو وابي يوسف وابي الجهم ومحمد ابى المنذر
وكيع واسماعيل بن يحيى وعبيد الله بن موسى وعبد العزيز بن خالد ويحيى
ابن نصر بن حاجب وعمر بن الهيثم والمنذر بن علي والمعاذ بن عمران وسالم
ابن سالم كلهم عنه ورواه الاثناني من طريق عبد الله بن محمد بن موسى عنه
ورواه ابن خسر ومن طريق الاثناني ورواه ابن عبد الباقي من طريق
وكيع عنه وأخرج ابوداود والجملة الاولى منه وابن حبان من حديث جابر
وأخرجهما مسلم والترمذي وابوداود والنسائي وابن ماجه والطحاوي
من حديث ابن عمر ولليبخاري عنه من باع نخلا بعمنة وفي تخريج الزاوي
للحافظ متفق عليه من باع عبدا من حديث ابن عمر (أبو حنيفة) عن ابى
الزبير عن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من باع
نخلا مؤبرا أو عبدا له مال فالثمرة والمال للبائع الا ان يشترطها المشتري كذا
رواه المحارقي وابن خسر ومن طريق محمد بن الحسن في الآثار عنه قال
وهو قول أبي حنيفة وبه نأخذ ورواه طلحة من طريق أبي يحيى الحماني
وعبيد الله بن موسى والايض بن الاغر عنه ورواه ابن المظفر من طريق
شعيب بن اسحاق والايض بن الاغر الا انه لم يذكر العبد وعباد بن صهيب
والحسن بن زياد وأبي يحيى الحماني عنه ورواه الاثناني من طريق وكيع
عنه ورواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه وأخرجه
الطحاوي من حديث ابن عمر رفعه بلفظ من اشترى عبدا ولم يشترط ماله
فلا شيء له ومن اشترى نخلا بعمنة تأبيرها ولم يشترط الثمرة فلا شيء له ومن
طريق أخرى عنه ان رجلا اشترى نخلا قد أبرها صاحبها فخاصمه الى النبي
صلى الله عليه وسلم فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الثمرة لصاحبها
الذي أبرها الا ان يشترط المشتري (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان تشتري ثمرة حتى تشق
كذا رواه المحارقي من طريق اسماعيل بن يحيى عنه وأخرجه الشيخان
وابوداود والطحاوي زادوا فيل وما تشق قال تهماز وتصفاز ويوكل منها
لفظ الطحاوي فقبيل مجاب ما تشق وفي لفظ آخر عند مسلم وعن بيع الثمرة
حتى تشق وفي الباب عند الشيخين من حديث ابن عمر نهى عن بيع الثمرة

حتى يبدو صلاحها من بيع البائع والمشتري وفي لفظ آخر عند مسلم من عن
 بيع النخل حتى ترمى وعن السند بن يحيى يبيض ويأمن العامة ومن حديث
 جابر بن سمرة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يطيب وفي لفظ
 آخر حتى يبدو صلاحه ومن حديث ابن عباس عن النبي عن بيع النخل حتى
 يؤكل كل وحتى يوزن قال أبو البختري الراوي عنه فقامت ما يوزن فقال
 رجل عنده حتى يوزن وعند البخاري من حديث أنس رفعه عن النبي عن
 بيع الثمار حتى ترمى قال حتى تجمار وفي لفظ آخر تجمار وتصفق وتصفق
 مسلم عن حميد عن أنس زيادة أرايتك أن منع الله الثمرة ثم تستعمل مال أخيك
 وفي بعض طرق البخاري حتى يبدو صلاحها وقوله أرايتك الخ ليس
 بموصول عنه في كل طريق (أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن أبي
 هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تباع الثمار حتى
 تطلع الثريا كذا رواه الأشعري من طريق يوسف بن بكير عنه ورواه ابن
 خزيمة عن طريقه ورواه أبو نعيم الأصبهاني من طريق بشر بن الوليد عن
 أبي يوسف عنه وروى الطحاوي من طريق عثمان بن عبد الله بن سراقه
 عن ابن عمر رفعه عن النبي عن بيع الثمار حتى تذهب العامة قال قلت متى
 ذلك يا أبا عبد الرحمن قال طلوع الثريا وفي صحيح البخاري وأخبرني خارجة
 ابن زيد بن ثابت أن زيد بن ثابت لم يكن يبيع ثمار أرضه حتى تطلع الثريا
 فيتبعين الأصفر من الأجره كذا أخرجه مستشهدا ولم يصل سند به (اعلم)
 أنه ذهب قوم إلى طاهره هذه الآثار فزعموا أن الثمار لا يجوز بيعها
 في رؤس النخل حتى تجمار أو تصفر وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا هذه
 الآثار ثابتة عندنا ولا يمكن تأويلها عندنا أنه أراد بذلك النبي عن بيع
 الثمار قبل أن تكون فيكون البائع بائعا لما ليس عنده وهو منهي عنه وقد
 دلت الآثار المتقدمة على أن الثمار المنهي عن بيعها قبل يبدو صلاحها
 هي المبيعة قبل كونها المسلف عليها فمنهي عن ذلك حتى تكون وحتى يؤمن
 علم العامة فينتدحجوز السلم فيها (وقد) عضد هذا التأويل شاهدان
 (الأول) في الصحيحين من حديث ابن عباس قال سألت أبا البختري عن السلم في
 النخل فكان جوابه له في ذلك ما ذكر في حديثه من النهي عن بيع الثمار

البختري بفتح الباء
 والتاء يذنها خاء
 معجمة وقوله يجوز
 بتقديم الزاي على
 الراء وتقديم الراء
 كما في بعض الأصول
 تصحيف كذا في
 شرح مسلم اهـ

حتى يأكل منه أو يؤول كل وحتى يوزن هـ هذا لفظ البخاري ولفظ مسلم
 سألت ابن عباس عن بيع النخل فدل ذلك على أن النهي انما وقع فيما
 تلوها على بيع الثمار قبل أن تسكون ثمارا (الثاني) في الصنفين أيضا
 من قوله صلى الله عليه وسلم رأيت أن منع الله الثمرة بم يأخذ أحدكم مال
 أخيه فهـذا أيضا دل على أن المنع انما هو عن بيع ثمر لم يكن له أن يكون
 وانما الذي في هـ هذه الآثار النهي عن السلم في الثمار في غير حينها وأما
 بيع الثمار في أشجارها بعد ما ظهرت فان ذلك عندنا جائز صحيح لما تقدم
 من حديث جابر في أول الباب من رواية الإمام وحديث ابن عمر من رواية
 الطحاوي حيث جعل النبي صلى الله عليه وسلم فيما ذكره من النخل لهما
 إلا أن يشترطها مبتاعا فيكون له باشرطه أياها ويكون بذلك مبتاعا لها
 وقد أباح صلى الله عليه وسلم هاهنا بيع ثمره قبل بدو صلاحها فدل ذلك
 أن المعنى المنهي عنه في الآثار الأول خلاف هذا المعنى (فان) قلت انما
 أجز بيع الثمر في هـ هذه الآثار لأنه مبيع مع غيره وليس في جواز بيعه
 مع غيره ما يدل على أن بيعه وحده كذلك لانا قدرنا أيضا شيئا تدخل مع
 غيرها في البياعات ولا يجوز أفرادها بالبيع من ذلك الطرق والافنية تدخل
 في بيع الدور ولا يجوز أن تغرد بالبيع (قلت) أن الطرق والافنية تدخل
 في البيع وان لم تشتط ولا يدخل الثمر في بيع النخل إلا أن يشترط فالذي
 يدخل في بيع غيره لا بشرطه هو الذي يجوز أن يكون مبيعا وحده والذي
 لا يكون داخلا في بيع غيره لا بشرطه هو الذي إذا اشترط كان مبيعا فلم
 يجوز أن يكون مبيعا مع غيره إلا ببيع وحده جائز ألا ترى أن رجلا لو باع
 دارا وفيها متاع أن ذلك المتاع لا يدخل في البيع وان مشترطه لو اشترطه
 في شرائه الدار صار له كاشترطه أياه ولو كان الذي في الدار نخرا أو خنزيرا
 فاشترطه في البيع فسد البيع فكان لا يدخل في شرائه الدار باشرطه
 في ذلك إلا ما يجوز له شراؤه لو اشتراه وحده وكان الثمر الذي ذكرنا يجوز له
 اشتراطه مع النخل فلم يكن ذلك إلا لأنه يجوز بيعه وحده (أو) لا ترى أن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحديث المتقدم عن جابر وقرنه مع ذكر
 النخل ومن باع عبدا له مال فماله للمبتاع إلا أن يشترطه المبتاع فجعل المال

اللبائع ان لم يشترطه المبتاع وجعله للبتاع باشرطه اياه وكان ذلك المال
لو كان خيرا او خنزيرا فسد بيع العبد اذا اشترط فيه وانما يجوز ان يشترط
مع العبد من ماله ما يجوز بيعه وحده فاما ما لا يجوز بيعه وحده فلا يجوز
اشترطه في بيعه لانه يشكون بذلك مبيعا ويبيع ذلك الشيء لا يصح فذلك
ايضا دليل صحيح على ما ذكرنا في الثمار الداخلة في بيع النخل بالاشترط
انما الثمار التي يجوز بيعها على الانفراد دون بيع النخل فثبت بذلك ما ذكرنا
وهذا قول ابي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله تعالى وقد
قال قوم ان النهي الذي كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
الثمار حتى يبدو صلاحها لم يكن منه على محمد بن الحسن ذلك ولا كنهه كان على
المشورة عليهم بذلك لكثرة ما كانوا يفتتقون اليه فيه واحتجوا في ذلك بما
رواه البخاري في صحيحه عن سهل بن أبي حنيفة عن زيد بن ثابت رضي
الله عنه قال كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يبتاعون
الثمار فاذا وجد الناس وحضر تقاضهم قال المبتاع انه اصاب الثمر الدمان
أصابه مراض اصابه قشام عاهات يحتجون بها فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لما كثرت عنده الخصومة في ذلك فاما لا فلا تباعوا حتى يبدو
صلاح الثمر كالشورة يشير بها لكثرة خصومتهم فدل ذلك ان ما روى
في هذا الباب من النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها انما كان
هذا على هذا المعنى لا على ما سواه

(بيان الخبر الدال على ان المبيع يملكه المشتري بالقول

دون التفرق بالابدان)*

(ابو حنيفة) عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال من اشترى طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه كذا رواه
الحارثي عن طريق يحيى بن نصر بن حاجب عنه وانوجه الشيخان
والطحاوي هكذا وفي لفظ عندهم من ابتاع بديل اشترى وفي آخره حتى
يقبضه وفي آخره حتى يملكه لم يقل البخاري حتى يملكه وانوجه مسلم
والطحاوي ايضا من حديث ابن عمر بلفظ الامام (ووجه الاستدلال به
انه اذا قبضه حل له بيعه وقد يكون قابضه قبل افتراق بدنه وبدن بائعه

قوله الدمان بوزن
زمان وبالضم ومراض
وقشام بوزن غراب
وقوله فاما لا اصله
فان لا تتركوا هذه
المداينة الخ فزيدت
ما وأدغمت النون
فيها وحذف الفعل
أه

وأخرج الطحاوي والبيهقي من حديث سلمة بن عبد الله بن المسيب قال سمعت
عثمان بن عفان رضي الله عنه يخطب على المنبر يقول كنت أشتري القير
فأبيع به بريح الأصبع فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اشتريت
فأفكته وإذا بعته فأكله فكل من ابتاع طعنا ما مكايلة فباعه قبل أن
يكاله لا يجوز بيعه فإذا ابتاعه فأكله وقبضه ثم فارق بائعه فكل قد أجمع
أنه لا يحتاج بعد الفرقة إلى إعادة الكيل وخلاف بين أكتياله أي أنه بعد
البيع قبل التفرق وبين أكتياله أي قبل البيع فدل ذلك أنه إذا كاله
أكتياله لا يحل له بيعه فذلك لا أكتياله منه وهو له مالك وإذا كاله
أكتياله لا يحل له بيعه فقد كاله وهو غير مالك له فثبت بما ذكر وقوع ملك
المشتري في المبيع بابتدائه أي قبل فرقة تكون بمذالك (وأما) من طريق
النظر ففرقة درأينا الأموال تلك بعدة وفي أبدان وفي أموال وفي منافع وفي
أبضاع فكل ما كان ما يملك من الأبضاع هو المالك كالحق فكل ذلك يتم بالعقد
لا بفرقة بعد العقد وكان ما يملك به المنافع هو الأجزاء فكل ذلك أيضا
مملوك كالأجزاء لا بفرقة بعد العقد فالنظر على ذلك أن يكون كذلك الأموال
المملوكة بسائر العقود من البيوع وغيرها تكون مملوكة بالأقوال
لا بالفرقة بعدها قياسا ونظرا على ما ذكرنا في ذلك وهو ما قول أبي حنيفة
وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وهو أيضا قول طائفة من أهل المدينة
وإليه ذهب مالك وربيعة والنخعي وأهل الكوفة ورواه عبد الرزاق عن
الثوري وناهيك بأبي حنيفة والثوري إذا اجتمع على قول فاشدد يدك به
(ذكر) ما يعارض ذلك والجواب عنه (أخرج) الشيخان من حديث ابن
عمر رفعه البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا لا ببيع
الخيار ولفظ النسائي المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا وأخرجه من حديث
حكيم بن حزام رفعه البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا وبيننا بورك لهما
في بيعهما وإن كذبا وكفنا بحق بركة بيعهما ولله ثلاثة من طريق عمرو بن
شعبه عن أبيه عن جده رفعه المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن يكون
صفة خيار ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله ولله في وابن
ماجه من حديث سمرة البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ولا في داود وابن ماجه

من حديث أبي بردة مثله واقتطاع الطحاوي من حديث ابن عمر رفعه كل
بيع بين فلان وبيع بينهما حتى يتفرقا أو يكون بيع خيار وفي لفظ آخره البيعان
بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما صاحبه اختر وعند الطحاوي أيضا
من حديث حكيم بن حزام من طريق عبد الله بن الحارث عنه بلفظ البيعان
بالخيار حتى يتفرقا أو ما لم يتفرقا والباقي كلفظ الثلاثة (وأخرج) الطحاوي
أيضا من حديث أبي هريرة رفعه البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يكون
بيع خيار (وأخرج) الطحاوي أيضا والبيهقي من طريق هشام بن حسان
عن أبي الوضئ عن أبي برزة أنهم اختصموا إليه في رجل باع جارية فنام معها
البائع فلما أصبح قال لا أرضاها فقال أبو برزة إن النبي صلى الله عليه وسلم قال
البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وكان في خياره شعر (وأخرج) الطحاوي والبيهقي
أيضا من طريق جميل بن مرة عن أبي الوضئ قال نزلنا منزلا فباع صاحب
لنا من رجل فرسا فأقمنا في منزلهنا يوما وليتنا فلما كان الغد قام الرجل
يسرج فرسه فقال له صاحبه إنك قد بيعتني فاختصمنا إلى أبي برزة فقال
إن شئتما قضيت بينكما فضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وما أرا كما تفرقتما
(فهذا) مجموع ما يعارض به القول الأول وهو الافتراق بالاقوال (قال)
أحساب القول الأول في تأويل هذه الآثار إذا قال البائع قد بيعت
منك وقال المشتري قد قبلت فقد تفرقا وانقطع خيارهما وقالوا الذي كان
لهما من الخيار هو ما كان للبائع أن يبطل قوله للمشتري قد بيعت هذا العبد
بألف درهم قبل قبول المشتري فإذا قبل المشتري فقد تفرق هو والبائع
وانقطع الخيار وقالوا هذا كما ذكر الله تعالى في الطلاق وإن يتفرقا يغن الله
كلاما من سمعته فكان الزوج إذا قال للمرأة قد طلقك على كذا وكذا فقلت
المرأة قد قبلت فقد بانت وتفرقا بذلك القول وإن لم يتفرقا بابتدائها
فذلك إذا قال الرجل للرجل قد بيعت عبدي هذا بألف درهم فقال
المشتري قد قبلت فقد تفرقا بذلك القول وإن لم يتفرقا بابتدائها (ومن)
قال بهذا القول وفسر بهذا التفسير محمد بن الحسن رحمه الله تعالى (وقال)
عيسى بن أبان في كتاب الحجة الفرقة التي تقطع الخيار المذكور في هذه

الاشارة الى الفرقة بالابدان وذلك ان الرجل اذا قال للرجل قد بعته
 عبدى هذا بألف درهم فلما خطب بذلك القول ان يقبل مالم يشأ
 صاحبه فاذا افتراق لم يكن له بعد ذلك ان يقبل (قال) ولولا ان هذا الحديث
 جاء ما علمنا ما يقطع بالخطاطبة من قبول الخطاطبة التي خاطبه بها صاحبه
 وأوجب له بها البيع فلما جاء هذا الحديث علمنا ان افتراق ابدانهم جازع
 الخطاطبة بالبيع يقطع قبول تلك الخطاطبة (وقد روى) هذا التفسير
 عن ابي يوسف قال عيسى وهذا روى عما حمل عليه هذا الحديث لا نارا
 الفرقة التي لها حكم فيما اتفقوا عليه هي الفرقة في الصرف فكانت تلك
 الفرقة انما يجب بها فساد عقد متقدم ولا يجب بها اصلاحه وكانت هذه
 الفرقة المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في خيار المتبايعين اذا
 جعلنا ما على ما ذكرنا فسادها اما كان تقدم من عقد الخطاطب وان جعلنا ما
 على ما قال الذين جعلوا الفرقة بالابدان يتم بها كانت بخلاف فرقة الصرف
 ولم يكن لها اصل فيما اتفقوا عليه لان الفرقة المتفق عليها انما يسد بها
 ما تقدمها اذا لم يكن تم حتى كانت (فاولي) الاشياء ان تجعل هذه
 الفرقة المختلف فيها كالفرقة المتفق عليها فيجب بها فساد ما قد تقدمها
 مالم يكن تم حتى كانت فثبت بذلك ما ذكرنا (وعيسى) بن ابيان هذا من
 اصحاب محمد بن الحسن ولما صنف كتاب الحجية وراة الامور اعجب به
 كثيرا وترحم على الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى ذكره الخوارزمي (قلت)
 وحاصل ما فهم من تقريره ان ابا يوسف يرى ان التفرق المذکور
 في الحديث هو التفرق بالابدان بعد الايجاب قبل القبول (وحاصل)
 ما ذكر من اولوية هذا الوجه انا عهدنا في الشرح ان الفرقة موجهة للفساد
 كما في الصرف قبل القبض وما ذكره يوجب التمام ولا نظيره في الشرح
 فكان ما ذكرنا أولى لشكونه مراداً فتمل (واحتج) القائلون بفرقة الابدان
 بان الخبر اطلق ذكر المتبايعين فقال البيهقي بالخيار مالم يتفرقا قالوا فهم
 قبل البيع متساومان فاذا تباعا باعاضا متبايعين فكان اسم المتبايعين
 لا يجب لهما الا بعد العقد فتم يجب لهما الخيار واحتجوا ايضا بروي عن
 ابن جعفر في الصحيحين من رواية نافع عنه كان اذا بايع رجلا فآراد ان لا يقبله

قام فشي منهية ثم رجع اليه ورواه الطحاوي كذلك قالوا وهو قد سمع
من النبي صلى الله عليه وسلم قول البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا فسكان ذلك
عنده على التفرق بالابدان وعلى ان البيع يتم بذلك ودل على ان مراد النبي
صلى الله عليه وسلم كان كذلك ايضا واحتجوا ايضا بحديث ابي برزة
الذي قدمناه آنفا حيث قال للذين اختصموا اليه ما ارا كما تفرقتما فإمكان
ذلك التفرق عنده هو التفرق بالابدان ولم يتم البيع عنده قبل ذلك التفرق
(والجواب) عن ذلك اما قولهم لا يكونان متبايعين الا بعد ان يتعاقدا البيع
وهما قبل ذلك متساومان فذلك اغفال منهم لسعة اللغظة فانه يطابق على
المتساومين اسم المتبايعين اذا قربا من البيع وان لم يلدونا تباعا وقد سمعنا
اسماعيل أو استحقاق ذبيحة القربة من الذبح وان لم يكن ذبح وفي الحديث
لا يسوم الرجل على سوم أخيه وفي آخر لا يبيع الرجل على بيع أخيه
ومعناهما واحد نقله الطحاوي (وقال) الزياحي وأما قولهم اذ هما متبايعان
بعد البيع فقد ذكرنا ان الحقيقة فيه حالة البيع ولانه يحتمل انه سمعاهما
متبايعين لقربهما من البيع كما سمى العسير خرا (وأوضحه) شارح المختار
فقال الاحوال ثلاثة حالة لم يوجد فيها الايجاب ولا القبول وحالة وجد فيها
كلهما وحالة وجد فيها أحدهما فاطلاق اسم المتبايعين عليهما في المحالة
الاولى والثانية بخلاف اعتبار ما يؤول اليه وباعتبار ما كان فتعذرت المحالة
الثالثة اذ هي جامعة قريبة الى الحقيقة اذ الشارح أبقي الايجاب ماداما
في المحاسن ليرابط بالقبول انتهى (وقال) الزياحي وإنما كان له خيار
القبول لانه لو لم يكن له الخيار للزم البيع من غير اختيار الاخر ولندخل
في ما ذكره وليس ذلك في وسع الموجب وللاوجب ان يرجع في هذه الحالة
لانه ليس فيه ابطال حق الغير انتهى فهذه معارضة صحيحة (وأما)
ما ذكره عن ابن عمر من فعله الذي استدلوا به على مراد رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الفرقة فان ذلك يحتمل عندنا ما قالوا ويحتمل غير ذلك قد يجوز
ان يكون اشبهت عليه تلك الفرقة ما هي فاحتملت عنده الفرقة بالابدان
على ما ذكره واحتملت عنده الفرقة بالابدان على ما ذهب اليه عيسى بن
أبان واحتملت عنده الفرقة بالاقتوال على ما ذهب اليه الآخرون ولم يحضره

دليل يدل عليه باخذها اولى منه مما سواه منها فافارق بائعه بدينه
 فأراد أن يتم البيع اتفاقا ولا يكون لبائعه نقض البيع عليه أصلا (وقال)
 صاحب الايضاح هو تأويل الراوى ولا يصحكون حجة على غيره انهم
 (وقال) الراوى تأويل الصحابي عندنا لا يكون حجة انتهى (ومما) يعرض
 ان ابن عمر كان يفعل ذلك لقطع الاحتمال لما روى الطحاوى من طريق
 الزهري عن حمزة بن عبد الله ان ابن عمر قال ما أدركت الصفة حيا فهو من
 مال المبتاع فدل ذلك انه كان يرى ان البيع يتم بالاقرار قبل الفروقة التي
 تكون بعد ذلك وان المبيع ينتقل بتلك الاقوال من ملك البائع الى ملك
 المبتاع حتى يملك من ماله ان هلك فهو ذادل على مذهبه في الفروقة
 ذكروا (واما) ما ذكروا عن أبي برزة فلا حجة لهم فيه أيضا عندنا لان
 في الحديث المذكور قلما أصبح أقام الرجل يسرج فرسه الخ وفيه ما أراكم
 تفرقتما فقيامه الى فرسه مفارقة (وقال) الطحاوى قد أقاما بعد
 البيع مدة يعلم ان كلامه قد قام الى ما لا بد منه من حاجة الانسان
 وقيامه الى صلاة يكون بذلك تارك لما كان فيه ومشتغلا بما سواه مما لو وقع
 مثله في صرف تصارفه قبل القبض لفسد اصرافه ولذلك لو كان الخيار
 واجبا في البيع بعد عقده لقطعت هذه الاشياء فدل ذلك على ان التفرق
 عند أبي برزة لم يكن بالابدان (غريبة) أو رد البهي في السنن في آخر
 باب خيار المتبايعين من طريق ابن المديني عن سفيان يعني ابن عيينة انه
 حدثني الكوفي عن محمد بن عبد الله بن عمار قال فحدثنا به ابا حنيفة
 فقال ان هذا ليس بشئ أرايت ان كانا في سفينة الخ (قال) ابن المديني ان الله
 تعالى سألته عما قال انتهى (أقول) وبالله التوفيق ان كان مراد البهي
 من ادراج مثل هذا في آخر الباب قصده الحق ويؤيده في كل شيء لوجه الله
 تعالى لا لملل ولا لصدية فهو في ايراده لا مثال ذلك بهزل عنه لانه أورد
 مورد التنقيص لسان هذا الامام العظيم قدرة عند الله وعند الناس
 والاعتناء بحجابه (واقعد) كنت اسمع مشايخي دائما يقولون ان البهي
 متعصب وكنت لا أصدق ذلك وأجل حاله على هذا سن حتى رأيت مثل
 هذا في كتابه وحاشا امامه الذي تقلد مذهبه ان بعض عن أئمة الدين أو يطعن

في المجتهدين وهذه حكاية منكركة لا تليق بأبي حنيفة مع ما سارت به الركان
وشككت به كتب أصحابه ومخالفه من ورعه وزهده ومخالفته من الله
تعالى وشدة احتياطه في الدين وقصده الحق ونصيحة المسلمين (وعلى)
تقدير صحة الحكاية لم يرد بقوله ليس هذا بشئ الحديث وإنما أراد ليس
هذا الاحتجاج بشئ يعني تأويله بالتفرق بالابدان فلم يرد الحديث بل
تأويله بأن التفرق المذكور فيه هو التفرق بالاقوال لقوله تعالى وإن
يتفرقا يغن الله كلاً من سمعته (ولهذا) قال أرايت لو كنا في سفينة أو تأويل
المتبايعين بالمتساومين (وقول) ابن المديني ان الله سائلهم عما قال فلا
شك فيه كل مشمول عن قوله وفعله وهو رضى الله عنه قد أعد جواباً ولم يترك
النصوص متضادة (ثم) هو لم ينفرد باجتهاده في هذا القول بل وافقه عليه
شيخ امامه الذي يقتدى به وشيخه من قبل والثوري والحنفي وغيرهم فإن
هذه العصية لمن تأمل (ولقد تعجبت) من الشيخ تقي الدين السبكي
حيث قال في رسالته سماها النظر المصيب في حق القريب مانعه
ولقد كنت من أيام نظرت في الغاية شرح الهداية لقاضي القضاة شمس
الدين السروجي الحنفي رحمه الله تعالى مع فضيلة كانت عنده ومحنة لاهل
العلم واحسان ولى به اجتماع فرايته ذكر فيه ان البيهقي متعصب فاستقيمت
هذه الحكاية وامة عصمت منها وانها الحكاية تملأ الفم وكيف تصدر من عالم
أويظنها أو يوجهها ولا تصدر الا عن جهل وغفلة عن رتبة العلماء وما
يجب ان يكون العلماء عليه من الاخلاص واعطاء العلم حقه واجلال الله
والكلام في دينه وشريعته والعصية في الجهال الذين لم يتدبروا بشئ
من العلم قبيحة فكيف بمن عنده شيء من العلم وأمال في ذلك الى ان قال
وخطر لي ان هذا هو معنى ما شاع على السنة الناس ان نجوم العلماء
مسمومة لان الوقعة فيهم ووقعة في الشريعة الى آخر ما قال (وأنت) اذا
عرضت هذا الكلام على الشيخ السبكي لم يقبله بحجة لانه قد رآه الامام فان
ظاهره انه نقض أصلاً من أصول الشريعة على زعمه وصار في عداد من
لم يعبأ بكلامه ومثل هذا لا يقوله الامتصاص (سلمنا) ان السروجي غاب
في حق البيهقي أو ما سلم ان البيهقي والخطيب طابا في حق الامام ففسمها اليه

قوله الامتصاص
التواء في عصية
الرجل ا

حكايات منكرة من طرق رجال مجاهيل فها لا يقول لها ما السبكي هذا
حرام والقيمة في المجتهدين وقيمة في الشريعة وواجب ان لحم البهيقي
مسموم ومحم الامام غير مسموم ومن تأمل كتاب السنن للبيهقي قضى من
تعصباته الحجب وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم

(في الخبر الدال على ان الطعام وغيره سواء في النهي عن بيع ما لم يقبض)
(ابو حنيفة) عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال نهينا عن بيع الطعام
حتى يقبض (قال) ابن عباس واحسب كل شيء مثل الطعام لا يجوز بيعه حتى
يقبض كذا رواه البخاري من طريق اسمعيل بن يحيى عنه (وأخرجه)
السنن بلفظ الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم فهو الطعام ان يباع
حتى يقبض قال ولا أحب كل شيء الا مثله (وقد) أخذنا هرا الحديث
الاول جماعة فقالوا هذا خاصة في الطعام (وخالفهم) آخرون فقالوا
ذلك النهي وقع على الطعام وعلى غير الطعام (ماروي) عن ابن عمر انه
أراد بيع زيت كان ابتاعه من السوق فلما قبضه أعطاه رجل رجلا
حسنا فهم ان يبيعه له فنهأ زيد بن ثابت وأخبره ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهانا ان نبيع السلع حيث نتباع حتى نحوزها التجار الى رحالم
فامتنع ابن عمر من بيعه اذ ذاك فذل ذلك على انه لا يجوز بيع شيء ابتاع
الا بعد قبض مبتاعه اياه طعما ما كان أو غير طعام (الأتري) الى ابن
عباس لما فهم ذلك المعنى زاد برأيه فقال واحسب كل شيء مثله (قال)
الطحاوي وقد روى عن جابر رضي الله عنه مثل ذلك وجاءت أخبار آخر
مرفوعة بالنهي عن بيع ما لم يقبض لم يقصد فيه الى الطعام ولا الى غيره وهو
قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد غير أن أبا حنيفة قال لا بأس ببيع الدور
والارضين قبل قبض مشتريها اياها لانها لا تنقل ولا تحول وسائر البياعات
ليست كذلك والله اعلم

(بيان الخبر الدال على الخيارات)

(اعلم) ان الالة نوعان عقلية وهي ما لا يجوز تراخي الحكم عنها كالسوداء
الاسوداد ولذلك قال الشيخ أبو منصور رحمه الله تعالى العقلية ما اذا وجد

وجب الحكم به وشرعية كاليث للخبج والافوات للصاوات وفي مثل هذه
العلة يجوز تراخي الحكم عن علة الا أنه لا يجوز تخالف الحكم عن العلة الاعلى
قول من يجوز تخصيص العلة (والموانع) أنواع موانع يمنع انعقاد العلة كما
إذا أضاف البيع الى حر وموانع يمنع تمام العلة كما إذا أضاف الى مال الغير
ومانع يمنع ابتداء الحكم كخيار الشرط وموانع يمنع تمام الحكم كخيار الرقبة
ومانع يمنع لزوم الحكم كخيار العيب فالخيارات ثلاثة على هذا الترتيب
(خيار الرقبة) احتج الامام فيه بحديث أبي هريرة الذي أخرجه الدارقطني
والبيهقي وغيرهما وهو في مسند الحارثي من رواية الامام واجهه كنان ليس
في شيء من الكتب الستة فلذا لم أورده (وخيار الشرط) أورده فيه صاحب
الهداية حديث حبان بن منقذ بن عمرو الانصاري الذي كان يغيب
في المبيعات فقال له النبي صلى الله عليه وسلم إذا بايعت فقل لا علة لي
والخيار ثلاثة أيام أخرجه الحاكم من حديث ابن عمر والشافعي في الاوسط
والكبير وأخرجه الاربعية وحججه الترمذي بدون قوله وفي الخيار ثلاثة
أيام ولكن ما وجدته في مسانيد الامام فلم أورده *

(خيار العيب وحكم بيع المصراة)

(ابو حنيفة) عن الهيثم عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال)
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة
أيام فان ردها رد معها اصاعا من تمر لاسمراء كذا رواه ابن المظفر من طريق
زفر عنه (ورواه) ابن خزيمة من طريقه وأخرجه مسلم هكذا الا أنه
قال من ابتاع وأخرجه الطحاوي من طريق هشام بن عبيد عن ابن
سيرين وأخرجه من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة
منه بلفظ فان شاء أمسكها وان شاء ردها ورد معها اصاعا من تمر
للمشترى ثلاثة أيام (وروى) هذا الحديث من طريق آخر ولم يذكر فيها
الخيار اشترى وقت وذلك قيمة أخرجه مسلم بلفظ من اشترى شاة مصراة
فلم يلقب بها فليجلبها فان رضى حلالها أمسكها والارد لها معها اصاعا من تمر
(وفي) لفظ آخر فهو بخير النظرين ان شاء أمسكها وان شاء ردها ووضعا
من تمر لاسمراء (وفي) لفظ آخر اذا ما أخذكم اشترى لقمه مصراة

أو شاة مصراة فهو بخير النظرين بعد أن يحام المارضي أو فيردها أو ساعا
 من تمر (وفي) لفظا من اشترى من الغنم فهو بالخيار (وعند البخاري
 عن ابن مسعود قال من اشترى شاة مخفلة فردها فليردها أصاعا من تمر
 مكك إذا ذكره موقفا ولم يخرج مسلم عن ابن مسعود في التصرية شيئا
 لا موقفا ولا مرفوعا (وأخرج) الطحاوي من طريق حماد بن سبرين
 وخلاس بن عمرو عن أبي هريرة رفته من اشترى شاة مصراة والتمعة مصراة
 فحلبها فهو بخير النظرين بين أن يحتارها وبين أن يردها وأناعا من طعام
 (قال) الطحاوي فذهب قوم إلى أن الشاة المصراة إذا اشتراها رجل
 فحلبها فلم يمرض حلبها فبيعها بينه وبين ثلاثة أيام كان بالخيار أن شاء أمسكها
 وأن شاء ردها وردها أصاعا من تمر (واحتجوا) في ذلك بهذه الآثار
 (ومن) ذهب إلى ذلك ابن أبي ليلى إلا أنه قال يردها ويردها قيمة تصاع
 من تمر (وكان) أبو يوسف أيضا قال به في ذلك القول في بعض أماليه غير أنه
 ليس بالمشهور عنه (وخالف) ذلك كله آخرون فقالوا ليس للشرى ردها
 بالعيب وإنما يرجع إلى البائع بنقصان العيب (ومن) قال ذلك
 أبو حنيفة ومحمد بن الحسن وذهبوا إلى أن مروي عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في ذلك مما قد تقدم في هذا الباب منسوخ (فروى) عنهم
 هذا الكلام مجالا (ثم) اختلف عنهم من بعد في الذي نسخ ذلك ما هو
 (فقال) محمد بن شعاع فيما أخبرني عنه ابن أبي عمران أن نسخة قوله صلى
 الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا لما قطع بالفرقة الخيار ثبت
 بذلك أن لا خيار لاحد بعدها إلا أن استثناه بقوله إلا بيع الخيار
 (قال) الطحاوي وهذا التأويل عندي فاسد لأن الخيار المجهول
 في المصراة إنما هو خيار عيب وخيار العيب لا تقطعه الفرقة (الأنرى)
 أن رجلا لا واشترى عبدا فقبضه وتفرقا ثم رأى به عيبا به ذلك أن له رده
 على بائه باتفاق المسلمين ولا يقطع ذلك التفرق المروي في الآثار المذكورة
 عنه صلى الله عليه وسلم لم في ذلك فذلك المبتاع للشاة المصراة إذا قبضها
 فاحتلبها فاعلم أنها على غير ما كان ظهرك منها وكان ذلك لا يعلم في احتلاله مرة
 ولا مرتين جهلت له في ذلك هذه المدة وهي ثلاثة أيام ليحتمل في ذلك فيقف

على حقيقة ما هي عليه فان كان باطنها كظاها فقد لزمته واستوفى بما
اشترى وان كان ظاها بخلاف باطنها فقد ثبت العيب ووجب له ردها به
فان خابها بعد الثلاثة الايام فقد خابها بعد علمه بعيبها فذلك رضا منه بها
فلهذه العلة وجب بها فساد التاويل المذكور (وقال) عيسى بن ابان
في كتاب المحنة كان ماروي من المحكم في المصراة بمافي الاثار الاول
في وقت ما كانت العقوبات في الذنوب يؤخذ بها الاموال (من) ذلك ماروي
في الزكاة انه من اداها طاعة فله اجرها والا اخذناها منه وشعر ماله عزمة
من عزومات ربنا (ومن) ذلك ماروي في حديث عمرو بن شعيب في سارق
الثمرة التي لم يضر زانه يضرب جلدات فكالا ويغرم مثلها فلما كان المحكم في
اول الاسلام كذلك حتى سمح الله الربا ردت الاشياء المأخوذة الى امثالها
ان كانت لها افعال والى قيمتها ان كانت لا امثال لها (وكان) صلى الله عليه
وسلم قد نهى عن التصرية وان بيع المحفلات خلاصة ولا يحل خلاصة مسلم
في كان من فعل ذلك وباع ما قد جعل ببيعة محالفا لما احر به رسول الله صلى
الله عليه وسلم وداخلا فيه انتهى عنه كانت عقوبته في ذلك ان يجعل اللين
المحبوب في الايام الثلاثة للشترى بصاع من تمر واعله يساوي اصعاً كثيرة
ثم نسخت العقوبات في الاموال بالعاصي ورددت الاشياء الى ما ذكرنا فلما
كان ذلك كذلك ووجب رد المصراة بعيبها وقد رايها اللين علمنا ان ذلك
اللين الذي اخذه المشتري منها قد كان بعضه في ضرعها في وقت وقوع البيع
عليها فهو في حكم المبيع وبعضه حدث في ضرعها في ملك المشتري بعد وقوع
المبيع عليها فذلك للمشتري فلما لم يمكن رد اللين بكامله على البائع اذ كان
بعضه مما لم يملك ببيعة ولم يمكن ان يجعل اللين كله للمشتري اذ كان ملك بعضه
من قبل البائع ببيعة اياه الشاة التي قد ردناها عليه بالعيب وكان ملكه كله
بجزء من الثمن الذي وقع به البيع فلا يجوز ان يرد الشاة بجميع الثمن
ويكون ذلك اللين سائلا به غير ثمن فلما كان ذلك كذلك منع المشتري من
ردها ورجع على بائعه بنقصان عيبها (قال) عيسى فهذا وجه حكم بيع
المصراة (قال) الطحاوي وقد راي في ذلك وجهها واشبهه هندی بنسخ هذا
الحديث من ذلك الوجه الذي ذهب اليه عيسى وذلك ان ابن المصراة الذي

احتمله المشتري منها في الثلاثة الايام التي احتلها فيها قد كان بعضه في ملك
 البائع قبل الشراء وحدث بعضه في ملك المشتري بعد الشراء لانه قد احتلها
 مرة بعد مرة فكان ما كان في يده البائع من ذلك مبيعا اذا وجب نقض البيع
 في الشاة وجب نقض البيع فيه وما حدث في يد المشتري من ذلك فاعسا كان
 ملكه بسبب البيع ايضا وحكمه حكم الشاة لانه من بدنها هذا على مذهبننا
 وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل المشتري المصرة به رددها جميع
 لبنها الذي كان حليه منها بالصاع من القمار الذي اوجب عليه ردده مع
 الشاة وذلك اللين حيث قد تلف او تلف بعضه فكان المشتري قد ملك
 لبنا دينيا بصاع قمردين قد دخل ذلك في بيع الدين بالدين ثم نهى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من بعد عن بيع الدين بالدين بما روى عن ابن عمر ان
 النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكالئ بالكالئ يعني الدين بالدين
 فقد نسخ ذلك ما كان تقدم عنه مما روى عنه في المصرة وقد ثبت عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة وغيره قوله الخراج بالضممان
 وثاقته العلماء بالقبول وزعمت انت ان رجلا لو اشترى شاة فاعسا ثم اصاب
 بهما عيبا غير الضفيل انه يرددها ويكون اللين له وكذلك لو كان مكان اللين
 ولد ولدت له رددها على البائع وكان الولد له وكان ذلك عندك من الخراج الذي
 جعله النبي صلى الله عليه وسلم للمشتري بالضممان فليس بخراج الصاع الذي
 توجه به على مشتري المصرة اذا رددها على البائع بالتصيرية ان يكون عوضا
 عن جميع اللين الذي احتمله منها الذي كان بعضه في ضرعها في وقت
 وقوع البيع وحدث بعضه في ضرعها بعد البيع او يكون عوضا عن اللين
 الذي كان في ضرعها في وقت وقوع البيع خاصة فان كان عوضا عنهما فقد
 نقصت بذلك اصلك الذي جعلت به اللين والولد للمشتري بعد الرد بالعيب
 لانك جعلت حكمهما حكم الخراج الذي جعله النبي صلى الله عليه وسلم
 للمشتري بالضممان وان كان ذلك الصاع عوضا عما كان في ضرعها في وقت
 وقوع البيع خاصة والباقي سالم للمشتري لانه من الخراج فقد جعلت البائع
 صا حادينا بابن دين وهذا غير جائز في قولك ولا في قول غيرك فعلى أي
 الوجهين كان هذا المعنى عندك فانتهت به تارك أصلا من أصولك وقد كنت

انت بالقول بفسخ هذا الحكم في المصراة أولى من غيرك لانك انت تفعل
اللبس في حكم الخراج وغيرك لا يجعله كذلك انتهى (تنبه) قد عقد
البيهقي باب الدليل على انه لا يشترط الخيارا اكثر من ثلاثة ايام وذكر
فيه حديث المصراة ولا يفتق انه لا يفتق فيه اذ جعل فيه الخيار لا يشترط
رضا البائع ولا بان يشترط عند العقد فتأمل

(البيع الفاسد)

(اعلم) ان البيع على أربعة أقسام (صحیح) وهو الم شروع بأصل ووصف
ويقيد الحكم بنفسه اذا خلعت الموانع (باطل) وهو غير مشروع أصلا
(وفاسد) وهو مشروع بأصله دون وصفه وهو يقيد الحكم اذا اتصل به
القصد (وموقوف) وهو يقيد الحكم على سبيل التوقف وامتنع تقاضاه
لاجل غيره وهو بيع ملك الغير قاله الزياحي (وفي) شرح المختار البيع
نوعان صحيح وفاسد والصحيح نوعان لازم وغير لازم والفاسد على نوعين قوي
وهو في صلب العقد وضعيف والبيع الفاسد يقيده الملك بالقبض خلافا
لشافعي والفاسد أكثر وأهم لاشتماله على الباطل والمكروه فكل باطل
فاسد ولا عكس (وفي) صدر الشرعية لافرق بين الباطل والفاسد
عند الشافعي

(بيان الخبر الدال على ان بيع الخمر باطل)

(ابو حنيفة) عن محمد بن قيس بن مخزومة الحمداني انه سمع عمر بن الخطاب
رضي الله عنه يسئل عن بيع الخمر واكل ثمنها فقال سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول قاتل الله اليهود خربت عليهم الشحوم فحرموا كلها
واستحلوا كل ثمنها ان الله حرم بيع الخمر وشراءها واكل ثمنها كذا رواه
ابن خسر ومن طريق الحسن بن زياد عنه (وأخرجه) مسلم من حديث
جابر بن عبد الله رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام
الفتح يقول وهو بمكة ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير
والأصنام فقبل يا رسول الله ارايت شحوم الميتة فانه يطلى بها السفن
ويدهن بها الجلود ويستصب بها الناس فقال لا هو حرام ثم قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم عند ذلك قاتل الله اليهود ان الله لما حرم عليهم شحومها

اجاوه ثم باعوه فاكلوا ثمنه (واخرجه) من حديث ابن عباس قال باع عمر
 ان سمرة باع خرا فقال قاتل الله سمرة لم يعلم ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجاوهها فباعوها (وعند)
 البخاري باع عمر ان فلانا باع خرا فقال قاتل الله فلانا لم يعلم ان سمرة وفي
 بعض الفاظه عن النبي صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود (واخرجه) مسلم
 ايضا من حديث أبي هريرة رفعه قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم
 فجاوهها واكلوا ثمنها (وفي) لفظ آخر حرم عليهم الشحوم فباعوه
 واكلوا ثمنه (واخرج) ايضا من حديث ابن عباس رفعه ان الذي حرم
 فيها حرم بيعها (ومن) حديث أبي سعيد الخدري رفعه ان الله حرم
 الخمر فمن ادركته هذه الآية وعنده منها شيء فلا يشرب ولا يبيع الحديث
 وقد تقدمها مسلم عن البخاري (قال) الزياحي يبيع الميتة والدم والخنزير
 والخمر باطل لعدم ركن البيع وهو مبادلة المال بالمال فلو هلكوا عند
 المشتري لم يضمن لان العقد في الباطل غير معتبر في قبض باذن المالك
 وقيل يضمن لانه لا يكون أدنى حالا من المقبوض على سوم الشراء وقيل
 الأول قول أبي حنيفة والثاني قول صاحبيه (والاصل) فيه ان بيع
 ما ليس بمال عند أحد كالحمر والدم والميتة التي ماتت حية انفسها باطل
 وان كان مالا عند البعض كالخمر والخنزير والموقوذة فان هذه الاشياء مال
 عند اهل الذمة فان بيعت يدين في الذمة فهو باطل وان بيعت بعين فهو فاسد
 في حق ما يقابلها حتى تملك وتضمن بالقبض بمال في حق نفسها حتى لا تضمن
 ولا تملك بالقبض لانها غير متقومة لما ان الشريعة امر باهانتها وفي تملكها
 العدم مقصودا اعزاز لها فكان باطلا وذلك بان يشترط يدين في الذمة
 لان الثمن من الدراهم والدنانير غير مقصود وانما هي وسائل والمقصود
 تحصيلها فلو كان باطلا لانه لم يكن مقصودا بان كانت دين في الذمة
 كان فاسدا لان المقصود تحصيل ما يقابلها وفيه اعزازه لانه لان الثمن
 قبيح لما ذكرنا والاصل المبيع ركذا اذا كانت معينة وبيعت بعين مقايضة
 صار فاسدا في حق ما يقابلها باطلا في حقها (ابو حنيفة) من محمد بن قيس
 ان رجلا من ثقيف يكنى ابا عامر كان يهتدي الى النبي صلى الله عليه وسلم

في كل عام راوية من خبر فاهدي اليه في العام الذي حرمت فيه الخمر راوية
 خبر كما كان يهديها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا عامر ان الله
 تعالى حرم الخمر فلا حاجة لنا في خمرك فقال رجل خذها وبيعها واستمن
 بئنها على حاجتك فقال ان الله تعالى حرم شربها وحرم بيعها واكل ثمنها
 كذا رواه الحسن بن زياد عنه وأخرجه مسلم من طريق عبد الرحمن بن وعلة
 السبائي انه سأل ابن عباس عما يهضم من الغنبد فقال ابن عباس ان
 رجلا هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم راوية خمر فقال له هل علمت
 ان الله قد حرمها قال لا قال فسار انسانا فقال له رسول الله صلى الله عليه
 وسلم سار رقة قال أمرته ان يبيعها فقال ان الذي حرم شربها حرم بيعها
 قال ففتح المازدة حتى ذهب ما فيها تفرد مسلم بهذا الحديث عن البخاري
 * (بيان الخبر الدال على حكم المزابنة والمحاقلة) *

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه
 وسلم نهى عن المزابنة والمحاقلة كذا رواه البخاري وهو متفق عليه وزاد
 مسلم وزعم جابر ان المزابنة يبيع الرطب في النخل بالتمر كيلاً والمحاقلة
 في الزرع على نحو ذلك يبيع الزرع القائم بالمحجب كيلاً
 * (بيان الخبر الدال على حكم بيع السنين) *

(أبو حنيفة) عن يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الوليد عن جابر رضي الله عنه
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة وان يشتري النخل
 سنة أو سنتين كذا رواه طحمة وابن خلد وعنده ابن عبد الباقي وابن خسر و
 وطحمة أيضاً (أبو حنيفة) عن زيد بن أبي انيسة عن أبي الوليد عن جابر رفعه
 عنه (أما) يبيع السنين فأخرج مسلم في حديث جابر بافظاً نهى عن
 المحاقلة والمزابنة والمعاومة والخسارة (قال) أحد الرواة يبيع السنين
 في المعاومة (وعنه) أيضاً نهى عن كراء الارض وعن بيعها السنين ولم يذكر
 البخاري يبيع السنين (وأخرجه) أبو داود والترمذي والنسائي وابن
 حبان (وفي) شرح المختار المزابنة يبيع التمر على النخل بتمر محذوذ
 مثل كيله خرصاً والمحاقلة يبيع الحنطة في سنبلها بحنطة مثل كيلها خرصاً
 ولا يجوز ان للنهي المتقدم ولانه باع بمكيل من جنسه فلا يجوز بطريق

الخمر ص كما اذا كانا موضوعين على الارض او كانا على الخيل لانه فيه شبهة
 الربا والشبهة في باب الربا المحقة بالحقيقة في التحريم وكذلك بيع العنب
 بالزبيب على هذا (وقال) الشافعي يجوز شراء القمر على رءوس الخيل
 بتمر مجذوذ على الارض خروفا فيها دون خمسة أوسق ولا يجوز فيها زاد على
 خمسة أوسق وفي قدر خمسة أوسق قولان (ودله عليه) نهى عن المزابنة
 ورخص في العرايا وهو ان يبتاع تمرا مجذوزا بخرصها تمرا على الخيل فيها
 دون خمسة أوسق (قلنا) العريضة هي العطية لغة وتأويله ان يبيع الرجل
 ثمرة نخله في بستانه ثم يشق على المعري أى الواهب دخول المعري له
 في بستانه كل يوم ولا يرضى من نفسه خالف الوعد والرجوع في المنة فيعطيه
 مكان ذلك تمرا مجذوزا بالخرص دفعه للضرر عن نفسه وتقاديا عن الخلف
 في الوعد وهو عندنا جائز لان الموهوب لم يصرمه كاللواهب له مادام متصلا
 بملك الواهب فيما يعطيه من التمر ولا يكون عوضا عنه بل هبة متبدأة
 (وانما) سمي بيعا مجازا لانه في الصورة عوض يعطيه واتفق ان ذلك
 كان فعلا دون خمسة أوسق فظن الراوى ان الرخصة مقصورة عليه
 ففعل كما وقع عنده وسكت عن السبب والمحل على هذا أولى كيبلا تضاد
 الآثار انتهت وتفصيله في شرح معاني الآثار للطحاوى

(بيان الخبر الدال على النهى عن بيع الغرر)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن بيع الغرر كذا أخرجه البخاري من طريق أبي أحمد الزبير
 عنه (ورواه) الثوري عن ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر مرفوعا مثله
 (واسلم) عن أبي هريرة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
 المحصاة وعن بيع الغرر تفريده مسلم عن البخاري وأخرجه أحمد وأبو داود
 (وفي) مسند أحمد من حديث ابن مسعود لا تشتروا السمك في المساء فانه غرر
 وانما لم يحرز ذلك لانه باع بالايام (وقد) أخرجه أحمد موقوفاً مرفوعاً من
 طريق يزيد بن أبي زياد عن المسيب بن رافع عن ابن مسعود قال البيهقي
 فيه ارسال من المسيب وعبد الله والهجج وقفه وقال الدارقطني في العال
 اختلاف فيه والهجج وقفه وكذا قال الخطيب وابن الجوزي ورواه أبو بكر

أخيه كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومن طريق ابن خسر ورواه محمد بن الحسن عنه إلا أنه قال لا يسوم وفي المتفق عليه من حديث ابن عمر رفعه لا يبيع بعضكم على بيع بعض (وفي) لفظ آخر لا يبيع الرجل على بيع أخيه والمراد بالبيع الشراء (وزاد) النسائي حتى يتساع أو يذر (ومن) حديث أبي هريرة رفعه لا يسوم المسلم على سوم المسلم وفي لفظ آخر أن يستام الرجل على سوم أخيه (قال) الزبلي وإنما يكره الاستيام فيما إذا جنح قلب البائع إلى البيع بالثمن الذي سواه المشتري وأما إذا لم ينجح قلبه ولم يرض به فلا بأس أخبرنا بشترى بأزيد لان هذا يبيع من يزيد * (بيان الخبر الدال على كراهية بيع الحاضر للبادي)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد كذا رواه ابن خسر ومن طريق الواسع من شجاع من أبيه عنه (وأخرجه) مسلم لم يزيادة دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض (أبو حنيفة) عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع حاضر لباد كذا رواه طلحة من طريق أبي حاتم عنه وأخرجه الشيخان من حديث ابن عمر وأبي هريرة وابن عباس زاد مسلم قال طاووس فقامت لابن عباس ما قوله حاضر لباد قال لا يمكن له سمسارا (وعند) مسلم أيضا من حديث أنس بزيادة وإن كان أخاه أو أباه (قال) صاحب الهداية هذا إذا كان أهل البلد في قط وعوز وهو يبيع من أهل البلد طمعا في الثمن الغالي لمسا فيه من الأضرار لهم وأما إذا لم يكن كذلك فلا بأس به لأنه لا ضرر (وفي) شرح المختار هو أن يجلب البادي الساعة فيأخذها الحاضر ليبيدها له بعد وقت بأعلى من السعر الموجود وقت الجلب * (بيان الخبر الدال على كراهية التفريق بين الأثم وولدها)

(أبو حنيفة) عن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (قال) أقبل زيد بن حارثة برقيق من اليمن فاحتاج إلى نفقة فينفقها عليهم فباع غلاما من الرقيق كان مع أمه فلما أقدم على النبي صلى الله عليه وسلم تصفح الرقيق فقال مالي أرى هذه والله قال احتجنا إلى نفقة فيعنا ولدها فأمر برده كذا

رواه البخاري من طريق هيب بن موسى عنه ورواه ابن خسر و من طريق حمزة بن حبيب الزيات عنه الا انه قال ابو حنيفة عن عبد الله بن الحسن ابن علي بن ابي طالب ورواه الاشناني من طريق الحسن بن محمد بن علي عن ابي يوسف عنه ~~كذلك~~ ورواه محمد بن الحسن في الآثار عنه ثم قال ربه ناخذ بكرة ان يفرق بين والدته وولدها اذا كان صغيرا وكذا بين الاخوين وكل ذي رحم محرم اذا كانا صغيرين او كان احدهما صغيرا واما اذا كانوا كبارا فلا بأس به وهذا كله قول ابي حنيفة ورواه الحسن ابن زياد ايضا عنه (واخرجه) ابو داود من حديث هل انه فرق بين جارية وولدها فتراه التي عليه السلام عن ذلك ورد البيع وكذلك أخرجه الدارقطني والمحاكم وفي الباب حديث ابي ايوب من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة رواه الترمذي والدارقطني والمحاكم (وعند) ابن ماجه من حديث ابي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرق بين الولد والدة وبين الاخ واخيه وكذلك أخرجه الدارقطني (بيان الخبر الدال على ان البيع يبطل اذا اشترط فيه ما ليس منه) (ابو حنيفة) عن ابي يعقوب عن حماد عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم انه بعث عتاب بن اسيد الى مكة فقال انهم من شرطين في بيع وعن بيع وسلف وعن ربح مالم يضمن وعن بيع مالم يقبض كذا رواه البخاري من طريق بشر بن الوليد وعلي بن معبد كلاهما عن ابي يوسف عنه واللفظ للاخير ورواه طلحة والاشناني من طريق بشر بن الوليد ورواه ابن خسر و من طريق الاشناني (ابو حنيفة) عن يحيى بن عبيد الله بن موهب التميمي القرشي الكوفي عن عامر الشعبي عن عتاب بن اسيد ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان يثنى قومه فذكره كذا رواه طلحة من طريق جعفر بن عوف عنه وفيه انقطاع فان الشعبي لم يدرك عتابا وابن موهب ضعيف (ابو حنيفة) عن علي بن عامر عن عبد الله بن عبد الواحد عن عتاب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له اطلق الى اهل الله فانهم عن اربع شعاع فذكره كذا رواه طلحة من طريق حمزة بن حبيب الزيات عنه ورواه ابن خسر و من طريق محمد بن شعاع عن الحسن بن زياد

عنه (ابو حنيفة) عن يحيى بن عامر عن رجل عن عتاب بن النسي صلى الله عليه وسلم قال له انه اهلك فذكره ~~كذا~~ رواه محمد بن الحسن في الآثار والحسن بن زياد في مسنده كلاًهما عنه ورواه طلحة وابن خشر وروا الكلاعي (قال) الشريف الحسيني في التذكرة صوابه يحيى بن عامر الشعبي ثم قال يحيى بن عبيد الله البكري عن عامر الشعبي عن رجل عن عتاب انتهى (وأخرجه) ابن ماجه من حديث ايوب بن أبي سليم عن عطاء عن عتاب بن أسيد ان النبي صلى الله عليه وسلم لما بعثه الى أهل مكة نهاه عن سلف مالم يضمن (وأخرجه) البيهقي من حديث ابن اسحاق عن صفوان بن يحيى ابن أمية عن أبيه قال استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم عتاب بن أسيد على أهل مكة فقال اني أمرتك على أهل الله بقرى الله لا بأكل أحدكم من ربح مالم يضمن وانهم عن سلف وبيع وعن الصفقة في البيع الواحد وان يبيع أحدهم ما ليس عنده (قال) الذهبي في اختصار السنن سنده جيد (وأخرجه) أيضاً من حديث اسمعيل بن أمية عن عطاء عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتاب اني قد بعثتك الى أهل الله وأهل مكة فانهم من يبيع مالم يقبضوا ورجح مالم يقبضوا وعن قرظ وبيع وعن شرمط في بيع وعن بيع وسلف (ثم قال) تفرد به يحيى بن صالح الايلي عن اسمعيل وهو منكر بهذا السند وأخرجه أيضاً من طريق الثوري عن ابن عجلان وعبد الملك بن أبي سليمان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث عتاب بن أسيد فنهاه عن شرمط في بيع وعن سلف وبيع وعن بيع ما ليس عندك وعن ربح مالم يضمن (وأخرجه) الطبراني في الأوسط عن أبي عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعتاب فذكره بالقطعة المتقدم (وقال) محمد بن الحسن في الآثار فاما قوله سلف وبيع فالرجل يقول للرجل ابيع عبدى هذا بكذا وكذا على ان تقرضني كذا وكذا او بقول تقرضني كذا وكذا على ان ابيعك كذا فلا يثني هذا (وقوله) شرطين في بيع فالرجل يبيع الشيء بالالف الحاملة والى شهرين بالغين فيقع عقد البيع على هذا وانه لا يجوز (وأما قوله) ورجح مالم يضمنوا فالرجل يشتري الشيء فيبيعه قبل ان يقبضه بربح فذلك لا يجوز

(قلت) وقد تقدم هذا مفصلا (أبو حنيفة) عن عمرو بن شعيب عن
 أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرط في البيع كذا
 رواه طلحة عن أبي العباس بن عقدة عن الحسن بن القاسم عن الحسين الجلي
 عن عبد الوارث بن سعيد قال قلت لأبي حنيفة ما تقول في رجل ابتاع يعبا
 وشرط شرطا فقال البيع باطل والشرط باطل فسألت ابن أبي ليلى عن ذلك
 فقال البيع جائز والشرط باطل فأتيت ابن شبرمة فسأله عن ذلك فقال
 البيع جائز والشرط جائز فقلت سبحان الله ثلاثة من فقهاء الكوفة
 اختلفوا في مسألة واحدة ثم أتيت أبا حنيفة فأخبرته بذلك فقال لا علم لي
 بما قالوا حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه
 وسلم نهى عن الشرط في البيع ثم أتيت ابن أبي ليلى فذكرت له ذلك فقال
 لا أدري بما قالوا حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما اشترى بريرة واشترطى الولاء فإن الولاء
 إن اعتق فالبيع جائز والشرط باطل فأتيت ابن شبرمة فأخبرته بذلك
 فقال لا أدري بما قالوا حدثني مسعر عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله
 رضي الله عنه قال بعث من رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقة واشترطت
 جملاني إلى المدينة فجازا البيع والشرط جميعا ورواه ابن خزيمة عن طريق
 جعفر بن محمد بن عبد الله الأسدي وموسى بن هرون كلاهما عن عبد الله بن
 أيوب عن محمد بن سليمان الذهلي عن عبد الوارث بن سعيد إلا أن في رواية
 الأسدي قال قدمت مكة فوجدت بها أبا حنيفة ورواه ابن عبد الباقي من
 طريق موسى بن هرون وفيه قدمت المدينة فوجدت بها أبا حنيفة
 (وأخرجه) الحافظ أبو نعيم عن أبي القاسم الطبراني عن عبد الله بن بكر عن
 محمد بن سليمان الذهلي عن عبد الوارث بن سعيد عن أبي حنيفة فذكره
 وهكذا هو في الأوسط (وأخرجه) الحافظ في علوم الحديث من حديث عطاء
 الخراساني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (ومن) طريق محمد بن
 سليمان الذهلي عن عبد الوارث بن سعيد وكذا أخرجه ابن خزم في المحلى
 والطبراني في المعالم وهو في الجزء الثالث من مشيخة بغداد لإدريس المياطي ونقل
 فيه عن أبي الفوارس أنه قال غريب وأخرجه أصحاب السنن إلا ابن ماجه

وابن حبان (قالت) واخرجه ابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن
 ابيه عن جده نحوه (أبو حنيفة) من أبي يعفور عن حدثه عن عبد الله بن
 عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الصفتين في بيعة وعن
 بيع وساف وعن بيع ما ليس عندك كذا رواه ابن خزيمة واخرجه الحجة
 من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده واخرجه الهماوي من طريق
 داود بن أبي هند عن عمرو بن شعيب باقظ نهى عن بيع وساف وعن شرطين
 في بيعة (ومن) طريق أيوب عن عمرو بن شعيب باقظ لا يخل ساف وبيع
 ولا شرطان في بيع (ومن) طريق عبد الملك بن أبي سليمان وطاهر الاحول
 من عمرو بن شعيب باقظ نهى عن شرطين في بيع وعن ساف وبيع (بيان)
 الاحتجاج لما ذهب اليه الامام رضي الله عنه من فساد البيع بشرط فيه
 ما ليس منه (اعلم) انه ذهب قوم الى ان الرجل اذا باع من وجعل دابة بمن
 معلوم على ان يركبها البائع الى موضع معلوم ان البيع جائز والشرط جائز
 (واحتجوا) في ذلك بحديث جابر الذي يقول فيه فبعته بوقية واستثبت
 جملانه حتى اقدم على اهلي وخالفهم آخرون واقرقوا وفرقتين فقالت فرقة
 البيع جائز والشرط باطل وقالت فرقة البيع فاسد فكان من الحجة لما
 على الفرقة الاولى ان حديث جابر فيه معنيان يدلان على ان لاجة لم فيه
 احدهما ان مساومة النبي صلى الله عليه وسلم لجابر انما كانت على البعير
 ولم يشترط في ذلك لجابر ركوبه فكان الاستثناء لركوبه مفعولا من البيع
 لانه انما كان بعد فليس في ذلك حجة تدلنا كيف حكم البيع لو كان ذلك
 الاستثناء مشروطا في عقدته هل هو كذلك أم لا والشافعي ان جابرا قال
 في الحديث يا بلال اعطه اوقية وخذ بعيرك فها لك فدل ذلك ان ذلك
 القول الاول لم يكن على التبايع فلو ثبت ان الاشتراط لركوبه في أصله بعد
 ثبوت هذه المسألة لم يكن في هذا الحديث حجة لان الاشتراط فيه ذلك الشرط
 لم يكن بيعة ولا ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ملك البعير على جابر فكان
 اشتراط جابر لركوبه اشتراطا فيما هو له فليس في هذا دليل على حكم ذلك
 الشرط لو وقع في بيع يوجب الملك للمشتري كيف كان حكمه (وذهب)
 الذين ابطالوا الشرط في ذلك وجوزوا البيع الى حديث بريرة المشهور والدال

على ان الشروط التي تشترط في البيوع كلها تبطل وتثبت البيوع فـ كان من
 نتيجة عاينهم ان حديث بريرة هكذا روى انها ارادت ان تشتريها فتمتعتها فأنى
 اهلها الا ان يكون ولاؤها وقد رواه آخرون على خلاف ذلك (فعل) الاول
 اياها البيوع على ان تعتق المشتري وعلى ان يكون ولاه المعتق للبائع فاذا
 وقع ذلك ثبت البيوع وبطل الشرط وكان الولا للمعتق (وفى) حديث
 عروة عن عائشة انها قالت لما ان احب اهلك ان اعطيهم ذلك تريد
 الكتابة صبة واحدة فعلت ويكون ولاؤك لى فلما عرضت عليهم بريرة ذلك
 قالوا ان شاءت ان تحتسب عليك فانه فعل فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عائشة لا يمنعك ذلك منها اشترىها فاعتقها فانما الولا لمن اعتق فكان
 في هذا الحديث مما كان من اهل بريرة من اشترط الولا ليس في بيع
 وان كان في اداء عائشة اليهم الكتابة عن بريرة وهم تولوا عـ ذلك ولم يكن
 تقدم ذلك الاداء من عائشة ملك فكان ذكر الشراء هنا ابتداء من النبي
 صلى الله عليه وسلم ليس مما كان قبل ذلك بين عائشة وبين اهل بريرة
 في شئ فليس في هذا دليل على اشترط الولا في البيوع فكيف حكمه هل
 يجب به فساد البيوع ام لا (واما) ما احتج به الذين افسدوا البيوع بذلك
 الشرط فما تقدم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص انفا وهو منى
 عن شرطين في بيع وعن سلف وبيع فاليبيع في نفسه شرط فاذا شرط فيه
 شرط آخر فكان هذا شرطين في بيع فهو هذا والشرطان المنهى عنهما
 عندهم المذكوران في هذا الحديث وقد خولفوا في ذلك فقيل الشرطان
 في البيوع هو ان يقع البيوع على الف درهم او على مائة دينار الى سنة فيقع
 البيوع على ان يعطيه المشتري ايها شاء فالبيوع فاسد لانه وقع بمثن مجهول
 (وكان) من الحجة لهم في ذلك حديث زينب امرأة عبد الله بن مسعود انها
 باعت عبد الله جارية واشترطت خدمتها فذكرت ذلك لعمره فقال
 لا يقربنها (اخرجه) الطحاوى من طريق شعبة عن خالد بن سلمة سمعت
 محمد بن عمرو بن الحارث يحدث عن زينب (ورواه) الامام عن الزهري عن
 ابن مسعود بلفظه طاب من امراته جارية يشتريها منها فقالت ابيها
 على ان تمسكها على فان اردت بيعها كنت احق بها بالثمن فاشترهاها منها

بالثمن ثم سأل عمر بن الخطاب فقال لا تقر بها وفيها مشوية لاسد (وأخرج)
 محمد بن الحسن في الأثر عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم في الرسل
 يشترى الجارية ويشترط عليه ان لا يبيع ولا يهب ليس هذا يبيع لائك
 صاحبه ليس هذا يهب كاح ولا يملك ذلك يصنع بحاله ما يصنع بملك يمينه
 (وأخرج) الطحاوي من طريق يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر عن
 قوله (وأخرج) الطحاوي أيضا من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع
 عن ابن عمر قال لا يحد فرج الا فرج ان شاء صاحبه باعه وان شاء
 وهبه وان شاء أمسكه لا شرط فيه (فقد) ابطال عمر رضي الله عنه يبيع عبد
 الله بن مسعود وتابعه عبد الله على ذلك ولم يخالفه فيه وقد كان له خلافه
 ان لو كان يحرى خلاف ذلك لان ما كان من عمر لم يكن على جهة الحكم وانما
 كان على جهة العتق وتابعتهما ازينب امرأة عبد الله على ذلك وهي صحابية
 وتابعهم على ذلك عبد الله بن عمر وقد علم من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما كان من قوله لعائشة في امر بريرة على ما قد تقدم (فدل) ذلك ان معناه
 كان عنده على خلاف ما حمله عليه الذين احتجوا بحديثه ولم يعلم احد من
 الصحابة غير من ذكرنا ذهب في ذلك الى غير ما ذهب اليه عمر ومن تابعه على
 ذلك ممن ذكر في كان ينبغي ان يجعل هذا أصلا واجزا عما من الصحابة
 ولا يخالف وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وجمهور الله
 تعالى (فائدة) في شرح المختار اعلم ان البيع بالشرط ثلاثة أنواع
 (أحدها) البيع والشرط جائز ان وهو كل شرط يقتضيه العقد ويلازمه
 كما اذا اشترى أمة على ان يستخدمها او ماعا على ان يأكله او دابة على ان
 يركبها ولو اشترى أمة على ان يطأها فهو فاسد لان فيه زنا لا بائع لانه يمتنع به
 الرد بالعيب وقال لا يفسد لانه شرط يقتضيه العقد (والثاني) نوع كلهما
 فاسدان وهو كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلازمه وفيه منفعة لاسد
 المتعاقدين وهو ما من الشروط الفاسدة في هذه المسائل ونحوها
 اولها عقد عليه اذا كان من اهل الاستحقاق كعتق العبد ولو أعتقه انقلب
 جائزا فيجب الثمن عند أبي حنيفة لانه منهي به والشئ يتأكد بانتهائه
 وعندهما عيب القيمة وهو فاسد على حاله لانه به تقرر الشرط الفاسد

(والثالث) نفع البيع جائز والشرط باطل وهو شرط لا يقتضيه العقد وفيه مضرة لاحدهما أو ليس فيه منفعة ولا مضرة لاحدا وفيه منفعة اخبر المتعاقدين والبيع جائز والشرط باطل وهو كشرط ان لا يبيعه ولا يهبه ولا يبلس الثوب ولا يركب الدابة ولا يأكل الطعام ولا يطأ الجارية أو على ان يقرض اجنبيا دراهم ونحو ذلك فانه يجوز ويبطل الشرط لانه لا يستحقه أحد فيلغو ويحلوه عن الفائدة وتبني على هذه الاصول مسائل كثيرة تعرف بالاعمل ان شاء الله تعالى *

(بيان الخبر الدال على الرخصة في ثمن الكلب الماعل للصيد)

(ابو حنيفة) عن هانئ عن ابن عباس قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن كلب الصيد كذا رواه طلحة عن طريق محمد بن المنذر عن احمد بن عبد الله الكندي عن علي بن معبد عن محمد بن الحسن عنه (ابو حنيفة) عن الميمون عن عكرمة عن ابن عباس قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن الكلب للصيد كذا رواه طلحة عن طريق محمد بن المنذر وابن خثيرة وابن المغيرة عن طريق الحسين بن الحسن بن الانطاكي كلاهما عن احمد بن عبد الله الكندي (ومن) طريقه ايضا أخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمة الكندي المذكور وقال وهو ضعيف (قلت) لكن له طريق ليس فيها الكندي المذكور (روى) ابن خثيرة عن ابن خثيرة عن أبي علي بن شاذان عن أبي نعيم عن اشكاب عن عبد الله بن طاهر عن اسمعيل بن توبة القزويني عن محمد بن الحسن وهذا سند لا بأس به وعند الترمذي من طريق حماد بن سلمة عن قيس عن عطاء عن أبي هريرة عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ثمن السهم وعن الكلب الا كلب صيد (قال) البيهقي رواية حماد عن قيس فيها نظر (قلت) هما من رجال مسلم (ثم قال) رواه الوليد بن عبيد الله بن أبي رباح والمثنى بن الصباح عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث كلهن صححت فذكر كسب الجسام ومهر البغي وثن الكلب الا كذا رواه يافراويه ضعيفان (قلت) الوليد ضعيف الدارقطني وكان البيهقي تبعه ولم يضعهما المقدمون في معاني بل حكى ابن أبي حاتم في كتاب

بالبحر راجع والتعميد عن ابن معين انه ثقة وأخرج له ابن حبان في صحيحه
 والمحاكم في مستدركه (ثم قال) عبد الواحد بن غياث وسويد بن عمرو قال
 حدثنا حماد بن عمار بن أبي الزبير عن جابر قال سمى من ثمن الكلب والسنور
 الا كلب صيد ولم يذكر حماد عن النبي صلى الله عليه وسلم (قلت) مثل هذا
 مرفوع عند أهل الحديث وان لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول
 أكثر أهل العلم ومنه قول أنس أمر بلال أن يشفع الاذان الحمد لله
 ابن الصلاح وتأييد بما تقدم عن أبي هريرة ثم قال ورواه عبيد الله بن
 موسى عن حماد بالشك في ذكر النبي صلى الله عليه وسلم فيه (قلت) أخرج
 الدارقطني هذه الرواية واقتطاعها عن جابر لا أعلم الا عن النبي صلى الله عليه
 وسلم وهذا مرفوع لا شك فيه ثم قال البيهقي ورواه الهيثم بن جميل عن حماد
 فقال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قلت) لو سلمنا ان تلك الرواية
 موقوفة فرواية الهيثم هذه مرفوعة وقال فيه ابن حنبل وابن سعد ثقة زاد
 الجهلي صاحب سنة (وقال) الدارقطني ثقة حافظ وأخرج له ابن حبان
 في صحيحه والمحاكم في مستدركه والرفع زيادة وزيادة الثقة مقبولة (ثم قال)
 البيهقي ورواه الحسن بن أبي جعفر عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى
 الله عليه وسلم وليس بالقوي (قلت) يعني به الحسن بن أبي جعفر وهذا
 الحديث بهذا الاسناد أخرجه أحمد في مسنده بالقطائي عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن ثمن الكلب الا الكلب المعلم (ثم قال) البيهقي والثابت عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال من هذا الاستثناء والاستثناء انما هو
 في الاقتناء قلت الاستثناء روي من وجهين جديدين من طريق الوابدين
 عبيد الله عن عطاء عن أبي هريرة ومن طريق الهيثم عن حماد عن أبي
 الزبير عن جابر وقد أخرجه الدارقطني من طريق الهيثم ثم أخرجه من
 رواية سويد بن عمرو عن حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر قال سمى
 من ثمن السنور والكلب الا كلب صيد ولم يذكر حماد عن النبي صلى الله
 عليه وسلم وهذا أصح من الذي قبله وهذا اللفظ الدارقطني وقد قدمنان
 هذا في حكم المرفوع فقد تابع سويد الهيثم وتابعه أيضا عبد الواحد بن
 غياث كما ذكر البيهقي وتابعه حماد أيضا أبو نعيم كما ذكره الطحاوي وتابعه

أيضا النجاشي بن محمد مع التميمي بالرفع فقال النسائي أخبرني إبراهيم
ابن محمد المصيصي حدثنا ججاج بن محمد عن حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن
جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن السمور والكلاب الا كلاب
صيد وهذا سند جيد فظهر أن الحديث بهذا الاستثناء صحيح والاستثناء
زيادة على أحاديث النهي عن ثمن الكلاب فوجب قبولها والله أعلم وقال
الطحاوي وقدرينا عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب
انه نهى عن ثمن الكلاب ولم يفسر أي كلاب هو فلم يخل ذلك من أحد
وجهين اما ان يكون أراد خلاف كلاب المنافع أو يكون أراد كل الكلاب
ثم ثبت عنه نسخ كلب الصيد ثم استثناءه في الحديث المتقدم (ثم)
قد روى في ذلك عن الثماليين ومن بعدهم ما يدل على أن الاستثناء صحيح
أخرج الطحاوي من طريق إسرائيل عن جابر عن عطاء قال لا بأس بثن
الكلاب السلوقي فهذا عطاء يقول هذا وقد روى عن أبي هريرة مرفوعا
أن ثمن الكلاب من السمك قد دل ذلك على المعنى الذي ذكرناه في حديث
جابر وأخرج أيضا من طريق الليث عن عقيل عن الزهري أنه قال إذا
قتل الكلاب الملعون فانه يقوم قيمة فيغرمه الذي قتله فلهذه الزهري يقول
هذا وقد روى عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم أن
ثمن الكلاب سمكت قال الكلام في هذا مثل الكلام في حديث جابر وأخرج
أيضا من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان
الأنصاري قال كان يقال يجعل في الكلاب الضاري إذا قتل أربعون
درهما (وأخرج) أيضا من طريق شريك ومحمد بن فضيل عن مغيرة عن
إبراهيم قال لا بأس بثن كلاب الصيد (وقال) البيهقي وروى الربيع
عن الشافعي عن بعض من كان ينسأطره في هذه المسئلة فقال أخبرني
بعض أصحابنا عن ابن اسحاق عن عمران بن أبي أنس أن عثمان أغرم رجلا
قتله عشرين بغيرا فقال الشافعي الثابت عن عثمان خلافة أخيه
الثقة عن يونس عن الحسن سمعت عثمان بن عفان يخطب وهو يأمر بقتل
الكلاب ثم قال فكيف يأمر بقتل ما يغرم من قتله فيجته (قلت) لا يكتفي
بقوله أخبرنا الثقة فقد يكون مجرعا عند غيره لاسيما والشافعي كثير ما يعنى

بذلك ابن أبي يحيى أو الزنجي وهما ضعيفان وصحيف بامر عثمان يقتل
 الكلاب وآخر الأمرين من النبي صلى الله عليه وسلم انتهى عن قتله
 إلا الأسود منها فان صح أمره بقتله اقلنا كان ذلك في وقت من الاوقات لمفسدة
 طرأت في زمانه (قال) صاحب التمهيد يظهر بالمدينة اللعب بالحمام والمارشة
 بين الكلاب فامر عمر وعثمان بقتل الكلاب وذبح الحمام (قال) الحسن
 سمعت عثمان غير مرة يقول في خطبته اقتلوا الكلاب واذهبوا الحمام فظهر من
 هذا انه لا يلزم من الامر بقتلهما في وقت واحدة ان لا يضمن قاتلهما في وقت آخر
 كما امر بذبح الحمام (وقال) البيهقي أيضا هشام عن يعل بن عطاء عن اسمعيل
 ابن حساس وليس بالمشهور عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قضى
 في كلب الصيد أربعين درهما وفي كلب الغنم شاة وفي كلب الزرع بفرق
 من طعام وفي كلب الدار بفرق من تراب حق على الذي قتله ان يعطيه
 وحق على صاحب الكلب ان يقبل مع نقص من الاجر رواه سعيد بن منصور
 عنه ورواه البخاري في تاريخه حد ثنا قتيبة حد ثنا هشام حد ثنا يعل بن
 اسمعيل هو ابن حساس ان عبد الله بن عمرو وقف في كلب الصيد أربعين
 درهما قال البخاري لم يتابع عليه (قلت) اسمعيل هذا ذكره ابن حبان
 في الثقات وكيف يقول البخاري لم يتابع عليه وقد ذكره البيهقي فيما بعد
 من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو وذكر ابن عدي
 في الكامل كلام البخاري ثم قال لم أجدهما قال البخاري فيه أثر فاذا ذكره
 انتهى (تنبيه) وقع في الهداية في حديث ابن عباس الا كلب صيد أو ماشية
 وهذا اللفظ غير موجود في كتب الحديث وانما جاء ذكره في أحاديث
 الاقتناء وفي الصحاح عن أبي يوسف لا يبيع الكلب العقور لانه
 لا ينتفع به فصار كالموام المؤذية وسبق حديث الامام رخص رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فلفظ الرخصة دال على الاستباحة ولا فرق في ذلك بين
 جميع الكلاب المعلم وغير المعلم وشرط شمس الأئمة مجواز بيع الكلب ان
 يكون معلما أو قابلا للتعليم والله أعلم

(بيان الخبر الدال على النهي عن الغش في المعاملات)

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه

وسلم انه قال ليس منان في البيع والشراء كذا رواه الحارثي
 من طريق مروان بن معاوية الغزاري عنه (واخرجه) احمد والدارمي
 واخرجه مسلم وابوداود والترمذي وابن ماجه من حديث ابي هريرة بدون
 قوله في البيع والشراء ورواه الحارثي كلفظ ليس منان فحسنا وفيه قصة
 وادعى ان مسلما يخرجها فلم يصب قاله المحافظ (وفي الباب) عن ابي
 الحراء عند ابن ماجه وعن ابن مسعود عند الطبراني وابن حبان في صحيحه
 (وعن) ابي بردة بن نيار عند احمد ايضا بلفظ الحارثي كرم عن حمير بن سعيد
 عن عمه عند الحارثي كرم ايضا وعن اسمعيل بن ابراهيم المخزومي عن ابيه عن
 جده عبد الله بن ابي ربيعة عند البيهقي بلفظ من فحسنا فليس منا وفيه قصة
 (وقال) الذهبي اخرجه النسائي وابن ماجه من حديث سفيان ووكيع
 عن اسمعيل هذا وهو صدوق

(باب الربا)

(بيان الخبر الدال على انه اذا بيع جنس الاثمان بجنسه بشرط فيه التساوي
 والمقايض قبل الافتراق ولا يجوز التفاضل فيه فان اختلفا فالتمعاوض)
 (ابو حنيفة) عن عطية عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال الذهب بالذهب مثلامثل والفضل ربا والفضة
 بالفضة مثلامثل والفضل ربا والخمصة بالخمصة مثلامثل والفضل ربا والتمر
 بالتمر مثلامثل والفضل ربا والشعير بالشعير مثلامثل والفضل ربا والمالح بالمالح
 مثلامثل والفضل ربا (وفي رواية) الذهب بالذهب وزنا يوزن يدا ييد
 والفضل ربا والفضة بالفضة وزنا يوزن يدا ييد والفضل ربا والخمصة
 بالخمصة كيلا يكيل يدا ييد والفضل ربا والشعير بالشعير كيلا يكيل يدا ييد
 والفضل ربا والتمر بالتمر كيلا يكيل يدا ييد والفضل ربا والمالح بالمالح
 كيلا يكيل يدا ييد والفضل ربا كذا رواه باللفظ الاول محمد بن الحسن في الآثار
 عنه والكلابي عن طريق محمد بن خالد الوهبي عنه والحارثي عن طريق
 حمزة بن حبيب الزيات وزيايد بن الحسن بن فرات وأبي يوسف كلهم عنه
 ورواه الحارثي باللفظ الثاني من طريق أسد بن عمرو وعبد المجيد الحارثي
 وعبيد الله بن موسى ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد واسحاق بن يوسف

الارزقي وسعيد بن أبي الجهم وحساد بن أبي زينة وأبي عبد الرحمن المتري
 وعطية ومسروق وموسى بن طارق وأيوب بن هاني وشعيب بن إسحاق
 كلهم عنه (وأخرجه) الشيخان بافظ لا تبعوا الذهب بالذهب
 الا مثلا بمثل ولا تشقوا بعضها على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق الا مثلا
 بمثل ولا تشقوا بعضها على بعض ولا تتبعوا غائبنا بخ (وبالفظ) لا تتبعوا
 الذهب بالذهب ولا الورق بالورق الا وزنا بوزن مثلا بمثل سواء سواه
 لم يذكر البخاري وزنا بوزن (وأخرج) مسلم ايضا عن أبي سعيد رفعه
 الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر
 والمخ بالمخ مثلا بمثل يدا بيد فن زاد أو استزاد فقد أربى الا أخذوا معلى فيه
 سواء ولم يخرج البخاري وأخرج مسلم عن أبي هريرة رفعه التمر بالتمر
 والمخطة بالمخطة والشعير بالشعير والمخ بالمخ مثلا بمثل يدا بيد فن زاد
 أو استزاد فقد أربى الا ما اختلف ألوانه (وعنه) أيضا رفعه الذهب
 بالذهب وزنا بوزن مثلا بمثل والفضة بالفضة وزنا بوزن مثلا بمثل فن زاد
 أو استزاد فهو ربا (وأخرج) ايضا عن عباد بن الصامت رفعه الذهب
 بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ
 مثلا بمثل سواء بسواء يدا يدا فإذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم
 اذا كان يدا يدا لم يخرج البخاري وهو ايضا عند البيهقي بسند جيد وعند
 مسلم في حديث معمر بن عبد الله رفعه الطعام بالطعام مثلا بمثل وفيه قصة
 ولم يخرج البخاري (وأخرج) الشيخان عن سعيد بن المسيب عن
 أبي هريرة وأبي سعيد رفعاه قدم عليه تمر جنيب وفيه بيع هذا واشترى بئنه
 من هذا وكذلك الميزان (وروى) الدارقطني من مرسل بن المسيب لاربا
 الا في ذهب أو فضة أو ما يكال أو يوزن أو يؤكل أو يشرب وهو في المواطن
 قول ابن المسيب وهو أشبه (ثم) اعلم ان الامام رضي الله عنه يعتبر المساواة
 في الحال عند العقد ولا يلتفت الى النقصان في المآل ومحمد يعتبر حالهما لا
 واعتبار أبي يوسف مثل اعتبار الامام الا في الرطب بالتمر فإنه يفسده بالنقص
 (وأصل) الشافعي ان حرمة بيع المعلوم بمجنسه هي الاصل والتساوي
 في المعيار الشرعي مع اليد مختص الا انه تعين التساوي هنا فيه في العدل

الاحوال وهي حالة الجفاف (واحتج) ابو يوسف ومحمد بن عمار روى عن سعد
 ابن ابي وقاص رضي الله عنه رفعه نهى عن بيع الرطب بالتمر وقال
 انه ينقص اذا جف بين الحكم وعلته وهي النقصان عنه اذا جف اخرجه
 الاربعة واجدوا ابن حبان والحاكم من طريق زيد بن عياش عنه (فمحمدا)
 عدى هذا الحكم الى حيث تعدت العلة وابو يوسف قصره على محل النقص
 لكونه حكما ثبت على خلاف القياس (ولامام) الكتاب والسنة (اما)
 الكتاب فعمومات البيع فحقوقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا وقوله
 تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون
 تجارة عن تراض منكم ومظاهر النصوص يقتضي جواز كل بيع الا ما خض
 بدليل وقد خص البيع متفاضلا على المعيار الشرعي ففي البيع متساويا
 على ظاهر العموم (واما) السنة فحديث الباب وحديث عباد بن الصامت
 رضي الله عنه حيث جوز صلى الله عليه وسلم بيع الحنطة بالحنطة والشعير
 بالمشعير والتمر بالتمر مثلا بمثل عامما لمقام غير تخصيص وتقييد ولا شأن
 اسم الحنطة والشمعير يقع على كل جنس اسم الحنطة والشعير على اختلاف
 انواعهما واوصافهما وكذلك اسم التمر يقع على الرطب والبسر والمانب
 والمقع (وبدل) لذلك حديث عامل خبير الذي تقدم وقد كان اهدى اليه
 ربما فقال او كل تمر خبير هكذا فاطاق اسم التمر على الرطب وكذا حديث
 نهى عن بيع التمر حتى ترعى وقد تقدم والاحرار والاصفرار من اوصاف
 البسر فقد اطاق اسم التمر على البسر فيدخل تحت النص (واما الحديث)
 المذكور فداره على زيد بن عياش وهو ضعيف فلا يقبل في معارضة
 الكتاب بالسنة المشهورة ولمذالم يقبل له الامام في المناظرة في معارضة
 الحديث المشهور ومع انه كان من صيافة الحديث وكان من مذهبه تقديم
 الخبر وان كان في حد الادعاء على القياس بعد ان كان راويه عن اظاهر
 العدالة (ثم) ان تضعيف زيد بن عياش عن الامام (قال) المنذرى ما علمت
 احدا ضعفه الا ان ابن الجوزي نقل عن ابى حنيفة انه مجهول وكذا قال ابن
 حزم انتهى (قلت) يدل على جهالة ان الحاكم اما اخرج هذا الحديث
 من طريق يحيى بن ابي كثير عن عبد الله بن يزيد عن زيد بن عياش عن سعد

المذهب الذي
 بدأ الارطاب
 في ذنبه والمقع
 المختلف اللون
 وهو معناه اه

ابو عياش هو
 ابن عياش
 المتقدم اه

ثم قال لم يخرج الشيخان لما شئنا من جهالة زيد (وقال) القاري
في تهذيب الآثار عال الخبر بأن زيدا تفرد به وهو غير معروف في نقله
المعلم فهذا ابن جرير والحسين كميل كلامهما على جهالة فصح يقول
المؤثر ما علمت أحدا من زيدا إلا ما ذكره ابن الجوزي إلى آخره (ولو) سلم
انفراد الامام في تحججه به أو تضعيفه كفنا ذلك فان كلامه مقبول في الجرح
والتعديل إذا قامت حذام (وقد) عقد ابن عبد البر في كتاب جامع العلم بابا
في ان كلام الامام يقبل في الجرح والتعديل فراجعهم (ثم) ان الحديث
المذكور معلول من وجه آخر - كونه خواف فيه فرواه مالك عن عبد الله
ابن زيد عن زيد عن سعد كما ذكرنا به اسامة بن زيد (روى) الطحاوي
عن يونس بن عبد الاعلى عن ابن وهب عنهما ورواه ايضا عن صالح بن
عبد الرحمن عن القعني عن مالك مثله ورواه يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن
يزيد ان زيدا اباعياش اخبره عن سعد بن أبي وقاص رفعه نهى عن بيع
الربط بالتمر سنة أخرجه الطحاوي من طريق معاوية بن سلام عنه
(فهذا) أصل هذا الحديث فيه ذكر السنة زاده يحيى بن أبي كثير وهو
ثقة وزيادة الثقة مقبولة فاذا جمل حديث مالك على هذا كان أولى توفيقا
بين الدلائل وصيانة لمسا عن التناقض (فان قلت) هل من متتابع لم يحيى
ابن أبي كثير فيساروا من تلك الزيادة (قلت) نعم عمران بن أبي أنس عن
احتج به مسلم - لم يقدروا عن عبد الله بن يزيد نحو ما رواه يحيى ولفظه ان عبد
الله مولى ابني مخزوم حدثه انه سأل سعد بن أبي وقاص عن الرجل يسأل
الربط بالتمر إلى أجل فقال سعد نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا
أخرجه المحاكم عن الاصم عن الربيع عن ابن وهب عن مخزوم بن بكير عن
أبيه عنه - وأخرجه الطحاوي عن يونس عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث
عن بكير بن عبد الله عنه - وأخرجه البيهقي من طريق شيخه المحاكم إلا انه
اشتبه عليه فجعل رواية عمران مثل رواية مالك وهو لا يصح اساقفة من
رواية الطحاوي وأيضا فان أبا داود لما أخرج حديث يحيى بن أبي كثير
قال عقبه رواه عمران بن أبي أنس عن مولى ابني مخزوم عن سعد نحوه
(فهذا) ظاهر ان رواية عمران نحو رواية يحيى وبخلاف رواية مالك

(واثن) سلمة البهقي ان رواية عمران موافقة لرواية مالك فاسند الذي
 اورده الطحاوي أقوى من سند شيخه الحسكس وأجل عند الاعتبار فيموتس
 ابن عبد الأعلى حافظا احتج به مسلم وهو أجل من الربيع المرادي لانه كان
 في عقله شيء حكاه ابن أبي حاتم عن النسائي وعمر بن الحارث المصري عن
 بكير حافظ جليل وهو أجل من محرم بن بكير بلا شك لان محرم ضعفا ابن
 معين وغيره (وقال) ابن حنبل وابن معين لم يسمع من أبيه (ثم) ان حديث
 مالك المتقدم قد تابعه فيه اسامة بن زيد كما تقدم في رواية الطحاوي
 واسماعيل بن أمية كما عند النسائي والضحك بن عثمان كما عند الدارقطني
 (وقد) أورد البهقي رواياتهم ماعدا الاخير فانه لم يذكر له رواية (وقد)
 وقع الاختلاف في رواياتهم (أما) مالك فاختلف عليه في سند الحديث
 فتارة يقول عن عبد الله بن يزيد وتارة يثبت بينه وبين عبد الله داود بن
 المحصين (واختلف) أيضا على اسمعيل فروى عنه فخر رواية مالك كما
 عند النسائي والبيهقي (وروى) الطحاوي عن المزي عن الشافعي عن
 ابن عينة عن اسمعيل عن عبد الله عن أبي عياش الزرقى عن سعد انه سئل
 فذكر الحديث وهو كذا هو في السنن رواية الطحاوي بخط قديم صحيح
 (ووجدت) في طرة الكتاب عند قوله أبي عياش الزرقى كذا قال منقولا
 من خط الطحاوي وبازائه ما نصه ذكر الزرقى وهم واسمه زيد وقيل انه
 مولى سعد (وقال) الطحاوي في مشكل الحديث بعد أن ساق الحديث
 من طريق الشافعي هذا محال أبو عياش الزرقى صحابي جليل وليس
 في سن عبد الله بن يزيد لقاء مثله انتهى (واختلف) على اسامة أيضا
 فروى عنه كرواية مالك كما تقدم ورواه الليث عن اسامة وغيره عن عبد الله
 ابن يزيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه
 وسلم ذكره الطحاوي وابن عبد البر (وروى) عن أبي سلمة ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فذكر في حديث مالك أخرجه البهقي من طريق
 ابن وهب عن اسامة عن عبد الله عنه فهذا مرسل أشار اليه المحافظ وذكر
 المزي في الاطراف ما نصه روى زياد بن أيوب عن علي بن غراب عن اسامة بن
 زيد عن عبد الله بن يزيد عن أبي عياش عن سعد موقوفا (ويظهر) من

مجموع ذلك ان الحديث قد اضطرب اضطرابا شديدا في سندته ومتممه
 (فأولى) الاحوال ان يرتفع ويثبت حديث هجران بن أبي أنس اسلامته
 من الاختلاف والاعلال فيكون النهي الذي جاء في حديث سعد انما هو
 لعله النسبة ولا يضر ذلك (ويمكن) تأويله على اعتقاد صحته على بيع
 الرطب بالتمر من مال اليتيم لاجل التوفيق بين الأدلة وهذا قد أورد
 الكاساني في بدائع الصنائع (ووجهه) الطحاوي من طريق النظر
 فقال قد رأيناهم لا يختلفون في بيع الرطب بالرطب مثلا بمثل انه جائز
 وكذلك التمر بالتمر مثلا بمثل وان كانت في أحدهما رطوبة ليست في الآخر
 وكل ذلك ينقص نقصا مختلفا ويحذف فلم ينظر والى ذلك في حال الجفوف
 فيمطلوا البيع به بل نظروا الى حاله في وقت وقوع البيع فعملوا على ذلك
 ولم يراعوا ما يؤول اليه بعد ذلك من جفوف ونقصان فالنظر ان يكون
 كذلك الرطب بالتمر ينظر الى ذلك في وقت وقوع البيع ولا ينظر الى ما يؤول
 اليه من تغير وجفوف وهذا قول أبي حنيفة وهو النظر عندنا والله أعلم
 (تنبيه) عقدا البيهقي في السنن بابا فقال باب جريان الربا في كل ما يكون
 مطعوما وذكروا فيه حديث الطعام بالطعام مثلا بمثل (وقد) فهم من لفظ
 الطعام كل مطعوم وخالف ذلك في باب صدقة الفطر حيث قال انه البر
 وحده ولا نسلم له العموم هاهنا فلا يقال لا كل الملبج آكل الطعام
 (وقال) ابن حزم أجرى الشافعي الربا في السقمونيا ولا يطلق عليه اسم
 الطعام (وفي) التجريد للقدوري يبطل عليهم بجواز بيع الحيوان
 بالحيوان متفاضلا مع كونه مطعوما وان لم يكن في المحال كما ان السمك
 والتجريد ليسا بمطعومين في المحال حتى يصلحوا مع ذلك لا يجوز بيعهما
 متفاضلين وكذا الطين الخراساني ما كقول مشتهري وان كان فيه ضرر
 ككثير من المطعومات

(بيان الخبر الدال على ربا القرآن الذي كان أصله في النسبة)

(أبو حنيفة) عن عطاء عن ابن عباس عن أسامة بن زيد رضي الله عنهم قال
 انما الربا في النسبة وما كان يدا يده فلا بأس به كذا رواه البخاري من
 طريق أبي المنذر اسمعيل بن عمرو عنه وأخرجه الشيخان والنسائي وابن

ماجه والطحاوي من طريق أبي صالح سمعت ابا سعيد الخدري يقول
 الدينار الدينار والدرهم بالدرهم ثلاثين من زاد واستزاد فقد اربى
 فقلت له ان ابن عباس يقول غير هذا قال لقد اقيمت ابن عباس فقلت
 ارايت هذا الذي تقوله اشي سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 او وجدته في كتاب الله فقال لم اسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولا وجدته في كتاب الله ولكن حدثني اسامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال الربا في النسبة وفي آخره الربا في النسبة لم يقل البخاري من زاد
 الى آخره وفي بعض مرقه انتم اعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم مني وقال
 لا ربا الا في النسبة وعندهما ايضا عن ابن عباس عن اسامة ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال لا ربا فيما كان يدايد وفي بعض طرقه عند
 الطحاوي انتم اقدم حجة لرسول الله صلى الله عليه وسلم مني وما قرأ من
 القرآن الا ما تقرهون ولكن اسامة بن زيد حدثني فساقه (وفي) بعض
 طرقه قول ابن عباس لابي سعيد انت سمعت هذا من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقلت نعم (قال) الطحاوي تاويل حديث ابن عباس هذا انه
 يعني به ربا القرآن الذي كان اصله في النسبة وذلك ان الرجل كان يكره له
 على صاحبه الدين فبقوله له اجاني الى كذا وكذا بكذا وكذا درهم ازيدكها
 في دينك فيكون مثريا لاجل بمال فنهاهم الله عز وجل عن ذلك بقوله
 يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين ثم جاءت
 السنة بعد ذلك بتحريم الربا في التفاضل في الذهب بالذهب والفضة
 بالفضة وسائر الاشياء المكملات والموزونات على ما مر في الذي قبله من
 حديث عبادة بن الصامت وغيره فكان ذلك ربا حرم بالسنة وتواتر به
 الاثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قامت بها الحجة (والدليل)
 على ان ذلك الربا المحرم في هذه الاثاره وغير الربا الذي رواه ابن عباس
 عن اسامة رجوع ابن عباس الى ما حدثه به ابا سعيد فلو كان ما حدثه به
 ابا سعيد من ذلك في المعنى الذي كان اسامة حدثه به اذن لما كان حديث ابي
 سعيد عنده باولى من حديث اسامة ولكنه لم يكن علم بتحريم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هذا الربا حتى حدثه ابا سعيد فعلم ان ما كان حدثه به

اسامة كان في ربا غير ذلك الربا والله أعلم

(بيان الخبر الدال على شرط التقاض قبل الافتراق)

(أبو حنيفة) عن أبي بكر مرزوق التيمي الكوفي عن أبي جبهة عن ابن هرة
سأله أنا تقدم الأرض ومعا الورق الخفاف النافعة وبها الثقال السكاسة
افشترى ورقهم بورقنا قال لا ولا تكن بيع ورقك بالدينار فاشترى ورقهم
ولا تقارفهم حتى تقبض فان صدق فوق البيت فاصدمه وان وثب فثب
معه كذا رواه طلحة من طريق أبي بلال عن أبي يوسف عنه ورواه
ابن خنيس ومن طريق محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد عنه (وأخرج
مسلم بمعناه من حديث مالك بن اوس بن الحذثان قال اقبلت اقول من
يصطوف الدراهم فقال طلحة بن عبيد الله وهو عند عمر بن الخطاب اربا
ذهبك ثم ائتنا اذا جاء خازننا تعطيك ورقك فقال عمر بن الخطاب رضي
الله عنه كلا والله لم تعطينه ورقه أو تردن اليه ذهبه الحديث (قال) الرباني
اختلفوا في القبض هل هو شرط صحة العقد أو شرط البقاء على الصحة فقبل
هو شرط الصحة فعلى هذا ينبغي ان يشترط القبض مقرونا بالبقاء الان
حاله ما قبل الافتراق جعلت كحالة العقد تيسيرا فاذا وجد القبض فيه
يجعل كأنه وجد حالة العقد فيه مع وقبل هو شرط البقاء على الصحة فلا يحتاج
الى هذا التقدير والشرط ان يقبض ما قبل الافتراق بالابدان حتى لو ناما
أو غمي عليهما في المجلس ثم تقابضا قبل الافتراق صح والله أعلم

(بيان الخبر الدال على الرخصة في بيع الحيوان بالحيوان اذا كان يدايد)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اشترى عبدين بعبد كذا رواه البخاري من طريق زهير بن عباد
عنه (وأخرجه) ابو داود هكذا في نسخة من رواه عنه مسلم والترمذي والنسائي
بأنهم منه جاء عبد فبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الهجرة ولم يشتر
أنه عبد فجاء سيده يريد فقل له رسول الله صلى الله عليه وسلم بعني
فاشترى بعبدين أسودين ثم لم يبايع أحدا بعد حتى يسأله عبده ولم يخرج
البخاري هذا الحديث (وأخرج) الترمذي وابن ماجه من حديث
أبي الزبير عن جابر رفعه الحيوان اثنان بواحد لا يصلح نسأولا بأس به

يدايه وقال الترمذى حسن (وأخرج) الترمذى والنسائى وابن
 ماجه والطحاوى من حديث الحسن عن سمرة رفعه نهى عن بيع
 الحيوان بالحيوان نسيئة وقال الترمذى حسن صحيح (ونقل) الترمذى
 والبيهقى عن الشافعى قال وأما قوله نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع
 الحيوان بالحيوان نسيئة فهوذا غير ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (قلت) قال الترمذى بعد أن صحح الحديث وعليه العمل عندنا كثر أهل
 العلم من الصحابة وغيرهم وهو قول الثوري وأهل الكوفة وأحمد وسماع
 الحسن من سمرة صحيح هكذا قاله على بن المدينى وغيره انتهى (وأخرج)
 البزار هذا الحديث وقال ليس فى الباب أجل أصدا منه (وقد) ورد فى
 هذا ما قد مناه من حديث جابر عند الترمذى وابن ماجه واسناده حسن
 وحديث آخر مرسل رواه الشافعى فى مسنده عن سعيد بن سالم عن ابن جريج
 عن عبد الكريم الجزرى أن زياد بن أبى مریم مولى عثمان أخبره أن النبي
 صلى الله عليه وسلم بث مصداقاله فجاء بظهور مسنات فلما نظر النبي صلى الله
 عليه وسلم قال هاكت وهاكت فقال يا رسول الله انى كنت أبيع البكرين
 والثلاثة بالبعير المسن يدايده وعلت من حاجة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الى الظهور فقال صلى الله عليه وسلم فذاك اذن (قال) ابن الاثير
 فى شرحه يدل على صحة قول من منع النسيئة فى الحيوان بالحيوان لانه لما
 قال له يدايده أقره على فعله فظهر أن هذا الحديث ثابت بخلاف الشافعى
 رحمه الله (وقد) روى ذلك عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم عن محمد
 ابن الحنفية أخرجه عبد الرزاق وكذلك روى عن عكرمة وعن أيوب وابن
 سيرين نحوه وعن عمار بن ياسر أخرجه ابن أبى شيبة * *

(بيان الخبر الدال على التشديد فى الربا) *

(أبو حنيفة) عن أبى اسحق عن الحارث عن على بن رضى الله عنه قال لعن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله كذا رواه الحارثى من
 طريق حفص بن عبد الرحمن عنه (وأخرجه) النسائى من هذا الطريق
 (وأخرجه) أبوداود من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه
 رفعه بزيادة وشاهده ومكاتبه (وأخرجه) الترمذى وابن ماجه وقال

الترمذي حسن صحيح (واسلم) من طريق مغيرة قال قال مالك بن ابراهيم
قد ثنا عن عاتمة عن عبد الله قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل
الربا وموكه قال فانت وكاتبه وشاهده فقال انما تحدث بما سمعنا لم يخرج
البخاري هذا الحديث (واسلم) ايضا من حديث جابر بن عبد الله
قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكه وكاتبه وشاهده
وقال هم سواء ولم يخرج البخاري ايضا هذا الحديث (واخرج)
عن هون بن أبي جيفة عن أبيه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
عن ثمن الدم وثن الكلب وكسب الامة ولعن الواشعة والمستوشمة
وأكل الربا وموكه ولعن المصور وتفرّد البخاري في هذا الحديث
لعن المصور وباخرجه عن أبي جيفة

(باب السلم)

وهو بالتصريك اسم لعقد يوجب المالك في الثمن عاجلا وفي الثمن آجلا
والقياس بأبي جواز هذا العقد لانه يبيع المعلوم اذا لم يبيع هو السلم فيه
وهو معلوم في وقت العقد لانه يجوز رخصة بالنص

*(بيان الخبر الدال على انه لا يبيع السلم في المنقطع)

عن أيدي الناس عند حلول الاجل *

(أبو جيفة) عن جبر بن سفيان عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم عن السلم في النخل حتى يبدو صلاحه كذا رواه البخاري من
طريق محمد بن أقرس الصنعاني عنه (وعند) أبي داود عن رجل بخاري عن
ابن عمر أن رجلا أسأف رجلا في نخل فلم يخرج تلك السنة شيئا فاختصما
إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال بيم تستحل ماله أورد عليه ماله ثم قال
لا تسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه في أسناده رجل مجهول (وللطالبي)
من حديثه انه نهى عن السلم في النخل حتى يبدو صلاحه (ولابن) أبي شيبة
لا تسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه (اعلم) ان هذه المسئلة على وجود
ان كان المسلم فيه موجودا عند العقد ومنقطعاً عن أيدي الناس عند حلول
الاجل لا يصح اتفقا وان كان منقطعاً وقت العقد وموجوداً في أيدي
الناس عند الحل او كان عند العقد وعند الحل ومنقطعاً فيما بينهما لا يصح

عندنا خلافا للشافعي وان كان موجودا من وقت العقد الى وقت الحل يصح
اتفاقا وحديث الباب دال على ان الوجود معتبر من وقت العقد الى وقت
الحل والله اعلم

(بيان الخبر الدال على انه لا يصح السلم في الحيوان)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن عبد الله بن مسعود ان رجلا أسلم مالا
في قلائص الى أجل معلوم في شيء معلوم فذكره ذلك ابن مسعود وقال خذ
راس مالك ولا تسلم في الحيوان كذا رواه ابن خنيس ومن طريق محمد بن
شجاع عن الحسن بن زياد عنه (ورواه) محمد بن الحسن في الآثار عنه بالفظ
دفع ابن مسعود الى زيد بن خليفة البكري مالا مضاربة فاسلم زيدا الى عتريس
ابن عرقوب قلائص المحدث (ثم قال) محذوبه ناخذ لا يجوز السلم في شيء
من الحيوان وهو قول أبي حنيفة (وأخرج) أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف
فقال حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب
ان زيدا بن خليفة اسلم الى عتريس في قلائص فسأل ابن مسعود فذكره السلم
في الحيوان (ورواه) أيضا عبد الرزاق عن الثوري (وأخرج) الطحاوي
في شرح مشكل الآثار عن سليمان بن شعيب الكيسي اني حدثنا عبد
الرحمن بن زياد حدثنا شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال أسلم
زيد بن خليفة الى عتريس بن عرقوب في قلائص كل قلوص بخمسة دينار فلما
حل الأجل جاءه يقاضاه فأقضى ابن مسعود يستنظره فنهاه عن ذلك وأمره ان
ياخذ راس ماله (وأخرج) أحمد والاربعة والضيافة في المختارة عن سمرة
رفعه عن عن يبيع الحيوان بالحيوان نسيئة (وقد) ثبت عن ابن مسعود
انه قال السلف في كل شيء الى أجل مسمى لا بأس به ما خلا الحيوان أخرجه
الطحاوي من طريق أبي معشر عن ابراهيم عنه (وأخرج) البيهقي من
طريق عبيد بن حماد عن عمارة الدهني عن سعيد بن جبير عن ابن مسعود نحوه
(وذكر) البيهقي عن الشافعي ان بعض من تكلم به قال انما كرهنا
السلم في الحيوان لان ابن مسعود كرهه فقلت هو منقطع عنه (قال) البيهقي
يريد الشافعي ان رواية ابراهيم وابن جبير عن ابن مسعود منقطعة (قلت)
ولكن أخرج الطحاوي من طريق شعبة عن عمارة الدهني عن سعيد بن

جبير أن حذيفة كان يكره السلم في الحيوان فهذه تؤيد رواية ابن جبير عن
 ابن مسعود (وأخرج) ابن أبي شيبة من طريق قتادة عن ابن سيرين عن
 ابن مسعود نحوه. ومراسيل ابن سيرين صحيحة على أن المنقطع إذا لم يعارض
 النص يحتج به عندنا (ثم قال) البيهقي قال الشافعي قلت لحد بن الحسن أنت
 أخبرتني عن أبي يوسف عن عطاء بن السائب عن أبي البختري أن بني عم
 لعثمان أتوا واديا قصصه واشتدوا في إبل رجل قطعوا به إبله وقتلوا فصالحا
 فأتى عثمان وعنده ابن مسعود فرخى بحكم ابن مسعود فحكم أن يعطى
 بواديه إبل مثل إبله وفصلا مثل فصاله فأنفذ ذلك عثمان فتروى عن ابن
 مسعود أنه يقضى في حيوان بحيوان مثله دينه لانه إذا قضى به بالمدينة
 وأعطيه بواديه كان دينه وتريد أن تروى عن عثمان أنه يقول بقوله وأنتم
 تروون عن المسعودى عن القاسم بن عبد الرحمن قال أسلم لعبد الله
 في وصف أحدهم أبو زيادة أو أبو زائدة مولانا وتروون عن ابن عباس أنه
 أجاز السلم في الحيوان وعن رجل له صحبة أنه انتهى (قلت) أبو البختري لم يدرك
 عثمان ولا ابن مسعود فهو منقطع وابن السائب تغريباً آخر عمره ومعارضة
 الشافعي رحمه الله برواية القاسم بن عبد الرحمن هي منقطعة أيضاً (ثم قال)
 البيهقي وروى عن عمر أنه ذكر في أبواب الربا أن يسلم في سن رواء عثمان بن
 عمر حدثنا المسعودى عن القاسم بن عبد الرحمن أن عمر قال فذكر وهذا
 منقطع (قلت) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف فقال حدثنا أبو خالد الأحمر
 عن حماد عن قتادة عن ابن سيرين أن عمر وحذيفة وابن مسعود كانوا
 يكرهون السلم في الحيوان ومراسيل ابن سيرين صحيحة كذلك في التمسيد
 (وأخرج) الطحاوى من طريق حماد عن حماد عن أبي نصر أنه سأل
 ابن عمر عن السلف في الوصفاء فقال لا بأس به قلت فإن أمراءنا يتهموننا عن
 ذلك قال فأطيعوا أمراءكم وأمرائنا يومئذ لعبد الرحمن بن حمزة وأصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم (ومما) يدل على عدم جواز السلم في الحيوان من
 حيث المعنى أنه يختلف اختلافاً كثيراً فلا يمكن ضبطه وإن استقصى فيه

والله أعلم

(باب الكفالة)

وهي ضم ذمة الى ذمة في مطالبه دون الدين
 * (بيان الخبر الدال على مشروعية الكفالة بنوعها بالنفس
 وبالحزب الشائع) *

(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن عباس الحمصي عن شرحبيل بن مسلم الخولاني
 عن أبي امامة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 الزعيم غارم رواء طلحة من طريق عبد الوهاب بن نجيدة عنه باتم من هذا
 (وبسنده) الى عبد الوهاب المذكور أخبرنا اسمعيل بن عباس قال جاءني
 أبو حنيفة الفقيه متمكرا فسمع على أحاديث هذا من جهتها ورواه ابن عبد
 الباقي من طريق بشر بن الوليد عن أبي يوسف عنه الا انه قال أبو حنيفة عن
 علي بن مسهر عن الاعمش عن اسمعيل بن عباس وقد رواه الامام أيضا عن
 شرحبيل بن مسلم من غير واسطة وهو قال وأخرجه المحضة الا النسائي بالفظ
 العاربية مؤداة والمنجية مردودة والدين مقضى والزعيم غارم (وأخرجه)
 كذلك أحمد والطحاوي وعبد الرزاق وأبو يعلى والضياء المقدسي
 والدارقطني كلهم من حديث أبي امامة (وأخرجه) ابن ماجه والطبراني
 في مسند الشاميين من حديث أنس بن مالك وابن عدي من حديث ابن
 عباس في ترجمة اسمعيل بن زياد وهو ضعيف (ورواه) أبو موسى المديني
 في الصحابة من طريق سويد بن جبلة وقد قال الدارقطني لا ينع له صحبة
 وحديثه مرسل قال ويقول بعضهم له صحبة والزعيم الكفيل والزعامة
 الكفالة وبه فسر قوله تعالى وأنا به زعيم أي كفيل رواه قتادة عن السدي
 (وقال) الحافظ في تخريج الرافعي وفيه اسمعيل بن عباس رواه عن شامي
 وهو شرحبيل بن مسلم سمع أبا امامة وضعفه ابن خزم بامعيل ولم يصب وهو
 عند الترمذي في الرضا باتم ساقا واختصره ابن ماجه هنا وله في النسائي
 طريقان من رواية غيره أحدهما من طريق أبي عامر الوصافي والآخر من
 طريق حاتم بن حرب كلاهما عن أبي امامة وصححه ابن حبان من طريق
 حاتم هذه وقد وثقه الدارمي انتهى (قلت) وأخرجه البيهقي من طريق
 يحيى بن معين عن اسمعيل بن عباس
 * *
 * (باب الحوالة) *

وهي نقل الدين من ذمة الى ذمة اخرى

«بيان الخبر الدال على جواز المحوالة بالديون دون الاعيان»

(ابو حنيفة) عن يهلول الجعوني وهو ابن عمرو الصيرفي عن مالك عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال مطل الغنى ظلم كذا رواه ابن نمير و أخرجه ابن ماجه بزيادة واذا أحلت على ملي فاتبعه ولهذا أخرجه هنا (ورواه) أحمد والترمذي نحوه (وفي) المتفق عليه من حديث مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رفعه مطل الغنى ظلم واذا اتبع أحدكم على ملي فليتبّع وهكذا رواه الشافعي في مسنده عن مالك ورواه أصحاب السنن الا الترمذي من حديث أبي الزناد أيضا (وأخرجوه) من طريق همام عن أبي هريرة (وجاء) في رواية أحمد وابن أبي شيبه ومن أحيل على ملي فليحتل وهو كذا أخرجه الطبراني في الأوسط (وفي) لفظ فاذا أحيل وفي لفظ آخر واذا أحيل بالواو وهي رواية مسلم قال الخطابي أصحاب الحديث يروون اذا اتبع بالتشديد وهو غلط وصوابه بالتخفيف (قلت) والملي الغنى وزنا ومعنى (وانما) خصصت المحوالة بالديون دون الاعيان لانها انتمتني على النقل وهو في الدين لا في العين لان هذا نقل شرعي والدين وصف فرعي يظهر أثره في المطالبة بجازان يؤثر النقل الشرعي في الثابت شرعا وهو الدين (تنبه) ولا يرجع المقتال على المحيل الا بالتوى أى الهلاك والتوى منه أى حنيفة أحد الامرين اما ان يحجدا المحوالة ويختلف ولا يثبت له عايه أو يموت مقلسا لان المحجز عن الوصول يتحقق به كل واحد منهما وهو التوى (وقال) الشافعي لا يرجع على المحيل مطلقا لان البراءة خصصت مطلقا فلا يعود الاسباب جديدة بناء على ان الساقط لا يعود (وقد) انكر ابن خزم عليه وقال ان أحاله على غير ملي والمحيل يدرى انه غير ملي أو لا يدرى فهو عمل فاسد وحقه باق على المحيل كما كان لانه لم يحله على ملي (وذكر) البيهقي عن الشافعي ان محمد بن الحسن احتج بأن عثمان قال في المحوالة أو الكفالة يرجع صاحبها لا توى على مسلم فسأله عنه فزعم انه عن رجل مجهول عن رجل معروف منقطع عن عثمان ليس على مال امرئ مسلم توى قال الشافعي فهو في أصل قوله بطل من وجهين ولو كان ثابتا لم يكن فيه

حجة لانه لا يدري اقال ذلك في الحوالة أو الكفالة (قلت) الذي في كتب
 الحنفية ان محمد اذ كره في الاصل عن عثمان في الحوالة من غير شك كما أخرجه
 البيهقي أولا وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن وكيع عن شعبة
 بسنده (وكيف) يقال ذلك في الكفالة والرجوع فيها على الاصل لا يتوقف
 على شرط موت الكفيل فقلنا اذ كر أبو بكر الرازي وغيره انه لا يعلم عثمان
 في ذلك مخالفا من الصحابة (ثم قال) البيهقي الرجل الجهول في هذه
 الحكاية خليف بن جعفر بصري لم يخرج به البخاري وأخرج مسلم حديثه
 الذي يرويه مع المستقر بن الريان عن أبي نضرة وكان شعبة اذا روى عنه أمي
 عليه (وعني) بالمعروف ابا اباس معاوية بن قرة ولم يدرك عثمان (قلت)
 عدم احتياج البخاري به لا يضره كما عرف ومسلم وان قرنه مع حديث
 المستقر فقد احتج به في موضع آخر وقد ذكر البيهقي ذلك في كتاب المعرفة
 وكلامه هذا يؤهم ان مسلما لم يحتج به وقد روى عنه عزرة بن ثابت وشعبة
 وكان يعظمه وينسب عليه وقال كان من أصدق الناس وأشد هم اتقانا
 ووثقه ابن معين وغيره فكيف يجعل مثل هذا مجهولا لا يعرف (وقال)
 ابن خزمرو بن سنان عن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن علي قال في الذي
 أحيل لا يرجع على صاحبه الا ان بفلس أو يموت وهو قول شريح والحسن
 والشعبي والنخعي كلهم يقولون ان لم ينصفه رجع على المحيل (وحكى)
 صاحب الاستدكار أيضا عن شريح والشعبي والنخعي اذا فلس أو مات
 يرجع على المحيل والله أعلم (وأما) معاوية بن قرة فقد ذكر ابن عساكر
 في التاريخ انه روى وحكى عن ابن سعد انه عد من الطبقة الثانية وحكى
 عن خليفة وغيره انه توفي سنة ثلاث عشرة وعن يحيى وغيره انه بالغ ستا وتسعين
 سنة فعلى هذا يكون مولده سنة سبع عشرة فكيف لم يدرك عثمان
 فتأمل ذلك وانصف والله أعلم

(باب الشركة والمضاربة)

(أما) الشركة فعبارة عن اختلاط النصبين فصاعدا بحيث لا يعرف
 ولا يميز أحد النصبين من الآخر ثم يطلق هذا الاسم على العقد اعني عقد
 الشركة وان لم يوجد اختلاط النصبين من اطلاق اسم السبب على السبب

قوله عزرة بن
 العيين الموهلة
 وسكون الزاى
 الموهلة بعدها
 راء موهلة اه

لأن العقد سبب الاختلاط (وهي) ضريان شركة ملك وشركة عقد ثم الثاني
 مفارضة وعنان على ما بين في الفرعيات (وأما) المضاربة فعبارة عن عقد
 بين اثنين على الشركة بمال من أحدهما وعمل من الآخر للتجارة
 ويكون الربح بينهما أو المراد الشركة في الربح (وللمضارب) خمس مراتب
 أمين في الابتداء فإذا تصرف يكون وكيلًا وإذا ربح يكون شريكًا وإذا
 فسد يكون أجيرًا وإذا خالف يكون غاصبًا وفي الإجارة العاسدة
 يستحق المضارب أجر المال لأنه عامل لب المال في ماله فصار ما شرط من
 الربح كالاجرة على عمله ولا تصح الإجماع تصح به الشركة وهو المدراهم والدنانير
 على ما بين في الفرعيات (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن عبد الله بن
 مسعود رضي الله عنه أنه أعطى زيد بن خليفة البكري مالا مضاربة فأسلم زيد
 من المضاربة إلى رجل من بني سارية يقال له عتر يس بن عرقوب في قلائص
 أبل تحاب فأدى بعضها وبقي بعضها فذكر وأذلك لابن مسعود فقال زيد
 رأس مالك ولا تسلم في شيء من الحيوان كذا رواه ابن خنسر وبهذا اللفظ
 من طريق محمد بن شجاع عن الحسن بن زياد عنه وذكره الشافعي
 في اختلاف العراقيين من طريق أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن ابن
 مسعود أنه أعطى زيد بن خليفة مالا مضاربة هكذا قال بالقياس من
 القراض وأخرج البيهقي في المعرفة وقد روى في تجويز المضاربة عن علي
 وابن عباس وجابر وحكيم بن حزام بروايات مختلفة (وقال) ابن حزم
 في مراقب الإجماع كل أبواب الفقه فإنها أصل من الكتاب أو السنة خاصة
 القراض فما وجدناه أصلًا فيها البتة ولا كنهًا إجماع صحيح والذي نقتطع به
 أنه كان في عصره صلى الله عليه وسلم فلم به وأقره ولو لا ذلك لما جاز اتفق
 (وقد) تقدم هذا الحديث في باب السلم وذكرنا هنا ما يتعلق به (وروى)
 ابن خنسر عن طريق زكريا بن أبي زائدة عن عمرو بن حبيب البصري عن
 أبي حنيفة (وروى) طلحة عن طريق أبي بلال عن أبي يوسف عن أبي
 حنيفة عن عبد الله بن حميد بن عبيد الانصاري الكوفي عن أبيه عن عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه أعطاه مالا مضاربة ليتيم وهذا ذكره الشافعي
 في اختلاف العراقيين أنه بلغه عن حميد بن عبد الله بن عبيد الانصاري عن

أبيه عن جده به هكذا ذكره البيهقي (وقال) ابن داود شارح المختصر
الرجل الذي أعطاه عمر المال وعبيد الانصاري (قال) المحافظ وعبيد
هو راوي الخبر ولم أر في طريق الشافعي التصریح بأنه هو الذي أعطاه عمر
ولكنه عند ابن أبي شيبة ووكيع وأبي زائدة عن عبد الله بن حميد بن عبيد
عن أبيه عن جده أن عمر دفع إليه مال يتيم مضاربة (قلت) ولكن في رواية
الامام ان راوي الخبر هو حميد بن عبيد وهو الذي دفع إليه عمر المال والله أعلم
(باب القضاء)

(بيان الخبر الدال على ان من قضى بغير علم أو بغير حق استوجب النار)
(أبو حنيفة) عن الحسن بن عبيد الله عن حميد بن أبي ثابت عن ابن بريدة
عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم القضاء ثلاثة قاضيان في النار
قاضي يقضي في الناس بغير علم ويؤكل بعضهم مال بعض وقاض ترك عليه
ويقضي بغير الحق فهذان في النار وقاض يقضي بكتاب الله فهو في الجنة
كذا رواه البخاري من طريق أبي اسحق الفزاري عنه (وأخرجه)
ابوداود والترمذي وابن ماجه والحاكم والبيهقي وقال الحاكم هو على شرط
مسلم واغظهم القضاء ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فاما الذي
في الجنة فرجل عرف الحق فقهى به ورجل عرف الحق فجار في الحق فهو
في النار ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار (وقال) المنذرى
في مختصر السنن ابن بريدة هذا هو عبد الله (وقال) المحافظ في تخریج
الرافعي قال الحاكم في علوم الحديث تفرد به الخراسانيون ورواه
مرارة ثم قال وله طرق غير ما ذكرت قد جمعها في جزء مفرد انتهى وهذا
الجزء عندي والحمد لله على ذلك (وقد) استدلل الشافعي بظاهر هذا
الحديث فلم يشترط للاقاضي الا ولويه ولا تقلد الجاهل وعندنا لو قلنا الجاهل
صحيح وعمل بفتوى غيره والحديث محمول على الجاهل الذي يعمل بجهله
ولا يرجع الى العلماء

(بيان الخبر الدال على ان تولية القضاء بين الناس من جملة الامارة)
(أبو حنيفة) عن الهيثم عن الحسن عن أبي ذر رضي الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال الامارة امانة وهي يوم القيامة خزي وندامة الا من

أخذها ... وأدى ذلك كذا رواه البخاري في البخاري
 في فوائده من طريق يحيى بن نعيم صاحب عنه (وفي رواية البخاري
 عشرة بدل غزى) (وعند البخاري عن المهيم رجل من أهل الكوفة عن الحسن
 البصري واقعه قال يا أبا ذر لا مرة أمة والباقي سواء إلا أنه قال وأدى
 الذي عليه فيها) (وأخرجه) مسلم وأبو داود وعنه ابن سعد وابن خزيمة وأبو
 عوانة والحاكم يا أبا ذر أنت ضعيف وأنها أمانة والباقى سواء وفي أوله قال
 قلت يا رسول الله استعملني قال قد ذكره (تنبيه) قال قاسم بن قاطب بن عمار
 في سند هذا الحديث أبو حنيفة عن أبي غسان بدل المهيم قال الحسن بن
 أبو غسان هو التميمي والمرادى الكوفي اسمه يحيى بن غسان روى عن الحسن
 وعطاء وغيرهما وعنه أبو حنيفة وسفيان ومعه مائة وثلاثون قال الشيخ قاسم
 أظنه المهيم فإن كنيته أبو غسان ذكره المزني في ترجمة أبي حنيفة والله أعلم
 (قلت) قال شيخ الإسلام في هذا الحديث هو المهيم بن حبيب البصري
 الكوفي قد ذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين وذكره الحفاظ
 في التقريب وقال فيه صدوق من السادسة ثم قال ذكره الحفاظ عبد
 الغني ولم يذكر من أخرج له وهو الزاوي أن يكون له في (هذا) انتهى يعني
 إمام أود في المراسيل

* (بيان الخبر الدال على فضل الحماكم إذا عدل في حكمه) *

(أبو حنيفة) عن عطية عن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال إن أرفع الناس درجة يوم القيامة إمام عادل أخرجه
 الترمذي بالفظان أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأدناهم مجلساً إمام
 عادل وفي المتفق عليه من حديث أبي هريرة سبعة يظلهم الله رفيعه وإمام
 عادل (آداب الفاضل)

(أبو حنيفة) عن عبد الملك بن عمير عن ابن أبي بكرة أن أبا عبد الله
 سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يقضى الحماكم وهو غضبان كذا
 رواه البخاري من طريق أبي يوسف عنه وهكذا وعنه ابن حبان بهذا
 اللفظ (وأخرجه) مسلم عن عبد الرحمن بن أبي بكرة قال كتب أبي وكتب له
 إلى عبد الله بن أبي بكرة وهو قاضي سجستان أن لا تحكم بين اثنين وأنت

غضبان فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يجزىكم احد بين
اثنين وهو غضبان (وأخرجه) أبو داود عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه
انه كتب الى ابنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقضى
الحكم بين اثنين وهو غضبان (قال) المنذري في مختصر السنن وأخرجه
البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه (قلت) فهو من المتفق
عليه عند السبعة وأخرج الطبراني في الاوسط والمجاور في مسنده والدارقطني
والبيهقي من حديث أبي سعيد لا يقضى القاضى الا وهو شبعان ريان وفي
السند القاسم الهجري وهو متهم بالوضع

(بيان الخبر الدال على تحذير القضاة من الظلم والجور)

(أبو حنيفة) عن عطاء بن السائب عن محارب بن دثار عن ابن عمر قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اياكم والظلم فان الظلم ظلمات يوم القيامة
أخرجه الشيخان (أبو حنيفة) عن علي بن الاقرع عن مسروق عن عائشة رضى
الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أراد ان يضع خشبة
على حائطه فلا يمنع كذا رواه البخاري من طريق قاسم بن غانم عنه غير انه
قال على حائط جاره (وأخرجه) البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن
ماجه عن أبي هريرة ولفظ الشيخين لا يمنع أحدكم جاره ان يغرز خشبة
في جداره قال ثم يقول أبو هريرة ما لي أراكم عنها معرضين والله لا لئمن بها
بيننا كفافكم ولفظ أبي داود اذا الس- يأذن أحدكم أخاه ان يغرز خشبة
في جداره فلا يمنع فتركسوا فقال ما لي أراكم قد اعرضتم لآئمتين بين الكفافكم
(باب الشهادة)

وهي اخبار بصفة الشيء عن مشاهدة وعيان لا تخمين وحسبان وهي من
المشاهدة والمعاينة فمن حيث ان السبب المطلق للاداء المعاينة سمى
الاداء شهادة والقياس بأبي كونه الشهادة حجة في الاحكام لانه خبر يعقل
الصدق والكذب ولكن ترك القياس بالنص والاجماع

*(بيان الخبر الدال على ان المحاكم اذا علم صدق الشاهد الواحد)

يجوز له ان يحكم به)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن أبي عبد الله والمجذلي عن خزيمة بن

ثابت رضي الله عنه انه مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه اعرابي
 يهودي ما قد قدم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خزيمة اشهد انك
 قد بعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من اين علمت ذلك قال فحيثما بالوحي فنصدقت قال فدخل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم شهادته شهادة رجلين كذا رواه الحارثي من طريق العوام
 ابن حوشب وأبي يحيى الحماني ومكي بن ابراهيم وخارجة واصرم بن حوشب
 كلهم عنه (ورواه) ايضا من طريق محمد بن اسحق بن يسار عنه عنه
 بلقط جعل شهادة خزيمة بشهادة رجلين (ورواه) ايضا هذا اللفظ من
 طريق عبد الرحمن بن عبد الصمد عن أبيه عن جده عنه وزاد فيه حتى مات
 أي خزيمة (ورواه) ابن خزيمة من طريق محمد بن اسحق وعبد الله
 ابن يزيد كلاهما عنه (ورواه) طلحة من طريق أبي عبد الرحمن المقرئ عنه
 مختصرا باللفظ السابق ومطولا من طريق أبي يحيى الحماني عنه (وأخرجه)
 ابوداود وابن خزيمة في صحيحه والنسائي والذهبي في جزئه من طريق
 الزهري عن عمارة بن خزيمة بن ثابت ان عمه حدثه وهو من أصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرسا من اعرابي
 الحديث (وفي) مسند أحمد باتم من هذا من طريق الزهري حدثني عمارة بن
 خزيمة الانصاري ان عمه حدثه وهو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 ان النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرسا من اعرابي فاستتبعه النبي صلى الله
 عليه وسلم ليقضيه ثم فرسه فأمرع النبي صلى الله عليه وسلم الماشي وأبطأ
 الاعرابي فطفق رجال يعترضون الاعرابي فيساومونه بالفرس ولا يشعرون
 ان النبي صلى الله عليه وسلم ابتاعه حتى زاد بعضهم الاعرابي في السوم على
 ثمن الفرس فنادى الاعرابي النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان كنت مبتاعا
 هذا الفرس فابعه والابعته فقام النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع نداه
 الاعرابي فقال أوليس قد ابعتته منك قال الاعرابي لا والله ما بعتك
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم بلى قد ابعتته منك فطفق الناس يلودون
 بالنبي صلى الله عليه وسلم والاعرابي وهما يتراجعا فطفق الاعرابي يقول
 هلم شهيد ايشهد أني قد بعتك فمن جاء من المسلمين قال للاعرابي وبالله ان

النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ليقول الاحقاق حتى جاء خزيمة فاستمع اراجعة
النبي صلى الله عليه وسلم ومراجعة الاعرابي فطلق الاعرابي يقول هلم شهيدا
يشهد اني بابتك فقال خزيمة انا اشهد انك قد بايعته فاقبل النبي صلى الله
عليه وسلم على خزيمة فقال بيم تشهد فقال بتصديقك يا رسول الله فجعل النبي
صلى الله عليه وسلم شهادته خزيمة شهادة رجلين (وقد روى) في بعض
ما رقى هذا الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال لخزيمة بيم تشهد ولم تكن معنا
قال يا رسول الله انا اصدقك بخبر اسماء اذ لا اصدقك بما تقول (قال)
الواقدي لم يسم لنا اخو خزيمة الذي روى هذا الحديث وله اخوان يقال
لاحدهما عبد الله والاخر ووح (وقد) رواه الدارقطني في الافراد من
طريق أبي حنيفة محتصرا (واخرجه) عبد الرزاق وفيه فرسانني وفيه ثم
ذهب وزاد على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يجد ان يكون باعها (واخرجه)
ابو بكر بن أبي شيبة وعنه ابو يعلى في مسنده وابو نعيم في الحلية وابن عساكر
في التواريخ من طريق محمد بن زرار بن خزيمة بن ثابت حديثي عمارة بن
خزيمة عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم اشترى فرسان من سوا من الحارث
فجعله فشهد له خزيمة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جعلك على
الشهادة ولم تكن معه حاضرا قال صدقت بما جئت به وعليت انك لا تقول
الاحقا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شهد له خزيمة أو شهد عليه
فسيبه وقال المنذري وقيل اسمه سوا من قيس الهساري ذكره غير واحد
في الصحابة وقيل انه محمد بن ابيع بامر بعض المنافقين وقيل ان هذا الفرس
هو المرتجز والله أعلم (واخرجه) ابن خزيمة ايضا من طريق عبد بن عبد الله
والطبراني من طريق أبي بكر وعثمان بن أبي شيبة وغيرهما كلهم عن زيد بن
الحباب عن محمد بن زرار بن خزيمة وهو عند ابن أبي عمير الحديث في مسنده من
حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن خزيمة فحواه وانقله فأجاز النبي صلى الله
عليه وسلم شهادته بشهادة رجلين حتى مات خزيمة (وعند) البخاري من
حديث زيد بن ثابت قال فوجدتهما مع خزيمة الذي جعل النبي صلى الله
عليه وسلم شهادته بشهادتين (وفي) لفظ عن زيد وكان خزيمة يدعي
ذات الشهادتين (ولابي) يعلى عن أنس قال افتخر الحيسان الاوس والخزرج

٣ يعني الايتين
من قوله تعالى
لقد جاءكم
رسول الخ

فقال الاوس ومنان جعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادته شهادة رجلين
(وعند) الحارث بن ابي اسامة في مسنده من حديث مجالد عن الشعبي عن
النعيمان بن بشير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من اعرابي فرسا
فجعله الاعرابي بفناء خزيمة فقال يا اعرابي اني قد انشاهد عليك انك بعتني
فقال الاعرابي ان شهد على خزيمة فاعطاني الثمن فقال النبي صلى الله عليه
وسلم يا خزيمة انك تشهد بك كيف تشهد قال انا اصدقك بخبر السماء
الا اصدقك على ذا الاعرابي فجعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادته شهادة
رجلين فلم يكن في الاسلام من يجوز شهادته بشهادة رجلين غير خزيمة
(نقات) أكثر هذه الطرق من كتاب المقاصد للحافظ المصاوي وبعضها
من الجامع الكبير للسيوطي وبعضها من طبقات ابن الجوزي (وقال)
الحافظ المصاوي ومما يستطرف قول بعض المحققين من شيوخنا حديث
خزيمة انخرجه ابن خزيمة قال وفي الباب ايضا عن عمر انتهى (تنبيه)
وجه الاحتجاج بهذا الحديث هو ما قاله الخطابي ان النبي صلى الله عليه
وسلم حكم على الاعرابي بعلمه اذ كان صادقا بارا وجرى شهادته خزيمة في ذلك
يجري التوكيل لقوله والاستظهار بها على خصمه فصارت في التقدير مع
قول النبي صلى الله عليه وسلم كشهادة رجلين في سائر القضايا وقد نظر
فيه بعضهم

(بيان الخبر الدال على عدم جواز شهادة الحدود في القذف)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن شريح في قوله تعالى ولا تقبلوا لهم
شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحو فان
الله غفور رحيم قال اذا مات ذهب عنه اسم الفسق وأما الشهادة فلا تقبل له
أبدا كذا رواه ابن خزيمة ومن طريق محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد
عنه ورواه محمد بن الحسن في الآثار عنه قال وفيه تأخذه وهو قول أبي حنيفة
(وأخرج) الترمذي والدارقطني وأبو عبيد في الغريب من حديث عائشة
رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقبل شهادة الخائش
والخائنة وفيه ولا مخلوذا (وأخرج) الدارقطني من طريق أبي المالح
قال كتب عمر إلى أبي موسى اما بعد فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة

فذكره وفيه والمسلمون مدول بعضهم على بعض المجلوداتي - حد (وعند)
ابن أبي شيبة من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده - لا يحسد وداتي
فرية (ووقع) في الهداية لا يحسد وداتي قذف (وتمسك) الشافعي بظاهر
الآية وهي الا الذين تابوا والاستثناء متى تعقب كلمات عطف بعضها على
بعض يصرف الى جميع ما تقدم (ولنا) ان شهادته من تمام حده قال الله
تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا والاستثناء يصرف الى ما يليه وهو قوله
تعالى وأولئك هم الفاسقون والاستثناء منقطع بمعنى لكن والتائبون
ليسوا من الفاسقين لان التائب من الذنب كن لا ذنب له (وفي) التمهيد انه
قول المحكم ومعاوية بن قرة وجاد بن أبي سليمان ومكحول وهو رواية عن ابن
المسيب وعكرمة والزهرى واليه ذهب كثير من أهل العراق (وفي) المهمل
لابن خزم رويناه من طريق ابن جريح عن عطاء الخراساني عن ابن شهاب
شهادة القاذف لا تجوز وان تاب وضح عن الشعبي في أحد قوايه والنخعي
وابن المسيب في أحد قوايه والحسن البصري ومجاهد في أحد قوايه
ومسروق وعكرمة في أحد قوايه ان القاذف لا تقبل شهادته أبدا وان
تاب وعن شريح كذلك وهو قول أبي حنيفة وسفيان انتهى (وأخرج) ابن
أبي شيبة عن الطيالسي عن جاد بن سلمة عن قتادة عن الحسن وسعيد بن
المسيب قال لا شهادة له وتوبته بينه وبين الله وهذا سند صحيح على شرط مسلم
(باب الدعوى واليمينات)

(الدعوى) قول يطلب به الانسان اثبات حق على الغير لنفسه والمدعى
من لا يجبر على الخصومة اذا ترك لانه الطالب والمدعى عليه من يجبر عاينا
لانه المطلوب واليمين ما يظهر صدق الدعوى ويكشف الحق
*(بيان الخبر الدال على ان اليمين بدل عن البيعة والقدرة على الاصل
تبطل حكم الخلف)*

(أبو حنيفة) عن جاد عن الشعبي عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم المدعى عليه أولى باليمين اذا لم تكن بينة كذا رواه البخاري
وابن المنذر والدارقطني ومن طريقه ابن عبد الباقي كلهم من طريق أحمد
ابن عبد الله الكندي المعروف بالبللاج عن ابراهيم بن الجراح عن أبي

يوسف عنه والجراح ضعیف (أبو حنیفة) عن حماد عن ابراهيم عن
 شرح بن الحارث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قضى باليمين على المدعي واليمين على المدعي عليه اذا ذكر
 كذا رواه ابن خزيمة ومن طريق عبد الله بن عبد الرحمن القرشي عنه
 (أبو حنیفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال البيعة على المدعي واليمين على
 المدعي عليه وكان لا يرد اليمين كذا رواه محمد بن الحسن في الاثر عنه قال
 وبه نأخذ (أبو حنیفة) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن حماد عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه كذا رواه
 طلحة من طريق هشام بن عبد الله عن أبي يوسف عنه (أما حديث) ابن
 عباس فأخرجه الشيخان والاربعة (ولفظ) مسلم لو يعطى الناس بدعواهم
 لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعي عليه (ولفظ)
 البخاري عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رفعه لو يعطى الناس بدعواهم
 لذهب دماء قوم وأموالهم اليمين على المدعي عليه (ولفظ) أبي داود عن ابن
 أبي مليكة كتب الى ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين
 على المدعي عليه (وأما حديث) عمر فلو أنه لم يرد باللفظ في هذه الكتب
 ولكن معناه موجود (وأما حديث) عمرو بن شعيب فأخرجه الترمذي
 بإسناد جيد والدارقطني بإسناد ضعيف (ثم) ان الطرف الاول من الحديث
 مجهول بعمومه فالمدعي لا يستحق بنفسه الدعوى ويستحق بالبيعة
 في الخصومة كلها وتقبل بيعة كل مدعي سواء كان أصيلاً أو ثانياً (والطرف)
 الآخر غير مجهول بعمومه فإنه لا يجوز الاستحلاف في الحدود وكذا اذا كان
 نائباً والله أعلم (تنبيه) في الحديث فوائد (الاولى) لا يستحق المدعي
 بمجرد الدعوى (الثانية) القول قول المنكر (الثالثة) جنس البيئات
 في جانب المدعين (الرابعة) اليمين في جانب المدعي عليه (الخامسة)
 الخصومة لا تندفع بمجرد الإنكار (السادسة) اليمين تتوجه عليه (السابعة)
 لا يجوز القضاء بشاهد مع يمين المدعي (الثامنة) لا تقبل بيعة صاحب البدن
 الملك المطلق (وفى) مسألتين خلاف الشافعي (الاولى) اذا نكل
 المدعي عليه عن اليمين قضى بالنكول عليه ولم يمهله مادعاه عليه وعند

الشافعي لا يقضي به بل يرد اليمين على المدعي فان حلف المدعي أخذ المال
وان نكل انقطعت الخصومة بينه - ما لان النكول يحتمل ان يكون تورعا
عن اليمين الكاذبة ويحتمل ان يكون ترفعا عن اليمين الصادقة (ولنا) ان
اليمين واجبة عليه لظاهر هذا الحديث وترك هذا النكول دليل على انه
بأذل أو مقر اذ لو لم يكن كذلك لا تقدم على اليمين تفصيلا من عهدة الواجب
دفع الضرر عن نفسه ببذل المدعي والشرع ألزمه التورع عن اليمين
الكاذبة دون الترفع عن اليمين الصادقة فيرجح هذا الجانب في نكوله
(والثانية) لا يجوز القضاء بشاهد واحد مع عين المدعي خلافا للشافعي واحتج
بحديث ابن عباس رفعه قضى بشاهد ويمين أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي
وابن ماجه والحاكم من طريق قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عنه
والامام احنج بقوله تعالى واستشهدوا شهادتين من رجالكم فان لم يكونا
رجلين فرجل وامرأتان ومثل هذا الغايذ كرامة الحكم عليه ولانه قال
ذلك أدنى ان لا ترنا بوا ولا مزيد على الأدنى أي اقرب ان لا تشكوا في جنس
الدين وقدره وأجله والشهود ونحو ذلك (واجيب) عن الحديث المذكور
بان عباس الدوري نقل عن يحيى بن معين انه ليس بمحفوظ وأعله الطحاوي
بانه لا يعلم قيس يحدث عن عمرو بن دينار (وقال) الترمذي في العال
سالت محمدا عن هذا الحديث فقال لم يسمعه من عمرو عن ابن عباس فقد
رمى الحديث بالانقطاع في موضعه - من البخاري بين عمرو وابن عباس
ومن الطحاوي بين قيس وعمرو ومنهم من أدخل بين عمرو وابن عباس
طاوسا أخرجه هكذا الدارقطني ومنهم من زاد جابر بن زيد فقوله ابن
عبس البر لا مطين لاحد في اسناد هذا الحديث محل نظر فلا جمل هذا
الاختلاف ترك العمل به وبقي العمل بالنص الظاهر من الكتاب مع انه قد
روى ما يعارض ما ذكر في الاستذكار روى هشيم اخبرنا المغيرة عن
الشعبي قال ان أهل المدينة يتقضون باليمين مع الشاهد ونحن لا نقول ذلك
وفي مصنف ابن أبي شيبة حديثنا سويد بن عمرو حدثنا أبو عوانة عن مغيرة
عن ابراهيم والشعبي في الرجل يكون له الشاهد مع يمينه قال لا يجوز الاشهادة
الرجلين أو رجل وامرأتين (قال) عامر مع ان أهل المدينة يقبلون شهادة

قوله تفصيلا
أي تخلصا له

الشاهد مع يمين الطالب وهذا السند رجاله على شرط مسلم (وقال) أيضا
حدثنا ساجد بن خالد عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال هي بدعة وأول من
قضى بها معاوية وهذا السند أيضا على شرط مسلم (وفي) مصنف
الرزاق أخبرنا مهران بن سأل الزهري عن اليمين مع الشاهد فقال هذا شيء
أحدثه الناس لا بد من شاهدين (وفي) الاستذكار هو الأشهر عن الزهري
(وفي) التمهيد وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي لا يقضى
باليمين مع الشاهد وهو قول عطاء والمحاكم وطائفة وزاد في الاستذكار
النفخي وفي المحلى لابن حزم أول من قضى به عبد الملك بن مروان وأشار إلى
إنكاره الحكم بن عتيبة (وروى) عن عمر بن عبد العزيز ترك القضاء به
لأنه وجد أهل الشام على خلافه ومنع منه ابن شبرمة انتهى وفي التمهيد
تركه يحيى بن يحيى بالاندلس وزعم أنه لم ير اليمين بسعد بقي به ولا يذهب
إليه وحديث الصحيحين اليمين على المدعى عليه وفي رواية البيهقي على
المدعى واليمين على من أنكر برده وكذا حديث الصحيحين شاهدك أو يمينه
مع ظاهرا القرآن لأنه تعالى أوجب عند عدم الرجلين قبول رجل واحد
وإذا وجد شاهد واحد والمرأتان معدومتان ففي قبوله مع اليمين نفي
ما اقضيه الآية وأيضا فإنه تعالى قال عقبها ممن ترضون من الشهداء
وليس المدعى بشاهد واحد ممن يرضى باستحقاق ما يدعيه بقوله ويمينه
وزعموا أن يمين المدعى قائمة مقام المرأتين فعلى هذا لو كان المدعى ذميا فأقام
شاهدا وجب أن لا تقبل يمينه كالأمر إذا كانت المرأتان ذميتين والله أعلم
(بيان الخبر الدال على أن الرجلين يدعيان شيئا وليست لهما ائنة قاله قول
قول البائع أو يتراذان) *

(أبو حنيفة) عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود أن
الاشعث بن قيس اشترى من عبد الله رقيقا من رقيق الأمارة فمقاضاه عبد
الله فقال الاشعث اشتريت منك بعشرة آلاف درهم وقال عبد الله إنك
بعشرين ألفا فقال عبد الله اجعل بيني وبينك رجلا فقال الاشعث فاني قد
جعلتك بيني وبين نفسك فقال عبد الله فاني سأقضي بيني وبينك بقضاء
سمعتك من رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول اذا اختلف البيعان ولم تكن لهما بينة فالقول ما قال البائع أو يتراذان
كذا رواه المحارقي من طريق عبد الله بن يزيد وأبي عبد الرحمن المقرئ
وخارجة بن مصعب واسماعيل بن حماد عن أبيه والقاسم بن معن (ومن)
طريق سويد بن عبد العزيز وعبد العزيز بن خالد وأبي شهاب الحنابلة والمعافى
ابن عمران كلهم عنه إلا أن خارجة من قوله اذا اختلف والباقون بطوله
ورواه طحمة من طريق المقرئ عنه ورواه ابن المظفر من طريق عباد بن
العوام والمقبري كلاهما عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أن أشعث
ابن قيس اشترى من عبد الله بن مسعود رقعة فاذكر الحديث مثل الاول
الا انه زاد بعد قوله بينة والساعة قائمة كذا رواه المحارقي من طريق المقرئ
عنه (وفي) رواية عن حماد أن رجلا حدثه عن أشعث بن قيس (وفي) لفظ
آخر فاستجرا في زيادة الثمن ونقصانه وقال عبد الله بن مسعود سمعت
فذكر الحديث وفيه أو يتراذان البيع (وأخرجه) الاربعة والحاكم
وأحمد والدارمي والبخاري واللفظ لا يداودان ابن مسعود يبيع للأشعث
رقعة فامان رقيق الخمس بعشرين ألف درهم فقال انما أخذتهم بعشرة آلاف
فقال ابن مسعود سمعت فذكر الحديث وفيه فالقول ما يقول رب الساعة
أو يتراذان وفي رواية لابن ماجه والمبيع قائم بعينه والباقي مثل لفظ الامام
(وفي) رواية للترمذي اذا اختلف المتبايعان فالقول قول البائع والمبتاع
بالتخييار ونحوه للنسائي من وجه آخر وفيه قصة وأخرجه مالك بإسناد ابن
الله بن مسعود فساقه كالأول قاله المحافظ (قلت) أخرجه أبو داود عن
عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جده باللفظ الاول
(وأخرجه) النسائي وأخرجه أيضا من طريق القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه
ان ابن مسعود فذكر معناه والكلام يزيد وينقص (وأخرجه) ابن
ماجه وأخرجه الترمذي من حديث عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن
ابن مسعود وقال هذا مرسل وعون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود هذا آخر
كلامه (قال) المنذرى في اسناده هذا حماد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى
ولا يحتج به وعبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه فهو منقطع
(قلت) اختلف فيه القول عن يحيى بن معين ف قيل انه سمع من أبيه وفي

رواية عنه لم يسمع (وقال) ابن المديني لقي آياه (وقال) البخاري قال
 انه لم يسمع (ثم قال) المذري وقد روى هذا الحديث من طريق عن ابن
 مسعود كاه الاثبات وقد وقع في بعضه ما اذا اختلف البيهقان والبيع قائم
 بنفسه وفي لفظه والسلمة قائمة ولا تصح وانما جاءت من رواية ابن أبي ليلى
 وقد تقدم انه لا يحتاج به (قلت) هذه اللفظة قد جاءت في رواية الايام
 من طريق المقرئ وليس في السند ابن أبي ليلى ولا من يتكلم فيه (ثم قال)
 وقال البيهقي وأصح اسناد روى في هذا الباب رواية أبي الهيثم عن عبد
 الرحمن بن قيس بن محمد بن الاشعث بن قيس عن أبيه عن جده (قال) يزيد
 الحديث المذكور في أول الباب (قلت) وكأنه لم يطلع على رواية الامام
 عن حماد عن ابراهيم فان رواه فقيه عن فقيه عن فقيه وكاهم ثقات ائبان
 وأبو الهيثم المذكور هو عتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود
 الكوفي ثقة وعبد الرحمن بن قيس مجهول الحال كافي الثمري بسا ورواه
 قيس مقبول من السادسة وجده محمد بن الاشعث ليس بهجائي على الصحيح
 وانما الصحبة لا يه روى ذلك عن عبد الله بن مسعود (وقال) الشيخ قاسم
 نقل عن ابن عبد الهادي هذا الحديث بجميعه ومع طريقه يحتاج به لا يمكن
 في لفظه اختلاف

(بيان الخبر الدال على ان الخارج وذا اليد اذا أقام بيته على النجاج
 فذو اليد أدلى)*

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 وسلم ان رجلا اختصم اليه في ناقة أقام كل بيته انما ناقة فبحث عنه
 فضى بها الذي في يده كذا رواه البخاري وطلمة وابن المظفر كاهم من
 طريق أحمد بن عبد الله الكندي وهو اللجاج (ثم) اختلفوا فقال
 البخاري وطلمة أحمد بن عبد الله عن ابراهيم بن الجراح عن أبي يوسف عنه
 (وقال) ابن المظفر أحمد بن عبد الله عن علي بن معبد عن أبي يوسف عنه
 واللجاج ضعيف ولكن رواه طلمة من طريق أخرى ليس فيها اللجاج
 وكذا رواه ابن عبد الباقي عن أبي بكر بن جهمان عن بشر بن موسى عن
 المقرئ عنه وليس فيها اللجاج ورواه ابن المظفر في رواية أخرى من طريق

زيد بن نعيم عن محمد بن الحسن عنه الا انه قال ابو حنيفة عن الهيثم بن حديد
 الصيرفي عن الشعبي عن جابر ومن هذا الطريق رواه ابن خسرو واخرجه
 الدارقطني من هذا الوجه واهله يزيد بن نعيم وهو لا يعرف حاله وقال
 الذهبي لا يعرف في غير هذا الحديث (قلت) لا يضر الا لعل من دون محمد
 ابن الحسن على ان ابن خسرو قد رواه ايضا من غير طريق ابن المغيرة اخرجه
 من طريق أبي بكر بن حمدان عن بشر بن موسى عن المقرئ عنه وله طريق
 أخرى عند أصحابنا يقول في بعضها عن الهيثم عن رجل عن جابر وفي بعضها
 عن الهيثم عن جابر والرجل المجهول لهؤلاء البعض هو الشعبي فسرته رواية
 محمد بن الحسن (واخرجه) ابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن أبي الاحوص عن
 سماعة عن تميم بن طرفة بافظ ان رجلين ادعيا بغير اقام كل واحد منهما
 اليه انه له ف قضى النبي صلى الله عليه وسلم به بينهما وتميم بن طرفة الطائي
 كوفي يروي عن عدي بن حاتم وجابر بن سمرة من متأخري التابعين ورواه
 الحسبي عن طريقه وقال منقطع ووصله الطبراني فقال تميم عن جابر بن
 سمرة باسنادين ضعيفين (واخرج) الدارقطني والبيهقي من حديث جابر ان
 رجلين ادعيا دابة واقام كل واحد منهما بيئته انها دابة ف قضى بها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم للذي في يده واسناده ضعيف ومع ضعف اسناده كيف
 تقبل بيئته ذي اليد ولم يكلفه الله بها وانما البيئته على المدعي واليمين على
 المدعي عليه وعلى تقدير صحة الحديث فالبيئتان فيه قائمتا على امرائهما على
 اليد ولا تدل اليد عليه فاستوت البيئتان في ذلك الامر فترجحت بيئته ذي اليد
 بيده بخلاف ما اذا قامت البيئتان على الملك لان بيئته الخارج أكثر اثباتا
 لانها تظهر الملك بخلاف بيئته ذي اليد لان الملك كان ظاهرا له في يده (وعند)
 أبي داود من حديث أبي موسى الأشعري ان رجلين ادعيا بغير اقامة الى
 النبي صلى الله عليه وسلم ليست لواحد منهما بيئته فجعله بينهما واخرجه
 النسائي وابن ماجه (واخرج) أبو داود والنسائي أيضا بافظ فبعث كل منهما
 شاهدين ف قضى النبي صلى الله عليه وسلم بينهما السكن في سياق النسائي محمد
 ابن كثير المصيصي وهو صدوق كثير الخطاء وهاتان القصةتان يحتمل انهما
 واحدة الا ان الشهادات لما تعارضت تهافتت فصارت كمن لا بيئته له وحكم لهما

نصفين لاستوائهما في البدو وهو قول محمد بن الحسن وبه يفتي (وفي رواية)
النسائي انه كان في يد غيرهما فلما أقام كل واحد منهما شاهدين نزع من
يده ودفع اليهما (ثم) ان القضاء لم يذى البدون الخارج بعد اقامتهما
البينة على المتنازع اذ لم يتدع الخارج الفعل على ذى البد كالغصب والاحارة
والعارية وان ادعى تكون بينة الخارج أولى وان ادعى ذو البد بالتنازع
لان بينة الخارج في هذه الصور أكثر اثباتا لانه أثبت الفعل على ذى
البد (قال) صاحب المختار بينة الخارج أولى من بينة ذى البد على
مطلق الملك خلافا للشافعي أى فان عنده بينة ذى البد أولى لتأكيدها بالبد
لانها دليل الملك ولهذا التنازع في دابة وكل منهما يدعى أنها تحت في ملكه
وأقاما البينة يقضى ببينة ذى البد (ولنا) ان البينات شرعت لاثبات غير
الظاهر لانها وان كانت في التحقيق بينة مظهرة ولكنها لما لم يكن لنا علم تلك
الاحكام أخذت البينة حكم الاثبات كالعامل الشرعية فانها أمارات في حق
الشرع وفي حقنا لما حكم الاثبات وبينة الخارج أكثر اثباتا واضهارا
لانها أثبتت الملك من كل وجه وبينة ذى البد تثبته من وجه لان الملك
ثابت له من وجه البد والبينة ترجح بكثرة الاثبات اذ البد دليل مطلق الملك
بخلاف المتنازع

(باب الاقرار)

(وهو) اثبات ما كان متزلا بأن ادعى عليه آخر ما لا جازان يقر المدعي
عليه وجازان يشكره فاذا اقر فقد أثبت فهو عبارة عن اخبار يوجب على
المخبر ما أخبر به وهو حجة قاصرة بخلاف البينة لانها انما تبين حجة بالقضاء
والقاضي ولاية عليه فيتعدي الى الكل وأما الاقرار لا يفتقر الى القضاء
وله ولاية على نفسه دون غيره (وفي) قيد الاخبار دلالة على انه ليس
بانشاء وقيد بما على المخبر لانه لو كان لنفسه يكتفى به دعوى لا اقرار
(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه ان ما عزم من مالك
أقضى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان الآخر قد زنى فأقم عليه الحد الحديث
بتمامه قدم في الحد ودواخرجه مسلم وأحمد عن بريدة نحوه ومعناه عند
السيعة عن أبي هريرة وقد تقدم ووجه الاحتجاج به في الباب

ان النبي صلى الله عليه وسلم انما جرم ما عزا باقراره على نفسه فلما جعل حجة
في الحدود التي تدربا بالشبهات فلا تـ يكون حجة في غيرها اولى وعليه اجاع
الامة ولانه وان كان مترددا بين الصدق والكذب في الاصل لكن ظهر
ربحان الصدق على الكذب لوجود الداهي والصارف عنه لان عقله
ودينه يحلان على الصدق ويمنعان عن الكذب فكان صدقا ظاهرا
فيجب قبوله

(باب الصلح)

وهو عبارة عن عقد يرفع به المنازعة وجوازه ثبت بقوله تعالى والصلح خير
وتعريفه بالالف واللام يقتضي ان يكون كل صلح خيرا سواء كان مع اقرار
او سكوت او انكار وكل ذلك جائز عندنا (وقال) الشافعي لا يجوز مع
السكوت والانكار ودليله ما أخرجه ابو داود وابن حبان والمحاكم من
حديث أبي هريرة والترمذي وابن ماجه من حديث عمرو بن عوف رفعاه
الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا اهل حراما او حرم حلالا ودليلنا عموم
الآية اذ هو كلام مستقل بذاته فلا يرتبط بسببه وهو محلي بالالف واللام
فيصرف الى الجنس فلا يقيد بحالة الانكار لثلاثة دلون زيادة على النص
والكلام خرج مخرج التعميل كانه قال صلحوا لان الصلح خير والعلة
لا تقيد بعمل المحكم الذي عال فيه بل اعم واجدت العلة يتبعها احكامها
وتفصيله في المطولات

(بيان الخبر الدال على رفع المنازعة والشقاق وتداعي الرحمة والاشفاق)
(ابو حنيفة) عن الحسن بن عبيد الله عن الشعبي قال سمعت النعمان بن
بشير رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مثل
المؤمنين في نواذهم وتراجهم كمثل جسد واحد اذا اشتكى الرأس من
الانسان تداعى له سائر الجسد بالحى والسهر كذا رواه المحارثي من طريق
سليمان بن عمرو والنخعي عنه وقد أخرجه الشيخان وأحمد (ابو حنيفة)
عن علي بن الاقر عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من اراد ان يضع خشبة على حائط جاره فلا يمنعه
رواه الجماعة الا النسائي وقد تقدم في ادب القاضى ولفظهم لا يمنعن أحدكم

ان يضع خشبة على جداره وقال الترمذي حسن صحيح وفي الباب عن ابن عباس ومجمع بن جارية أخرجهما ابن ماجه (تدبيره) قال عبد الغني بن سعيد كل الناس يقولون خشبة بالجمع الا الطحاوي فانه يقول بلطف الواحد (قال) الحافظ لم يلقه الطحاوي الا ناقلا عن غيره (قال) سمعت يونس بن عبد الاعلى يقول سألت ابن وهب عنه فقال سمعت من جماعة خشبة بلطف الواحد (قال) وسمعت روح بن الفرغ يقول سألت أبا يزيد الحارثي بن مسكين ويونس بن عبد الاعلى عنه فقالوا خشبة بالنصب والتنوين (ورواية) مجمع تشهدان رواه بلطف الجمع ولغظه ان اخوين من بني المغيرة لقبيا مجمع ابن جارية الانصاري ورجالا كثيرا فقالوا نشهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع جار جاره ان يغرز خشبا في جداره وكذلك رواه ابن عباس وقد أخرجه البيهقي من طريق شريك عن سمك عن عكرمة عنه بلطف اذا سأل أحدكم جاره ان يضع جذوعه على حائطه فلا يمنعه

(باب الوديعة)

هي الاستحفاظ قصدا والفرق بينها وبين الامانة العموم والخصوص والحكم في الوديعة ان يبرأ من الضمان اذا عاد الى الوفاق بخلاف الامانة وهي مندوبة لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفيه حديث أبي امامة الذي مر في الكفالة بطوله وقد أخرجه أبو داود وبقائه والترمذي وابن ماجه مختصرا وقال الترمذي حسن صحيح

(باب العارية)

هي هبة المنافع بغير عوض مشتق من التمازى والى التمازى فكأنه يجعل للغير نوبة في الانتفاع بما له على ان تعود النوبة اليه بالاسترداد متى شاء ولذا كانت الاعارة في المكبل والموزون قرضا لانه لا ينتفع بها الا باستهلاك العين فلا تعود النوبة اليه ليكون اعارة حقيقة وفيه حديث أبي امامة الذي مر في الكفالة بطوله ولغظه العارية مؤداة والمخصة مردودة هكذا هو في حديث الامام ووقع في بعض كتب الفقه العارية مردودة وفي بعضها العارية مضمونة اما لفظ مردودة فقال الحافظ لم اراه في كتب الحديث (وأما) مضمونة فعند أبي داود من حديث صفوان وكان صلى الله عليه وسلم

قد استعار منه أدرعا يوم حنين فقال اغصبا يا محمد قال لا بل عارية مضمونة
(وأخرجه) أحمد والنسائي والحاكم وأورد له شاهدان حديث صفوان
ابن يعلى عن أبيه ولفظه فقلت يا رسول الله أعارية مضمونة أو عارية مؤداة
قال بل عارية مؤداة وأخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عمر العارية
مؤداة وسنده ضعيف

• (بيان الخبر الدال على عدم تضمين العارية) •

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال كان لا يضمن العارية كذا
رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (وأخرج) أبو داود عن الحسن بن عمار
رفعه قال قال علي بن أبي طالب ما أخذت حتى تؤدى ثم إن الحسن بن عمار قال هو
أمنك لا ضمان عليه وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وقال
الترمذي حسن

• (باب الهبة) •

هي تملك المال بلا عوض بطريق التوعد

• (بيان الخبر الدال على قبول الهدايا) •

(أبو حنيفة) عن محمد بن قيس عن أبي عامر الثقفي أنه كان يهدي إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم رواية خيرا الحديث رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه
وقد تقدم في البيوع (وأخرج) البخاري وأبو داود والترمذي من حديث
عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل الهدية ويثيب عليها
(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها
قالت تصدق علي بربرة يلحم فرأه النبي صلى الله عليه وسلم فقال هو لها صدقة
ولنا هدية رواه البخاري وغيره من طرق ستأتي في الولاة (وأخرجه) الترمذي
الترمذي وابن ماجه من حديث الأسود عنها كما هنا والباقون عن القاسم
عنها وقد جمع العز بن جماعة في طرق هذا الحديث جزءا مستقلا رأيت
• (باب القرض) •

• (بيان الخبر الدال على فضل انظار المعسر) •

(أبو حنيفة) عن أبي مالك الأشجعي عن ربيعة بن حراش عن حذيفة بن
اليمان رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يؤتى بعبد

يوم القيامة فيقول أي رب ما مات الاخير اما اردت به الاياك ورزقتني مالا
فصكنت اوسع على الموسر وانظر المعسر فيقول الله عز وجل انا احق بذلك
منك فقبوا زواجن عبي (قال) فقال ابو مسعود رضي الله عنه واشهد
هنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اني سمعته منه كذا رواه ابن خنيس ومن
طارق بن حسان بن ابي حنيفة عن ابيه (واخرجه) البخاري ومسلم بالفظ
قلت الملائكة روح رجل ممن كان قبلكم فقالوا اجمعت من الخير شيئا قال لا
قالوا تذكرك قال كنت ادين الناس فامر قتيابي ان ينظروا المعسر ويقبوا زوا
جن الموسر قال قال الله تعالى فقبوا زواجنه وفي بعض طرق البخاري ان
رجلا من كان قبلكم اتاه الملك ليقبض روحه فقبيل له هل مات من خير
الحديث ولم يقل في شيء من طرقه قالوا تذكرك (وفي) بعض طرق مسلم فقال
ابو مسعود وانا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم (وفي) بعض طرقه
فقال عقبة بن عامر الجهني وابو مسعود الانصاري سمعنا من في
رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) عبد الحق الصنعقي عقبة بن عمرو وعقبة
ابن عامر وهم وقال البخاري وقال عقبة بن عمرو وانا سمعته يقول ذلك ثم
خرج مسلم هذا الحديث من رواية ابي مسعود وابي هريرة رضي الله عنهما
(ابو حنيفة) عن اسمعيل بن عبد الملك عن ابي صالح عن أم هانئ رضي الله
عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شدد على امتي في التقاضي
معمر اشدد الله عليه في قبره كذا رواه البخاري والاسناني من طريق ابي
مقاتل السمرقندي عنه وعند مسلم معناه من حديث عبد الله بن ابي قتادة
عن ابيه رفعه من سره ان ينجيه الله من كرب يوم القيامة فلينجس عن معمر
او يرضع عنه

*(بيان الخبر الدال على ان المرأة لا تخرج شيئا من بيت زوجها اقرضا
او غيره الا باذنه)*

(ابو حنيفة) عن اسمعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولاني عن ابي
امامة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام حجة
الوداع ان الله اعطى كل ذي حق حقه فذكر الحديث وفيه ولا تنفق امرأة
شيئا من بيت زوجها الا باذنه قيل يا رسول الله ولا الطعام قال ولا الطعام

لأنه من أفضل أسواقنا وقد تقدم بطوله في المسكتة وأما إليه أن أبا
داود وابن ماجه أخرجه وعند أبي داود من حديث عمر بن شبيب عن أبيه
عن جده رفته لا يعوز لامرأة عطية الابن زوجها وأخرجه النسائي
وابن ماجه

(باب العمري والرقبي)

(والعمري) هي مئة ثمان مائة عمر المردوب وهو جابر الميمري المردوب
له حال حياته ولم يرتبه بدوقاته (والرقبي) أن يقول أرقبت هذه المار
وهي مائة لأنه يحتمل الإغارة ويحتمل المبة فيكون عارية عند أبي
حنيفة وعنده ومئة عند أبي يوسف (أوصى) أن يقول داريك رقبتي
معناه أن مت قبلك فهي لك كأن كل واحد منهما مراقب موت الآخر
وأما جازت رقبي عند أبي يوسف لأن قوله داريك مئة وتملك في الحال
كأنه رقبتي فيظل استردادها وإمالة عند أبي حنيفة ومحمد لأن معاشها
تملك مضاف إلى موته وتعلق الملك غير جاز فيكون المراد عارية عندهما
والمراد به له ما ذوقنا في الانتفاع به بخلاف العمري فإنها تملك في الحال
وتتعلق بعدها لا يفسدها (أبو حنيفة) عن بلال بن أبي بلال بن مرداس
الغزازي ثم الهبسي عن وهب بن كيسان عن جابر رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه لما قُتِلَ العمري في المدينة بعد المنبر قال لا أبيعها
الناس أحبوا أموالكم عليكم فإنه من أعرشناه ونفذى أعره في حياة
المعمري بعد موته (وفي) لققت العمري هل يهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم الحديث رواد طاعة من طريق
عبيد الله بن موسى وسعد بن العاص ومحمد بن الحسن ثلاثهم عنه ورواه ابن
أبي العوام من طريق محمد بن الحسن عنه ورواه ابن المنذر من طريق محمد بن
نخعي عن الحسن بن زياد عنه وأيضاً من طريق الجراح عن إبراهيم بن
الجراح عن أبي يوسف عنه والجراح ضعيف ورواه السكاكي من طريق
محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرجه) أحمد ومسلم من حديث جابر رفته بلنفا
مسكوا عليكم أموالكم ولا تنفذوها فإنه من أعرى فإنه لا يضرها
حيا وميتاً ولقبه (وعنه) قال جعل الاتصار يعرفون الميمري فقال رسول

قد على الله عليه وسلم أمه كواحدكم (وفي) لفظ آخر أي رسول
 أمير رجلا عمرى له ولقبه فقال قد أحضيتكم أو غلبتكم ما بقي منكم أحد
 فانها لن أعطيها وعقبه وانما لا ترجع الى صاحبها من أجل انه أعطى عطاء
 وقعت فيه الوارث (وعند) البخاري من حديثه قال قدى النبي صلى الله
 عليه وسلم بالعمري انما المن وهبته له ولم يخرج من حديث جابر بن العمري خبر
 هذا الحديث (وأخرجه) أبو داود والترمذي واللبائي وابن ماجه (وعند)
 أبي داود والنسائي عن عروة عن جابر رفته قال من أعمر عمرى فهو له
 ولقبه برثما من برث من عقبه (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم انه قال
 من أعمر شيئا فهو له في حياته ولقبه من بعده روى محمد بن الحسن
 في الآثار عنه وكذا روى الحسن بن زياد عنه وأخرجه الجماعة من حديث
 جابر وقد ذكر (أبو حنيفة) عن يعقوب بن أبي حبيب الأسدي السكاهلي
 الكوفي ان ابن عمر روى عن العمري فقال انما ان أعطى ارضى في يديه روى
 طلحة من طريق عبد الله بن الزبير عنه ورواه ابن المنذر عن طريق موسى
 ابن طارق قال سمعت أبا حنيفة ورواه ابن خزيمة من طريق اسمعيل بن
 توبة القزويني عن محمد بن الحسن عنه وممناء عند الجماعة من حديث جابر
 وقد ذكر

(باب الاجارة)

(هي) تملك المنافع بعوض وتفصله ان التملك نوعان تملك عين وتملك
 منافع وتملك العين نوعان بعوض وهو البيع وبغيره وهو الهبة والصدقة
 وتملك المنافع نوعان بغير عوض وهو العارية والوصية بالمنافع وبعوض وهو
 الاجارة وسميت بيع المنافع لوجود معنى النفع وهو بذل الاعوان
 في مقابل المنفعة وهي على خلاف القياس لان المنافع معدومة وبيع
 المدوم لا يجوز الا انها جوزت لم حاجة الناس اليها وحاجة الناس اصل
 في شرع العقود فشرعت لترتفع الحاجة
 (بيان الخبر الدال على ان الاجارة لا تصح حتى تكون المنافع معلومة
 والاجارة معلومة)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن أبي سعيد روى في رتبة رضى الله

عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من استأجر أجيرا فليعلمه أجرته كذا
رواه محمد بن الحسن في الآخرة وأما عنه والحسن بن زياد في مسنده عنه
(وأخرجه) الدارقطني عن علي بن عبد الله بن مبشر عن محمد بن حرب
النسائي عن علي بن عاصم عن أبي حنيفة ومن طريقه ابن خضرو ورواه
ابن خضرو وأيضا من طريق محمد بن شعاع عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة
ورواه ابن عبد الباقي من طريق ابن جزة عن أبي حنيفة (وأخرجه) عبد
الرزاق عن مهمر عن الثوري عن حماد بن بلطف فليعلم له أجرته (وقال) عبد
الرزاق وحدث به الثوري مرة فلم يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم وكذا
أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن حماد (ورواه) اسحق في مسنده عن
عبد الرزاق عن مهمر بن مرفوعا بلطف فليعلم له أجرته (ومن) طريق حماد بن
سليمة بلطف نهى أن يستأجر الرجل حتى يبين له أجرته وبهذا اللفظ أخرجه
أحمد وأبو داود في المراسيل وقال أبو زرعة الموقوف هو الصحيح انتهى (قال)
المحقق وأبراهيم النخعي لم يدرك أباسعيد ولا أباهريرة (قلت) وجوابه
قد تقدم مرارا أن النخعي إذا لم يسم من حدثه فمن ثقات (وأخرجه) النسائي
في المزارعة غير مرفوع وقد روى هذا الحديث عن الإمام من طرق ومنها
أبو حنيفة عن عاقمة بن مرثد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من استأجر أجيرا فليعلمه أجره كذا رواه ابن خضرو ومن طريق
اسماعيل بن يحيى التميمي عنه ومنها أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن
من لا أنهم عن أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال لا يستأمر الرجل على سوم أخيه فذكر الحديث وفيه وإذا
استأجرت أجيرا فاعلمه أجره كذا رواه الحارثي بطوله من طريق القاسم بن
الحكم وأسد بن عمرو وإبراهيم بن طهمان وجزرة بن حبيب الزيات وأيوب بن
هاني وإسحاق بن يوسف الأزرق وعبد الله بن الزبير وزفر بن الهذيل
والسروقي والحسن بن زياد والحسن بن الفرات كلهم عنه ورواه ابن
خضرو ومن طريق العباس بن العوام وحماد بن أبي حنيفة كلاهما عنه
ورواه الكلابي بطوله من طريق محمد بن خالد الوهبي ولم يقل في الإسناد
عن من لا أنهم (ومعنى) هذه الأحاديث في البخاري من حديث أبي هريرة

رفعه ثلاثة انا خصهم فذكر فيهم ورجل استاجر اجيرا فاستوفى منه
ولم يعطه اجره (فوات) وانما ثبت الحكم في المنفعة دلالة لان الاشتراط
ثمة اقطع المنازعة والمنفعة تشارك في ضد المعنى لان جهة التهام فضيلة المنازعة
فشرط اعلامها اقطاع النزاع

(بيان الخبر الدال على النهي على استئجار الارض بشئ منها)

(ابو حنيفة) عن ابي حصين عن عثمان بن عاصم الاسدي عن عباية بن رفاع
ابن رافع بن خديج عن ابيه عن رافع بن خديج رضي الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم مر بمحاطة فاجبته فقال ان هذا فاقوا لرافع بن خديج
وقال رافع هولي يا رسول الله فقال من ابن هولي فقال استأجرته فقال
لا تستأجره بشئ منه كذا رواه البخاري من طريق عبيد الله بن مومي
ومحمد بن ربيعة ومحمد بن يزيد كلهم عنه (وفي) رواية ابو حنيفة عن ابن
رافع بن خديج عن رافع بن خديج (وفي) اخرى عن ابي حصين عن ابن
رافع عن رافع بن خديج رواه كذا الاسدي عن عمرو وابو يوسف والحسن بن
زياد ويحيى بن نصر بن حاجب ومحمد بن مسروق ومحمد بن الحسن ومحمد بن
حبيب واسماعيل بن يحيى وشعيب بن اسحاق والقاسم بن الحكم (وفي)
رواية ابو حنيفة عن ابي حصين عن عبد الله بن رافع بن خديج عن ابيه وهي
رواية الكلاعي وزاد فيها قال ابو حنيفة يعني الثلث والرابع (واخرجه)
ابوداود من طريق عبد الرحمن بن ابي نعيم قال حدثني رافع بن خديج باقيا
انه زرع زرعاً قرب النبي صلى الله عليه وسلم وهو يسقيها فسأله من الزرع
وان الارض فقال زرعني بيذري وعلمي لي الشطر وليني فلان الشطر قال
اريد ما فردا الارض على اهلها واخذ نفقتك (واخرجه) الطحاوي من هذا
الطريق بهذا اللفظ الا انه قال اريدت وقد اخرج حديث رافع بن خديج
هذا الائمة الستة باسانيه مختلفة والفاظ متنوعة وبعضها من رواية ابن
عمر عن رافع عند مسلم وابي داود والنسائي وابن ماجه ومن رواية حنظلة
ابن قيس الانصاري سألت رافع بن خديج عندهم ما عدا الترمذي وفي
رواية عن سالم بن عبد الله بن جرير عن ابيه عن رافع عن عبيد بن مظهر
ابن رافع رفعاه عند الشيخين وابي داود والنسائي وفي رواية عن رافع عن

ابن عمر عن رافع رفعه وفي أخرى من أبي النجاشي عن رافع عن عه ظهير
 رفعه كل هذه الطرق عند أبي داود وهي جيدة (وقال) الامام أحمد كثير
 الالوان (وفي) رواية عن سليمان بن يسار عن رافع عن بعض عمومه عند
 مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه (وفي) رواية عن رافع بن خديج عن
 أبيه عن أبي رافع (وفي) أخرى عن أسيد بن ظهير عن رافع رفعه عند أبي
 داود والنسائي وابن ماجه (وفي) رواية عن عثمان بن سهل بن رافع بن
 خديج عن أخيه عمران عن رافع عند أبي داود والنسائي (فانظر) الى هذا
 الاختلاف في الاسناد وقد صرح في بعض ألفاظه بالنهي عن كراه الارض
 بشئ منها وأما بالذهب والورق فلا بأس به وسيأتي باقي الكلام عليه في باب
 المزارعة قريبا *

(بيان الخبر الدال على النهي عن مؤاجرة المستأجر الارض بأكثر مما استأجر)
 (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم في الرجل يستأجر الارض ثم يؤجرها
 بأكثر مما استأجرها (قال) لاخير في الفضل الا ان يحدث فيها شئ كذا رواه
 محمد بن الحسن في الآثار عنه ومعناه قد ذكر في حديث أبي داود السابق
 * (بيان الخبر الدال على جواز الاستئجار على عمل معلوم كالحجامة)
 (أبو حنيفة) عن أبي السواد عن أبي حاضر عن ابن عباس ان النبي صلى الله
 عليه وسلم احتجهم واعطى الحجامة أجرته ولو كان خيما ما أعطاه كذا رواه
 البخاري من طريق أبي عاصم النبيل عنه وأبو السواد السلمي لا يعرف (وفي)
 لفظ أبو السواد والاول أصح وأبو حاضر ذكره ابن حبان في ثقات التابعين
 وحديث ابن عباس أخرجه البخاري وأبو داود من غير طريق أبي حاضر
 باللفظ ولو علمه خيما لم يعطه وعند البخاري ومسلم أيضا ولو كان سهما
 لم يعطه النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجه من حديث أنس باللفظ نحوه
 أبو طيبة فأمر له بصاعين من طعام وكلم أهله فوضعهوا عنه من خراجه (وفي)
 حديث ابن عباس عند مسلم وكلم سيدة تخفف عنه من ضرب يتيه وهذه
 ذكرها البخاري في حديث أنس وعندهما في حديث أنس فأمر له بصاع
 أو مد أو مدين (وفي) بعض طرق البخاري بصاع وزاد البخاري ولم يكن
 يظلم أحدا أجره وهذه الزيادة وقعت اسم في كتاب الطب *

(باب الولاء)

وهو نوعان ولا عتاقة وولاء موالاة وسبب ولاء العتاقة العتق لا الاعتاق
 (بيان الخبر الدال على ولاء العتاقة وإبطال الشرط المخالف لما تقتضيه العقدة)
 (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها
 أنها أرادت أن تشتري بريرة لعتقها فقال موالها لا نبيها إلا أن تشتري الولاء
 لنافذ كرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الولاء لمن أعتق كذا
 رواه الحارثي من طريق أبي يحيى الجماني عنه ورواه الكلبي من طريق
 محمد بن خالد الوهبي عنه ورواه ابن خسر ومن طريق محمد بن شعيب عن
 الحسن بن زياد عنه وزاد في آخره وله زوج مولى لآل أبي أحمد فخيرها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترت نفسها ففرق بينهما ورواه هذا
 الأسدي ناد أيضا بأنهم من هذا ثم نقل عن محمد بن شعيب أن التاويل في ذلك
 عند أهل العلم أنهم أرادوا شيئا لا يجوز فلما أخبروا بأنه لا يجوز رجعوا وابعوا
 على أن الولاء لمن أعطى الثمن وهو متفق عليه من حديث عائشة فأخرج
 الترمذي وابن ماجه من طريق الأسود عنها والباقر عن القاسم عنها
 وأخرج الطحاوي من الطريقين وأخرج مسلم أيضا من حديث أبي
 هريرة (بيان الخبر الدال على أن الولاء لا يباع ولا يوهب)
 (أبو حنيفة) عن عطاء بن يسار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 نهى عن بيع الولاء وعن هبته كذا رواه الحارثي من طريق يونس بن
 بكير عنه وأخرج أحمد والستة قال قاسم بن قطلوبغا وأبو بكر بن وضاح
 أن يكون هبته من كلام النبي صلى الله عليه وسلم (قالت) وهو محجوب عما
 في الصحيحين (أبو حنيفة) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال الولاء عمة كل حمة النسب لا يباع ولا يوهب كذا
 رواه ابن المظفر من طريق علي بن سليمان الأصبهاني عن محمد بن إدريس عن
 محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وهو مسلسل بالائمة كما تراه
 ومثله نادر الوجود وقد أورده السيوطي في جزء له سماه الفاني في مسلسل
 الأسانيد ورواه ابن خسر ومن طريق ابن المظفر وأخرج الدارقطني عن
 محمد بن أحمد بن عمرو بن عبد الحاق عن أحمد بن محمد بن الحجاج عن علي بن

سأيمان الاخيرى مثله (ومن) طريقه رواه ابن عبد الباقي وأخرجه البخاري
من طريق الشافعي هكذا وقال صحيح الاسناد (وقال) الدارقطني في العمال
لا يصح ذكر أي حنيفة فيه (قلت) قد اختلف في سند هذا الحديث فمنهم من
رواه هكذا كما ذكرهم من قال أبو حنيفة عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله
ابن دينار عن ابن عمر ومنهم من قال أبو يوسف عن عبيد الله بن عمر عن عبد
الله بن دينار ولم يذكر الامام وهكذا رواه ابن حبان في صحيحه فقال أخبرنا
أبو يعلى قري على بشر بن الوليد عن يعقوب بن ابراهيم عن عبيد الله بن عمر
عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رفعه فذكره بالفظه وتابع بشر على ذلك
محمد بن الحسن فرواه عن أبي يوسف كذلك (وقال) البيهقي في كتاب المعرفة
ورواه محمد بن الحسن في كتاب الولاة عن أبي يوسف عن عبيد الله بن عمر عن
عبد الله بن دينار عن ابن عمر رواه عن الشافعي فقال كان حدث به من
حفظه فذكر عبيد الله بن عمر من اسناده وذكر البيهقي في كتاب السنن
ما يخالف كلامه في كتاب المعرفة فقال في كتاب السنن بعد أن أورد الحديث
من طريق الشافعي عن محمد بن أبي يوسف عن عبد الله بن دينار عن ابن
عمر رفعه (قال) أبو بكر النيسابوري هذا خطأ لأن الثقات لم يرووه هكذا
واختاروا الحسن مرسل (ثم قال) وروى من أوجه كلها ضيعة معلة قال
والنيسابوري هذا مرسل لا انتهى وأقول في الجواب عن كلامه وكلام
النيسابوري على حسب التيسير والايجاز الحديث المذكور بهذا اللفظ
ثابت روى مرسل ومرسلاً ما أرسل فأخرجه الدارقطني من طريق يزيد بن
هرون عن هشام بن حسان عن الحسن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
(وأما) المرفوع فن حديث ابن عمر كما ذكره البيهقي من طريق أبي يوسف
عن عبد الله بن دينار وصححه الحاكم وابن حبان في صحيحه من طريقه
ليكن عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار كما تقدم وصححه له المتابعة
الجيدة (ومن) روى هذا الحديث عن عبد الله بن دينار سفيان الثوري
رواه عنه ضمرة وقد اختلف عنه في المتن فقبل عن ضمرة عن سفيان عن عبد
الله بن دينار بالفظ الباب أخرجه الطبراني وقال تفرد به ضمرة (وقال)
البيهقي قدوههم راويه وقبل ضمرة عن الثوري بالفظ نهى عن بيع الولاة

وهبته وهكذا رواه ابراهيم بن محمد بن يوسف الغرياني عنه وقيل عنه عن
 الثوري مضموم مع حديث من ملك دارحم (قال) البيهقي هكذا رواه ابو
 عمير يعني عيسى بن محمد بن خزيمة (قلت) خزيمة بن ربيعة فقيه أهل فاسطين
 في زمانه لم يكن بالشام رجل يشبهه قاله ابن حنبل (وقال) ابن سعد كان ثقة
 مأمونا لم يكن هناك أفضل منه والحديث اذا انفرد به مثل هذا لا يضره
 انفراده ولا يوجب ذلك علة فيه لانه من الثقات المأمونين فلا أدري من أين
 وهم في هذا الحديث راويه ورواية عيسى بن محمد الحديثين لا تقتضي توهمين
 شئ منهما وقد أخرج النسائي عن عيسى هذا حديث من ملك دارحم فقط
 ولم يضم اليه حديث الولاء وذكر الدارقطني ان محمد بن اسمعيل القساري
 روى عن الثوري عن عبد الله بن دينار بالفظ لا يباع الولاء ولا يوهب
 ولا يورث تابعه عليه عبد العزيز بن مسلم رواه ايوب بن سليمان ذكره
 الدارقطني في العمال (ومن) روى هذا الحديث عن ابن عمر بن فروع نافع
 مولا رواه عنه اسمعيل بن أمية وأخرجه الطبراني في الأوسط والبيهقي من
 طريق محمد بن زياد عن يحيى بن سليم عنه وقولنا محمد بن زياد هو الصواب
 كما في نسخ الأوسط ووقع في السنن بدل أبي حسان الزياتي وهو خطأ فيه عليه
 المحافظ ابن عساكر (وقال) هو محمد بن زياد بن عبيد الله الزياتي البصري
 شيخ ابن خزيمة وليس هو بأبي حسان الحسن بن عثمان الزياتي والله أعلم
 وقد قال البيهقي كان يحيى سبني المحفظ كثيرا خطأ (قلت) تابعه على هذه
 الرواية محمد بن مسلم الطائفي كذلك أخرجه الحاکم في المستدرک من حديثه
 (وقال) الدارقطني في العمال وهم ابن زياد فيه ورواه يعقوب بن كاسب عن
 يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع (قلت) وهذا لا يكون سببا
 لتهوهم محمد بن زياد لاحتمال ان يكون يحيى بن سليم فيه شيعتين سمع من
 كل واحد منهما ورواه الترمذي من طريق يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر
 عن نافع عن ابن عمر (وقال) أخطأ فيه يحيى وأما رواه عبيد الله عن عبد
 ابن دينار (قال) المحافظ وقد جمع أبو نعیم طرق حديث النهدي عن بيع
 الولاء وعن هبته في مسند عبد الله بن دينار له فرواه من طريق حسين رجلا
 أو أكثر عن أصحابه عنه (ومن) روى هذا الحديث مرفوعا ابو هريرة رضي

الله عنه ~~لكن~~ بالفظ لا يساع الولاية ولا يوجب ولا يورث أورد ابن عدي
في ترجمة يحيى بن أبي أنيسة وهو متروك (ومن) روى هذا الحديث مرفوعا
عبد الله بن أبي أوفى الأسدي رضي الله عنه أخرجه ابن جرير الطبري في
تهذيب الأسماء حديثي موسى بن سهل الرمي حديثي محمد بن عيسى يعني
الطباع حديثي عيسى بن القاسم عن اسمعيل بن أبي خالد عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم الولاية كحمة النسب لا يباع ولا يوهب وهذا سند
لا غبار عليه (ومن) روى هذا الحديث مرفوعا على رضي الله عنه ذكره
البيهقي في آخر الباب (وظهر) بمجموع ما ذكرنا أن قول النيسابوري إنما
روى مرسلًا وقول البيهقي وروى من طرق آخر كلها ضعيفة غير مقبول وقد
أشار إليه الحافظ في تخرجه الرافعي فقال ورداه أبو جعفر الطبري في تهذيبه
وأبو عبيد في معرفة الصحابة والطبراني في الكبير من حديث عبد الله بن أبي
أوفى وظاهر أسناده الصحة وهو يعكز على البيهقي حيث قال عقب حديث
أبي يوسف يروى بأسانيد آخر كلها ضعيفة

(باب الرهن)

وهو جعل الشيء محبوسا بحق يمكن استيفاء مؤمنه كالدين حتى لا يصح الرهن
الآدين ظاهرا وباطنا أو ظاهرا ولا يتم إلا بالقرض أو بالتولية وقبل ذلك أن
شاهداً وان شاء لا

* * *

(بيان الخبر الدال على أن الرهن لا يختص بالسفر)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعنا ما وأرهنه درعا
كذا رواه البخاري من طريق أبي يوسف عنه وفيه أحاديث عبد الله
الكندي اللخاج وهو ضعيف (وأخرجه) الدارقطني أيضا من هذه
الطريق وابن عبد الباقي من طريقه والحديث متفق عليه عن عائشة
بزيادة إلى أجل (وفي) رواية درعا من حديثي لفظ شعير (وفي) رواية
البخاري أنه ثلاثون صاعا ووجه الاحتجاج به أن النبي صلى الله عليه وسلم
أغار من درعه بالمدينة فالتخصيص بالسفر في الآية إنما هو لكان العادة

(باب الحجر)

وهو منع عن التصرف قولاً أو فعلاً بصغر ورق وجنون

غيره بتقديم
المناه النخبة
على المثلثة بوزن
جاءه

(بيان الخبر الدال على عدم نفوذ تصرف المجنون الذي لا يفقه أصلاً)
 (أبو حنيفة) عن حماد بن سعيد بن جبير عن حذيفة رضي الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز للعته طلاق ولا بيع ولا شراء (كذا)
 ورواه الحارثي وابن المظفر من طريق أبي يوسف عنه وفي سندهما اللجلاج
 وهو ضعيف ولكن رواه ابن خسر ومن طريق اسمعيل بن توبة الفزاري عن
 محمد بن الحسن عنه (وأخرج) ابن أبي شيبة من حديث علي مرفوعاً بلسان
 صحيح كل طلاق جائز الا طلاق العتوه (وروى) هذا مرفوعاً عن أبي هريرة
 (أخرجه) الترمذي وفي اسناده عطاء بن سحبلان وهو متروك (والعتوه) هو
 المغلوب على عقله وهو المجنون متقارباً أو متوافقاً وان كان أهل اللغة
 أطلقوا العتة على نقصان العقل فالمراد بنقص العقل نقصانه عن أهلية
 الخطاب وذلك هو المجنون ولا يراد بذلك ما قد يطلقه بعض أهل العرف من
 نقصان العقل على من لم يكن كامل العقل وافرّه فان ذلك نقصان كمال فتأمل
 (بيان الخبر الدال على عدم نفوذ تصرف الصبي الذي لا يعقل أصلاً)
 (أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يكبر وعن
 المجنون حتى يفقه وعن النائم حتى يستيقظ كذا رواه الحارثي من طريق
 عمر بن حفص بن غياث عنه (وأخرجه) الأربعة الا الترمذي من حديث
 عائشة فأبو داود عن عثمان بن أبي شيبة عن يزيد بن هارون عن حماد بن
 سلمة عن حماد بن أبي سليمان والنسائي ورواه عن يعقوب بن إبراهيم عن
 عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة وابن ماجه ورواه عن أبي بكر بن أبي
 شيبة عن يزيد بن هارون وعن محمد بن خالد بن خراش ومحمد بن يحيى اللؤلؤ
 عن أبي مهدي جميعاً عن حماد بن سلمة ولفظ أبي داود عن النائم حتى يستيقظ
 وعن المبتلى حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبر ولفظ ابن ماجه عن النائم حتى
 يستيقظ وعن الصغير حتى يكبر وعن المجنون حتى يعقل أو يفقه (وقال)
 أبو بكر في حديثه وعن المبتلى حتى يبرأ (وأخرجه) الحاکم من طريق
 حماد بن سلمة وقال صحيح على شرط مسلم (وقال) الحافظ في اسناده حماد بن
 أبي سليمان مختلف فيه (قلت) حماد بن أبي سليمان فقيه أهل الكوفة

جليل وحديثه يدخل في الحسن فتصحح الحماكم يتوقف على هذا الذي عناه
الحفاظ والله أعلم (وقال) النقي السبكي ورأيت في سؤالات ابن الجنييد
(قال) رجل ليحيى بن معين وأنا أسمع حديث حماد بن سلمة عن حماد عن
ابراهيم عن الاسود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن
ثلاثة هو عندك واه فقال يحيى ليس يروى هذا أحد الا حماد بن سلمة عن حماد
انتهى وسكت عليه السبكي فما علم ان حماد بن سلمة امام كبير روى له
الجماعة الا البخاري وهو ثقة ولا يضر تفرد الثقات على ما علم مع انه تابعه
عليه امام جليل وهو أبو حنيفة فكيف يكون الحديث واهيا فأقل درجاته
ان يكون حسنا (وقد) روى هذا الحديث أيضا عن علي رضي الله عنه
أخرجه أبو داود عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير بن حازم عن الأعمش عن
أبي ظبيان عن ابن عباس (قال) أتى عمر بن الخطاب قد زنت الحديث وفيه
فقال علي يا أمير المؤمنين أما علمت ان القلم رفع عن ثلاثة عن المجنون حتى يبرأ
وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يعقل قال بلى (وأخرجه) أيضا
من حديث يوسف بن موسى عن وكيع عن الأعمش نحوه (وقال) عن
المجنون حتى يفريق (وأخرجه) أيضا عن ابن السرح عن ابن وهب عن جرير
بمعنى حديث عثمان وفيه قال علي أو ما تذكرك أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة عن المجنون المغلوب على عقله وعن النائم حتى
يستيقظ وعن الصبي حتى يحتمل قال صدقت (واعترض) عليه الدارقطني
فقال تفرد به ابن وهب عن جرير عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس
عن علي وعمر بالقصة والحديث رواه ابن فضال ووكيع عن الأعمش فلم
يرفعاه وكذا قال عمار بن زريق عن الأعمش مرفوعا ولم يذكر ابن عباس
في الاسناد وكذا قال سعد بن عبيدة عن أبي ظبيان انتهى (وأخرجه)
أبو داود أيضا والنسائي من طريق عطاء بن السائب عن أبي ظبيان قال
أتى عمر بامرأة الحديث وفيه فقال يا أمير المؤمنين لقد علمت ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبالغ وعن النائم
حتى يستيقظ وعن المعتوه حتى يبرأ وان هذه معتوهة بنى فلان فذكر القصة
(وقال) النسائي رواه ابن حصين عن أبي ظبيان فلم يرفعه وابن حصين

اثبت من عطاء وأخرجه الطيالسي في مسنده عن حماد بن سلمة عن عطاء عن
أبي ظبيان | عن علي رفعه وفيه وعن الصبيح بن يعقوب أو يبيع وأخرجه
أبو داود أيضا من طريق وهيب عن خالد عن أبي الضحى عن علي عن النبي
صلى الله عليه وسلم ذكره (وأخرجه) الحلي في فوائده من طريق علي بن
عاصم عن أبيه خالد الجذاعة عنه وهذه فيه انقطاع لأنه لا يعلم لأبي الضحى
رواية عن علي بن يقطين واسطة (وقال) أبو داود ورواه ابن جرير عن القاسم بن
يزيد عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم زاد فيه وأخرجه هذه نسخة
منقطة وقد وصلها ابن ماجه فقال حدثنا محمد بن بشر حدثنا روح بن
عبادة حدثنا ابن جرير أخبرني القاسم بن يزيد عن علي رفعه قال رفع القلم عن
الصغير وعن الجنون وعن النائم وانقطاعها لأن القاسم بن يزيد لم يذكر لها
والحديث طريق أخرى عند أحمد والترمذي والنسائي من رواية الحسن
عن علي قال الترمذي غريب ولا يعرف للحسن سمعا من علي وصوب
النسائي وقفه علي ومخلص الكلام أن هذا الحديث في حد ذاته
حسن متصل ووقف بعضهم له وقطع بعضهم لا يقدح في رواية رفعه ووصله
والله أعلم

والله أعلم

* (بیان الخبر الدال علی ان الغلام اذا بلغ الحلم ارتفع عنه الیتیم) *

(أبو حنيفة) إن محمد بن المنكدر عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد حلم كذا رواه البخاري من طريق سفيان بن عيينة عن الزبير بن سعيدي بن داود عنه (وأخرجه) أبو داود من حديث علي رضي الله عنه قال حقت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد احتلام ولا صمات يوم إلى الليل قالت والمراد بالحلم الاحتلام وهو خروج المني سواء كان في اليقظة أم في المنام بحلم أو بغير حلم وما كان في الغالب لا يحصل إلا في النوم بحلم أما في اليقظة عليه الحلم والاحتلام ويكون الخروج بغير حلم مدلولاً عليه باللفظ أن أطلقنا اللفظ على الأقسام الثلاثة لوجود المعنى في جميعها ولا يكون مدلولاً عليه ولكن الحكم فيه ثابت إجماعاً لما شاركته في المعنى المأذول اللفظ عليه ولو وجد الاحتلام من غير خروج مني فلا حكم له حقيقة السكينة ربه الله تعالى (تنبيه) قد احتج الإمام بظاهر هذا الحديث واستنبطه

انه لا حجر على السفه اذا كان حراً عاقلاً بالغاً بسبب السفه والدين والغفلة
والفسق وان كان مذنبا مفسدا يتلف ماله فيما لا مصلحة له فيه (وفي)
المسئلة خلاف الصاحبين والشافعي (فقال) الصاحبان يحجر عليه بسبب
السفه والدين في تصرفات لا تصح مع الهزل (وقال) الشافعي يحجر عليه في
الكل (وذكر) البيهقي في باب الحجر على الصبي حتى يبلغ ويؤنس عنه الرشيد
أن الرشيد هو اصلاح في الدين والمال انتهى وقد قال ابن حزم لم نجد في شيء من
اللغة ان الرشيد هو الكيس في كسب المال ولو كان كذلك لكان طوائف
من اليهود والنصارى ذوي رشد وكذا طوائف من المسلمين فاذا عقل الرشيد
من الغي فقد أخذ لنفسه ما يأخذ الناس انتهى وليس في حديث الباب
ما زاده البيهقي (وفي) أدلة الامام أيضا حديث منقذين حبان فاذا بايعت
فقل لا خلافة رواه البخاري ومسلم حيث لم يحجر عليه صلى الله عليه وسلم
لان في حجر السفه المحاقه بالهائم واهدار آدميته وهو أشد ضررا من
التبذير ولا يجوز تحمل الضرر الا على لدفع الضرر الا دني

(بيان الخبر الدال على ان انبئات العانة أمارات التكليف)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال السنة اذ انبئت عانة الغلام جرت
عليه الاقلام كذا رواه البخاري من طريق نوح بن أبي مريم في الجامع عنه
ومعناه في حديث عطية القرظي عند أبي داود والترمذي والنسائي وابن
ماجه ولفظهم فكنت فواعاتي فوجدوني لم أنبت فجاءوني في السبي وقال
الترمذي حسن صحيح وقد تقدم في السير بأبسط من ذلك (واختلاف) العلماء
في انبئات العانة هل يقتضي المحكم بالبلوغ فانكره أبو حنيفة ومنهم من
قال به في حق المسلمين والكفار وهو أحد الوجهين للشافعي وأما علامة
محتاج النها عند الاشكال وهو مذهب مالك (ومنهم) من قال به في حق
الكفار خاصة وهو الصحيح عند أصحاب الشافعي بناء على انه ليس ببلوغ
ولكنه دليل على البلوغ وأماره لانه يستعمل بالعامة ولان تواريخ
الموالي في المسلمين يسهل الكشف عنها بخلاف الكفار فانه لا اعتماد على
قولهم فجعل علامة في حق الكفار خاصة وحديث عطية القرظي حجة قوية
لهم والله أعلم

*

*

*

*

• (بيان الخبر الدال على البلوغ بالنسبة) •

(ابو حنيفة) عن الهيثم عن بعض آل سعد عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم عرض عليه عمر بن أبي وقاص وهو غلام لم يحتمل وان سعد اليه قد جائل سبعة فأجازه كذا رواه ابن خزيمة عن طريق اسحق بن خالد مولى جرير قال سألت أبا حنيفة عن حديث بلوغ الغلام فقال ثمانية عشر سنة الا ان يحتمل قبل ذلك قلت والجارية قال سبعة عشر سنة الا ان تحيض قبل ذلك وتحتمل فسألت سفيان الثوري فقال في كل ما خمسة عشر سنة الا ان يحتمل قبل ذلك أو تحيض الجارية أو تحبل فذكر له ما قبل ذلك فقال حدثني عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر انه عرض على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن أربعة عشر سنة فردده وعرض عليه يوم المحدث وهو ابن خمسة عشر سنة فقبله فأخبرت بذلك أبا حنيفة فقال صدق كذلك روى عبيد الله بن عمر وغيره عن نافع وأخبرني الهيثم عن بعض آل سعد فسأله (أما حديث) ابن عمر الذي احتج به سفيان فهو متفق عليه وزادا قال نافع فحدثت به عمر بن عبد العزيز في خلافة فقال ان هذا الحديثين الصغير والكبير (وأما) حديث عمر بن أبي وقاص ففي الاستيعاب لابن عبد البر من طريق الواقدي انه صلى الله عليه وسلم استصغر عمر بن أبي وقاص وأراد ردّه فبكى ثم أجازه بعد ذلك يومئذ وهو ابن ست عشرة سنة (وقد اختلف) العلماء في البلوغ بالنسبة فمن مالكا نكاحه مطلقا وان البلوغ غناه وبالاحتمال ومن امامنا ما اتوا عليه وعند الشافعي ان بلوغها بخمس عشرة سنة واختلف أصحابه في ضبطها فان المذهب المشهور ان المعتبر تمام السنة الخامسة عشر (وفي) وجه مشهور في طريق المازني انه بالطعن فيها (وفي) وجه غريب انه يحصى ستة أشهر منها (واحتجوا) بحديث ابن عمر السابق الذي احتج به سفيان والخمسون اعتذر راعه بأن الاجازة في القتال حكمها مائة ومائة باطاقة والقدرة عليه وان اجازة النبي صلى الله عليه وسلم لابن عمر في الخمس عشرة لانه رآه مطبقا للقتال ولم يكن مطبقا قبلها لانه اذرا الحكم على البلوغ وعدمه ويدل عليه ما روى عن سمرة بن جندب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرض غلمان

الا نصار فيه لمحق من أدرك منهم فعرضت عامافا لمحق غلاما وورثني فقلت
يا رسول الله لقد دأمت محنته ورددتني ولو صار عته لصرعته قال فصار عته
فصار عته فصرعته فأمحقني (قال) المحاكم صحيح الاسناد وقد ذكرنا شيئا من
ذلك في السير واشبعنا الكلام عليه هناك *

(باب المأذون)

من الأذن وهو فوك الحجر واسقاط المحق فلا يتوقفت ولا يتخصص
*(بيان الخبر لدال على ان العبد المأذون يملك لنفسه من اتخاذ

الضيافة اليسيرة)*

(أبو حنيفة) عن أبي عبد الله مسلم بن كيسان الملقب عن أنس بن مالك رضي
الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجيب دعوة المملوك ويهوى
المريض ويركب الحمار كذا رواه البخاري من طريق أبي يحيى المحافى عنه
(وأخرجه) الترمذي في الجنايز وابن ماجه في الزهد وقال الترمذي لا نعرفه
الامن حديث مسلم بن كيسان الإيعور وهو ضعيف (وأخرجه) المحاكم
وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه والمراد بالمملوك جنس المأذون له لان المحجور
عليه ليس له ان يتخذ الضيافة لعدم الأذن (وعن) أبي يوسف ان المحجور
عليه اذا دفع اليه المولى قوت يومه فدعا بعض رفقاءه على ذلك الطعام فلا
يأمن به بخلاف ما اذا دفع اليه قوت شهر لانهم اذا أكلوه يتضرر به المولى
ولا يمكن ان يعذر للضيافة تقدير الانه يختلف باختلاف المال وغيره والاب
والوصى لا يملك ان في مال الصبي ما يملكه العبد المأذون له من اتخاذ
الضيافة والصدقة *

*(بيان الخبر لدال على ان المرأة ان تصدق من بيت زوجها بشئ

يسير كزينة ونحوه)*

(أبو حنيفة) عن جاد عن إبراهيم عن أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يستام الرجل على سوم أخيه فذكر
المحدث وفيه ولا يخرج المرأة من بيت زوجها فقيل له والطعام فقال
الطعام أفضل أموالكم (وقد) تقدم ذكر الحديث والكارم عليه في باب
الاجارة وأريد بالطعام هذا الذخر كالحطة ودقيقها وأما غير المدخر فله ان

تصدق به على العادة الجارية بين الناس كخفيف ونحوه من غير اطلاع
الزوج لأن ذلك مأذون فيه عادة والله أعلم
(باب الغصب)

وهو إزالة اليد المحقة بإثبات اليد المبطلة في مال متقوم يحترم قابلية النقل بغير
إذن مالكه حتى لا يضمن الغاصب زوائد الغصب إذا هلك بغير تعدل لعدم
إزالة يده المالك ولا ما صار مع الغصب بغير منعه وكذا لا يضمن غير المتقوم
كما في الخمر وغير المحترم كمال الحرابي في دار الحرب ولا مالا يقبل النقل كالعتار
وعند محمد الغصب هو تفويت يده المالك لا غير وعند الشافعي هو إثبات
اليد العادية لا غير حتى يضمن العتار بالغصب عندهما الوجود وتفويت فيه
وإثباتها ولا يضمن زوائد الغصب عند محمد عدم تفويت يده المالك فيها
وعند الشافعي يضمنها الوجود إثبات اليد فيها
*(بيان الخبر الدال على أن الشاة إذا ذبحت بغير إذن مالكها لا يجوز
الانتفاع بها قبل أداء الضمان)*

(أبو حنيفة) عن عاصم بن كليب الجرمي عن أبي بردة بن أبي موسى عن
أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زار قوما
من الأنصار في دارهم فذبحوا له شاة فصنعوا له منها طعاما فأخذ من اللحم
شيئا فلا كفة فضغه ساعة لا يسيغه فقال ما شأن هذا اللحم قالوا شاة لفلان
ذبحناها حتى يجي فنرضيه من ثمنها قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اطعموها الأسرى كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه إلا أنه قال عن
عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الأنصار ثم قال وبه نأخذ ولو كان
اللحم على حاله الأول لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يطعموها الأسرى
لكنه رآه قد خرج عن ملك الأول وكراهه لأنه لم يضمن صاحبه الذي
أخذت منه شاته ومن ضمن شيئا صار له غصب من وجهه فأحب البنات أن
يتصدق به ولا يأكله وكذلك ربحه والأسارى عندنا هم أهل البصر
المحتاجون (وهذا) كله قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وكذا) رواه
الحارثي عن محمد بن الحسن البرازي البلخي وأبراهيم بن معقل بن الحجاج النخعي
ومحمد بن إبراهيم بن زياد الرازي كله عن بشر بن الوليد عن أبي يوسف عنه

(ورواه)

(ورواه) الحارثي أيضا عن أحمد بن محمد بن سعيد الهذلي عن محمد بن سعيد
العوفي عن أبيه عن أبي يوسف عنه (ورواه) أيضا من وجهين من طريق أبي
عاصم النبيل ويزيد بن زريع والمحسن بن الفرات وسعيد بن أبي الجهم ومحمد
ابن مسروق والمحسن بن زياد كلهم عنه (ورواه) أيضا الأثنائي من طريق
موسى بن اسمعيل وعند الأثنائي أبو سلمة ولم يسمه عن عبد الواحد بن زياد
قال قلت لأبي حنيفة من أين أخذت الرجل يعمل في مال الرجل بغير إذنه
بتصدق بالربح قال أخذته من حديث عاصم بن كليب فذكره (ورواه)
أيضا من طريق حمزة بن حبيب الزيات عنه بلفظ صنع رجل من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم طعاما فدعا له فقام وقنما معه فلما وضع الطعام تناول منه
وتناول ما فأنخذ بضعة فلا كفا في فيه طويلا فجعل لا يستطيع أن يأكلها
قال فرماها من فيه فلما رأينا قد صنع ذلك أمسكنا عنه أيضا فدعا النبي
صلى الله عليه وسلم صاحب الطعام فقال أخبرني عن ذلك هـ ذامن أين
هو قال يا رسول الله شاة كانت لصاحب لنا فلم يكن عنه دناءنا فاشترى سائمة
ومجنا وذبجناها فصنعناها لك حتى يجي ففطيمه فثمها فامر النبي صلى الله
عليه وسلم برفع الطعام وأمر أن يطعموه الأسارى (ورواه) الكلاعي من
طريق محمد بن خالد الوهبي عنه فحوسياق حمزة بن حبيب إلا أنه قال أبو حنيفة
عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
(ورواه) طلحة وابن المنذر وابن عبد الباقي من طريق بشر بن الوليد عن أبي
يوسف عنه (ورواه) ابن المنذر أيضا من طريق خالد بن الهياج عن أبيه عنه
(ومن) طريقه رواه ابن خسر (وأخرجه) الطبراني في معجمه حدثنا أحمد
ابن القاسم حدثنا بشر بن الوليد حدثنا أبو يوسف عن أبي حنيفة عن عاصم
ابن كليب عن أبي بردة عن أبي موسى فذكره (قال) المحافظ وهذا معلول
فإن محمد بن الحسن رواه عن أبي حنيفة بخلاف ذلك وهو المحفوظ من رواية
غيره عن عاصم (وأخرجه) أبو داود وأحمد من طريق ابن إدريس وزائدة
عن عاصم كرواية محمد بن الحسن بلفظ خرجنا في جنازة فلما رجع النبي صلى
الله عليه وسلم استقبله راعي امرأة وحيء بالطعام فوضع يده فلاك لقمة
في فيه قال إنني أجد شاة أخذت بغير إذن أهلها فقالت المرأة إنني لم أجد

شاة اشترى فان رسل الى جاري فلم اجده فارسلت الى امراته فارسلت الى
 شاة له قال فاطمة به الاسارى (وعاصم) بن كليب بن شهاب بن ابي
 الجرجى الكوفي روى له مسلم والاربعة صدوق وثقه ابن معين والنسائي
 وغيرهما ووالده كليب روى له البخارى فى رفع اليدين والاربعة وروى
 من جعله صحابيا وثقه ابن سعد وابن حبان فلا يضره قول ابي داود طام
 عن ابيه عن جده فليس بشئ وليس هذا عن جده (والضابط) فى هذه
 المسئلة انه متى تغيرت العين المغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم
 منافعها او اختلطت بملك الغاصب بحيث لا يمكن تمييزها اصلا او بالخرج
 زال ملك المغصوب منه عنها وملكها الغاصب وضمنها ولا يحل له الانتفاع
 بها حتى يؤدى بدلها الا الفضة والذهب (الآتى) ما نحن فيه قد تبدلت
 العين وتجدد اسم آخر فصارت كعين اخرى حصاها بكسبه فيملكها غير انه
 لا يجوز له الانتفاع به قبل ان يؤدى الضمان كى لا يلزم منه فتح باب الغصب
 وفى منعه حسم مادته ولو جاز الانتفاع به او تملكه لما قال صلى الله عليه
 وسلم فاطموها الاسارى والقباس ان يجوز الانتفاع به وهو قول زفر
 والحسن ورواية عن الامام لوجود الملك المطلق للتصرف وله ان ينفذ تصرفه
 فيه كالتملك غيره ووجه الاستحسان ما بيناه ونفذ تصرفه فيه لوجود الملك
 وذلك لا يدل على المحل (الآتى) ان اشترى شرافا سدا ينفذ تصرفه
 فيه مع انه لا يحل له الانتفاع به ثم اذا دفع القيمة اليه واخذة او حسم
 المحاكم بالقيمة او تراضيا على مقدار حله الانتفاع لوجود الرضا من
 المغصوب منه لان المحاكم لا يحكم الا بطلبه فحصلت المبادلة بالتراضى كذا
 فى التبيين (وعقد) البيهقي فى السنن بابا على هذا الحديث وقال لا يملك احد
 بالجناية شيئا ثم ذكر الحديث وقال وهذا لانه كان يخشى عليها الفساد
 وصاحبها كان غائبا فرأى من المصلحة ان يطعمها الاسارى ثم يضمن لصاحبها
 انتهى (قيل) الامام اذا خاف التلف على ملك غائب يبيعه ويحسب ثمنه
 عليه ولا يجوز له ان يتصدق به والله اعلم
 * (باب جناية المأثم)
 * (بيان الخبر الدال على ان لا ضمان على ارباب المواشى المنفلة
 تغد ذرع قوم)

(ابو حنيفة) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما أفسدت المواشي ليلًا فقال على أهل المواشي حفظها ليلًا وعلى أهل الأموال حفظها نهارًا كذا رواه طلحة من طريق إبراهيم بن الجراح عن أبي يوسف عنه وفيه اللجاج وهو ضعيف (ورواه) الحارثي من طريق أبي هشام أحمد بن حفص عنه (وأخرجه) أبو داود والنسائي من طريق حرام بن محبصة عن أبيه أن نافقة البراء بن عازب دخلت جاثط رجل فافسدت به فاقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الأموال حفظها بالنهار وعلى أهل المواشي حفظها بالليل (وأخرجه) أبو داود والنسائي أيضا عن حرام بن محبصة عن البراء مثله وزادوا على أهل المشاة ما أصابت ماشيتهم بالليل (وأخرجه) الطحاوي مثله إلا أنه قال عن حرام بن سعيد بن محبصة وفيه وإن ما أفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها (قال) الطحاوي فذهب قوم إلى هذه الآثار فقالوا ما أصابت البهائم نهارا فلا ضمان على أحدها وما أصابت ليلًا ضمن أرباب تلك البهائم (واحتجوا) في ذلك بهذه الآثار (وخالفهم) آخرون فقالوا لا ضمان على أرباب المواشي فيما أصابت مواشيهم في الليل والنهار إذا كانت منفقة (واحتجوا) في ذلك بحديث جابر رفعه السائمة عقلها جبار والمعدن جبار وبحديث أبي هريرة رفعه العجاء جبار والمعدن جبار فجعل صلى الله عليه وسلم ما أصابت العجاء جبارا والجبار هو المذر فذهب ذلك ما تقدم في حديث ابن محبصة وإن الحكم المذكور فيه مأخوذ من حكم سيدنا سليمان عليه السلام في الحرث إذ نفشت فيه الغنم فخكم النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك الحكم حتى أحدث الله له هذه الشريعة فذهب تحت ما قبلها فاقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن على أهل المواشي حفظ مواشيهم بالليل وإن على أهل الزرع حفظ زروعهم بالنهار فجعل النبي صلى الله عليه وسلم المشاة إذا كان على ربهما حفظها مضمونا ما أصابت وإذا لم يكن عليهما حفظها غير مضمون ما أصابت في ذلك ضمان ما أصابت المنفقة بالليل إذا كان على صاحبها حفظها (ثم قال) في حديث العجاء جبار فـ كان ما أصابت

في انفلاتها جبارا فصارت لو هدمت حائطها وقتلت رجالا لم يضمن صاحبها شيئا وان كان عليه حفظها حتى لا تنفلت اذا كانت مما يخاف عليه مثل هذا فانه الميراث النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث وجوب حفظها عليه ورأى انفلاتها فلم يضمنه فيها شيئا مما اصابته رجع الامر في ذلك الى استواء الليل والنهار فثبت بذلك ان ما اصابته ليلا ونهارا اذا كانت منعقة فلا ضمان على ربه افيه وان كان هو سببها او اصابته شيئا في فورها او سببها ضمن ذلك كله وهو اولى ما جفت عليه هذه الامور وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى (تنبيه) اوردا البيهقي حديث الباب من عدة طرق ثم اورده من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن حرام عن ابيه وقد اضطرب اسناده اضطرابا شديدا واختلاف فيه على الزهري فروى عنه على سبعة اوجه ذكرها ابن القطان (ثم قال) ولا احد زيادة على هذا ولكن هذا المتيسر وذكر عبد الحق بعض الاختلاف فيه ثم قال وفيه اختلاف اكثر من هذا وذكر ابن عبد البر بسنده الى ابي داود قال لم يتابع احد عبد الرزاق على قوله في هذا الحديث عن ابيه وقال ابو عمر انكر واعليه قوله عن ابيه وقال ابن خزم هو مرسل رواه الزهري عن حرام ابن سعد بن محيصة عن ابيه ورواه الزهري ايضا عن ابي امامة بن سهل بن حنيف ان ناقة للبراء لم يسمع سعد بن محيصة عن ابيه ولا ابو امامة عن البراء

(باب الشفعة)

وهي عملي البقعة جبرا على المشتري بما قام عليه وسببها اتصال ملك الشفع بالمشتري وشرطها ان يكون المحل عقارا سقلا كان او علوا او حقل القسمة أولا وان يكون العقد عقدا معاوضة مال بمال وركنوا اخذ الشفع من اخذ المنة فدين عند وجود سببها وشرطها وحكمها اجواز الطاب عند تحقق السبب وصفتها ان الاخذ بها بمنزلة شراء مبتدأ حتى يثبت بها ما ثبت بالشراء نحو الردي بخيار الرؤية والعيب (وتجب) للخالط في نفس المبيع ثم للخالط في حق المبيع كالشرب والطريق ان كان خاصا للمجار الملاصق وانما وجبت بهذا الترتيب لانها وجبت لدفع الضرر والدائم الذي يلحقه من جهة بسبب سوء المعاشرة والمعاملة من حيث اعلاء الجدار وابقاد النار

ومنعه منه النار وانارة الغبار وايقاف الدواب والصغار لاسيما اذا كان
يضاروه (وقال) الشافعي لا يجب فيما لا يقسم كالبثر والرحى والحمام
والنمر والطريق وهذا مبني على ان الشفعة يجب لدفع اجرة القسم منه
وعندنا لدفع ضرر سوء العشرة على الدوام فبني كل على قاعدته والنصوص
تشهد لثلاثها مطلقا فتناول ما يقسم وما لا يقسم
• (بيان الخبر الدال على شفعة الجوار وان الجار لا يفتى به في الحديث
هو جار الدار لا الشريك) •

(ابو حنيفة) عن عبد الكريم بن ابي الخارق عن السورين مخزومة عن ابي
رافع قال عرض على سعيد بن جبير فقال خذها فاني اعطيتك اكثر مما تطلبني
واكن اعطيكه لاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الجار احق
بشفعة وفي رواية بالصاد كذا رواه البخاري من طريق محمد بن ابي زكريا
وابي مطيع البخاري كلاهما عنه وقد روى هذا الحديث من طريق الامام
يونس بن عرفة (وفتح) بندينها ثم نبيه على الصحيح منها (فرواه) بشر بن الوليد
وابراهيم بن الجراح عن ابي يوسف عنه فقال لا عن عبد الكريم عن المسور
قال اراد سعدان يبيع داره فقال لجاره خذها بسبعائة درهم فاني
اعطيت بها ثمانمائة درهم واكن اعطيكها لاني سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول الجار احق بشفعة وهكذا رواه موسى بن يحيى عن
ابي سعيد الصنعاني عن الامام (ورواه) ابو يحيى الحماني عن الامام فقال
عن عبد الكريم عن المسور عن رافع بن خديج قال عرض على سعيد بن
الحديث (ورواه) كذلك محمد بن رضوان عن محمد بن الحسن عن الامام
ويحيى بن الحسن عن الحسن بن زياد عن الامام واحمد بن زهير عن ابي عبد
الرحمن المقرئ عن الامام (ورواه) اسمعيل بن حماد عن ابي يوسف عن الامام
فقال عن عبد الكريم عن المسور عن رافع بن خديج قال سمعت رجلا
الحديث وهكذا رواه جعفر بن محمد عن ابيه عن عبد الرحمن بن الزبير عن
الامام (ورواه) شريح بن مسامة عن هياج بن بسطام عن الامام فقال عن
عبد الكريم عن المسور عن رافع قال عرض على سعيد بن جبير عن ابي عبد
رواه منذر بن محمد عن ابيه عن عمه عن سعيد بن ابي الجهم وابي يوسف واسد

ابن عمرو وأيوب بن هاني كاهم عن الإمام وهكذا هو في كتاب حمزة بن حبيب
 الزيات عن الإمام ورواه ضرار بن مردع عن أبي يوسف عن الإمام فقال عن
 عبد الكريم عن السور عن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحار
 أحق بشفعته ورواه شاذان بن حكيم وإبراهيم بن سليمان كلاهما عن زفر
 عن الإمام فقالا عن عبد الكريم عن السور عن سعد بن مالك أنه عرض
 يتأله على جاره بأربع مائة الحديث (ورواه) علي بن مهزيب عن محمد بن
 الحسن عن الإمام فقال عن أبي أمية عن السور عن سعد بن مالك قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الحار أحق بشعبه (قال) الحارني بعد ما ورد
 أسانيد الكل أصح ما روي في هذا الباب ما ذكره محمد بن أبي زكريا
 مطيع وهو الذي صدرنا به الباب وكل من رواه عن رافع بن خديج أو رافع
 مولى سببه مدفعه وغلط لان الإمام رواه عن أبي رافع فظنهم من وهم انه رافع
 وسكت عليه وزاد بعضهم في الوهم فظن انه رافع بن خديج وظن بعضهم انه
 رافع مولى سعد وشك بعضهم فاسقط ذكر رافع وجعل الخبر عن السور
 وجعله بعضهم عن رجل اذ لم يحفظ اسم أبي رافع وكل هذه الاغاليط عن
 دون الإمام لا عنه (وقد بين) ذلك محمد بن أبي زكريا أبو مطيع وحفظنا
 وحدنا به وكان أبو مطيع حافظا متقنا (ثم قال) وقد روي ايضا من وجوه
 ان الكلام كان بين أبي رافع وسعد والمصور وهو وان اختلف ان الشفع
 أبو رافع أو غيره لكن لم يختلف ان الكلام دار بينهم فعلمنا ان الصحيح أبو رافع
 مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم والدليل على ذلك ما حدثنا عبد الصمد
 الفضل واسماعيل بن بشر قال حدثنا مكي بن إبراهيم عن ابن جريج (ح)
 وأخبرنا عبد الله بن محمد عن محمد بن الزيات عن روح بن عبادة عن ابن جريج
 أخبرنا إبراهيم بن ميسرة ان عمرو بن الشريد أخبره قال وقعت على سعد
 ابن أبي وقاص فجاء المسور بن مخزوم فوضع يده على منكبي اذ جاء أبو رافع
 مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث (قال) وأخبرنا عبد الله بن
 محمد بن نصر وإبراهيم بن اسماعيل قالوا أخبرنا محمد بن أبي خنيس عن
 إبراهيم بن ميسرة الحديث انتهى كلام الحارني (وعبد الكريم) بن أبي
 الحارقي أبو أمية البصري نزيل مكة واسم أبيه قيس أو طارق ضعيف

في البخاري في أول قيام الليل زيادة (قال) سفيان زاد عبد الكريم قد
 شيدا وعلم له المزي علامة التعاليق وله ذكر في مقدمة مسلم وروى له النسائي
 قبله لا وقد تابعه من ذكر (وأخرج) البخاري من طريق حمرون الشريد
 بمثل ما ساقه البخاري ولفظه بعد قوله اذ جاء أبو رافع مولى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال يا سعد ابعني بيتي في دارك فقال سعد والله ما ابتاعها
 فقال المسور والله لابتاعها فقال سعد والله لا أزيدك على أربعة آلاف
 منجمة أو مقطعة فقال أبو رافع لقد أعطيت بها خمسة مائة دينار ولولا اني
 سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اني سأرا حق بسقبة ما أعطيتها ~~بها~~
 بأربعة آلاف وانما أعطيتها بخمسة مائة دينار فاعطاه اياها (وفي) لفظ
 آخر عن حمرون الشريد قال جاء المسور بن مخرمة فوضع يده على منكبي
 فانطلقت معه الى سعد فقال أبو رافع اما تأمر هذا ان يشترى مني بيتي الذي
 في داره الحديث وقال أعطيت خمسة مائة نقد اذ ذكره في كتاب المحيل
 (وأخرجه) الطحاوي من طريق سفيان عن ابراهيم بن ميسرة مثله
 (ومن الغريب) ما ذكره البيهقي في السنن بعدما أورد حديث أبي رافع
 المذكور من انصه في سياق القصة دلالة على انه ورد في غير الشفعة وانه أحق
 بان يعرض عليه (قلت) وهذا ممنوع بل سياقه يدل على انه ورد في الشفعة
 وكذا فهم منه البخاري وأرباب السنن وقد صرح بذلك في قوله أحق
 بشفعة أخيه والعرض مستحب (وظاهر) قوله أحق الوجوب وأيضا
 الاصل عدم تقدير العرض والله أعلم (أبو حنيفة) حديثا محمد بن المنكدر
 عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار
 أحق بشفعة اذا كانت الطريق واحدة كذا رواه البخاري من طريق
 الحسن بن زياد عنه (ويروى) بسقبة وأخرجه اسحق من طريق حمرون
 الشريد عن أبي رافع باللفظين باسنادين (وأخرجه) البخاري من هذا الوجه
 وقال بسقبة وقد تقدم (وأخرجه) ابن حبان في صحيحه من حديث أبي
 رافع وانس (وأخرجه) أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والطحاوي
 من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر رفته بالفظ الجار
 أحق بشفعة جاره ينتظرهما اذا كان غائبا اذا كان طريقهما واحدا وقال

الترمذي حسن غريب ولا نعلم احدا روى هذا الحديث غير عبد الملك
ابن سليمان وقد تكلم شعبه في عبد الملك من اجل هذا الحديث وعبد الملك
هو ثقة مأمون عند اهل الحديث لا نعلم احدا تكلم فيه غير شعبه من اجل
هذا الحديث هذا آخر كلامه (وسكن) البيهقي عن الشافعي قال ثبت انه
لاشفعة فيما اقسام فدل على ان الشفعة للبشارة الذي لم يقاسم دون المقاسم
(قلت) قد ثبت انه لاشفعة فيما اقسام وصرفت فيه الطارق وملاك أبي رافع
كان مفر وزا بالشفعة وانما الطارق كانت مشتركة فصرح القصة بخالف
تاويل الشافعي هذا ومذهبه (وقد) جاء ذلك مصرحاً في قوله في حديث
جابر المذكور بعد الجراح حتى بشفعة اخيه اذا كان طريقته ما واحدا (ثم)
حكى البيهقي والمنذري في مختصر سنن أبي داود عن الشافعي قال سمعت
بعض اهل العلم يقول نخاف ان لا يكون حديث عبد الملك بن أبي سليمان
محفوظا (ثم) استدلل الشافعي على ذلك بما أخرجه الشيخان من طريق أبي
سلمة عن عبد الرحمن عن جابر رفعه الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود
فلاشفعة (قال) وروى أبو الزبير عن جابر ما يوافق قول أبي سلمة ويخالف
ما روى عبد الملك وأبو سلمة حافظ وكذلك أبو الزبير ولا يمارض
حديثهما بحديث عبد الملك (قلت) في هذا الحديث زيادة وهي قوله
وصرفت الطارق كما هي في إحدى روايات البخاري في حديث جابر السابق
فانتفاء الشفعة بمجموع الامر من مقتضاه انه اذا وقعت الحدود وكان
الطريق مشتركاً ثبتت الشفعة كما قد مناهت بذلك ان الحديثين متفقان
لاختلافان (وقد) اخرج النسائي في سننه عن محمد بن عبد العزيز بن ابي رزمة
عن الفضل بن موسى عن حرب بن العالبة عن ابي الزبير عن جابر ان النبي
صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة بالجوار وهذا سند صحيح يظهر به ان ابا
الزبير روى ما يوافق رواية عبد الملك لا رواية أبي سلمة كما ذكره الشافعي
وسبق في من الآثار ما يؤيد ذلك قريبا (وقال) المنذري في مختصر السنن
وسئل احمد عن هذا الحديث يعني حديث عبد الملك فقال منكر (وقال) يحيى
لم يحدث به الا عبد الملك وقد انكره الناس عليه (وقال) الترمذي سألت
محمد بن اسمعيل البخاري عن هذا الحديث فقال لا اعلم احدا رواه عن علماء

خبره عبد الملك تفرد به ويروى عن جابر شلاف ذلك هذا آخر كلام
 الترمذى (ثم قال) المنذرى وقد احتج مسلم في صحيحه بحديث عبد الملك
 وخرج له أحاديث والله تشهد به البخارى ولم يخرج له هذا الحديث ويشبهه
 ان يكسروا نثر كاه لتفرد به وانكار الائمة عليه فيه والله أعلم انتهى كلام
 المنذرى (وذكر) البيهقى ان شعبة قيل له تدع احاديث عبد الملك
 وهو حسن الحديث قال من حسننا فرت (قلت) كتب الحديث مشكوكه
 بان شعبة روى عنه (وقال) الترمذى روى وكيع عن شعبة عن عبد الملك
 هذا الحديث (ثم) ذكر البيهقى عن جماعة انهم انكروا عليه هذا الحديث
 (قلت) ذكر صاحب السكال عن ابن معين انه قال لم يحدث به الا عبد
 الملك وقد أنكر عليه الناس وان كان عبد الملك ثقة صدوق لا يرد على مثله
 (وذكر) ابضا عن الثورى وأحمد قالا هو من الحفاظ وكان الثورى يسميه
 الميزان وأخرج له مسلم في صحيحه كما سبق وقال الترمذى ثقة مأمون كما سبق
 وذكره ابن حبان في الثقات وقال اخبرنا محمد بن المنذر سمعت أبا زرعة يقول
 سمعت أحمد بن حنبل وابن معين يقولان عبد الملك ثقة قال ابن حبان روى
 عنه الثورى وشعبة وأهل العراق وكان من أخصيار أهل الكوفة وحفاظهم
 والغالب على من يحدث من حفظه ان يهتم وليس من الانصاف ترك حديث
 شيخ ثبت باوهام من يهتم في روايته ولولا ذلك لزمنا ترك حديث الزهرى
 وابن جريج والثورى وشعبة لانهم لم يكو نوا معصومين فتأمل ذلك (ومن)
 روى عن عبد الملك هذا الحديث شجاع بن الوليد وهشيم أخرجه الطحاوى
 من طريقهما (وقال) في حديث عبد الملك إيجاب الشفعة في المبيع الذى
 لا شرك فيه بالشرك فى الطريق فلا يجعل واحدا من هذين الحديثين مضادا
 للحديث الآخر ولا يكن يثبتان جميعا ويعمل بهما فيكون حديث أبى الزبير
 فيه اخبار عن حكم الشفعة في المبيع الذى لا شركة لأحد فيه الا بالطريق
 (وهذا) التقرير يؤيد ما ذهبنا اليه أولا في الجمع بين الخبرين وهو واضح
 لا خفاء فيه (ثم) ذكر البيهقى عن الشافعى انه أول الجار فى الحديث بمعنى
 التبريك (قلت) وهذا غير معروف عند أئمة اللغة (فان قال) قائل ان رأينا
 المرأة تسمى جارة زوجها (قلنا) صدقت قد سميت المرأة كذلك ليس لان مجها

هذا طالع الله ولادها محال طالعها ولكن اقربها منه وكذلك الجوارح
 جارا القربة من جاره لا تخالطه اياه فيما جاوره به وهم يزعمون ان الارباب
 على ظاهرها فكيف يتصور الظاهر في هذه الاخبار ومعه الدلائل
 وية ملقون بغيره محال دلالة معه (ثم) قد روى عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من ايجابه الشفعة بالجوار وتفسر بذلك الجوار ما أخرجه النسائي
 وابن ماجه والطحاوي من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي اسامة عن
 حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه الشريد بن
 سويد عن حنيفة بن ابي اسامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الجار والشريك أحق
 بالشفعة ما كان يأخذها أو يترك فظاهر عطف الشريك على الجار يقتضي
 ان الجار غير الشريك (وأخرج) ابن حبان في صحيحه حديث الجار أحق
 بصقبه من طريق أبي رافع وأنس عن النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم
 (وأخرج) أيضا عن أنس رفعه جارا الدار أحق بالدار (وأخرجه) النسائي
 أيضا والبخاري (وعند) الأربعة وابن حبان والبخاري والطحاوي
 والدارقطني من رواية قتادة عن الحسن بن سمرق رفعه بلفظ جارا الدار أحق
 بالدار والارض (وفي) لفظ جارا الدار أحق بشفعة الدار (وفي) لفظ
 الحديث أنس ورواية الحسن بن سمرق أحق بها البخاري (وفي) مصنف
 ابن أبي شيبة في كتاب أفضلية النبي صلى الله عليه وسلم حديثه جابر عن
 منصور عن الحكم عن علي وعبد الله قالوا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالشفعة بالجوار (وفي) التمهيد لابن جرير وروى موسى بن عقبة عن
 اسحق بن يحيى عن عبادة بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى
 ان الجار أحق بصقبة جاره (وأخرج) ابن جرير أيضا بسنده الى عكرمة
 عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد أحدكم
 أن يبيع عقاره فليعرضه على جاره فظهر بمجموع هذه الاحاديث ان
 للشفعة ثلاثة اسباب الشراكة في نفس المبيع ثم في الطريق ثم في الجوار
 وظاهر قوله عليه السلام جارا الدار أحق بالدار من يأخذ الدار كلها وليس
 ذلك الا الجار وأما الشريك فانه يأخذ بعضها ولان الشفعة انما وجبت
 لاجل التأذي الدائم وذلك موجود للجار أيضا ولو وجبت لاجل الشراكة

لوجبت في سائر العروض فلما لم يحب الا في العقار علمنا ان سبب الوجوب هو التاذي وقد تقدم ذلك في أول الباب (وحكى) الطبري ان القول بشفعة الجوار هو قول الشعبي وشرح وابن سيرين والمحكم وجمادوا الحسن وطاوس والثوري وأبي حنيفة وأصحابه (وأخرج) الطحاوي وابن عبد البر في الاستذكار من طريق ابن عينة عن عمرو بن دينار عن أبي بكر بن حفص ان عمر كتب الى شرح ان يقضى بالشفعة للجار الملازق فكان يقضى بها (وروى) سفيان عن ابراهيم بن ميسرة قال كتب الينا عمر بن عبد العزيز اذا حدثت الجحدود فلا شفعة قال ابراهيم فذكرت ذلك لطاوس فقال لا الجار أحق (تنبيه) وقع في الهداية زيادة في هذا الحديث وهي قيل يا رسول الله ما سبقه قال شفعة قال المحافظ لا يوجد في شيء من الطرق وانما وقع عند الطبراني قيل لعمر بن الشريد ما السبق قال الجوار نعم عند أبي يعلى الجار أحق بسبقه يعني بشفعته وقال ابراهيم الحربي الصبق بالصاد والسين ما قرب من الدار

(بيان الخبر المبين أي الجوار أقرب)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن شرح انه قال الشفعة من قبل الابواب كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه وقال هو قول أبي حنيفة واسننا تأخذ بهذا الشفعة للجار الملازقين (وذكر) البخاري في صحيحه في كتاب الشفعة عن عائشة قالت يا رسول الله ان لي جارين فإلى أيهما أهدى قال أقربهما منك بابا وذكره أيضا في كتاب المبة في باب من يبدأ بالمبة (قلت) والفتوى على قول محمد فإما ذهب اليه من ان الشفعة للجار الملازق وهو من وجد اتصال بقعة أحدهما ببقعة الآخر وان كان بابه من سبكة أخرى بعيدا من بابه

(باب المزارعة والمساقاة)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المخامرة كذا رواه البخاري من طريق سالم بن سالم الخراساني عنه (وأخرجه) مسلم من حديث عطاء عن جابر (وقال) قال عطاء فسرها لنا جابر قال المخامرة الأرض البيضاء يدقها الرجل الى الرجل فينفق فيها ثم

ياخذ من الثمر (وعند) البخاري وأبي داود والترمذي والنسائي من طريق
غير هذه (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن المحاقلة والمزابنة والخابرة كذا رواه البخاري من طريق
اسماعيل بن يحيى عنه (ورواه) الاشناني من طريق سعيد بن أبي الجهم عنه
(وأخرجه) مسلم من حديث جابر وعنده البخاري من حديث ابن عمر
معناه ومن حديث رافع بن خديج بلفظ نهى عن كراه المزارع وبهذا اللفظ
عنده مسلم من حديث يزيد بن ثابت عنه وقد تقدم في البيوع (أبو حنيفة)
عن يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الوليد عن جابر رضي الله عنه قال نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة وإن يشتري النخل سنة
أو سنتين كذا رواه طلحة من طريق الفضل بن موسى عنه (وأخرجه)
مسلم وأبو داود وقد تقدم في البيوع (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يشتري النخل سنة
أو سنتين كذا رواه الاشناني من طريق سعيد بن أبي الجهم عنه (وأخرجه)
أبو داود وقد تقدم في البيوع (أبو حنيفة) عن يزيد بن أبي أنيسة عن أبي
الوليد عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن
المحاقلة والمزابنة وعن ابتياع النخل حتى تشقق كذا رواه طلحة من طريق
عبيد الله بن موسى عنه ورواه ابن المطهر من طريق شعيب بن اسحق
ومحمد بن الحسن وسويد بن عبد العزيز كلهم عنه (ورواه) الطحاوي من
طريق سويد بن عبد العزيز عنه (ورواه) ابن خشر ومن طريقه ورواه
ابن عبد السلام من طريق أبي سعد محمد بن منيرة عنه وقد تقدم في البيوع
(أعلم) أن المزارعة هي عقد على الزرع ببعض الخارج وتصح بشرط صلاح
الارض للزراعة وأهلية العاقدين وبيان المدة ورب البذر وجنسه وحط
الآخر والتخليفة بين الارض والعاقل والشركة في الخارج وإن تكون
الارض والبذر لواحد والعمل والبقر لا آخر أو تكون الارض لواحد
والباقي لا آخر أو يكون العمل من واحد والباقي لا آخر وهذا على قول أبي
يوسف ومحمد (وقال) أبو حنيفة لا تجوز المزارعة واحتج بما تاردت على
جوازها (منها) ما رواه الشيخان من حديث ابن عمر رفعه عامل أهل

خير على نصف ما يخرج من ثمر اوزرع وما رواه البخاري من حديث ابي
 هريرة قالت الانصار اقسام بيننا وبين اخواننا الفضل قال لا قال
 فتسكة وثنا اثونة ونشرككم في الثمرة قالوا سمعنا واطعنا واما من جهة النظر
 فانها قد شركة بمال من احد الشرىكين وعمل من الاخر فيجوز اعتبارا
 بالاضاربة والتجامع دفع الحاجة (واحتج) الامام بحديث الباب وقد جاء في
 بعض الروايات تفسير المخابرة بالازراعة بالثلث والرابع ولانه استثنى اربعة
 ما يخرج من عمله فيكون في معنى قفيزا لطلحان المنهى عنه ولان الاجر مجهول
 ومعدوم وكل ذلك مفسد ومعاملة النبي صلى الله عليه وسلم اهل خير كان
 نراج مقاسمة بطريق المن عايهم والصلح وهو جائز لاخراج وظيفة والدليل
 عليه انه صلى الله عليه وسلم لم يبين المدة ولو كانت مزارعة لبيدها لم لان
 المزارعة لا تجوز عند من يميزها الا ببيان المدة وايضا فقد روى ابن عمر انه
 صلى الله عليه وسلم لما ظهر على خير سألته اليهود ان يقرهم بها على ان يكفوه
 عما سألهم نصف الثمرة فقال لهم نقركم بها على ذلك ما شئنا رواه البخاري
 ومسلم واحمد (وهذا) صريح بانها كانت خراج مقاسمة وانهم كانوا ذمة
 للمسلمين والذي اذا اقر على ارضه بقيت على ملكه وما يؤخذ من اراضيه
 خراج والاعتبار بالاضاربة لا يجوز لانها لا تنعقد لازمة أصلا (والمزارعة)
 اجارة حيث يشترط لها ضرب المدة وتنعقد لازمة فامتنع القياس عليها
 وفي التبيين وقالوا الفتوى اليوم على قواها المحساجة الناس اليها ولتعاملهم
 والقياس قد يترك بالتعامل وللضرورة وعن كان يفتى بعدم جواز ما ابراهيم
 النخعي رواه الامام عن حماد قال سألت سألما يعني ابن عبد الله بن عمر وطاوسا
 عن المزارعة بالثلث والرابع فقال لا بأس به فذكرت ذلك لابراهيم فكرهه
 وقال ان طاوسا لا رعين فمن أجل ذلك قال ذلك (رواه) محمد بن الحسن
 في الاثر وقال كان ابو حنيفة يأخذ بقول ابراهيم ونحن نأخذ بقول
 سالم وطاوس ولا نرى بذلك بأسا ثم ساق حديثا رواه عن الازاعي وأورده
 بمقامه في الاثر وأخرج به الطحاوي من طريق ابي عوانة عن منصور
 قال كان ابراهيم يكره كراء الارض بالثلث والرابع وقد روى كراهة
 ذلك عن سعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة ومجاهد والحسن وعطاء بن

الطحاوي ذلك بأسانيدهم اليهم على انه قد روى ايضا عن سالم كراهة ذلك
 كالجماعة فاعلمه كان يفتي بالجواز ولا ثم رجع عنه والله اعلم (واما المساقاة)
 فهي معاقبة دفع الاشجار الى من يعمل فيها على ان الثمر بينهما (وهي)
 كالزراعة لا تجوز عند الامام وعندهما جائزة كالزراعة واحتجنا بحديث
 معاملة اهل خيبر وقد ذكر قريبا (وشروها) عند من يميزها شروها
 المزارعة الا في أربعة اشياء ذكرها صاحب مختار الفتوى وغيره وليس
 هذا محل ذكرها والله اعلم (فتبيه) قال البيهقي في السنن باب المعاملة على
 النخل بشرط ما يخرج منها (قلت) خص البيهقي النخل والحديث المذكور
 في هذا الباب يشمل غيره ايضا وذكر ابن خرم وغيره ان الشافعي في أشهر
 قوايه لم يميز المساقاة الا في النخل والعنب فقط مع انه قد كان يميز بلاشك نخل
 وكل ما ينبت بأرض العرب من الرمان والوز والقصب والبقول فمعاملهم
 النبي صلى الله عليه وسلم على نصف ما يخرج منها (ثم قال) باب المعاملة على
 زرع البياض الذي بين أصناف النخل مع المعاملة على النخل ذكره
 معاملة النبي صلى الله عليه وسلم بشرط ما يخرج من ثمره وزرع (قلت) ذكر
 القدوري في التجريد ما يخصه ان خيبر كانت كسائر البلاد فيها الارض
 البيضاء والتي فيها النخل ويمكن افراد سقي النخل عن سقي الارض والنبي
 صلى الله عليه وسلم طامل على الجميع ولم يستثن شيئا فيلزم الشافعي تجوز
 المزارعة على الجميع كما قال أبو يوسف ومحمد وأباطالها في الجميع كما قاله
 أبو حنيفة والله اعلم

(باب الصيد)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن همام بن الحارث عن عدي بن حاتم
 رضى الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اننا
 نبيع الكلاب المعلقة أفنا كل مما أمسكن علينا فقل اذا ذكرت اسم الله
 فكل مما أمسكن عليك ما لم يشركها كلب من غيرها فقلت وان قتل قال
 وان قتل قلت يا رسول الله أحدنا يرمى بالمرض قال اذا رميت فسميت
 فتزق فكل فان أصاب به مرضه فلا تأكل كذا رواه الحارثي من طريق
 عبد العزيز بن خالد الترمذي والفضل بن موسى وحماد بن قيراط الخراساني

كلهم عنه (ورواه) طلحة من طريق القاسم بن الحكم عنه مختصرا بلفظ سألت
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صبيذ قتله الكلب قبل ادراكه ذكاته
وأمرني بأكله ورواه هكذا محمد بن الحسن في الآثار عنه وكذا الحسن بن
زياد عنه وكذا الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرجه)
البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث
همام بن الحارث (وأخرج) السمتة أيضا من حديث عدي واللفظ لابي داود
قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المعراض قال اذا أصاب بجمده فكل
واذا أصاب بعرضه فلا تأكل فانه وقيد قلت ارسل كلبي قال اذا سميت
فكل والا فلا تأكل وان أكل منه فلا تأكل فأنما أمسك لنفسه فقلت
ارسل كلبي فأجد كلبا آخر فقال لا تأكل لانك انما سميت على كلبك وايس
عند البخاري ومسلم قوله والا فلا تأكل

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم قال اذا أمسك عليك كلبك غير المعلم
فلا تأكل كذا رواه محمد بن الحسن والحسن بن زياد عنه (ابو حنيفة)
عن حماد عن ابراهيم عن عدي بن حاتم رضى الله عنه انه سأل رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن الصبيذ اذا قتله الكلب قبل ان يدرك ذكاته
وأمره بأكله اذا كان عالما وفي رواية معينا كذا رواه الكلاعي
من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه ورواه أيضا محمد بن الحسن والحسن بن
زياد عنه (ابو حنيفة) عن ابراهيم بن محمد بن المنذر عن عدي بن حاتم رضى
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ما أمسك عليك الجراح
وان قتل كذا رواه طلحة من طريق الصباح بن محارب عنه (قال) الشيخ
قاسم بن قطلوبغا كانه سقط من السند بعد ابراهيم عن أبيه (وأخرج)
البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه من حديث عامر الشعبي عن عدي بن
حاتم قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم قلت انا نصيب هذه الكلاب
فقال اذا ارسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله عليها فكل مما أمسكن
عليك وان قتلان الا ان يأكل الكلب فان أكل فلا تأكل فاني اخاف
ان يكون انما أمسكه على نفسه (ابو حنيفة) عن قتادة عن ابي قلابه عن
ابي ثعلبة الخشني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قلنا فانا بارض صبيذ قال

كل ما امسك عليك سهمك او كلبك اذا كان عالما كذا رواه عظمي ثم
طريق الحسن بن زياد ورواه محمد بن الحسن عنه باقم من هذا كتابي
(ابو حنيفة) عن قتادة عن ابي ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل
ما امسك عليك سهمك وقوسك كذا رواه الحسن بن زياد عنه وحدثنا
محمد بن الحسن في نسخة والكلابي من طريق محمد بن خالد الوهبي
(واخرج) البخاري ومسلم وابوداود والنسائي من حديث ابي ثعلبة باقم
قلت يا رسول الله اني اصيد بكمبي العلم وبكمبي الذي ليس به علم قال ما اصبحت
بكمبي العلم فاذا كرام الله وكل وما اصبحت بكمبي الذي ليس به علم فاذا ركبت
ذكاته فكل (وعند) ابي داود من حديثه قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم يا ابا ثعلبة كل ما ردت عليك قوسك وكلبك زاد عن ابن حبان
ويذكر فكل ذكيا وغير ذكي واخرجه ابن ماجه مقتصر منه على قوله صلى
الله عليه وسلم كل ما ردت عليك قوسك (قلت) ابن حبان هذا ورواه
الله محمد بن حرب الخولاني الحمصي الا برش قاضي دمشق احتج به الشيخان
(واخرج) ابوداود والنسائي من عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن
امرأيا قال له ابو ثعلبة قال يا رسول الله ان لي كلابا مكتبة فافتي في صيدها
فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان كان لك كلاب مكتبة فكل مما امسك
عليك ذكيا وغير ذكي قال وان اكل منه قال وان اكل منه قال يا رسول الله
افتي في قوسي قال كل ما ردت عليك قوسك قال ذكيا وغير ذكي قال ذكيا
او غير ذكي قال وان تغيب عني قال وان تغيب عنك ما لم يصل او تجد فيه
ابرا غير سهمك (قلت) صل اللحم واصل اذا اتت (وعند) ابي داود في حديث
ابي ثعلبة رفعه اذا ارسلت كلبك وذكرك اسم الله فكل وان اكل منه وكل
ما ردت يدك وفي اسناده داود بن عمرو والازدي الدهمشقي عامل واسط وثمان
معين (ابو حنيفة) عن حماد بن سعيد بن جبير عن ابن عباس انه قال كل
ما امسك عليك كلبك اذا كان عالما اذا قتل ولم يأكل فاذا اكل فلا تأكل
فانما امسك على نفسه كذا رواه ابن المغيرة وابن خسر ومن طريق الحسن بن
زياد عنه ومعناه تقدم عند الجماعة من حديث عدي وابي ثعلبة (ابو حنيفة)
عن حماد بن سعيد بن جبير عن ابن عباس انه قال كل ما امسك عليك صقرك

أو بازيك وإن أكل منه فإن تغليم الصقر والبازي إذا دعوته أن يجيبك
 فإنك لا تستطيع أن تضربه ليدع الأكل كذا رواه ابن خسر ومن طريق
 محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد عنه ورواه محمد بن الحسن في الآثار
 عنه قال هو قول أبي حنيفة وبه تأخذ (وعند) أبي داود من حديث عدي
 ابن حاتم رفعه ما علمت من كلب أو باز ثم أرسلته وذكر اسم الله فكل مما
 أمسك عليك وأخرجه الترمذي مختصرا وقال حديث غريب لا نعرفه
 إلا من حديث مجاهد انتهى (قال) المنذرى مجاهد وابن سعيد فيه مقال
 (لطيفي) هذا لا ياريسائل الباب الفرعية (اعلم) أنه يحل الاصطياد
 بالكتاب المعلم والفهد والبازي وسائر الجوارح المعلمة كالشاهين والباق
 والعقاب والصقر وكل شيء علمته من ذي ناب من السباع وذئب مخلب من
 الطير فلا بأس بصيده ولا خير فيها سوى ذلك إلا أن تذكر ذلك كانه فتذكره
 (والجوارح) الكواكب وقيل هي أن تكون جارية بناتها ومخاضها حقيقة
 والكتاب المعلم واسم الكتاب يقع على كل سبع حتى الأسد وعن أبي يوسف
 أنه استثنى من ذلك الأسد والذئب لهو همة الأسد ونجاسة الذئب ولائهما
 لا يعلمان عادة وشرط في المرسل أن يكون أهلا للذكاة بأن يكون مسلما
 أو كائنا وهو يعقل التسمية ويضبط (والتعليم) في الكتاب يكون بترك
 الأكل ثلاث مرات وفي البازي بالرجوع إذا دعى وانما شرط ترك الأكل
 ثلاث مرات لأنه هو قولهما ورواية عن الإمام والشافعية أنه لا يقدر بشيء
 لأن المقادير تعرف بالنص ولا نص هنا فيفوض إلى رأى المبتلى به ولا بد من
 التسمية عند الإرسال أي مع التذكر فإذا نسيتها عند الإرسال فلا بأس
 بأكله ولا بد من الجرح في أي موضع كان وهو ظاهر الرواية (وعن) أبي
 حنيفة وأبي يوسف أنه لا يشترط رواه الحسن عنه ما هو قول الشافعي
 لا ملاق قولنا تعالى مما أمسكن عليكم فإنه قيد الجرح فهو زيادة على
 النص أو هو من حمل المطاق على القيد لاتحاد الواقعة فإن أكل منه البازي
 أكل وإن أكل منه الكتاب أو الفهد لا ودليله ما مر من الآثار المقدمة فإن
 أدركه حيأذ كاه وإن لم يذك أو خنقه الكتاب ولم يجرحه أو شاركه كلب غير
 معلم أو كلب مجوسي أو كلب لم يذك اسم الله عليه عموما حرم وغالب

مسائل هذا الباب مستنبط من حديث حماد بن عمار رضى الله عنه وممن
منها مسائل أخرى مذكورة في كتب الفروع وذكر البيهقي في الخلاف
إذا ضرب الصيد فقطعة من أكل وإن كانت إحدى القطعتين أقل
الأخرى (وقال) أبو حنيفة إن أكل الرأس أصح من أكل الجذع وإن أكل
أورج اللحم يؤكل المان منه (قلت) حديث ما بين من البيهقي وهو
فهم وميتة وقد استدل البيهقي في السنن بحجة لا في حنيفة لأن العضو ليس منه
وهي حية ويتصور بقاؤها حية وهذا الخبر وإن ورد على سبب عام
فالأصح أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وقوله عليه السلام
ماردت عليك أي من الصيد والعضو المان ليس بصيد والله أعلم
(باب الذبائح)

جمع ذبيحة وهو اسم للشيء المذبح
(بيان الخبر المدال على أن قطع الأوداج كاف في الذبح ولو عمدة)
(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن كعب بن مالك أتى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله إن غنمة لي كان لها راعية فحافت على شاة منها الموت
فذبحتها عمرة فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بأكلها كذا رواه الحارثي
من طريق القاسم بن الحكم ومحمد بن الحسن كلاهما عنه (قال) محمد بن
الحسن وربما أدخل أبو حنيفة بينه وبين نافع عبد الملك بن عمير وكذا رواه
طلحة من طريق الليث بن حمادة عن أبي يوسف عنه عن عبد الملك بن عمير عن
نافع ورواه ابن خزيمة من طريق جماعة من أصحاب الإمام فالرافع عبد الملك
ابن أبي بكر يعني ابن جريج وأخرجه البخاري وابن ماجه ومالك في الموطأ
(أبو حنيفة) عن الميمون عن الشعبي عن جابر بن عبد الله أنه قال خرج غلام من
الأنصار إلى قبل أحد فراق طاد أرنبا فلم يجد ما يذبحها به فذبحها بحجر
بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذاع لها بيده فأمره بأكلها كذا رواه
الحارثي من طريق إبراهيم بن طهمان وحفص بن عبد الرحمن والسمري
وحزرة بن حبيب والمقرئ وأبي يوسف كلهم عنه وعندنا في منهم أنذر
أصاب أرنبين فذبحهما عمرة يعني يحجروا جماعة فقالوا عن عامر
رجل من بني سلمة أرنبا فذكره (وأخرج) حديث جابر الترمذي في

من رواية قتادة عن الشعبي عن جابر والرواية الثانية أخرجه أبو داود
والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه عن الشعبي عن محمد بن صفوان
الانصاري وفي رواية لابن ماجه ابن صبيح (قال) في التهذيب كأنهما
واحد واقتضاه ابن حبان من رواية عامر عن الشعبي عن محمد بن صفوان
أنه صادأرني بن فرعل النبي صلى الله عليه وسلم وهو معلقهما الحديث وفيه
أفامعهما قال نعم وعند أبي داود عن محمد بن صفوان أو صفوان بن محمد
شكذا على الشك (وقال) الترمذي سألت البخاري فقال حديث محمد بن
صفوان أصح وحديث جابر غير محفوظ

«بيان الخبر الدال على أن المذبح المرى والمخقوم والودجان»

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن علقمة قال اذبح بكل شيء أفرى
الادواج وأنهر الدم ما خلا السن والظفر فانها مدي الحبشة كذا رواه
الحارثي من ماريق محمد بن الحسن عنه والمرى مجرى الطمام والشراب
والمخقوم مجرى النفس والمراد بالادواج كاهن أو أطلق عليه تغليبا (وأخرج)
ابن أبي شيبة عن رافع بن خديج سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
المذبح بالليطة فقال كل ما أفرى الادواج الأسن أو ظفرا وعند الطبراني عن
أبي أمامة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ما أفرى الادواج ما لم يكن
قرص سن أو ضرس ظفر (وعند) الستة من حديث رافع بن خديج أن
أو اجتعل ما أنهر الدم وذكرا لله عليه فكلوا ما لم يكن سنا أو ظفرا
وساخذكم عن ذلك أما السن فعظم وأما الظفر فمدي الحبشة (تنبه)
الا كتمناه بالثلاث في القطع كاف عند أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف أولا
وعن أبي يوسف أنه يشترط قطع المخقوم والمرى وأحد الودجين وعن محمد
لأبى من قطع أكثر كل واحد من هذه الأربعة (واجمعوا) على أنه يكفي
بتقطع الأكثر من هذه العروق الأربعة لأن الأكثر يوم مقام السكك
والكل منهم دليل يتجه به مذكور في الفرعيات ومذهبنا ولو بسن وظفر
وقرر استدلالا بظاهر حديث رافع بن خديج المتقدم ويحدث هدى بن
حاتم عند أبي داود والنسائي وابن ماجه ولفظه أفر الدم بما شئت وأذكر
أمر الله عز وجل (وماروي) من قوله خلا السن والظفر محمول على غير

يصح في المرى
عدم الله في يتي
بياء واحدة
مشددة ومرى
بهمزة بعدها
والليطة قشر
القص وقوله
أرن أي انشط
ا

المنزوع فان الجديشة كما تواقعون ذلك اظهروا الجديشة فهاهم عنه فاد
نزعا صاروا كالحجارة وغير المنزوع يفتل بالثقل فيكون في معنى اوتون
(بيان الخبر الدال على ان الضربة اذا اصابته المقتل كفت عن الذبح)

(ابو حنيفة) عن سعيد بن مسروق الثوري عن عبيدة بن رفاعه عن رافع بن
خديج ان بهرا في ابل الصدقة نذ فطلبوه فلما اعيابهم ان ياخذوه
وماه رجل بسهم فاصاب مقتله فسألو النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بانك
وقال ان لها اوابدكا وابد الوحش فاذا خشيتم منها شيئا فاصنعوا مثل
ما صنعتهم بهذا فكاوه كذا رواه البخاري من طريق مكى بن ابراهيم
والجارود بن يزيد وحمزة بن حبيب وعبيد الله بن موسى كلهم عنه ورواه ايضا
من طريق القاسم بن الحكم عنه غير انه قال فاصنعوا هكذا ورواه ايضا
من طريق عثمان بن أبي شيبة عن علي بن مسهر عنه الى قوله كذا وابد
الوحش ورواه ابن المظفر باطول من هذا من طريق ابن أبي عوانة واخرجه
الستة بطوله *(باب ما يحمل الكاه وما لا يحمل)*

(ابو حنيفة) عن محارب بن دثار عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى يوم خيبر عن لحم كل ذي ناب من السباع وعن كل ذي مخلب من
الطير كذا رواه البخاري والاشعري من طريق أبي يوسف عنه ورواه
البخاري ايضا من طريق الحسن بن زياد في كتاب المغازي عنه هكذا وروى
في سائر الكتب عن نافع عن ابن عمر (قلت) وكل منهما صحيح واخرجه مسلم
من طريق أبي بشر وميمون بن مهران عن سعيد بن جبير عن ابن عباس
(وفي) الباب عن علي عند عبد الله بن احمد في زوائد المسند عن خالد بن
الوليد عند أبي داود واصل الحديث في المتفق عليه عن أبي ثعلبة دون ذكر
الطير واخرجه مسلم من حديث أبي هريرة (تنبيه) السبع كل مخطئ
منتهب خارج قاتل متهمة عادة كالأسد والنمر والفهد والذئب والذئب
والثعلب والفيل والقرد واليربوع وابن عرس والسنور والبري والاه
وذو الخلب من الطيور كالأصقر والبازي والنسر والعقاب والاه
والحذاة (قال) الدينوري الدلق محرمة والسحاب والغنك و

وما أشبهه سبع انتهى ولا يؤكل ابن عرس لأنهما ذات أنياب فدخلت تحت النخس الناهي ويدخل فيه الضبع والله أعلم
 (بيان الخبر الوارد في انتهى عن أكل الضب) *

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أنها أهدى لما ضب فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فنهى عن أكله فجاء سائل فأمرت له به فقال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أنطعمه من مالنا كائن كذا رواه الحارثي من طريق أبي سعيد الصنعاني عنه ورواه ابن خزيمة ومن طريق محمد بن الحسن عنه ومن طريق الحسن بن زياد عنه ورواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرجه) الإمام أحمد في مسنده من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت أتى النبي صلى الله عليه وسلم بضب فلم يأكله ولم ينه عنه قالت يا رسول الله أفلا نطعمه المساكين قال لا تطعموه من مالنا كائون (وأخرجه) الطحاوي من طريق يزيد بن هرون وعفان وسلم بن إبراهيم كلهم عن حماد بن سلمة بالفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى إليه ضب فلم يأكله فقام عليهم سائل فأرادت أن تعطيه فقال لما النبي صلى الله عليه وسلم أنطعنه مما لانا كائن وروى أبو داود من حديث عبد الرحمن بن شبل رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحم الضب (قال) المنذري في اسمه ناده اسمعيل بن عباس وضمهم بن زرعة وفيهما مقال (وقال) الخطابي ليس بذلك (قالت) هو من رواية اسمعيل بن عباس عن ضمهم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن أبي راشد الخبراني عن عبد الرحمن بن شبل (وقال) البيهقي تفرد به اسمعيل بن عباس وليس بحجة (قالت) ضمهم سمى وابن عباس إذا روى عن الشاميين كان حديثه صحيحا كذا قاله ابن معين والبخاري وغيرهما وكذا قال البيهقي نفسه في باب ترك الوضوء من الدم ولهذا أخرجه أبو داود وهذا الحديث وسكت عنه وهو حسن عنده على ما عرف وقد صحح الترمذي لابن عباس عدة أحاديث من روايته لأهل بلده فتأمل ذلك (والقول) بكراهة أكل لحم الضب هو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وأحق محمد بحديث الباب وقال فقد دل ذلك على

الخبراني بالضم
 نسبة إلى
 أبي قبيلة من
 اليمن اه

ان النبي صلى الله عليه وسلم كره لنفسه واغيره أكل الضب قال وبهذا
 تأخذ (وكان) أبو جعفر الطحاوي يذهب الى ما ذهب اليه الشافعي من حل
 أكله استدلالا بما في المتفق عليه من حديث خالد بن الوليد وابن عباس
 وابن عمر على ما هو مفصل في المطولات *

* (بيان الخبر الدال على حل أكل الارنب) *

(فيه) حديث جابر رضى الله عنه وقد تقدم قريبا في باب الذبائح مفصلا
 (أبو حنيفة) عن موسى بن طلحة بن عبد الله بن الحوتبة عن عمر بن
 الخطاب رضى الله عنه انه سئل عن لحم الارنب فقال لولا اني أخوف ان
 أزيد أو أنقص منه لمحدثكم ولكني مرسل الى بعض من شهد الحديث
 فأرسل الى عمار بن ياسر وأمره ان يحدثهم فقال عمار أهدى أعرابي الى
 النبي صلى الله عليه وسلم أرنباً مشوية وأمره بأكلها كذا رواه محمد بن
 الحسن والحسن بن زياد عنه ورواه الكلاعي عن طريق محمد بن خالد
 الوهبي عنه (وأخرجه) الستة بنحوه من حديث أنس والنسائي وأحمد
 وابن حبان من حديث أبي هريرة واختلاف فيه فقبل عن ابن الحوتبة
 عن عمر كما رواه الامام والبخاري واسحق والبيهقي في الشعب وقبل ابن
 الحوتبة عن أبي ذر والله أعلم *

* (بيان الخبر الدال على النهي عن لحوم الحمر الالهية) *

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عام غزوة خيبر عن لحوم الحمر الالهية وعن متعة النساء كذا رواه البخاري
 من طريق مكى بن ابراهيم وحزرة بن حبيب وأبي يحيى الحماني وعمر بن
 الميثم وعبيد الله بن موسى وخاقان بن الحجاج ويونس بن بكير وأحمد بن
 اسحق بن يوسف والفضل بن موسى ويحيى بن نهر بن حاجب وزفر وأسد
 ابن عمرو وأبي يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد وعثمان بن دينار
 وخويلد الصفار والمقري وأبن هاني وأبن خزيمة الاسدي وابن أبي الحنيفة كلهم
 عنه وزاد جماعة منهم بعد قوله متعة النساء وما كما سلف من وأخرجه
 الشيخان من حديث علي بدون هذه الزيادة (أبو حنيفة) عن أبي اسحق
 عن البراء رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل

لمحوم الحجر الادمية كذا رواه الحارثي من طريق حفص بن عبد الرحمن عنه
وأخرجه الشيخان والنسائي هكذا بدون ذكر الجملة الثانية وكون النهي
عن أكل محومها يوم خبير وإكفاه القدور منها إلا كلها العذرة أولانها
كانت نهيبة أو معصوبة أو الحاجة إلى بقائها أو غير ذلك أقوال والصحيح أن
حرمها إلا لعل بل لنفسها كما نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع فكان
ذلك النهي له في نفسه وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد

(بيان الخبر الدال على إباحة أكل الجراد)

(أبو حنيفة) سمع عائشة بنت عجردة تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أكثر جند الله تعالى في الأرض الجراد لا آكله ولا أحرمه كذا رواه ابن
خسر وسمع الإمام من ابنة عجردة ثابت نقله ابن عبد البر في جامع العلم عن
يحيى بن معين (وأخرجه) أبو داود من حديث سلمان الفارسي (قال) وروى
عنه مسنداً وأخرجه ابن ماجه مسنداً (وأخرجه) أبو داود أيضاً من حديث
أبي يعفور العبدى قال سمعت ابن أبي أوفى وسأله عن الجراد فقال
غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ست أو سبع غزوات فكاننا كاه
مه (وأخرجه) الشيخان والترمذي والنسائي

(بيان الخبر الدال على حل أكل ما نضب عنه الماء)

(أبو حنيفة) عن عطية عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما جزر عنه الماء فكل كذا رواه الحارثي
من طريق يحيى بن عيسى عنه (وأخرجه) ابن أبي شيبة من هذا الوجه
موقوفاً على أبي سعيد (وأخرجه) أبو داود وابن ماجه من حديث جابر بن
عبد الله بن لفظ ما ألقى البحر أو جزر عنه فكلوه وما مات فيه وطفاً فلا تأكلوه
(قال) أبو داود وروى هذا الحديث سفیان الثوري وأيوب وجما عن أبي
الزبير أوقفوه على جابر وقد أسند هذا الحديث أيضاً من وجه ضعيف
وقوله طفا أى علا فوق الماء وقوله جزر عنه أى انكشف عنه الماء
فما مات ببقائه الماء (وقال) البيهقي في السنن باب من كره أكل الطافي
وذكر فيه هذا الحديث وقال رواه جماعة عن الثوري عن أبي الزبير عن جابر
موقوفاً (ثم قال) وخالفهم أبو أحمد الزبيري فرواه عن الثوري مرفوعاً وهو

قوله نضب
بوزن ضرب
أى غاراه

واهم فيه (قلت) الزبير بن عتبة وقد زاد الرفع فوجب قبوله وله شواهد من
 اسناد البيهقي عن يحيى بن سليم حدثنا اسمعيل بن أمية عن أبي الزبير مرفوعا
 ثم قال يحيى بن سليم كثير الوهم سيئ الحفظ وقد رواه غيره عن اسمعيل موقوفا
 (قلت) ذكر الدارقطني في سننه رواية يحيى ثم قال رواه غيره موقوفا ثم
 أخرجه من حديث اسمعيل بن عياش عن اسمعيل موقوفا فبين ان ذلك
 الغير الذي رواه موقوفا هو ابن عياش (وقد قال) البيهقي في غير موضع لا يخرج
 به (وقال) في باب ترك الرضوخ من الدم ما روى عن أهل الحجاز ليس يصح
 واسمعيل بن أمية مكي ويحيى بن سليم وثقة ابن معين وغيره وأخرج له
 الشيخان والجماعة كله - وقد زاد الرفع فكيف تعارض روايته برواية ابن
 عياش مع روايته لهذا الحديث عن مكي ورواية ابن أبي ذئب لهذا الحديث
 عن أبي الزبير مرفوعا تشهد لرواية يحيى بن سليم وقول البخاري لا أعرف
 لابن أبي ذئب عن أبي الزبير شيئا هو على مذهبه في أنه يشترط الاتصال
 الاسناد المعتبر ثبوت السماع وقد انكر مسلم ذلك انكارا شديدا وزعم أنه
 قول مجتزع وان المتفق عليه أنه يكفي للاتصال امكان اللقاء والسماع وابن
 أبي ذئب أدرك زمان أبي الزبير بخلاف وسماعه منه ممكن (ثم قال) البيهقي
 ورواه عبد العزيز بن عبيد الله عن وهب بن كيسان عن جابر مرفوعا وعبد
 العزيز ضعيف لا يخرج به (قلت) أخرج له الحاكم في المستدرک في ابواب
 الأحكام حديثا وصححه سننه وأخرج حديثه هذا الطحاوي في الأحكام
 القرآن فقال حدثنا الربيع بن سليمان المرادي حدثنا اسد بن موسى
 حدثنا اسمعيل بن عياش - حدثني عبد العزيز بن عبد الله عن وهب بن
 كيسان ونعيم بن عبد الله المجهري عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال ما جزع منه البحر فكل وما ألقى فكل وما وجدته ميتا
 ما أقفلاتا كل وقوله تعالى حرمت عليكم الميتة عام خص منه غير الطافي
 من السمك بالاتفاق وبالحديث المشهور والطافي مختلف فيه فبقى داخلا
 في عموم الآية والله أعلم
 (اعلم) ان الحقوق الواجبة في الاموال على ضربين منها ما يجب بطريق
 التملك كالزكاة ومنها ما يجب بطريق الائتلاف كالاقتاق والتضحية ثم هي

واجبة على كل مسلم مقيم مؤسس وهو قول أبي حنيفة ومحمد وزفر والحسن
واحدى الروايتين عن أبي يوسف وعنه انما سنة وهو قول الشافعي
(بيان الخبر الدال على ايجابها)

(أبو حنيفة) عن جبهة بن سحيم عن ابن عمر قال جرت السنة من رسول
الله صلى الله عليه وسلم في الاضحية كذا رواه الحارثي من طريق سليمان
التخمي عنه (وأخرجه) ابن ماجه بافظ ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم
والمسلمون من بعده وجرت به السنة (قلت) وربما استدلل المخصم به على
عدم ايجاب الضحية ومثله في الحديث الاخر فن فعل ذلك فقد أصاب
سنة فاعلم ان المراد بالسنة هنا السيرة والطريقة وذلك قدر مشترك بين
الواجب والسنة المصطلح عليهما ومثله من سن سنة حسنة ولم تكن السنة
المصطلح عليهما معروفة في ذلك الوقت فتأمل ذلك والله أعلم
(بيان الخبر الدال على ان المجذع من المعز لا يجزئ فيها)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الشعبي عن أبي بردة بن نيار انه ذبح شاة
قبل الصلاة فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تجزئ عنك قال
فعندي جذعة من المعز فقال النبي صلى الله عليه وسلم تجزئ عنك ولا تجزئ
عن أحد بعدك كذا رواه الحارثي من طريق أبي بلال عن أبي يوسف عنه
(وأخرجه) السنة الا ابن ماجه من حديث البراء بن عازب قال خطبنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر بعد الصلاة فقال من صلى صلاة
ونسك نسكاً فقد أصاب النسك ومن نسك قبل الصلاة فتلک شاة لحم فقام
أبو بردة بن نيار فقال يا رسول الله لقد نسكت قبل ان أخرج الى الصلاة
وعرفت أن اليوم يوم أكل وشرب فتبجحات فأكلت وأطعمت أهلي وجيرانى
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك شاة لحم فقال ان عندي عناقاً
جذعاً وهى خير من شاتى لحم فهل تجزئ عني قال نعم وان تجزئ عن أحد
بعدك وفي رواية لابي داود في هذا الحديث ان عندي داجنا جذعة من
المعز فقال اذبحها ولا تصلح لغيرك (وأخرج) ابن ماجه من طريق أبي
قلاية عن أبي زيد الانصاري نحو قصة أبي بردة الا انه لم يسم صاحب القصة
وقال اذبحها وان تجزئ عن أحد بعدك (وفي) البخاريين عن عقبة بن عامر

قال قسم النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه ضحيا فصارت لي جذعة
فقات يارسول الله صارت لي جذعة فقام ضح بها أوزاد البيهقي في هذا
الحديث ولا رخصة فيها إلا بعد ذلك قال فهذا يدل على أنه رخص له كما
رخص لأبي بردة بن نيار انتهى (قلت) وعند أبي داود من حديث زيد
ابن خالد الجهمي نحو حديث عتبة بن عامر بدون زيادة فعلى هذا الذين
رخص لهم في ذلك ثلاثة وإن كان حديث أبي زيد في غير قصة أبي بردة
فيكون من رخص لهم أربعة والله أعلم (تتبعه) الأمر بالعادة في هذا
الحديث يدل على الوجوب ونقل البيهقي عن الشافعي في هذا الحديث أنه
احتمل أن يكون إنما أمره ليعود لضعفه لأن الضحية واجبة واحتمل أن يكون
إنما أمره أن يعود إن أراد أن يضحي لأن الضحية قبل الوقت ليست بأضحية
تجزئه فيكون في عداد من ضحى فوجدنا في الدلالة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن الضحية ليست بواجبة وهي سنة (ثم) ذكر الشافعي حديث أم
سليمة إذا دخل العشر فأراد أحدكم أن يضحي الحديث ثم قال فيه دلالة على أن
الضحية ليست بواجبة (قلت) قول الشافعي واحتمل أن يكون إنما أمره أن
يعود إن أراد أن يضحي في غاية البعد لأنه مخالفة للظاهر ولا دلالة في الكلام
عليه وذكر الإرادة في حديث أم سليمة لا يفي الوجوب لأن الإرادة شرط
لجميع الفرائض وليس كل أحد يريد التضحية (وقد) استعمل ذلك
في الواجبات كقوله صلى الله عليه وسلم من أراد الحج فليتعجل ومثله كثير
في الأخبار الواردة فتأمل ذلك والله أعلم

(بيان الخبر الدال على ما يستحب من الضحايا)

(أبو حنيفة) عن الميمون عن عبد الرحمن بن سابط عن جابر بن عبد الله رضي الله
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أحدهما أحمق أحدهما
عن نفسه والآخرون شهد أن لا إله إلا الله من أمته كذا رواه محمد في الآثار
عنه (ورواه) الحارثي من طريق أبي همام الوليد بن شجاع عن أبيه عنه
(ورواه) طحمة من طريق القاسم بن الحكم عنه ورواه الحارثي أيضا من
طريقه إلا أنه لم يذكر جابرا (وأخرجه) أبو داود وابن ماجه والحاكم وقال
صحيح على شرط مسلم (وأخرج) ابن ماجه أيضا من حديث عائشة وأبي

هريرة وأحمد من حديث أبي رافع ومنهم من قال عن أبي هريرة أو عائشة
(أبو حنيفة) عن سفيان الثوري عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن أبي
سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا ضحك اشترى
كبشين عظيمين أقرنين وذكر الحديث كذا رواه الخطيب البغدادي من
طريق يحيى بن نصر بن حبيب عنه (فاته) ومدار هذا الحديث على عبد
الله بن محمد بن عقيل (واختلف) عليه فقيل عنه عن جابر كذا رواه
الدارقطني فضالة عنه ذكره ابن أبي حاتم في العلم وقيل عنه عن أبي
سلمة عن عائشة كذا رواه الأمام وجمع في رواية بيننا وبين أبي هريرة كذا
رواه الثوري عنه وأخرجه ابن ماجه من طريق عبد الرزاق عن الثوري
(وأخرجه) أحمد من اسحق الأزرق ووكيع عن سفيان مثله (ومن) هذا
الوجه أخرجه المحاكم والله أعلم (أبو حنيفة) عن حماد قال سئل إبراهيم عن
الحصى والفحل أيهما أكل في الاضحية قال الحصى لانه انما طلب صلاحه
كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار (وعند) أبي داود من رواية أبي عياش
المعافري عن جابر رفعه أنه ضحك بكبشين أحمقين موهبين وهما موقوفان
لخصيتين أو متزوعاهما

(بيان الخبر الدال على التخصية بالمجذع السمين)

(أبو حنيفة) عن كدام بن عبد الرحمن السلي عن أبي بكاش أنه جالب بكاشا
إلى المدينة فجعل الناس لا يشترون بقاء أبو هريرة فجسها فقال نعم الاضحية
المجذع السمين فاشترى الناس كذا رواه طلحة من طريق أسد بن عمرو عنه
(ورواه) ابن خثعم من طريق محمد بن الحسن عنه (ورواه) محمد بن الحسن
في الآثار عنه مختصرا بالفظ سمعت أبا هريرة يقول نعم الاضحية المجذع
(وأخرجه) الترمذي كذا واستغربه ونقل عن البخاري أنه أشار إلى أن
الراجح وقفه

(بيان الخبر الدال على أن البقرة تجزئ عن سبعة)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود أنه قال البقرة تجزئ عن
سبعة كذا رواه ابن المظفر من طريق الحسن بن زياد عنه (ورواه) ابن خثعم
من طريقه (أبو حنيفة) عن مسلم البطين عن رجل عن علي رضي الله عنه قال
البقرة تجزئ عن سبعة يضحون بها كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن جابر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يشترك كل سبعة في جزور كذا رواه طحمة من طريق أبي يوسف والحسن بن الحسين بن عطية كلاهما عنه (ورواه) ابن المنذر من طريق أسد ابن عمرو عنه (وأخرجه) مسلم والأربعة (وفي) لفظ مسلم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نشترك في الأبل والأبقرة سبعة منافي بدنة (وفي) رواية لابي داود مرفوعة البقرة عن سبعة وألجوزور عن سبعة (وأخرجه) الدارقطني نحوه والطبراني من حديث ابن مسعود نحوه *

(بيان الخبر الدال على الإباحة في أذكار تحوم الاضاحي)

(أبو حنيفة) عن عاقمة بن مرثد وعن حماد انهما حدثاه عن عبد الله بن بريدة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كنت نذيتكم عن تحوم الاضاحي ان تمسكوها فوق ثلاثة ايام أيوسع موسى عنكم على فقيركم فمكثوا وتروّدوا كذا رواه الحسن بن زياد عنه (ورواه) الحارثي عن أبي عبد الرحمن الخراساني عنه (وأخرجه) مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي فسلم وأبو داود والنسائي من حديث عائشة ومسلم وحده من حديث بريدة وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث نبیشه الهذلي رضى الله عنه

(بيان الخبر الدال على فضل ايام العشر)

(أبو حنيفة) عن مخول بن راشد عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من ايام افضل عند الله من ايام عشر الاضحي فأكثر وافيه من ذكر الله عز وجل كذا رواه الحارثي من طريق عبد الكريم الجرجاني (وأخرجه) الدارقطني في الصيام وابن خزيمة في الحج (وأخرجه) الترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة بافظ ما من ايام احب الى الله تعالى ان يتعبده فيها من عشر ذي الحجة يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر

(باب الاستحسان)

وهو طاب الاحسن من الامور وهو ترك القياس بما هو الارفق للناس أو ما لب السهولة في الاحكام فيما يتلى به الخاص والعام أو الأخذ بالسبعة أو بتغاء الدمه أو الأخذ بالسماحه وابتغاء ما فيه الراحة (وبعضهم)

يسميه باب المحظور والاباحه (وبعضهم) باب الكراهية (وبعضهم)
باب الزهد والورع وكل ذلك صحيح والمحظور المنع والاباحه الاطلاق (ثم)
أعلم ان المروي عن محمد نصان كل مكروه حرام الا انه لما لم يجد فيه نصا قاطعا
لم يطلق عليه لفظ المحرام وعند الامام وأبي يوسف هو الى التحريم أقرب
لتمعارض الأدلة فيه فغلب جانب المحرمه وأما المكروه كراهية تنزيه فهو الى
الحل أقرب فنسبة المكروه الى المحرام كنسبة الواجب الى الغرض

« (بيان كراهية الاكل والشرب في آنية الذهب والفضة) »

وسائر الانتفاع مقدس عليهما (ابو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن عبد
الرحمن بن أبي ليلى قال كن مع حذيفة بالمداين فاستسقى دهقاناً فاتاه بشراب
في جام فضة فرماه به ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن آنية
الذهب والفضة وقال هي لهم في الدنيا ولهم في الآخرة كذا رواه الحارثي
وابن خنيس ومن طريق حمزة بن حبيب الزيات عنه (ورواه) محمد بن الحسن
في نسخة الا انه قال أبو حنيفة عن مسلم بن سالم بن فيروز الجهمي عن عبد
الرحمن بن أبي ليلى عن حذيفة بن اليمان أنهم نزلوا معه على دهقان فأتاهم
بطعام ثم أتاهم الحديث وهكذا رواه الاشعثاني من طريق عبيد الله بن
موسى عنه (وأخرجه) البخاري ومسلم والاربعة من طريق ابن أبي ليلى
(وعند) النسائي عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم في آنية الذهب
والفضة (وعند) الطبراني في الكبير من حديث ميمونة الطويل وفيه نهى
عن الشرب في آنية الذهب والفضة (وفي) الصحيحين من حديث أم سلمة
الذي يشرب من اناء الذهب والفضة انما يجرجر في بطنه نار جهنم وليس
عنه البخاري ذكر الذهب (وأخرج) مسلم في رواية الاكل أيضاً
وللدارقطني من حديث ابن عمر في آنية الذهب والفضة (تنبيه) انما وقع
النهي في الاناء المذمومة عن الاكل والشرب في آنيتهما وقيس عليهما
سائر وجوه الانتفاع بهما فلا يجوز استعمال شيء منهما للرجال والنساء سوى
ما استثنى قالوا يجوز الشرب في الاناء المفضض اذا اجتنب الشارب منه عن
موضع الفضة بأن لا يضع فيه عليهما ولا يأخذهما باليد ويكره عند أبي يوسف
الشرب منه ووافق محمد أبو حنيفة في رواية وأبو يوسف في أخرى وانما قيدنا

بالمفضـض لان الشرب من الاناء الممتوء بالفنسة التي لا تتخلص لا بأس به
بالاتفاق لانهم استهانوا به حيثئذ (ولابي) حذيفة ان الاستعمال قصدا ورد
على الجذوة الذي يلاقى به العضو وما سواه تبع في الاستعمال ولا معتبر
في التوابع فلا يكره كالجبة المكفوفة بالحريز *

(بيان كراهية لبس الحريز للرجال)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن مجاهد عن حذيفة رضى الله عنه قال
نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نشرب في آنية الذهب والفضة
وان ناكل فيها وان نلبس الحريز والديباج وقال هي للشركين في الدنيا
ولكم في الآخرة كذا رواه الحارثي من طريق عبد الله بن الزبير عنه (ومن)
طريق اسمعيل بن حماد عن أبي يوسف عنه . ورواه الكلاعي من طريق
محمد بن خالد الوهبي عنه الا انه قال أبو حنيفة عن أبي فروة وحماد عن عبد
الرحمن بن أبي ليلى قال نزلنا مع حذيفة على دهقان بالمدائن ثم ساق الحديث
بطوله (وأخرجه) البخاري ومسلم من حديثه بلفظ لا تلبسوا الحريز ولا
الديباج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانها لهم
في الدنيا ولكم في الآخرة (أبو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن
ابن أبي ليلى عن حذيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الديباج
والحريز وقال انما يفعل ذلك من لا خلاق له كذا رواه الحارثي وزاد
في الهداية في الآخرة (قال) الحافظ هو مطلق من حديثين الاول حديث
حذيفة في المتفق عليه والثاني من حديث ابن عمر رأى عمر حذيفة سيرا
الحديث وفيه انما يلبس الحريز في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة وهو
في المتفق عليه ايضا *

قوله سيرا بكسر
السين وفتح اليا
بالمضرب من
البرود فيه
طرد مفره

(بيان الحبر الدال على جوار لبس الحريز والذهب للنساء)

(أبو حنيفة) عن زيد بن أبي أنيسة عن عائدة بن سعيد بن عبد الله المصري
عن أبي الدرداء رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ قطعة من حريز
بيده وقطعة من ذهب بيده الاخرى ثم قال هذان حرام على ذكورنا
كذا رواه طحمة من طريق عبيد الله بن موسى عنه وابن المظفر من طريق
الحسن بن زياد عنه غير انه قال عن زيد بن أبي أنيسة عن رجل من أهل

مصر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحديث ومكذروا محمد بن الحسن
في الآثار عنه (قلت) وقد جاء هذا من حديث علي وأبي موسى وعبد الله
ابن عمرو وغيرهم (أما) حديث علي فأخرجه النسائي وأبو داود وابن ماجه
وأحمد وابن حبان من طريق عبد الله بن زريق عنه أن النبي صلى الله عليه
وسلم أخذ حريرا فجعله في يمينه وأخذ ذهباً فجعله في شماله ثم قال إن هذين
جرام علي ذكورا متي (وأما) حديث أبي موسى فأخرجه الترمذي والنسائي
وأحمد وابن أبي شيبة من رواية سعيد بن أبي هند عنه رفعه قال حرم لباس
الحري والذهب على ذكورا متي وحل لائناهم (قال) الترمذي حسن
صحيح (وفي) الباب عن عمرو بن علقمة بن عمار وأبي أنس وحذيفة
وعمران وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو وابن عمر وابن رباحة والبراء
وجابر انتهى (قال) المحافظ وسعيد بن أبي هند لم يسمع أباه موسى وقد روى
عنه عن أبي مرة مولى عقيل عن أبي موسى كذا قال إسامة بن زيد عن نافع
عن سعيد (وقال) عبد الله بن عمر عن نافع عن سعيد عن رجل عن أبي
موسى ذكره الدارقطني في العلل وذكر أن يحيى بن سليم رواه عن عبيد الله
عن نافع عن ابن عمر سلك المجادة وتابعه بقية (قال) ويدل على وجههما أن
مطلق بن حبيب قال لابن عمر أسماعت من النبي صلى الله عليه وسلم في الحري
شيئا قال لا انتهى (وأما) حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه المصحح وابن أبي
شيبه والبخاري وأبو يعلى والطبراني وفي أسناده الإفريقي (وأما) حديث عمر
فأخرجه البخاري وفي أسناده عمرو بن جبير وهو ضعيف (وأما) حديث عقبة
ابن عامر فرواه أبو سعيد بن يونس في تاريخ مصر من رواية مسلمة بن مخلد
بلفظ الذهب والحري وحل لائنا متي حرام على ذكورها (وأما حديث)
أُم هانئ وأنس ومن بعدهما فانهما في مطلق تحرير الحري (وقد) روى
في حديث عقبة عن زيد بن أرقم أخرجه ابن أبي شيبة وعن ابن عباس
أخرجه البخاري والطبراني وعن وائلة أخرجه الطبراني (والديساج) فارسي
مهرب وهو الرقيق من الحري (أبو حنيفة) عن عمرو بن دينار عن عائشة
رضي الله عنها أنها قالت أخواتها الذهب وإن ابن عمر حلى بئانه الذهب
كذا رواه محمد بن الحسن عنه والحسن بن زياد عنه ومن طريقه ابن خضرو

زريق بالتصغير

(واخرجه) الترمذي والنسائي من حديث علي الذي تقدم ذكره قريبا
وفيه وحل لانائهم (ابوحنيفة) عن عبد الله بن سليمان بن المغيرة القيسي
الكوبي عن سعيد بن جبيرة قال قال غاب حذيفة بن اليمان فاكنتي ولده
فمضى الحرير ثم قدم فأمر الذي كور منهم بنزعها وأقرها على الاناث كذا رواه
طلحة من طريق فروة بن أبي المغراء وعبد الله بن الزبير كلاهما عنه (ورواه)
محمد بن الحسن في الآثار عنه الا انه قال ابوحنيفة عن سليمان بن المغيرة قال
سأل يحيى سعيد بن جبيرة وأنا جالس عن لبس الحرير فقال سعيد غاب حذيفة
ابن اليمان غيبة فاكنتي بنوه وبناته لبس الحرير فلما قدم امر به فنزع
عن الذي كور وتركه على الاناث وتقدم حديث علي عند الترمذي والنسائي
قريبا وفيه وحل لانائهم

اللبس بالكسر
ما يلبس كاللباس
ا

(بيان الخبر الدال على قدر الحرير الذي يباح استعماله للرجال)

(ابوحنيفة) عن حماد بن ابراهيم أنه قال جاء الى عمر قوم عليهم الحرير
والديباج فقال جئتموني في زي اهل التاراه لا يصلح من الحرير الا هكذا
ثلاثة اصابع واربعة هذا معنى الحديث كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومن
طريقه ابن خسر (ابوحنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه انه بعث جيشا ففتح الله عليهم فأصابوا غنائم فلما قبلوا باج ذلك
همروا بهم قد قروا من المدينة خرج بالناس ليستقبلهم فلبسوا امامهم من
الحرير والديباج فلما رآهم غضب وقال القوا ثياب اهل النار فلما رأوا
غضب هم القوها وقبلوا يعتذرون في ذلك وقالوا انا لبسنا الثياب ما افاء الله
عائنا فسر ذلك عمر ثم رخص في الاصبع منه والاصبعين والثلاث والاربع
كذا رواه الاثنائي من طريق ابى يوسف واسد بن عمر وكلاهما عنه ومن
طريقه ابن خسر ورواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (واخرجه) مسلم من
طريق قتادة عن الشعبي عن سويد بن غفلة عن عمر بن الخطاب بلفظ الاموضع
اصبعين او ثلاثا واربعة (قال) الدارقطني لم يرفعه غير قتادة وهو مدلس
(وقد) رواه داود وبيان وابن ابى شيبة وابن ابى السفر عن الشعبي به موقوفا
انتهى (واخرجه) النسائي وهو في المتفق عليه من طريق ابن ابى عمير انا
كتاب عمر ونحن مع عتبة بن فرقد باذرى بيان ان رسول الله صلى الله عليه

وسلم نهى عن الحرير الا هكذا وأشار بأصبعه اللتين تلى الابهام (وقى)
 الباب عن ابن عباس انما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصمت
 من الحرير فأما المعلم وشبهه فلا بأس به أخرجه النسائي *

(بيان الخبر الدال على اباحة لبس الخبز وان كان مسدى بخرير) *

(أبو حنيفة) عن الهيثم بن أبي الهيثم ان عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن
 عوف وأباه ميرة وأنس بن مالك وعمران بن الحصين والحسين بن علي
 وشريح كانوا يلبسون الخبز كذا رواه محمد بن الحسن والحسن بن زياد
 كلاهما عنه (قلت) أما عثمان فروى ابن سعد عن طريق محمد بن ربيعة

ابن الحارث قال رأيت علي عثمان مطرف خزيمة مائتادهم (وأما)
 أبو ميرة فروى عبد الرزاق عن العمري أخبرني وهب بن كيسان قال
 رأيت أبا ميرة يلبس الخبز (وروى) ابن أبي شيبة عن طريق عمار رأيت

علي أبي ميرة مطرف خز ورواه الطبراني أيضا من هذا الطريق (وأما)
 أنس بن مالك فروى عبد الرزاق عن طريق عبد الكريم الجزري رأيت
 علي أنس جبة خز وكساء خز وأنا أطوف مع سعد بن جبير (ومن) طريق

وهب بن كيسان رأيت أنسا يلبس الخبز وروى ابن أبي شيبة عن طريق
 يحيى بن أبي اسحق رأيت علي أنس مطرف خز (وأما) عمران بن الحصين
 فروى البخاري في الادب المفرد عن طريق زارة هو ابن أبي أوفى قال رأيت

عمران بن الحصين يلبس الخبز (وأما) الحسين بن علي فرواه ابن أبي شيبة
 عن طريق السدي رأيت علي الحسين بن علي كساء خز ورواه الطبراني بالفظ
 غمامة خز (ولم) أجد طريق عبد الرحمن بن عوف وشريح (وقد) وجدت

جماعة من الصحابة غير من ذكرهم كان يلبس الخبز وهم سعد بن عبد الله بن أبي أوفى
 وأبو سعيد وأبو قتادة وابن عباس وزيد بن ثابت وعبد الله بن أبي أوفى
 وأبو بكرة وعائذ بن عمرو والسائب بن يزيد وعمرو بن حريث ولبيد بن ربيعة
 وابن أم مكتوم والاندلس ورجل آخر مجهول (أما) سعد فرواه الحاكم من

طريق صفوان بن عبد الله بن صفوان انه رآه وعليه مطرف خز ورواه
 عبد الرزاق عن العمري أخبرني وهب بن كيسان انه رآه كذلك (وأما) ابن
 عمر فرواه البيهقي في الشعب عن طريق نافع ان ابن عمر كان يلبس

المصمت الذي
 لا يخالط لونه
 لون آخر وهو
 بضم الميم الاولى
 وسكون الصاد
 وفتح الميم الثانية
 والطرف بوزنه
 رداء مربع ذو
 اعلام اه

لي الاول بضم
 اللام وفتح الباء
 وتشديد اليا
 والثاني كعلي
 اه

مطرف ثمنه خمسة مائة درهم ورواه عبد الرزاق عن العنبري عن وهب
 ابن كيسان رأى ابن عمر يلبس الخنز (وأما) جابر أبو سعيد فرواه عبد
 الرزاق بهذا السند (وأما) أبو قتادة فرواه ابن أبي شيبه من طريق عمارة
 رأى علي بن أبي قتادة مطرف خنز (وأما) ابن عباس فهذا السند أيضاً ورواه
 البيهقي في الشعب من طريق عكرمة أن ابن عباس كان يلبس الخنز
 ويقول انما يكره الصمت (وأما) زيد بن ثابت فرواه الطبراني من طريق
 عمارة أنه رأى يلبس مطرف خنز (وأما) ابن أبي أوفى فرواه ابن سعد
 في الطبقات من طريق أبي سعيد الباقال أنه رأى عليه برنس خنز وروى
 ابن أبي شيبه من طريق الشيمي أنه رأى عليه مطرف خنز (وأما) أبو بكر
 فرواه ابن سعد من طريق عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه أنه كان لا يكره
 مطرف خنز سداه حريرو كان يلبسه (وأما) عائذ بن عمرو فرواه ابن سعد من
 طريق ثابت البناني أن عائذ بن عمرو كان يلبس الخنز (وأما) السائب
 ابن يزيد فرواه اسحق في مسنده عن الفضل بن موسى عن الجهم رأيت
 السائب بن يزيد وكان عليه كساء خنز وجبة خنز وقطيفة خنز ملتحفاً عليه
 (وأما) عمرو بن حريث فرواه اسحق من طريق فطر بن خليفة رأيت علي
 عمرو بن حريث مطرف خنز (وأما) أبي بن أبي فرواه النسائي في الكنى من
 رواية أبي بلج حارثة بن بلج رأيت علي بن أبي صاحب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم مطرف خنز (وأما) ابن أم مكتوم فرواه الطبراني في مسنده
 الشاميين من طريق إبراهيم بن أبي بجيله رأيت ابن أم مكتوم وعليه كساء خنز
 (وأما) الأفطس فمن طريق إبراهيم أيضاً رأيت رجلاً من الصحابة يقال له
 الأفطس فرأيت عليه ثوب خنز (وأما) الرجل المجعول فروى أبو داود عن
 عبد الله بن سعد بن الدمشقي عن أبيه (قال) رأيت رجلاً يجاري علي
 بقلعة بيضاء عليه عمامة خرسوداء وقال كسانهم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وأخرجه الترمذي والنسائي (وقال) بعضهم قيل هذا الرجل من
 عبد الله بن حازم السلمي أمير خراسان انتهى (وقال) البيهقي في التاريخ
 الكبير هذا رجل آخر وابن حازم ما أرى أدرك النبي صلى الله عليه وسلم

الدمشقي نسبة
 إلى دمشق
 كنيه فخرية
 جاري

«بيان الخبر الدال على كراهية الاكل متكئا»

(ابو حنيفة) عن علي بن الاقمر عن ابي عطية الوادعي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اما انافلا آكل متكئا و آكل كياكل كل العبد واشرب كما يشرب العبد واعبد ربي حتى ياتيني اليقين كذا رواه الحارثي (ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اما انافلا آكل متكئا كذا رواه الحسن بن زياد عنه ورواه ابن خزيمة من طريقه ومن طريق سعيد بن الحجاج عنه (واخرج) البخاري وابوداود وابن ماجه عنه هكذا وهذا اللفظ الترمذي (واخرج) الطبراني عن علي ابن الاقمر عن عون بن ابي جحيفة عن ابيه رفعه لا آكل متكئا (واخرجه) البخاري واجتنب السنن عن ابي جحيفة هكذا (وفي) مصنف عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن ابي كثير مرسلانا آكل كياكل كل العبد واجلس كما يجلس العبد وهو لا يبي الشيخ في كتاب اخلاق النبي صلى الله عليه وسلم من حديث جابر ومن حديث عائشة (وللهيقي) في الشهب والدلائل من حديث ابن عباس (واخرجه) البزار من طريق مباركين فضالة عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر يلفظ انما اناعبد آكل كياكل كل العبد (وقال) لا يروى الا بهذا الوجه (ولابن) شاهين من طريق عطاء بن يسار مرسل نحوه (قال) المحافظ لم يثبت دليل الخصوصية في ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وانما هو ادب من الادب ومن صرح بأنه كان يحرم عليه ابن شاهين في ناسخه (وقال) الخطابي المتكئ هو المجالس معتمد على وطأة وسقفة البيهقي في السنن واقصر عليه (وقال) ابن الجوزي المراد الاتكاء على احد الجانبين (قلت) اقتصراره على قول الخطابي دليل على رضا المشهور ان المراد بالاتكاء في الحديث هو الذي فسره ابن الجوزي (وهذه) الهيئة هي التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن نفسه لانها فعل المتكبرين والمكبرين (ويدل) عليه قوله صلى الله عليه وسلم انما اناعبد آكل كياكل كل العبد ومقاله الخطابي فيه بعد لا ينفى

«بيان الخبر الدال على النهي عن اكل الرجل بالشمال»

(ابو حنيفة) عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة رضي الله عنه

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اكل احدكم فليأكل كل بيمينه واذا شرب فليشرب بيمينه فان الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله كذا رواه طاحنه من طريق ابي قرة موسى بن طارق عنه (ورواه) ابن عبد الباقي بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يأكل الرجل بشماله او يشرب بشماله (وعند) ابي داود من حديث ابن عمر بلفظ الامام وهذا اخرجه مسلم والترمذي والنسائي (وفي) مسند الحسن بن سفيان من حديث ابي هريرة كذلك بزيادة وليأخذ بيمينه وليهط بيمينه (واخرج) الستة من حديث عمر ابن ابي سلمة رفعه ادن بنى قسم الله وكل يمينك وكل يمينك * (بيان الخبر الدال على استحباب اجابة الداعي) *

(ابو حنيفة) عن مسلم الملائى عن انس بن مالك رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحيب دعوة المملوك ويعود المريض ويركب الحمار اخرجه الترمذي وابن ماجه والمحاكم وقال صحيح الاسناد ولفظهم كان يعود المريض ويشهد الجنائز ويحيب دعوة المملوك وقد تقدم في باب المأذون * (بيان الخبر الدال على جواز عبادة اهل الكتاب) *

(ابو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ذات يوم لا صحابه انهم صوابنا نعود جارنا اليه ودى قال فدخل عليه فوجدته في الموت فقال اشهد ان لا اله الا الله قال نعم قال اشهد انى رسول الله فنظر الى ابيه قال فاعاد عليه النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكلمه ابوه ثم قال له النبي صلى الله عليه وسلم اشهد ان لا اله الا الله وانى رسول الله فنظر الى ابيه فقال له ابوه اشهد له فقال الفتى اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذى اتقذنى نعمة من النار كذا رواه محمد بن الحسن فى الآثار عنه (ومن) هذا الوجه أخرجه ابن السنى فى عمل يوم وليلة (وأخرجه) عبد الرزاق من مرسل ابن ابي حسين نحوه الى قوله الحمد لله وزاد فيه وفسله النبي صلى الله عليه وسلم وكفنه وحنطه وصلى عليه (وأخرجه) ابن حبان من حديث انس رفعه انه عاد جارا يهوديا (وأصل) هذا عند البخارى ولم يذكر انه جاره كذا رواه أحمد وأحمد مطولا

(بيان الخبر الدال على تحريم اللعب بالآلات المحرمة)

(أبو حنيفة) عن مسلم بن عمران عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله كره لكم الخمر والميسر والزمار والكوبة والدف (أخرجه) أبو داود ومن طريق الوليد بن عبيدة عن ابن عمر رفعه بألفظ نهى عن الخمر والميسر والكوبة والخيراء (وأخرجه) أحمد وابن حبان والبيهقي وفيه والكوبة والطبل (أبو حنيفة) عن الميثم عن عامر الشامي عن أبي الأحوص عن ابن مسعود رفعه اتفقوا الكعبين اللذين يرفعان زجرا فانهما من الميسر الذي للأعاجم كذا رواه طلحة (وعند) مسلم من حديث يزيد رفعه من أحب بالزردشير فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه وأخرجه ابن ماجه إلا أنه قال فكأنما غمس (وأخرج) أبو داود والنسائي من حديث ابن مسعود كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يكره عشر خلال فذكرهن وفيها والضرب بالكعب

(بيان الخبر الدال على الرخصة في العزل)

(أبو حنيفة) عن جاد عن إبراهيم عن عاقبة والاسود أن عبد الله بن مسعود سئل عن العزل فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو أن شيئا أخذ الله ميتا فاستودع صخرة لم يخرج (وعند) الإمام أحمد والاضياء في المختارة عن أنس رفعه بألفظ لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقه على صخرة لا يخرج الله منها ولدا أو يخلق الله تعالى نفسا هو خالقها (وأخرج) مسلم من حديث جابر قال جاء رجل من الأنصار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن لي حارية أطوف عليها وأنا أكره أن تجعل قال اعزل عنها إن شئت فإنه سيأتيها ما قدر لها الحديث (اعلم) أنه قد كره العزل قوم واحتجوا بما أخرجه مسلم من حديث عائشة عن جندب بنت وهب الأسدية قالت ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم العزل فقال ذلك الواد الخفي وخالفهم آخرون فقالوا لا بأس به إذا ذنب المرأة زوجها فيه فان منعه من ذلك لم يسهه أن يعزل عنها (وقال) آخرون له أن يعزل عنها شامت أو أبت (والقول) الثاني هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ولأولئك في قولهم جميعا عند من كره العزل أصلا أن يجامع أمته ويعزل عنها

الغيرة بضم
المجتمعة فمراب
من الذرة اهـ

في جماعه ولا يستأذنها في ذلك وان كانت لرجل زوجة مملوكة فاراد ان يعزل
 عنها فان الامام وصاحبيه كانوا يرون في ذلك ان الاذن فيه لمولى الامة
 فيمارواه محمد بن الحسن عن ابي يوسف عن الامام (وقد روى) عن ابي
 يوسف خلافة وهو الاذن في ذلك الى الامة لا الى مولاها رواه الطحاوي عن
 ابن ابي عمران عن محمد بن شجاع عن الحسن بن زياد عن ابي يوسف وقال
 ابن ابي عمران هـ ذاهوا والنظر على اصول ما بنى عليه هذا الباب (وانكر)
 الميعون ما تقدم في حديث جذامة من انه الواد الخفي ورواه عن ابي سعيد
 الخدري ما يدل على ان هذا من قول اليهود وان النبي صلى الله عليه وسلم
 كذبهم في ذلك (وقد روى) عن علي وابن عباس دفع ذلك بمعنى آخر لطيف
 قالوا لا تـكون موءودة حتى تمربا لا طوار السبع أي تحرى على النطفة
 الاحوال السبع وتصير حيا ثم تدفن بدليل آية ولقد خلقنا الانسان
 من سلاله من طين الى آخرها وفيه فحجب من ذلك عمر وقال لعلي برك الله
 خبرا فاخبر علي وابن عباس انه لا موءودة الا ما قد نفخ فيه الروح قبل ذلك
 وأما ما لم ينفخ فيه الروح فانا هم وموات غير موءودة ورضي هذا عن رومن كان
 يحضرته من الصحابة ففيه دليل ان العزل غير مكروه (وقد روى) عن ابي
 سعيد أيضا ما يدل على جوازه وهو قوله صلى الله عليه وسلم ما عليكم ان
 لاتعزلوا فان الله قدر ما هو خالق الى يوم القيامة قاله في سبأ يا يوم أو طاس
 (وفي) بعض رواياته ليس من كل النساء يكون الولدان الله اذا اراد ان يخلق
 شيئا لم يعممه ثم قلنا عليكم ان لاتعزلوا (وفي) بعضها الا عليكم ان لاتفعلوا
 ذاكم فانهم ليست نسمة كتب الله ان تخرج الا هي خارجة (وفي) بعضها
 ما قدر في الرحم سيكون (وفي) بعضها فانا هو والقدر (وفي) هذه الآثار
 ما يدل على عدم كراهة العزل (وقد روى) عن جابر أيضا مثل ما روى عن
 ابي سعيد سواء ثبت ان لا بأس بالعزل بالشرائط المذكورة وهو قول
 ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى

(بيان الخبر الدال على كراهية التكاف للضيف)

(أبو حنيفة) عن محارب بن دثار عن جابر رضي الله عنه أنه دخل عليه يوما
 قوم فقرب اليهم خبزا وخالنهم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا عن

التكليف ولو لا ذلك لمتكلفت لكم فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نعم الا دام الخجل كذا رواه المحارثي من طريق سليمان بن أبي كريمة عنه ورواه طلحة وابن خسر ومن طريقه ايضا وزاد فقال الشامي عنه (ومن) طريق مسعر بن كدام عن محارب أبو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نعم الا دام الخجل كذا رواه المحارثي وطلحة من طريق خاقان بن الحجاج عنه (وأخرجه) أحمد ومسلم والاربعة من طريق عن جابر ومسلم أيضا والترمذي في السنن والشمائل عن عائشة وقد جمع الامام أبو محمد التميمي جزءا في طريقه وانه بقيته وزدته وضوحا والمحمد لله على ذلك

* * * * *

(بيان الخبر الدال على جواز زيارة القبور)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نهيناكم عن زيارة القبور فقد أذن لكم في زيارة قبور أبيه فزوروها ولا تقولوا هجرا كذا رواه الحسن بن زياد عنه (وأخرجه) ابن حبان هكذا في صحيحه (وأخرجه) المحاملي عن مسلم بن جنادة ومسلم عن محمد بن المثنى ومحمد بن عبد الله بن غير وأبو بكر بن أبي شيبة والنسائي عن محمد بن آدم وأبو عوانة عن علي بن حرب سندهم عن محمد بن فضيل (حدثنا) ضرار بن قرة الشيباني عن محارب بن دثار عن ابن بريدة عن أبيه رفعه بالفظ نهيةكم عن زيارة القبور فزوروها الحديث وأخرجه المحاكم عن أنس وزاد فانها تذرككم الموت (وأخرجه) الطبراني عن أم سلمة وزاد فان لكم فيها عبرة وقد تقدم شيء من ذلك في الجنايز

* * *

(بيان الخبر الدال على إباحة المداواة والارشاد إلى فضل ألبان البقر)

(أبو حنيفة) عن قيس بن مسلم الجدي عن طارق بن شهاب عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله لم ينزل داء الا وانزل له دواء الا الهرم فعليكم بألبان البقر فانها سترم من كل الشجر كذا رواه المحارثي من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني عن أبيه وابن المبارك ووكيع ثلاثتهم عنه ولفظهم فانها تقيم بدل ترم (ورواه) من طريق أبي اسامة عنه مثله ورواه من طريق الفضل بن موسى عنه وزاد فيه والسام

وقال انها تختلط من كل شجر ورواه من طريق محمد بن ربيعة عنه غير انه قال فانها تأكل من كل شجر ورواه من طريق أحمد بن أبي غلبية عنه غير انه قال ان الله تعالى لم يضع في الارض داء الا وضع له دواء غير الداء فعليكم بالبان البقر فانها تختلط من كل شجر ورواه من طريق سعيد بن جابر عنه باللفظ الفصلي بن موسى (وله) عند الحارثي طرق غير ما ذكرنا ورواه الكلعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه ورواه طلحة من طريق أبي اسامة عنه غير انه قال فعليكم بالبان البقر والابل ومن طريق محمد بن ربيعة عنه وزاد انهما يأكلان من كل الشجر (ورواه) آخرون من المخرجين كابن المظفر وأبي نعيم والمقرئ (وأخرجه) البيهقي في الشعب من حديث الجراح بن ملة عن قيس بالسند واقتضاه عن عبد الله قال رجل يا رسول الله تداوى قال نعم تداوى فان الله عز وجل لم ينزل داء الا وانزل له شفاء (وأخرجه) أصحاب السنن من حديث اسامة بن شريك رضي الله عنه وقال الترمذي حسن والحاكم قال صحيح (وأخرجه) أبو داود من حديث أبي الدرداء وابن أبي شذيفة من حديث أنس واسحق وعبد بن حميد من حديث ابن عباس وأبو نعيم في الطب من حديث أبي هريرة واليزار من حديث أبي موسى الأشعري (وقد) جمع الحافظ أبو محمد بن القيم في كتابه الداء والدواء طرقا كثيرة لا يسع هذا المختصر ذكر جميعها * *

(بيان الخبر الدال على أياحة اتباع النساء المجنات ان لم يرفعن الاصوات) * (أبو حنيفة) من أبي المذيل غالب بن المذيل ان نساء كن مع جنازة فأراد عمر أن يطردهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهن فإن العهد قريب كذا ورواه طلحة من طريق بشر بن الوليد عن أبي يوسف عنه (وأخرجه) أحمد والنسائي وابن ماجه والحاكم من حديث أبي هريرة باللفظ دعهن يا عمر فان العين داءة والفتاب مصاب والهد قريب * (بيان الخبر المبيح لكل المحب الجلبوب من بلاد الكفار) * (أبو حنيفة) عن مطية العوفي عن عبد الله بن عمر أن سائلا سأله عن المحب فقال تصنعه المحوس من البان المعز فقال اذ كراهم الله وكل كذا ورواه طلحة من طريق حمزة بن حبيب عنه ورواه محمد بن الحسن في الآثار عنه

(وأخرج) أبو داود من طريق الشعبي عن ابن عمر قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بجبينة في ثبوك فندعابا سكين فسمي وقطع (وقال) المنذري قال أبو حاتم الرازي الشعبي لم يسمع من ابن عمر وذكر غير واحد أنه سمع منه وثبت ذلك عن الشيخين

«(بيان الخبر الدال على كراهية محوم الحجر الأهلية والبانها)»
 (أبو حنيفة) عن محارب بن دثار عن ابن عمر قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن محوم الحجر الأهلية كذا رواه المحارثي وطلمحة من طريق الحسن بن زياد عنه (أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر مثل ذلك رواه المحارثي من طريق إبراهيم بن الفضل وخاقان بن الحجاج وحمزة بن حبيب وأبي يحيى الحماني وعمر بن أبيهم وعبد الله بن موسى ويونس بن بكير وأيوب بن هاني ويحيى بن زهير بن حاجب وزفر بن الهذيل وأبي يوسف وأسدي بن عمرو وعثمان بن دينار وآخرين كلهم عنه (أبو حنيفة) عن أبي اسحق عن البراء رضى الله عنه مثله ولم يقل خيبر كذا رواه المحارثي من طريق حفص بن عبد الرحمن عنه (أبو حنيفة) عن مكحول الشامى عن أبي ثعلبة الخشني رضى الله عنه مثله وفيه زيادة تذكر في محالها كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم أنه قال لا خير في محوم الحجر والبانها كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه ورواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرج) أبو داود والدارقطني من حديث المقدم بن معديكرب رفعه ألا يحل ذناب من السباع ولا الحجر الأهلي (وأخرجه) أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن محوم الحجر الأهلية وعن المجلاة وعن ركوبها أو كل مجها (وأخرجه) النسائي كذلك وأخرج الدارقي من حديث مجاهد عن ابن عباس رفعه نهي عن محوم الحجر الأهلية يوم خيبر (وقال) صاحب التمهيد لا خلاف بين العلماء في تحريم الحجر الأنسية إلا ابن عباس وعائشة كانا لا يريان بأكلاها بأسا على اختلاف في ذلك والصحيح عنه فيه ما عليه الناس (روى) عبيد الله بن موسى عن الثوري عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رفعه نهي يوم خيبر عن

افتح (ثم قال) البيهقي ومع اضطراب اسناده هو مخالف لمحدث الثقات انتهى (هذا) مجموع ما ألفيت من كلام المعترضين على الحديث المذكور (والكلام) معهم بالا نصاب أولاً ان هذا الحديث أخرجه أبو داود وسكت عنه فهو عنده حسن على ما عرف ذلك منه وثانيهما ان النسائي أخرجه عن اسحق بن ابراهيم أخبرني بقية حدثني ثور بن يزيد قد كره بسنده وقد صرح فيه بقية بالتحديث عن ثور بن زهير كنيته أبو خالد ثقة ثبت أخرجه البخاري (وقول) النسائي لا أعلمه رواه غير بقية (قلت) قال النسائي نفسه وابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة وغيرهم ان بقية اذا صرح بالتحديث عن ثقة كان السند حجة انتهى خصوصاً اذا كان الذي حدث عنه بقية شامياً (قال) ابن عدي في الكامل اذا روى بقية عن أهل الشام فهو وثبت وهو بقية بن الوليد الكلابي أبو محمد (وأما قول) البخاري صالح بن يحيى فيه نظر وكذا قول موسى بن هرون لا يعرف صالح ولا أبوه الخ (قلت) صالح ذكره ابن خبان في كتاب الثقات وأبوه يحيى ذكره الذهبي في الكاشف وقال وثق وأبوه المقدم بن معديكر ب صحابي نزل الشام فهذا سند جيد كما ترى على أنه قد رواه أبو داود أيضاً من وجه آخر فقال حدثنا عمرو بن عثمان حدثنا محمد بن حرب حدثنا أبو سارية يعني سليمان بن سليم عن صالح بن يحيى بن المقدم عن أبيه عن جده ورجال هذا السند ثقات (وقول) الدارقطني عن محمد بن جابر وعمر بن هرون فعمرو بن هرون متروك ومحمد بن جابر ذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء وقال قال يعقوب بن سفيان ليس بالقوي فكيف توجب رواية مثل هذين اضطراباً لما رواه اسحق بن ابراهيم الحنظلي وغيره عن بقية (وأما) نقله عن الواقدي وغيره في اسلام خالد وعدم شهده خبير فقد اختلف في وقت اسلامه فقبل هاجر بعد الحديبية وقبل بل كان اسلامه بين الحديبية وخيبر وقبل بل كان اسلامه سنة خمس بعد فراغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من بني قريظة وكانت الحديبية في ذي القعدة سنة ست وخيبر بعد سنة سبع وهذا الحديث يدل على أنه شهد خيبر ولو سلم أنه سلم بعد ما فغاية ما فيه أنه أرسل الحديث ومراسيل الحسابات في حكم الموصول السند لان روايتهم عن الحسابات كما ذكره ابن الصلاح وغيره

قوله ابو محمد بن
الباء وسكون
الحاء وكسر
الهمزة

والله أعلم (بيان الخبر الدال على ان العقبة على الاختيار) *
 (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال كانت العقبة في الجاهلية فلما
 جاء الاسلام رفضت كذا رواه محمد بن الحسن في الاثر عنه قال وبه نأخذ
 (أبو حنيفة) عن زيد بن اسلم عن أبي قتادة رضي الله عنه قال قال النبي صلى
 الله عليه وسلم لا أحب العقوق كذا رواه طلحة من طريق عبد الله بن الزبير
 عنه (قال) ورواه الصلت بن الحجاج عن أبي حنيفة عن زيد بن اسلم فقال
 سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العقبة فقال لا أحبها ولم يذكرنا قتادة
 وكذا رواه أبو يوسف عنه ورواه ابن المظفر من طريق محمد بن واصل بن اسلم
 عنه عن زيد بن اسلم قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العقبة قال
 لا أحب العقوق كانه كره الاسم (ورواه) ابن خزيمة من طريقه ورواه
 الاثناني من طريق أبي يوسف (وأخرج) ابن أبي شيبة في المصنف عن عبد
 الله بن عمر بن عبد الله بن قيس (وقال) عبد الرزاق أخيرا داود بن قيس
 سمعت عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم
 عن العقبة فقال لا أحب العقوق (وأخرجه) الاثناني عن أحمد بن
 سليمان هو الرازي الحافظ عن أبي نعيم عن داود كذلك (وأخرجه) ابوداود
 كذلك الا انه قال لا يحب الله العقوق كانه كره الاسم ثم ساق الحديث بطوله
 والحديث عند البيهقي طريقان آخران *

• (بيان الخبر الدال على الرخصة في الاكل في آنية اهل الكتاب) *
 (أبو حنيفة) عن قتادة بن ابي قلابة عن ابي ثعلبة الخشني رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انهم قالوا انا بارض شرك افنا كل بآنيهم قال
 ان لم تجدوا منها بدا فاعملوها ثم طهروها ثم كلوا فيها كذا رواه محمد بن
 الحسن في الاثر وفي نسخة عنه ومن طريقه ابن خزيمة ورواه طلحة
 من طريق عبد الله بن الزبير (وأخرجه) ابوداود من طريق ابي عبيد الله
 مسلم بن مسلم عن ابي ثعلبة بالفظ سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انا
 نحبنا وراهل الكتاب وهم يطبخون في قدرهم المخزير ويشربون في آنيهم
 الخمر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وجدتم غيرها فكلوا فيها
 واشربوا وان لم تجدوا غيرها فاحضوها بالماء وكلا واشربوا وقد أخرج

قوله فاحضوها
 اي اغسلوها
 وبابه قطع اه

البخاري وسلم في الصحيحين من حديث أبي ادريس الخولاني عن أبي ثعلبة
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أما ما ذكرت انكم بأرض قوم أهل
الكتاب تأكلون في آيتهم فإن وجدتم فيها آيتهم فلا تأكلوا فيها وإن لم
تجدوا فافسوا بها (وأخرجه) أيضا الترمذي والنسائي بنحوه
(وأخرج) أبوداود أيضا من حديث جابر قال كان غزوهم رسول الله صلى
الله عليه وسلم فصيب من آية الشركين وأسفيتهم فاستفتح بها فلا يعيب
ذلك عليهم. (قال) المذري هذه الإباحة في حديث جابر مقيدة بالإشراك
المذكور في حديث أبي ثعلبة والله أعلم.

(بيان الخبر الدال على الرخصة في إحصاء البهائم)

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم قال لا بأس بإحصاء البهائم إذا ريد به
صلاحها كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه قال وبه نأخذ وتقدم
في الإصحاح حديث أبي عباس المعافري عن أبي داود وابن ماجه وفيه
ضجج بكباشين أميين موجومين أي مخفيين وتقدم الاختلاف فيه
(بيان الخبر الدال على ما يكره أكله من الشاة)

(أبو حنيفة) عن الأوزاعي عن واصل بن أبي جيلة عن مجاهد أنه قال كره
رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشاة سبعة المرارة والمثانة والغدة والحجاب
والذكر والأنثيين والدم وكان النبي صلى الله عليه وسلم يتعذرهما (كذا)
رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه ومن طريقه ابن خسر وزاد وكان
يحجب من الشاة مقدمها (وأخرجه) أبوداود وفي كتاب المراسيل من مرسل
مجاهد إلى قوله والأنثيين ولم يذكر الدم ولا تلك الزيادة

(بيان الخبر الدال على إباحة الشرب قائما)

(أبو حنيفة) عن سالم الأفطس عن سعيد بن جبير قال رأيت ابن عمر
شرب من فم القربة وهو قائم كذا رواه السكلاعي عن طريق محمد بن خالد
الوهبي عنه (وأخرج) الترمذي من حديث كبشة قالت دخلت على رسول
الله صلى الله عليه وسلم فشرب من في قربة معلقة قائما (ومن) حديث عمرو
ابن شعيب عن أبيه عن جده رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يشرب قائما
وقاهدا (وأخرج) البزار من حديث عائشة بنت سعد رأيت رسول

الله صلى الله عليه وسلم يشرب قائما (وجمع) بين هذه الآثار التي وردت في النسخ عن ذلك بالجمل على التنزيه واليه مال البيهقي والنووي وسجل الطحاوي أحاديث الشرب على أصل الإباحة وأحاديث النسخ متأخرة فيعمل بها والله أعلم

(بيان الخبر الدال على إباحة رد السلام على المشرک)

(أبو حنيفة) عن المشيم عن ابن مسعود أنه يحب رجلا من أهل الذمة فلما أراد أن يفارقه قال السلام عليك قال ابن مسعود وعليك السلام كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه ثم قال محمد بن بكره أن يبدأ المشرک بالسلام ولا بأس بالرد عليه وهو قول أبي حنيفة (وأخرج) أبو داود عن قتادة عن أنس أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم إن أهل الكتاب يسمون علينا فكيف نرد عليهم قال قولوا وعليكم (وأخرج) مسلم والنسائي وابن ماجه (وأخرجه) البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن أبي بكر بن أنس عن جده معناه (واختلف) العلماء في رد السلام على أهل الذمة (فقال) طائفة رد السلام فريضة على المسلمين والكفار وهذا أول قوله تعالى فخيروا بأخس منها أوردوها (قال) ابن عباس وقادة هي عامة في رد السلام على المؤمنين والكفار (وقال) ابن عباس ومن سلم علينا من خاف الله تعالى فارد عليه ولو كان مجوسيا (وقال) طائفة لا يرد السلام على أهل الذمة والآية مخصوصة بالمسلمين ومعنى قولهم لا يرد السلام عليهم أي بلفظ السلام المشروع ولا يرد عليهم بما جاء في الحديث وعليكم (وهذا) قول أكثر العلماء والله أعلم

(بيان الخبر الدال على أن المعرف في الكون هو الله تعالى ولا ينبغي إضافة الأفعال للدهر)

(أبو حنيفة) عن عبد العزيز بن رفيع عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر (وأخرجه) الشيخان وأبو داود والنسائي عن أبي هريرة باقظ يؤذني ابن آدم بسب الدهر وأنا الدهر بيدي الأمر أقطب الليل والنهار (وأخرجه) أحمد وأبو عبد الله بن حميد والرويان عن أبي قتادة وابن عساكر عن جابر (والمعنى) أنهم

كانوا يسمون الدهر على أنه هو الم بهم في الكاره ويضيفون الفعل مما
يتألف اليه ثم يسمون فاعله فيكون مرجع السبب الى الله تعالى اذ هو الفاعل
لهذا قيل على ذلك لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر أي ان الله هو الفاعل
لهذا الامور التي يضيفونها الى الدهر (وفي) رواية اني أنا الدهر (وروي)
بالرفع والنسب والاشهير هو مختار الاكثرين على انه غارف أو على
الاختصاص (وأما) من قال انه اسم من أسماء الله تعالى فغير صحيح

(بيان الخبر المختار فيمن يخطئ القوم ويحدثهم بالا كاذب)

(أبو حنيفة) عن يوزين بن حكيم بن معاوية عن أبيه عن جده قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل لأذي يحدث فيكذب فيخونك به القوم
ويل له ويل له كذا رواه ابن خزيمة عن طريق اسحق بن سليمان عنه
(وأخرجه) أحمد وأبو داود والترمذي والحاكم عن معاوية بن حيدة رضى
الله عنه *(بيان الخبر الدال على النهي عن النظر في النجوم)*

(أبو حنيفة) عن عطاء عن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن النظر في النجوم (أخرجه) الدارقطني في الافراد من حديث عقبة
ابن عبد الله الاصم عن عطاء به (وأخرج) معناه أبو داود عن ابن عباس من
اقتبس علما من النجوم اقتبس شعبة من البحر زاد ما زاد (وأخرجه)
ابن ماجه (والنهي) عنه من هذا العلم هو علم الحوادث والكواكب التي لم تقع
وستقع في مستقبل الزمان ويرى من انهم يعرفونها بسير الكواكب
في مجاريها واجتماعها وافتراقها وهذا قد استأثر الله تعالى به وأما ما يعرف
به الزوال وجهة القبلة وتغير داخل فيما نهى عنه والله أعلم *

(بيان الخبر الدال على النهي عن التداوى بالمحرم والنجس)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن ابن مسعود قال ان أولادكم ولدوا
على الفطرة فلا تداءوهم بالمخمر ولا تغذوهم بها فان الله لم يجعل في رجس
شفاء وانما انعمهم على من سقاها كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار
هذه (ورواه) ابن خزيمة والاشعري (وأخرج) ابن حبان من حديث أم
سلمة رفته ان الله لم يجعل شفاء في حرام وفيه قصة (ورواه) البيهقي وأورده
البخاري تعليقا عن ابن مسعود (وقد) بين الحافظ طرقه في تهذيبه والتعليق

كأحمد بن محمد (وهذا) مسلم وأبي داود وأحمد وابن حبان وابن ماجه من حديث عائشة بن وائل عن وائل بن حجر أن طارق بن سويد الخمي في رسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخمر فنهاه عنها أو كره أن يشربها وقال أنه ليس بدواء ولا يكتنه داء (وفي) رواية ابن حبان أن ساذلدا داء وليس بشفاء (قال) المحافظ وقال بعضهم عن عائشة بن وائل عن طارق بن سويد وصحبه ابن عبد البر

(بيان الخبر الدال على الرخصة في رقية العين) * (أبو حنيفة) عن عبد الله بن أبي زياد عن ابن أبي نجيج عن ابن عمر عن أسماء بنت عميس أنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم ولها ابن من جعفر ولها ابن من أبي بكر رضي الله عنهما فقالت يا رسول الله اني أخوف على ابن أختك العين أفارقهم فما قال نعم فلو كان شيء سابق يسبق القدر لاسبقتك العين كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه قال وبه نأخذ إذا كان من ذكر الله تعالى أو من كتاب الله تعالى وهو قول أبي حنيفة (ورواه) الكلاعي من طارق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرج) البخاري ومسلم من حديث عائشة رفته رخص في الرقية من كل ذي سم (وأخرج) مسلم والترمذي وابن ماجه من حديث أنس رفته رخص في الرقية في العين والجمعة والخلة (وأخرج) أبو داود عن أنس رفته لا رقية إلا من عين أو سم أو دم لا يرقي (وأخرج) أحمد والترمذي وابن ماجه عن أسماء بنت عميس رفته لو كان شيء سابق القدر لأسبقتك العين (وهذا) الترمذي عن ابن عباس مثله وزاد وإذا استغسلتم فاعسلوا

(بيان الخبر الدال على كراهية وصل النساء الشعر بالشعر والوشم) * (أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم أنه قال لعنت الواصلة والمستوصلة والمحال والمحل له والواشمة والمستوشمة كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (ثم) قال أما الواصلة فهي التي تصل شعرها إلى شعرها فهذا مكره عندنا ولا بأس به إذا كان صوفيا وأما المحال والمحل له فالرجل يطلق امرأته ثلاثا فيسأل رجلان يتزوجها فبطل الله فهذا لا ينبغي للأسائل ولا المستؤلان بفعله والواشمة التي تشم الكافرين والوجه فهذا مما لا ينبغي أن تفعل (أبو حنيفة) عن الهيثم عن أم ثور عن ابن عباس أنه قال لا بأس أن تصل

الجمعة بضم الحاء
المهملة وتضعيف
اليم وقد تشدد
وهي اسم وتطابق
على أبرة العقرب
لجسارة والتملة
فروح تخرج في
الجنب وغيره من
الجسد كالساق
وسمي بذلك لأن
صاحبه يحس
في المكان كأن
تدفعه ب عليه
وبعضه اه

المرأة شعرها بالصوف وانما ينهى بالشعر كذا رواه الحارثي من طريق
 بشر بن الوليد وسعيد العوفي واسماعيل الدولابي كلهم عن أبي يوسف عنه
 (قال) الحارثي قال القاسم بن عباد في حديثه قال علي بن الجهم يعني به
 راوى هذا الحديث عن محمد بن الحسن البزار عن بشر بن الوليد أبو خنيفة
 اذا جاء بالحديث جاءه من الدور ورواه الحارثي ايضا من طريق حمزة بن
 حبيب الزيات عنه غير انه قال لا بأس بالوصل اذا كان صوفا بالراس
 ورواه ايضا من طريق الحسن بن الفرات وسعيد بن أبي الجهم والحجاني وسعيد
 الله بن موسى الا انه لم يذكرهم نور واسد بن عمرو والحسن بن زياد كلهم عنه
 (ورواه) ابن المطهر من طريق عباد بن صهيب عنه ورواه ابن خنيفة ومن
 طريق المقرئ عنه (واخرجه) الستة من حديث عبد الله بن عمرو قال ابن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة
 (ومن) حديث ابن مسعود بلفظ لعن الله الواشمات والمستوشمات
 والواصلات والمتمشمات والمغفلات للحسن البصري خلق الله (واخرج)
 ابوداود من حديث ابن عباس قال لعنت الواصلة والمستوصلة والناسامة
 والمتمشمة والواشمة والمستوشمة

(بيان الخبر الدال على كراهية القزع للصبيان)

(أبو خنيفة) عن عبد الله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر قال نهى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن القزع كذا رواه ابن المطهر من طريق احمد بن حنبل
 ابن ناصح عنه وقسر القزع بان يحلق رأس الصبي فيترك بعضه (ورواه)
 ايضا من طريق حمزة بن اسماعيل عنه ورواه ابن خنيفة من طريق ابن
 المطهر (واخرجه) الستة الا الترمذي من حديث نافع عن ابن عمر مثله
 وفيه التفسير وحكى في صحيح مسلم التفسير من نافع (وفي) رواية من كلام
 عبيد الله بن عمر (واخرج) ابوداود والنسائي من حديث ابن عمر ان النبي
 صلى الله عليه وسلم نهى عن القزع وهو ان يحلق الصبي ويترك له ذؤابة
 (وعنه) ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى صديقا قد حلق بعض شعره وترك
 بعضه فنهاهم عن ذلك وقال احلقوه كله أو اتركوه كله وذكر ابو مسعود
 الدمشقي في تعليقه ان مسلما أخرجه بهذا اللفظ

العوفي يفتحين
 بيان من عبد القديس
 اه

القزع بفتحين
 سمي بذلك تشديدا
 بقزع السحاب اي
 قطعه اه

(بيان الخبر الدال على الرخصة في الخضاب)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال انخضبوا
وخالقوا أهل الكتاب (أخرجه) النسائي عنه من حديث أبي هريرة
بلفظان اليهود والنصارى لا يصحون خالفوهم وكذا أخرجه البخاري
وابن ماجه

(بيان الخضاب بالخناء والكم)

(أبو حنيفة) عن أبي حنيفة يحيى بن عبد الله بن معاوية المعروف بالاجليج عن
أبي الاسود عن أبي ذر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان
أحسن ما غيرتم به الشعر الخناء والكم كذا رواه الحارثي من طريق مكى
ابن ابراهيم والمقري والمعاذ بن عمران وحمزة بن حبيب والحسن بن فرات
وسابق البربرى الا انه قال عن الاسود وعمر بن ابراهيم والسيرفي وأبي
يوسف وايوب بن هاني والحسن بن زياد واسد بن عمرو وعبد العزيز بن خلف
ثلاثة عشرهم عنه ورواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه
(ورواه) طلحة بن عمار من طريق مكى بن ابراهيم عنه ومن طريق سعيد بن سليمان
عن محمد بن الحسن عنه (ومن) طريق داود بن الزرقان عنه (ورواه)
ابن خسر من طريق الحسن بن زياد ورواه ابن خسر من طريق
مكى بن ابراهيم (وأخرجه) أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بلفظ
ما غير به هذا الشعر (وفي) رواية الشيب (وقال) الترمذي حسن صحيح
وعند النسائي ان أفضل (وأخرجه) أيضا احمد وابن حبان والحاكم وكلامهم
من حديث أبي ذر رضى الله عنه وأبو حنيفة بضم الحاء المهملة وفتح الجيم لينه
النسائي وقال ابن عدى هو عندي ثابت مستقيم الحديث (أبو حنيفة)
عن حماد عن ابراهيم قال سأله عن الخضاب بالوسمة فقال بقلة طيبة ولم يبر
بذلك بأسا كذا رواه محمد بن الحسن في لا تارعه (وعند) مسلم من حديث
انس وقد اختضب أبو بكر بالخناء والكم واختضب عمر بالخناء بضم
(والوسمة) هي الكم وقيل غيره بكسر السين المهملة وتسكن وهو شجر
بالعين يخضب بورقه الشعر والكم مخفف وبشدد

(بيان الخبر الدال على استحباب الصفرة في الخضاب)

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري (قال) رأيت عبد

قوله مجتبا فتح
الموحدة وسكون
المهملة بعد هاء ثمانية
فوقية أي خالصا
هـ

(أبو حنيفة) عن أبي قدامة المنهال بن خليفة عن سلمة بن قيس عن أبي
 القعقاع الجرمي عن ابن مسعود أنه قال حرام أن تؤتى النساء في المحاش
 (وفي رواية في محاشهن) كذا رواه الأشتاني من طريق جاد بن أبي حنيفة
 عنه ومن طريقه ابن خسر (ورواه) السكلاحي من طريق محمد بن خالد
 الوهمي عنه (غير) أنه قال عن المنهال بن عمر عن ثمامة عن أبي القعقاع
 (وأخرجه) الطحاوي من طريق الحجاج عن أبي القعقاع باللفظ محاش
 النساء حرام (وأخرجه) البخاري في التاريخ والمحامي في السكتي وإن كان
 ظاهره الوقف ولكن الحديث الذي بعده يبين أنه مرفوع (أبو حنيفة) عن
 معن بن عبد الرحمن قال ويحدث بخط أبي أعرفه عن عبد الله بن مسعود قال
 نهينا أن نأتي النساء في محاشهن كذا رواه المحارفي من طريق سليمان بن
 عمرو الضبي وطاحمة من طريق أبي يوسف وأسد بن عمرو بن خسرو ومن
 طريق سويد بن عبد العزيز الدمشقي كلهم عنه (أبو حنيفة) عن كثير الرماح
 الأصم الكوفي عن أبي وادع عن ابن عمر في قوله عز وجل نسأؤكم حرث لكم
 فأتوا سرهكم أني شئتم قبل أو دبراً في المأني وحده لا غير كذا رواه طاحمة من
 طريق وكيع بن الجراح وابن خسر ومن طريق محمد بن الحسن والسكلاحي
 من طريق محمد بن خالد كلهم عنه (قلت) فداشتهما القول عن ابن عمر أنه كان
 لا يرى بأساً بآتيان النساء في أدبارهن والصحيح عنه خلاف ذلك فقد روى
 الطحاوي من طريق المحاربي بن يعقوب عن سعيد بن يسار قال قلت لابن
 عمر ما تقول في الجوارى أجمع من قال وما التحميم فذكرت الأمير فقال
 وهل يفعل ذلك أحد من المسلمين والدليل على هذا أنسكار سالم بن عبد الله
 أن يكون ذلك كان من أبيه (أخرج) الطحاوي من طريق موسى بن عبد الله
 ابن الحسن أن أباه سأل سالم بن عبد الله أن يحدثه بحديث نافع عن ابن عمر
 أنه كان لا يرى بأساً بآتيان النساء في أدبارهن فقال سالم كذب البعد
 وأخطأنا قال عبد الله لا بأس أن يؤتى في فروجهن من أدبارهن وأما
 قال معمر بن مهران أن نافعاً إنما قال ذلك بعدما كبر وذهب عقله وأما
 أنسكار نافع أيضاً على من رواه عنه فيما أخرجه الطحاوي من طريق كعب
 ابن عازمة عن أبي الزبير أنه أخبره أنه قال لنافع أنه قد أكثر عليك القول

انك تقول عن ابن عمر انه اُفتي ان توفي النساء في اديارهن فقال نافع
كذبوا على وليكني ساخر ككف الامر ان ابن عمر عرض المحض يوم انا
هذه حتى بلغ نساؤكم حزن لكم فاتوا حزنكم اني شئتم فقال بانافع هل تعلم
من امر هذه الآية قلت لا قال انا كانه مشرق فربما نجي النساء فلما
دخلنا المدينة ونكحنا نساء الانصار قد اخذن بحال اليهودان
كرهن ذلك واعظمه وكانت نساء الانصار قد اخذن بحال اليهودان
يؤتين على جنوبهن فانزل الله عز وجل هذه الآية (وفي) هذا الحديث
انكار نافع لما قدروى عنه عن ابن عمر من الاباحه واخبار منه عنه ان
تأويل الآية على اباحه وطههن بركات في فروجهن (ابو حنيفة) عن حماد
الطويل عن قيس الاعرج المكي هو ابو عبد الملك عن رجل يقال له عباد
ابن عبد الحميد عن ابي درر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى
عن اتيان النساء في اعجازهن كذا رواه طلحة من طريق القاسم بن الحكم
وابي يحيى الحماني عنه وابن خنيس ومن طريق محمد بن الحسن كلهم عنه
(ابن روي) عن حماد بن قيس عن ابي ذر كذا رواه جماعة (ابو حنيفة) عن
عبد الله بن عثمان بن خثيم المكي عن يوسف بن ماهك عن حفصة ان امرأة
اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان بعلي يا ثني من
ذري فقال لا بأس ان كان في صمام واحد كذا رواه طلحة من طريق ابي
نعيم والنضر بن موسى والحسن بن زياد وحمزة بن حبيب وخالف بن ياسين
وابي يوسف وسابق ورواه ابن المظفر من طريق القاسم بن الحكم وسابق
ورواه الكلاعي عن محمد بن خالد الوهبي ورواه محمد بن الحسن في الآثار
كلهم عنه وفي رواية ان زوجها بائنه او هي مدبرة وهكذا رواه ابن خنيس
من طريق سابق عنه ومن طريق ابي عروبة الحراني عن حماد بن محمد بن
الحسن عنه (وفي) بعض رواياته عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه
وسلم وعنه ابن خنيس وفي بعض رواياته عن حفصة عن ام سلمة (والصحيح)
ان الحديث حديث ام سلمة وان حفصة هذه هي حفصة بنت عبد الرحمن
حقه قاسم بن قلوبغا (قلت) وهذا هو عبد الطبراني في الكبير
من طريق ميمون عن ابن خثيم عن صفية بنت شيبة عن ام سلمة قالت لما قدم

قوله فجي من
التجبية وهو ان
تكون المرأة
مجيبة اى من كبة
على وجهها تشبهها
بالسجود وفعله
حي يتشبه به
الماء اه

قوله في صمام الخ
الصمام بالكسر
ما يسده الفرجة
فسمى به الفرج
ويجوز ان يكون
معناه في موضع
صمام اه

المهاجرون المدينة أرادوا ان يأتوا النساء من ادبارهن في فروجهن فانكرن
 ذلك فجئن الى أم سلمة وذكرن لها ذلك فسالت النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 نساؤكم حرن لكم الآية (وأخرجه) الطحاوي وأحمد من طريق وهيب
 قال حدثنا عبد الله بن عثمان بن خثيم عن عبد الرحمن بن سابط قال أقيمت
 حفصة بنت عبد الرحمن فقامت لها اني أريد أن أسألك عن شيء وأنا استحي
 منه فقالت سل يا ابن أخي عما يدالك قلت عن اتسان النساء في ادبارهن
 قالت حدثتني أم سلمة ان الانصار كانوا لا يحبون وكان المهاجرون يحبون
 وكانت اليهود تقول من جبي خرج ولده أحول فلما قدم المهاجرون المدينة
 نكحوا نساء الانصار ففسخ رجل من المهاجرين امرأة من الانصار فجاءها
 فأبى وأنت أم سلمة فذكرت لها ذلك فلما دخل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ذكرت ذلك أم سلمة فاستحييت الانصارية فخرجت فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم ادعها فدعها فقال نساؤكم حرن لكم فاتوا حرنكم اني شتم
 صعلما واحدا (وقد روى) كراهية ذلك عن جماعة من الصحابة خزيمة بن
 ثابت وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة وجابر وعلي بن طلق وابن
 عباس وأنس بن مالك وأبي بن كعب وعمر بن الخطاب وغيرهم رضى الله
 عنهم ومن بعدهم سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن وأبو سلمة بن عبد
 الرحمن وكاهم كانوا ينهون عن ذلك (أما) حديث خزيمة فانخرجه البيهقي
 من طريق عبيد الله بن عبد الله عن عبد الملك بن عمرو عن هرمي بن عبد الله
 عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تاتوا النساء في ادبارهن ثم أخرجه
 عن يزيد بن الهادي عن عبيد الله عن هرمي عن خزيمة ثم قال فصر به ابن الهادي
 فلم يذكره عبد الملك (قلت) أخرجه ابن حبان في صحيحه عن أبي يعلى
 حدثنا أبو خيثمة حدثنا يعقوب بن ابراهيم سمعت أبي عن ابن الهادي عن عبيد
 الله حدثه ان هرمي بن عبد الله حدثه (وأخرجه) أحمد في مسنده عن
 يعقوب عن أبيه كذلك فصرح في هذين الطريقين الصحيحين ان هرميا
 حدثه فيحمل على انه سمعه من هرمي مرة بلا واسطة ومرة بواسطة عبيد
 الملك (وأخرجه) الطحاوي من حديث الليث بن سعد حدثني عبد الله
 ابن عبد الله بن الحارث بن انصاري ثم الوائلي عن هرمي بن عبد الله الوائلي

عن خزيمة فتابع الألبان بن زيد بن الهاد على استقام عبد الملك (ثم) أخرجه
 البيهقي من طريق سفيان بن عيينة عن ابن الهاد عن عمارة بن خزيمة عن أبيه
 (ثم) قال مدار الحديث على هري وليس لهارة فيه أصل إلا من حديث ابن
 عيينة وقد قال الشافعي غلط ابن عيينة في إسناد حديث خزيمة يعني حيث
 رواه (قلت) وقد رواه عن خزيمة غيره وهو عمرو بن أحيمر بن الجراح روى
 عنه عبد الله بن علي بن السائب (أخرجه) الطحاوي من طريق إبراهيم بن
 محمد الشافعي والبيهقي نفسه في الباب من طريق الشافعي الإمام كلاهما عن
 محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي وألفظه أشهد له حديث خزيمة بن ثابت
 الذي جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادته بشهادة رجلين يقول
 فذكر الحديث (وأخرجه) أحمد في مسنده فقال حدثنا عبد الرحمن حدثنا
 سفيان عن عبد الله بن شداد عن عمارة بن خزيمة عن أبيه (وأخرجه)
 الطحاوي عن يونس عن سفيان عن ابن الهاد عن عمارة هكذا (ثم أخرجه)
 البيهقي من حديث حجاج عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن هري عن خزيمة
 (ثم قال) غلط حجاج فقلب اسمه اسم أبيه (قلت) لم يغلط حجاج فقد أخرجه
 الطحاوي كذلك من طريق الألبان قال حدثني عمرو بن غفيرة بنت رباح
 أخت بلال عن عبد الله بن علي بن السائب عن عبد الله بن الحصين عن
 عبد الله بن هري الخطمي عن خزيمة فذكره (وأخرجه) الطحاوي أيضاً من
 طريق حمزة وابن لمبة عن حسان بن علي عن سعيد بن أبي هلال
 عن عبد الله بن علي عن هري بن عبد الله الخطمي عن خزيمة (وأخرجه)
 النسائي من طريق ابن وهب عن سعيد بن أبي هلال عن عبد الله بن علي بن
 السائب عن حصين بن محسن عن هري بن عبد الله عن خزيمة (وأما)
 حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه أحمد والطحاوي من طريق قتادة عن
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الملقب سئل عن الرجل يأتي المرأة في دبرها
 فقال هي الاوطاة الصغرى (وأخرجه) النسائي أيضاً وأعله والخلف وطأته من
 قول عبد الله بن عمرو وكذا أخرجه عبد الرزاق وغيره وأما حديث أبي هريرة
 فأخرجه أحمد وأصحاب السنن من طريق سهل بن أبي صالح عن الحارث
 ابن مخلد عنه وألفظه أحمد والترمذي ما عاون من أتي امرأة في دبرها واللفظ

غفيرة كجهينة اهـ

الباقي لا ينتظر الله يوم القيامة الى رجل اتى امراته في دبرها (واخرجه)
 الزارة قال الحارث بن عمار ليس بشه ورور قال ابن القيمان لا يعرف حاله
 وقد اختلف فيه كما سيأتي في حديث جابر (قلت) واخرجه الطحاوي من
 طريق عبد العزيز بن المختار عن سهيل عن الحارث بن عمار عن ابي هريرة
 بالفظ وعلى بدل اتى (واخرجه) ايضا من طريق اسمعيل بن عياش عن
 سهيل عن الحارث بالفظ لا اتوا النساء في ادبارهن وقد اختلف فيه كما سيأتي
 في حديث جابر (واخرجه) احمد والترمذي والطحاوي من طريق حماد
 ابن سلمة عن حكيم الانزم عن ابي تيمية وهو الخبيث عن ابي هريرة رفعه
 بالفظ من اتى حائضا وامراة في دبرها او كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر
 بما انزل على محمد صلى الله عليه وسلم وليس عند الطحاوي فصدقه بما يقول
 وعند الجماعة بما انزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم (قال) الترمذي
 لا يعرف الا من حديث حكيم (وقال) البخاري لا يعرف لابي تيمية سمع
 من ابي هريرة وقال الزارة هذا حديث منكرو حكيم لا يحتج به وما انفرد به
 فليس بشئ (واخرجه) النسائي من طريق الزهري عن ابي سلمة عن ابي
 هريرة (قال) حمزة الكفائي الراوي عن النسائي هذا حديث منكرو ولم
 عبد الملك بن محمد الصنعاني سمعه من سعيد بن عبد العزيز بعد اطلاعه
 قال وهو باطل من حديث الزهري والمحقوق عن الزهري عن ابي سلمة انه
 كان ينهى عن ذلك انتهى (قلت) وهذا من حمزة الكفائي تعصب
 ولا مانع من كونه ينهى عن ذلك ويقيم به الى ابي هريرة اذ لم يكن نهيه عن ذلك
 الا بعد سماعه من ابي هريرة (وحديث) ثبت سماعه فيه دم على من نفاه
 وسمع عبد الملك عن سعيد بعد اطلاعه يحتاج الى اثبات التاريخ فهو ترجح
 غير متبر (قال) المحافظ وعبد الملك قد نسكاهم فيه ابو حاتم انتهى (قلت)
 ان كان من اجل هذا الحديث فلا ادري والافعامة احاديثه محفوظة
 واخرجه النسائي ايضا من طريق بكر بن خنيس عن ابي عن مجاهد عن
 ابي هريرة بالفظ من اتى الرجال او النساء في الادبار فقد كفر وبكر وليث
 ضحيفان وقدر رواه الثوري عن ليث بهذا السند وموقوف فقطه اتان
 الرجال والنساء في ادبارهم كفر (وكذا) اخرجه احمد عن اسمعيل عن ليث

والله أعلم بن خلف في كتاب ذم اللواط من طريق محمد بن فضل عن أبي ثوبان (وفي)
رواية من أبي امرأته في دبرها فذلك كفر (فهذه) أربعة طرق لمحمد بن أبي
هريرة وله طريق خاصة رواها عبد الله بن عمر بن أبان عن مسلم بن خالد
الزنجبي عن السلاء عن أبيه عن أبي هريرة بالفاظ ملعون من أبي النساء في
أديارهم ومسلم فيه ضعف وقد رواه يزيد بن أبي حكيم عنه موقوفاً (وأما)
حديث جابر فأخرجه الدارقطني وابن شاهين من طريق اسمعيل بن عباس
عن الحارث بن مخلد عن سهيل بن أبي صالح عن محمد بن المنكدر عن جابر
بالفاظ ان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في محاشهن كذا نقله المحافظ
عن البرار (قلت) والذي في كتاب الطحاوي بخط من يوثق به حدثنا ابن أبي
داود حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا اسمعيل بن عباس عن سهيل بن أبي صالح
عن محمد بن المنكدر عن جابر وأبيس فيه ذكر الحارث بن مخلد (ثم) قال
المحافظ ورواه عمر مولى غفيرة عن سهيل عن أبيه عن جابر أخرجه ابن عدي
واسناده ضعيف انتهى (قلت) أخرجه الطحاوي عن ربيع المؤذن حدثنا
أحمد بن محمد بن اسمعيل بن عباس عن سهيل بن أبي صالح وعمر مولى غفيرة عن
محمد بن المنكدر عن جابر بالفاظ ان الله لا يستحي من الحق لا يجل ان تؤتى النساء
في محاشهن فظهر بذلك ان اسمعيل بن عباس تارة كان يرويه عن سهيل
على الافراد وتارة يشركه عمر مولى غفيرة وأما رواية عمر عن سهيل عن
أبيه ففيها نظر (وله) طريق أخرى أخرجه الطحاوي من رواية أبي ثوبان عن
ابن الهادي عن سهيل (وأما) حديث علي بن طاق فقد أخرجه الترمذي
والنسائي والطحاوي وابن حبان من طريق عاصم الاحول عن عيسى
ابن خطاب عن مسلم بن سلام عنه بالفاظ ان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا
النساء في أبعاجهن (وقد) روى عن عاصم هذا الحديث جماعة أبو مهزوبة
وجبر و اسمعيل بن زكريا (وأما) حديث ابن عباس فقد أخرجه الترمذي
والنسائي وابن حبان وأحمد والبرار من طريق صكر بن عيسى عن ابن عباس
(قال) البرار لا تعلمه يروي عن ابن عباس بأحسن من هذا تفرد به أبو خالد
الاجر عن الخياط بن عثمان عن مخزومة بن سليمان عن كريب وكذا قال ابن
هدي (ورواه) النسائي عن هشاد عن وكيع عن الخياط موقوفاً وهو أصح

عندهم من المرفوع ومحدث ابن عباس طرق أخرى غير هذه (وأما)
حديث أنس بن مالك فأخرجه الاسماعيلي في معجمه وفيه يزيد الرافعي وهو
ضعيف (وأما) حديث أبي بن كعب فأخرجه الحسن بن عرفة في جزئه
بإسناد ضعيف جدا (وأما) حديث عمر بن الخطاب فأخرجه النسائي
والإزار من طريق زعمه بن صالح عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن الهيثم
عمر وزعمه ضعيف واختلف في وقفه ورفع (وأما) سعيد بن المسيب
وأبو بكر بن عبد الرحمن أو أبو سلمة بن عبد الرحمن هكذا على الشك فأخرجه
الطحاوي من طريق ابن وهب أخبرني يونس عن الزهري قال كان سعيد بن
المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن أو أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو بكر بن
أبي بكر ينيان أن ثؤني المرأة في دبرها أشد ألثس انتهى (قلت) الذي
صرح به حمزة الكاظمي الراوي عن النسائي أن الحنفية وطعن الزهري عن أبي
سلمة أنه كان ينهي عن ذلك والله أعلم (تنبيه) قال الرافعي في شرح الوجيز
وحكي ابن عبد الحكم عن الشافعي أنه قال لم يصح عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في تحريمه ولا تحليله شيء والقياس أنه حلال انتهى (قال)
الحافظ في تحريمه هذا القول من ابن عبد الحكم سمعه ابن أبي حاتم
والطحاوي والأصم (وقال) المحاكم لعل الشافعي كان يقول بذلك في القديم
فأما في الجديد فالشهور أنه حرمه (ثم) قال الرافعي قال الربيع قد نص
الشافعي على تحريمه في سننه (قال) الحافظ هذا قد سمعته الأصم من الربيع
وحكاه عنه جماعة منهم الماوردي في المحاوي وابن الصباغ في الشامل
(قلت) وفي الخبر يدل القدروري قال الشافعي الوطأ في الدبر يستفربه المهر
وتجب به العدة وإن أكره امرأة وجب عليه المهر واجراء مجرى الوطأ
في الفرج إلا في الإحصان والاباحة للزوج الأول انتهى (وأما) المسالك
فالشهور من مقدمهم إباحة ذلك نقله أبو محمد الجويني في كتاب المحبط
وعزه القاسمي أبو الطيب إلى كتاب السر وهو رواية المحارث بن مسكين عن
عبد الرحمن بن القاسم عن مالك وقد رجح متأخرو أصحابه عن ذلك وافقوا
بقهرمه (وقال) أحمد بن أسامة النخعي حدثنا أبي سمعت الربيع بن
سليمان الجبزي يقول أخبرنا أصبغ قال سئل ابن القاسم عن هذه المسئلة

وفي المدخل لابن المحاضر رواه ذلك عن الإمام مالك رواه منكره لا أصل لها وقد سئل عن ذلك فقال أما أنتع قوم عرب ألم تسمعوا قول الله تعالى
حزبكم فأتوا خراجكم أي يكون الزرع حيث لا نبات وقال كذبوا على وحكم أن فاعل ذلك مع زوجته يوجب

وهو في الجامع فقال لوجعل لي مل هذا الجامع ذهبا ما فعلته (قال)
 وسد ثنا أبي سمعت الحارث بن مسكين يقول سألت ابن القاسم عنه
 فكرهه لي قال وسأله غيري فقال كرهه مالك والله أعلم بحقيقة الأحوال
 * (باب الاستبراء) *

(ابو حنيفة) من نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان توطأ المحبالي حتى يضعن ماني بطونهن كذا رواه المحارثي من طريق
 عثمان بن دينار عنه (ابو حنيفة) عن قتادة عن أبي ثعلبة الخشني ان النبي
 صلى الله عليه وسلم نهى ان توطأ المحبالي من السبي كذا رواه ابن خثيرو
 واخرجه احمد وابوداود والحاكم من حديث ابي سعيد الخدري ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال في سبايا اوطاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات
 حمل حتى تحيض حيضة واسناده حسن (واخرجه) الدارقطني من حديث
 ابن عباس والترمذي من حديث العرباض بن سارية (ورواه) الطبراني
 في الصغير من حديث ابي هريرة باسناد ضعيف (وروى) ابن ابي شيبة عن
 علي قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان توطأ المحامل حتى تضع
 او تحبل حتى تستبرأ بحيضة لكن في اسناده ضعف وانقطاع (وعند)
 ابى داود من حديث ربيعة بن ثابت لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم
 الآخر ان يقع على امرأة من السبي حتى تستبرأ بحيضة وصححه ابن حبان
 (وروى) ابن ابي شيبة عن ابى خالد الاجر عن داود بن ابي هند عن الشعبي
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم اوطاس ان توطأ حامل حتى تضع
 او تحبل حتى تستبرأ (واخرجه) عبد الرزاق من وجه آخر عن الشعبي مرسل
 (وذكر) البيهقي من حديث ابن عباس عن الحجاج بن اربعة عن الزهري
 عن انس استبرأ عليه السلام صفة بحيضة ثم قال في اسناده ضعف (قلت)
 هو في مصنف عبد الرزاق عن ابراهيم بن محمد عن اسحق بن عبد الله بن ابي
 طلحة عن انس فيقوى الحديث بهذه المتابعة *

* (باب بيع ارض مكة واجارتها) *

* (بيان الخبر الدال على انه لا يجوز بيع ارضها ولا اجارتها) *

(ابو حنيفة) عن عبد الله بن ابي يزيد عن ابن ابي نجيح عن عبد الله بن عمرو

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم مكة فحرام بيع رباها
واكل ثمنها ومن اكل من اجريه موت مكة شديفا فكأنما اكل نارا كذا رواه
محمد بن الحسن في الاثر عنه (وقال) لا ينبغي ان تباع الارض وامال النساء
فلا بأس (ورواه) الحارثي من طريق القاسم بن المحكم عنه الا انه قال عن
عبد الله بن أبي زياد (واخرجه) الدارقطني والحاكم من حديث أبي حنيفة
(وفي) الصحيحين ان الله حرم مكة يوم خلق السموات والارض ثم لم يجعل
لأحد قبلي ولم يجعل لي الساعة من نهار الحديث (وفي) رواية للدارقطني
مكة حرام وحرام بيع رباها وحرام اجريهاتها (وقد) تكلم الدارقطني
بعد ان أورده من طريق الامام فقال وهم ابو حنيفة في قوله ابن أبي يزيد
وانما هو ابن أبي زياد وهو القذاح والتماني رفعه وهو موقوف ثم اخرجه
من طريق عيسى بن يونس عن عبد الله بن أبي زياد كذلك انتهى (قال)
الحافظ وقد رواه القاسم بن المحكم عن أبي حنيفة فقال عن عبد الله بن
أبي زياد قالوهم فيه من محمد بن الحسن راويه أولا عن أبي حنيفة (وكذلك)
اخرجه الدارقطني امكنه في كتاب الاثر وقال عن أبي حنيفة عن
عبد الله بن أبي زياد على الصواب وقد رفعه ابن نابل عن عبد الله
ابن أبي زياد ايضا فلم ينفرد ابو حنيفة برفعه (واخرجه) الدارقطني ايضا
في اواخر الحج وله طريق أخرى اخرجه الدارقطني والحاكم من رواية
اسماعيل بن مهاجر عن ابيه عن عبد الله بن باباه عن عبد الله بن عمرو رفعه
مكة مناخ لا تباع رباها ولا تؤجر بيوتها واسماعيل قال البخاري منكر
الحديث وفي ترجمته اخرجه ابن هادي والعقيلي في الضعفاء (قلت)
اخرجه الطحاوي من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن اسمعيل بن
ابراهيم بن المهاجر عن ابيه عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو رفعه بافظ لافضل
بيوت مكة ولا اجارتها (ومن) أدلة الامام في هذا الباب ما اخرجه ابن
ماجه وابن أبي شيبه والدارقطني والطبراني والطحاوي والازرق من
طريق عثمان بن أبي سليمان عن علقمة بن فضالة قال توفي رسول الله
صلى الله عليه وسلم وابو بكر وعمر وعثمان ورباع مكة تدعى السوايب من
احتاج سكن ومن استغنى أسكن هكذا اخرجه الطحاوي من طريق أبي

حاصم بن حمير بن سعيد عن عثمان بن ابي سليمان (واخرجه) من طريق
 يحيى بن سليمان عن عمر بن سعيد بالقطر كانت الدعوة على هو - يدرس رسول الله
 صلى الله عليه وسلم واني بكر وعمر وعثمان لا تباع ولا تتركى ولا تدعى
 الا بالسواك من احتاج سكن ومن استغنى اسكن (قال) الطحاوى فذهب
 قوم الى هذه الاثار فقالوا لا يجوز بيع ارض مكة ولا اجارتها (ومن) قال
 بهذا القول ابو حنيفة ومحمد وسفيان الثوري (وقد) روى ذلك ايضا عن
 حماد بن عمار حدثنا ابن ابي داود حدثنا قرة بن حبيب حدثنا شعبة عن
 العوام بن حوشب عن عطاء بن ابي رباح انه كان يكره اجور بيوت مكة
 (قلت) واخرجه ابن ابي شيبة عن معمر بن ابيث عن يحيى عن عطاء انه كان
 يكره بيع شئ من ربايع مكة (وروى) عبد الرزاق عن ابن جريح كان
 عطاء ينهى عن الكراه في الحرم ويقول ان يهر كان ينهى ان تبوب دور
 مكة لئلا ينزل الحاج في عرصاتها فكان اول من بوب داره - هيل بن عمرو
 فلامه عمر فقال انى رجل تاجر قال فلاذن (ثم) قال الطحاوى وحدثنا فهد
 حدثنا ابن الاصبهاني اخبرنا شريك عن ابراهيم بن المهاجر عن مجاهد انه
 قال مكة مناخ لا يجل بيع ربايعها ولا اجارة بيوتها (قلت) واخرجه ابن ابي
 شيبة عن معمر بن ابيث عن يحيى عن مجاهد كان يكره بيع شئ من ربايع
 مكة (وروى) عبد الرزاق عن مجاهد ان عمر قال يا اهل مكة لا تتخذوا
 البيوتكم ابوابا لينزل البادي حيث شاء (ومن) معمر اخبرني بعض اهل مكة
 لقد استخفاف معاوية ومالدار بمكة باب وفي الباب ايضا حديث عائشة
 قالت يا رسول الله لا تبني للكعبة اتعني بمكة قال لا نعم هي مناخ لمن سبق
 هكذا أخرجه ابو عبيد في كتاب الاموال (قال) المحافظ والمحققان هذا انما
 هو في منى (قلت) وهو كذلك فقد اخرج الطحاوى من طريق ابراهيم بن
 المهاجر عن يوسف بن ماهك عن امة عن عائشة قالت قلت يا رسول الله
 لا تتخذ ذلك بمنى شيئا استظل به فقال يا عائشة انها مناخ لمن سبق (فنبهه)
 وقع في كتاب الهداية في حديث الباب زيادة ولا تورث قال المحافظ لم اجد
 في شئ من طرقه انتهى (قال) الطحاوى وذهب آخرون فقالوا لا بأس
 ببيع اراضها واجارتها وجعلوها في ذلك كسائر البلدان ومن ذهب الى هذا

القول أبو يوسف (قلت) واليه مال الطحاوي حيث ذكره في آخر كتابه
 واستدل عليه بحديث الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان
 اسامة بن زيد وهل ترك لنا عقيل من ربيع او دور وهو موقوف عليه (ووجد
 الاستدلال انه لو كانت المنازل لاعتكاف لما قال ذلك ثم ايدى بالنظر وما
 سبأه في الاول ان محمدا مع الامام في هذه المسئلة والذي في شرح المختار
 انه مع أبي يوسف قاله أعلم على ان الذي ذهب اليه أبو يوسف هو رواية عن
 الامام رضى الله عنه صرح بذلك في شرح المختار
 * (باب الاشربة) *

(اعلم) ان جميع الاعيان التي تستخرج منها الاشربة اربعة العنب والزيتون
 والزبيب والحبوب كالحنطة والشعير والذرة ثم لسان الذي يستخرج من هذه
 الاعيان حالتان فيء ومطبوخ والمطبوخ نوعان ما طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي
 ثلثه وما طبخ حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثاه او بقي نصفه وذهب نصفه ولسان
 الذي يستخرج من هذه الاعيان اوصاف ثلاثة خلوص فارص ومن (وما)
 يتخذ من العنب خمسة (أحدها) الخروهي التي من ماء العنب اذا غلا واشتد
 وقذف بالزبد هذا عند أبي حنيفة وعندهما اذا اشتد صار خرايدون وقذف
 الزبد ولا يحنيفة ان الغليان بذاته الشدة وكما لما بقذف الزبد وسكونه
 اذ به يغير الصافي من الكدر واحكام الشرع قطعية فمنها ما بالنهاية كالحمد
 واكفار المستحل واحكامه انه حرام قابله وكثيره (والثاني) الباذق وهو
 الذي طبخ ادنى طبخة وهو حلال حلو واذا غلا واشتد يحرم (والثالث)
 النصف وهو الذي طبخ حتى ذهب نصفه وحكمه حكم الباذق (والرابع)
 الثالث وهو الذي طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وبصير فحبه حلو حلال
 واذا غلا واشتد يحل عند محمد خلافا لهما ويسمى ايضا بالطلاة تشبهاً بطلاة
 الابل وتسميه الجهم الميختج (والخامس) المجهوري وهو من ماء العنب اذا
 صب عليه الماء وقد طبخ حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثاه وحكمه حكم الباذق
 (وما) يتخذ من الزبيب نوعان تسع ونبذ (الاول) ان ينقع في الماء وينزل
 حتى يستخرج الماء حلاوته وحكمه حكم الباذق (والثاني) هو الذي من ماء
 الزبيب اذا طبخ ادنى طبخة وحكمه حكم الثالث وما يتخذ من القمح ثلاثة

قوله الفارص
 بالقاف والراء
 والصاد المهملة
 ما يحذى اللسان
 او حامض يجلب
 عليه كثير حليب
 حتى تذهب
 المحوطة اه

السكر محرمة وهو المتخذ من ماء التمر والفضيخ المتخذ من ماء البسر وحكمه
حكم الباذق والذبيب المتخذ من ماء التمر والبسر المذنب اذا طبخ اذنى طبخة
حكمه حكم المثلث وما يتخذ من العسل والاجاص والفرصاد والذرة
والمخنطة فهو وكالمثلث (واعلم) ان كون الخمر اسما للشيء من ماء العنب اذا
صار مسكرا حقيقة بالاتفاق من ائمة اللغة حتى اشتهر استعماله فيه وفي غيره
سمى باسمين مختلفين مجازا والحقيقة هي المرادة في الحديث والسكك من
الطلاء والباذق اذا اشتد وغلا وقذف بالزبد حرام عند ابي حنيفة والسكر
اذا غلا كذلك ونقيع الزبيب كذلك لكن حرمة هذه الثلاثة أى الطلاء
والسكر ونقيع الزبيب دون حرمة الخمر لان حرمة الخمر قطعية بالكتاب
والسنة اما الكتاب فقوله تعالى انما الخمر والميسر والانصاب والازلام
رجس والرجم حرام لعينه والسنة ما سئل على ذلك في الباب وقد تواتر
تصريحها وعليه اجماع الامة وتعلقت بها الاحكام وحرمة هذه الثلاثة
اجتهادية ولا يكفر مستعملها وانما يضل ولا يحد شاربهما لم يسكر والسكر
من كل شراب هو غير الخمر في الحديث لان العطف يقتضى المغايرة وهو
القدح الاخير وهو حرام عندنا والله أعلم

(بيان الخبر الدال على ان حرمة الخمر لعينها قطعية)

(أبو حنيفة) عن أبي عون عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس قال حرمت
الخمر لعينها فليلها وكثيرها والسكر من كل شراب كذا رواه البخاري عن
طريق محمد بن بشر عنه الا انه قال عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه
وسلم (ورواه) طلحة من طريق الجماني وحماد بن أبي حنيفة كلاهما عنه
الا انه قال أبو حنيفة عن عون بن أبي جحيفة عن ابن عباس ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال فساقه وهكذا أورده ابن الترمذي في المجوهر النقي
والمحفوظ في سند الامام ما ذكرناه أولا (وقال) أبو بكر بن أبي خزيمة في تاريخه
حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين حدثنا مسعر عن أبي عون عن ابن شداد
قال حرمت الخمر لعينها القليل منها والكثير والسكر من كل شراب
(قال) وأبو عون هذا هو محمد بن عبد الله الثقفي أخبرني باسمه موسى بن
اسماعيل عن عبد الواحد بن زياد عن أبي اسحق الشيباني وابن شداد وعبد

الله بن شداد بن الهاد (قال) وحد ثنا علي بن محمد بن أبي حمزة عن أبيه عن
 الشيباني عن عبد الله بن شداد عن عباس بن عباس عن خالته معوية بنت
 الحارث وحدثنا محمد بن الصباح البزاز أخبرنا شريك عن عباس بن الهادي
 عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس قال حرمت الخمر بعينها والسكر من كل
 شراب (قال) وعياش العامري هو عياش بن عمر وحد ثنا بذلك أبو ب
 يزيد بن هرون عن قيس وحد ثنا أبي وحد ثنا شيم أخبرني ابن شبرمة عن عبد
 الله بن شداد عن ابن عباس قال حرمت الخمر بعينها وأقايها وكثيرها والسكر
 من كل شراب انتهى ما أورده ابن أبي خيثمة في تاريخه (وقد) رواه جماعة من
 أصحاب الإمام هكذا على الصواب عن ابن عون بالسند المتقدم منهم هوذة
 ابن خليفة والصعب بن المقدام (وأخرج) قاسم بن أصبغ فقال حدثنا
 أحمد بن زهير يعني أبا بكر بن أبي خيثمة حدثنا أبو نعيم عن مسعر كما تقدم
 (قال) ابن خزم صحيح وتابع ابن أبي عمير عن ابن عون فرواه عن مسعر كذلك
 وتابع مسعر الثوري فرواه عن ابن عون كذلك وقد وقعت رواية مسعر
 والثوري وعبد الله بن عباس عن ابن عون في مسانيد الإمام (وفي)
 التهذيب للطبري حدثنا محمد بن موسى وحد ثنا داود بن أبي هند عن عكرمة
 عن ابن عباس قال حرم الله الخمر بعينها والسكر من كل شراب (وفي) بعض
 روايات الإمام ومبايع السكر من كل شراب (وأخرجه) الشيباني والبزاز
 والطبراني والدارقطني موقوفا ومرفوعا (قال) المحافظ بروي بعينها
 باللام وبالباء (وأخرجه) المصنف من وجهين عن الحارث عن علي مرفوعا
 وفيه قصة وقال غير محفوظ وانما يروى عن ابن عباس انتهى قوله (قال)
 المحافظ وحديث ابن عباس أخرجه الشيباني من طريق غيره موقوفا
 (وأخرجه) من روايته بالفظ وما السكر من كل شراب (وقال) الطحاوي
 بعد أن أخرجه عن فهد وحد ثنا أبو نعيم وحد ثنا مسعر عن كدام عن أبي عون
 أنه في فذ كرمه ان المحرمة وقعت على الخمر بعينها وعلى السكر من سائر
 الأشربة سواها فثبت بذلك ان ما سوى الخمر التي حرمت بمسا سكر كثيرة
 قد أبغى شرب قليله الذي لا يسكر على ما كان عليه من الإباحة المقتضية
 التحريم الخمر وان التحريم الحادث إنما هو في عين الخمر خاصة والسكر

سواها من الاشربة فاحتمل ان تكون الخمر المحرمة هي عصير العنب وغيره
 فلما احتمل ذلك وكانت الاشياء قد تقدم تعاليلها اجلة ثم حدث التحريم
 في بعضها لم يخرج شيء مما قد اجمع على تعاليله الا باجماع يأتي على محرمه
 ونحن نشهد على الله تعالى انه حرم عصير العنب اذا حدثت فيه صفات الخمر
 ولا نشهد عليه انه حرم ما سوى ذلك اذا حدث فيه مثل هذه الصفة قالذي
 نشهد على الله تعالى بتحريمه اياه والخمر التي قد آمننا بتأويلها من حيث
 قد آمننا بتأويلها والذي لا نشهد على الله تعالى انه حرمه هو الشراب الذي
 ليس بخمر فما كان من الخمر فقليله وكثيره حرام وما كان مما سوى ذلك
 من الاشربة فالسكر منه حرام وما سوى ذلك منه مباح وهذا هو النظر عندنا
 وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وغيرهم مع الزبيب والتمر خاصة فانهم
 كرهوه وليس ذلك عندنا في النظر كما قالوا لانا وجدنا الاصل المجمع عليه
 ان العصير وطبيعته سواء وان الطبخ لا يعمل به ما لم يكن حلالا قبل الطبخ الا
 الطبخ الذي يخرج منه عن حد العصير الى ان يصير في حد العسل فيكون بذلك
 حكمه حكم العسل ورأينا طبخ الزبيب والتمر مباحا باتفاقهم فالنظر على ذلك
 ان يكون منهما كذلك فيستوى نيبذا لتمر والعنب النىء والمطبوخ كما
 استوى في العصير وطبيعته فهذا هو النظر (واكن) اصحابنا خالفوا
 في ذلك للتأويل الذي تأولوا عليه حديث أبي هريرة وأنس وشي روي عن
 سعيد بن جبيرة فيما حدثنا ابن أبي داود حدثنا عمرو بن عون أخبرنا هشيم
 عن ابن شبرمة عن سعيد بن جبيرة انه قال في ذلك هي الخمر اجتمعا والله اعلم
 * (ذكر خبر ثان يدل على ما ذكرنا) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم قال لو شرب رجل حسوة من خمر ضرب الحد
 في الحسوة كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه وهو قول أبي حنيفة وبه
 نأخذ فان شرب ولم يسكر عزز *

* (بيان الخبر الدال على النهي عن كل مسكر من الاشربة) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن علقمة بن مرثد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشربوا مسكرا كذا رواه الحارثي من
 طريق أبي عبد الرحمن الحارثي عنه ورواه ابن خضرم من طريق الحسن

ابن زياد عنه ورواه ابن عبيد الباقي من طريق عبد الله بن بن أبي عمير عنه
 (وأخرجه) أحمد وأبو داود من حديث شهر بن حوشب عن أم سلمة رفته
 عنه عن أبي عن كل مسكر وقير (وأخرج) الطحاوي من طريق عقبان
 ابن عمار وفنيل بن ميسرة كلاهما عن الشعبي سمعت النعمان بن بشير يقول
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما لكم عن كل مسكر
 (بيان الخبر الدال على الغيب منه للجمهور) *

(أبو حنيفة) عن حماد بن سعيد بن جبير عن ابن عمر أنه قال لعنت الخمر
 وعاصرها ومعتصرها وساقها وشاربها وبائعها ومشتريها كذا رواه
 الحارثي من طريق الحسن بن زياد عنه ورواه ابن خشر وكذا (وأخرجه)
 أبو داود عن أبي علقمة مولاهم وعبد الرحمن بن عبد الله العافقي أنه سمع
 ابن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله الخمر وشاربها
 وساقها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحامها والمجذبة إليه
 (وأخرجه) ابن ماجه إلا أنه قال وأبي طعمة مولاهم وعبد الرحمن العافقي
 هذا قال يحيى بن معين لا أعرفه وقال ابن يونس هو أمير الأندلس روى عنه
 عبد الله بن عباس وغيره وأبو علقمة مولى ابن عباس أحد فقهاء الموالى تولى
 قضاء إفريقية وأبو طعمة هذا مولى عمر بن عبد العزيز *

(بيان الخبر الدال على ما يحل شربه من النبيذ وما يحرم منه وأباحه الطلاء) *
 (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم بن علقمة قال رأيت عبد الله بن مسعود
 وهو يأكل طعاماً دعا بنبيذ فشرب فقلت له يرحمك الله تشرب النبيذ
 والامة تقعدى بك فقال ابن مسعود رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يشرب النبيذ ولولا انى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب النبيذ
 ما شربته كذا رواه الحارثي من طريق أبي معاذ النخعي عن أبي يوسف
 عنه وفي سنده اللجاج وهو ضعيف (أبو حنيفة) عن حماد عن سعيد
 ابن جبير قال اذا عتقت نبيذ الزبيب فهو حرام كذا رواه ابن خشر ومن
 طريق أبي بكر بن حمدان القطيعي عن بشر بن موسى عن عبد الله بن يزيد
 المقرئ عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن أنس بن مالك أنه كان ينزل على أبي
 بكر بن أبي موسى الأشعري بواسطه فيبعث برسوله الى السوق ليشتري له

قوله انكأ كا اي
اناخر اه

النبذ من الخواني كذا رواه ابن خسرو عن طريق عبد الرحمن بن معمر
الرازي عنه (أبو حنيفة) عن حماد قال كنت أتقي النبذ فدخلت على إبراهيم
وهو يطعم قطعته معه فناواني قد حافية نبذ فلما رأني انكأ كأنه
حدثني عن عامر بن عبد الله بن مسعود أنه ربما أطعم عنده ثم دعا بنبذه
تنبذه سببرين أم ولده فشرب وسقاني كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار
عنه (ورواه) ابن خسرو عن طريق الحسن بن زياد عنه (أبو حنيفة) عن حماد
عن إبراهيم أنه كان يشرب الطلاء قد ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ويجعل منه نبذا
فيتركه حتى يشتم ثم يشربه ولم يرب ذلك بأسا كذا رواه محمد بن الحسن
في الآثار عنه وقال هو قول أبي حنيفة وبه نأخذ (أبو حنيفة) عن الوليد
ابن سريع مولى عمرو بن خريث عن أنس بن مالك أنه كان يشرب الطلاء
على النصف كذا أخرجه الحسن بن زياد عنه (ورواه) محمد بن الحسن
في الآثار عنه وقال لسنأخذ بهذا (أبو حنيفة) عن أبي اسحق السبيعي
عن عمرو بن ميمون عن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه قال لا يقطع لحوم هذه
الابل في بطوننا الا النبذ الشديد كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه
(ورواه) الحسن بن زياد عنه فقال أبو اسحق السبيعي عن عمرو بن ميمون
عن عمرو بن الخطاب كان يقول ان للسيلين في كل يوم جزور اول كل يوم فيه
العتق وأنه لا يقطع الحديث كذا رواه طحمة عن طريقه (وأخرجه)
أبو حنيفة زهير بن حرب عن أبي اسحق عن عمرو بن ميمون (وأخرجه)
الطحاوي عن روح بن الفرّج عن عمرو بن خالد عن زهير والدارقطني عن
حديث شريك عن أبي اسحاق وابن أبي شيبة عن أبي الاحوص عن أبي
اسحق وعن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن قتبة بن مرة
عن عمرو (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم ان عمرو بن الخطاب رضي الله عنه
أتى بأعرابي قدس كر فطلب له عذرا فلما أعياه قال احبسوه فان صمنا
فاجادوه ودعا عمر بفضله ودعا بماء نضبه عليه فكسره ثم شرب وسقى
جلساءه ثم قال هكذا فاكسروه بالماء اذا غلبكم شبطاته (قال) وكان
يحب النبذ الشديد كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار والحسن بن زياد
في مسنده كلاًهما عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن أبي إبراهيم قال كتب

عن ابن الخطاب الى عمار بن ياسر وهو عامل له على الكوفة أما بعد فإنه انتهى
الى شرب من الشام من عصير العنب وقد طبخ وهو عصير قبل ان يغلي حتى
ذهب ثلثاه وبقى ثلثه فذهب شيطانه وبقى حلوه وحلاله فهو شبيه بطلاء
الابل فمن قبلك فليوسعوا به شرابهم كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومن
طريقه ابن خسرو (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم قال اذا طبخ العصير
فذهب ثلثاه وبقى ثلثه قبل ان يغلي فلا بأس بشربه كذا رواه محمد بن الحسن
في الآثر عنه قال وبه تأخذ (ورواه) الكلابي من طريق محمد بن خالد
الوهبي عنه (وفي) مصنف ابن أبي شيبة حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن
داود بن أبي هند سألت سعيد بن المسيب عن الشراب كان أجازة عمر للناس
فقال هو الطلاء الذي قد طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقى ثلثه (حدثنا) علي بن
مسهر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس ان أبا عبيدة ومعاذ بن جبل
وأبا طلحة كانوا يشربون من الطلاء مذهب ثلثاه وبقى ثلثه (حدثنا) وكيع
عن الأعمش عن ميمون هو ابن مهران عن أم الدرداء قالت كنت أطح لابي
الدرداء الطلاء مذهب ثلثاه وبقى ثلثه (حدثنا) ابن فضال عن طلاء
ابن السائب عن أبي عبد الرحمن قال كان علي يرزم لنا الطلاء فقلت له ما هيته
قال أسود يأخذونه أحدنا بأصبعه (حدثنا) وكيع عن سعيد بن أوس
عن أنس بن سيرين قال كان أنس بن مالك سقيم البطن فأمرني ان أطح له
طلاء حتى ذهب ثلثاه وبقى ثلثه فكان يشرب منه الشربة على أثر الطعام
(حدثنا) ابن غير حدثنا اسمعيل عن مغيرة عن شريح ان خالد بن الوليد كان
يشرب الطلاء بالشام (أبو حنيفة) عن الشعبي أنه قال يا نعمان اشرب
النبيذ وان كان في سفينة مقبرة كذا رواه ابن خزيمة والاشعري من طريق
أبي معاوية الضرير عنه (هذا) مجموع ما جاء في مسانيد الامام مما يتعلق بحوار
شرب النبيذ والطلاء (وأخرج) أبو داود والنسائي من حديث عبد الله
ابن فيروز الديلمي عن أبيه قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا
يا رسول الله قد علمت من نحن ومن أين نحن فإلى من نحن قال الى الله ورسوله
فقلنا يا رسول الله ان لنا أعنا بما نصنع بها قال زبيوها قلنا ما نصنع بالزبيب
قال انبذوه على عذائكم واشربوه على عشايتكم وانبذوه على عشايتكم

واشربوه على غداثكم وانبذوه في الشنان ولا تنبذوه في القل فانها اذا تآخر
 عن عصره صار خلا (وأخرج) هو ومسلم والنسائي من حديث الحسن عن
 أمه عن عائشة قالت كنا ننبذ رسول الله صلى الله عليه وسلم في سقاء يوكأ
 أمه له عزلاء تنبذ غدوة فيشربه عشاءا وتنبذ عشاءا فيشربه غدوة
 (وأخرج) أبو داود عن عمرة عن عائشة أنها كانت تنبذ للنبي صلى الله عليه
 وسلم غدوة فاذا كان من العشي فتعشى شربا على عشاءه فان فضل شيء
 صنبه او فرغته ثم ينبذ له بالليل فاذا أصبح تعدى فشرب على غداثه قالت
 يغسل السقاء غدوة وعشبة فقال لها أمن حريتين في يوم قالت نعم (وأخرج)
 مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس قال كان ينبذ للنبي
 صلى الله عليه وسلم الزبيب فيشربه اليوم والغدو بعد الغدالي مساء الثالثة
 ثم يأمر به فيسقى الخادم أو يهرق (قال) الطحاوي قد روينا من طريق مسلم
 ابن يسار عن سفيان بن وهب الخولاني عن عمر بن الخطاب رفعه كل مسكر
 حرام ومن طريق قيس بن حبر عن ابن عباس مثله ومن طريق القاسم
 ابن محمد عن عائشة مثله ومن طريق الوليد بن عبيدة عن عبد الله بن عمرو
 مثله ومن طريق ابن هبيرة سمعت شيئا يحدث أبا تميم انه سمع قيس بن سعد بن
 عبادَةَ على المنبر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مثله ومن
 طريق طلحة الأيحي عن أبي بردة عن أبي موسى مثله ومن طريق سعيد بن
 أبي بردة سمعت أبي يحدث عن أبي موسى مثله ومن طريق أبي سلمة عن ابن
 عمر رفعه كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وهذا الاسناد عن أبي هريرة مثله
 ومن طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر مثله ومن طريق عمار بن سعد عن
 أبيه رفعه انها كم عن قليل ما أسكر كثيره ومن طريق الشعبي سمعت النعمان
 ابن بشير يخطب على منبر الكوفة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انها كم عن كل مسكر ومن طريق محمد بن المنكدر عن جابر رفعه ما أسكر كثيره
 فقليله حرام ومن طريق أبي سلمة عن عائشة رفعته كل شراب أسكر فهو حرام
 ومن طريق القاسم بن محمد عن عائشة مثله ومن طريق شهر بن حوشب
 عن أم سلمة رفعته نهى عن كل مسكر (فذهب) قوم الى تحريم قليل الزبيذ
 وكثيره واحتجوا في ذلك بهذه الآثار وخالفهم في ذلك آخرون فأباحوا من

الشنان ككتاب
 جمع شـن
 القربة الصغيرة
 ويقال الشنة
 وقوله عزلاء يفتح
 العين المهملة
 وسكون الزاي
 مدودا مصب
 الماء من الراوية
 ونحوها وجهها
 عزالى وعزالي اه
 حبر بن كعب اه

ذلك ما لا يسركم وجرموا الكثير الذي يسركم وكان من الحجة لهم في ذلك ان هذه
 الآثار التي ذكرنا قد رويت عن جماعة من الصحابة ولكن تأويلها يحتمل ان
 يكون ما ذكرنا ويحتمل ان يكون على المقدار الذي يسركم منه شاربه
 خاصة فلما احتملت كلاهما نظرنا فيما سواها لتعلم به أي المعنيين أريد
 بما ذكر فيها فوجدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو أحد النفر الذين
 رفعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام قد روى عنه
 في إباحة القليل من النبيذ الشديد ما ثبت عندنا من طريق الأعمش حدثني
 إبراهيم عن همام بن الحارث عن عمر أنه كان في سفر فأتى بنبيذ فشرب منه
 فقطب ثم قال ان نبيذ الطائف له غرام فذكر شدة لا أحفظها ثم دعا بعماء
 فصب عليه ثم شرب ومن طريق زهير بن معاوية عن أبي إسحق عن عمرو بن
 هبيرة قال شهدت عمر حين طعن بجفاه الطيب فقال أي الشراب أحب
 إليك قال النبيذ فأتى بنبيذ فشربه فخرج من إحدى طعنتيه (قال) عمرو
 وكان يقول أنا شرب من هذا النبيذ شرابا يقطع لحوم الأبل في بطوننا من
 ان يؤذينا قال فشربت من نبيذه فكان كأشد النبيذ ومن طريق
 زهير عن أبي إسحق عن عامر بن سعيد بن ذرحدان قال أتني عمر برجل
 سكران فجلده فقال انما شربت من شرابك فقال وإن كان ومن طريق
 الأعمش حدثني أبو إسحق عن سعيد بن ذرحدان قال جاء رجل قد طعمني
 إلى خازن عمر فاستسقاء فلم يسقه فأتى سطيحة له عمر فشرب منها فسكر فأتى به
 عمر فاعتذرا له وقال انما شربت من سطيحتك فقال عمر انما أضربك على
 السكرك فضربه ومن طريق الأعمش حدثني حبيب بن أبي ثابت عن
 نافع بن عاقبة قال أمر عمر بنزل له فصنع في بعض تلك المنازل قاءما
 عليهم ليله فأتى بطعام فطعمهم ثم أتى بنبيذ قد أنخلق واشتد فشرب منه ثم
 قال ان هذا الشديد أمر بعماء فصب عليه ثم شرب هو وأصحابه ومن طريق
 خالد الحذاء عن العدي بن عمرو أن عمر أتته في مزادة فيها خمس
 عشرة أوست عشرة قائمة فذاقه فوجده حلوا فقال كأنكم أفلام عكره
 ومن طريق معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان التيمي ان أباه قال لحبيب
 عمر بن الخطاب إلى مكة فأهدى له ركب من ثياب سطيحتين من نبيذ

والسجدة فوق الاداة ودون المزة (قال) عبد الرحمن فشرب
احدهما ولم يشرب الاخرى حتى اشتد ما فيها فذهب عمر ليشرب منه فوجده
قد اشتد فقال اكسروه بالماء رواه الليث عن عقيل عن الزهري عن معاذ
(ورواه) ابو اليان عن شعيب عن الزهري مثله (فلهذا) ثبت بمأذ كراهه عن
عمر اباحة ذابل النيد الشديد وقد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
كل مسكر حرام كان ما فعله من هذا ليل على ان ما حرم رسول الله صلى الله
عليه وسلم يتوله ذلك عنده من النيد الشديد هو المسكر منه لا غير فاما ان
يكون سمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم قولاً او رآه رأياً فاقول ما يكون
منه في ذلك ان يكون رأياً فراهيه في ذلك عندنا حجة ولا سيما اذا كان فعله
المذكور في الامار التي تقدمت بحضور أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلم ينكره عليه منهم منكر قد دل ذلك على متابعتهم اياه عليه وهذا عند
الله بن عمر وهو أحد المنكر الذين رووا عن النبي صلى الله عليه وسلم كل مسكر
حرام قد روى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ما ثبت عندنا من طريق
ايث عن عبد الملك بن اخي القعقاع بن ثور عنه قال شهدت رسول الله صلى
الله عليه وسلم اتي بشاراً فأدناه الى فيه فقطب فرده فقال رجل يا رسول
الله احرام هو قال لا ثم رد الشراب ثم دعا بماء فصبه عليه ثم قال اذا اغتسل هذه
الاسقية عليكم فاكسروا متونها بالماء (ورواه) اسمعيل بن أبي خالد حدثني
قرة الجلي حدثني عبد الملك بن اخي القعقاع مثله ومن طريق الشيباني
عن عبيد الملك بن نافع سألت ابن عمر فقلت ان اهلنا ينتفعون بنبذ
في سقاء لوهم كنهته لا تخذني فقال ابن عمر البغي على من اراد البغي شهدت
رسول الله صلى الله عليه وسلم عند هذا الركن واتاه رجل بقدر من نبذ ثم
ذكر مثل حديث ابن اخي القعقاع غير انه قال فاكسروه بالماء (فأت)
وأخرجه النسائي من هذا الطريق بلفظ ابن اخي القعقاع غير انه قال هذه
الاوعية بدل الاسقية فاكسروا سورتها بدل متونها (ثم قال) وعبد الملك
ابن نافع غير مشهور والمشهور عن ابن عمر خلافه انتهى (ثم قال) الطحاوي
في هذا اباحة قليل النيد الشديد وأولى الاشياء ان قد روى عنه هذا عن
النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم كل مسكر

قوله متونها أي
سورتها كما في
الرواية الآتية
وقوله نهكة من
نهك الشراب
كسمع والنهك
المبالغة اهـ

حرام ان يجعل كل واحد من القولين على معنى غير المعنى الذي جعل عليه القول
 الا تخريفكون قوله كل مسكر حرام محمولا على المقدار الذي يسكر من النبيذ
 ويكون مافي الحديث الا تخريف محمولا على ابا حنيفة قائل النبيذ الشديد (وقد
 روى) عن ابي مسعود الانصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث
 ابن عمر قال عطش رسول الله صلى الله عليه وسلم حول الكعبة فاستسقى
 فأتى بنبيذ من نبيذ السقاية فشربه فقطب فصب عليه ماء من ماء زمزم ثم
 شرب فقال رجل احرام هو فقال لا رواه سفيان عن منصور عن خالد بن
 سعد عنه (وقد روى) في ذلك ايضا عن ابي موسى الاشعري عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه اذالي الى اليمن فساق
 الحديث وفيه فاشرب قال اشربا ولا تسكرا (رواه) شريك عن ابي اسحق
 عن ابي بردة عن ابي موسى (ورواه) اسرائيل عن ابي اسحق مثله الا
 انه قال ولا تشربا مسكرا (ورواه) الفضيل بن مرزوق عن ابي اسحق مثله
 (فقد) دل ذلك على ان حكم المقدار الذي يسكر من ذلك الشراب خلاف حكم
 ما لا يسكر منه وان ما روى عنه قيل ذلك من قوله كل مسكر حرام انما هو
 محمول على المقدار الذي يسكر لا على العين التي كثيرها يسكر وحديث ابي
 سلمة عن عائشة في جواب النبي صلى الله عليه وسلم للذي سأله عن البتع بقوله
 كل شراب أسكر فهو حرام فان حملنا ذلك على قائل الشراب الذي يسكر كثيره
 ضا بجواب النبي صلى الله عليه وسلم لما ذروا ابي موسى وان حملناه على تحريم
 المسكر خاصة لا على تحريم الشراب في عينه وافق حديث ابي موسى
 (وأولى) الاشياء بنا حمل الاشارة على الوجوه التي لا تتضاد فان حملنا
 (وقد) روى عن عبد الله بن مسعود في ذلك ايضا بنحو ما تقدم رواه جاد
 عن ابراهيم عن علقمة بن قيس أكل مع عبد الله بن مسعود خمر او لحما
 قال فأتينا بنبيذ شديد نبيذته سيرين في جرة خضراء فشربوها منه (وقد
 روى) عن ابن عباس مرفوعا ما يدل على هذا ايضا (رواه) سفيان عن
 علي بن بذيمة عن قيس بن حبر قال سألت ابن عباس عن الجرا والخضر والبحر
 الجمر فقال انا أول من سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقد وفد وفد
 عبد القيس فقال لا تشربوا في الدباء ولا في المزفت ولا في النقيير واشربوا

في الاسقية فقالوا يا رسول الله فان اشتد في الاسقية قال صبوا عليه من
الماء وقال لهم في الثالثة أو الرابعة فأهريقوه (ورواه) إسرائيل عن علي بن
بزيمة فذكر مثل ذلك (قلت) قال البيهقي يشبه ان تكون هذه الزيادة من
بعض الرواة انتهى (قلت) هذه دعوى والراوى اذا كان ثقة قبلت
زيادته وحديث سفیان عن علي بن بزيمة أخرجه أبو داود (ثم) قال الطحاوى
ففي هذا الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أباح لهم ان يشربوا من
نبت الاسقية وان اشتد (فان) قال قائل فان في أمره باهراقه بعد ذلك دليلاً
على نسخ ما تقدم من الاباحة (قبل) له كيف يكون ذلك كذلك وقد روى
عن ابن عباس من كلامه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمت
الخمر بعينها والسكر من كل شراب وهو الذي روى عنه ما ذكرنا
فدل ذلك على ان التحريم في الاشربة كان على الخمر بعينها قلابها وكثيرها
والسكر من غيرها فكيف يجوز عن ابن عباس مع علمه وفضله ان يكون
قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يوجب تحريم النبت الشديد ثم يقول
حرمت الخمر بعينها والسكر من كل شراب فيعلم الناس ان قليل الشراب
من غير الخمر وان كان كثيره يسكر حلال هذا غير جائز عليه عندنا ولكن
معنى ما أراد باهراق النبت في حديث قيس انه لم يأمنهم ان يسرعوا في شربه
قيسكروا السكر المحرم عليهم فأمرهم باهراقه لذلك (وروى) عوف بن
أبي جيلة حدثني أبو القاسم موصى زيد بن علي عن أحد الوفد الذين وفدوا على
رسول الله صلى الله عليه وسلم في وفد عبد القيس أحسب ان يكون قيس
ابن النباب واني قد نسيت اسمه انهم سألوه عن الاشربة فقال لا تشربوا
في الدباء ولا في النقيروا شرابوا في السقاء المجلد الموكا عليه فان اشتد مدته
فاكسروه بالماء فان أعياكم فأهريقوه (قلت) قال البيهقي الروايات
الثابتة في قصة وفد عبد القيس خالية عن هذه اللفظة وفي هذا الاسناد
من يجهل حاله (قلت) رواه أبو داود في سننه باسناد رجاله ثقات ليس فيهم
مجهول الا هذا البخاري الذي هو من جهة وفد عبد القيس والصحابة كلهم
عدول لا تضرهم الجهالة فاذا كان كذلك فهذه اللفظة زيادة من ثقة فهاى
مقبولة (ثم) قال الطحاوى فان قال قائل فقد رويت في هذا الباب عن

عن ابن الخطاب ما ذكر من حديث عمرو بن ميمون وغيره وقد روى
عنه خلاف ذلك قال الزهري حديثي السابق بن زيد أن عمرو بن الخطاب
خرج فضلى على جنازة ثم أقبل على القوم فقال لهم انى وجدت آتفا من عبيد
الله بن عمرو يبيع شراب فساأته عنه فزعم انه ماله وانى سائل عنه وفي رواية
وانا سائل عما شرب فان كان مسكرا جلدته قال ثم شهدت عمر بعد ذلك
جلاد عبيد الله عشرين في ربح الشراب الذى وجد منه فجلد عمر قد خذ
فى الشراب الذى يسكر فهذا مخالف لما قد رويتم عن عمرو بن ميمون وغيره عنه
(قيل) له ما هذا بمخالف لذلك لان عمر قال فى هذا الحديث وانما سائل عما
شرب فان كان مسكرا جلدته فاحتمل انه اراد بذلك المقدار الذى يسكر فقد
علمت انه قد سكر ووجب الحد عليه وهذا أولى مما جعل عليه فأوبل هذا
الحديث حتى لا يضاد ما سواه من الأحاديث التى قد رويت عن عمر (وقد)
روى زيد بن أسلم عن سبي عن أبي صالح عن أبي هريرة رفعه اذا دخل أحدكم
على أخيه المسلم فطأ طأه فطأه فليأكل كل من طأه منه ولا يسأل عنه فان سقاه
شرابا فليشرب منه ولا يسأل عنه فان خشى منه فليكسره شيئا فى هذا
الحديث اباحة شراب النبيذ الشديد (فان) قال قائل انما اباحه بعد كسره
بالماء وذهاب شدته منه (قيل) له هذا كلام فاسد لانه لو كان فى حال شدته
حراما كان لا يحل وان ذهب شدته بصب الماء عليه (الأتري) ان شرب الوصب
فيهما ماء حتى غلب الماء عليهما ان ذلك الماء حرام فلما كان قد أبلج فى هذا
الحديث الشراب الشديد اذا كسر بالماء ثبت بذلك انه قبل ان يكسر
بالماء غير حرام (فقد) ثبت بما رويتم فى هذا الباب اباحة ما لا يسكر من
النبيذ الشديد وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وجههم الله تعالى
«(ذكر خبر ثان يؤيد ما ذكرنا وان القدح الاخير الذى يسكر هو المحرام)»
(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال فى الرجل يشرب النبيذ حتى يسكر
منه قال القدح الاخير الذى يسكر منه هو المحرام كذا رواه الحسن بن زياد
عنه ومن طريقه ابن خثعم (وأخرج) أحمد وأبو داود والترمذى
والطحاوى وابن حبان من حديث عائشة رفعت كل مسكر حرام وما أسكر
منه الفرق فله الكف منه حرام ورواية الترمذى فالحسنة منه حرام

الفرق بفتحين
ميكال معروف
وهو ستة عشر
بطلان

(ونص) أجمد في كتاب الأشربة قالوقية منه حرام (ووقع) في الهداية فالحجرة
وهي بمعنى الحسوة (وقد) جملة علماءنا على القبح الأخير ورواه الدارقطني
من طريق حجاج بن ارطاة عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله في قول
النبي صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام قال هي الأشربة التي أسكرتك (قال)
وقد اختلف على راوية عمار بن مطر وهو ضعيف قيل عنه عن شريك عن أبي
حمزة عن ابراهيم وأخرجه الطحاوي من طريق جرير عن حجاج هو ابن ارطاة
عن حماد عن ابراهيم عن علقمة قال سألت ابن مسعود عن قول رسول الله
صلى الله عليه وسلم في المسكر فقال الأشربة الآخرة منه فهذا ابن مسعود
قد روى عنه في إباحة القليل من النبيذ الشديد من قوله وفعله ما ذكرنا
ومن تفسيره قول رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام ما قد
وصفنا والله أعلم

(بيان الخبر الدال على النهي عن الخليطين أولا)

(أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن جابر رضي الله عنه قال نهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن الزبيب والتمر ينعمان وعن البسر والتمر كذلك
كذا رواه طحمة من طريق خاقان بن الحجاج عنه وابن خنيس وأيضاً من
طريقه وعن مسعر كلاهما عن عطاء (ورواه) الأشتاني أيضاً (وأخرجه)
الستة من حديثه بلفظ نهى أن ينبذ الزبيب والتمر جميعاً ونهى أن ينبذ
البسر والرطب جميعاً (وعند) مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه من
حديث عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه رفعه أن نبي الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن خليط التمر والبسر وعن خليط الزبيب والتمر وعن خليط الزهر
والرطب إلا أن أبا داود لم يرفعه (وعند) مسلم وأبي داود والنسائي من
حديث أبي سلمة عن أبي قتادة رفعه مثله (وعند) أبي داود وحده من
حديث كبشة بنت أبي مرجم قالت سألت أم سلمة ما كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم ينهى عنه قالت كان ينهانا أن نهجم النوى طليخاً أو نخلط الزبيب
والتمر (وعند) مسلم من حديث ابن عباس رفعه نهى أن يخلط التمر والزبيب
جميعاً وأن يخلط التمر والبسر جميعاً (وله) عن أبي سعيد رفعه نهانا أن نخلط
بسر التمر وزبيب التمر أو ببيسر يسر وقال من شرب منكم النبيذ فليشربه

زينا فردا او عمر فردا او بسر فردا (وله) من ابن عمر قال نهى ان يشرب
البسر والوطيب جميعا والتمر والزبيب جميعا
(بيان الخبر الدال على نسخ ذلك آخر)

(أبو حنيفة) عن نافع انه كان ينبذ لابن عمر التمر والزبيب جميعا فيشربه كذا
رواه الحسن بن زياد عنه (ورواه) ابن المظفر من طريق داود بن الزرقان قال
سئل أبو حنيفة عن الخليطين خليط البسر والزبيب والتمر فقال حدثنا ساجد
عن ابراهيم انه كان لا يرى بذلك بأسا (فقلت) هل كان ابراهيم يحدث فيه
برخصة كما كان يحدث في ينبذ التمر وقد قيل ما قيل في ينبذ التمر قال لا اعلم
(قلت) ما تصنع بحديث ابراهيم وقد جاء فيه النهي عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم (فقال) أبو حنيفة اما اني ازيدك حديثي نافع ان ابن عمر خلطوا
انما صنع ذلك مرة واحدة من وجع رأسه وقيل من وجع أصاب صدره
(أبو حنيفة) عن سليمان الشيباني عن ابن زياد انه أفطر عند عبد الله بن عمر
فسقاه شرابا له فكأنه أخذ فيه فلما أصبح قال ما هذا الشراب ما كدت
ان أهتدي الى منزلي فقال عبد الله ما زدناك على محبوة وزبيب كذا رواه
محمد بن الحسن في الاثر عنه (وقال الحافظ) ابن زياد لا اعرفه ولم أر من
سماه (قلت) الا شبه انه محمد بن زياد احدثه شيخه روى عن أبي هريرة
حديث الرجل جبار ذكره المنذرى في مختصر السنن وهو من أقران ابن
سيرين (أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر انه كان ينبذ له الزبيب فقال
للخادمة ألقى فيه تمرات فاني لا استمريه وحده كذا رواه طلحة من طريق
مصعب بن المقدام عن داود الطائفي عنه (أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر
قال لا بأس بالتمر والزبيب يخلطان وانما كره ذلك لشدة الزمان كذا رواه
الاشثاني من طريق داود بن الزرقان عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم
قال لا بأس بنبذ خليط البسر والتمر وانما كرهه لشدة العيش في الزمن
الاول كما كره السمن واللحم والتمر في التمر فاما اذا وسع الله عليه فلا بأس
كذا رواه محمد بن الحسن في الاثر عنه (واخرج) ابن عدي من طريق عطاء
ابن أبي ميمونة عن أبي طلحة وأم سلمة انهما كانا يشربان ينبذ الزبيب والبسر
يخلطان فقبل له يا أبا طلحة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن هذا قال

انما هي للعوز في ذلك الزمان كما هي عن القرآن في القم (وأخرج) أبو داود
عن امرأة من بني أسد عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينبت
له زبيب يأتي فيه تمر امرأة من بني أسد سمعته (وأخرج) أيضا عن صفية
بنت طلحة قالت دخلت مع نسوة من عبد القيس على عائشة فسالن عن القم
والزبيب فقالت كنت آخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فالقيه في اناء
فأمرسه ثم أسقيه النبي صلى الله عليه وسلم (قال) المنذري في اسناده عبد
الرحمن بن عثمان البكر أوى لا يستجج بحديثه
«(بيان الخبر الدال على النهي عن الانتباذ في الدباء والختم والنقير
والزفت)»

قوله فأمرسه أي
انقعاه اهـ

الختم الجراد
الخضر اهـ

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تبيع
الدباء والختم كذا رواه البخاري من طريق حماد بن زيد عنه (وأخرج)
مسلم وأبو داود والنسائي والطحاوي من حديث ابن عمر بلفظ نهى عن
الدباء والختم والزفت والنقير وقدرناه الطحاوي من طريق كثيرة وقد
حاه النهي فيه عن جماعة من الصحابة غير ابن عمر منهم ابن عباس وأبو هريرة
وأوسعيد وعلي بن أبي طالب وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمرو وعمر بن
الخطاب وعبد الله بن الزبير وميمونة وعائشة وأنس وعبد الله بن أبي أوفى
وعائذ بن عمرو وعمران بن حصين وسهرة بن جندب وعبد الله بن الديلمي
ورجل من وفد عبد القيس رضي الله عنهم (أما) حديث ابن عباس فأخرجه
البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ويعرف بحديث وفد عبد
القيس أخرجه من طريق أبي جرة الضبي عنه (وأخرجه) أبو داود
والطحاوي من طريق الثوري عن علي بن بذيمة حدثني قيس بن حابر قال
سألت ابن عباس فذكره وأخرجه الطحاوي من طريق سعيد بن جبير عنه
وفيه تصديقه لابن عمر في النهي عن نبت الجراد ومن طريق سلمة بن كهيل
سمعت أبا الحكم سألت ابن عباس فذكره (وأما حديث) أبي هريرة
فأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والطحاوي من طريق أبي نضره والحسن
حديث) أبي سعيد فأخرجه مسلم والطحاوي من طريق أبي نضره والحسن
وأما حديث علي فأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والطحاوي (وأما) حديث

جابر فأخرجه البخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه والطحاوي (وأما)
 حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه أبو داود والطحاوي وأخرجه الشيخان
 بمعناه (وأما) حديث عمر بن الخطاب فأخرجهما الطحاوي من طريق أبي الحكم
 عنه (وأما) حديث عبد الله بن الزبير من هذا الطريق أيضا (وأما) حديث
 ميمونة وعائشة فأخرجهما الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن
 عطاء بن يسار عن ميمونة وعن القاسم بن محمد عن عائشة وأخرجه أيضا من
 طريق حماد ومنصور عن إبراهيم عن الأسود سألت عائشة فذكره ومن
 طريق عبد الله بن مغفل البخاري سمعت عائشة ومن طريق عبد الله
 ابن شماس سألت عائشة ومن طريق قتادة عن حسن بن سودة عن عائشة ومن
 طريق حبة العري عن عائشة (وأما) حديث أنس فأخرجه الطحاوي ومن
 طريق الزهري عنه (وأما) حديث ابن أبي أوفى من طريق شعبة قال
 أخبرني سليمان الشيباني عنه (وأما) حديث عائذ بن عمرو فأخرجه الطحاوي
 من طريق شعبة عن أبي حمزة الضبي عنه (وأما) حديث عمران بن حصين
 عن طريق أبي التياح عن حفص الأثري عنه (وأما) حديث سمرة بن جندب
 عن طريق ابن المبارك عن وقاص بن اباس عن علي بن ربيعة عنه (وأما) حديث
 ابن الديلمي فأخرجه أبو داود والطحاوي من طريق يحيى بن أبي عمرو عن
 عبد الله بن الديلمي عن أبيه (وأما) حديث رجل من وفد عبد القيس يقال
 أنه قيس ابن الهباب أوفى بن النعمان فأخرجه أبو داود والطحاوي من
 طريق أبي القموص عنه (وقد) ذهب قوم إلى تحريم الانتباه بهذه الواجهة
 وتمسكوا بهذه الآثار وأبقوها على أصلها (وأخرج) أبو داود في المراسيل
 عن الأوزاعي أنه سمع الزهري يذكر أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم رخص
 في نبيذ الجرب بعد نفيه وسب من زعم ذلك (وقى) الاستدكار لابن عبد البر كان
 الشافعي يذكره الانتباه في هذه الواجهة (وقال) ابن القاسم كره مالك الانتباه
 في لدباء والمنزف (قال) أبو عمر أظنهم أخطأوا فبقوا على أصل النهي
 ولم يبدلوا رخصة النسخ انتهى وما نقله عن الشافعي فقد صرح به الرافعي في
 شرح الوجيز حيث قال وما لا يسكر لا يحرم شربه لكن يكره شربه المنصف
 والخياطين لورود النهي عنه ما في الحديث (قال) والمنصف ما عمل من تمر

ورطب والمخبطان ما عمل من سرور طب وقيل ما عمل من التمر والزبيب
 * (بيان الخبر الدال على نسخ ذلك) *

الزمن الرقص
 وبابه ضرباه

(ابو حنيفة) عن اسحق بن ثابت عن أبيه عن علي بن الحسين عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه غزا غزوة تبوك فرب يوم يرفنون فقال ما هذا قالوا
 امساوا من شراب لهم قال ما ظروفيهم قالوا الدباء والحنتم والمزفت فنهاهم
 ان يشربوا ما انتد في الدباء والحنتم والمزفت فلما مر بهم راجعا من غزوته
 شكوا اليه ما لقوا من النخمة فاذن لهم ان يشربوا ما يشاء في الدباء والحنتم
 والمزفت ونهاهم ان يشربوا مسكرا (كذا) رواه محمد بن الحسن في الآثار
 والحسن بن زياد في مسنده كلاهما عنه ورواه ابن خزيمة عن طريق الاخير
 (ابو حنيفة) عن علقمة بن مرثد وحماد انه ما حدثاه عن عبد الله بن بريدة
 عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اشربوا في كل طرف فان
 الظروف لا تحل شيئا ولا تحرمه كذا رواه الحارثي عن طريق أبي عبد
 الرحمن الخراساني عنه (ابو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة
 عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نهيناكم عن الشرب في الحنتم
 والمزفت فاشربوا فان الظروف لا تحل شيئا ولا تحرمه ولا تشربوا مسكرا كذا
 رواه النكلاعي بطوله عن طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (ورواه) الحارثي
 عن طريق مصعب بن المقدام عن داود الطائفي عنه ومن طريق زفر بن
 المنذر عنه بلفظ نهيتكم عن ثلاث فذكره وفيه فاشربوا فيما بدا لكم من
 الظروف الحديث (ورواه) بهذا اللفظ عن طريق مكى بن ابراهيم عنه الا
 انه قال عن عبد الله بن بريدة وزاد فيه والحنتم ورواه ايضا عن طريق أبي
 عبد الرحمن الخراساني وعبد الله بن موسى وأبي مطيع البجلي واسمعييل بن
 يحيى والحسن بن الفرات والمسروقي وحماد بن أبي حنيفة والقري وأبي يوسف
 ومحمد بن الحسن في الآثار واسد بن عمرو والحسن بن زياد وأبي معاوية
 الضرير كلهم عنه (واخرجه) ابوداود عن ابن بريده وهو عبد الله بن بريدة عن
 أبيه رفته نهيتكم عن ثلاث فذكر الحديث وفيه وكنت نهيتكم عن الاشربة
 في ظروف الادم فاشربوا في كل وعاء غير ان لا تشربوا مسكرا
 (واخرجه) الطحاوي عن طريق أبي عاصم النبيل عن سفيان عن علقمة

ابن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه نحوه ومن طريق زهير بن معاوية عن زبيد
عن محارب بن دثار عن ابن بريدة عن أبيه رفعه مثله ومن طريق معروف
ابن واصل حدثني محارب بن دثار عن ابن بريدة مثله ومن طريق زهير بن
معاوية عن زبيد الألباني عن محارب بن دثار عن ابن بريدة (قال) زهير أراه
عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (وأخرجه) مسلم والنسائي معناه
(وأخرج) مسلم والترمذي فصل الظروف من حديث سليمان بن بريدة عن
أبيه كما هو في سند الإمام (وأخرج) ابن ماجه في سننه هـ ذا الفصل أيضا
وقال فيه عن ابن بريدة ولم يسمه (وأخرج) الطحاوي من طريق علي
ابن زيد حدثني النابغة بن مخارق بن سالم حدثني أخي أن علي بن أبي طالب
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني كنت نهيتكم عن الاوعية فاشربوا
فيما بدا لكم واياكم وكل مسكر ومن طريق أيوب بن هاني عن مسروق
ابن الأجدع عن ابن مسعود مثله وزاد الآن وعاء لا يحرم شربا ومن طريق
فرقد السجني عن جابر بن زيد سمع مسروقا يحدث عن ابن مسعود رفعه مثل
حديث علي ومن طريق شريك عن زياد بن فياض عن أبي عياض عن عبد
الله بن عمرو رفعه اشربوا ما حل لكم واجتنبوا كل مسكر ومن طريق
سفيان عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله قال لما
نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاوعية قالت الانصار انه لا بد لنا
منها فقال النبي صلى الله عليه وسلم فلا اذن أي فلا أنهي اذن ومن طريق أبي
حرزة يعقوب بن مجاهد أخبرني عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبيه رفعه
اني كنت نهيتكم ان تلبذوا في الدباء والحنتم والمزفت فانتبذوا ولا احل
مسكر او من طريق محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن أبي
سعيد الخدري رفعه نحوه ومن طريق سماك عن القاسم بن عبد الرحمن
ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن أبي بردة بن نيار رفعه نحوه ومن طريق
الريبع بن أنس عن أبي العالية وغيره عن عبد الله بن مغفل قال شهدت
رسول الله صلى الله عليه وسلم حين نهى عن لبذ الجمر وشبهته حين أمر
بشربه وقال اجتنبوا المسكر ومن طريق شهر بن حوشب عن أبي هريرة
قال لما مضى وفد عبد القيس قال النبي صلى الله عليه وسلم كل امرئ

حسب نفسه ليتبذل كل قوم فيما يدايمهم (قمت) بهذه الآثار نسخ ما تقدمها
 مما قد روى في هذا الباب من تحريم الانتباذ في الاوصية المذكورة وثبت
 اماحة الانتباذ في الاوصية كلها وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وما
 يدل على ذلك أيضا ما رواه أبو جعفر عن الربيع بن أنس قال دخلت على
 أنس فرايت يتبذله في جرة خضراء (ورواه) حماد بن أبي سليمان قال
 دخلت على أنس بواسط القصب فرايت يتبذله في جرة خضراء يتبذله فيها
 (وروى) الإمام عن مزاحم بن زفر عن النخاع بن مزاحم قال انطلق به
 أبو عبيدة فأراه جرة خضراء لعبد الله بن مسعود كان يتبذله فيها (وفي)
 رواية أدخلني أبو عبيدة منزله فأراني الجرار التي كان يتبذله فيها لعبد الله
 وهذا أنس وابن مسعود وكل منهما قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 النهي عن الانتباذ فيها وكل منهما يتبذله في الظروف فدل ذلك على
 ثبوت نسخ ما تقدم عندهما واستدل بذلك أصحابنا على نسخ السنة بالسنة
 والله أعلم

(اعلم) ان الجنابة تكون تارة على نفسه وتارة على غيره والثاني اما على
 النفس فتسمى قتلا اوصالها أو حرقا أو غرقا أو على الطرف وتسمى قطعا
 أو كسرا أو شجا وهذا الباب لبيان هاتين وما يجب بهما واما على العرض
 وهو نوعان فذف وموجبه المحم وقدم وغيبة وموجبه الاثم وهو من
 احكام الآخرة واما على المال وتسمى غصبا أو خيانة أو سرقة وقدم
 والقتل اسم مجرح مؤثر في ازهاق الحياة وقد تقدم جنابة الموانئ اذا تركت
 بالليل أو النهار ويلحق به حكم ما تنفخه الدابة برجلها
 * (في الدابة تنفخ برجلها) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الجحمة أعجبار والقلب جبار والمعدن جبار والرجل جبار وفي الركاز الخمس
 كذا رواه السكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه والجبار المذكر
 (وأخرج) أبو داود من طريق أبي بن السيب عن أبي هريرة رفته قال الرجل
 جبار وأخرجه النسائي (قال) المنذرى وأخرجه الدارقطني وقال لم يروه غير
 سفيان بن حسين وخالفه الحفاظ عن الزهري منهم مالك وابن عبيدة

قوله ما تنفخه الدابة
 المعلقة أي
 ضربته والقلب
 بضم فسكون
 وبفتحة بين جمع
 قلب وهو البئر
 أو العادية منه
 هـ

ويونس ومعه مروان بن جريح والزبيدي وعقيل وليث بن سعيد وغيرهم كلهم
رووه عن الزهري فقالوا العجماء جبار والبثر جبار والعن جبار ولم
يذكروا الرجل وهو المصواب انتهى (وقال) الخطابي قد تكلم الناس
في هذا الحديث وقد قيل انه غير محفوظ وسفيان بن حسين معروف بسوء
الحفظ (وروى) آدم بن أبي إياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي
هريرة رفعه الرجل جبار فقالوا وانما هو العجماء جبار ولو صح الحديث كان
العمل به واجبا وقد قال به أصحاب الرأي وذهبوا الى ان الراكب اذا
نقحت دابته انساها برجلها فهو درود كغيره ان ابا صالح السمان والاعرج
وابن سيرين ومحمد بن زياد لم يذكروا الرجل وهو المحفوظ عن أبي هريرة
(وقال) الدارقطني تفرد به ابن أبي إياس عن شعبة انتهى (قلت) ورواه
البيهقي في السنن من طريق سفيان بن حسين عن الزهري ثم حكى عن
الشافعي انه غلط وعن الدارقطني انه وهم وأنه لم يتابعه في قوله المذكور
أحد ثم ذكره من طريق آدم بن أبي إياس ثم قال لم يتابعه أحد عن شعبة
ثم ذكره مرسل من حديث أبي قيس الأودي عن هذيل ثم قال لا تقوم به
حجة (ثم قال) ورواه قيس بن الربيع موصولا بذكر ابن مسعود وقيس
لا يحتج به انتهى كلامه (قلت) أبو قيس احتج به البخاري ووثقه جماعة
فكيف لا تقوم به حجة مع ان مرسله تأيد بمسند قيس وهو وان تكلموا فيه
فقد وثقه أبو الوليد الطيالسي وعفان (وقال) مما ذكرنا في شعبة الاتري
الى يحيى بن معين يقع في قيس بن الربيع لا والله ما الى ذلك سبيل (وقال)
ابن عدي عامة رواياته مستقيمة والقول هنا ما قاله شعبة وأنه لا بأس به
وتأيد ايضا بمسند آدم عن شعبة ومسند سفيان بن حسين وهو أبو محمد
السلي الواسطي وهو وان تكلم فيه فقد استشهد به البخاري وأخرج
له مسلم في المقدمة (وقول) المنذري انه لم يحتج به واحد منهم ما محل نظر فان
البخاري لا يستشهد الا بالثقات ومسلم ما يخرج عن أحد الا للاحتجاج فاذا
كان غير ثقة كيف يحتج به مع انه وثقه ابن معين وهو هو (وأخرج) له
ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وأبو داود والنسائي عندهم
حديثه هذا (ورواه) أيضا زباد بن عبد الله البكائي عن الأعرج عن

أبي قيس عن دحبل عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فوصله
وأسنده كذا ذكر صاحب التمهيد والمكثي وإن تسكلم فيه يسيرا وقد وثقه
جماة وأخرج له الشيخان في صحيحيهما والشافعي يمتنع بالمرسل إذا روى
من وجه آخر مرسل أو مسنداً وهذا المرسل زوى من وجوه عديدة كما
تري (وقال) ابن عبد البر كان الشعبي يفتي بأن الرجل جبار والله أعلم
(وأخرج) الستة من حديث ابن المسيب وأبي سلمة أنهم سمعوا أبا هريرة
رضي الله عنه يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجحماء جرحها
جبار والمعدن جبار والبتير جبار وفي الركاز الخمس (وفي) متن الباب
والقاب جبار كذا في نسخ السانية جمع قلب وهو البتير أي من تردى في بئر
فهو هدر (وروى) طلحة من طريق المقرئ وابن خسر ومن طريق الحسن
ابن زياد كلاهما عن الإمام عن الهيثم عن الشعبي أن عمرو بن حريث احتفر
بئراً فبغناه داراً سامية فعطب فيها فرس فرفع إلى شريح فقال عمرو إنما
احتفرتها لأصلح وأنظف بها الطريق فقال شريح صدقت أغما يضمن
الفرس مرة واحدة فضمن (وروى) محمد بن الحسن في الآثار عن الإمام
عن حماد عن إبراهيم في الرجل يجعل على حائطه الصخرة يستتر بها من الحولة
أو يخرج الكنيف إلى الطريق قال يضمن كل شيء أصاب هذا الذي ذكر
لأنه أحدث شيئاً مما لا يملك إنشاءه فقد ضمن ما أصاب وهاتان المسألتان
مخرجتان على قول أصحابنا أن القتل بسبب كحافر البئر وواضع الحجر في غير
ملكه إذا عطب به إنسان يوجب الدية على العاقلة لا غير لأنه لما صار سبباً
للاقتلاف جعله الشرع كالمتلف خطأ ولا يجب به الكفارة كما في الخطأ
وقوله في غيره ملكه فيه تنبيه على أنه لو فعل في ملكه لا يضمن ما تلف به
لأنه مأذون في فعله فلم يكن متعدداً فيه ويضمن أن تلف فيه غير آدمي
في ماله لأن العاقلة لا تقبل الأموال كذا في شرح المختار *

(القصاص والديات)

(اعلم) أن القتل الواقع ابتداءً بغير حق الذي يتعاقب به القصاص والدية
والكفارة على خمسة أقسام محدوشية وخطأ وما أجرى مجراه وقتل بسبب
(وبيان) المحصر أن القتل لا يخلو إما أن يكون مباشرة أو لا فإن لم يكن

بمباشرة فهو القتل بسبب وان كان بمباشرة فاما ان كان عمدا او خطأ فاما
ان كان بسلاح وما شابهه في تفريق الاجزاء او غير ذلك فالاول عمد
والثاني شبه العمد وان كان خطأ فاما ان كان في حالة اليقظة او في حالة النوم
فالاول الخطأ والثاني جار مجرى الخطأ والعمد ان يتمم الضرب بما
يفرق الاجزاء كالسيف والليطة والنار وكل واحد من الخشب والحجر وحكمه
الانم والقود ولا كفارة في العمد وشبه العمد ان يتمم الضرب بما ليس
بسلاح ولا يجرى مجرى السلاح في تفريق الاجزاء عند الامام وقالوا هو ان
يتمم الضرب بالآلة لا يقتل مثلها غالبا كالصا والسوط والحجر الصغير
وموجبه الانم والكفارة والدية المغلظة على العاقلة والخطأ ان يرمى شخصا
بظنه ضيضا او حريبا فاذا هو مسلم او يرمي غرضا فيصيب آدميا وموجبه
الكفارة والدية على العاقلة ولا انم فيه وما يجرى مجرى الخطأ النائم يتقلب
على انسان فيقتله فهو كالخطأ والقتل بسبب موجبه الدية على العاقلة
لا غير وقد ذكر قريبا

(بيان الخبر الدال على معنى شبه العمد وما يوجبها وان لا يستوفي

القصاص الا بالسيف)

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال ما تعذب الانسان شخصا بغير حديدة
فقتله فهو شبه العمد تغلظ فيه الدية ولا يقتل به كذا رواه الحسن بن زياد
عنه ورواه ابن خسيرو من طريقه (واخرج) ابن أبي شيبة واسحق والدارقطني
والطبراني من حديث ابن عباس رفعه العمد قود الا ان يعمد على المقتول
زاد اسحق والخطأ عقل لا قود فيه وشبه العمد قتل العصا والحجر الحديث
(وروى) الاربعة الا الترمذي من هذا الوجه من قتل عمدا فهو قود
الحديث (وروى) الطبراني من طريق عبد الله بن أبي بكر محمد بن عمرو
ابن خزم عن أبيه عن جده رفعه العمد قود والخطأ دية (واخرج) ابو داود
عن شيبه بن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ عقل شبه العمد مغلظ
عقل العمد ولا يقتل صاحبه وذلك ان ينزول الشيطان بين الناس فيكون
رميا في هياض غير ضغينة ولا لجل سلاح (وروى) ابن أبي شيبة عن مرسى
الحسن رفعه قتل السوط والعصا شبه عمد (واخرجه) عن علي بن مرقيا

قوله ان ينزو
اي يتب ويضرك
وقوله عياله بكسر
العين والميم مشددة
عمدودا معناه لم
يذوق قتله اهـ

قال قتيل السوط والعصا شبه عمد (وعن) الشعبي وجماد والحكم من قولهم
 نخوة (وأخرج) أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث عقبة
 ابن أوس عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب يوم
 الفتح بمكة فذكر الحديث وفيه ألا إن دية الحمد أشبه العمد ما كان بالسوط
 والعصا مائة من الإبل الحديث (وأورده) البخاري في التاريخ الكبير
 وساق اختلاف الرواة فيه (وأخرجه) الدارقطني في سننه وساق أيضا
 اختلاف الرواة فيه قال أبو داود ورواه ابن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان
 عن القاسم بن ربيعة عن ابن عمر رفته بمعه (ورواه) أيوب السخيتاني عن
 القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمرو رفته بمثل حديث خالد الحذاء وقول
 زيد وأبي موسى مثل حديث النبي صلى الله عليه وسلم وحديث ابن عمرو
 رواه جماد بن سلمة عن علي بن زيد عن يعقوب السدوسي عن عبد الله بن
 عمرو رفته انتهى كلام أبي داود (قال) المنذري وحديث القاسم بن ربيعة
 أخرجه النسائي وابن ماجه وعلي بن زيد هذا وابن جدعان التيمي القرشي
 نزول البصرة لا يحتج بحديثه ويعقوب السدوسي هو عقبة بن أوس (وأراد)
 أن مذهب زيد بن ثابت وأبي موسى الأشعري ما جاء في حديث النبي صلى
 الله عليه وسلم وقد يحتمل أن يكون القاسم بن ربيعة سمعه من عبد الله بن عمر
 وعبد الرحمن بن عمرو بن العاص فروى عن هذامة وعن هذامة (وأما)
 رواية خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو
 فيحتمل أن يكون القاسم سمعه من عقبة عن عبد الله بن عمرو ومن ابن عمر
 فروى مرة عن هذامة عن هذا انتهى (ووقع) في الهداية ألا إن قتيل خطأ
 العمد بالسوط والعصا والمجرف فيه دية غلظة الحديث (قلت) هو نص
 الطحاوي ~~هكذا~~ أخرجه من طريق هشيم عن خالد الحذاء عن القاسم بن
 ربيعة بن جوشن عن عقبة بن أوس السدوسي إلا أنه قال عن رجل من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهكذا هو في رواية للنسائي عن عقبة عن
 رجل من الصحابة (وفي) رواية للدارقطني عن القاسم عن عبد الله بن عمر
 وليس فيه عقبة (وقال) ابن القطان في بيان الوهم والابهام هو حديث
 صحيح ولا يضره هذا الاختلاف فإن عقبة ثقة (قلت) وحديث القاسم بن

ربيعة عن ابن عمر رواه كذلك ابن أبي شيبة وعبد الرزاق وأحمد واسحق
 والشافعي وغيرهم (وأخرج) البيهقي حديث علي بن زيد بن جدعان عن
 القاسم عن ابن عمر ثم ذكر أن المزني احتج به فقال له عراقي أنتجت بآب
 جدعان فسكت المزني فقال محمد بن اسحق بن خزيمة وكان حاضرا في المجلس
 قد روى هذا الحديث غيره أيوب السخيتاني وخالد الحذاء (قلت) ظاهر
 كلامه أنهم أرادوا به من الوجه الذي رواه عنه ابن جدعان وليس كذلك
 لأنه رواه عن القاسم عن ابن عمر وأيوب رواه عنه عن عبد الله بن عمر ورواه
 رواه تارة عنه عن عقبه بن أوس عن رجل من الصحابة وتارة رواه عنه عن
 عقبه بن أوس عن عبد الله بن عمرو كما بينه البيهقي نفسه في آخر الباب
 وإذا علمت ذلك فاعلم أن الإمام رضي الله عنه قد احتج بهذا الحديث وقال
 لا قود على من قتل رجلا بعصا أو حجرا وأنه لا قود إلا بالسيف وبه قال النخعي
 والشافعي والحسن (وقد) أخرج ابن ماجه في سننه فقال حدثنا إبراهيم بن
 المستمير حدثنا الحر بن مالك العنبري حدثنا مبارك بن فضالة عن الحسن بن
 أبي بكرة رفعه لا قود إلا بالسيف (وأخرجه) البزار من هذا الوجه وقال
 أحسب أن الحر أخطأ فيه فإن الناس يرسلونونه وكانه يشير إلى ما أخرجه
 أحمد عن هشيم عن أشعث عن الحسن بن مرفعه لا قود إلا بحديدة وكذا أخرجه
 ابن أبي شيبة عن الحسن بن مرسلا من وجهين (وأخرج) البيهقي والطحاوي
 من طريق الثوري عن جابر الجعفي عن أبي عازب عن النعمان بن بشير رفعه
 لا قود إلا بالسيف فرواه البيهقي عن قيس بن الربيع عن الثوري ورواه
 الطحاوي عن أبي عاصم عن الثوري ورواه ابن ماجه من طريق إبراهيم بن
 المستمير عن أبي عاصم وقد تكلم البيهقي على هذا الحديث وضعف جابرا
 الجعفي وسكت عن قيس هنا وضعفه في غير ما وضعع ولكن وثق وكيع
 جابرا (وقال) الذهبي في الكشاف أنه أخرجه ابن حبان في صحيحه (وأما)
 قيس فوثقه شعبة وقال ابن عدي عامة رواياته مستقيمة (والحق) أن
 هذا الحديث قد روى من وجوه كثيرة يشهد بعضها لبعض فأقل أحواله
 أن يكون حسنا (وقال) أبو يوسف ومحمد بن الحسن إذا كانت الخشبة مثالا
 يقتل فعلى القاتل بها القصاص وذلك محمد وان كان مثالا لا يقتل ففي ذلك

الدية وذلك شبه العمد (فان) قال قائل ان ما ذهب اليه الامام يصاد
حديث أنس الذي في الصحيحين والسنن في ايجابه القود على اليهودي الذي
وضخ رأس المجارية بحجر (فالجواب) من وجهين (الأول) ان الحديث
المذكور في ايجاب القود منسوخ على قول بعض اصحابنا (والثاني) انه يحتمل
ان يكون ما أوجب النبي صلى الله عليه وسلم من القتل في ذلك عليه حق الله
عز وجل وجعل اليهودي كقاطع الطريق الذي يكون ماوجب عليه
حدان من حدود الله عز وجل فان كان ذلك كذلك فان قاطع الطريق اذا
قتل بحجر أو بعضا ووجب عليه القتل في قول الذي يقول انه لا قود على من
قتل بعضا وقد قال بهذا القول جماعة من أهل النظر (وقد) قال أبو حنيفة
في المختار انه عليه الدية وانه لا يقتل الا ان يفعل ذلك غير مرة فيقتل فيكون
ذلك حدا من حدود الله عز وجل (قال) الطحاوي وقد كان ينبغي
في القياس على قوله ان يكون يجب من فعل ذلك مرة واحدة القتل ويكون
ذلك حدا من حدود الله عز وجل كما يجب اذا فعله مرارا لاننا رأينا الحدود
يوجبها انتهاك المحرمة مرة واحدة ثم لا يجب على من انتهك تلك المحرمة ثانية
الا ما كان وجب عليه في انتهاكها في البدء فكان النظر فيما اوصفنا ان
يكون الجاني كذلك وان يكون حكمه في أول مرة هو حكمه في آخر مرة هذا
هو النظر في هذا الباب (وفي) ثبوت ما ذكرنا ما يدفع ان يكون في حديث
أنس حجة على من يقول من قتل رجلا بحجر فلا قود عليه (ومن) حجة
الامام أيضا ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه
والطحاوي من حديث المغيرة بن شعبه رفعه اقتصات امرأتان من هذيل
فضربت احدهما الاخرى بعمود الفسطاط فقتلتها فقتل رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالدية على عصابة القاتلة الحديث (وأخرجه)
الطحاوي أيضا من طريق الزهري عن ابن المسيب وأبي سلمة عن أبي
هريرة رفعه بالفظ فضربت احدهما الاخرى بحجر وفيه وقضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم بدية المراق على عاقلتها (فهذه) الاثار تدل على انه
عليه السلام لم يقتل المرأة القاتلة بالحجر ولا بعمود الفسطاط وعمود الفسطاط
يقتل مثله فدل ذلك على ان لا قود على من قتل بخشبة وان كان مثاها

يقتل وقد روى مثل ذلك من ماريق جابر بن جعفر عن علي قال شبه العبد
بالعصا والخجر الثقيل ليس فيه ما أقود والله أعلم

*(بيان الخبر الدال على الاستيناف في القصاص وإن ما يجب فيه

القصاص هو ما تقول إليه الجنابة لا غير)*

(ابو حنيفة) عن الشعبي عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا يستقام من الجرح حتى يبرأ كذا رواه البخاري
عن صالح بن أبي رميح في كتابه عن أبي محمد إبراهيم بن عبد الحميد بن أبي بكر
القاضي بهلوان عن مهدي بن جعفر عن عبد الله بن المبارك عنه (وقال)
الطحاوي حدثنا روح بن الفرج حدثنا مهدي بن جعفر حدثنا عبد الله
ابن المبارك عن أنيسة بن سعيد عن الشعبي قد ذكره هكذا مرفوعا وعنده
وثقه أحمد وغيره (وفي) السنين للبيهقي حدثنا ابن أبي شيبة حدثنا ابن عليه عن
أيوب عن عمرو بن دينار عن جابر أن رجلا طعن رجلا بقرن في ركبته فأتى
النبي صلى الله عليه وسلم يستعفي فقال له حتى تبرأ (واقطع) عثمان بن أبي شيبة
فقبل له حتى تبرأ ثم سأفأ الحديث إلى آخره ثم ذكر عن الدارقطني أنه قال
أخطأ ابن أبي شيبة وخالفهما أحمد وغيره فرووه عن ابن عليه مرسلا من
حديث عمرو وكذلك قال أصحاب عمرو عنه وهو الخفوط (فأت) ابن أبي
شعبة إمامان حافظان وقد زاد الرفع فوجب قبوله على ما عرف ولذا صحح ابن
حزم هذا الحديث من هذا الوجه ثم على تقدير تسليم أن الحديث مرسل فقد
روى مسندا ومرسلا من وجوه (قال) الحازمي قد روى هذا الحديث عن
جابر من وجوه وإذا اجتمعت هذه الطرق قوى الاحتجاج بها انتهى
(وأخرجه) الطبراني في الصغير من طريق يزيد بن أبي شيبة وأسد بن موسى
من ماريق أخيه يحيى كلاهما عن أبي الزبير عن جابر بهذه القصة مطولة
(وأخرجه) البزار من طريق محمد بن عبد الله عن الشعبي مثل لفظ الإمام (وقال)
الطحاوي أيضا حدثنا ربيع المؤذن حدثنا أسد حدثنا سالم بن حيان عن
يحيى بن أبي أنيسة عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى في
جراح فأمرهم أن يستأنوا بها سنة وحديث يحيى بن أبي أنيسة قال ابن المديني
عن يحيى بن سعيد أنه أحب إليه من حديث الزهري عن ابن أبي عمير (وأخرج)

البيهقي من طريق عبد الله بن عبد الله الاموي عن ابن جريح وعثمان بن
الاسود و يعقوب بن مضاء عن ابي الزبير عن جابر ان رجلا جرح فارد ان
يستقيده فمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقتل من الجراح حتى يبرا
المجروح (قال) الذهبي في مختصره يعقوب ذو منا كبر (قلت) لكن صاحبه
ثقتان (ثم) اخرج البيهقي من طريق ابن لمية حديثا ابو الزبير عن جابر رفعه
تقاص الجراحات ثم يستأني بها سنة ثم يقضى فيها بقدر ما انتهت اليه ثم قال
ورواته صفاء عن ابي الزبير ورووه من وجهين آخرين عن جابر ولم يصح من
ذلك شيء (قلت) رواته ابن جريح وابن الاسود وابن ابي ايسة ولا مطعن فيهم
وابن لمية ثقة لكن تغير حفظه بعد احتراق كتبه فمن سمع منه قبل ذلك
فهو صحيح يحتج به وكأنه اراد بالوجهين الآخرين حديث ابي حنيفة عن
الشعبي عن جابر وحديث عنبسة بن سعيد عن الشعبي عن جابر وفي قوله ولم
يصح من ذلك شيء نظرا ليعني (وفي) مصنف عبد الرزاق عن الثوري عن
حميد الاعرج عن مجاهد ان رجلا وجرحا رجلا بقرن في فخذه فجاء النبي صلى
الله عليه وسلم يطالب اليه ان يقيده فقال صلى الله عليه وسلم حتى تبرأ فابي
الان يقيده فاقاده فسلت رجلاه بعد فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال
ما اري لك شيئا قد اخذت حقك (واخرجه) البيهقي من طريق اسرائيل عن
ابي يحيى عن مجاهد عن ابن عباس فذكر مثله (وقال) الذهبي ابو يحيى القتات
ابن (وفي) مراسيل ابي داود عن محمد بن طلحة ان رجلا اثنى النبي صلى الله
عليه وسلم وقد وجاه رجل بقرن فقال يا بني الله اقتص لي فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم حتى تبرأ قال نعم ثم اتاه فقال يا بني الله اقتص لي فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم حتى تبرأ قال نعم ثم اتاه الثالثة فقال يا بني الله اقتص لي
فاقتص فبرا المقتص منه و بقي رجل المقتص له عرج فقال يا رسول الله
برجلى عرج فاقصص لي فقال اذهب فاقصصنا وفي رواية قلت لك اقطره
فايئت (ورواه) ابن عيينة وابن جريح ومجاهد عن عمرو بن دينار عن محمد بن طلحة
مثله (واخرج) ابو داود في المراسيل ايضا عن الزهري ان صفوان بن المعطل
ضرب حسان بن ثابت بالسيف على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقطع
النبي صلى الله عليه وسلم يده (واخرجه) البيهقي من طريق سليمان بن بلال

قوله يقتل مبي
للفعل يقال
أمثل السلطان
فلانا اذا قتله قودا

٨١

قوله وجأ بوزن
وضع أي ضربا

قوله أبو يحيى
واسمه زاذان أو
دينار وقيل غير
ذلك أم

عن محمد بن أبي عتيق وموسى بن عقبة قال سئل الزهري عن رجل ضرب آخر
بالسيف في غضب ما يصنع به قال قد ضرب صفوان الحداد (وقد) ذكر ابن
عبد البر هذه القصة في الاستذكار بأنهم من هذه فقال روى سفيان الثوري
عن عيسى بن المغيرة عن بديل بن وهب أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى
ماريف بن ربيعة وكان قاضيا بالشام أن صفوان بن المعطل ضرب حسان
ابن ثابت بالسيف فجاءت الأنصار إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا القود
فقال عليه السلام تنظرون فإن يبرأ أصحابكم تقتضوا وإن يميت تقتدكم
فمروا حسان فقال للأنصار قد علمت أن هوى النبي صلى الله عليه وسلم في
الهدوء ففعلوا (قلت) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان فذا أمر قد
روى من عدة طرق يشد بعضها بعضا (وقال) الطحاوي فإن قال قائل
لا يستأني برأ الجراح وخالف ما ذكرنا فكفي به جهلا في خلافه كل من تقدمه
من العلماء (وفي) الاستذكار أكثر أهل العلم مالك وأبو حنيفة وأصحابهما
وسائر الكوفيين والمدنيين على أنه لا يقتص من جرح ولا يودي حتى يبرأ
انتهى فلو كان يفعل بالجاني كما فعل على ما يذكره الخصال لم يكن للاستيناء
معنى إلا أنه يجب على القاطع قطع يده إن كانت جنايته قطعاً برأ من ذلك الجاني
عليه أو مات فلما ثبت الاستيناء لنتظار ما تقول إليه الجناية ثبت بذلك أن
ما يجب فيه القصاص هو ما تقول إليه الجناية لا غير ذلك وقد أيد الطحاوي
بالنظر فقال انارأينا أن رجلاً لو قطع يده رجل خطأ فبرأ منها وجبت عليه
دية اليد ولو مات منها وجبت عليه دية النفس ولم يجب عليه في البدني
ودخل ما كان يجب في اليد فيما وجب في النفس فصار الجاني كمن قتل وليس
كمن قطع وصارت اليد لا يجب لها حكم إلا والنفس قائمة ولا يجب لها حكم
إذا كانت النفس تالفة فكان النظر على ذلك أن يكون كذلك إذا قطع يده
عبدان برأ فالحكم لا بد وفيها القود وإن مات منها فالحكم للنفس وفيها
القصاص لا في اليد قياساً وتظراً على ما ذكرنا في حكم الخطأ ويدخل أيضاً
على من يقول إن الجاني يقتل كما قتل أن يقول إذا رماه بسهم فقتله أن ينصب
الرامي فيه رميه الولي حتى يقتله وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
صبر ذي الروح فلا ينبغي أن يصبر أحد أنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك

ولكن يقتل قتلا لا يكون معه شيء من النهي الا ترى ان رجلا لو فوج رجلا فقتله
 بذلك انه لا يجب للولى ان يفعل بالقاتل كما فعل ولكنه يجب له ان يقتله لان
 نكاحه اياه حرام عليه فكذلك صهره اياه فيما وصفنا حرام عليه ولا يكن له
 قتله كما يقتل من حل دمه بردة او غير ما هذا هو النظر وهو قول ابي حنيفة
 وابي يوسف ومحمد غير ان ابا حنيفة كان لا يوجب القود على من قتل بمجر
 كما قدمنا والله اعلم

(بيان الخبر الدال على قتل المسلم بالذمي)*

(ابو حنيفة) عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن هو ربيعة الراى عن عبد الرحمن
 ابن اليماني قال قتل النبي صلى الله عليه وسلم مسلما معا هذا وقال انا
 احدث من وفي بذمته كذا رواه الحارثي عن محمد بن قدامة الزاهد البلخي عن
 محمد بن عبد بن الميثم عن شبابة بن سوار عنه (وقال) حدثنا ابن مرزوق
 حدثنا ابو عامر حدثنا سليمان بن بلال عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن ابن
 اليماني ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى برجل من المسلمين قد قتل معا هذا
 من اهل الذمة فضرب عنقه وقال انا اولى من وفي بذمته (واخرج) ابو داود
 في المراسيل عن سليمان بن بلال عن ربيعة عن عبد الرحمن ابن اليماني حدثه
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى برجل من المسلمين قتل معا هذا من اهل
 الذمة فقدمه رسول الله صلى الله عليه وسلم فضرب عنقه وقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انا اولى من اوفى بذمته (قال) ابن وهب تفسيره انه قتله
 غيلة (واخرجه) الدارقطني مرفوعا فقال ربيعة عن عبد الرحمن ابن
 اليماني عن ابن عمر رفته انه قتل مسلما معا هذا وقال انا اكرم من وفي
 بذمته (وقال) تفرد بوضعه ابراهيم بن ابي يحيى عن ربيعة (وقد) رواه
 ابن جرير عن ربيعة فلم يذكر ابن عمر انتهى (وقال) البيهقي في الاسناد
 الى ابراهيم بن عمار بن مطر وهو كثير الخطأ والمخفوط عن ابراهيم كذلك
 وكذلك اخرجه الشافعي عن ابراهيم انتهى (واخرجه) عبد الرزاق عن
 الثوري عن ربيعة به (واخرجه) الدارقطني في الغرائب من رواية حبيب
 عن مالك عن ربيعة كذلك (وقال) البيهقي ذكر عن ابي عبيد قال بلغني عن
 ابن ابي يحيى انه قال انما حدثت ربيعة به فاذن دار على ابن ابي يحيى عن

الغيلة بكسر الغين
 وسكون الياء
 الاغتيال وهو
 ان يخدعه
 فيذهب به الى
 موضع فيقتله فيه

ابن البيهقي (قلت) والذي عندي داود بن المراسيل عن ربيعة عن عبد
الرحمن ابن البيهقي حديثه عليه السلام الحديث فقد صرح في هذه
الرواية بأن ابن البيهقي حدث ربيعة وخرج ابن أبي شيبة من الوسط
ولم يذكر الحديث عليه وما ذكر عن أبي عبيد بلاغ لم يذكر من البقية بل نظر
في أمره (وقد) روى الحديث من وجه آخر مرسل رواه أبو داود عن ابن
وهب عن عبد الله بن يعقوب عن عبد الله بن عبد العزيز بن صالح الحضرمي
قال قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر مسلميا بكافر قتله عليه
وقال أنا أولى أو أحق من أوفى بدمته هكذا في نسخة المراسيل وفي غيرها
يوم حنين بدل خيبر (وقال) الطحاوي حدثنا سليمان بن شعيب حدثنا
يحيى بن سلام عن محمد بن أبي حمزة المديني عن محمد بن المنكدر عن النبي صلى
الله عليه وسلم بمثل حديث ابن البيهقي في ذكره ابن حزم يعني حديث ابن
البيهقي ولم يعبه بغير الأرسال (قلت) وابن البيهقي المذکور هو مولى عمر
مديني نزل حوان صنعقه الدارقطني وقال لا تقوم به حجة إذا وصل في كيف إذا
أرسله وكذلك ليته أبو حاتم (واسكن) ذكره ابن حبان في الثقات وربيعة
ابن أبي عبد الرحمن هو شيخ مالك مشهور وأبو عبد الرحمن اسمه فروج ومرسل
ابن البيهقي المذکور قد روى من طرق عن أبي حنيفة ومالك والثوري
ثلاثتهم عن ربيعة وكفي هؤلاء الأئمة قدوة وقد تابعه أيضا عمر بن عبد
المنكدر ومرسل عبد الله بن عبد العزيز فصار حجة فلا يعيب الحديث
الأرسال مع ثبوته من طرق يعقوب بعضها بعضها والله أعلم

(ذكر خبر آخر يؤيد هذا المرسل ويشده)

(قال) الإمام أبو جعفر الطحاوي في شرح مشكل الآثار حدثنا إبراهيم
ابن أبي داود حدثنا عبد الله بن صالح حدثني الليث حدثني عقيل عن ابن
شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب أن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق
قال حين قتل عمر بن الخطاب مروت على أبي لؤلؤة ومعه المرمزان فلما بلغتهم
ثاروا فشقوا من بينهم خنجر له راسان وممسكة في وسطه قال قلت فانظروا
لعله الخنجر الذي قتل به عمر فنظروا فإذا هو الخنجر الذي وصف عبد
الرحمن فانطلق سعيد الله بن عمر ومعه السيف حتى دحا المرمزان فلما خرج

قوله بقتلهم أي
أثبت عليهم بقتلهم
أه

إليه قال انطاني حتى تنظر الى فرس لي ثم تأخر عنه حتى اذا مضى بين يديه
 هلهة بالسيف فلما وجد مس السيف قال لا اله الا الله قال عبيد الله ودعوت
 جفينة وكان نصرانيا من نيسارى الحيرة فلما خرج الى قلوبته بالسيف
 وقتلته بين عينيه ثم انطاني عبيد الله فقتل بذت اهل اولوة صغيرة تدعى
 الاسلام فلما استخاف عثمان رضى الله عنه دعا المهاجرين والانصار فقال
 اشيروا على قتل هذا الرجل الذى فتن فى الدين ما فتق فاجتمع المهاجرون
 فيه على كلمة واحدة بأمر منه بالسدة عليه ويحشون عثمان على قتله وكان
 فوج الناس الاعظم مع عبيد الله يقولون لجفينة والمرزان ابعدهما الله
 تعالى فكثرت فى ذلك الاختلاف ثم قال عمرو بن العاص يا امير المؤمنين
 ان هذا الامر قد اغناك الله من ان يكون بعد ما يوبخت وانما كان ذلك
 قبل ان يكون لك على الناس سلطان فاعرض عن عبيد الله وتفرق الناس
 عن خطبة عمرو بن العاص ووروى الرجلان والبخارية (قال) ففي هذا
 الحديث ان عبيد الله قتل جفينة وهو مشرك وضرب المرزان وهو كافر ثم
 كان اسلامه بعد ذلك فاشار المهاجرون على عثمان بقتل عبيد الله وعلى رضى
 الله عنه فيهم فقال ان يكون قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن
 بكافر برأيه غير المحربي ثم يشير المهاجرون وفيهم على علي عثمان بقتل عبيد
 الله بكافر ذمى انتهى (وتعقبه) البيهقي بان فى الحديث انه قتل ابنة ابي
 اولوة صغيرة تدعى الاسلام ولا نسلم ان المرزان كان كافرا بل كان قد اسلم
 وفرض له عمر انتهى اى فيجوز ان يكون انما استحلوا سفك دم عبيد الله بها
 لا بجفينة والمرزان (والجواب) ان فى هذا الحديث ما يدل على انه اراد قتله
 بجفينة والمرزان وهو قولهم ابعدهما الله فقال ان يكون عثمان اراد ان
 يقتله بغيرهما ويقول الناس ابعدهما الله ثم لا يقول لهم انى لم ارد قتله
 بهذين انما اردت قتله بالبخارية وانما اراد قتله بهما وبالبخارية الاتراه
 يقول فكثرت فى ذلك الاختلاف فدل ذلك ان عثمان انما اراد قتله بمن قتل
 وفيهم المرزان وجفينة

(ذكر خبر ثان يؤيد ما ذكرنا)

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان رجلا من بني شيبان قتل رجلا نصرانيا

من اهل الحيرة فكتب الى الكوفة الى عمر بن الخطاب بذلك فكتب اليه
ان ادفعه الى اولياء القتل فان شاء واقتلوه وان شاء واغفوا ثم كتب
اليه ان افده بالدية من بيت المال وذلك انه بلغه انه فارس من فرسان
العرب كذار واه المحسن بن زياد في مسنده عنه ومن طريقه اخبره ابن
خسرو (وقال) عبد الرزاق اخبرنا الثوري عن جادع بن ابراهيم ان رجلا
قتل رجلا من اهل الكتاب من الحيرة فاقد منه عمر رضى الله عنه (وفي)
رواية فدفع الى ولي له يقال له حنين فعملوا يقولون له اقتل حنين فبقول
حتى يجيى الغضب فقالوا ذلك مرارا كل ذلك يقول حتى يجيى الغضب
فقتله وهكذا رواه الشافعي عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة مختصرا وفيه
وكتب عمر بعد ذلك ان كان الرجل لم يقتل فلا تقتلوه (قال) البيهقي فراوا
ان عمر اراد ان يرضيهم من الدية (قال) الشافعي الذي رجح اليه اولي
ولعله اراد ان يخيفه بالقتل ولا يقتله (قلت) ارضاؤهم عن القتل لا ينافي
وجوب القتل اذ مع وجوبه لولي ان يغفوا ياخذ الدية كما حكى البيهقي فيما
نقله في باب اصحاب القصاص في العمدة عن أبي العالية في قوله تعالى ذلك
تخفيف من ربكم يقول حين اطعمتم الدية ولا تحل لاهل التوراة اغماهو
قصاص لا غيره وكان اهل الانجيل يقولون اغماهو فقوليس غيره فجعل
لهذه الامة القود والدية والعفو واذفهموا من قول عمر لا تقتلوه اعلمهم
يرضون بالدية لم يكن ذلك رجوعا عنه عن وجوب القتل وكيف يظن
بعمرانه يخبرهم في قتله أو العفو ثم لا يريد القتل بل التخفيف ومن أين يفهم
الاولياء هذا المراد من قول عمر فان شاء واقتلوا بل الذي فهموا منه اباحة
القتل ولهذا قتل وكيف يحل له ارادة التخفيف فيما لفظ بلفظ يفهم منه القتل
لا التخفيف به هذا لا يظن به (وأخرج) الطبراني حديث الباب من طريق
شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن النزال بن سبرة بلفظ قتل رجل من المسلمين
رجلا من الكفار فذهب اخوه الى عمر فكتب عمر انه يقتل فعملوا يقولون
اقتل حنين فبقول حتى يجيى الغضب قال فكتب ان يودي ولا يقتل (قال)
فهذا عمر قد رأى أيضا ان يقتل المسلم بالكافر وكتب به الى عامله بحضرة
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكره منهم عليه أحد فهذا عندنا

على التابعة منهم له على ذلك وكتبه بعد هذا لا يقتل يحتمل ان يكون ذلك كان
منه على انه كره ان يبلغ ذمه الساكن من وقوفه عن قتله وجعل ذلك شبهة
منه به من القتل وجعل له ما يجعل في القتل العمد الذي تدل عليه شبهة وهو
الدية (وقد) قال اهل المدينة ان المسلم اذا قتل الذمي قتله غيلة على ماله انه
يقتل به فاذا كان هذا عندهم خارجا من قول النبي صلى الله عليه وسلم
لا يقتل مسلم بكافر فساتكرون على مخالفكم ان يحسكون كذلك الذمي
الما به خارجا من قوله صلى الله عليه وسلم المذكور والنبي صلى الله عليه
وسلم لم يشترط من الكفار احدا فكم كان لهم ان يخرجوا من الكفار من اريد
ماله كان لمخالفهم ان يخرج ايضا من وجبت ذمته انتهى (وحديث) النزاع
ابن سيرة المذكور أخرجه ابن أبي شيبة وصححه ابن خزم وذكر البيهقي انه ناظر
رجل الشافعي في هذه المسئلة فقال الشافعي أخبرنا محمد بن الحسن أخبرنا
محمد بن يزيد أخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري ان ابن شاس الجزامي
قتل رجلا من اتباع الشام فرفع الى عثمان فأمر بقتله فكلما الزبير وناس من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهوه عن قتله فجعل دية ألف دينار
(ثم قال) قال الشافعي هذا من حديث من يجهل فان كان غير ثابت فذبح
الاحتجاج به وان كان ثابتا فذبحتم انه أراد قتله فذبحه الصحابة فرجع لهم
فهذا عثمان وهم مجمعون على ان لا يقتل مسلم بكافر فكيف خالفتمهم (قلت)
محمد بن يزيد هو الكلاعي مولى خولان أبو يزيد أو أبو سعيد أو أبو اسحق
الواسطي أصله شامي ثقة عابد أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي وروثه
ابن معين وأبو داود وقال أحمد كان ثبتي الحديث (وسفيان) بن حسين
ابن حسن أبو محمد الواسطي أو أبو الحسن أخرج له البخاري في التاريخ
ومسلم والاربعة فلا أدري من الذي يجهل من هؤلاء وكان الوجه ان يرد
الشافعي بالانقطاع بين الزهري وعثمان (وقد) ذكر البيهقي فيما به في باب
دية أهل الذمة اثر عن عثمان (ثم قال) وقد روى عن عثمان خلاف
هذا باسنادين أحدهما غير محفوظ والاخر منقطع وقد ذكرناهما في باب
لا يقتل مؤمن بكافرا انتهى كلامه وكأنه يشير بالانقطاع الى هذا الاثر الذي
رواه عن الزهري وذكر البيهقي ان المناظر المذكور قال للشافعي هل

ثبت عندكم عن عمر بن عبد الله فقال الشافعي ولا حرج وهذه الأحاديث
منقطعة أو ضعاف أو تجمع الانقطاع والضعف (قلت) المنقطع إذا روى
من وجه آخر منقطعا كان حجة عند الشافعي (ثم) ذكر البيهقي أنرا عن علي
رضي الله عنه فقال الشافعي أخبرنا محمد بن الحسن أخبرنا قيس بن الربيع
عن ابن بن تغلب عن الحسن بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله مولى بني
هاشم عن أبي الجنبوب الأسدي قال أتى علي بن رجل من المسلمين قتل رجلا
من أهل الذمة فقامت عليه البينة فأمر بقتله فجاء أخوه فقال قد عفوت
قال فاعلمهم هددوك وأفرقوك وأفرعوك قال لا ولكن قتله لا يرد علي أخي
وعرضوني فرضيت قال أنت أعلم من كانت له ذمتنا فدمه كدمنا وذبته
كذبنا (ثم) أشار إلى تضعيفه فقال عن الدارقطني أبو الجنبوب ضعيف
(وقال) الشافعي في حديث أبي جحيفة عن علي ما دلكم أن عليا لا يروى عن
النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ويقول بخلافه انتهى (قلت) قد روى عن
الحكم بن عتيبة أن علي بن أبي طالب وابن مسعود قال من قتل يهوديا
أو نصرانيا قتل به قال ابن حزم هو مرسل وصح عن عمر بن عبد العزيز كما
روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن عمرو بن ميمون قال شهدت
كتاب عمر بن عبد العزيز إلى بعض أمراءه في مسلم قتل ذميا فأمره أن يدفعه
إلى وليه فإن شاء قتله وإن شاء عفا عنه قال عمر وقد دفع إليه فضرب عنقه
وأنا أنظر وصح أيضا عن إبراهيم النخعي قال يقتل المسلم الحر باليهودي
والنصراني (وروى) عن الشعبي مثله وهو قول ابن أبي ليلى وعثمان بن
انتهى كلامه (وروى) ابن أبي شيبة بسند صحيح أن رجلا من النبط عدا
عليه رجل من أهل المدينة فقتله قتل غيلة فأتى به أبان بن عثمان وهو أذاك
على المدينة فأمر بالمسلم الذي قتل الذي أن يقتل وأبان معدود من فقهاء
المدينة قال عمرو بن شعيب ما رأيت أحدا أعلم بحديث ولا فقه منه والله
أعلم (بيان تأويل الحديث الذي يضاد ما ذكرنا)

البيهقي نسبة إلى
يبيع البتاهو
الطباسان من خمر
ونحوه اهـ

(أخرج) أبو داود في السنن عن قيس بن عباد قال انطلقت أنا والاشتراني
بمسلي رضي الله عنه فقلنا هل عهد إليك رسول الله صلى الله عليه وسلم
شيئا لم يعهد به إلى الناس عامة قال لا إلا ما في كتابي هذا فأخرج كتابا من

قرب سببه فاذا فيه المؤمنون تكافأوا مؤمنهم وهم يدعى من سواهم ويسمى
بذمتهم اذناهم الا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوة عهد في عهد من احدث حدثا
فعل نفسه ومن احدث حدثا أو أدى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة
والناس أجمعين (وأخرجه) النسائي والطحاوي وأخرج البخاري من
طريق الشعبي عن أبي جحيفة قال سألت عليا هل عندكم من رسول الله صلى
الله عليه وسلم علم سوى القرآن قال والذي فاق الحجة وبر النعمة ما عندنا
من رسول الله صلى الله عليه وسلم علم سوى القرآن وما في العجيفة قال
قلت ما في العجيفة قال العقل وفكك الأسير وان لا يقتل مسلم بكافر ورواه
أحمد وأصحاب السنن الا النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ورواه ابن ماجه من حديث ابن
عباس وابن جابر في صحيحه من حديث ابن عمر (وروى) الشافعي من
رواية عطاء وطاوس والحسن مرسلان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
يوم الفتح لا يقتل مؤمن بكافر ورواه البيهقي من حديث عمران بن الحصين
وعائشة وحديث عمران عند البزار وحديث عائشة عند أبي داود والنسائي
فذهب قوم الى هذه الاثار وقالوا ان المسلم اذا قتل الكافر متعمدا لم يقتل
به وروى ذلك عن جماعة من الصحابة وجماعة من التابعين ومالك والاوزاعي
والشافعي وأحمد واسحق واحتجوا بهذه الاثار المقتضية وخالفهم آخرون
فقالوا المحتج به في حديث علي هو قوله لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوة عهد في
عهد وليس معناه على ما حاتم عليه والا كان لحنا ورسول الله صلى الله عليه
وسلم بعد الناس من ذلك وان كان لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوة عهد في عهد
فلما لم يكن لفظه كذلك وانما هو ولا ذوة عهد في عهد علمنا بذلك ان ذا العهد
هو المعنى بالقصاص قصاص ذلك كقوله لا يقتل مؤمن ولا ذوة عهد في عهد
بكافر وقد علمنا ان ذا العهد كافر فدل ذلك ان الكافر الذي منع النبي
صلى الله عليه وسلم ان يقتل به المؤمن في هذا الحديث هو الكافر الذي
لا عهد له فهذا مع الاختلاف فيه بين المسلمين ان المؤمن لا يقتل بالكافر
المجرب وان ذا العهد الكافر الذي قد صار له ذمة لا يقتل به أيضا وعلى هذا

التأويل لاتضاد في الآثار (قال) الطحاوي وقد نجد مثل هذا كثيرا في القرآن قال الله عز وجل واللايمى يثنى من الحيض من نساءكم ان اربتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللايمى لم يحضن فعدتهن ذلك واللايمى يثنى من الحيض واللايمى لم يحضن ان اربتم فعدتهن ثلاثة اشهر فقدم وآخرف كذلك قوله لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوه عهده في عهد انما مراده فيه والله اعلم لا يقتل مؤمن ولا ذوه عهده في عهد بكافر فقدم وآخر والكافر الذي منع ان يقتل به المؤمن هو غير المعاهد (فان قالت) هل يجعل قوله ولا ذوه عهد مستأنفا فيكون المعنى ولا يقتل المعاهد في عهد لانه صار له ذمة فينا فحرم سفك دمه (فالجواب) ان هذا الحديث انما سيق في الدماء المسفوك بعضها ببعض لانه قال المسلمون يدعى من سواهم تهكأ فادماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ثم قال لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوه عهد في عهد فانما جرى الكلام على الدماء التي توجد قصاصا ولم يجر على حرمة دم بهد فيجعل الحديث على ذلك والله اعلم

(ذ كرم ياؤ يد الذي ذهبناليه بالنظر والقياس) *

(قال) الامام أبو جعفر الطحاوي والنظر عندنا شاهد لما ذكرنا وذلك اننا رأينا الحر في دمه حلال وماله حلال فاذا صار ذمة يحرم ماله ودمه بحرمة دم المسلم وماله ثم رأينا من سرق من مال الذي ما يجب به القطع قطع كما يقطع في مال المسلم فلما كانت العقوبات في انتهاك المال الذي قد حرم بالذمة كالعقوبات في انتهاك المال الذي قد حرم بالاسلام كان يجب في النظر ايضا ان تكون العقوبة في الدم الذي حرم بالذمة كالعقوبة في الذي قد حرم بالاسلام (فان قالت) قدر رأينا العقوبات الواجبات في انتهاك حرمة الاموال فدفق بينها وبين العقوبات الواجبات في انتهاك حرمة الدم وذلك اننا رأينا العبد يسرق من مال مولاه فلا يقطع ويقتل مولاه فيقتل فدفق بين ذلك فيا تنكرون أيضا ان يكون فدفق بين ما يجب في انتهاك مال الذي ودمه (فالجواب) هذا الذي ذكرت قد زاد ذهنا اليه توكيدا لانك ذكرت انهم اجهوا على ان العبد لا يقطع في مال مولاه وانه يقتل بمولاه وبسيد مولاه فما وصفت من ذلك كما ذكرت فقد خففوا أمر المال وأكثروا أمر الدم

فأوجبوا العقوبة في الدم حيث لم يوجبوها في المال فلما ثبت تأكيد أمر الدم وتخفيف أمر المال ثم رأينا مال الذي يجب في انتهاكه على المسلم من العقوبة كما يجب عليه في انتهاك مال المسلم كان دمه أخرى أن يكون عليه في انتهاك حرمة من العقوبة ما يكون عليه في انتهاك حرمة دم المسلم وقد أجمعوا أن ذميا لو قتل ذميا ثم أسلم القاتل أنه يقتل بالذم الذي قتل في حال كفره ولا يبطل ذلك إسلامه فإما رأينا الإسلام الطارئ على القتل لا يبطل القتل الذي كان في حال الكفر وكانت المحمد ودعماها أخذها ولا تؤخذ على مال لا يجب في البدن مع تلك الحال لا يجب عليه شيء وأنه لو جرحه وهو مسلم ثم ارتد ذميا إذا بالله فقاتل لم يقتل فصارت ردة التي تقدمت الجناية والتي طرأت عليها في ردة القتل سواء فإما كان كذلك في النظر أن يكون القاتل قبل جنائيته وبعد جنائيته سواء فإما كان إسلامه بعد جنائيته قبل أن يقتل بها لا يدفع عنه القود كان كذلك إسلامه المتقدم على جنائيته لا يدفع عنه القود وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وجههم الله تعالى *

*(بيان الخبر الدال على ترك القود بالقسامة والجمع بينها)

وبين الدية وإن المدعى عليهم بيدهون بالإيمان فيها)*

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم أنه وجد قتيل على عهد عمر في بئر لا يدرون من قتله بين وادعة وخيوان فبلغ ذلك عمر فكتب أن يمسوا ما بينهما فأيهما كان أقرب إلى القتل يخرج منهم خمسون رجلا فيقسمون بالله ما قتلناه ولا علمنا له فأتوا عليهم الدية كذا رواه الحسن بن زياد عنه (وأخرجه) ابن خزيمة ومن طريقه (وقال) البيهقي أبو عوانة عن مغيرة عن عامر الشعبي أن قتيلًا وجد في خربة من خرب وادعة همدان فرفع إلى عمر فحلفهم خمسين مائة ما قتلناه ولا علمنا قاتلًا ثم غرمهم الدية ثم قال يامعشر همدان حقنتم دماءكم بإيمانكم فإي بطل دم هذا الرجل المسلم (وقال) الشافعي حدثنا سفيان عن منصور عن الشعبي أن عمر كتب في قتيل وجد بين خيوان وادعة أن يقاس ما بين القريتين وقال أيهما كان أقرب فابعث إلى منهم بخمسين رجلا حتى يوافوا بمكة فكان القتل إلى وادعة أقرب فأخرج إليه منهم خمسون رجلا ووافوه بمكة فأدخاهاهم الحجر فأحلفهم ثم قضى عليهم

بالدية قالوا ما وقت أموالنا إيماننا ولا إيماننا أموالنا قال عمر كذلك الأمر
 (قال) الشافعي وعن سفيان عن عاصم عن الشعبي فقال حقنتم بآيمانكم
 مادكم ولا يبعث دم مسلم (ثم) أخرج البيهقي من طريق محمد بن يعلى عن عمر بن
 صبيح عن مقاتل بن حبان عن صفوان بن سليم عن ابن المسيب قال لما حج
 عمر حجته الأخيرة غودر رجل من المسلمين قبلا بين وادعة وارحب فبعث
 إليهم عمر بعد نفسه وقال لهم هل علمتم لهذا قتلنا منكم قالوا لا فاستخرج منهم
 خمسين شيخا فأدخلهم الخطيم واستخلفهم بالله رب هذا البيت الحرام ورب
 هذا البلد الحرام أن يكلمكم ثقتنا ولا علمتم له قاتلا فخافوا بذلك فلما حلفوا قال
 أدوا دية من غلظة من أسنان الأبل أو من الدنانير والدرهم دية وثلاثمائة
 رجل منهم يقال له سنان يا أمير المؤمنين وما يجزئني يعني عن مالي قال لا إنما
 قضيت عليكم بقضاء نبيكم صلى الله عليه وسلم فأخذوا دنانير (وأخرج) أيضا
 من طريق أبي الأحوص عن الكوفي عن أبي صالح عن ابن عباس وجد رجل
 من الأنصار قبلا في دالية ناس من يهود فبعث رسول الله صلى الله عليه
 وسلم إليهم وأخذ منهم خمسين رجلا من خيارهم فاستخلفهم بالله ما قتلنا ولا
 علمنا قاتلا وجعل عليهم الدية فقالوا لقد قضى بما قضى فينا نبينا موسى عليه
 السلام (وأخرج) أبوداود معناه من حديث عبد الرحمن بن بريد قال إن
 سهلا والله أوهم الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى يهود
 أنه قد وجد بين أظهركم قتيل فدوه فكتبوا يحلفون بالله خمسين يمينًا ما قتلناه
 ولا علمنا له قاتلا قال فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده بمائة ناقة
 (وأخرج) أيضا من طريق الزهري عن أبي سلمة وسليمان بن يسار عن
 رجال من الأنصار أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود وبدأيهم بحلف
 منكم خمسون رجلا فأبوا فقال لا أنصارا سخطوا فقالوا تحلف على الغيب
 يا رسول الله فجعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم دية على اليهود لأنه وجد
 بين أظهرهم (ورواه) عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري (وقد)
 تكلم البيهقي على هذا الباب ونحن ذا كرون كلامه ثم الجواب عنه
 بالانصاف فنقول أورد البيهقي حديث سهل بن أبي حنيفة من طريق وفيها
 البداهة بإيمان المدعين (ثم قال) ورواه ابن عيينة عن يحيى بن سعيد فخالف

الجماعة في لفظه ثم أسند من رواية الحميدي عن ابن عيينة وفيه البداية
 بإيمان المدعي عليهم وهم اليهود (قالت) والذي في مسند الحميدي عن ابن
 عيينة في باب إيمان المدعين موافقة الجماعة (وكذا) أخرجه النسائي عن
 محمد بن منصور عن ابن عيينة (ثم) ذكر البيهقي حديث سعيد بن عبيد عن
 بشير بن يسار عن سهل وفيه أنه عليه السلام قال لهم تأتون بالبيعة على من
 قتل قالوا لا نأيننه قال فيحافون لكم الحديث (ثم قال) ورواه البخاري
 وأخرجه مسلم من غير سياق المتن وقال غير مشكل على العارف أن يحيى بن
 سعيد أحفظ من سعيد بن عبيد وأرفع منه فحديثه أولى (ثم قال) البيهقي وإن
 صححت رواية سعيد فهي لا تنافي رواية يحيى لانه قد يريد بالبيعة الايمان
 مع الثلاث كما في رواية يحيى ثم يرد على المدعي عليهم عند ذكر قول المدعين
 (قالت) لا وجه لتشكيك البيهقي بقوله وإن صححت رواية سعيد مع ثقته
 وأخرج البخاري حديثه هذا (وأخرجه) مسلم ايضا ولم يشك في صحته وإنما
 يرجح يحيى على سعيد (وقد) جاءت أحاديث بعضها رواية سعيد وتوفيها
 (منها) ما ذكره البيهقي بعد (ومنها) ما أخرجه أبو داود بسند حسن عن رافع
 ابن خديج قال أصبح رجل من الانصار مقتولا بخيبر فأتاني أولياؤه الى النبي
 صلى الله عليه وسلم فذكروا ذلك له فقال ألكم شاهدان يشهدان على قاتل
 صاحبكم قالوا يا رسول الله لم يكن به أحد من المسلمين وإنما هم يهود وقد
 يفترون على أعظم من هذا قال فاختار منهم خمسين فاستخلفهم فأبوا فؤاده
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده (وقد) ذكر البيهقي هذا الحديث
 بعد في باب الشهادة على الجناية ورواه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن القاسم
 ابن عبد الرحمن الهذلي الكوفي قال أتناق رجلان من أهل الكوفة الى عمر
 ابن الخطاب فوجداه قد صدر عن البيت فقالا ان ابن عمنا قتل ونحن
 اليه شرع سواء في الدم وهو ساكت عن ما قال شاهدان ذوا عدل
 تحييان به على من قتله فنقيدكم منه وهذا هو الذي تشهد له الاصول
 الشرعية من ان البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه في مكان الوجه
 ترجيح هذه الأدلة على ما يعارضها وتأويل البيهقي لرواية سعيد تعسف
 ومخالفة للظاهر وحين قالوا ما نأيننه عقب عليه السلام ذلك بقوله فيحافون

لكم فكيف يقول البيهقي وقد طالهم بالبيئة ثم يعرض عليهم الإيمان
 ثم يرد ما على المتدعي عليهم (ثم) ذكر البيهقي حديث عبد الرحمن بن بريد
 وإنكاره على سهل فيمنارواه ثم نقل عن الشافعي بعد أن ذكر له الحديث
 فقال لي قائل ما منعك أن تأخذ به إذا قلت لا أعلم ابن بريد سمع من النبي
 صلى الله عليه وسلم فيكون مرسلًا أو أسنًا ولا إياك ثبت المرسل وسهل له
 صحة وساق سياقًا لا يشبه إلا الإثبات فأخذت به لما وصفت (قلت)
 ابن بريد هو عبد الرحمن بن بريد بن وهب بن قتيبي أخو بني حارثة أدرك النبي
 صلى الله عليه وسلم وذكروا ابن حبان وغيره في الصحابة وقال العسكري ثبت
 له صحة وصح الترمذي من روايته حديث رذوا السائل ولو بظلف محرق
 ومن المعلوم أن مسلمًا أنكر في اشتراط الاتصال بثبوت اللقاء والسماع
 واكتفى بإمكان اللقاء فعلى هذا لا يكون الحديث مرسلًا وإن لم يثبت سماعه
 (وقول) الشافعي وأسنا ولا إياك صوابه أن يقال ولا أت ثم الظاهر أن
 كلامه مع محمد بن الحسن والذي في كتب الحقيقة أن مذهبه ومذهب أصحابه
 قبول المرسل وكذا مذهب مالك (وقد) حكى ابن جرير الطبري أن ذلك
 مذهب السلف وأن رذوا المرسل ما حدث إلا بعد المسامحة وسهل وإن سمع
 من النبي صلى الله عليه وسلم لكن روايته لهذا الحديث مرسلًا لأنه كان
 صغيرًا في ذلك الوقت وذلك أنه ولد سنة ثلاث من الهجرة وغزو خيبر كانت
 سنة سبع وهذه القضية قبل ذلك حين كانت خيبر صلحًا لأنه وردني بعض
 طرق هذا الحديث في الصحيحين وهي يومئذ صلح وإيضافان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لهم إيمان تدواصاحبكم وإيمان تؤذوا بحرب وهذا الكلام
 لا يقال إلا لمن كان في صلح وإيمان وقد صرح سهل في رواية مالك أنه أخبره
 رجال من كبراء قومه فهذا يكشف لك أنه أخذ القضية عن هؤلاء ولم يشهد بها
 فتبين أن روايته لهذا الحديث مرسل (ثم) أن حديثه مضطرب أسنادًا وموتنا
 (أما) الأسناد فلما في اختلاف الرواة عن مالك في قوله أخبره رجال من كبراء
 قومه (هكذا) رواه يحيى بن يحيى عن مالك (وفي) رواية أخبره رجل من
 كبراء قومه وهي رواية ابن بكير عن مالك (وفي) رواية أخبره هو ورجال من
 كبراء قومه وهي رواية الشافعي عن مالك وذكر البيهقي أن روايته ابن وهب

كرواية الشافعي عن مالك والذي في التمهيد أن ابن وهب تابع يحيى على
 ذلك بخلاف ما ذكره البيهقي عن ابن وهب (وأما) المتن فن جهة اختلاف
 رواية يحيى ورواية سعيد بن خلف ابن عيينة وقع إرساله واضطراره خالف
 الأصول الشرعية وحديث ابن بجيد سلم من ذلك كله (وروى) معناه من
 وجوه كثيرة تقدم بعضها وهو الأول برسول الله صلى الله عليه وسلم أن
 لا يأمر أحدا بخلاف على ما أعلم له به (وقد روى) البيهقي نفسه من طريق
 أبي اسحق حدثني محمد بن إبراهيم التيمي عن عبد الرحمن بن بجيد قال التيمي
 والله ما كان سهل بأكثر علمائه ولكنه كان أسن منه أنه قال له والله
 ما هكذا كان الشأن ولكن سهل أوهم ما قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أحلفوا على ما أعلم لكم به ولكنه كتب إلى محمد بن خبير الحديث وأيضا
 فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال لحويصة ومحيصة وعبد الرحمن أنخافون
 وتستحقون دم صاحبكم وعند الشافعي اليقين يجب على عبد الرحمن وحده
 لأنه أخو المقتول وحويصة ومحيصة عما ولا يمين عليهما (ثم) ذكر البيهقي
 عن الشافعي أنه قال له ذلك القائل أي الذي نأخره في هذه المسئلة فأنه
 إن تأخذ بحديث الزهري أي الذي تقدم من كتاب أبي داود قال فقلت
 مرسل والقتيل انصاري والانصاريون بالعناية أولى بالعلم به من غيرهم إذ
 كان كل ثقة (ثم قال) البيهقي بعد أن أورد حديث الزهري بتمامه فهذا
 مرسل بترك تسمية الذين حدثوهما وهو بخالف الحديث المتصل في البداية
 بالقسامة وفي إعطاء الدية والثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وداه
 من عنده وخالفه ابن جرير وغيره في لفظه فقال من رجل من أصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم (قلت) حديث الزهري مسند متصل (وقال) ابن عبد
 البر في التمهيد هو حديث ثابت وفي الاستدكار هو حجة قاطعة لا روي
 وأبي حنيفة وسائر أهل الكوفة (ثم) أنا ولو سلمنا أنه مرسل فحديث سهل
 أيضا مرسل غير متصل كما تقدم وقول الشافعي والانصاريون بالعناية أولى
 بالعلم به (قلنا) ابن بجيد أيضا منهم والزهري أيضا منهم وهو وإن خالف
 حديث سهل في البداية بالقسامة فقد تأيد بعدة أحاديث تقدم بعضها
 وتابعه أيضا بدلالة الأصول ولأن رواة أئمة فقهاء حفاظ لا يعدل بينهم

غيرهم وموافقه من جعل الدية عليهم يؤيده ما في حديث ابن مسعود عليه السلام كتب إليهم أنه قد وجد فيكم قتيلا بين أيديكم فذروه (وفي) الصحابي
 أمان تدوا صاحبكم وأما ان تؤذوا بحرب من الله ورسوله (ووجه) التوفيق
 بين هذه الأحاديث وبين ما في حديث سهل أنه عليه السلام أوجبها عليهم
 ثم تبرع بها عنهم (وقال) الزهري في شرح مسلم معناه أنه عليه السلام
 اشتراها من أهل الصدقات بعد أن ملكوها ثم دفعها أئمة إلى أهل القتل
 قال وهو المختار وقاله به هو وأصحابنا وغيرهم انتهى (وبهذا) ينزل
 الاختلاف وحديث معمر عن الزهري مفسر وحديث ابن جريج وغيره مجمل
 فيرد على المفسر ولا يكون بينهما اختلاف (ثم) إن لفظ حديث ابن جريج عن
 الزهري أنه صلى الله عليه وسلم أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية
 فقتل بها بين أناس من الأنصار في قتيلا أذعوه على اليهود فصرح في هذا
 الحديث الصحيح أنه قضى بها في قتل الأنصار كقسامة الجاهلية وقد ذكر
 البيهقي فيما بعد في باب ما جاء في قسامة الجاهلية من طريق البخاري عن ابن
 عباس أن أبا طالب بدأ بأيمان المدعي عليهم فدل ذلك على أنه عليه السلام
 بدأ أيضا في قتل الأنصار والمدعي عليهم وذكر أيضا فيما بعد حديثا عزا
 إلى البخاري وفيه أيضا أنه عليه السلام بدأ بأيمان اليهود وأن عمر فعل ذلك
 (ثم) إن لفظ مسلم عن أبي سلمة وسليمان بن يسار عن رجل من أصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم من الأنصار أنه صلى الله عليه وسلم أقر القسامة (وفي)
 مصنف عبد الرزاق عن رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 والظاهر أن المجمع حديث واحد فلا نسلم أن الحديث مرسل كما زعم
 الشافعي رضي الله عنه ولو كان مرسلًا لأخرجه مسلم في صحيحه (ثم) ذكر
 البيهقي بعد سياق قصة قتل خيول من طريق الشافعي ما نصه فذكر
 الشافعي في الجواب عنه بما يخالفون عمر في هذه القضية من الأحكام
 (قلت) إنما خالفوني تلك الأحكام لأنه قامت عندهم فيها أدلة أقوى من
 قول علي رضي الله عنه وقد ذكر عيسى بن أبيان في كتاب الحجج أن مخالفته
 قد تركتم من حديث عمر أشبه لأنه كتب إلى عامة المؤمنين بعث بهم إلى مكة
 وأنتم تقولون يدفع في الحكومة إلى أقرب القضاة وفيه ما يستعمل في غير

وأنتم تفكرون أن يستخاف الافي بحماس المحكم حيث كان (وفيه) أنه قال
 له عمله أبعث إلى بخمسين رجلا وعندكم الخيار للذعي (وفيه) حقنتم بأيمانكم
 دماءكم وعندكم أن لم يخلفوا لم يقتلوا (ثم) أجاب ابن أبان بما ملخصه أنه أراد
 أن يتولى المحكم وأن عامله لا يقوم فيه مقامه لينتشر في البلاد ويعمل به من
 بعده ولهذا فعله في أشهر المواسع وهو الحجاز براه أهل الموسم وينقلوه إلى
 الآفاق ولا شك أن ثوابه كانوا يقضون في البلاد النائية ولو وجب حمل كل
 أحد إليه لم يكتب إلى أبي موسى وغيره في الأحكام ولهذا لم يستخاف عمر
 والأئمة بعده أحد في الحجاز وإنما كتب عمر أن كان لم يقتل لا تقتلوه احتياطا
 واستعظاما للدم ولم يقل أبعث إلى بخمسين فتخبرهم أنت ولم يكن يولي جاهلا
 وإنما كتب إلى من يعلم أن الحجاز للذعي لأنه يستخلف لهم فكيف يستخاف
 من لا يريدونه وإنما قال حقنتم بأيمانكم دماءكم لأنهم لو لم يخلفوا حبسوا
 حتى يقرروا فيقتلوا أو يخلفوا فأيمانهم حقن دماءهم اذ تخلصوا بها من
 القتل أو الحبس كقوله تعالى ويدراغنها العذاب أن تشهد فلولا تلاعن
 حبست حتى تلاعن فتنبؤوا وتقر فترجم انتهى (ثم) ذكر البيهقي أن الشافعي
 قيل له أثابت هو عندك أي قضية عمر المتقدمة قال لا أنارواه الشعبي
 عن الحارث الأعور والحارث مجهول ونحن نروى عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بالاسناد الثابت أنه بدأ بالذمين فلما لم يخلفوا قال فتبرئكم يهود
 بخمسين يميننا وإذا قال تبرئكم يهود فلا تكون عليهم غرامة ولما لم يقبل
 الأنصار يمينهم وداه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجعل على يهود شيئا
 والقتيل بين أظهرهم (قلت) لم يذكر أحد في ما علمنا أن الشعبي رواه
 عن الحارث الأعور غير الشافعي ولم يذكر سنده في ذلك وقد رواه الطحاوي
 بسنده عن الشعبي عن الحارث الوادعي هو ابن الأزعم وفيه قال الحارث
 فكنت فيمن أقسم ثم غرنا الآية وسباني أن يجالدارواه عن الشعبي
 كذلك (وأخرج) الطحاوي من طريق زهير بن معاوية عن أبي اسحق عن
 الحارث بن الأزعم قال قتل قتيل بين وادعة وحى آخر والقتيل إلى وادعة
 أقرب فقال عمر لو ادعة الحديث فهذا يدل على أنه هو والواسطة لا الحارث
 الأعور كما زعم الشافعي (ورواه) أيضا عبد الرزاق عن الثوري عن منصور

عن الحكم عن الحارث بن الازمع (ثم) قال البيهقي قال الربيع المرادي
 أخبرني بعض أهل العلم عن جرير عن مغيرة عن الشعبي قال الحارث الأعور
 كان كذابا (قالت) ليس فيما نحن فيه ذكر للأعور وإنما هو الحارث الوادعي
 وقد ذكره أبو عمرو وغيره في الصحابة وذكره ابن حبان في ثقات التابعين
 (ثم) أن الحارث الأعور أن تكلم وأفيه فليس بمجهول كما زعم الشافعي بل
 هو معروف روى عنه البخاري والشعبي والسيدي وغيرهم (ثم) ذكر البيهقي
 أنه روى عن مجاهد عن الشعبي عن مسروق عن عمر قال ومجاهد غير محتج به
 (قالت) أخرج له مسلم والأربعة وقد تعبر في آخر عمره (ثم قال) وروى عن
 مطرف عن أبي اسحق عن الحارث بن الازمع عن عمر وأبو اسحق لم يسمعه
 منه (وروى) ابن المديني عن أبي زيد عن شعبة سمعت أبا اسحق يحدث
 حديث الحارث بن الازمع أن قبلا وجد بين وادعة وخبوان فقالت
 يا أبا اسحق من حدثك قال مجاهد عن الشعبي عن الحارث فحدثت رواية
 أبي اسحق إلى مجاهد واختلف فيه على مجاهد (قالت) قد رواه الثقات عن
 أبي اسحق عن الحارث هكذا بلا واسطة ويحتمل أن يكون سمعه بالملوع عن
 الحارث ثم بالنزول عن مجاهد عن الشعبي عن الحارث ولا مانع من ذلك ولا
 تعود روايته إلى مجاهد إلا إذا لم يثبت في أبي اسحق الحارث وهذا الاثر وإن
 كان منقطعا فقد عساه ما تقدم من الأحاديث (وفي) التمهيد روى مالك
 عن ابن شهاب عن عراك بن مالك وسالم بن يسار عن عمر بن الخطاب
 بدأ المدعي عليهم بالأيمان في القسامة (وأخرج) ابن أبي شيبة عن ابن
 شعبة وأبي معاوية عن ابن أبي ذئب عن الزهري أنه عليه السلام قضى
 في القسامة أن اليمين على المدعي عليهم (وقال) أيضا حديثنا أبو معاوية عن
 مطيع عن فضيل بن عمرو عن ابن عباس أنه قضى بالقسامة على المدعي عليهم
 (وحديثنا) أبو معاوية ومعن بن عيسى عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن
 سعيد بن المسيب أنه كان يرى القسامة على المدعي عليهم (وأخرج) أيضا
 بسنده عن عمر بن عبد العزيز أنه بدأ المدعي عليهم باليمين ثم ضمنهم العقل وقد
 جمع في هذا بين اليمين والغرامة وكذا فعل عمر ودل عليه ما في الصحيحين
 أما إن تدواصا حكم الحديث فالزمهم أحد أمرين إما أن يدفعوها أو يعتنوا

فبذبحهم ويصبروا حرا ولم ينص في حديث سهل أنهم يبرقونهم من
الحرارة فيجتمل ان يراد تبرئكم عن دعوى القتل أو عن الحبس والقود
ان اقروا (وقول) الشافعي ولم يجمل على يهود شيئا فقد تقدم خلافه وأنه
عليه السلام جعله على يهود لانه وجد بين أظهرهم وتقدم ايضا ما يؤيده
والله اعلم

(بيان الخبر الدال على التبرع في العفو عن القصاص)

(أبو حنيفة) عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال من عفا عن دم لم يكن له ثواب الا الجنة كذا رواه البخاري من طريق أبي
اسحق الفزاري عنه (وأخرجه) الخطيب من هذا الطريق وقال قال
ابو عوانة لا آمن ان تكون له علة (ومعناه) عند أبي داود والنسائي وابن
ماجه من حديث أنس ما رايت النبي صلى الله عليه وسلم رفع اليه شيء فيه
قصاص الا أمر فيه بالعفو (وأخرج) البيهقي من طريق أبي السفر عن أبي
البرداء رفعه ما من رجل مسلم يصاب بشيء في جسده فيتصدق به الارتفاع
الله به درجة وخط عنه به خطيئة (ومن) طريق الشعبي عن عبادة بن
الصامت رفعه من أصيب بجسده بقدر نصف دينه فباعا كفر عنه نصف
سنتائه وان كان ثلثا أو ربعا فعلى قدر ذلك (ثم قال) كلاهما منقطع (قلت)
عبادة توفي سنة أربع وثلاثين والشعبي ولد سنة تسع عشرة فلهما قوة لعمادة
ممكن (وقد) أخرج النسائي هذا الحديث عن الشعبي عن عبادة فتحمل
عنه على الاتصال على رأي مسلم وغيره

(بيان الخبر الدال على عفو بعض الاولياء عن القصاص)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان عمرا بن بريح قتل شخصا فأمروا بقتله
فباع بعض الاولياء فأمروا بقتله فقال ابن مسعود ماتت النفس لهم جميعا فلما
عفا هذا الحي النفس فلا يستطيع ان يأخذ حقه حتى يأخذ غيره قال
فا ترى قال ارى ان تجعل الدين في ماله وترفع حصة الذي عفا فقال عمر
وانا ارى ذلك كذا رواه محمد بن الحسن في الاثر عنه (وأخرجه)
البيهقي من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن وقال هذا منقطع كائنه
يشير الى ان ابراهيم لم يدرك عمرو ابن مسعود وقد تقدم في هذا الكتاب

مرارا ان مارواه ابراهيم عن الصحابة فهو متصل عندنا جماعة من غير واحد
من الاثبات على ان المنة طمع عندنا حجة مالم يصاد السنة وعند الشافعي ايضا
اذا روى من وجه آخر (وقد) اخرج البيهقي نفسه في هذا الباب من حديث
عائشة ان عفو بعض الاولياء يكف به عن القود (ومن) طريق الاصح
عن زيد بن وهب عن عمر في قصة مثله
(بيان الخبر الدال على ان دية الخطأ الخاس ودية شبهه العمد ارباع)
(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن عبد الله بن مسعود انه قال في دية
الخطأ مائة بعير عشرون ابنة مخاض وعشرون ابنة لبون وعشرون ابن
مخاض وعشرون حقة وعشرون جذعة وفي شبه العمد ارباع خمسة
وعشرون ابنة مخاض وخمسة وعشرون ابنة لبون وخمسة وعشرون حقة
وخمسة وعشرون جذعة كذا رواه الحسن بن زياد في مسنده عنه (واخرجه)
ابن خسر ومن طريق محمد بن شعاع عن الحسن بن زياد (واخرجه) ابو داود
والترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق خشب بن مالك الطائي عن ابن
مسعود رفعه في دية الخطأ عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت
مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض ذكر (وقال) الترمذي
لا نعرفه مرفوعا الا من هذا الوجه وقد روى عن عبد الله موقوفا (قلت)
كأنه يشير الى رواية الامام (وقال) ابو بكر البزار لا نعلمه روى عن عبد الله
مرفوعا الا بهذا الاسناد (واخرجه) ابن أبي شيبة وأحمد واسحق والبيهقي
من طريق اسراييل عن أبي اسحق عن علقمة عن ابن مسعود موقوفا مثل
رواية الامام (قال) الحافظ ويروى عن سليمان بن يسار نحوه (قلت) كأنه
يشير الى مارواه مالك عن ابن شهاب وروية وبلغه عن سليمان بن يسار
انهم كانوا يقولون دية الخطأ عشرون ابنة مخاض وعشرون ابنة لبون
وعشرون ابن لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة (وقال) البيهقي بعد ان
روى هذا الحديث من طريق علقمة عن ابن مسعود موقوفا وكذلك رواه
وكيع في كتاب الديات له عن الثوري عن منصور عن ابراهيم عن عبد
الله وعن الثوري عن أبي اسحق عن علقمة عن عبد الله (واخرج)
الدارقطني من طريق أبي مجاز عن أبي عبيدة عن عبد الله نحوه وفيه عشرون

ابن لبون مكان بنى مخاض وقال هذا السناد حسن (وضعهف) الاول من
 اوجه عديدة وقوى رواية ابي عبيدة بمارواه عن ابراهيم النخعي عن ابن
 مسعود على وقعه (وتعقبه) البيهقي بان الدارقطني وهم فيه والجمواد قد يعثر
 (ثم قال) ورايته ايضا في كتاب ابن خزيمة وهو امام من رواية وكيع عن
 صفوان بن اسناديه فقال بنى لبون كما قال الدارقطني (قلت) وقد رد البيهقي
 على نفسه بنفسه فاتفق ان يكون الدارقطني عثر والدليل على ذلك قول
 البيهقي بعد رواه اى الدارقطني من طريق يحيى بن ابي زائدة عن ابيه
 وغيره عن ابي اسحق عن علقمة عن عبد الله بنى مخاض فان كان مارواه
 محموظا فهو الذى يغيب اليه وصارت الروايات فيه عن ابن مسعود معارضة
 (ثم قال) ومذهب عبد الله مشهور فى بنى المخاض وقد اختار ابن المنذر فى
 هذا مذهبه واحتج بان الشافعى انما صار الى قول اهل المدينة فى رية الخطا
 لان الناس قد اختلفوا فيه او السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم وردت
 مطلقة بمائة من الابل غير مفسرة واسم الابل يتناول الصغار والكبار فالزم
 القائل اقل ما قالوا وكان عنده قول اهل المدينة اقل ما قيل فيها وكان لم يباغ
 قول ابن مسعود فوجدنا قول ابن مسعود اقل ما قيل فيها لان بنى المخاض
 اقل من بنى اللبون واسم الابل يتناولها فكان هو الواجب دون ما زاد عليه
 وهو قول عصابي فهو اولى من غيره (ثم قال) البيهقي قال ابوداود وهو قول
 عبد الله يعنى انه موقوف انتهى (واعترض) عليه بعض اصحابنا فقال لا يفهم
 هذا من كلام ابى داود بل المفهوم من كلامه انه اخرج الحديث وسكت
 عنه ثم افاد انه قول عبد الله ايضا (قلت) وهذا بعيد والمعنى الذى فهمه
 البيهقي هو الذى فهمه الحافظ كالدارقطني وابن المنذر والخطابي والبيهزار
 والمنذرى وغيرهم والحق لا يبعد عنه فقد روى الحديث موقوفا من فروع
 وكانه اشار ابوداود الى هذا (وفى) الاستدكار وهو قول ابى حنيفة واصحابه
 واحد (وفى) احكام القرآن للرازمي لم يرو عن احد من الصحابة ممن قال
 بالانجاس خلافه (وقول) الشافعى لم يرو عن احد من الصحابة (وقال)
 الطحاوى قول من جعل فى الخطا مكان ابن لبون بنت مخاض اولى لان بنى
 اللبون اعلى من بنى المخاض فلا تثبت هذه الزيادة بغير توقيف (ثم) ذكر

البيهقي طريق المرفوع فقال أبو معاوية عن الحجاج عن يزيد بن جبير عن خشف
ابن مالك عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل المدينة في
الخطأ اجاسا (وقال) عبد الواحد بن زياد حدثنا الحجاج نحوه وزاد عشرون
حقة وعشرون جذعة وعشرون ابنة مخاض وعشرون ابنة لبون وعشرون
ابن مخاض (قلت) وهي طريق أبي داود التي تقدم ذكرها (ثم قال) في
الدارقطني أنه قال لا نعلمه رواه سوى خشف وهو مجهول والحجاج مروي
ورواه ثقات منه فاختلفوا عليه ورواه عبد الرحيم بن سليمان عبد الواحد
ورواه يحيى بن سعيد الأموي عن الحجاج فجعل مكان الحقة أبي بن الليثون
ورواه اسمعيل بن عياش عن الحجاج فجعل مكان بني المخاض بني اللبون
ورواه أبو معاوية وحفص بن غياث وجماعة عنه ولفظه جعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم دية الخطأ اجاسا لم يزيدوا (ثم قال) البيهقي الصحيح وقفه
والصحيح عن عبد الله أنه جعل أحدا اجاسا بني المخاض لا كما توهمه
الدارقطني (قلت) قد روى رفعه كما عند أبي داود وقد علم أنه إذا أخرج حديثا
وسكت فإنه يدل على أنه حسن عنده إلا أن يكون فهم من قوله أنه من قول
عبد الله صحة الوقف ولم يتوهم الدارقطني في ذكر بني المخاض بدل بني اللبون
لما تقدم أنه عند ابن خزيمة كذلك الروايات متعارضة فلم يناسب توهم
الدارقطني فيما نقله (ثم قال) البيهقي وقد اعتذر من رغب عن هذا بشيئين
ضعف رواية خشف وانقطاع رواية الموقوف فإنه رواه إبراهيم وأبو عبيدة
عن عبد الله وكذلك رواية أبي اسحق عن علقمة لأنه لم يسمع منه شيئا (قلت)
وذكر الخطابي مثل هذا الكلام وقال خشف مجهول ونقل عن الدارقطني
أنه لم يروه عنه إلا يزيد بن جبير ولا نعلم أحدا رواه عنه إلا حجاج بن أرطاة وهو
مشهور بانه ليس وبأنه يحدث عن بلقاء ولم يسمع منه ونقل المنذري هذا
الكلام في مختصر السنن وقال عن الموصلي خشف بن مالك ليس بذلك وذكر
له هذا الحديث وكذلك قاله أبو بكر الرازي من علمائنا أنه لا يعرف (قلت)
ورقة النسائي وذكره ابن حبان في ثقات التابعين نقل هذا كيف يكون
مجهولا لا يعرف (وأما) ما ذكر في دية شبه العمد فأخرجه أبو داود من طريق
علقمة والاسود قال قال عبد الله بن مسعود في شبه العمد خمس وعشرون

حققة وخمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون بنات لبون وخمس
وعشرون بنات مخاض (وقد روى) في ذلك اختلاف في أقوال الصحابة
بينه البيهقي وغيره (وقال) النضر بن شميل ابنة مخاض لسنة وابنة لبون
لستين وحققة ثلاث وجذعة لأربع والثاني خمس ورباع لست وسدس
اسبغ وبارل لثمان

(بيان الخبر الدال على قيمة الدية وتقدير البدل فيها)

(اعلم) ان قيمة الدية هي قيمة الابل التي هي الاصل في الدية وقومها رسول
الله صلى الله عليه وسلم على أهل القرى لعزة الابل عندهم فباعت الدية
في زمانه من الذهب ثمانمائة دينار ومن الورق ثمانية آلاف درهم فخرى
الامر بذلك الى ان كان عمر وعزت الابل في زمانه فباع بقيمة من الذهب ألف
دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم وهو قول أصحابنا وقال مالك والشافعي
اثني عشر ألفا (ولا) تثبت الدية الا من هذه الأنواع الثلاثة عند أبي
حنيفة وقال مناه من البقر مائتا بقرة ومن الغنم ألفا شاة ومن الخيل مائتا
حلة كل حلة ازار ورداء وهو رواية عن الامام أيضا (وكان) أبو حنيفة
يقول ان التقادير انما تستقيم بشئ معلوم المسألة لا بشئ مجهول وبمالية
هذه الاشياء مجهولة (وقال) الخطابي أوجب الشافعي في دية العمد الابل
وان لا يصار الى البقر الا عنداء واز الابل فاذا أموزت كان منها قيمتها ما باغت
ولم يعتد بقيمة عمر لانها قيمة في ذلك الوقت والقيم تزيد وتقص وهذا على
قوله الجديدي وقال في القديم بقيمة عمر وهو اثنا عشر ألف درهم أو ألف دينار
(أبو حنيفة) عن الميثم عن الشعبي عن عمرانه فرض على أهل الذهب ألف
دينار في الدية وعلى أهل الورق عشرة آلاف كذا رواه محمد بن الحسن
في الاثر عنه (وأخرجه) البيهقي من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن
(قال) وقال أهل المدينة اثنا عشر ألف درهم (ثم قال) محمد بن الحسن قد
صدق أهل المدينة ان عمر فرض الدية اثني عشر ألفا وكانوا يزن ستة
(وأخبرنا) الثوري عن مغيرة عن ابراهيم قال كانت الدية الابل فجعلت
الابل الصغير والكبير كل بعير مائة وعشرون درهما ووزن خمسة فذلك
عشرة آلاف درهم (وروى) محمد بن الحسن أيضا وابن أبي شيبة والبيهقي

النصف من عقل الرجل في النفس وفيما دونها كذا رواه البيهقي في السنن
من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن عنه (ورواه) عن محمد بن الحسن أيضا
قال أنس بن محمد بن أبان عن حماد عن إبراهيم بن عمرو عن علي بن عبد الله عن علي
النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونها (قال) البيهقي هذا منقطع
(ورواه) الحسن بن زياد في مسنده عن الإمام بهذا السند ولفظه جراحات
النساء على النصف من جراحات الرجال ما دون النفس (أبو حنيفة) عن حماد
عن إبراهيم عن ابن مسعود قال تستوي جراحات النساء والرجال في السن
والموضحة وما كان مما سوى ذلك فالنساء على النصف من جراحات الرجال
كذا رواه الحسن بن زياد عنه (وأخرجه) ابن خزيمة عن طريقه (أبو حنيفة)
عن حماد عن إبراهيم عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه قال جراحات النساء
مثل جراحات الرجال فيما بينهما وبين ثلث الدية فإن زادت الجراحات على
الثلث كانت جراحات النساء على النصف من جراحات الرجال كذا رواه
الحسن بن زياد عنه ومن طريقه ابن خزيمة (وأخرج) البيهقي عن طريق
شعبة عن الحكم عن الشعبي عن زيد بن ثابت أنه قال في جراحات الرجال
والنساء سواء إلى الثلث فما زاد على النصف (ومن) طريق مشيم عن
الشيخاني وفيه كذا وابن أبي ليلى عن الشعبي أن عليا قال جراحات النساء على
النصف من دية الرجل فيما قل وكثر (وقال) ابن مسعود لا السن
والموضحة فإنهما سواء وما زاد على النصف وقال على النصف في الكل
(قال) وكان قول علي أعجبها إلى الشعبي (ورواه) إبراهيم النخعي عن زيد
ابن ثابت وابن مسعود وذلك منقطع (ورواه) شقيق عن عبد الله وهو
متصل انتهى (وفي) مصنف ابن أبي شيبة عن جرير عن مغيرة عن إبراهيم
عن شريح قال أتاني عروة البارقي من عند عمر أن جراحات الرجال
والنساء تستوي في السن والموضحة وما فوق ذلك فدية المرأة على النصف
من دية الرجل (وأخرج) النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جدّه رفعه عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من ديتها
(بيان الخبر الدال على أن دية المسلم والذي سواه في حكمه المستأمن)
(أبو حنيفة) عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال دية اليهودي

والنصراني مثل دية المسلم كذا رواه البخاري عن طريق أبي حنيفة
 اسحق بن بشر البخاري عنه (أبو حنيفة) عن الزهري عن أبي بكر وعمر رضي
 الله عنهما أنهما قالوا دية أهل الذمة مثل دية الحر المسلم كذا رواه طحاوي
 طريق أبي بلال عن أبي يوسف عنه (أبو حنيفة) عن أبي العتوف الجراح
 ابن المنال عن الزهري عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أنهما قالوا دية
 اليهودي والنصراني مثل دية الحر المسلم كذا رواه ابن خزيمة عن طريق محمد
 ابن الحسن عنه (أبو حنيفة) عن الهيثم بن أبي الهيثم أن النبي صلى الله عليه
 وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان قالوا دية الماهدي دية الحر المسلم كذا رواه محمد بن
 الحسن عنه (أبو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة أن عليا رضي الله عنه قال دية
 اليهودي والنصراني وكل ذي كبدية المسلم كذا رواه عبد الرزاق في مصنفه
 عنه وهذا قول أصحابنا (وقال) مالك دية الذي ستمه آلاف درهم (وقال)
 الشافعي دية الكفاي أربعة آلاف ودية المجوسي ثمانمائة (وقد) عقد البيهقي
 في السنن بابا في هذه المسئلة ذكر فيه ما يوافق مذهبه وما يخالفه (ونحن)
 إذا كرون كلامه ومتكلمون فيه بمشيئة الله تعالى وعونه (فأقول) ما ذكر
 فيه حديث الكتاب الذي كتبه صلى الله عليه وسلم لعمر بن خرم وفيه وفي
 النفس المؤمنة مائة من الأبل فاحتج به بما بالمفهوم ولا يخفى أن خصمه
 لا يقول بالمفهوم ومن قاعدته حمل المطاق على إطلاقه فيجوز ما ورد في بقية
 الروايات من قوله صلى الله عليه وسلم في النفس مائة من الأبل ونحوه على
 إطلاقه وحديث وفي النفس المؤمنة على تقييده (ثم) ذكر عن ثابت الحداد
 عن ابن المسيب أن عمر قضى في دية اليهودي والنصراني بأربعة آلاف
 (والكلام) معه فيه من وجهين (أولا) ثابت الحداد مجهول لا يعرف ولذا
 قال الذهبي في مختصره ومن ثابت الحداد (وثانيا) فقد ذكر مالك وابن معين
 أن ابن المسيب لم يسمع من عمر وقد جاء عن عمر خلاف ذلك (قال) عبد الرزاق
 في مصنفه حدثنا رباح بن عبيد الله أخبرني حميد الطويل أنه سمع أنس بن
 مالك يحدث أن يهوديا قتل غيلة فقتل فيه عمر بن الخطاب بأثنى عشر ألف
 درهم (وقال) الطحاوي حدثنا إبراهيم بن منقذ حدثنا عبد الله بن يزيد
 المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب حدثني يزيد بن أبي حبيب أن جعفر بن عبد

الله بن الحكم أخبرنا رفاع بن السموال اليه ودي قتل بالشام فجعل عمر دية
 الف دينار (فهذا) السند على شرط مسلم خلا بن منقذ وهو ثقة أخرجه له
 الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه (ثم) أورد البيهقي عن ابن عيينة
 عن صدقة بن يسار أرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله عن دية المعاهد فقال
 قضى فيه عثمان أربعة آلاف قال فقائنا في قبله قال فخصمنا (وقال)
 في كتاب المعرفة أرادوا أن ابن المسيب كان يقول بخلاف ذلك ثم رجع إلى
 هذا (قلت) السابق لا يدل على ذلك (وقد) روى عن عثمان وابن المسيب
 خلاف ذلك (أما) عن عثمان فسيأتي الكلام عليه قريباً (وأما) عن ابن
 المسيب فأخرجه أبو داود في مراسله بسند صحيح قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم دية كل ذي عهد في عهده ألف دينار (وذكر) ابن عبد البر في
 التمهيد بسنده عن جماعة منهم ابن المسيب أنهم قالوا دية المعاهد كدية المسلم
 (وروى) الطحاوي عن ابن المسيب بسند حسن مثل ما رواه أبو داود (فعلم)
 من مجموع ذلك أنه لم يكن ممن يقول بذلك (ثم) ذكر البيهقي وروى عن عثمان
 بخلافه وهو باسنادين أحدهما غير محفوظ والآخر منقطع ذكر في باب
 لا يقتل مؤمن بكافر (قلت) أراد بذلك مهر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر
 أن رجلاً مسلماً قتل رجلاً من أهل الذمة عهد أودع إلى عثمان فلم يقتله وغلط
 عليه الدية مثل دية المسلم وكأنه أشار إلى هذا السند الذي هو غير محفوظ
 (وأما) المنقطع فهو ما رواه الشافعي عن محمد بن الحسن عن محمد بن يزيد عن
 سفيان بن حسين عن الزهري أن ابن شماس قتل رجلاً من أنباط الشام فرفع
 إلى عثمان وفيه فجعل دية ألف دينار (ووجه) انقطاعه أن الزهري لم
 يدرك هذه القضية وقد تقدم في ذلك الباب الكلام على رجال هذا السند
 (وحديث) مهر عن الزهري أخرجه عبد الرزاق في مصنفه من وجهين وذكر
 ابن خزم أنه في غاية الصحة عن عثمان فلا أدري ما معنى قول البيهقي غير محفوظ
 (وقد) روى البيهقي نفسه في آخر الباب من طريق ابن جرير عن الزهري
 قال كانت دية اليهودي والنصراني في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وأبي بكر وعمر وعثمان مثل دية المسلم فلما كان معاوية الحديث (وهذا)
 يعقوب ما روى عن عثمان بالسندين المذكورين فصار هذا الأثر عن عثمان

مرويان من ثلاثة أوجه أحدها متصل صحيح والاخران منقطعان والمنقطع
 عند الشافعي يقوى بمنقطع مثله فكيف بهذين (ثم) ذكر البيهقي من طريق
 أبي صالح عن ابن لمية عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبه رضي
 الله عنه رفعه قال دية المجوسى ثمانمائة درهم وسكت عنه (وقال) الذهبي
 اسناده ضعيف (وقال) الطحاوى لا نعلم شيئا روى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم في دية المجوسى غير هذا الحديث الذى لا يثبت له أهل الحديث لاجل
 ابن لمية لا سيما من رواية عبد الله بن أبي صالح عنه وذكر من رواية ابن وهب
 عن ابن لمية عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب ان عليا وابن مسعود كانا
 يقولان في دية المجوسى مثله (قلت) هو منقطع (ثم) قال فأما حديث أبي بكر
 ابن عباس فمن أبي سعد البقال عن عكرمة عن ابن عباس جعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم دية العامرين دية الحر المسلم وكان لهم عهد (وفى) لفظ
 أحمد بن يونس جعل دية المعاهدين دية المسلم فأوسعد سعيد بن المزبان
 لا يحتج به (قلت) أخرج له البخارى فى التاريخ والترمذى وابن ماجه وهو
 ضعيف مدلس (وقال) ايضا ثم ظاهره يوجب ان يكون كحديث عمرو بن
 شعيب (قلت) يعنى به عقل الكافر نصف عقل المؤمن (ثم) قال ورواه الحسن
 ابن عماره عن الحكم عن مقدم عن ابن عباس قال ودى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم رجلا من المشركين كانا منه في عهد دية الحرين المسلمين (قلت)
 كان البيهقي يجعل الدية في قوله دية الحر المسلم مقسومة على العامرين
 فيحصل لكل واحد النصف ورواية الحسن بن عماره تنفي هذا التأويل
 وتصرح بأن دية كل واحد منهما دية مسلم الا ان البيهقي تكلم في الحسن
 ابن عماره وقال انه متروك (وقد) أخرج الترمذى وابن جرير الطبرى هذا
 الحديث من رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عباس ولفظه ما ودى
 العامرين بدية المسلمين وهذا يقوى رواية الحسن وينفى تأويل البيهقي
 (ثم) روى عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دية
 الذمى دية المسلم وقال رواه أبو كرز عبد الله بن عبد الملك الفهرى وهو متروك
 ولكن تقدم عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر فى قصة عثمان ما يؤيد به (ثم)
 ذكر البيهقي من حديث ابن جريح عن الزهرى كانت دية اليهودى

والنهراني مثل دية المسلم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر
وعمر وعثمان الحديث (ثم ذكر أن الشافعي رده لا تقطاعه وإن الزهري يبيع
الموسل وقد روي عن عمر وعثمان ما هو أوضح منه) قال (هذا الحديث ذكره
أبو داود في مراسيله بسند صحيح من ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال كان عقل
الذي مثل عقل المسلم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وزمن أبي بكر
وزمن عمر وزمن عثمان حتى كان صدر من خلافة معاوية الحديث (قال)
أبو داود رواه ابن اسحق ومعه عن الزهري نحوه وزاد في آخره
ثم (ذكر) عبد الرزاق في مصنفه من معمر عن الزهري نحوه وزاد في آخره
قال الزهري ولم يقض لي أن إذا كر عمر بن عبد العزيز فأخبره أن قد كانت
الدية تامة لأهل الذمة (قال) معمر قلت للزهري بلغني أن ابن السيب
قال دية أربعة آلاف قال إن خير الأور ما رخص على كتاب الله قال الله
تعالى فدية مسلمة إلى أهله (وأخرج) أبو داود أيضا في مراسيله بسند رجاله
ثقات من عبيد بن المسيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دية
كل ذي عهد في عهد ألف دينار (وقد) تأيد هذا المرسل بمسائل صحيحين
وبعدة أحاديث مسندة وإن كان فيها كلام وبمذهب جماعة كثيرة من
العلماء ومن بعدهم فوجب أن يعمل به الشافعي كما عرف من مذهبه (وفي)
التحفة روى اسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس في قصة
بني قريظة والنضير أنه صلى الله عليه وسلم جعل ديتهم سواء دية كاملة وعمر
وعثمان قد اختلف عنهم ما وقد تقدم عن عثمان موافقة هذه الأحاديث
من وجوده عديدة بعضها في غاية الصحة كما قدمنا عن ابن خرم وهذا هو الذي
دل عليه ظاهر كتاب الله تعالى لأنه تعالى قال ومن قتل مؤمنا خطأ فتعزير
رقبة مؤمنة ودية مسلمة ثم قال وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق
فدية مسلمة والظاهر أن هذه الدية هي الدية الأولى وكذا فهم جماعة من
السلف (قال) ابن أبي شيبة حدثنا عبد الرحيم هو ابن سليمان عن أشعث
هو ابن سوار عن الشعبي وعن الحكم وجماعة عن إبراهيم قال دية اليهودي
والنهراني والمحربي المعاهد مثل دية المسلم ونساؤهم على النصف من دية
الرجال (وكان) عامر الشعبي يلو هذه الآية وإن كان من قوم بينكم وبينهم

مباشرة فدية مسلمة الى اهله واشعث وان تكلم وافيه يسيرا فقد روى له مسلم
متابعة واخرج له ابن خزيمة في صحيحه والحاكم في المستدرک (وقال) ابن أبي
شيبه ايضا حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن ايوب عن الزهري سمعته يقول
دية المعاهدية المسلم وتلا الآية السابقة وهذا السند في غاية الصحة فلو كان
مذهب عمر وعثمان كما ذهب اليه الشافعي لما تركت هذه الأدلة لقولهما
فكيف وقد اختلف عنهما ائتمال وانصف (ثم) ذكر البيهقي عن الحسن بن
صالح عن علي بن أبي طلحة عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود قال
من كان له عهد أو ذمة فديته دية المسلم (ثم) قال وهذا الموقوف منقطع
(فان) هذا مذهب ابن مسعود مشهور عنه وان كان منقطعا وقد اخرج عبد
الرزاق عن معمر بن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن مسعود قال دية المعاهد
مثل دية المسلم وقال ذلك علي أيضا وهو ايضا منقطع الا ان كلامهم
يعضد الآخر (وذكر) عبد الرزاق أيضا بسندين صحيحين عن النخعي
والشعبي ان دية اليهودي والنصراني كدية المسلم (وذكر) أيضا عن ابن
جرير عن يعقوب بن عتبة واسمعيل بن محمد وصالح قالوا عقل كل معاهد من
أهل الكفر كما عقل المسلمين ذكر انهم واناءهم جرت بذلك السنة في عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم وبهذا قال عطاء ومجاهد وعقمة والنخعي ذكره
عنه ابن أبي شيبه بأسانيد (وفي) التهذيب لابن جرير الطبري لا خلاف ان
الغفارة في قتل المسلم والمعاهد سواء وهو تحرير رقة فكذلك الدية وردت
على من أوجب ما لا شك فيه وهو الأقل وذلك أربعة آلاف لليهودي
وثمانمائة للمجوسي فقال هذه على غير صحيحة وحكم على الأقل على غير أصل
من كتاب وسنة وكل قائل يحتاج الى دلالة على صحة قوله (وفي) الاستذكار
وقال أبو حنيفة وأصحابه والزهري وعثمان النخعي والحسن بن حبة دية المسلم
والذمي والمجوسي والمعاهد سواء وهو قول ابن شهاب وروى عن جماعة من
الصحابه والتابعين (وروى) ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال كان أبو بكر
وعمر وعثمان يحبون دية اليهودي والنصراني الذميين مثل المسلم والله أعلم

(الوصايا)

(بيان الخبر الدال على ان الوصية مقدرة بالثالث)

(ابو حنيفة) عن عطاء بن السائب عن أبيه عن سعد بن أبي وقاص رضي الله
 عنه قال دخل على النبي صلى الله عليه وسلم يعودني في مرضي فقلت يا رسول
 الله أوصني بما لي كله قال لا قلت فيمنه قال لا قلت فيمنه قال فالثالث
 والثالث كثير أو كبير لا تدع أهلًا يتكفون الناس كذا رواه محمد بن
 الحسن في الآثار عنه (قال) وبه نأخذ لا تجوز الوصية بأكثر من الثالث
 فإن أجازت الورثة بعد موته جازت وليس للوارث أن يرجع فيما أجاز
 (ورواه) الحسن بن زياد عنه كذلك ومحمد بن خالد الوهبي وآخرون (ورواه)
 الحارثي من طريق اسمعيل بن يحيى بن عبد الله ومحمد بن حبيب عنه ومن
 طريق أحمد بن حفص البخاري عن محمد بن الحسن عنه ومن طريق حماد بن
 أبي حنيفة ومن طريق عبد العزيز بن خالد وأسد بن عمرو عنه ومن طريق
 سليمان بن داود الزهراني عن أبي يوسف عنه ومن طريق عبد الله بن الزبير
 عنه وزاد فيه أنك إن تدع أهلًا بخير خير من أن تدعهم عائلة يتكفون
 الناس ورواه طلحة من طريق عبد الرحمن بن واقد عن محمد بن الحسن عنه
 ورواه ابن خسر ومن طريق محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد عنه ورواه
 الأشعثي من طريق اسحق بن منصور الكاهلي عن محمد بن الحسن عنه
 (وأخرجه) المصنف من طريق محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن أبي
 عبد الرحمن قال قال سعد فذكر الحديث وعطاء بن السائب أخرج له البخاري
 حديثًا مقررنا وقال أيوب ثقة وقال أحمد من سمع منه قديمًا فهو صحيح
 ووافقه ابن معين ولا شك أن إمامنا من سمع قديمًا وأبو السائب كوفي
 ثقة (وأخرجه) الستة من طريق مالك ويونس وغيرهما عن الزهري
 عن عامر بن سعد عن أبيه جاني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني عام
 حجة الوداع وبني وجع قد اشتد بي فقلت يا رسول الله قد بلغني من الوجع
 ما ترى وأنا ذومال ولا يرثني إلا ابنة أفا تصدق بشيء مالي قال لا قلت فالشطر
 قال لا قلت فالثالث قال الثالث والثالث كثير أو كبير أنك إن تدع ورثتك أغنياء
 خير لك من أن تدعهم عائلة يتكفون الناس الحديث (وفي) لفظ ابن
 وهب عن مالك عند مسلم قال فالشطر يا رسول الله قال لا الثالث والثالث
 كثير (وكذا) رواه إبراهيم بن سعد وشعيب وعبد العزيز بن الماجشون

ومعه من الزهري وفي لفظ سفيان عن الزهري عن الشافعي والطحاوي
 مرضت عام الفتح (وعند) أبي داود وأبي مالك كثيرا وليس يروى
 إلا بئني أفتصدق بالثلاثين قال لا قال فبالثلاثين قال لا قال فالثالث قال
 الثالث والثالث كثيرا الحديث (ورواه) مروان الفزاري عن هاشم بن هاشم
 عن عامر بن سعيد وفيه قال فأوصى بالثلاث فأجاز ذلك لهم (وأخرجه) مسلم
 أيضا من طريق شعبة عن مالك عن مصعب بن سعد عن سعد وفيه أوصى
 بمالي كله قال لا قلت فبثلاثه قال لا قلت فبثلاثه فسكت وكان الثالث (فقد)
 دلت هذه الآثار على أنه يجوز له أن يوصي بالثلاث كاملا فيما أحب وما
 يجوز فيه الوصايا (واحتجوا) في ذلك بأجازة النبي صلى الله عليه وسلم لسعد
 أن يوصي بثلاث ماله بعد منعه إياه أن يوصي بما هو أكثر من ذلك وهو قول
 أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله تعالى (وكان) ابن
 عباس يقول ينبغي للأوصى أن يقصر في وصيته ويحتج بقوله صلى الله عليه
 وسلم والثلاث كثير واليه ذهب جريد بن عبد الرحمن الحميري وماتفة (وكان)
 من جهة أصحابنا عليهم أن الوصية بالثلاث لو كان جورا أذن لأنكر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ذلك على سعد وأقال له أقصر عن الثلاث فلما ترك ذلك كانه
 قد أباحه إياه وفي ذلك ثبوت ما ذهب إليه أصحابنا والله أعلم (وقد) روى
 البيهقي في السنن من طريق ابن وهب عن عمر بن محمد ويونس بن يزيد وعبد
 الله بن عمرو أن نافعاً حدثهم عن ابن عمر أنه سئل عن الوصية فقَالَ قال عمر
 الثالث وسط من المال لا بخس ولا شطط

(من يوصي بالصدقة عند الموت)

(أبو حنيفة) عن أبي اسحق السبيعي عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مثل الذي يتصدق أو يعق عند
 الموت كالذي يهدى إذا شبع كذا رواه ابن الظافر من طريق صالح بن
 بيان والهيثم بن عدي وأدريس الأودي كلهم عنه (وأخرجه) أحمد
 والترمذي والنسائي والحاكم من حديثه بالفظ مثل الذي يعق عند الموت
 (وأخرج) أبو داود ومعه من حديث أبي هريرة رفعه لأن يتصدق الزمان
 في حياته بدرهم خير له من أن يتصدق بمائة عند موته

(بيان الخبر الدال على ان الكفن من رأس المال)

(أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم انه قال الكفن من جميع المال كذا رواه محمد بن الحسن في الاثر عنه (وعند) الستة خلا بن ماجه معناه من حديث خباب بن الارت قال قتل مصعب بن عمير يوم احد وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم غطوا به اراسه واجعلوا على رجليه الاذخر (قال) الخطابي هكذا بوب عليه ابوداود وفيه دلالة على ان الكفن من رأس المال وان الميت اذا استغرق كفنه جميع تركته كان أحق من الورثة والله أعلم

(بيان الخبر الدال على ان وصى اليتيم له ان يحاطط طعامه بطعامه)

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن الشعبي عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت لما نزلت ان الذين ياكون اموال اليتامى ظلما انما ياكون في بطونهم نار افر من كان يتولى اليتامى فلم يقربوها فشت في عليهم حفظها وخافوا الاثم على انفسهم فنزلت الآية الثانية ففقت عليهم وهي قوله ويسألونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير الآية فسهل ذلك كذا رواه البخاري من طريق ابي تمام السكري عن ابيه عنه (وأخرجه) ابوداود من حديث ابن عباس ولفظه انما قل من كان عنده يتيم فعزل طعامه من طعامه وشرابه من شرابه فجعل بفضل من طعامه فيجسد له حتى ياكله او يفسد فاستد ذلك عليهم فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فانزل الله تعالى ويسألونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تحاططوا فخرانكم فحاططوا طعامهم بطعامهم وشرابهم بشرابهم وأخرجه النسائي كذلك

(بيان الخبر الدال على نسخ الوصية للوالدين والاقارب)

(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن عباس عن شريح بن مسلم الخولاني عن ابي امامة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام حجة الوداع ان الله تعالى قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث الحديث وقد مر في الكفالة كذا رواه الطحاوي من طريق عبد الوهاب بن نجيعة عنه (وقد) رواه الامام ايضا لكن بالنزول عن علي بن مسهر عن الاعمش عن اسمعيل بن عباس كذا رواه ابوبكر الخطيب من طريق بشر بن الوليد عن ابي يوسف عنه (ورواه) ابن عبد الباقي من طريقه (وأخرجه) ابوداود

قوله خباب بن
المجتمعة وتشديد
الوحدة والارت
بفتح الهمزة والراء
وتشديد التاء
وقوله غطوا بها
اي بالتمرة التي
تركها

من طريق عبد الوهاب بن فهد بن عبد الله بن عياش والترمذي وابن ماجه
وقال الترمذي حسن (قال) الخطابي في المعالم قوله أعلم كل ذي حق حقه
إشارة إلى آية المواريث وكانت الوصية قبل نزول الآية واجبة للأقربين
وهو قوله تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت ثم نسيتم بآية المواريث
وأنما تبطل الوصية للوارث في قول أكثر أهل العلم من أجل حقوق سائر
الورثة فإذا أجازوها جازت كما إذا أجازوا الزيادة على الثلث للأجنبي جاز
وذهب بعضهم إلى أن الوصية للوارث لا تجوز بحال وإن أجازها سائر الورثة
لأن المنع منها إنما هو بحق الشرع فلم يجوزنا ما لم يكن قد استعملنا الحكم
المندوخ وذلك غير جائز (وقد) قال أهل الظاهر أن الوصية بأكثر من
الثلث لا تجوز أجازها الورثة أو لم يصيروها (قال) النمرى وهو قول عبد
الرحمن بن كيسان وإلى هذا ذهب المزني انتهى (وقال) الطحاوي عقيب
حديث أبي أمامة هذا ما نصه هو حديث له مخرج واحد إلا أن أهل العلم
قبله واحتجوا به فأغنى عن طالب الأسناد فكان واجبا على المرأة الوصية
لوالديه ولا قربة لكونهم كانوا الأبرئ منه وكانوا أحق من الجانب ثم نزلت
المواريث فتمخ في حق من له ميراث وبقي من لا يرث على الوجوب انتهى
(وأخرج) البيهقي من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رفعه لا تجوز
الوصية للوارث إلا أن يشاء الورثة ثم قال عطاء هذا وأخرساني لم ير ابن
عباس قاله أبو داود وغيره رواه حجاج بن محمد عن ابن جريج ثم أخرج من
طريق يونس بن راشد عن عطاء الخراساني عن عكرمة عن ابن عباس رفعه
لا تجوز وصية للوارث إلا أن يشاء الورثة ثم قال الخراساني غير قوي (قلت)
يونس قاضي حران صدوق وقال الذهبي بل هذا حديث صالح الأسناد وعطاء
صدوق (ثم) أخرج البيهقي من طريق الشافعي عن ابن عيينة عن سليمان
الأحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية للوارث
(ثم قال) قال الشافعي روى بعض الشاميين حديثا لا يشبهه أهل الحديث
بأن بعض رجاله مجهول فرويناها مرسلات وأهملنا على حديث أهل المغازي
عاما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح لا وصية للوارث واجتماع
الامة على القول به (ثم) أورد الحديث من طريق اسمعيل بن عياش عن

شرح ميل بن مسلم الذي رواه امامنا وتقدم في الباب (ثم) نقل عن الامام احمد
قال ما روي اسمعيل عن الشاميين صحيح وكذا قال البخاري وجباة من
الحفاظ وهذا الحديث انما رواه اسمعيل عن شامي (قلت) ظاهر بهذا ان
هذا هو الحديث الذي عنده الشافعي بقوله روي به عن الشاميين حديثنا
الى آخره وقد صرح البيهقي بذلك في كتاب المعرفة وليس في رجاله مجهول وابن
عباس معروف ورواه عن شامي وروايته عن الشاميين صحيحة كما تقدم
ولذا أخرجه الترمذي وحسنه وصححه (وأخرج) الاربعة الأباداد وواحد
وأبو يعلى والبخاري والبرقي وابن هشام في آخر السيرة كلهم من حديث عمرو
ابن خارجة قال خبايا رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني على راحلة فقال ان
الله قسم لكل انسان نصيبه من الميراث فلا يجوز لوارث وصية وقال الترمذي
حسن صحيح (وأخرج) ابن ماجه من طريق سعيد المقبري عن أنس نحوه
واسناده جيد (ثم) قال البيهقي وقد روي هذا الحديث من أوجه أخر كلها غير
قوية والاعتماد على رواية ابن جريج عن مطاع عن ابن عباس وعلى ما ذكره
الشافعي من نقل أهل المغازي مع إجماع العامة على القول به (قلت) طريق
الترمذي قوية وكذا طريق ابن ماجه وقد صرح الترمذي بحسنه وصحته
فكيف يقول روي من أوجه كلها ضعيفة ويقول أو لا تخبراساني غير قوي
ثم يجعل الاعتماد على حديثه (والذي) يظهر بمجموع ما ذكرنا ان حديث أبي
امامة صحيح وحديث عمرو بن خارجة من الوجهين صحيح وحديث أنس
بالوجه الذي ذكره صحيح ومع وجود هذه الأسانيد الصحاح كيف تترك ويجعل
مرسل مجاهدا أصلا في المذهب فتأمل ذلك وأنصف إلا أنه وان كانت هذه
الأسانيد قوية يحتاج بها فانها لا تنسخ القرآن عند الشافعي اذ السنة هذه
لا تنسخ القرآن فوجب ان تكون الوصية للوالدين والاقرب بين ثابتة المحكم
عنده غير منسوخة اذ لم يرد ما ينسخها والله أعلم

(الفرائض)

(بيان الخبر الدال على ان المسلم لا يرث الكافر ولا العكس)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا يرث المسلم الزنثاني الا ان يكون عبده أو أمة كذا رواه

الحارثي من طريق أبي معاوية عنه (أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال المشركون بعضهم أولياء بعض لا تراثهم
ولا يرثوننا كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومحمد بن الحسن وقال به ناخذ
الكفر ملة واحدة يتوارثون عليها وإن اختلعت أديانهم يراث اليهودي
والنصراني المجوسي ولا يرثهم المسلمون ولا يرثونهم (أبو حنيفة) عن حماد عن
إبراهيم في الولد الصغير يموت وأحد أبويه كافر ولا يرثه المسلم
أيها كان كذا رواه محمد بن الحسن عنه (وأخرج) السبعة من حديث أسامة
ابن زيد رفعه بلفظ لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (ومن) تراجم
البخاري على هذا الحديث باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
وإذا أسلم قبل أن يقسم الميراث فلا ميراث له أخرجه البخاري من طريق
ابن جريج عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة
ومسلم عن ابن عيينة عن الزهري وهما معا عن معمر بن الزهري وفيه قصة
(وأخرج) أبو داود والذحائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن
أبيه عن جده عبد الله بن عمرو رفعه لا يتراث أهل ملتين شتى (وأخرجه)
الترمذي من حديث ابن أبي أيمل عن أبي الزبير عن جابر (وأخرج) البيهقي
من طريق ابن وهب أخبرني محمد بن عمرو والشافعي عن ابن جريج عن أبي
الزبير عن جابر مرفوعا مثل لفظ الإمام (ورواه) عبد الرزاق عن ابن جريج
موقوفا على جابر قال البيهقي والموقوف أشبهه (وأما) حديث حماد رواه
مالك عن يحيى عن سعيد بن المسيب أن عمر قال لا تراث أهل المال ولا يرثوننا
أخرجه البيهقي (وقال) جمهور العلماء لا يرث المسلم الكافر أخذنا به هذه
الأثر رويها قال عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت وابن مسعود وابن عباس
وجمهور التابعين بالجهاز والعراق ومالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد
وداود وعامة العلماء (وقال) بتورث المسلم من الكافر معاذ بن جبل
ومعاوية بن أبي سفيان وابن المسيب ومسروق واسحق بن راهويه

(بيان المنبر الدال على أن القاتل لا يرث)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال لا يرث قاتل من قتل خطأ أو عمدا
ولا يكن يرثه أولى الناس به بعده كذا رواه محمد بن الحسن في الأثر عنه

(قال)

(قال) وبه نأخذ لابرث قاتل من قتل خطأ أو عمدا لامن الدية ولا غيرها
 (وأخرجه) أبو داود في المراسيل عن سعيد بن المسيب بالفظ لابرث قاتل عمدا
 ولا خطأ شيئا من الدية (وأخرجه) البيهقي من طريق ابن أبي ذئب عن
 الزهري عن ابن المسيب بالفظ لابرث قاتل من دية من قتل (ومن) طريق
 محمد بن راشد حدثنا سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
 رفعه ليس للقاتل شيء فإن لم يكن له وارث فوارثه أقرب الناس إليه ولا يرث
 القاتل شيئا (قالت) وهو منكرو (وقال) المحافظ وكذا أخرجه النسائي من
 وجه آخر عن عمرو وقال انه خطأ وأخرجه ابن ماجه والدارقطني من وجه
 آخر عن عمرو (ثم) أخرج البيهقي من طريق أبي بكر بن عباس عن مطرف
 عن الشعبي قال قال عمر لابرث القاتل لا خطأ ولا عمدا (ومن) طريق محمد بن
 سالم عن الشعبي عن علي وزيد وعبد الله قالوا لا يرث القاتل عمدا ولا خطأ
 شيئا (ومن) طريق عمرو بن هرم عن جابر بن زيد قال إمام رجل قتل
 رجلا أو امرأة عمدا أو خطأ فلا ميراث له منها وأما امرأة قتلت رجلا
 أو امرأة عمدا أو خطأ فلا ميراث لها منها وإن كان القاتل عمدا فالقود إلا أن
 يعفو أو أباها القاتل فإن عفا فلا ميراث له من عقه له ولا من ماله قضى بذلك
 عمرو على وشريح وغيرهم من قضاة المسلمين (وذكر) البيهقي في باب من
 ورث قاتل الخطأ من المال دون الدية ما نصه روى ذلك عن ابن المسيب وعطاء
 ومحمد بن جبير (قال) الشافعي روى ذلك بعض أصحابنا عن النبي صلى الله
 عليه وسلم بحديث لا يثبت (ثم) روى البيهقي من طريق الحسن بن صالح
 عن محمد بن سعيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قام يوم الفتح فقال لا توارث أهل ملتين المرأة ترث من
 دية زوجها أو ماله وهو يرث من ديتها وماله ما لم يقتل أحدهما صاحبه عمدا
 فإن قتل أحدهما صاحبه عمدا لم يرث من ديته وماله شيئا وإن قتل صاحبه
 خطأ ورث من ماله ولم يرث من ديته (ثم قال) عن الدارقطني محمد بن سعيد
 هو الطائفي ثقة (ثم قال) البيهقي الشافعي كالموقف في روايات عمرو بن
 شعيب إذا انفرد (وقال) ليس في الفرق بين أن يرث قاتل الخطأ وأن يرث
 قاتل العمد خبر يتبع الأخير رجل فإنه يرفع له لو كان ذابا لكأن الحجة فيه

لكن لا يجوز ان يثبت له شيء ويرد له آخر لا يمارض له واذا لم يثبت فلا يرث
 لا هدر ولا خطأ أشبه به موم لا يرث قاتل من قتل انتهي (قات) وهذا الذي
 فهمه الشافعي هو الظاهر من العمومات التي في هذه الآثار وكذا فهمه
 أصحابنا واعقدوا عليه ولكن يؤخذ من سياق البيهقي انه خالف الشافعي
 في هذا وان الحديث ثابت عنده لانه حكى من الآثار قطني توفيق الطائي
 وكذلك قال غيره انه صدوق ويكنى ابا سعيد المؤذن ولهم محمد بن سعيد
 الطائي رجل آخر ضعيف يذكرون للتمييز ولا رواية له عند الجماعة وانما يشبهه
 به لاتفاق اسمه واسم أبيه والنسبة (وقال) أبو بكر النيسابوري صح سمع
 عمرو عن أبيه شعيب وسماع شعيب عن جده عبد الله وكل من عمرو وشعيب
 صدوق وقد صرح بذلك البيهقي نفسه في مواضع من السنن الا انه اذا قيل
 عمرو عن أبيه عن جده يشبه ان يراد بالجد محمد بن عبد الله وايست له محبة
 فيكون الخبر مرسلًا واذا قيل عن جده عبد الله زال الاشكال وانصل
 الحديث هكذا قاله غيره واحد من الحفاظ (وقد) قال عمرو في هذا الحديث
 عن جده عبد الله فتمين من سياق البيهقي ان الحديث عنده ثابت خلافا لما
 قاله الشافعي فتأمل ذلك وانصف (ثم) اعلم ان القتل الذي يمنع الارث هو
 الذي يتعاق به وجوب القصاص أو الكفارة وما لا يتعاق به واحد منهما
 كالقتل بسبب أو بقصاص لا يوجب الحرمان لان حرمان الارث عقوبة
 فيتعاق به ماتت عاق به العقوبة وهو القصاص أو الكفارة والشافعي
 رحمه الله يعلقه بماتت عاق القتل حتى لا يرث منه اذ قتله بقصاص أو رجم
 أو كان القريب قاضيا فيكم بذلك أو شاهداً أو شهيداً أو باغياً أو قتله أو شوه
 عليه سيفاً أو قتله دفعا كل ذلك يمنع الارث عنده وهذا لا معنى له لان
 الشارع أوجب عليه قتله أو أجاز له قتله في هذه الصور فكيف يوجب عليه
 العقوبة به بعد ذلك ولهذا لا يتعاق بهذا القتل سائر عقوبات القتل فكذا
 الحرمان والله أعلم

(ميراث العصبة)

(اعلم) ان العصبة من يأخذ جميع المال عند انفرادها وما أبقته المرأة من
 عند وجود من له الفرض المقدر وهو ذار سم ليس بمحمد لانه لا يقيد الاعلى

تقدير أن يعرف الورثة كلهم وإن كان لا يعرف من هو العصبية منهم فيكون
تصرفاً بالحكم ولا يتصور ذلك إلا بعد معرفة (فنعول) العصبية نوعاً نسبياً
وسببياً (فالنسبية) ثلاثة أنواع عصبية بنفسه وهو كل ذكر لا يدخل في نسبه
إلى الميت أنثى وهم أربعة أصناف جزء الميت وأصله وجزأيه وجزء جده
وعصبية بغيره وهو كل أنثى فرضها النصف أو الثلثان فيصيرن عصبية
بأخواتهن وعصبية مع غيره وهو كل أنثى تصير عصبية مع أنثى أخرى كالبنات
مع الأخوات (والسببية) مولى العتاقة وإليست الأنثى عصبية حقيقة لكن
تبعاً أو حكماً في حق الأرض فقط وأولاهم بالعصوبة جزء الميت وإن سفل
وغيرهم محببون بهم والولد الذي كرم مقدم وابن الابن ابن لأنه يقوم مقامه ثم
أصول الميت وإن علوا وأولاهم به الأب والجد أب الأثرى أنه يقوم مقامه
في الولاية عند عدم الأب ويقدم على الأخوة فيه فكذا في الميراث وهو قول
جماة من الصحابة وبه أخذ الإمام ثم الأخ لأب وأم ثم الأخ لأب ثم ابن
الأخ لأب وأم ثم ابن الأخ لأب ثم الأعمام ثم أعمام الأب ثم أعمام
الجد ثم المعتق وهو آخر العصبات وإذا لم يكن للعقب عصبية من النسب
فالعصبية مولا الذي اعتمقه فان لم يكن مولا فعصبته عصبية المعتق وهو المولى
على الترتيب (ابو حنيفة) عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنه قال قال
النبي صلى الله عليه وسلم أحمقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل
ذكر كذا رواه البخاري عن طريق هلال بن علي عنه (قال) أبو محمد البخاري
سمعت أبا حنيفة عن طاووس صحيح متصل كتب إلى صالح بن ربيع حدثنا أبو
حمزة خالد بن أنس الأنصاري عن والد أنس بن مالك قال سمعت عبداً لله بن
داود يقول قال قلت لأبي حنيفة من أدركت من الكبراء قال القاسم وطاووس
وعكرمة ومكحول وعبد الله بن دينار والحسن البصري وعمر بن دينار
وأبى الزبير وعطاء وقتادة وإبراهيم والشعبي ونافعا وأمهاتهم (قلت) ومات
طاووس بعد سنة ست ومائة وكان سن الإمام آنذاك قريب الثلاثين فلا
يجهل لأن البخاري سمع الإمام منه (وأخيه) البخاري ومسلم والترمذي
والنسائي وابن ماجه والطحاوي عن طريق ابن طاووس عن أبيه فالشيخان
والطحاوي عن طريق روح بن القاسم عن ابن طاووس والطحاوي أيضاً

من طريق وهيب بن خالد والنوري ومعهروا البيهقي من طريق ابن جريح
 كاهم عن ابن طاوس وفي بعضها تصريح بأنه عبد الله بن طاوس وفي بعضها
 بالارسال واليه اشار الترمذي به أن قال هو حسن وذكر أن بعضهم رواه
 مراسلا وذكر النسائي أن المرسل أشبه بالصواب وقوله لأولى رجل ذكر قيل
 هو توكيد وقيل للاحتراز من الخنثى فقد أطلق عليه الاسمان وقيل نبيه
 على معنى اختصاص الذي كور به بالتعصيب التي لها القيام دون الاناث
 وجاء في رواية فلاولى عصبه ذكر هكذا يوجد في كتب الفقه (قال ابن
 الجوزي في التحقيق هذه اللفظة غير محفوظة وقال المنذري وابن الصلاح
 فيها بعد من الصحة من حيث اللغة فضلا عن الرواية فإن العصبه اسم للجمع
 لا للواحد (وايكن) قال المحافظ قد روى في الصحيح من حديث أبي هريرة
 أمما امرئ ترك ما لا فبرته عصبته من كانوا في شغل الواحد وغيره (قلت)
 وأخرج الدارقطني في سننه من حديث ابن عباس رفعه الحقوا الفرائض
 بأهلها فما بقى فلاولى رجل ذكر وفي بعض روايات الطحاوي الحقوا
 المال بالفرائض (وقال) البيهقي هو لفظ عبد الأعلى بن حماد وبرا هسيم بن
 الحجاج عن وهيب ولفظ أبي داود أنهم قالوا المال بين أهل الفرائض على كتاب
 الله فما تركت الفرائض فلاولى رجل ذكر (قال) أبو جعفر الطحاوي
 فذهب قوم إلى أن رجلا لومات وترك بنته وأخاه لايه وأمه وأخته لايه
 وأمه كان لابنته النصف وما بقى فلاخيه لايه وأمه دون أخته لايه وأمه
 واحتجوا في ذلك بهذا الحديث وقالوا أيضا لو لم يكن مع البنت أخ وكانت
 معها أخت وعصبه كان لابنته النصف وما بقى فللعصبه وإن بدوا واحتجوا
 في ذلك أيضا بحديث معمر عن ابن طاوس أخبرني أبي عن ابن عباس
 قال قال الله تعالى إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك
 قال ابن عباس فقلتم أنتم لها النصف وإن كان له ولد (وخالفهم) في
 ذلك آخرون فقالوا بل للابنة النصف وما بقى فبين الأخ والأخت للذكر مثل
 حظ الأنثيين وإن لم يكن مع البنت غير الأخت كان للابنة النصف
 وللأخت ما بقى وقالوا حديث ابن عباس معناه عندنا والله أعلم بما بقى
 الفرائض بعد السهام فلاولى رجل ذكر كعصمة وعم فالباقي لأم دون

العمة لا تنهم في درجة واحدة متساويان في النسب وفضل العم العمة في ذلك
 بأن كان ذكرانه ذا معنى الحديث وليست الاخت مع أخيهما بداخين
 في ذلك والدليل على ما ذكرنا أنهم قد اجمعا في بنت وبنت ابن وابن ابن أن
 لابنة النصف وما بقي فبين ابن الابن وبنت الابن لاندكر مثل حظ الانثيين
 ولم يجمعوا وما بقي بعد نصيب البنت لابن الابن خاصة دون بنت الابن ولم يكن
 معنى قوله فما لبثت الفرائض فلا ولم يرد رجل ذكر على ذلك انما هو على غيره
 فلما ثبت ان هذا خارج منه باتفاقهم وثبت ان العم والعمة داخلان في ذلك
 باتفاقهم اذ جعلوا ما بقي بعد نصيب البنت للعم دون العمة ثم اختلفوا في
 الاخت مع الاخ فقال قوم هما كالعم والعمة وقال آخرون هما كابن الابن
 وبنت الابن فظننا في ذلك لنعطف ما اختلفوا فيه منه على ما اجمعا عليه
 فראينا الاصل المتفق عليه ان ابن الابن وبنت الابن لو لم يكن غيرهما كان
 المال بينهما لاندكر مثل حظ الانثيين فاذا كانت معهما ابنت كان لها النصف
 وكان ما بقي بعد ذلك النصف بين ابن الابن وبنت الابن على مثل ما يكون
 لهما من جميع المال لو لم يكن معهما ابنت وكان للعم والعمة لو لم يكن معهما
 بنت كان المال باتفاقهم للعم دون العمة فاذا كانت هناك بنت كان لها
 النصف وما بقي بعد ذلك فهو للعم دون العمة فكان ما بقي بعد نصيب البنت
 لاذي كان يكون له جميع المال لو لم تكن بنت فلما كان ذلك كذلك وكان
 الاخ والاخت لو لم تكن معهما ابنت كان المال بينهما لاندكر مثل حظ الانثيين
 فانظر على ذلك ان يكونا كذلك اذا كانت معهما ابنت فوجب لها نصف
 المال بحق فرض الله عز وجل لها ان يكون ما بقي بعد ذلك النصف بين
 الاخ والاخت كأن يكون لهما جميع المال لو لم تكن بنت قياسا ونظرا على
 ما ذكرنا ذلك وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ايضا ما قد دل
 على ما ذكرنا روى سفيان عن أبي قيس عن هزيل بن شرحبيل قال جاء رجل
 الى سلمان بن ربيعة وأبي موسى الأشعري فسألهما عن ابنة وابنة ابن واخت
 لاب واب فقالا لابنة النصف وللأخت النصف ثم قالتا انت عبد الله فانه
 سيقا بهما فاناه الرجل فقال عبد الله لقد ضللت اذا وما أنا من المهتمدين ولكن
 أفضى فيهما عاقبي رسول الله صلى الله عليه وسلم لابنة النصف ولابنة

الابن السادس ثمانية لثلاثين وما بقي فلا تحت (وروي) سفيان أيضا عن
 مسلم عن طارق بن شهاب قال سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال
 لابنة النصف وللأخت النصف فسئل عن ابن مسعود فقال قد ضللت إذا
 وما أنا من المهتدين ولكن أقول كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لابنة
 النصف ولابنة الابن السادس وللأخت ما بقي (قلت) وحديث هزيل بن
 شرحبيل المذكور أخرجه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي والنسائي
 وابن ماجه وأما كنهوه وليس في حديث البخاري ذكر سليمان بن ربيعة
 (وأخرجه) النسائي بالوجهين وهزيل بالزاي وقد وقع في كلام كثير من
 الفقهاء بالذال وهو قهر يف نبيه عليه الحافظ (ثم قال) الطحاوي في هذا
 الحديث أنه صلى الله عليه وسلم جعل الأخوات من قبل الأب مع البنات
 عصبة فصرن مع البنات في حكم الذكور من الأخوة من قبل الأب (قلت)
 ليس في هذا تخصيص الأخ لأب بل الأخ لأب وأم داخل في هذا فالأولى أن
 يقال فيه بيان أن الأخوات مع البنات عصبة وهو قول جماعة من الصحابة
 والتابعين وعوام فقهاء الأمصار إلا ابن عباس فإنه خالف في ذلك (ثم قال)
 الطحاوي فصار قوله فما أبقيت الفرائض فلا ولي رجل ذكر لانه عصبة ولا
 عصبة أقرب منه فإذا كانت هناك عصبة هي أقرب من ذلك الرجل فالسائل
 لها (قلت) يشير بذلك إلى أن المراد بالأولى الأقرب يريد أقرب العصبية إلى
 الميت كالأخت والعم فإن الأخ أقرب من العم وكالعم وابن العم فإن العم أقرب
 من ابن العم ولو كان أولى هنا بمعنى أحق يبقى الكلام بهما لا يستفاد منه
 إثبات الحكم إذ كان لا يدري من الأحق من ليس أحق فعلم أن معناه أقرب
 النسب (ثم قال) الطحاوي وعلى هذا المعنى ينبغي أن يحمل هذا الحديث
 حتى لا يخالف حديث ابن مسعود وهذا ولا يضاده وسبيل الاستمرار أن يحمل
 على الاتفاق ما وجد السبيل إلى ذلك ولا يتحمل على التمايز والتضاد ولو كان
 حديث ابن عباس على ما جملة عليه المخالف لنا لما وجب على مذهبه أن يضاد
 به حديث ابن مسعود لأن حديث ابن مسعود هذا مستقيم الإسناد صحيح
 الجي وحديث ابن عباس مضطرب الإسناد لانه قد قطع عنه من ليس يدون
 من قدره (قلت) يعني أن حديث ابن عباس لو كان محمولا على ظاهره غير

مؤول لا يصح ان يعارض المخالف به حديث ابن مسعود لا يضارب الاسناد
في حديث ابن عباس وصحة الاسناد في حديث ابن مسعود واراد
بمن قطعه سفيان فانه لم يذكرا ابن عباس في روايته واراد بمن رفعه روح بن
القاسم على ما تقدم وسبق قول النسائي ان المرسل أشبه بالصواب (ثم قال)
الطحاوي وامامنا احتجوا به من قول الله عز وجل ان امرؤ هلك ايمس له ولد
وله اخنت فلها انصف ماترك فوالا لله ما ورث الله الاخنت اذا لم يكن ولد فالحجة
عليهم في ذلك ان الله تعالى قد قال ايضا وهو برئها ان لم يكن لها ولد وقد
اجمعوا جميعا على انها لو تركت بنتها واخاهما لا ييها كان لابنت النصف
وما بقي فللأخ وان معنى قوله عز وجل ان لم يكن لها ولد انما هو على ولد
يصوز كل الميراث لا على الولد الذي لا يصوز كل الميراث فالنظر على ذلك ان
يكون قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخنت فلها انصف ماترك
هو الولد الذي يصوز جميع الميراث لا الولد الذي لا يصوز جميع الميراث وهو
قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وعامة الفقهاء

«(توريث ذوى الارحام)»

(اعلم) ان الوارث في الحقيقة لا يخرج من ان يكون ذارحم وتحتة ثلاثة
انواع قريب ذوسهم وقريب هو عصبه وقريب ليس هو بذى سهم
ولا عصبه والكلام على هذا الاخير فهم يرثون عنه وعدم النوعين الاولين
وهو قول عامة الصحابة غير زيد بن ثابت فانه قال لاميراث لذوى الارحام
بل يوضع في بيت المال وبه اخذ مالك والشافعي على ان كثير من اصحاب
الشافعي منهم ابن شريح خالفوه وذهبوا الى توريث ذوى الارحام وهو
اختيار قلة هاشم للفتوى في زماننا الفساد بيت المال وصرفه في غير المصارف
وترتيبهم في الارث كترتيب العصبات فيقدم فروع ايمت كا ولاد البنات
وان سفلوا ثم اصوله كالاجداد الفاسدين والجدات الفاسدات وان علوا ثم
فروع ابويه كا ولاد الاخوات وبنات الاخوة لا م وان نزلوا ثم فروع جديه
وجديته كالعلمات والاعمام لا ثم والاخوان والمخالات وان بعدوا فاصاروا
اربعة اصناف (وروى) الجوزجاني عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة ان
اولاهم بالميراث الاول والاول اصح لان الفروع اقرب كافي العصبات

(ذكر حجة المخالف والجواب عنه)

(احتج) البيهقي في باب من لا يرث من ذوى الارحام بحديث وهب بن جرير حدثنا شعبة عن ابن المنكدر عن جابر قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا مريض فتوضأ ونضح على من وضوئه فقلت اغتاسرتني كلاله فتكف المراث فنزلت آية الفرائض (قلت) أخرجه الشيخان وأخرجه الباقر بن معناه ولكن عدم ذكر ذوى الارحام في هذه الآية لا يدل على عدم استحقاقهم فانهم ان لم يذكروا في هذه الآية فقد ذكروا في موضع آخر من الكتاب والسنة كالمجدة فانهم من أهل الارث وان لم تذكر في هذه الآية وكالمسببة لاذكر لهم في آية الفرائض ولم يدل ذلك على عدم استحقاقهم بل هم مستحقون بالاجماع لقيام الدليل على ذلك (ثم) ذكر البيهقي حديث أبي امامة ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث (قلت) لادلالة في هذا الحديث أيضا على مدعاه لان الادلة قامت على ان ذوى الارحام أيضا ممن أعطاهم الله حقه (ثم) ذكر حديث زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار في العمة والخالة لا أرى ينزل على شيء لاشيئ لهما (قلت) وهكذا رواه الطحاوي من طريق محمد بن مظرف ومحمد بن عبد الرحمن بن المهبر كلاهما عنه (ورواه) ايضا من طريق هشام بن سعد عن زيد بن اسلم (ثم قال) البيهقي وروى نحوه أبو داود وفي مراسيله عن القعنبي عن الدراوردي عن زيد بن عطاء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث (ثم قال) ورواه أبو نعيم خزاز بن صرد عن الدراوردي فوصله بذكر أبي سعيد (قلت) قد اختلف في هذا الحديث فروى مراسلا كما رأيت (وأخرجه) النسائي في سننه عن زيد بن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا أجد لهما شيئا وليس في سننه عطاء (وكذا) أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة في مصنفيهما عن وكيع حدثنا هشام بن سعد عن زيد بن اسلم فذكره (وعلى) تقدير صحة معناه لم ينزل على فيها شيء في ذلك الوقت ثم نزل عليه وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض وقال عليه السلام بعد ذلك الخال وارث من لا وارث له ولا يجوز أن يعكس هذا اذ لو تقدمت الآية ما قال عليه السلام لا أرى ينزل على شيء (وذكر) عبد الحق هذا الحديث في أحكامه وقال في آخره قال أبو داود ومحمد بن

لا منهم لهما ولا يكن يورثون الرعم (وقال) الطحاوي يجوز أن يكون قوله
 لا شيء لهما أي لا فرض لهما معني كما غيرهما من النسوة اللاتي يرثن كالبنات
 والأخوات والمجندات فلم ينزل عليه شيء فقال لا شيء لهما على هذا المعنى
 (وقول) البيهقي ورواه أبو نعيم ضرار بن مرداس فسكت عليه وقد قال
 الذهبي في مختصره ضرار منهم انتهى وقال النسائي متروك الحديث وكان ابن
 معين يكذبه (ثم قال) البيهقي وروى عن شريك بن عبد الله بن أبي عمر أخبرني
 الحارث بن عبد مناف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن ميراث
 العمة والمخالفة فسكت فنزل عليه جبريل فقال خذ من جبريل أن لا ميراث
 لهما (قلت) قد اختلف في هذا الحديث أيضا فرواه ابن أبي شيبة في مصنفه
 عن شريك سئل النبي صلى الله عليه وسلم الحديث ولم يذكر الحارث وكذا
 ذكره الدارقطني في سننه من طريقين (ثم) أن الحارث هذا لا يعرف حاله
 وليس له ذكر في كتب الحديث سوى الاستدرك للحاكم فإنه مذكور فيه
 في هذا الحديث مستشهدا (ثم) ذكر البيهقي أنرا عن زيد بن طريق عن محمد
 ابن بكار عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن خارجة عن أبيه لا يرث ابن الأخ
 إلا ثم يرثه تلك شيئا الحديث (قلت) محمد بن بكار قال صالح خبرت أنه يحدث
 عن الصنفاء وابن أبي الزناد ضعفه النسائي وغيره وقال ابن حنبل
 مضطرب الحديث (ثم) ذكر البيهقي من طريق مالك عن محمد بن أبي بكر بن
 محمد بن عمرو بن نعيم عن عبد الرحمن بن حنظلة الزرقى أخبره عن مولى لقريش
 كان قديما يقال له ابن مرسى قال كتب جالساً عند عمر بن الخطاب فلما صلى
 الظهر قال يا مرفاه لم ذلك الكتاب الكتاب كتبه في شأن العمة فنسأل عنها
 ونستخبر فيها فأني به يرفأ فدا بتورا وقدح فيه ما فيها ذلك الكتاب فيه ثم
 قال لورضيك الله أفرك لورضيك الله أفرك (قلت) عبد الرحمن بن حنظلة
 مجهول لا يعرف وقال الطحاوي ابن مرسى غير معروف (ثم) ذكر البيهقي عن
 محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نعيم سماع أبيه كثير يقول كان عمر يقول
 بحسب العمة تورث ولا ترث (قلت) هذا منقطع فإن أبا بكر لم يسمع من عمر
 (ثم قال) البيهقي وقد روى عن عمر بخلافه ورواية المدنيين أصح (قلت)
 الذي روى عنه بخلاف ذلك صحيح متصل كما سيذكر قريبا ورواية المدنيين

قوله مرسى به
 الميم وسكون
 الراء وقوله
 بتور يفتح التاء
 وسكون الواو شبه
 الطشت وكأشه
 بعد ما أتاه به تغير
 ما كان رآه من
 سؤال الناس
 فهم على محوه
 فدعا بتور الخ اه
 ويرفأ يفتح المثناة
 بوزن يفعل اه

من طريقين أحدهما مجهول والاخر منقطع فكيف يكون أولى بالصحة
 * (ومما احتج به الامام على تورث ذوى الارحام) *

ما أخرجه الطحاوى من طريق عبدة بن سليمان والبيهقى من طريق
 الثوري واللفظ العبد كلاهما عن محمد بن اسحق عن محمد بن يحيى بن حبان
 عن عمه واسع بن حبان قال توفى ثابت الدحداح وكان اثبا وهو الذى ليس
 له أصل يعرف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعاصم بن عدى ما
 تعرفون له فيكم نسبا قال لا يا رسول الله فدعا رسول الله صلى الله عليه

قوله اثبا بقصر
 المهمة وكسر
 المنة الفوقية
 وتشديد الباء اهـ

أبالباب بن عبد المنذر ابن أخته فاعطاه ميراثه (وروجه) الاحتجاج ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قد ورث أبالباب من ثابت برجه التى بينه وبينه فثبت
 بذلك موارث ذوى الارحام ودل سؤال رسول الله صلى الله عليه وسلم ربه
 عز وجل فى حديث عطاء بن يسار السابق عن العمة والحالة هل لهما ميراث

أم لانه لم يكن نزل عليه فى ذلك فيما تقدم شئ فثبت به تأخر حديث واس
 هذا عن حديث عطاء بن يسار فصارنا سجاله (وقال) البيهقى ان الشافعى
 أجاب عنه فى القديم فقال ثابت توفى يوم أحد قبل ان تنزل الفرائض
 (قلت) ذكر صاحب الاستيعاب من الواقدي قال وقال بعض أصحابه

الرواة للعلم يقولون ابن الدحداح برئ من جراحته ومات على فراشه
 جرح أصابه ثم اتفقوا به مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من الحديث
 ويشهد لهذا القول مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى عن جابر بن سمرة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى بفرس معروف فركبه حين انصرف

قوله معروف
 بصيغة اسم
 المفعول أى مريان
 اهـ

جنازة ابن الدحداح ونحن حوله (وقال) ابن الجوزى فى الكشف اشبه
 الصحابين اختلاف الرواة فى موته فقال بعضهم قتل يوم أحد فى المعركة وقا
 آخرون بل جرح وبرئ ومات على فراشه مرجع رسول الله صلى الله

وسلم من الحديث وهذا أصح لهذا الحديث انتهى (فان) قالوا ان حديث
 واسع هذا منقطع (قيل) لهم حديث عطاء بن يسار ايضا منقطع عن
 أولى ثبت المنقطع فيما يوافقه من مخالفهم فيما يوافقه
 * (ومن جهة الامام) *

ما أخرجه الطحاوى من طريق وكيع وأبي أحمد الزبيرى والبيهقى

طريق قبيصة كلهم عن سفيان عن عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي
ربيعه عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيفة عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف
أن رجلا رمى رجلا سهم فقتله وأيسر له وارث الاخال (واقظ) قبيصة كتب
عمر إلى أبي عبيدة أن علموا غلمانكم العوم ومقاتلتكم الرمي وكانوا يجتمعون بين
الاغراض فجاء سهم غرب فأصاب غلاما فقتله في حجر خال له لا يعلم له أصل
فكتب في ذلك أبو عبيدة إلى عمر فكتب عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال الله ورسوله أولى من لامرئيه والخال وارث من لا وارث له وسكت
البيهقي عنه (وقال) الذهبي في المختصر رواه النسائي وابن ماجه والترمذي
وحسنه انتهى (قلت) وأخرجه ابن حبان في صحيحه وزاد الترمذي وأبيه
ذهب أكثر أهل العلم

(ومن حجة الامام)

ما أخرجه ابن ماجه والطحاوي من طريق شعبة عن بديل العبلي عن راشد
ابن سعد عن أبي عامر الهوزني عن المقدم بن معدي كرب أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال من ترك كذا فعلى (قال) شعبة وروى قال فالي ومن ترك
مالا فليورثه وأنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه الا انه قال أرث ماله
وأفك عنه والخال وارث من لا وارث له يرث ماله ويفك عنه (وأخرجه)
الطحاوي ايضا مثله من طريق حماد بن زيد عن بديل (وأخرجه) النسائي
من طريق شعبة الا انه قال عن بديل سمع علي بن أبي طلحة عن راشد بن
سعد وهكذا أخرجه ابوداود والنسائي ايضا من طريق حماد بن زيد
(وأخرجه) البيهقي من هذه الطرق (وقال) ابوداود ورواه الزبيدي
عن راشد بن سعد فقال عن ابن عائذ عن المقدم (قال) ورواه معاوية
ابن صالح عن راشد قال سمعت المقدم (وأخرجه) ابوداود ايضا من طريق
اسماعيل بن عياش عن يزيد بن جبير عن صالح بن يحيى بن المقدم عن أبيه عن
جده سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أنا وارث من لا وارث له
أفك عنه وأرث ماله والخال وارث من لا وارث له يفك عنه ويرث ماله
(قلت) أشار البيهقي والمنذري إلى أن هذا الحديث قد اختلف فيه كما
يؤيد فمارة عن راشد بن سعد عن المقدم ونارة عن راشد عن أبي عامر عن

قوله غرب بوزن سهم
وهو الذي لا يدري
رأيه اه

قوله عانه أي
عانه فحذفت
الياء ومعناه الاسم
وقوله عنيه بضم
العين وكسر النون
وتشديد الياء
معناه اه

المقدام وثارة عن راشد عن ابن عائذ عن المقدم وثارة عن راشد بن سعد
مرسلا (ثم) روى عن ابن معين انه كان يضعف هذا الحديث وقال ليس فيه
حديث قوي (قالت) هذا الحديث أخرجه المحاكم في المستدرک من طريق
راشد عن أبي عامر وقال صحيح على شرط الشيخين (وأخرجه) ابن حبان
في صحيحه ثم ذكر أن راشدا سمعه من أبي عامر عن المقدم ومن ابن عمار
عنه فالطريقان محفوظان والمتان متباينان (وذكر) الدارقطني في علمه
أن شعبة وحماد وأبراهيم بن طهمان ورووه عن بديل عن علي بن أبي طلحة
عن راشد عن أبي عامر عن المقدم وأن معاوية بن صالح خالفهم فلم يذكر
عامر وراشدا والمقدم (ثم قال) الدارقطني والاول أشبه بالصواب (قال)
ابن القطان وهو علي ما قال فإن ابن أبي طلحة ثقة وقد زاد في الاسناد من
يتصل به فلا يضره ارسال من قطعته وإن كان ثقة فكيف بمن فيه مقال
ونرى هذا الحديث صحيحا انتهى كلام ابن القطان (ونما) ذكره أبو
داود صريح في أنه لا ارسال في رواية معاوية فإن راشدا صرح فيها بالسمع
وراشد قد جمع ممن هو أقدم من المقدم كما وبه وثوبان فيحمل على أنه سمعه
من المقدم مرة بلا واسطة ومرة بواسطة أبي عامر ومرة بواسطة ابن عائذ
وبه يظهر للانصف أن قول من قال انه ليس فيه حديث قوي محل نظر
(ثم قال) البيهقي وقد رويت فيه أحاديث ضعيفة ثم ساق من طريق
شريك عن ليث عن محمد بن المنكدر عن أبي هريرة رفعه الخصال وارت
(ثم قال) وكذا رواه أبو نعيم عن شريك وخالفه غيره رواه يحيى بن أبي بكر
حدثنا شريك عن ليث عن أبي هريرة عن أبي هريرة ثم قال يختلف فيه
تري وليث هو ابن أبي سليم غير صحيح به (قالت) الامر في ليث قريب قد أخرج
له مسلم في صحيحه واستشهد به البخاري في كتاب الطب ويحتمل أنه روى
الحديث عنهما عن أبي هريرة وأقل أحواله أن يكون حديثه هذا شاهدا
لحديث المقدم وغيره (ثم) أخرج البيهقي من طريق أبي عاصم عن ابن جرم
عن عمرو بن مسلم عن طاوس عن عائشة قالت الله ورسوله مولى من لا مولى
له والخال وارث من لا وارث له تابعه عبد الرزاق (وقد) رواه الفلاس عن
أبي عاصم مرفوعا (ثم قال) وقد كان أحمد وابن معين يقولان عمرو وليث

بالقوى والمحافظة موقوف (وروى) عن ابن طاوس مرسلًا (قلت) الرفع
 زيادة ثقة فوجب قبوله (وقد أخرجه) المحاكم مرفوعًا وقال صحيح على شرط
 الشيخين (وأخرجه) الترمذي أيضًا مرفوعًا وقال حسن (وقال) الطحاوي
 حدثنا أبو أمية قال حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج فذكره مرفوعًا وحدثنا
 إبراهيم بن مرزوق حدثنا أبو عاصم فذكر بأسناده مثله ولم يرفعه وحدثنا
 أبو يحيى عبد الله بن أحمد بن زكريا بن الحارث بن أبي ميسرة المكي حدثنا أبي
 حدثنا هشام بن سالم عن ابن جريج فذكر بأسناده مثله (قال) أبو يحيى
 وأراه قدره وأما عمرو بن مسلم فاحتج به مسلم في صحيحه (وفي) الكاشف
 للذهبي قواه ابن معين وقال في المختصر قواه غيرهما وفي التهذيب للحافظ
 صدوق له أو همام

(ومن حجة الامام)

ما أخرجه الطحاوي والبيهقي من طريق يزيد بن هرون أخبرنا داود بن أبي
 هند عن الشعبي قال أتني زياد في رجل مات وترك عمته وخالته فقَالَ هل
 تدرون كيف قضى عمر فيها قالوا لا قال والله أني لا أعلم الناس بقضاء عمر فيها
 جعل للعممة بمنزلة الاخ والخاله بمنزلة الاخت فأعطى العممة الثلثين والخاله
 الثلث (ثم قال) البيهقي ورواه الحسن وأبو الشعثاء وبكر بن عبد الله أن عمر
 جعل للعممة الثلثين وللخاله الثلث (قلت) أخرجه هكذا الطحاوي عن علي
 ابن زيد أخبرنا يزيد بن إبراهيم والبارك بن فضالة عن الحسن بن علي عن عمر مثله
 وحدثنا علي حدثنا عمدة أخبرنا ابن المبارك أخبرنا سفيان عن مطرف عن
 الشعبي قال أتني زياد في عمه لأم وخالته فذكر الحديث مثل الاول (ثم قال)
 البيهقي وكل ذلك مراسيل ورواية المدنيين عن عمر أولى أن تكون صحيحة
 (قلت) ذكر الطحاوي أن رواية زياد عن عمر صحيحة متصلة (وفي) المصنف
 ابن أبي شيبة حدثنا أبو بكر بن عياش عن عاصم عن زيد عن عمر أنه قسم
 المال بين عمه وخالته فهذا سند صحيح متصل (وفي) الاستاذ كالمختلف أهل
 العراق أنه ورثهما وأخته لفرقهما (وفي) المصنف أيضًا حدثنا
 وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن الحسن بن علي قال للعممة الثلثان وللخاله
 الثلث حدثنا عبد الوهاب الثقفي عن يونس عن الحسن بن علي عن عمرو بن العمة

الثالث والخمسة والثلاثون حدثنا ابن ادریس عن الاعمش عن ابراهيم قال
 كان عمرو بن لحي الخثالة والعمه اذ لم يكن غيرهما وفيه ايضا عن ابن جريح
 اخبرني عبد الكريم بن أبي الخثارق ان زياد بن جارية اخبر عبد الملك بن
 مروان انه كتب عمرو الى امرأه الشام ان اعطوا ديتته الخثالة اثنا عشر الف والدفى
 صبي رعى بسهم فقتله وليس له الا خال (واخرج) الطحاوي من طريق عمرو
 ابن هرم عن جابر بن زيد أبي الشعثاء ان عمر قضى للعمه الثلثين وللخثالة الثلث
 (فهذه) وجوه كثيرة عن عمر يشد بعضها ببعض انه ورث ذوى الارحام
 وقد قدمنا ما في رواية المدنيين من الجهة والا نقطاع (وقد) روى مثل
 ذلك ايضا عن عبد الله بن مسعود وعلى رضى الله عنهما (اخرج) الطحاوي
 من طريق الثوري عن منصور عن فضيل عن ابراهيم قال كان عمر
 وعبد الله بن مسعود ورتان ذوى الارحام دون الولاء قالت اف كان علي
 يعقل ذلك قال كان علي أشدهم في ذلك (واخرجه) ابن أبي شيبة من هذا
 الطريق الا ان عنده حصين بدل فضيل (وقال) ابن أبي شيبة حدثنا ابن
 ادریس عن الاعمش عن ابراهيم قال كان عمر وعبد الله بن مسعود ورتان
 الخثالة والعمه اذ لم يكن غيرهما (واخرج) الطحاوي من طريق حسان
 الجعفي عن سويد بن غفلة ان رجلا مات وترك امرأته وابنته ومولاة قال
 سويد اني بحاليس عنده على اذ جاءته مثل هذه الفريضة فاعطى بنته
 النصف وامراته الثمن ثم رد ما بقي على ابنته ولم يعط المولى شيئا (واخرج) من
 طريق شريك عن جابر أبي الشعثاء عن أبي جعفر قال كان علي يرد بقية
 الموارث على ذوى السهام من ذوى الارحام (قالت) أبو جعفر هو محمد بن
 علي بن الحسين لم يدرك جده (واخرج) من طريق شعبة عن سليمان قال قال
 ابن مسعود للعمه اثنا عشر الف وللخثالة الثلث قال شعبة فقالت اسمعته من
 ابراهيم قال هو أول ما سمعته منه (ورواه) شعبة عن المغيرة عن ابراهيم عن
 عبد الله بن مسعود مثله (واخرج) من طريق أبي حصين عن يحيى بن وثاب
 عن مسروق عن عبد الله بن مسعود قال الخثالة والدة (ومن) طريق سفیان
 عن منصور عن ابراهيم عن مسروق قال اني عبد الله بن مسعود في اخوة
 لام وأم فاعطى الاخوة من الام الثلث واعطى الام سائر المال وقال الام

عصبة من لا عصبة له وكان لا يرد على اخوة لام مع أم ولا على بنت ابن مع بنت الصاب ولا على اخوات لأب مع اخت لأب وأم ولا على امرأة ولا على جدة ولا على زوج فهو لاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ورثوا الارحام بارحامهم وان لم يكونوا عصبة فان كان الى التقايد فقليل هو لاء اولي وان كان الى ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد ذكرنا ما روى عنه في هذا الباب وان كان الى النظر فانا قد رأينا العصبة يرثون اذا كانوا رايانا بعضهم اذا كان له من القرب ما ليس كبعض كان بذلك القرب اولي بالميراث ممن هو أبعد منه وكان المسلمون اذا لم يكن للبيت عصبة يرثونه جميعا فاذا كان بعضهم أقرب اليه من بعض فالنظر على ان يكون من قرب منهم اولي بالميراث ممن هو أبعد منهم من المتوفى من المسلمين ثبت بالنظر أيضا ما ذكرناه وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رجعهم الله تعالى (بيان الخبر الدال على ان مولى العتاقة اولي بالميراث من الرحم التي ليست بعصبة) *

(أبو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن عبد الله بن شداد أن بنت حمزة أعتقت مملوكا فأتت وترك بنتا فأعطاها النبي صلى الله عليه وسلم النصف واعطى ابنة حمزة النصف كذا رواه الحسن بن زياد في مسنده عنه ومن طريقه طلحة العدل (وأخرجه) النسائي وابن ماجه من حديث ابنة حمزة وفي اسناده ابن أبي ليلى القاضي وأعله النسائي بالارسال وصحح هو والدارقطني الطريق المرسلة (وأخرج) البيهقي من طريق شعبة عن الحكم بلفظ فزعم ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم لها النصف (وأخرجه) الطحاوي هكذا فقال حدثنا علي بن زيد أخبرنا عبدة أخبرنا ابن المبارك أخبرنا أبان بن تغلب عن الحكم فبإساقه (ثم) ساق البيهقي من طريق سفيان عن منصور بن حبان الاسدي عن عبد الله بن شداد أن ابنة حمزة أعتقت فذكر مثله (ورواه) الطحاوي عن علي بن زيد عن عبدة عن ابن المبارك عن سفيان مثله (ثم قال) البيهقي وكذلك روى عن سلمة والشعبي عن عبد الله بن شداد (قلت) رواه سفيان عن سلمة بن كهيل قال انتهيت الى عبد الله بن شداد هو ابن المساد يحدث القوم وهو يقول هي اختي فسألتهم فقالوا ذكر أن مولى لبنت حمزة ثم

ذكر مثله أخرجه الطحاوي من طريق ابن المبارك عن سفيان (ثم قال) البيهقي
 وابن شداد أخو بنت حمزة من الرضاة والحديث منقطع (قلت) بل هو
 أخوها لأنها فقد أخرج أبو داود في المراسيل بسند صحيح عنه أنه قال أتدرون
 ما ابنة حمزة مني قال كانت اختي لامي (وأخرجه) الطحاوي من طريق ابن
 المبارك أخبرنا جبر بن حازم عن محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب وأبي
 فزارة قال حدثنا عبد الله بن شداد قال هل تدرون ما بيني وبينها هي اختي
 من أمي كانت أمنا اسمها بنت حميس الخثعمية (وقال) ابن سعد في الطبقات
 أم عبد الله بن شداد سلمي بنت حميس اخت أسماء كانت تحت حمزة فولدت له
 حمارة وقيل فاطمة وقتل يوم أحد فتزوجها شداد بن المسعود فولدت له عبد
 الله انتهى (وقال) المحافظ صرح المحاكم في المستدرک في هذا الحديث
 بأن اسمها المامة (ورواه) أحمد في مسنده من طريق قتادة عن سلمي بنت حمزة
 (وفي) مصنف ابن أبي شيبة ومجمع الطبراني أنها فاطمة (وأخرج) الدارقطني
 من حديث جابر بن زيد عن ابن عباس أن مولی حمزة توفي وترك ابنته وابنة
 حمزة فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنته النصف وابنة حمزة النصف (ثم)
 قال البيهقي وهو لاء الرواة أجمعوا على أن ابنة حمزة هي المعتقة (وقال)
 إبراهيم النخعي توفي مولی حمزة فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنة حمزة
 النصف طعمة وقبض النصف فهذا غلط وقد قال شريك تقسم إبراهيم هذا
 القول تقسمه إلا أن يكون سمع شيئا فرواه (قلت) هكذا أورده أبو داود في
 المراسيل عن إبراهيم ثم نقل قول شريك فيه (وقال) الطحاوي حدثنا فهد
 حدثنا أبو نعیم حدثنا حسين بن صالح عن منصور عن إبراهيم فسأقه مثله
 (ثم) قال وهذا عندنا كلام فاسد لأن ابنة مولی ابنة حمزة أن كان وجب
 لها جميع ميراث أبيها برجها منه فحال أن يطعم النبي صلى الله عليه وسلم شيئا
 قد وجب لبنت حمزة وإن كان ذلك لم يجب لها كله وإنما وجب لها نصفه
 فما بقي بعد ذلك النصف راجع إلى من اعتقه وهي بنت حمزة فاستحال
 ما ذكر إبراهيم في ذلك وثبت أن ما دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى
 ابنة حمزة كان بالميراث لا بغيره (فقد) دلت هذا ألا ترون مولی العتاقة
 أولى بالميراث من الرعم التي ليست بعصبة وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف

ومحمد ربه الله تعالى (وقد روى مثل ذلك ايضا عن علي رضي الله عنه
 (قال) الطحاوي حدثنا علي بن زيد حدثنا عبيدة اخبرنا ابن المبارك اخبرنا
 فطر عن الحكم بن عتيبة قال قضى علي في اناس منا فبين ترك بنته ومولاه
 فاعطى بنته النصف والمولاة النصف (وحدثنا) علي حدثنا عبيدة اخبرنا
 ابن المبارك اخبرنا سفيان عن سلمة بن كهيل قال رايت المرأة التي وزتها علي
 من أبيها النصف ووزت مولاتها النصف *

(ميراث المتلاعنين)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال اذا قذف الرجل امرأته فالتعن
 أحدهما توارثا ما لم يلعن الآخر ويفرق السلطان بينهما كذا رواه محمد
 ابن الحسن في الآثار عنه (وهند) الطحاوي في الصحيح من حديث فليج عن
 الزهري عن سهل ان رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
 الله أرايت رجلا رأى مع امرأته رجلا فساق الحديث وفيه فجرت السنة
 بعد فمما ان يفرق بين المتلاعنين وان يرثها وترث منه *

(ميراث ولد المتلاعنة)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال في ميراث ابن المتلاعنة الاثم وولدها
 هم ورثته وان كانت الام وحدها فله الميراث كله وان ماتت أمه ثم مات بعد
 ذلك فاجعل ذوى قرابته من أمه كآبائهم يرثون أمه كآبائها التي ماتت وان
 كان أخا فله المال كله وان كانت اختا فله النصف وان كان أخا واختا
 فالثلثان للاخت والثلث للاخت وان كانتا اختين فلهما الثلثان كذا رواه
 محمد بن الحسن في الآثار عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال في ابن
 المتلاعنين ويترك أمه وأخته وأخا له قال ابراهيم فلهما الثلث وما
 بقى للام فقط كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (أبو حنيفة) عن حماد
 عن ابراهيم انه قال الام عصبية اذ لا عصبية فاذا ترك ابن المتلاعنة أمه
 كان المال لها فاذا لم يترك امانته نظر الى من كان يرث أمه فيرثه كذا رواه محمد
 ابن الحسن في الآثار عنه (وأخرج) أبو داود عن مكحول وهو السامي قال
 جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراث ابن المتلاعنة لأمه ولورثتها من
 بعدها (وأخرجه) البيهقي من طريق الوليد بن مسلم حدثنا ابن جابر حدثنا

مكحول وهو مرسل (وذكر) الشافعي في الرد على من قال به انه اسحق فيه
 برواية ليست بثابتة واخرى ليست بماتة ومبهاجة (قال) البيهقي انه اراد
 حديث مكحول وحديث عمرو بن شبيب (قات) ظاهر حديث مكحول ان
 جميع ماله لاثمه في حياته اولاً ثم لورثته ان كانت امه قد ماتت والى هذا
 ذهب مكحول وهو قول الثوري أيضاً ولا يضره الارسال فانه لا يعيب
 الحديث عندنا والاهل عليه عند السلف (واما) حديث عمرو بن شبيب عن
 ابيه عن جده رفعه فهو مثل حديث مكحول قد اخرج ابو داود في سننه
 والبيهقي من طريق الوليد بن مسلم اخبرني عيسى ابو محمد عن الهلال بن
 الحارث عنه (ثم) قال البيهقي عيسى هو ابن موسى القرشي الدمشقي فيه
 نظر (وقال) المنذري ليس بمشهور (قات) هو اخو سليمان بن موسى
 ذكره البخاري في التماريح ولم يتعرض له بشئ وليس له ذكر في كتب
 الضعفاء وذكره ابن حبان في الثقات وفي الكاشف للذهبي وثقة دحيم وفي
 التهذيب للتحافظ هو صدوق (واخرج) ابو داود في المراسيل من حديث
 حماد بن سلمة عن داود بن ابي هند عن عبد الله بن رجل من اهل الشام ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال ولدا الملاعة غصبة امه (واخرجه)
 البيهقي من طريق الثوري عن داود بن ابي هند عن عبد الله بن عبد الله بن عبد
 الانصار قال كتبت الى اخ لي من بني زريق ان قضى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بولدا الملاعة قال قضى به لاثمه قال هي بمنزلة ابيه وبمنزلة امه
 * (بيان الخبر الدال على عدم تورث من ليس بعصبة ولا رحم
 وان الرجل اذا لم يجد ذاقرا به فليضع ماله حيث احب) *
 (ابو حنيفة) عن الميمون عن الشعبي عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود انه
 قال يامه شرهمه ان انه يموت الرجل منكم ولا يترك وارثا فليضع ماله حيث
 شاء كذا رواه محمد بن الحسن في الاثر عنه (قال) وبه نأخذ اذا لم يدع وارثا
 فارصى بماله كله جاز وهو قول ابي حنيفة (واخرجه) الطحاوي فقال
 حدثنا محمد بن عمرو بن يونس حدثنا يحيى بن عيسى عن الاعمش عن الشعبي
 عن عمرو بن شرحبيل قال قال عبد الله بن مسعود قد ذكره وزاد قال
 الاعمش فذكر ذلك لابراهيم فقال حدثني همام بن الحارث عن عمرو

ابن شريحيل قال قال عبد الله مثله (وأخرجه) أيضا من طريق شعبة
 من سلمة بن كهيل سمعت أبا عمرو والشيباني يحدث عن ابن مسعود قال السائب
 يضع ماله حيث اختار (وعن) شعبة عن المحكم عن عمرو بن شريحيل مثله
 (وعن) شعبة عن منصور عن إبراهيم عن همام عن عمرو عن عبد الله نحوه
 (وأما) ما رواه أبو داود والطحاوي من طريق حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار
 قال سمعت عوسجة مولى ابن عباس يحدث عن ابن عباس أن رجلا مات
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يترك قرابة إلا عهدا هو أعتقه
 فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ميراثه هذا لفظ الطحاوي وألفه أبي داود
 أن رجلا مات ولم يدع وارثا إلا غلاما له كان أعتقه والباقي سواء (وأخرجه)
 الترمذي والنسائي وابن ماجه وحسنه الترمذي (فاحتج) به المخالف وقال
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ورث المولى الأسفل من المولى الأعلى
 (والجواب) أن عوسجة هذا ليس بمسحوق وقاله أبو حاتم الرازي وقال
 البخاري عوسجة مولى ابن عباس روى عنه عمرو بن دينار ولم يصح وعلى
 تقدير التسليم فليس في الحديث أنه قال المولى الأسفل يرث المولى الأعلى
 وإنما دفع ميراثه وهو تركته إليه وليس كما روى عنه في الخيال أنه قال هو
 وارث من لا وارث له (فقد) يحتمل وجوها (منها) أن يكون دفعه إليه لأنه
 ورثه إياه بما لليت عليه من الولاية (ويحتمل) أن يكون مولاه وذارحم له فدفع
 إليه ماله بالرحم وورثه به لا بالولاية (ويحتمل) أن دفعه إليه ميراثه لأن الميت
 كان أمر بذلك فوضع صلى الله عليه وسلم ماله حيث أمر بوضعه فيه كما تقدم
 ذلك من حديث ابن مسعود في أول الباب (ويحتمل) أن يكون صلى الله عليه
 وسلم أطعمه المولى الأسفل لفقره كما أن للأمام أن يفعل ذلك فيما في يده من
 الأموال التي لا رب لها (قال) الطحاوي وقد سمعت أحمد بن أبي عمران يذكر
 أن هذا التأويل الأخير قد روى عن يحيى بن آدم فلما احتمل هذه التأويلات
 التي ذكرنا لم يكن لأحد أن يجعله على تأويل منها إلا بدليل يدل عليه إمامنا
 كتاب وإمامنا سنة وإمامنا إجماع وقد روى نحوه من هذا فيما أخرجه أبو داود
 من طريق البخاري عن جابر بن عبد الله بن بريدة عن أبيه
 قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال إن عندى ميراث رجل من

الازدواست اجدازديا دفعه اليه قال فاذهب فالتبس ازديا حولاهال
 فأتاه بعد الحول فسال يارسول الله لم اجدازديا دفعه اليه قال فاذهب
 فالتبس ازديا حولاهال قال فأتاه بعد الحول فسال يارسول الله لم اجدازديا
 دفعه اليه قال فانطلق فانظر اول خزاعي تلقاه فادفعه اليه فلبس اولي قال علي
 بالرجل فاما اجاء قال انظرا كبر خراعة فادفعه اليه (واخرجه) النسائي
 مسندا ومرسلا وقال جبريل بن اجمرايس بالقوى (واخرجه) ابو داود
 ايضا من طريق شريك عن ابي بكر الاحمري هو جبريل بن اجمرايس
 نحوه (وقال) يحيى بن آدم سمعت شريكاً يقول في هذا الحديث انظروا
 اكبر رجل من خزاعة (واخرجه) الطحاوي من طريق عمرو بن خالد
 عن شريك نحوه (فهذا) عندنا والله اعلم على ما اوله يحيى بن آدم
 في الحديث الذي قبل هذا

(وهذا) آخر ما اردنا ككتابه وضبطه وتقييده بما رفع انتقاؤه مما
 وجدناه من احاديث الاحكام لسيدنا الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان
 رضى الله عنه وارضاه وعن سائر الائمة المجتهدين وعن مقلديهم العارفين من
 وصحة التعصب والفعل وذلك مما تبهر استخراجهم من المسانيد الاربعة
 عشر المعزية اليه من تخارج اصحابه ومن دونهم ولعل غيرنا لا يرى الكثير
 مما اوردناه ولا مرضاه ولم نكتبه معتقدين فيه ارتفاع المعارضه ولا عدم
 المنازعه بل ذكرنا مباح علمنا محررين البحت عنه المصحح ما قلناه او المبطل
 له ولا ايضا قلنا ان هذا الذي كتبنا هو كل ما لا امام رضى الله عنه ولعل
 غيرنا سيجد زيادة على ما ذكرنا قليلة او كثيرة اذ الامراء اعظم من ان يحيط به
 البليغ المجهد واثبت فيه ما ثبت لدي ووصل علمه الى ولم اخترع شيئا
 من تلقاء نفسه على ان التفاصيل في شكل ذلك متعذرة او متعسر
 والدواعي غير متبينة ولا متيسره وغربتي عن الاوطان لا تقدرى مدينة
 ومقره وانت ايها الناظر تأمل فيه بهمين الانصاف والتباعد عن
 العصبية والاعتساف اذ من المعلوم المقرر ان العلم ليس وقف على احد
 حتى يتعلق بابه هلى المستضعفين وفوق كل ذي علم عليم وان كان فائق
 الاحسان فيه والاصابة فلا يفوت نفسك الاحسان اليها بالتحقيق المعثر على

الصواب والدعاء لا تخيبك المسلم بالعفو عن التقصير والاسهاب وتوفير
 الابرواجزال الثواب وتحسين العاقبة والمسالك فان دعاء المسلم لا يخيبه
 بظاهر الغيب مستجاب والله اسأل ان يجعل ما سررت خالصا لوجهه الكريم
 وموجباً لا فوز بالرقى في أعلى درجات النعيم وان يتجاوز عما فرطت في
 في الكلام في المناقشة مع الاثمة الاعلام وان ينقصني واحبابي
 والمسلمين بزيد الرضا والافقران وهو حسي وعليه التسكلان
 وله الحمد على آلائه وصداقته وسلامه على سيدنا
 محمد خاتم انبيائه وعلى آله وصحبه واحبابه
 ولا حول ولا قوة الا به وقد وافق تحريره في
 مدة اربعة اشهر آخرها عشية يوم
 الاثنين لثمان بقين من شهر ربيع
 الاول من شهر سنة ١١٩٧
 هجرية بمنزلي بسويقة
 لالامن مصر جرسها
 الله وسائر بلاد
 الاسلام بانه
 وكرمه
 آمين

يقول المتوسل بصاحب التلاوة ومضان جلوه ان احسن ما تقدمت به
 احياد الطروس حقود جواهر حمد الله القدوس والطف ما تحت به
 الارواح والنفوس قلاندر در الصلاة والسلام على مطاع الدور ومظهر
 الشهور سيدنا محمد الذي اطرب السامع بشريف حديثه واتحف كل
 محب بطيب كلامه في كل عالم متقدمه وحديثه وعلى آله وصحبه
 الذين رووا لنا آثاره ونقلوا اليها سنده وأخباره فعليه وعليهم أتم
 الصلوات وكامل التسليمات ما جرى براع على حقيقته وثابت احاديث
 شريفة (وبعد) فهذا سفر اسفرت بدور محاسنه وبرغت شهور
 احاسنه وسطعت أنواره البهيه بامداد اخبار خير البريه الموسوم بمقود
 الجواهر المنيفه فيما استدل به الامام أبو حنيفه جيع الامام العالم
 العامل والاوزعي المجهد السكامل سلالة الطيبين ونتيجة الطاهرين
 السيد محمد مرتضى أفاض الله على ضريحه الغفران والرضا تأله لقد أفاد
 ووفى بالمراد واجاد أبحانه رائقه وأبراداته فائقه قد عنعن اسناده
 بانس الاتصال وارسل مته بصحبه الارسال ينبي عن ذكاه وطنه
 لاتذ كر عند هاذ كاه ويخبر عن مضيه فكرة تزدري السيف في المضاء
 فهو كتاب اى كتاب درر ولكنه من محاب

كتاب لوبياع بالف عين * لما وفت بعين من عيون

قد سعي في طبعه لعموم نفعه قوم كرام وجيع نقسام كل من حضرة
 السيد محمد بدر الدين والسيد محمد ابراهيم الجزائريين والسيد محمد
 يحيى السهدي والسيد علي عبدالقادر الموريني الكتي بمطبعة
 المتوكل على ربه المبدى المعيد حضرة معوض أفندي فريد بالمطبعة
 الوطنيه بثمر سكندريه في ظل ذي السعادة البهيه والسعادة العليه
 ولي نعمه تناس عاده الخديوي اسمعيل حفظه وأنجمله المولى الجليل
 وقد خدمت نفعه مع فتور القريمه مصطحبا أعز الاحباب السيد محمد
 يحيى كان الله لنا وله في الممات والحميا ولما تم بصحبه ذي الجلال أرخت
 حسب الحال فقات وبالة قصير اطالت

دلائل راقية من عقود الجواهر * وصحة فقه كماله في يوم الزواهر
ومورد اخبار روضها الثم * فروع مدورا من بحر المصادر
وسرد احاديث ثمين منها * بنقل صحيح عن رجال اكابر
جلالهم عليه الميرضى في فعله * محمد ذوالفرض الوفي نسل طاهر
فاصبح فيها ذاعطاء مجاهدا * وامسى بقايت احمد الوصف عامر
واثمة بروى المسانيد مرسل * عن اثبت مرفوعا الى قول جابر
ادراكا في المباحث قد صفت * بحان ذكاء في نجابة ماهر
يصح افعالا تدل المذهب الامام البصري النعمان زاهي البصائر
فيكم واسل الايام في طيب وصله * وبات يبحر في الدجنة ساهر
وكم صرف الملمات كتب ارشاده * صريف براح في رحيب الدفاتر
فذلك الا لا الى لا لال نفيسة * بارض قلوب بالصفاء مواطر
ولما بدت بالطبع قلت مؤرخا * دلائل راقية من عقود الجواهر

٧٥ ٧٠ ٩٠ ١٨٠ ٢٤٦